

اللوبى وجماعات الضغط السياسى

(صراع المصالح والنفوذ والمال)

دكتور

هشـــام محمـــود الأقـــداحـــى

خبير فى العلوم السياسية والدبلوماسية
وسياسات الشرق الأوسط



مؤسسة شباب الجامعة
40 ش د / مصطفى مشرفة
تليفاكس 4839496 الإسكندرية



اللوبي وجماعات الضغط السياسي
(صراع المصالح والنفوذ والمال)
مكتبة
طريق العلم

اللوبي وجماعات الضغط السياسي
صراع المصالح والنفوذ والمال

دكتور

هشام محمود الأقداحي

خبير فى العلوم السياسية والدبلوماسية

وسياسات الشرق الأوسط

٢٠١٢

الناشر

مؤسسة شباب الجامعة

٤٠ ش د./ مصطفى مشرفة

اسكندرية تليفاكس : ٤٨٣٩٤٩٦

Email:Shabab_Elgamaa@yahoo.Com



﴿وما أُوتيتم من العلم إلا قليلاً﴾



الأستاذ / هشـــام محمـــود الاقـــداحـي

تحية طيبة وبعد،،،

أحيط سيادتكم علماً بأننا قد تلقينا بمزيد من الشكر والتقدير والإهداء المقدم منكم لمكتبة الإسكندرية المكون من تسعة كتب.

وكما تعلمون سيادتكم أن المكتبات فى جميع أنحاء العالم تثري مجموعاتها من الأعمال التى صعب اقتناؤها بالطرق المعتادة عن طريق إهداءات قرائها وزوارها المثقفين لها من مكتباتهم الخاصة والتى ساهمت فى تشكيل وعيهم الفكري.

وقد كان لأبناء مصر الغالية ، مثل سيادتكم ، فضلاً كبيراً فى تزويد مكتبة الإسكندرية بالعديد من الأعمال النادرة والقيمة والتى ساهمت فى أثراء مجموعات المكتبة كماً وكيفاً. ولا يسعني فى هذا المقام إلا أن أتقدم لسيادتكم بجزيل الشكر والعرفان على هذا الإهداء القيم.

كما آمل يتسع وقت سيادتكم لزيارة مكتبة الإسكندرية للتعرف على مجموعاتها والاستفادة من خدماتها. كما أدعوكم لدوام التواصل مع المكتبة وأنشطتها وخدماتها عن طريق زيارة موقعها الإلكتروني على انترنت على العنوان التالى www.bibalex.org (للنسخة العربية من الموقع : http://www.bibalex.org/arbic/index.espx).

مع جزيل الشكر وأطيب التمنيات ،،

وتفضلوا سيادتكم بقبول فائق الاحترام وعظيم التقدير

رئيس قطاع المكتبات

الدكتورة/ سهير فهمي وسطاوي

شكر خاص

أتوجه بكل الشكر والامتنان إلى الأستاذ العزيز / أحمد حسن عبد العزيز والأستاذ العزيز / محمد حسن عبد العزيز وكل القائمين على مؤسسة شباب الجامعة فرداً فرداً — تلك المؤسسة العريقة والتى ساهمت على إثراء ونشر الثقافة الرفيعة والعلم الأكاديمي على مستوي الوطن العربي ومنطقة الشرق الوسط على مدى نصف قرن وانه ليشرفني أن أكون أحد أبناء هذه المؤسسة ومع خالص الشكر، وكل الأمنيات الطيبة للمؤسسة وأعضائها بالتقدم والرقي والازدهار.

هشام محمود الاقداحى

مدخــل تمهيــدي
جماعـــات الضغط السياســي

مدخـل تمهيـدي

جماعـات الضغـط السياسـي

مفهوم جماعات الضغط

يشتهر شارع ك ستريت K Street فى واشنطن بالولايات المتحدة الأمريكية بأنه شارع جماعات الضغط ، وجماعات الضغط لها الصفة القانونية بمعنى أنها مشروعة فى الغرب والولايات المتحدة ويتفاوت تأثيرها من دولة إلى أخرى حسب درجة قوتها ونفوذها. وبصفة عامة فإن جماعات الضغط لها فاعلية وتأثير قوى على السلطة التشريعية والتنفيذية من خلال تأثيرها على صانعى القرار فى السلطتين ... ولقد سجل أحد مراكز البحوث فى الولايات المتحدة الأمريكية حوالي ستة آلاف تجمع أو تكتل ضغط سياسي. ويعرف أحد الباحثين جماعة الضغط بأنها جماعة «سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية» تحاول بكل الطرق التأثير على السلطات السياسية العليا وخاصة التنفيذية والتشريعية وتعد هذه الجماعات أحد الآليات التى يمكن أن تكون نقطة التقاء بين السلطة والمواطنين ... وتوظف هذه الجماعات ما يقرب على خمسة عشر ألف خبير وتنفق سنوياً أكثر من مليار دولار فى الولايات المتحدة الأمريكية وحدها ... ويتنوع خبراء جماعة الضغط ما بين أعضاء فى الكونجرس أو رؤساء للوكالة الفيدرالية أو رؤساء للصحف ووسائل إعلام ... بالإضافة إلى الخبراء والمستشارين فى الاقتصاد والزراعة والبيئة ... وغيرها وتكتسب جماعات الضغط مشروعيتها من أنها احد الوسائل أو القنوات لنقل مطالب المواطنين والشركات والتجمعات الأخرى إلى السلطة ... وعلى ذلك فإن جماعات الضغط السياسي والمصلحة تستهدف تحقيق أهدافها ومصالحها سواء مصالح أو أهداف سياسية أو اقتصادية أو

اجتماعية أو غيرها «وفى ذلك تختلف هذه الجماعات عن الأحزاب السياسية التى تستهدف السعي نحو السلطة أو الحكم».

وهناك رابطة لأعضاء جماعات الضغط فى الولايات المتحدة الأمريكية مثل النقابات المهنية تماماً.

ومن الناحية العملية أصبحت هذه الجماعات جزءاً أساسياً من فلسفة الحكم الديمقراطي الأمريكي وتنشغل جماعات الضغط هناك بقضايا محلية وقضايا دولية أيضاً ... وتنفق بعض الدول مبالغ طائلة لوقف قرار من الكونجرس الأمريكي ضد مصالحها.

وتنشغل جماعات الضغط أيضاً بقضايا العدالة ودعم حقوق الإنسان والحريات.

وإذا كانت جهود هذه الجماعات تتوزع بين القضايا المحلية والقضايا الدولية فإن هناك جماعات تعمل على الاتجاهين ، وجماعات أخرى تعمل مع منظمات دولية. وعلى المستوى الدولي يتوقف دور جماعات الضغط على شكل ونوع العلاقة بين الدولة الأمريكية والدول الأخرى فيختلف هذا الدور فى حالة ما إذا كانت العلاقات إستراتيجية وودية وحميمة عن ما إذا كانت فاترة أو سيئة ... وهناك عوامل تؤثر أيضاً على دور جماعات الضغط على المستوى الدولي منها الصداقات الشخصية والمصالح المشتركة والالتزامات المتبادلة والاتفاقيات والمعاهدات بين الدولة الأمريكية وغيرها من الدول.

على أن أي طرح لموضوع جماعات الضغط يجب أن يكون خلفه قوة دفع ضاغطة على المجال التنفيذي وجماعات الضغط السياسي أو الاقتصادي منتشرة على مستوى العالم ككل بحيث نستطيع القول دون

أدنى مبالغة أن هذه الجماعات موجودة في كل دولة من دول العالم مع اختلاف أهدافها وآليات عملها فهي جماعات قانونية ووظيفية.

ومنها أيضاً مراكز البحوث للتأثير على الرأي العام وجماعات حقوق الإنسان وجماعات الحفاظ على البيئة والمناخ وأيضاً اتحادات العمال ... وغيرها.

وعلى هذا نستطيع القول بأن كل جماعة ضغط تسعى إلى التطوير والتغيير السلمي في مجتمعها – دون السعي إلي السلطة – تعتبر جماعة قانونية.

مفهوم اللوبي : كلمة Loppy كلمة انجليزية تعني «الرواق أو الردهة الأمامية في الفندق» وتطلق الكلمة على «الردهة الكبري في مجلس الشيوخ الأمريكي» حيث يستطيع الأعضاء أن يقابلوا الناس لعقد الصفقات وإدارة المناقشات وتبادل المصالح ويكون ذلك عادة بمحاولة شخصية ذات نفوذ أن تكسب تأييد الأعضاء لمشروع قانون ما مقابل الوعد بالدعم المالي لحملاتهم الانتخابية أو بالدعاية أو الذيوع الإعلامي أو الوعد بالأصوات إن هم ساندوا مطالبة وساعدوا على تحقيقها.

أما الأسلوب المضاد في حالة عدم نجاح الأسلوب السابق فيتمثل في التهديد بحملات ضدهم أو حجب أو منع الأصوات عنهم أو القيام بحملات تشهير وأساءه في بعض الأحيان.

ويوجد في الولايات المتحدة الأمريكية حملات ضغط عديدة تمارس نشاطها بشكل علني ومشروع ومن أمثلتها : جماعات الضغط المهنية مثل لوبي المصالح البترولية ، لوبي منتجي اللبان ، لوبي منتجي السلاح.

وهناك أيضاً جماعات ضغط دينية ... وأيضاً جماعات ضغط عرقية مثل اللوبي الايرلندي ، واللوبي اليوناني ، واللوبي العربي.

وعموماً فإن جماعات الضغط تلعب دوراً مهماً فى توجيه السياسة الأمريكية وتمتد أنشطتها داخل كل الولايات وعلى المستوى القومى شريطة أن تكون مسجلة حسب قانون تنظيم جماعات الضغط الذى أصدره الكونجرس عام ١٩٦٤.

اللوبـــي اليهـــودي

وتشير عبارة اللوبي اليهودي إلى معنيين :

المعنى الأول خاص : ويعنى لجنة الشئون العامة الإسرائيلية الأمريكية « ايباك » وهى من أهم جماعات الضغط.

المعنى الثانى عـــام : ويعنى الإطار التنظيمي العام الذى يعمل داخلة الهيئات والتنظيمات والمؤسسات والجمعيات اليهودية الصهيونية وهى مكونة من عدة آلف تجمع تنظيمي ... ومنتشرة فى أرجاء الولايات الأمريكية.

ويتكون اللوبي اليهودي ليس فقط من عناصر يهودية وإنما يضم أيضاً أصحاب المصالح والعقائد ومن هؤلاء بعض النخب العسكرية والاقتصادية والسياسية ومن بينهم أيضاً ما يطلق عليهم « ملوك النفط ».

كما يعمل اللوبي اليهودي على توظيف عناصر غير يهودية من خلال التقاء المصالح.

وهناك ملاحظة غاية فى الأهمية وهى أن اللوبي اليهودى لا يعمل مستقلاً أو منفصلاً عن الحركة اليهودية بل ينسق معها لتحقيق الأهداف والتى من أهمها كسب تعاطف الرأى العام الأمريكي بل والرأى العام

الدولي مع إسرائيل ومساندة قضاياها ... وأيضاً القيام بأنشطة إعلامية وصحفية وتعليمية تعمل على تحسين صورة إسرائيل.

AIPAC

اللجنة الإسرائيلية الأمريكية للشئون العامة والتي تأسست عام ١٩٥٤ بهدف التأثير على توجهات السياسة الأمريكية تجاه منطقة الشرق الأوسط.

وهي منظمة رسمية مسجلة للقيام بمهمة الدعاية الداعمة لإسرائيل وسياساتها ويري كثير من الباحثين أن منظمة Aipac أقوى جماعات الضغط اليهودية وأكثرها تأثيراً ... ومن أهم أهدافها الدعم الكامل للحكومات الإسرائيلية وتقوية التحالف الإسرائيلي/الأمريكي. والتأكيد على أهمية إسرائيل الإستراتيجية بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية وتحسين وتجميل صورة إسرائيل أمام الرأى العام الأمريكي.

ويمثل « ايباك » مجموعة كبيرة منتقاة من الموظفين والخبراء المتخصصين ذوى الكفاءات المتميزة.

وبالنسبة لآليات عمل « ايباك » فهي تقوم على عدة خطوات تنفيذية منها : أن هذه المنظمة أو اللوبي تقوم بالضغط على الأعضاء الذين لا يؤيدون إسرائيل أو الذين يتعاطفون مع القضايا العربية وتعمل على إحباط فرصهم في الانتخابات.

وتقوم أيضاً بتقديم الخدمات والمساعدات الخاصة للأعضاء ... وتقوم أيضاً بتقديم نشرات دورية متعلقة بشئون الشرق الأوسط للأعضاء وجدير بالذكر أن من أهم آليات عمل « ايباك » تعزيز العلاقات الودية مع أعضاء اللجان الرئيسية بالكونجرس مثل لجنة المساعدات الخارجية أو

لجنة شئون الشرق الأوسط أو لجنة العلاقات الخارجية ... وذلك عن طريق الزيارات والمكالمات الهاتفية والهدايا.

تاريـــخ ايبـــــاك Aipac

تأسست ايباك على يد – سي كينين – عام ١٩٥١ وكان اسم المنظمة فى مرحلة التأسيس لجنة العلاقات الأمريكية الصهيونية ، ولم يجد مؤيدي إسرائيل فى تلك الفترة تعاون من وزارة الخارجية الأمريكية لتقديم المعونات للدولة الجديد فكان من اللازم أقناع أعضاء الكونجرس بدعم إسرائيل من خلال المساعدات الخارجية التى تقدم بموافقة أعضاء الهيئة التشريعية.وشهد عام ١٩٦٧ ارتفاعاً حاداً فى نشاط – ايباك – حيث استطاعت المؤسسة جذب انتباه المجتمع السياسي الأمريكي لنجاح الدولة الإسرائيلية فى هزيمة الجيوش العربية.

وبالفعل استجاب أعضاء الساحة السياسية ونضجت العلاقات الأمريكية الإسرائيلية بشكل كبير خلال هذه الفترة. ونجحت – ايباك – والمنظمات المماثلة فى أقناع السياسيين الأمريكيين بأن إسرائيل خير حليف استراتيجي للولايات المتحدة الأمريكية بالمنطقة نظراً لقوتها العسكرية ولممارستها سياسة ديمقراطية.

وكانت فترة رئاسة – الرئيس الأمريكي الأسبق « ريجان » عهد التطور الذهبي – لايباك – حيث ارتفاع عدد أعضائها إلى حوالي أربعون ألف عضو بين عامى ١٩٨١-١٩٩٣ ... تضاعفت الميزانية السنوية للمنظمة فى نفس الفترة « حيث أنه معظم التمويل يأتى من التجمعات اليهودية الأمريكية أما من خلال التبرعات أو من خلال رسوم الاشتراكات ومبيعات إصدارات المنظمة.

ويقال أن – ايباك – لعبت دوراً كبيراً فى عقد الثمانينات فى أقناع أعضاء الكونجرس بالموافقة على مساعدات أضافية سرية لإسرائيل.

ومع هذا التوسع دعمت – ايباك – أنشاء معهد أبحاث فى واشنطن لسياسات الشرق الأدنى. عام ١٩٨٥ ، وكان الهدف الأساسي من تأسيس هذا المعهد هو نشر الأبحاث المؤيدة لمواقف إسرائيل.

ولمنظمة – ايباك – مكاتب إقليمية عديدة خارج نطاق العاصمة الأمريكية ... وتقول – ايباك – أن أهدافها تتركز فى دعم إسرائيل وتأمينها وتحضير جيل جديد من الداعمين لإسرائيل وترسيخ العلاقات الأمريكية/الإسرائيلية فى جميع المجالات.

وتحاول المنظمة تحقيق هذه الأهداف من خلال النشاطات السياسية المختلفة ومنها الاجتماع بأعضاء الكونجرس وإقامة علاقات جيدة معهم ... «ولايباك» برنامج سنوى يتضمن برامج تعليمية لتوعية الشباب الأمريكي عن العلاقات مع إسرائيل ويشمل المشروع دورة تدريبية عن كيفية إدارة نشاطات مؤثرة لجلب التأييد العام للقضايا المتعلقة بإسرائيل وتقدم – ايباك – العديد من التقارير لتزويد صناع القرار بمعلومات عن التطورات بمنطقة الشرق الوسط وتأثيرها على مصالح الدولة الإسرائيلية وعلاقاتها بالولايات المتحدة.

ومن أهم النشاطات التى تقوم بها المؤسسة هى المؤتمر السنوى وهذا الحدث يعتبر من أكبر التجمعات لكبار شخصيات المجتمع فى واشنطن حيث ينضم على هذا المؤتمر زعماء من الكونجرس الأمريكي إلى جانب كبار صناع القرار الأمريكي.

الفصل الأول

العلاقة بين جماعات الضغط والحركات الاجتماعية

الفصل الأول

الحركات الاجتماعية والسياسية

يشير المعنى العام لكلمة « حركة » Movement إلى سلسلة الأفعال والجهود التي يقوم بها عدد من الأشخاص من اجل تحقيق هدف معين[1]. غير أن الاستعمال الفعلي لهذه الكلمة قد يشير إلى معاني عديدة. فعلى سبيل المثال نجد بعض المؤرخين يستخدمون مصطلح «حركة» للإشارة إلى «اتجاه» أو «ميل» أو «تحول» تاريخي. لذلك نجد من المألوف في التحليلات التاريخية استخدام تعبير «الحركة التاريخية» كوسيلة للوصول إلى اتجاهات أو تيارات بعيده المدى. وبغض النظر عن المعانى الخاصة التى قد يقصدها العلماء الاجتماعيون حينما يستخدمون تعبير «الحركة الاجتماعية أو السياسية» ، فإن الهدف النهائي هو إبراز الجهود التى تبذلها الجماعات والطبقات الاجتماعية من اجل تحقيق غاياته خاصة.

ولقد أوضح ريموند وليامز Williams فى مؤلفة الشهير «الثقافة والمجتمع» أم مفهوم الحركة هو أحد المفاهيم الإستراتيجية فى العلوم الاجتماعية شأنه فى ذلك شان مفاهيم الصناعة ، والديمقراطية ، والطبقة ، والثقافة ، وانه طبقاً للاستخدام الشائع لمفهوم الحركة فأنه يعنى ذلك النمط العام من التغير الذى يمكن التعرف عليه ، وبالتالي يمكن استخدامه فى اكتشاف التغيرات التى تطرأ على مختلف جوانب الحياة الاجتماعية. وهذا يعني – مرة أخرى – أن مفهوم الحركة هو وسيلة لاكتشاف مختلف التغيرات المادية والثقافية التى تطرأ على أى مجتمع من المجتمعات[2].

---

(١) وهذا هو المعنى الوارد فى قاموس اكسفورد.

(2) Raymond Williams : Culture and society, 1750-1950, Penguin Books, Harmondsworth, 1961, pp. 187-188.

وربما كان ذلك أحد الأسباب التى جعلت كل جماعة أو طبقة تحاول وصف نشاطاتها ونضالها بأنه «حركة اجتماعية»(١). أن كل جماعة سياسية أو دينية أو ثقافية تطمح فى تدعيم وجودها بأن تصف نشاطاتها بالجدية والتأثير ، وبالتالى فهى تمثل حركة اجتماعية متميزة(٢). ويكفي أن نشير فى هذا المجال إلى حركات الشباب والفلاحين والعمال فى مختلف إنحاء العالم ، بل ويمكننا أن نضيف إلى ذلك الحركات النسائية والطلابية التى أصبحت تحتل مكانه هامة فى دول العالم الغربي.

ويعتبر «لورنز فون شتاين Stein» أول من قدم تعريفا علميا لمصطلح الحركات الاجتماعية. ففي مؤلفة «تاريخ الحركة الاجتماعية فى فرنسا : ١٧٨٩-١٨٥٠» نجده يتناول الثورة الفرنسية من زاوية الجهود التى بذلت من اجل إيجاد مجتمع جديد لا مجرد التغيرات الحكومية الرسمية ، بل ويذهب إلى أن بناء المجتمع هو الذى يشكل طابع تغيره السياسي.

وفضلاً عن ذلك يؤكد «شتاين» – متفقاً فى ذلك مع ماركس – رفضه للمنطق المثالي الهيجلي وضرورة دراسة الصراع الاجتماعي وما ينجم عنه من اغتراب وتناقض ، كما أوضح دور المصالح الفردية المادية للأفراد والطبقات فى إحداث التغير الاجتماعي قائلاً : «أن المصلحة هى مركز التفاعل الإنساني ، وبالتالى فهى أساس الحركة الاجتماعية ،

---

(١) وبذلك أصبحت كلمة «حركة اجتماعية» كثيرة التردد على الألسنة ، بل وقد بدأت بعض الجماعات تتخذ منها شعاراً. أنظر :

- T.D. Welden, The Cocabulary of Politics, Penguin Books Harmondsworth, 1955.

(٢) ويفسر ماكينزي Mackenzie ذلك بأن الحركات الاجتماعية تنطوي – عادة – على رومانسية فكرية قد تغري المثقفين وعلماء الاجتماع بالاهتمام بها. انظر :

- Mackenzie, W.J; Politics and Social Sciences, Penguim Books, Harmondsworth, Middlesex, 1967.

والمبدأ الذى يستند ليه المجتمع»[1]. ولا شك أن مفهوم الحركة الاجتماعية – كما استخدمه شتاين – قد أثر تأثيراً واضحاً على المؤرخين الاشتراكيين الألمان خلال القرن التاسع عشر ، حيث نجدهم يتفقون معه على وصف حركات الطبقة العاملة بأنها «حركات اجتماعية» حقيقية. ويعتبر زومبارت Sombart من أبرز الذين تأثروا باتجاه «شتاين» الفكرى. ففي مؤلفة «الاشتراكية والحركة الاجتماعية» ، نجده يعرف «الحركة» بأنها «كل الجهود والمحاولات الرامية لتحرير طبقة البروليتاريا» ذاهباً إلى أن «التاريخ لم يعرف طبقة شكلت حركة أقوى من حركة طبقة البروليتاريا»[2]. وإذا ما انتقلنا إلى القرن العشرين وجدنا رودلف هيبيرل Heberle يقدم لنا محاولة منظمة جادة لتحديد معالم مفهوم الحركة الاجتماعية[3]. وينتهى من ذلك إلى صياغة نظرية فى الحركات تستند إلى مقارنات تاريخية مستفيضة. ولقد قبل «هيبيرل» تصور الدارسين الألمان لمفهوم الحركة الاجتماعية الذى يعنى إدخال تغييرات أساسية على النظام الاجتماعي وعلى الأخص فى مجال توزيع الثروة والعلاقات الإنتاجية ، لكنة لم يقبل – فى نفس الوقت – ما ذهب إليه «شتاين» من ضرورة ربط الحركة الاجتماعية بطبقة البروليتاريا فى المجتمعات الصناعية المتقدمة. وعلى ذلك نجد هيبيرل يوسع من نطاق

(1) Rudolf Heberle, Social Movements : An Introduction to Political Sociologhy, Appleton-Century-Crofts Inc. N.Y. 1956.

– ولقد استنتج شتاين من هذه المقدمات أن المصالح والصراعات الطبقية تلعب دوراً هاماً فى الحياة الاجتماعية ، كما أنه استخدم مفهوم البروليتاريا وطبقة على الطبقة العاملة الصناعية التى كانت تنمو وتتكتل فى المدن الأوربية. والملاحظ أن تفكير شتاين فى ذلك كله كان مستقلاً عن تفكير ماركس وانجلز.

(2) Donald MacRae, ideology and Society : Papers in Sociology and Politics Henemann, London, 1961.

(3) Rudolf Heberle, op. cit.

المفهوم ليضم حركات الفلاحين والزنوج والشباب فضلاً عن الفاشية والنازية ، كما يؤكد أن الحركات الاجتماعية تأخذ شكل جماعات اجتماعية ذات بناءات خاصة. وبالإضافة إلى ذلك نجدة يحدد معيارين للحركة الاجتماعية : الأول يتعلق بإيديولوجيتها أو أفكارها الموجهة ، الثاني يتعلق بقوميتها. إذ أن الحركة الاجتماعية قد تتعدى النطاق القومي لتصبح عالمية فى طابعها. ثم يحدد بعد ذلك وظيفتين هامتين للحركات الاجتماعية : الأولى هى الإسهام فى تشكيل الإرادة العامة للمجتمع ، والثانية هى تنشئة وتدريب الصفوات السياسية. ومن الواضح أن «هيبيرل» قد حرر المفهوم من كثير من التصورات التى أكدها «شتاين وزومبارت» ، وان كان لم ينجح – مع ذلك – فى حل مشكلات أخرى عديدة من ذلك أنه قد ظل حريصاً على ربط الحركة الاجتماعية بالطبقة قائلاً : « أن الحركات الاجتماعية ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالطبقات الاجتماعية ، وأن الأفكار السياسية والاجتماعية لأي حقبة أو مجتمع هى تعبير عن البناء الطبقي والتطور الاقتصادي لهذا المجتمع»(1). كذلك نجد محاولة «هيبيرل» تعانى من قصور واضح مرده ذلك التمييز الذى إقامة بين ما أطلق عليه «الحركات الاجتماعية الحقيقة» ذات الدلالة التاريخية العميقة و«الحركات الاجتماعية الثانوية أو العارضة». ولو أخذنا بهذا التمييز فإننا سنقلل من شأن حركات الطلاب والإضرابات برغم ما تنطوى عليه من أهمية(٢).

(1) Ibid. p.14.

(2) Ibid. p.15.

– ومع ذلك نجد هيبيرل فى مقال حديث نسبياً يذهب إلى أن كل الحركات الاجتماعية الأساسية لها سمة مميزة هى استنادها إلى إيديولوجية واضحة نسبياً أو مجموعة أفكار تتناول أعادة تشكيل النظم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. انظر :

- Rudolf Heberle. «Types and Functions of Social Movements», in international Encyclopedia of the Social Sciences, Collier Macmillan, N.Y. 1968, pp. 438-44.

وبالاضافة إلى ما سبق نجد هيربرت بلومر Blumer يقدم تصوراً محدداً لمفهوم الحركة الاجتماعية. فهى تعنى – فى نظرة– ذلك الجهد الجماعي الرامي إلى تغيير طابع العلاقات الاجتماعية المستقرة فى مجتمع معين. وقد تعنى أيضاً ذلك التغير غير الموجه الذى قد تطالب به مجموعات كبيرة من الأفراد(1). ومن أمثلة ذلك نمو الفلسفة الديمقراطية ، وزيادة الاهتمام بالعلم التطبيقي. وربما كان نيل نسميلسر Smelser أكثر طموحاً فى تحليل وبلورة مفهوم الحركة الاجتماعية. ففي مؤلفة «نظرية السلوك الجمعي»(2) نجده يقيم تفرقة واضحة بين الحركات المعيارية (أى التى تتحدد من خلال المعايير الاجتماعية) كحركات الإصلاح الاجتماعي والحركات القيمية (أي التى تستند إلى القيم الاجتماعية) كالحركات الدينية والثورية. والواقع أن سميلسر قد قدم تفرقته هذه فى إطار نظرية عامة حاول من خلالها تحديد العوامل المؤثرة على السلوك الجمعي بما فى ذلك الحركات الاجتماعية. من ذلك أن الحركات الاجتماعية تميل إلى الظهور والنمو خلال فترات الكساد الاقتصادي أو الهزائم العسكرية فى الحروب ، وإن مثل هذه الظروف قد تكون مواتيه تماماً لانضمام الأفراد إلى «الحركات الاجتماعية» ذات الاتجاهات المختلفة.

وبرغم تباين التصورات والتعريفات السابقة ، فإن بالإمكان الوقوف على بعض العناصر المشتركة التى قد تصلح أساساً لتصور واضح لمعنى «الحركة الاجتماعية» ، تصور يتصف بقدر واضح من الشمول والمرونة والملائمة الواقعية فى آن واحد. فالحركة الاجتماعية

---

(1) Herbert Blumer, «Collective Behaviour», in Review of Sociology : Analyses of Decade, edited by Gitller, Wiley, N.Y. 1957, P.145.

(2) Neil J. Smelser, Theory of Collective Behavior, Routledge and Kegan Paul, London, 1962.

هى بمثابة جهد جماعى مقصود موجه لتغيير المجتمع فى أى اتجاه وبأى وسيلة بما في ذلك العنف واللاشرعية والثورة والانسحاب من الواقع. ومن الواضح إذن أن الحركات «الاجتماعية» تختلف عن الحركات «التاريخية» كما يقصدها المؤرخون. كما أننا لا نستطيع أن نتجاهل الدور الذى تلعبه العوامل اللاشعورية أو اللاعقليه فى التعرف على طابع الحركات الاجتماعية وأهدافها. كذلك فإن الحركة الاجتماعية تتطلب – بالضرورة – توافر حد أدنى من التنظيم. والواقع أن الحركات الاجتماعية تتفاوت تفاوتاً كبيراً فى هذا المجال. فالبعض قد يتبنى أسلوباً تنظيمياً فضفاضاً ، والبعض الأخر قد يعتمد على التنظيم البيروقراطى الدقيق. وأخيراً فان الحركات الاجتماعية تستند فى التزامها بالتغيير إلى الإرادة الواعية للأفراد الذين يلتحقون بها. وهناك اتفاق كبير بين العلماء الاجتماعيين المعنيين بالحركات الاجتماعية حول هذه النقطة. فعلى سبيل المثال نجد هيبيرل يذهب إلى أن أنساق المعتقدات هى التعبير الطبيعي عن الإرادة الجمعية للأفراد الذين يؤمنون بها ، مؤكداً أن عنصر الإرادة هو الذى يمنح المعتقدات فعاليتها الاجتماعية(١). ولقد أوضح انتونى والاس Wallace أن أعضاء الحركات الاجتماعية يميلون إلى تغيير سلوكهم بعد انضمامهم إليها ، وأنهم يتجهون إلى مطابقة قيمهم مع قيمها(٢). كذلك أشار ايتزيونى Etzioni فى تحليه للتنظيمات البيروقراطية إلى أن هناك بعضاً منها يميل على ربط الأعضاء بأهداف وقيم عامة

---

(1) Heberle, Rudolf, «Types and Functions of Social Movements», op. cit.

(2) Anthony Wallace, «Mass Phenomena», in International Encyclopedia of the social Sciences, Vol. 10, Collier Macmillan, N.Y. 1968, pp.54-58.

تتبناها هذه التنظيمات[1]. وفي ضوء هذا المعنى للحركة الاجتماعية يمكننا أن نشرع في تناول بعض التيارات الفكرية المؤثرة في هذا المجال.

يحتل جان جاك روسو Rousseau وكارل ماركس Marx أهمية خاصة بالنسبة لدراسة الحركات الاجتماعية. فالرجلان قدما تراثاً فكرياً خصباً لا يزال يشكل دعامة كثيرة من الحركات السياسية – الاجتماعية المعاصرة برغم اختلاف وتباين منطلقاتها الإيديولوجية. ويعتقد بعض النقاد أن تأثير هذين المفكرين على أيديولوجيات الحركات الاجتماعية المعاصرة كان تأثيراً بالغاً على المستوين العالمي والقومي ، حتى أن المحافظين من هؤلاء النقاد يلومون ماركس حينما يتأملون التحولات الثورية التي تحدث في بعض المجتمعات. ولقد أوضح شلومو افينري Avineri أن الهدف الرئيسي للبحث التاريخي في الماركسية يجب أن يكون موجهاً نحو إنقاذ ماركس من أيدي إتباعه ومريديه[2]. وبغض النظر عن مدى الصدق الذي تتميز به هذه العبارة ، فإن الحقيقة التاريخية الواضحة هي أن روسو وماركس كانا على وعي كبير بالدور الطبيعي الذي يمكن أن يقوم به المفكرون السياسيون والاجتماعيون. ولقد حقق مؤلف روسو «العقد الاجتماعي» (١٧٦٢) شهرة واسعة بين البرجوازية الفرنسية المثقفة عند ظهوره ، تماماً كما حقق «المنشور الشيوعي» (١٨٤٨) الذي كتبه ماركس ذيوعاً كبيراً بين الطبقات العاملة الصناعية في أوربا بل وفي روسيا أيضاً. وعلى ذلك فقد شكل هذان الكتابان مصدراً لإلهام كثير من الحركات الاجتماعية. وليس من الصدفة أن يرتبط تاريخ نشرهما ببعض الاضطرابات السياسية في أوربا. وينطلق روسو في كتاباته من إيمان قوي بحق كل الناس في تنظيم مصالحهم الجمعية ،

(1) A. Etzioni, A Comparative Analysis of Complex Organizations, The free Press, Glencoe, Ill. 1961.

(2) Shlomo Avineri, The Social and political Thought of Karl Marx, Cambridge University press, London, 1968, p.251.

وحقهم أيضاً فى التمرد على الطغيان قائلاً : «ليس لدى أى إنسان التزاماً بطاعة أى سلطة إلا السلطة الشرعية للدولة»[1]. ثم يذهب بعد ذلك إلى أن السلطة الشرعية الوحيدة فى المجتمع الإنساني هى تلك التى تستند إلى الإتقان بين الناس. «وطالما أنه ليست هناك سلطة طبيعية للفرد على الآخرين ، فإن الأساس الوحيد الذى يجب أن تستند إليه السلطة الشرعية فى المجتمعات الإنسانية هو الاتفاق»[2]. ومن الواضح أن روسو قد أكد حقيقتين أساسيتين انعكستا بعد ذلك على الحركات السياسية الغربية سواء الإصلاحية أو الثورية : الأولى هى حق الثورة ، والثانية هى شرعية الإرادة العامة للناس. وربما كان ذلك أحد الأسباب التى جعلت بعض الدارسين من أمثال تالمون Talmon يذهب إلى أنه برغم تأكيد روسو لقضية الحرية الطبيعية ، إلا أن هناك تحليلات سياسية قد ربطت تأكيده لحقيقة الشرعية ببعض المظاهر السياسية كالتسلطية والجماعية ، والنظام السياسي الصارم ، بل وتبرير استخدام العنف السياسي لحماية الدولة[3]. لكن من يتأمل كتابات روسو يلحظ أنه قصد إبراز أهمية «الإرادة العامة» فى مواجهة ومحاصرة الطغيان ، ذلك أن «الإرادة العامة» – كما ينظر إليها – هى التعبير النهائي عن هدف الدولة ، والتجسيد الحقيقي للتضامن الوطني. ومن خلال ذلك يمكن تحقيق الانسجام بين الفرد من ناحية ، والإرادة العامة من ناحية أخرى. ويذهب روسو بعد ذلك إلى ضرورة إيجاد شكل معين من الترابط بين أفراد المجتمع ، بحيث تكون القوة العامة للمجتمع كافية لحماية الأفراد وممتلكاتهم[4].

---

(1) Locke, Hume, Rousseau, Social Contract, world Classics Edition, Oxford University Press, London, 1947, p.245.

(2) Ibid. p.246.

(3) J. L. Talmon., The Origins of Totalitarian Democracy, Secker and Warburg, London, 1952.

(4) Locke, Hume, Rousseau. Op. cit. p.255.

ويؤكد روسو أنه في ظل هذا المجتمع يكون من الضروري أن ينال كل فرد نصيباً كافيا من الثروة ، كما يجب إلا يحصل أي فرد على أكثر من نصيبه العادل. ويجب أن تضمن الدولة تحقيق هذه العدالة. إذ أن كل المواطنين يخضعون لتوجيه الإرادة العامة ، تلك التى تستند إلى الصواب والمنطق[١]. لكن الناس لا يدركون دائماً الإرادة العامة. فهم إذا كانوا يسعون دائماً نحو الخير ، إلا أنهم لا يصيبونه في بعض الأحيان[٢]. ويميز روسو بعد ذلك بين إرادة الأفراد بوصفهم أفراداً ، والإرادة العامة بوصفها تعبيراً عن المصلحة المشتركة. ويبدو أن أفكار روسو هذه قد مثلت أساساً لفكرة الديمقراطية الشمولية التي نلمسها فى الكتابات السياسية المعاصرة. فهو يذهب – مثلاً – إلى حد القول بأن من يرفض طاعة الإرادة العامة استحق القهر والنبذ من جانب مواطنيه ، وأن من يهدد الحقوق الاجتماعية للأفراد (عن طريق التمرد أو الجريمة أو الخيانة) نال أقصى الجزاءات.

والواقع أن كتابات روسو قد أسهمت فى تطور الحركات السياسية الأوربية خلال القرن التاسع عشر أسهاماً عظيماً. من ذلك تأكيده لفكرة «القومية». فعلى الرغم من أن هذه الفكرة قد ارتبطت بأعمال بعض المفكرين من أمثال كانت Kent وفيخته Fiehte وهيجل Hegel[٣] ، إلا أنها قد اكتسبت على يد روسو أهمية خاصة حتى أصبحت مذهباً وعقيدة إن لم نقل إيديولوجيه. ففي مؤلفة «العقد الاجتماعي» نجده يسلم بأن الإطار الحتمي والملائم لتحقيق النظام السياسي المثالي هو الأمة الحديثة.

---

(1) Ibid. p.274.
(2) Ibid. p.274.
(3) H.M. Chadwick., The Nationalities of Europe and the Growth of National Ideologies, Cambridge University Press, London, 1966.

والمجتمع المتحضر العالمي والإرادة العامة لا ينسجمان ولا يتحققان إلا في ظل أمة حديثة تأخذ بالنظام الجمهوري. فضلاً عن أن هذه الأمة – كما يقول – ستكون اشد بأساً وقوة من النظم الملكية القديمة. أنها أفضل صيغة لتحقيق الشرعية والتضامن في آن واحد. ولسوف يتم القضاء على كل الأعداء في الداخل لحماية الدولة ، وستكون (أي الدولة) في وضع يمكنها من الجمع بين الشرعية والحكمة. والنقطة الهامة التي تجاهلها روسو هنا هي الصراعات التي قد تنشأ بين الدولة وغيرها من الدول ، وهي النقطة التي أولاها من بعده العلماء السياسيون الذين اهتموا بالقومية كمعتقد سياسي. وفضلاً عن ذلك فان مؤلف «العقد الاجتماعي» يحتل مكانه خاصة بالنسبة لقضية الثورة. ففكرة الإرادة العامة برغم ما تشير إليه من اجتماع واتفاق ، إلا أنها متضمنة في النظام الملكي. ومهمة الثوار هنا تحديد الإرادة العامة وفهمها (نشأة الحركة الثورية) ، ثم تحقيقها (الاستيلاء الثوري على السلطة) ، وأخيراً القضاء على معارضيها (الإطاحة بالثورة المضادة). ويعتقد روسو أنه في ظل هذا النظام السياسي الجديد يلعب المشرع القانوني دوراً بارزاً. فهو قائد الثورة ومصدر المبادئ الثورية الصحيحة ، فضلاً عن أنه يسهم في خلق نمط أنساني ثوري. وعلى الرغم من أن كثيراً من العلماء الاجتماعيين المعاصرين يصفون فكر روسو بالمحافظة.

ولقد كان لتأكيد ماركس «لعالمية» ثورة البروليتاريا أهمية خاصة بالنسبة للحركات الاجتماعية والسياسية. فكفاح الطبقة العاملة في مختلف أنحاء العالم موجه إلى النظام الرأسمالي العالمي. وعلى الرغم من أن النضال الثوري قد يبدأ بداية محلية أو قومية ، إلا أنه ما يلبث أن يتخذ طابعاً عالمياً. ومن هنا يبدو أن دعوة ماركس للأحزاب والحركات

الاشتراكية تقوم على تدعيم التعاون بينها وتبنى استراتيجيات دولية. ومع ذلك فلقد واجهت الحركات الاشتراكية الأوربية صعوبات فى تلبية هذه الدعوة. إذ أن النظرية الماركسية كنظرية علمية كانت بحجة إلى مزيد من الصدق الواقعى ، على الرغم من أن ماركس نفسه قد اعتبر أن ما توصل إليه فى مجال العلم الاجتماعى يوازى فى أهميتة ما توصل إليه داروين فى مجال العلم الطبيعي[1]. وفضلاً عن ذلك فلقد أدركت هذه الحركات الاشتراكية أن تنبؤات وتوقعات ماركس المتعلقة بالاستقطاب الطبقي ومستقبل النظام الرأسمالى بحاجة إلى تحفظ شديد. فقد تستطيع الطبقة العاملة أن تحقق ما أملة ماركس ، لكن ذلك يتطلب حدوث تغيرات هامة على بناء المجتمع الرأسمالى ووظائفه. وعلى الرغم من أهمية البعد الطبقي فى فهم المجتمعات إلا أن ماركس لم يهتم بأبعاد أخرى لا يمكن التقليل من شأنها. من ذلك – مثلاً – القومية وما يرتبط بها من صراعات والتفرقة العنصرية وما تؤدى إليه من انقسامات ، فضلاً عن المنافسة بين الدول الرأسمالية. والمؤكد أن القادة الثوار الذين انطلقوا من نظرية ماركس أمثال لينين وماوتسي تونج كانوا على وعى شديد بهذه النقاط ، وحاولوا أن يقدموا لها تصورات خاصة. وبغض النظر عن النقد التفصيلي الذى يمكن أن يوجه للنظرية الماركسية ، إلا أنها قد ظلت – ولا تزال – تمثل مصدر إلهام لكثير من الحركات السياسية والاجتماعية المعاصرة على نحو ما سترى فى موضوع لاحق[2].

---

(1) Karl Marx, Preface to capital , vol. I. Foreign languages Publishing House, Moscow, 1965, p.10.

(٢) انظر تحليلاً موازيا فى : ت.ب. بوتومور ، الطبقات فى المجتمع الحديث ، ترجمة الجوهرى وزملاؤه ، دار الكتب الجامعية ، القاهرة ، ١٩٧٢ ، الفصل الأول.

وتشير النظرية التاريخية المتأنية إلى أن الحركات الاجتماعية تتخذ أبعاداً مختلفة واتجاهات متباينة بحيث يصعب فى بعض الأحيان تحديد طابعها الثابت والأشكال العديدة التى تتخذها. وقد أوضحت مارجريت كول Cols أن الاشتراكية البريطانية – مثلاً – كانت تتضمن من وقت لآخر خصائص بعض الحركات الطبقية والدينية والأخلاقية والقومية[1]. وإذا كان البعد الطبقي قد ظل هو البعد المسيطر على هذه الاشتراكية ، إلا أن ذلك يجب ألا يجعلنا نتجاهل وجود أبعاد أخرى تمارس تأثيراً هاماً عليها.

ومثل هذا يمكن أن يقال عن النازية. فلقد استندت فيما استندت إليه على مفاهيم متعددة منها القومية ، والامبريالية ، والعنصرية. وربما كانت نظرية ماركس من أوضح النظريات التى تناولت بطريقة قاطعة بناء الحركات الاجتماعية وطابعها. فكل حركة تتحدد – أساساً – فى ضوء طبيعة العلاقات الإنتاجية السائدة ، بحيث تصبح – أى الحركة – تعبيراً عن المصالح والصراعات الطبقية. «ولقد تعرضت وجهة نظر ماركس هذه للنقد المرير». فمن الصعب – كما يقول كوبان Cobban – تطبيق مفهوم الطبقة على المجتمعات التى لم تشهد ثورة صناعية ، إذ أن ذلك ينطوى على تعسف شديد[2] ، كذلك فإن اعتماد نظرية ماركس على الطبقة كمفهوم محورى قد يحول دون تقديم تحليلات تاريخيه كافيه لمختلف أشكال الحركات الاجتماعية (الدينية والقومية والفكرية). لكن ذلك لا يقلل – بأى حال من الأحوال – من الأهمية الخاصة التى تمثلها الظروف الاجتماعية المادية عند تفسير الحركات المختلفة تفسيراً تاريخياً.

---

(1) Margaret Cole, The Story Of Fabain Socialism, Heinemann, London 1961.

(2) Alfted Cobban, The Social Interpretation Of Frend revolution, Cambridge University Press, London, 1964.

وبالإمكان تفسير الصعوبة التى يواجهها العلم الاجتماعي الغربي عند تحديد أشكال الحركات الاجتماعية إذا ما أدركنا أن هذا العلم لم يستطع حتى الآن الوصول إلى نظرية شاملة تفسر السلوك الجمعى[1]. وربما كان أرثر بنتلي bentely من أبرز العلماء الاجتماعيين الذين حاولوا صياغة نظرية فى سلوك الجماعة. فهو لا ينظر إلى الجماعة على أنها مجرد قطاع من المجتمع مؤلف من أفراد ، بل على أنها مجموعة من النشاطات يقوم بها الأفراد فى نفس الوقت الذى يقومون فيه بنشاطات أخرى فى جماعات مختلفة[٢]. ويذهب «بنتلي» على أن من الممكن تعريف الجماعة فى ضوء «مصالحها» ، ثم يعرف «المصلحة» بأنها التزام أعضاء الجماعة إزاء بعض الدعاوى فى مواجهة الجماعات الأخرى. ومن ثم يصبح النسق الاجتماعى – فى نظر بنتلى – مؤلفا من شبكة من الجماعات المتفاعلة. وعلى ذلك نجد هذه النظرية تؤكد – بشكل متزايد – أن حركة الدفع والمقاومة بين الجماعات هى العامل المحرك للتغير السياسي ، وأن حالة المجتمع فى وقت معين هى حالة التوازن بين «الجماعات الضاغطة»[٣]. ومن الواضح أن هذه النظرية تنطوى على تبسيط مبالغ فيه لديناميات المجتمع ، فضلاً عن أنها محدودة للغاية إذا ما حللناها أيديولوجيا وثقافياً. إذ أنها تفترض أن كل الجماعات سوف تقبل أدوار بعضها البعض فى ظل نظام جماعى ، وأن أى جماعة سوف تقنع بأن النصر الذى ستحققه سيكون على حساب التنازل الذى ستقدمه الجماعة الأخرى. وإذا ما طبقنا هذه النظرية على الواقع السياسي فى

---

(1) David Truman, «Potitical Group Analysis», in International Encyclopedia of the Social Sciences, vol.12, 1968, pp.241-5.

(2) Arthur Bentley, the Process Of Government, University of Chicago press, 1958, 211.

(3) Ibid, P.258-259

الدول الديمقراطية الغربية ، فأننا سنجدها بعيدة عن الصدق. فالجماعات العسكرية المناضلة لا تأخذ فى اعتبارها ضرورة الالتزام بالمعايير التى تنظم العلاقات بين الجماعات ، فضلاً عن أنها قد تتبنى مفاهيم ومعتقدات سياسية تطالب بأحداث تغييرات جذرية على مستوى المجتمع. وبرغم الانتقادات التى تعرضت لها هذه النظرية إلا أنها لا تزال تجذب بعض العلماء السياسيين المعاصرين بسبب تركيزها على ديناميات العملية السياسة(١).

وربما كان غموض مفهوم الجماعة أحد الأسباب التى أعاقت العلماء الاجتماعيين عن تقديم تصنيف شامل ومقنع لأنماط الجماعات. فعلى سبيل المثال نجد البعض يميل إلى قصر استخدام مفهوم الجماعة الضاغطة على التنظيمات التى تتولى تخطيط السياسة العامة وتنفيذها. بينما نجد آخرون يميلون إلى استخدام مصطلح «اللوبي» Lobby للإشارة إلى كل أشكال الجماعات التى تهتم بالسياسة العامة سواء من ناحية الاستشارة أو التشريع. بل أننا نجد بعض الدراسيين يميزون بين الجماعات التى لديها مطالب أساسية وتلك التى تحاول تفادى الخلافات الثانوية التى تستطيع الحكومة حلها أو الحد عنها(٢). لكننا نجد – مع ذلك – محاولة نظرية هامة قدمها عالم الاجتماع السياسي «فرانسيس كاستيل»

---

(1) Robert A Dahl, Pluralist Democracy in the United States, Rand McNally, Chicago, 1967.

(٢) انظر على سبيل المثال :

- J.G. La Palombara, Interest Groups in Italian polities, Princetion University press, Princeto, new Jersey, 1964, J.D. Stewar, British Pressure Groups, Oxford University Press London, 1958.

Castles لتصنيف الجماعات على أساس مقارن(١). فلقد استخدم مفهوم «الجماعة الضاغطة» بمعنى واسع جداً ، وعرفها بأنها «تلك الجماعة التي تحاول أحداث تغيير سياسي سواء داخل النشاط الحكومي أو خارجه»(٢). غير أن «كاسيل» لم يوضح لنا المقصود بالتغير السياسي ، وأن كان قد أشار في مواضع أخرى إلى أنه يقصد بالضغط السياسي محاولة تغيير نظام الحكم أو على الأقل نمط الحكم. وعلى ذلك نجده ينظر إلى الحركات والمنظمات القومية على أنها تدخل في معنى «الجماعات الضاغطة». ومن الانتقادات التي يمكن أن توجه إلى تعريف «كاستيل» أنه لم يفطن إلى أن كثيراً من الحركات الاجتماعية تتخذ – وبطريقة تلقائية – أشكالاً تنظيمية بحيث تبدو وكأنها أقرب ما تكون إلى الأحزاب السياسية ، فضلاً عن أن التعريف يفتقد إلى الشمول والمرونة. فهو يستبعد من نطاقه كثيراً من الجماعات التي تطالب بإحداث تغييرات لا تدخل في نطاق السياسة بالمعنى الضيق. من ذلك – مثلاً – حركات تحديد النسل ، وحركات أحياء التراث الثقافي واللغوى. أن «مفهوم الحركة الاجتماعية» يعبر عن نطاق واسع جداً من الجهود الجماعية في مختلف المجالات السياسية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية. لذلك قد يكون من المفيد النظر إلى «الجماعة الضاغطة على أنها شكل تنظيمي خاص من أشكال الحركات الاجتماعية».

على أن أي تصنيف شامل دينامي للحركات الاجتماعية أن يأخذ في اعتباره عوامل عديدة منها : طبيعة الالتزام بالتغيير السياسي ، والشكل التنظيمي الذى قد تتخذه الحركات الاجتماعية ، فضلا عن تنوع

---

(1) Francis G.Catles, pressure Groups and Polirical Culure : A Comparative Stud, Routledge and Kegan paul, London, 1967.
(2) Ibid, p.2.

وتعدد المبادئ التى قد تتبناها. فحركة الحقوق المدنية التى تزعمها «مارتن لوثركنج Luther King» فى الولايات المتحدة الأمريكية كانت تمثل حملة أخلاقية ، ودعوة إصلاحية ، وعدالة دينيه فى آن واحد[1].

كذلك فان الحركة الاجتماعية الواحدة قد تتخذ أشكالاً تنظيمية مختلفة. فالحركات القومية والطبقية والإصلاحية والثورية قد تعبر عن نفسها فى شكل أحزاب سياسية أو «جماعات ضاغطة» ، أو نقابات عمالية ، أو تنظيمات ثقافية ، بل أنها قد تجمع بين كل هذه الأساليب فى وقت واحد.

وفى ضوء الاعتبارات السابقة يمكننا الإشارة إلى عدة أشكال للحركات الاجتماعية المعاصرة. فهناك الحركات الاجتماعية الدينية ، والريفية ، والحضرية، والقومية ، والعنصرية والطبقية ، والأخلاقية ، والثورية ، والثقافية ، فضلاً عن تلك التى يشكلها الشباب والنساء. وينطوى هذا التصنيف على فوائد عديدة. فهو يمكننا من التعرف على كيفية نشأة الحركات الاجتماعية والظروف الاجتماعية[2] والاقتصادية والسياسية التى تؤدى من خلالها وظائفها ، كما يساعدنا على تحليل الإيديولوجيات المختلفة التى تتبناها الحركات الاجتماعية. وأخيراً فهو يعيننا على فهم الطابع السياسي الذى تتخذه ، وهو الطابع الذى طالما أكده «هيبيرل Heberle» فى كتاباته. أن النشاط السياسي هو أحد الأبعاد الهامة التى تساعدنا على فهم بناء الحركة الاجتماعية وديناميانها. ونحن نقصد بالنشاط السياسي ذلك العمل المتعلق بتوزيع السلطة وممارستها. ويدخل فى نطاق ذلك المناقشات النقدية التى تدور حول كيفية استخدام السلطة وإعادة توزيعها ، فضلاً عن تلك التى تطالب بإلغاء السلطات الحكومية

(1) R. Bainton., Here I Stand : A life of Martin Luther, The New American Library, New York, 1956.

(2) R. Herberle, «Types and Functionsof Social Moverments», op. cit.

واستخدام أخرى جديدة. وقد يجد بعض علماء الاجتماع إغراءاً كبيراً فى دراسة بعض الحركات الاجتماعية ذات النشاط السياسي الواضح كالعنف والتظاهر والتمرد ، لكن ذلك يجب إلا يجعلنا نغفل تلك الحركات ذات التأثير البعيد المدى. فالحركات المناهضة للرق – مثلاً – أسهمت أسهاماً كبيراً فى التأثير على البناء الاجتماعي الأمريكي ، على الرغم من أن البعد السياسي لهذه الحركات يبدو اقل وضوحاً من البعد الاجتماعى(١).

وإذا ما تناولنا الحركات الاجتماعية الريفية لاحظنا تأثيرها الهائل على البناء الاجتماعى ، على الرغم من أن البعض يذهب إلى صعوبة رصدها بسبب اختلاف طبيعتها(٢). فقد تظهر هذه الحركات فى شكل انتفاضات لا تستمر سوى فترة محدودة بحيث يصعب تحليلها والوقوف على آثارها. وقد تبدو فى صورة تمرد عنيف بحيث لا يستطيع النظام السياسي القائم مقاومته. والواقع أن دراسة الحركات الاجتماعية الريفية هى فى نهاية الأمر تحليل للدور الذى لعبة الفلاحون خلال الانتفاضات والثورات التى شهدتها روسيا والمكسيك وكوبا والجزائر خلال القرن العشرين. لكن محاولة التعرف على هذه الحركات قد تصطدم بمشكلات نظرية وإيديولوجية. والفلاحون فى نظر بعض الدارسين يشكلون «طبقة» وفى نظر البعض الآخر يشكلون «برجوازية صغير». ويترتب على ذلك اختلاف واضح فى تحديد موقعهم الطبقي. وبغض النظر عن هذا الاختلاف ، فإن الأمر الذى يبدو واضحاً هو أن موقف الفلاحين ينطوى على قدر من الازدواجية. فهم – من ناحية – يشكلون طبقة اجتماعية خاضعة عموماً لسيطرة طبقات أخرى. وهم – من ناحية أخرى –

(1) Barrington Moore, social Origins Of Democrac and Dictaorship Allen lane, The penguin press, London, 1967.

(2) E.J. Hobsbawm, Primitive rebels, Manchester Universit Press, 1959.

يشكلون عالما مختلفا ، عالما يتصف بالاكتفاء الذاتي وبعلاقات اجتماعية مستقلة متميزة إلى حد ما[1].

هذا وقد شهدت السنوات الأخيرة محاولات نظرية عديدة سعت إلى تجاوز وتخطى الجدل الذى ثار طويلاً حول طبيعة الوضع الطبقي للفلاحين فى المجتمع. فعلي سبيل المثال يذهب شانين Shanin إلى أن انقسام الفلاحين إلى مجتمعات محلية ، وانتمائهم إلى جماعات متباينة ذات مصالح متفاوتة داخل هذه المجتمعات المحلية قد حال دون ظهور أهداف قومية واضحة ، وزعامات وطنيه قوية ، وتنظيمات سياسية فعالة تعبر عن مصالحهم وآمالهم. كذلك كان للتخلف التكنولوجى (وعلى الأخص فى مجال الأسلحة والخبرة التكتيكية) الذى ميز حياة الفلاحين أكبر الأثر فى إجهاض كثير من الأعمال السياسية التى حاولوا القيام بها عبر تاريخهم. غير أن الفلاحين – مع ذلك – يملكون مصادر قوة اجتماعية وسياسية لا يمكن تغافلها. فهم منتجو المواد الغذائية ، وهم منتشرون فى مناطق ريفية شاسعة ، وهم بالإضافة إلى ذلك كله يشكلون الغالبية العظمى من الجنس البشرى[2].

ويبدو أن فرص تأثير الفلاحين فى المجال السياسي تزداد بشكل واضح وملحوظ خلال فترات الأزمات الوطنية ، وعلى الأخص حينما تنشب صراعات يكون حسمها متوقفاً على الدور الذى يمكن أن يلعبه الفلاحون[3].

---

(١) السيد الحسينى : القرية فى البلاد النامية ، دراسة نقدية لاتجاهات التغير الاجتماعى ، فى ك دراسات التنمية الاجتماعية ، المرجع السابق ، ص٤١١.

(٢) تيودور شانتين : الدور التاريخي للفلاحين ، ترجمة السيد الحسينى ، فى : دراسات فى علم الاجتماع الريفي والحضرى ، دار الكتب الجامعية ، القاهرة ، ١٩٧٣.

(3) Alavi, H. «Peasantry and Revolution», The Sauciest register, 1965, Merlin press.

وبالإمكان التمييز بين ثلاثة أنماط متميزة من العمل السياسي الذى يقوم به الفلاحون. هناك أولاً العمل السياسي الطبقي المستقل ، وهو العمل الذى يمكن أن يتم فى ضوء النظرية الماركسية فى الطبقة. وفى هذا النمط من العمل السياسي نجد الطبقة الاجتماعية تتبلور وتتحدد من خلال الصراع وتخلق تنظيمها القومى الشامل ، وتقوم بصياغة إيديولوجيتها وأهدافها ورموزها ، وتحدد القيادات الضرورية لممارسة النشاط السياسي.أما النمط الثاني فهو العمل السياسي الموجه حيث نجد الفلاحين يتحركون بتأثير صفوة خارجية متحدة. أى أن التنظيم الخارجي هنا يمثل بالنسبة للفلاحين العامل الملهم الذى يوحد صفوفهم ويجمع شملهم على مستوى الأمة بأسرها. أما النمط الثالث والأخير فهو العمل السياسي التلقائي. وقد يتخذ هذا النمط أحد شكلين : الأول الشغب المحلي الذى ينشأ فجأة – ولفترة وجيزة نسبياً – نتيجة للاحباطات المتراكمة والإحساس بالظلم. وعادة ما تتمكن السلطات الحكومية من قمع هذا الشغب وإحداث بعض التعديلات فى نظم الدولة. ومع ذلك فقد يكون هذا الشغب عاملاً مساعداً على تفجير أزمة حادة كانت قائمة بالفعل ، مما قد يهدد النظام السياسي فى المجتمع. أما الشكل الثانى فيتمثل فى سلبية الفلاحين. فلقد عرف التاريخ محاولات عديدة أبدى فيها الفلاحون مقاومة سلبيه (كتخفيض الإنتاج مثلاً) من أجل تحديد مجرى أحداث معينة[1].

وهناك شواهد معاصرة عديدة تشير إلى أن الفلاحين خلال القرن العشرين قد لعبوا دوراً هاماً فى عدد من الانتفاضات والثورات. من ذلك الثورة المكسيكية فى سنه ١٩١٠ ، والثورتان الروسيتان فى سنتي ١٩٠٥

---

(١) المرجع السابق ، وأنظر أيضا

- Barrington Moore, Jr., Social Origins of Dictatorship and Demoncracy, op. cit.

١٩١٧ ، والثورة الصينية التى تمت على مراحل عديدة تبدأ من سنة ١٩٢١ حتى سنة ١٩٤٨ ، والثورة الفيتنامية التى نبتت جذورها خلال الحرب العالمية الثانية ، والثورة الجزائرية التى بدأت فى سنة ١٩٥٤ ، وأخيراً الثورة الكوبية فى سنة ١٩٥٨[1]. ولا شك أن الدور الذى لعبة الفلاحون في هذه الثورات قد لفت أنظار بعض الدارسين المحدثين لما يمكن أن يسهم به فلاحو الدول النامية فى تغيير مجتمعاتهم. وتبد أهمية هذه النقطة إذا ما علمنا أن النظرة العلمية التقليدية للفلاحين كانت تميل إلى استبعاد فكرة قيامهم بانتفاضة أو حركة اجتماعية. فهم (أى الفلاحون) مضطرون على الدوام للامتثال والانصياع والانضباط وتحمل الأخطاء السياسية التى يرتكبها الحكام. وتستند هذه النظرة إلى عدة اعتبارات. من ذلك – مثلاً – أن الفلاح يفلح أرضة بمفردة ولا يرتبط بالآخرين إلا فى حدود معينة ، وأنه يدخل فى علاقات تنافسية مع الآخرين من أجل الحصول (أو التحكم) على المصادر الاقتصادية فى القرية. كذلك فان العبء الشديد الملقي على عاتق الفلاح نتيجة لظروف عمله القاسية ذات الطبيعة الروتينية ، من شأنه أن يحول بينه وبين الاندماج أو الارتباط السياسي. وفضلاً عن ذلك فإن روابط القرابة الممتدة والتزامات المساعدة المتبادلة داخل القرية قد تحول بينه وبين تبنى نظرة أكثر شمولاً للمجتمع

(1) Eric Wolf., «On Peasant Rebellions», International Social Science Journal, vol, 21, 1969.

- وهذا لا ينفي بطبيعة الحال – ظهور حركات فلاحيه فى دول نامية أخرى. وتعد الهند مثالاً على ذلك فلقد سجل شودري Chaudhuri نشوب إحدى عشر حركة فلاحيه ضد كبار ملاك الأرض خلال فترة الحكم الاستعماري البريطاني. انظر :

- Chandhnri. Civil Disturbances During the British Rule in India, 1988-1882 ca

الكبير الذي يعيش فى ظلة. يضاف إلى ما سبق أن مصالح الفلاحين – وعلى الأخص الفقراء منهم – غالباً ما تتقاطع تقاطعاً عرضياً مع طبقات أخرى داخل المجتمع. فقد يكون الفلاح – فى وقت واحد – مالكا ، ومستأجراً ، وصاحب متجر. ومن الطبيعى أن يؤثر هذا الانتماء المتعدد على طبيعة الوضع الطبقي الذى ينتمى إلية الفلاح وبالتالى على نظرته نحو العالم(١).

وتشير وقائع الحركات الاجتماعية والسياسية التى أسهم فيها الفلاحون خلال هذا القرن إلى حقيقة أساسية تتعلق بأكثر الفئات ميلا للارتباط والمشاركة فى حوادث الثورة أو الانتفاضة. ذلك أن هناك فئتين أساسيتين يبدو أنهما وقفتا موقفا إيجابياً من هذه الحوادث هما : الفلاحون ذو الحيازات الزراعية المتوسطة ، والفلاحون الذين يعيشون فى مناطق لا تخضع مباشرة لسيطرة وتحكم الإقطاعيين. فالأولون يمثلون السكان الريفيين الذين يتمتعون – بالفعل – بملكية قطعة معينه من الأرض يفلحونها بأنفسهم. ومن شأن هذا الاستقلال النسبي أن يمنح هؤلاء الفلاحين قدراً أدنى من الحرية التكتيكية فى مواجهة الإقطاعيين. وما يقال عن هؤلاء يقال أيضاً بالنسبة للفلاحين الذين يعيشون فى مناطق بعيدة نسبياً عن تحكم الإقطاعيين. والملاحظ أن ملكية الأرض بالنسبة لهؤلاء الفلاحين الأخيرين ليست هى المصدر الأساسي لحياتهم ، فهم يقومون بإعمال موسمية مختلفة قد لا تخضع مباشرة لسيطرة القوة الخارجية. ولقد

---

(١) السيد الحسنى : القرية فى الدول النامية ، دراسة نقدية لاتجاهات التغير الاجتماعى ، فى : دراسات فى التنمية الاجتماعية ، المرجع السابق ، ص٤١٤ وما بعدها ؛ وانظر أيضا

- J.M.halpern, The Changing Village Communit, prentice-hall, 1967, passim.

اثبت هؤلاء الفلاحون قوتهم التكتيكية خلال انتفاضات الفلاحين. ومن أمثلة ذلك ما حدث فى قرية موريلوس Morelos فى المكسيك ، والكوميونات التى أنشأت فى الأقاليم الزراعية فى روسيا ، وتلك التى أقامها الشيوعيون الصينيون بعد مسيرتهم الكبرى[1].

هذا وقد احتد الجدل بين علماء الاجتماع حول أمكانيه تحول انتفاضة الفلاحين إلى ثورة حقيقية ، أى تحول الجهود التى يبذلونها لتصحيح الخطاء إلى محاولة قلب نظام الحكم ذاته. هنا يذهب الماركسيون إلى أن الفلاحين لا يستطيعون القيام بثورة دون الاستعانة بقيادة خارجية على نحو ما حدث فى الثورة الصينية[2]. غير أن الشواهد المتعلقة بالانتفاضات (أو الثورات) التى اشرنا إليها من قبل لا تؤيد ذلك تماماً. فحينما تمكن الفلاحون بنجاح من التمرد على النظام القائم (فى ظل قياداتهم) استطاعوا – بعد ذلك إعادة تشكيل البناء الاجتماعى للريف ، بحيث أصبح هذا البناء ملائماً لمصالحهم ورغباتهم. لكن قدرات هؤلاء الفلاحين المتمردين لا تستطيع أن تتعدى هذه الحدود ، أى أنهم لا يستطيعون الإطاحة بنظام الحكم القائم ككل (الذى يتمركز أساساً فى

---

(1) Wollf, E., «Peasant Rebellions», op. cit.

- هذا وقد أوضح بارنجتون مور Moore – مع ذلك – أن أغلب انتفاضات الفلاحين (باستثناء أكثرها شعبية) كانت اقرب إلى العصيان منها إلى الثورة كما أن ضعف البناء الاجتماعى الاقتصادى فى بعض الدول النامية (وعلى الأخص الصين وروسيا) كان عاملاً مساعداً على هذه الانتفاضات. غير أن ذلك يجب غلا يدفعنا إلى التسليم بأن الدول التى شهدت انتفاضات فلاحيه كانت تخبر ظروفا اجتماعية سياسية متماثلة. انظر :

- Moore, B.Jr., Social origins of Dictatorship and democracy, op. cit esp. chap4.

(2) D. Mitrany, Marx Against the peasant, Collier, 1961.

المدن الكبرى) والتحكم فى النشاطات غير الزراعية. ولعل ذلك هو ما حدث تماماً فى المكسيك وروسيا. فلقد ظل الفلاحون المتمردون يقيمون فى مناطقهم الريفية ولم يتمكنوا من مواجهة المركب الصناعى – العسكرى – التجاري المتمركز أساساً فى المناطق الحضرية. بعبارة أخرى فان كلا من التجارة والتصنيع قد وضعت حدوداً معينة لانتفاضة الفلاحين(١).

وتمثل «القومية» مصدراً هاماً للحركات الاجتماعية والسياسية. وبرغم وفره التراث المتعلق بالقومية كمفهوم سياسي ، إلا أن التراث الذى يتناول القومية كحركة اجتماعية يتصف بالندرة النسبية. والواقع أن أوربا خلال العصور الوسطى لم تكن تعرف القومية بمعناها المذهبي الحديث. فلقد كانت وحدة الدول الأوربية مستندة إلى انتماء دينى ولغوى واحد فى ظل ملكيات وراثية. ولم تكن الحدود واضحة تماماً بين هذه الدول (أو الإمبراطوريات فى بعض الأحيان) ، كما أنها (أى الحدود) لم تكن تخضع كثيراً لاعتبارات التجانس العنصري أو اللغوى أو الدينى والواقع أن طبيعة النظام السياسي فى المملكة كان يتحدد – إلى حد كبير – فى ضوء حصيلة الصراع الذى كان ينشأ بين الملك من ناحية ، ومنافسيه

(١) وهناك عوامل أخرى يمكن أن تلعب دوراً هاماً فى تحديد حجم وتأثير وفعالية الثورة أو الانتفاضة الفلاحيه. من ذلك الموقع الجغرافى للإقليم أو القرية بالنسبة للسلطة المركزية أى سلطة الدولة). ولقد أوضحت التجارب الثورية المختلفة التي أشرنا إليها فى المناطق الريفية البعيدة عن السلطة المركزية قد تكون أكثر ميلاً للتمرد والاحتجاج. ويصدق ذلك على جنوب الصين الذى كان بداية لحركات العنف الثوري ضد الحكومة الصينية. وفى المكسيك كانت المناطق الريفية الشمالية مصدراً للانتفاضات. لكننا – مع ذلك – يجب لا نغفل عاملاً آخر هو الاحتكاك الثقافي. فأحداث الصين كانت إلى حد ما نتيجة للاحتكاك بالغرب ، وأحداث المكسيك فى الشمال كانت نتيجة للمؤتمرات الوافدة من الولايات المتحدة. لمزيد من التفاصيل أنظر :

- Alavi, H. «Peasantry and Revolution», op. cit.

العسكريين والسياسيين من ناحية أخرى. أما ولاء الشعب فكان يتخذ ثلاثة اتجاهات : الأول نحو الكنيسة (بوصفها كياناً مستقلاً عن السلطة الزمنية) والثانى نحو الملك (بوصفة تعبيراً سياسياً) ، والثالث نحو سيد المقاطعة أو الأقليم. ومن ذلك يبدو واضحاً أن مفهوم «الأمة» لم يكن له معنى سياسياً حتى نهاية القرن الثامن عشر. ولقد عبر قدورى Kedoutie عن ذلك بوضوح حين قال : «أن الأمة لم تكن تعنى أكثر من مجموعة من الجماعات تشترك فى مكان ميلاد واحد ، كما أنها كانت أكبر من الأسرة وأقل من العشيرة»(1).

ويبدو أن هناك اتفاقاً واضحاً بين علماء السياسة على أن أصول القومية السياسية الحديثة تكمن فى الاتجاهات التاريخية التى شهدتها الدول الأوربية الغربية خلال القرنين السادس عشر والسابع عشر ، حينما بدا الولاء للملك ولحكومته يتسع ليشمل قطاعاً أكبر من الطبقة الحاكمة والتزاما اقوي بمصالح الشعوب. ومع ذلك أن هناك اتجاها بارزا لعب دوراً واضحاً فى بلورة القومية كمفهوم سياسي ، يتمثل فى زيادة الإحساس بالتشابه الثقافي واللغوى بين الجماعات المختلفة ، ذلك الإحساس الذى ازداد قوة ورسوخا بفضل سيطرة النزعة التجارية وظهور الحكومات المركزية. وما لبثت الدولة الحديثة أن ظهرت إلى حيز الوجود بوصفها وحدة سياسية أوربية أكثر تعبيراً عن الانتماء الاجتماعى

(1) Elie kedouire, Nationalism, Hutchibnsonm London, 1960.

أنظر أيضاً :

- H.m. Chedwick, The Nationalities of Europe and the Growth of national Ideologies Cambridge University Press, 1966. Hans Kohn, The Age of nationalism, New York, 1962. L. Snder, the Dynamics of Nationlism, Readings in its Meaning and Development, Princeton, 1964.

والسياسي[١]. وبرغم ذلك فان الحركات القومية ومضامينها السياسية لم تتبلور بوضوح «ألا بقدوم الثورة الفرنسية»[٢]. ففى كتابات روسو Rousseau نجد أقوى دفاع عن مفهوم الدولة الحديثة ، بل أن هذا الدفاع لا يزال يمثل أساس القومية كمعتقد سياسي. ولقد طرح روسو أفكار هامة منها حق كل أفراد الشعب فى السيادة ، وضرورة تحقيق التضامن القومى ، والمواطنة ، والمساواة فى الحقوق السياسية والتعامل أمام القانون. ومن الواضح أن هذه الأفكار قد تجاوزت الاختلافات العنصرية والدينية واللغوية ، مؤكدة حق جميع الأفراد فى تكوين امة ذات تنظيم سياسي عام. وهكذا أصبح المجتمع الإنسانى مؤلفا من وحدات قومية تشكل أمما حديثة. والواقع أن الدول النامية شهدت فى هذا المجال بعض الأعراض السياسية التى شهدتها الدول الأوربية الغربية منذ قرنين من الزمان. فبانحسار الاستعمار ابتداء من سنه ١٩٤٥ بدأت فكرة «الدولة القومية الحديثة» تظهر إلى حيز الوجود مرة ثانية. ويكفي أن نعلم أن حوالى نصف الدول القائمة اليوم قد ظهرت بعد سنه ١٩٤٥[٣].

ولقد خضعت القومية كحركة سياسية لانتقادات عديدة. فمن الناحية العملية ذهب البعض إلى أنه ليس هناك اتفاقاً واضحاً على كيفية تحديد الأمة. فالشعوب تتقاطع تقاطعاً عرضياً فيما يتعلق بالاعتبارات اللغوية والعنصرية والثقافية بحيث يصعب فى بعض الأحيان تحديد معالم خالصة لشعب معين. ففي معاهدة فرنساى – مثلا – لم يتم التوصل إلى

(1) E. H. Karr., Nationalism and After, Papermac, London, 1968.

(٢) لمزيد من التفصيل انظر : عبد الكريم أحمد ، القومية والمذاهب السياسية ، الهيئة العامة للتأليف والنشر ، القاهرة ، ١٩٧٢.

(3) P. Worsley, The Third World; Weidenfeld and Nicolson, 1967, chap. I.

محددات قومية واضحة يمكن الوصول على أساسها إلى نتائج منطقية عند رسم الوحدات القومية. ومن الحقائق المعروفة تاريخياً أن حدود سنه ١٩١٩ قد خلقت مشاكل عديدة للقوميات الصغيرة. كذلك فان إصرار القوميين على حق تقرير المصير القومي فى الدول النامية قد حدا ببعض المفكرين الغربيين إلى الاعتقاد بان هذه الدول قد اتخذت من الديمقراطية الغربية وسيلة للتعبير القومي بما يتطلبه ذلك من إقامة حكومات ديمقراطية ذات طابع غربي وتأكيد الحريات المدنية للمواطنين. وربما كان كار Karr من أوضح الذين حاولوا تقييم الاتجاهات القومية خلال العقود القليلة الماضية. فلقد ذهب إلى أن الحركات القومية فى مختلف أنحاء العالم قد أدت إلى ظهور «عائلية دولية» لكنها فى نفس الوقت ساعدت على ظهور «صراع دولى». فالقومية كعقيدة سياسية كانت مبرراً أضافياً للثورات والحروب وسببا كافيا لظهور الدعايات السياسية التى تستخدم لتبرير الصراعات وزيادة حدتها[1]. ومن الواضح أن وجهة نظر «كار» تتصف بالمحافظة. فنشوب حروب الاستقلال الوطنى ليس سببا كافيا لاستمرار خضوع بعض القوميات الضعيفة الحديثة للقوميات القديمة القوية.

(1) E. H. Karr, Nationalism and After, op. cit passim.

- والملاحظ أن بعض الدارسين قد حاولوا وصف الحركات القومية بالعدوانية والعنف. لكن من المهم أن نميز هنا بين القومية فى شكلها الخالص والايدولوجيا العنصرية. والواقع أن من الصعب علينا تصور الانجازات التى حققتها بعض الدول النامية بعد حصولها على الاستقلال دون فهم للدور الذى لعبته القومية كمعتقد سياسي. انظر :
- Paul E. Sigmund, Jr., The Ideologies of Developing Nations, London, 1963.

وتستند القومية كمفهوم سياسي إلى دعائم مختلفة. فقد تشكل الاعتبارات الثقافية واللغوية مصدرا هاما لكثير من الحركات القومية كما هو الحال فى دول أوربا الغربية والشرق الوسط وأفريقيا. وتبدأ هذه الحركات عادة بظهور جماعات من المثقفين الوطنيين يسعون إلى إبراز الطابع المميز لقومياتهم ومحاولة إكسابها طابعا سياسياً مستقلاً(١). ولا شك أن المفاهيم القومية قد لعبت دوراً هاماً في الدول النامية خلال فترة الحكم الاستعمارى. فهى – من ناحية – شكلت أساساً للربط بين القوى الاجتماعية المختلفة داخل الدولة ، ومن ناحية أخرى مثلت دافعاً قوياً لمناهضة الاستعمار. لذلك يمكن القول أن النزعة القومية فى المجتمعات النامية كانت أحد نتائج الصراع من أجل تحقيق الاستقلال عن الحكم الأجنبي ، كما كانت – فى نفس الوقت – نابعة من طبيعة المشكلات التى تواجه هذه المجتمعات بعد تحقيق الاستقلال ، وبخاصة الحاجة إلى بناء امة متماسكة ، فضلاً عن الحاجة الماسة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية على مستوى قومي. وإذن فليس من الغريب فى شئ أن نجد فى معظم المجتمعات النامية حزباً واحداً قاد بنجاح حركة الاستقلال ، ثم جعل من نفسه صفوة حكمة تبرز قوتها بالنظر إلى أمجادها الماضية ، والوعود التى تقدمها لبناء امة حديثة. وفضلا عن ذلك فلقد لوحظ فى

---

(١) ومع ذلك فهناك شواهد تاريخيه عديدة تشير إلى أن الوعى القومى يزداد قوة حينما يتعرض للضعف نتيجة غزو خارجي أو تخريب متعمد. وما لم يظهر بديل قوى للإحساس القومى ، فان القضاء عليه أمراً عسيراً. ويمكننا أن نستشهد على ذلك بما حدث فى إيرلندا خلال القرن التاسع عشر. فالجماعات العرقية واللغوية التى تعرضت لهجوم بدرجة أكبر كانت أنشط الجماعات فى تطوير ثقافتها والتعبير الجماعى عن آمالها. وفى مقابل ذلك لوحظ أن الجماعات العرقية الكبيرة التى تتمكن – دون تنازلات كبيرة – من الاندماج فى المجتمع الأكبر تستطيع الإبقاء على جوانب كثيرة من ثقافتها فى إطار الثقافة العامة للمجتمع. أنظر :

- Hans Kahn, The Age of nationalism, op. cit.

بعض الدول النامية ربطا واضحاً بين مفهومي القومية والاشتراكية ، وأن كنا – مع ذلك – نجد بعض المفكرين يبدون تحفظات عديدة على الدور الذى يمكن أن يلعبه مفهوم القومية فى تحقيق التقدم الاقتصادي والتغير الثقافي ، إذ أنه (أى مفهوم القومية) قد يؤدى بالبعض الى التركيز على أمجاد الماضي كما حدث فى الهند حينما عمل غاندى على أحياء الهندوسية(١).

وعلى الرغم من أن القومية تمثل فى الأصل مذهباً سياسياً غربياً إلا أنها قد تطورت بشكل ملحوظ فى الدول النامية كنتيجة للخبرة الاستعمارية والرغبة فى تحقيق الاستقلال السياسي والاقتصادي. ولقد بذلت هذه الدول جهوداً ضخمة لإقامة أجهزة سياسية وإدارية فعالة تحل محل تلك التى أقامتها الدول الاستعمارية لخدمة أهدافها ، وارتبطت هذه الجهود بالرغبة فى تحديد الدعائم القومية والحصول على حق تحديد المصير القومي. لكن المشكلة الجوهرية التى واجهتها الدول النامية هى : أن جانبا كبيراً من المثقفين الذين تولوا الزعامة الفكرية خضعوا لتوجيهات فكرية غربية ، بدا فى نظرهم – عن وعى أو غير وعى – النموذج الغربي فى التقدم هو النموذج الواجب الاحتذاء. وربما كان ذلك أحد أسباب الإخفاق الذى منيت به الأجهزة السياسية والإدارية والاقتصادية التى أنشئت فى الأصل كتعبير على ذاتيه قومية. وبالإضافة إلى ذلك فلقد لوحظ أن هذه الأجهزة لم تكن تستند إلى أساس شعبي واضح مما حولها

---

(١) ت.ب. بوتومور : الصفوة والمجتمع ، دراسة فى علم الاجتماع السياسي ، ترجمة محمد الجوهرى ولآخرون ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٧٨ : الفصل الخامس ، حيث نجد إشارات هامة للدور الذى تلعبه المعتقدات السياسية كالقومية والاشتراكية والشيوعية فى الدول النامية وتأثير هذه المعتقدات على الصفوات المختلفة أنظر أيضا : P.Worsley, The Third, op. cit. chap. I.

فى نهاية الأمر إلى بيروقراطيات غير فعالة[1]. وربما كان ذلك أحد الأسباب التى حدت ببعض المثقفين فى الدول النامية إلى النظر بإعجاب شديد للأجهزة الشعبية التى أقامها الثوار فى الدول الاشتراكية.

ولا نستطيع أن نغفل الدور الذى لعبة العرق (العنصر) فى تشكيل الحركات الاجتماعية. ومنذ البداية يمكن النظر إلى العرق على أنه تعبير عن جماعات إنسانية تشترك فى خصائص متماثلة أبرزها لون البشرة. وبسبب الهجرة والتزاوج ظهرت فروق فردية بين بنى البشر فى خصائصهم الجسمية كلون الشعر ، والعينين ، وشكل الجمجمة ، وطول القامة ، فضلا عن الخصائص السيكولوجية ، بحيث يصعب علينا فى بعض الأحيان إيجاد خصائص فسيولوجية خالصة لنوع انسانى معين[2]. ومع ذلك فلقد ظل لون البشرة من أبرز الخصائص الفسيولوجية المعبرة عن العرق على الأقل فى نظر الرجل العادى ، وما لبث أن شكل مصدرا للتعصب العنصري والصراع العرقي. والملاحظ أن التعصب العنصري قد استند – تاريخياً إلى أساطير مختلفة كانت بمثابة دعم كبير لسيطرة عرق معين وتبرير واضح لممارسة الاضطهاد ضد الجماعات العنصرية الضعيفة. وعلى الرغم من أن التاريخ قد شهد حركات عنصرية عديدة[3]. إلا أن أبرزها وأوضحها هى حركات الزنوج من أجل المساواة مع البيض. وربما كان ذلك سببا للتركيز عليها فى هذا المجال وإلقاء الضوء على إبعادها الاجتماعية.

---

(1) G.Arrighi and J. S. Saul., «Socialism and Economic Development in Tropical Africa», Monthly Review, may, 1969.

(2) Juan Comas, Racial Myths, UNESXCO, 1958.

(٣) من ذلك – مثلاً – حركة معاداة السامية أنظر :

- Hannah, Arendt, The origins of Totalitarianism, Allen and Uniwin, 3rd edition, 1967, pp. 3-120.

لقد ظهر التحرير العنصري فى المناطق التى عرفت نظام الرق ، وارتبط بذلك السعي لتحديد الهوية العرقية والكفاح من أجل تغيير البناء القائم المستند إلى السيطرة العنصرية. فإذا ما كانت الجماعة العرقية الواعية تشكل غالبية السكان فى دولة محتلة ، فإن التحرير يتمثل – أساساً – فى القضاء على العرق أو العنصر المسيطر وتحطيم قواه السياسية. وتظهر هذه الحركات – عادة – فى بعض دول العالم الثالث وعلى الأخص فى إفريقيا. أما إذا ظلت الجماعة العرقية تمثل أقلية خاضعة لاستغلال سكان أجانب لفترة طويلة فان الوصول إلى إستراتيجية موحدة للتحرير العنصري يصبح أمراً صعبا للغاية. وفى بعض الأحيان يكون هدف النضال تحقيق الانفصال العرقي بان تسعى الجماعة العرقية الضعيفة إلى تحديد منطقة خاصة بها حيث تكون بمنأى عن الجماعة المسيطرة. وقد يكون ذلك بمثابة حل للمسألة «القومية» الخاصة بالجماعة الأولى. وحينما يتحقق ذلك تبدأ هذه الجماعة العرقية الضعيفة فى اتخاذ الإجراءات اللازمة للتعبير عن استقلالها السياسي والاقتصادى والثقافي والدينى. ويبدو أن ذلك هو أمل حركة الزنوج المسلمين فى الولايات المتحدة[1]. وفى كثير من الأحيان نجد أن الهدف العام للجماعات العرقية الضعيفة هو الحل السلمي لمشكلات التفرقة العنصرية والحصول على الحقوق المدنية الأساسية كما هو الحال فى الولايات المتحدة الأمريكية[2].

---

(1) C. Eric Lincolin, The Black Muslims In ASmerica Boston, 1961, see also, E. Essein Udom, The Black Muslims, pelims, Pelican, 1966.

(2) Stanley M. Elikins, Slavery, Chicago, 1959.

- ويمكن أن نجد استبصارات هامة عن موقف الزنوج داخل البناء الاجتماع الأمريكي فى

- Strokely Carmichael and C. Hamilton, Balck power , Jonnan Cape, 1968.

ومن الحقائق التاريخية المألوفة أن النضال ضد نظام الرق كان نضالاً مريراً. فقد عاش العبيد فى ظل ظروف بالغة القسوة حيث لم يعرفوا حقوقاً أو قدراً معينة أدنى من الحرية. فمنذ منتصف القرن الثامن عشر بدأ استيراد العبيد إلى الولايات المتحدة بمعدل ٢٥٠٠ عبد سنوياً. وخلال الفترة فيما بين ١٧٦٠ ، ١٧٠٠ ارتفع هذا المعدل إلى ٧٥٠٠ عبداً. وكان السبب الرئيسي لجلب العبيد سببا اقتصاديا ، حيث يشكلون القوة العاملة الدائمة فى المزارع ، كما أن إمكانية ربط العبد الزنجى بالمزرعة كانت اكبر من مكانية ربط الأبيض الفقير بها. ولقد شبة ستانلى الكنز ElKins المزارع التى كان يعمل بها العبيد بمعسكرات الاعتقال[1]. ففيها كان يفرض نظام قاس بكل ما تحمله القسوة من معان. ولا يعدم التاريخ محاولات للتمرد قام بها الزنوج العبيد كتلك التى قادها «نات تيرنر Turner» فى سنه ١٨٣١ ، لكنها باءت بالفشل بسبب ضعف تنظيم الزنوج وامتلاك أسيادهم أقصي درجات الردع ، وافتقاد الأسلحة اللازمة للبطش. وفى داخل الإمبراطورية البريطانية نجد أن الجماعات الدينية والسياسية ذات الطابع الانسانى والأخلاقى قد لعبى دوراً هاماً فى الحد من انتشار نظام الرق وعلى الأخص خلال الفترة فيما بين سنتى ١٨٣٠ ، ١٨٦١. أما فى الولايات المتحدة فقد وضعت الحرب الأهلية نهاية لنظام الرق. فخلال هذه الحرب منى ملاك العبيد فى الجنوب بهزيمة ساحقة نتيجة لانتشار حركة إلغاء الرق والصراع الحاد بين الشمال والجنوب حول السماح بدخول ولايات جديدة إلى الاتحاد.

والملاحظ أن الزنوج الأمريكيين لم يحصلوا مرة واحدة على الحد الأدنى من حقوقهم الاجتماعية والسياسية. فلقد حدث أن ظهرت حركات

(1) Stanley M. Elkins, Slavery, Op.cit.

اجتماعية مختلطة (من الزنوج والبيض) تطالب بالمساواة والعدالة الاجتماعية. ومع أن هذه الحركات لم تنجز الكثير فى المجالين الاجتماعي والسياسي ، إلا أنها أسهمت – ولا شك – فى تحسين ظروف بعض الزنوج[1]. ولقد عبرت هذه الحركات عن نفسها فى شكل تنظيمات تهدف إلى تحسين الأحوال الاجتماعية للزنوج فى مجال الخدمات الاجتماعية على وجه الخصوص ، وبذلت فى هذا المجال جهوداً كبيرة فى جمع البيانات اللازمة لرسم السياسات الاجتماعية ، وفي كسب تأييد الأحزاب السياسية المستقلة والجماعات الضاغطة ذات التأثير الاجتماعي الواسع النطاق.

وبقدوم خمسينيات القرن العشرين اتخذت الإحداث مسارا مختلفا إلى حد ما. فلقد ظهرت بوادر الاحتجاج على التعصب العنصري عند الزنوج الشبان وعلى الأخص فى جنوب الولايات المتحدة. لكن هذا الاحتجاج اتخذ – مع ذلك – شكلاً تدريجياً سلمياً هدفه تحقيق المساواة العنصرية. ولقد كان مارتن لوثر كنج Luher King – الذى تأثر تأثراً عميقاً بغاندى من ابرز قادة الزنوج الذين تبنوا أساليب الاحتجاج الأخلاقي والتظاهر السلمى ، والاعتصام الطويل[2]. ولا شك أن هذه الأساليب قد

---

(١) من ذلك «الرابطة القومية من أجل تقدم الشعوب الملونة» التى تأسست فى سنة ١٩١٠. فلقد كانت تتألف من الزنوج وبعض المحامين البيض ، واستطاعت فى بعض الحالات أثبات الحقوق المدنية لبعض الزنوج. ومن ذلك يبدو واضحاً أن هذه الرابطة كانت تؤدى مهامها فى إطار النظم الاجتماعية والسياسية السائدة فى المجتمع الامريكى ، أنظر :

- Hope Franklin, From slavery to Freedom : A History of Negroes New York, 1956.

(2) Martin Luther King, Jr., Stride Toward Freedom, Jorathan cape, 1958.

نجحت فى لفت الأنظار لأخطار التفرقة العنصرية ، وهزت مشاعر كثير من البيض فى الجنوب بحيث بدا أن أصلاحا اجتماعيا ضرورياً وشيك الحدوث. وفى إطار حركة الزنوج يمكن القول أن الأساليب التى استخدمها «لوثر كنج» قد حققت أهدافها فى وقت قصير نسبياً ، مما أكسبه شعبية كبيرة داخل المجتمع الأمريكي. لقد كان يطالب بإحداث ثورة فى القيم ، وبقظة روحية تفضي إلى ثورة حقيقية فى الأخلاق. أن ذلك فى نظرة – يقضي على الشك والعداوة والخوف التى سيطرت على علاقة البيض بالزنوج ، ويؤدى إلى ظهور تفاعل متبادل قائم على الحب والثقة. لكن «لوثر كنج» كان مقتنعاً أيضاً – وفى نفس الوقت – بالحاجة الماسة إلى تحسين ظروف حياة الزنوج والأجناس الأخرى الفقيرة التى تعيش فى الولايات المتحدة ، وعلى الأخص فى مجالات التعليم والإسكان والرعاية الصحية والتدريب المهني. وباختصار فلقد طالب «كنج» بتنفيذ برنامج شامل للإصلاح يحقق للزنوج وللفقراء بوجه عام الحد الأدنى لمقومات المعيشة. ولكى يعبر عن ذلك كله ، نجده ينظم «مسيرة للفقراء» لكى تشكل ضغطاً سياسياً على الحكومة الأمريكية.

ولا يمكن فهم النجاح النسبي الذى حققته حركة الزنوج فى الولايات المتحدة خلال السنوات الأخيرة بمعزل عن التطورات التاريخية التى أدت إليها. أن تاريخ حركة الزنوج يسجل جهوداً كبيرة بذلت من أجل ضمان حد أدنى لحياتهم. فعلى مدة فترة زمنيه طويلة ظل المفكرون الاشتراكيون يطالبون بإشباع الحاجات الأساسية للفقراء وتحسين الظروف المعيشية للزنوج. ويبدو أن الجانبية الخاصة التى تمتعت بها الحركة التى قادها «كنج» تتمثل فى قدرته على تحويل الدعاوى إلى التزامات ، ومن ثم إلى برامج إصلاحية فى نهاية الأمر. ومن خلال رؤيته الشاملة

استطاع أيضاً أن يربط مصالح الزنوج بمصالح الفقراء بوجه عام[1]. وعن طريق المواجهة المباشرة مع رجال الأمن والاحتجاجات المستمرة، أدرك كنج ورفاقه أن السبيل الوحيد لدفع حركة الحقوق المدنية إلى الأمام هو إظهار الاحتجاج الأخلاقي والمعارضة السلمية.

والواقع أن ظاهرة التعصب العنصري ليست حديثة تماماً، على الرغم من أن التحليلات العلمية الجادة لها لم تظهر إلا منذ وقت قريب. ومن الحقائق العلمية المستقرة الآن أن النظريات العنصرية التي تبلورت في أوربا خلال القرن التاسع عشر والتي انعكست في الفكر الاجتماعي «الداروني» تستند إلى مسلمات زائفة لسنا بحاجة إلى الإفاضة فيها هنا[2]. ولكن الشئ الذي يجدر ذكره هنا هو أن الحركات العنصرية التي تستند إلى هذه المسلمات الزائفة لا تزال قائمة في عالمنا المعاصر حتى أنها تكاد تشكل دعائم لحركات اجتماعية.

ويعتقد بعض الدراسيين أن هناك عدة أساطير عنصرية لا تزال تمثل مصدراً لحركات اجتماعية. ومن هذه الأساطير: دونية الزنوج، وانحطاط اليهود، وسمو العنصر الآرى، وتفوق العنصر الانجلو سكسوني[3]. والمؤكد أن هذه الأساطير العنصرية قد نبعت من خلال المفاهيم الدورانيه الاجتماعية وبعض الافتراضات الشائعة الذاهبة إلى أن التفوق العنصري للأمم القوية هو دليل طبيعي على انتصارها في عملية البقاء للأصلح[4]. وإذا كان المثقف يستطيع أن يدرك بسهولة خطأ

---

(1) King M.L; Chaos Community; Hodder and Stoughton, London 1968.

(2) Ruth Benedict, Race, Seience and polities, New York, 1941.

(3) Comas, J., Racial Myths UNESCO, 1958.

(٤) يمكننا أن نجد معالجة ضافية الدورانية الاجتماعية كمدرسة فكرية مؤثرة في: نيقولاتيماشيف، نظرية علم الاجتماع، طبيعتها وتطورها، ترجمة محمود عودة وزملاؤه، دار المعارف، القاهرة ص٩٣-١١٣.

الأساطير العنصرية ، فإن الرجل العادى قد يجد صعوبة فى إدراك هذا الخطأ. وفى معظم الأحيان نجد علاقة بين التعصب العنصري والمنافسة الاقتصادية والسياسية ، مما قد يؤدى إلى زيادة حده الصراع الاجتماعي.

وربما أمكننا فهم طابع الحركات الاجتماعية فى المجتمعات الغربية إذا ما أخذنا فى اعتبارنا طبيعة النظام الديمقراطى الذى تأخذ به وما ينطوى عليه من طابع تعددى. فحركات الإصلاح وحملات الجماعات الضاغطة تهدف – فى نهاية الأمر – إلى أحداث تعديلات جزئية داخل البناء الاجتماعي القائم ، أى أنها لا تناقش الأسس التى يستند إليها هذا البناء ، كما لا تهتم كثيراً بالظروف والتحولات التاريخية التى أدت إلى ظهوره. وعلى ذلك تصبح الجهود المبذولة فى هذا المجال موجهة لإقناع الصفوات الحاكمة بضرورة أحداث بعض التعديلات الطفيفة كسن بعض القوانين التى تحمى الأحداث والنساء وكبار السن ، أو اعتماد تشريعات تحقق مزايا أضافية للفقراء. أما مبرر بذل هذه الجهود فهو الإحساس بان بعض قطاعات المجتمع تتعرض للأضرار الاجتماعية خلال تحول المجتمع. وأن من الضرورى أن تنال نصيبها الأدنى من الخدمات. وتفترض هذه الحركات والحملات أن الحكومات لديها النية الصادقة لتحقيق هذا المطلب ، لأن من شان ذلك تدعيم استقرار المجتمع وتوازنه(1). وباختصار تصبح المهمة الرئيسية لهذه الحركات الإصلاحية أقناع الزعماء السياسيين بتلبية المطالب الاجتماعية للقطاعات الفقيرة من السكان ، وكسب تأييد الرأى العام ، بحيث تكتسب هذه المطالب طابعاً شرعياً.

---

(1) William Kornhauser, the Politiesof mass society, Routledge and Kegan paul, london, 1960.

وهناك معالجة أكثر شمولاً لهذه النقطة يمكننا ان نجدها فى :

- Dahl, Robert, Pluralist Democrac in the United States, Rand Mc Nall, Chicago, 1967.

ومن الواضح أن مثل هذه الحركات الاجتماعية لا تستطيع أن تؤدى دورها إلا فى أطار نظام ديمقراطى غربي يوفر عدداً من الظروف منها : درجة معينة من التسامح فيما يتعلق باختلاف وجهات النظر ، والسماح بنقد الجماهير للسياسات المختلفة من خلال ممثليهم السياسيين ، والحصول على البيانات الصادقة اللازمة لرسم الخطط والبرامج ، وضمان وصول آراء الجماهير للقيادة السياسية من خلال وسائل الاتصال الجماهيرى ، فضلاً عن وجود أساس تشريعي يلزم الحكومة بتنفيذ تعهداتها. وفى مقابل ذلك تضمن الحكومة استمرار هذه الظروف والدفاع عنها ضد أى تخريب خارجى أو داخلى ، كما أنها تتعهد (أي الحكومة) بتحقيق الضبط السياسي دون اللجوء إلى استخدام أساليب ديكتاتورية. وبالإضافة إلى ذلك تطلب من الحركات الاجتماعية وجماعات الضغط المختلفة أن تبرهن – بكل ما تستطيع من أساليب – على مرونة النظام السياسي وحيويته ، وأن تكيف نفسها مع المتطلبات والاحتياجات الأساسية للمجتمع. ولقد عالج دى توكفيل De Tocqueville بعض هذه القضايا معالجة إضافية في مؤلفة الشهير «الديمقراطية فى أمريكا»(١). فهو يؤكد الدور الذى تلعبه الهيئات أو التنظيمات فى مجتمع ليبرالى قائم على تكافؤ الفرص ، حتى انه ذهب إلى وجود علاقة قوية بين سعى الناس لإقامة تنظيمات ونضالهم من أجل المساواة(٢). فالتنظيمات تسهم فى ظهور الأفكار الجديدة ، وتتكفل بتنفيذ المشروعات الضخمة ، وتحول دون ظهور نزعة تسلطية. ويؤكد «دى توكفيل» أن الناس بدون تنظيمات لا يستطيعون بذل جهد مشترك يمكن أن يحقق أهدافاً اجتماعية ، لأنهم يفتقدون السلطة التى تمكنهم من تنفيذ ذلك. والملاحظ أن أفكار

---

(1) Alex De Tocqueville, democracy in America, World Classics edition, Oxford University press, London, 1952.
(2) ibid, p. 377-18.

«دى توكفيل» لم تكن جديدة تماماً عن الفكر الاجتماعي وقت أن نشر مؤلفة. إذ باستطاعتنا أن نجد أفكارا مشابهة له فى كتابات بضع العلماء أمثال «دوركايم Durkbcim وزيمل Simmel»(١).

وخلال القرن العشرين ظهرت محاولات فكرية عديدة حاولت تقديم تفسير مقنع لظاهر انتشار الشمولية Totalitarianism وانهيار الجماعات والروابط الثانوية في المجتمع الديمقراطي الغربي أو ما يطلق عليه «المجتمع الجمعي». ويمثل هذه المحاولات الفكرية «كارل مانهايم Mannhcim» ، «أيرك فروم Eric Fromm» ، «وليام كورنهاوزر Kornhauser». والملاحظ أن هؤلاء المفكرين قد حاولوا المقابلة بين المجتمع الجمعي الذى تتخذ فيه النظم الاجتماعية طابعاً مركزياً قومياً (كالانتخابات القومية ، ووسائل الاتصال الجماهيري ، والأسواق الكبري) ومجتمع القرية الذى تتخذ فيه العلاقات الاجتماعية طابعاً مركزياً تقليدياً. وفى تحليل هام «لكورنهاوزر» نجده يذهب إلى أن سكان المدينة يخبرون – عادة – الإحساس بالعزلة «والاغتراب». وأن روابطهم الدينية والعنصرية والطبقية تميل على للضعف والذوبان بحيث لا تصبح مصدراً للتفرد والتماسك والتأثير. كذلك أوضح أن سكان المدينة يبدون تطابقاً ملحوظاً فى نظرتهم للعالم ويخضعون للتأثير الهائل الذى تمارسه التنظيمات البيروقراطية الكبيرة الحجم(٢). والملاحظ أن أصحاب نظرية

---

(١) أنظر على سبيل المثال :

- Durkheim, E., The Division of Labour, The Free press, Ghncoe 2nd edn, 1947.

(2) W. Kornhauser; «Mass Society and Mass Phenomena», International Encclopaedia of Sciences, Vol. 10, 1968, p.60.

أما تحليلات مانهايم وايرك فروم فيمكن أن نجدها فى :

- Karl Manhcim, Ideology and utopia, Routledge and Kegan Paul, London, 1936. Eric Fromm, The Fear of Freedom, Routledge and Kegan Paul, London, 1942.

«المجتمع الجمعى» يحاولون أبراز الضغوط التى تمارسها التنظيمات الكبرى على الأفراد ، وسيطرة الانجاز الكمى كمؤشر على النجاح ، والمنافسة الحادة والدائمة من أجل الحصول على شعبيه جماهيرية ، فضلاً عن الخداع السياسي الذى تعيش فى ظله الجماهير. والجديد الذى قدمه «كورنهاوزر» فى هذا المجال محاولته صياغة نظرية فى الحركات الاجتماعية مستنده إلى فكرة المجتمع الجمعى. ففى هذا النمط من المجتمعات ينقسم الأفراد إلى فئتين : الأولى تكشف عن تمثل واستيعاب لنمط العلاقات الاجتماعية المميزة للمجتمع الجمعى ، والثانية تعبر عن ارتباط الأفراد بالظروف المحلية التى يعيشون فى ظلها. وحينما ينتقل أفراد الفئة الثانية إلى المدن الكبرى والمشروعات الصناعية والتجارية الضخمة ، فأنهم يتعرضون للتأثير الهائل الذى تمارسه المؤسسات والتنظيمات الجمعية[1]. ولقد أكد «كورنهاوزر» جانباً من أفكاره هذه فى مؤلف قديم نسبياً ، حيث أوضح أن المجتمعات الديمقراطية الغربية تتعرض – وبشكل متزايد – لتأثير وتحكم الحركات الشمولية حينما تفتقر إلى وجود تنظيمات ثانوية قوية أو هيئات ومؤسسات قادرة على التوسط بين الصفوة والجماهير[2]. ومن الواضح أن وجهة النظر هذه قريبة الشبة ومن وجهة نظر «توكفيل» التى تؤكد انه كلما أزدادت النزعة الاجتماعية قوة ، تدعمت الحرية والديمقراطية وتعمق الميل إلى الإبداع.

وبأيدينا تدعيم واقعى لوجهات النظر السابقة قدمه ليبست Lipset وآخرون فى دراسة شهيرة بعنوان «الديمقراطية النقابية»[3] Union

(1) W. Kornhauser, «mass Society and mass Phenomena», op. cit p.60.

(2) W. Kornhauser, The politics of mass Society, Routledge and Kegan Paul, London, 1960.

(3) W. Lopset, S. Trow, M. Coleman, J. Union Democrac, the Fress, Press, Glencoe, 1956.

Democracy. فلقد ذهبوا إلى أن السياسات الديمقراطية تعتمد- أساساً – على تنظيمات مستقلة متعددة. وهنا نجد هذه الدراسة تؤكد ما سبق أن أكده «كورنهاوزر» من أن أهم وظائف هذه التنظيمات كونها مصدراً للأفكار الجديدة ، ووسائل للاتصال ، ودعائم للتثقيف السياسي ، فضلاً عن كونها ركائز لتنمية الحكم الذاتي والمعارضة السياسية للحكم المركزي. كذلك يذهب «ليبست وآخرون» إلى أن الطابع الجمعي يعمل على مقاومة الميول الاحتكارية لدى الصفوات إذا ما كانت تمتلك بالفعل مقومات السيطرة والنفوذ. وفي كل الدراسات والتحليلات السباقة نجد أن مفهوم «المجتمع الجمعي» يؤكد النتائج الاجتماعية – النفسية للتحضر والبيروقراطية والتصنيع في الدول الصناعية الغربية. ولا شك أن التسليم المطلق بذلك ينطوي على مخاطر. فهذه النتائج تبدو وكأنها حتمية الظهور في نمط معين من المجتمعات. ففي الاتحاد السوفيتي نمت المدن وازداد التصنيع في إطار نظام شمولي بعيد عن النزعة «الجمعية» الغربية. كذلك فإن نظرية «المجتمع الجمعي» لا تفسر لنا أسباب ظهور الشمولية في بعض الدول الصناعية المتقدمة دون أخرى. والواقع أن هذه النظرية لا تتضمن أيه شواهد واقعية تؤكد أسباب زيادة المشاركة السياسية في دول ديمقراطية دون أخري. وربما كان أهم التساؤلات التي يمكن إثارتها في هذا المجال ذلك المتعلق «بالاغتراب الاجتماعي». أن القياس الكمي لمثل هذه الظاهرة ينطوي على تبسيط مخل ، فضلاً عن أنه يعكس تجهيلاً فكرياً ، وإنكارا لتنوع النظم السياسية. إذ أن تصور وجود «اغتراب اجتماعي» كامل هو من قبيل التعسف. فلقد ذهب فرانك باركين[1]

(1) Parkin, F., Middle Class Radica'ism: The Social Bases of the Brithish Compaogn for Nuclear Disarmament, Manchester University Press Manchester, 1968.

Parkin في دراسة حديثة إلى أن «الاغتراب الاجتماعي الجزئي» عن القيم الاجتماعية قد يكون أمراً ممكن الحدوث ولا يدعو للدهشة ، وفي هذه الحالة قد يكون سبب هذا النمط من الاغتراب هو وعي الأفراد بأن القيم الخاصة التي يؤمنون بها قد تكون أكثر فائدة وفعالية من تلك القيم العامة التي تتعارض مع قيمهم. وفي موضع آخر أكد «باركين» أن التطرف السياسي لبعض أفراد المجتمع قد لا يعكس اغتراباً اجتماعياً بقدر ما يعكس اندماجا اجتماعياً في مختلف التنظيمات. «فالاغتراب الجزئي عن قيم المجتمع قد يكون مؤشراً على المشاركة الاجتماعية».

وربما كانت «الجماعات الضاغطة» من أبرز سمات النظام الديمقراطي الغربي القائم على «الجمعية». ومن أمثله هذه الجماعات قادة نقابات العمال ، وكبار رجال الصناعة والتجارة ، وجنرالات الجيش ، والقيادات السياسية(1). وتحاول هذه الجماعات – بفضل ارتباطها الوثيق بالصفوات المختلفة – التأثير على عملية صنع القرارات دون أن تعتمد اعتماداً مباشراً على الحملات الجماهيرية أو لمظاهر الاحتجاجات. وقد تعتمد بعض هذه الجماعات على عضوية الجماهير ، بينما لا تفعل ذلك بعض الجماعات الأخرى حيث تتولى بنفسها صياغة أهدافها العامة ورسم إستراتيجيتها. ومن الأساليب التي قد تستخدمها الجماعات الضاغطة لتدعيم نفوذها السياسي تقديم المشورة للحكومة ، ومساعدتها في أقرار بعض المشروعات ، وإشعارها باطلاعها على كثير من الأسرار السياسية. ومن الملاحظ أن الجماعات الضاغطة التي تستند إلى قاعدة واسعة من العضوية تستطيع أن تكتسب مزايا عديدة. من ذلك قدرتها على اجتذاب اكبر عدد من أصحاب المهن الفنية العليا القادرين على التأثير ،

(1) Francis, C., Pressure Groups and Political Culture : A Comparative Stud, Routledge and Kegan Paul, London, 1967.

فضلاً عن توافر فرص أفضل للتمويل من خلال الاشتراكات. ومن الطبيعى أن يمكنها ذلك من انضمام بعض أصحاب المواهب والخبرات القادرين على إثراء المنطلقات الفكرية للجماعة. لكن اتساع نطاق العضوية قد يؤدى – فى بعض الأحيان – إلى ظهور مشكلات وصعوبات. ومن ذلك صعوبة الاتفاق على أهداف عامة وإستراتيجية واحده ، فضلاً عن زيادة تعرض الجماعة لفقدان ثقة الأعضاء بالقيادة كما حدث فى بعض النقابات العمالية.

وعلى صعيد العالم الغربي تميزت فترة الستينات من هذا القرن باحتجاجات أخلاقية عديدة. والواقع أن المعتقدات الأخلاقية لم تكن فى يوم من الأيام حكراً على حضارة أو حقبة أو طبقة معينة ، وأن كنا – مع ذلك نجد العالم المعاصر قد أصبح الآن – أكثر من أي وقت مضي – اشد حساسية للقضايا الأخلاقية ، مما ساعد على ظهور حركات اجتماعية موجهة نحو ضمان حقوق الإنسان وحريته وتلقائيته. وقد تستخدم المظاهرات والاحتجاجات كوسيلة لتحقيق ذلك ، لكن الانجاز الكبير لهذه الحركات يتمثل فى أقناع الرأى العام بصواب بعض المعتقدات الأخلاقية. لذلك فإن نجاح هذه الحركات يكون نجاحاً معنوياً بالدرجة الأولى ، وأن أدى فى بعض الأحيان إلى انتصارات فعليه. وربما كان «لوثر كنج» من أبرز الذين عبروا عن هذه النقطة. فلقد أوضح أن اللجوء إلى العنف قد يؤدى إلى تأزم وتعقد القضايا الأخلاقية التى يدافع عنها. أنه (أى العنف) قد يزيد السلطة قسوة وعناداً ، مما قد يؤدى إلى عواقب وخيمة[1]. ومن الأمور التى تبدو واضحة أن كثيراً من الحركات الأخلاقية لا تستند إلى خطوط أيديولوجيه واضحة. إذ أن هذه الحركات غالباً ما تهتم بقضايا

(1) Luther King, M. Chaos or Community? Hodder and Stougnton, London, 1968, p.61.

أنسانيه كبري مثل منع الحرب النووية ، والقضاء على التفرقة العنصرية فى المدارس الأمريكية ، والدفاع عن حقوق الإنسان. وفيما عدا الالتزام بهذه القضايا العامة لا نجد اتفاقاً إيديولوجيا بين هذه الحركات سواء على مستوى الأساليب التى تستخدم لتحقيق الأهداف أو على مستوى برامج الإصلاح الاجتماعى والسياسي[1]. وفى حالات الاحتجاج الأخلاقي قد يكون أيسر علينا أن نحدد ما يرفضه المحتجون بينما لا نستطيع أن نعرف بسهولة ما يطالبون به. وفضلاً عن ذلك نجد الحركات الأخلاقية تضم أفراداً وجماعات تنتمى إلى اتجاهات فكرية متباينة أن لم تكن معارضة.

ومن الخصائص المميزة للحملات والاحتجاجات الأخلاقية أنها لا تصدر عن منافع ومصالح مادية يريد المحتجون تحقيقاً لأنفسهم. لكن بيتر بلاو Blau – مع ذلك – قد استبعد أن يكون السلوك فى هذه الحالة خالياً من الأهداف[2]. فالسلوك الجماعى فى مظاهرة احتجاج أخلاقي يكون موجها نحو الدفاع عن قيم أخلاقيه سامية. وإلى هذه النتيجة توصل باركين Parkin حينما أوضح أن الإشباع الذى يحققه المحتجون هو إشباع عاطفي أو سيكولوجى. هم ينطلقون – كما يقول فيبر – Weber – من «روح الأهداف القصوى» أكثر مما ينطلقون من «روح المسئولية»[3]. لذلك نجد «باركين» يؤكد حقيقة أن الأفراد قد يؤيدون الحركات السياسية لأنها ترمز إلى رفض أو تأكيد قيم معينة[4]. ويثير بعض الدراسيين تساؤلات حول الأصول الاجتماعية والدينية والمهنية

---

(1) Hberle, R., Social movements; An Interoduction to Political sociology, op. cit. p.59.

(2) Blau, p., Exchange and Power in Social Life, Wiley, New York, 1964, pp.5-6.

(3) Gerth, H. H. mills C. W. (eds), max weber : Essays in Sociolog, Routhedge and Kegan Paul, London, 1948, p.120.

(4) Parkin, F., Middle Class Radicalism ; The Social Bases of the British Compaign for Nuclear Disarmament, op. cit.

والتعليمية لمؤيدى الحركات الأخلاقية. فعلى سبيل المثال نجد «باركين» يتوصل إلى أن معظم مؤيدى نزع الأسلحة النووية يأتون من الطبقات الوسطى وعلى الأخص المهن الفنية العليا التى تتطلب مستوى تعليمياً عالياً(١). أما لينسكى Lenski فقد ذهب إلى أن الأفراد الذين لا تتسق ظروفهم المهنية والعنصرية والاقتصادية يكونون أكثر ميلاً لتبنى الاتجاهات السياسية الراديكالية(٢).

ويدفعنا ذلك إلى إبراز دور المثقفين فى قيادة الحركات الاجتماعية وصياغة أهدافها وأساليبها. فمع أن بعض الكتابات تميل إلى تأكيد هذا الدور إلا أن باركين لا ينظر إلى المثقفين بوصفهم يشكلون فئة واحدة. إذ يفرد أهمية خاصة لمعالجة المثقفين الثوريين الذين يختلفون عن بقية المثقفين من أمثال الأدباء والرسامين والشعراء والصحفيين. فالاخيرون يتمتعون بكثير من المزايا التى يتيحها لهم النظام السياسي بما فى ذلك الأمان المهنى والامتيازات المالية والتقدير الاجتماعى. أما الثمن يدفعونه فى مقابل ذلك فيتمثل فى قبول الضغوط البيروقراطية وتقييد حريتهم عند اتخاذ موقف سياسي معين. أما المثقفون الثوريون فيكونون أكثر قدره على الاحتجاج والنقد لأنهم لا يعتمدون اعتمادا كليا على النظام السياسي. ومن أمثله هؤلاء المثقفين الثوريين بيرتراند راسل Russell وكنجزلى مارتن Martin وبريستلى Priestlty. ولقد أوضح باركين أن هؤلاء المثقفين قد يبدون اعتراضا معيناً على قضية معينة كإنتاج الأسلحة النووية ، لكن هذا الاعتراض لا يعدو أن يكون رمزا لاحتجاج سياسي على قضايا أكثر عمومية وشمولاً.

---

(1) Ibid. p.120.

(2) Lenski, G., «Status Crstallization» ; A Non-vertical Dimension of Social, American sociological review, vol.19, August, 1954.

وبغض النظر عن الأساليب التى تستخدمها الحركات الأخلاقية (ابتداء من المطالبة السلمية حتى الاعتصام) ، فإن المعيار الحقيقي لنجاحها يتمثل فى أقناع الراى العام بالقضايا الأخلاقية التى تتبناها. وهناك شواهد عديدة تشير إلى أن بعض الاحتجاجات السياسية قد حققت نتائج هامة خلال فترة قصيرة نسبياً. ويمكننا أن نستشهد على ذلك بمظاهرات الاحتجاج ضد الحروب والمطالبة بتحقيق السلام خلال عشرينات وثلاثينيات هذا القرن ، مما كان له اكبر الأثر على الحكومات التى تعاقبت على البلاد الأوربية خلال فترة ما بين الحربين العالميتين. ولعل اقرب الأمثلة إلى أذهاننا حملات الحرب ضد فيتنام فى الولايات المتحدة الأمريكية فى أواخر الستينات من هذا القرن ، مما كان له اكبر الأثر فى انسحاب القوات الأمريكية من القتال. وعلى المدى البعيد استطاعت بعض الحملات الأخلاقية أقناع السياسيين – والرأى العام أيضاً – ببعض القضايا الهامة كإلغاء عقوبة الإعدام وتغيير النظرة إلى المجرمين. ولقد استطاعت بعض الحملات الأخلاقية تجاوز الحدود القومية. فعلى سبيل المثال تجاوزت حركة إلغاء الرق حدود الاطلنطى ، كما أن حمله السلام العالمية التى ظهرت خلال ثلاثينات هذا القرن كانت حمله ذات طابع عالمى. ويمكننا أن نضيف إلى ذلك حملات عالمية حديثة كتلك التى تطالب بحقوق الإنسان ، ونزع الأسلحة النووية ، وتحسين أحوال المرأة ، والنهوض بأحوال الفقراء.

ومن الشواهد التاريخية الهامة أن الطبقة العاملة كانت مصدراً هاماً لكثير من الحركات الاجتماعية الهامة. ولقد سبق أن رأينا فى موضع سابق كيف أن ماركس قد اهتم اهتماماً خاصاً بإبراز موقع هذه الطبقة داخل علاقات الإنتاج فى المجتمعات الصناعية. وعلى الرغم من أن

المفكرين البريطانيين قد سبقوا ماركس فى تحديد دور الطبقة العاملة فى المجتمع البريطانى ، إلا أن ماركس قد نظر إلى هذا الدور نظرة تاريخيه شاملة مؤكداً الانجاز الثوري الذى يجب أن تقوم به. وفى مؤلف هام لها «رولد بيركن Perkin» نجده يقابل المجتمع الانجليزي الطبقي الذى كان يتطور فى أوائل القرن التاسع عشر بما أطلق عليه «المجتمع القديم» الذى كان قائماً خلال القرن الثامن عشر(١). فالأخير كان مجتمعاً أرستقراطيا تقع فى قمته قله قليلة تملك السلطة وتتمتع بالثراء ، وكثرة كثيرة تعانى الخضوع وتقاسي من الفقر. ولقد أوضح «بيركن» أن الوعى والصراع الطبقيين لم يظهرا بشكل جلي إلا خلال عشرينيات القرن التاسع عشر. لذلك نجد بعض المؤرخين المعاصرين من أمثال طومبسون Thompson وهو «بسباوم Hobsbawm» يذهبون إلى أن الاحتجاجات العمالية على نظام العمل الصناعي والأجور قد ظهرت كتعبير عن التناقضات الطبقية(٢). وهناك عوامل مساعدة عاونت على ذلك. من ذلك تدعيم الخطوط الطبقية وروابطها حيث بات من الضرورى ارتباط العمال وتعاونهم فى مواجهة الظروف القاسية التى يعيشون فى ظلها. ومن الطبيعى أن يشكل العمل الصناعى مجالاً خصباً لذلك. وأيا كان شكل التنظيم السياسي الذى تأخذ به الطبقة العاملة والإستراتيجية التى تتبناها. فإنها (أى الطبقة العاملة) قد لا تنجح بالضرورة فى تغيير النظام السياسي.

(1) Perkin, H., The Origins of Modern English Society 1780-1880, Routedge and Kegan Paul, London, 1959, p. 17.

أنظر أيضاً:

- Galenson, W. (ed.), Comparative labor Movements, Prentice-Hall, Englewood Clifts, New Jersy, 1952.

(٢) انظر على سبيل المثال :

- Hobsbawm, Primitive Rebels, Danchester University press, 1959, pp.113 ff.

«بل قد تزداد فيه اندماجاً». وربما انطبق ذلك بشكل واضح على موقف الطبقة العاملة فى المجتمعات الصناعية الغربية الحديثة. حيث لم تتسع الهوة بين البرجوازية والطبقة العاملة بمعدل كبير بسبب ارتفاع مستوى المعيشة بشكل عام وظهور مطامح واتجاهات اجتماعية جديدة بعيدة كل البعد عن المطامح والاتجاهات الثورية. يضاف إلى ذلك «وعى الحكومات الغربية» بضرورة تجنب ظاهرة الاستقطاب الطبقي عن طريق إعادة توزيع الدخل القومى ، وتوسيع نطاق الخدمات الاجتماعية ، وزيادة التأمينات ضد البطالة والشيخوخة «بحيث لم يعد ممكنا خلال النصف الثاني من القرن العشرين أن نتصور الطبقة العاملة فى المجتمعات الصناعية الغربية«مغترب» تماماً»[(١)].

ومن الواضح أن هذه الأفكار تتعارض تعارضاً صريحاً مع ما ذهب إليه ماركس قبل قرن من الزمان. فعلى الرغم من انه لم يرفض الإصلاحات الاجتماعية البرلمانية ، إلا أنه يعتبرها غاية فى حد ذاتها، أنها وسيلة لتحقيق أهداف ثورية تتكفل بها الطبقة العاملة. والواقع أن أهم انجازات ماركس فى هذا المجال تتمثل فيما يمكن أن نطلق عليه «الإستراتيجية الثورية». فلقد وضع برنامجاً شاملاً لحركة ثورية تقوم بها الطبقة العاملة لتنهى بذلك حالة الصراع الطبقي وما يرتبط به من استغلال واغتراب. وبذلك تستطيع الحركة الثورية الحقيقية خلق الوعى الثورى وتحريك البروليتاريا للقبض على مقاليد السلطة من أيدي البرجوازية وإقامة ديكتاتورية البروليتاريا[(٢)]. ويعتقد ماركس أن النظام الرأسمالى –

---

(١) انظر تحليلاً جذاباً لهذه النقطة فى ت.ب. بوتومور ، الطبقات فى المجتمع الحديث ، ترجمة محمد الجوهرى وآخرون ، دار الكتاب للتوزيع ، القاهرة ، ١٩٧٨ ، ص٨٦ وما بعدها.

(2) Avineri, S., The social and Political Thought of Karl Marx, Cambridge university Press, 1968.

بحكم طبيعته الإنتاجية – لا يستطيع أن يضمن إنسانيه الإنسان ، وان إصلاح هذا النظام لا يمكن أن يتم على نحو تدريجي. ومن ثم يصبح السبيل الوحيد المتاح هو تدمير دعائم المجتمع الراسمالى وخلق مجتمع يضمن للإنسان حريته وتلقائيته وإبداعه. والملاحظ أن ماركس قد اعتبر «الإستراتيجية الثورية» هي أفضل صيغة للحركة العمالية. وعلى أيه حال فلقد شهدت الفترة الأخيرة من القرن التاسع عشر تطورات فكرية ثورية أخرى أثرت على الحركة العمالية الأوربية. فلقد ظهرت الحركات الفوضوية فى إطار الطبقة العاملة ، لكنها لم تحظ إلا بتأييد محدود من العمال. كذلك يمكننا الإشارة إلى الحركات النقابية التى نالت اهتماماً كبيراً فى الدول الأوربية الغربية حتى نهاية الحرب العالمية الأولى. والملاحظ أن هاتين الحركتين قد تبنيتا استراتيجيات سياسية هدفها الأقصى القضاء على الدولة والسيطرة على الصناعة. ولا شك أن الحركة النقابية قد تركت تأثيراً بالغاً على بعض الأحزاب الاشتراكية فى فرنسا وايطاليا[1].

والملاحظ أن التطورات التى شهدتها الحركة العمالية فى العالم الغربي خلال العقود الأخيرة لا تؤيد نظرية ماركس إلى حد بعيد. فلقد أوضحت تحليلات اجتماعية حديثة أن الطبقة العاملة فى المجتمعات الصناعية الغربية لا تسير فى طريق الكفاح من أجل أحداث تحول ثورى ، بل أنها قد تسهم فى تدعيم الأنظمة السياسية القائمة بوصفها طرفا يحصل على بعض المزايا التى يتيحها الاحتكار العالمى. ومعنى ذلك أن الطبقة العاملة فى الوقت الحاضر قد فقدت خاصيتها الثورية وتحولت إلى طبقة منتفعة. وتشير بعض الدراسات الواقعية إلى أن العمال الصناعيين

(1) Kendall, W., The Revolutionar Movement in Commuist Movernment, Weidenfeld and Nicolson, London, 1959, pp.278-283.

فى معظم الدول الصناعية الغربية قد أصبحوا اقل توحداً بالأهداف الجماعية ، واضعف حماساً للتحرك كطبقة من أجل إقامة نظام اجتماعى جديد(1). بل أن بعض الدراسيين قد وصفوا العامل الغربي بالعزلة عن تقاليد طبقته وافتقاده إلى المبادئ العامة والنظرة العالمية. ولقد حاول «جولد ثورب Goldthorpe» ، «لكوود(2) Lockwood» تفسير هذه الظاهرة ، فأوضحا أن المجتمعات الغربية الصناعية قد شهدت تطابقاً بين الطبقة الوسطى القديمة والطبقة العاملة الجديدة ، بحيث أصبحت الأخيرة تسعى إلى الحصول على رموز المكانة المعبرة عن الأولى وعلى الأخص فيما يتعلق بفرص الحياة كالتعليم والمسكن والترويح والمقتنيات المادية. ومن الملاحظات العامة التى يمكن تسجيلها هنا أن عنف الصراع الطبقي قد قل إلى حد كبير فى الدول الرأسمالية خلال العقود الأخيرة ، وان الأحزاب العمالية التى لا تزال تعتبر القوة وسيلة لتحقيق أهدافها ، محدودة للغاية ولا تنطوى على أهمية كبيرة. وهناك عوامل عديدة يمكن أن تفسر هذا الموقف. من ذلك تطور الديمقراطية السياسية ، وزيادة فاعلية وقوه الحكومات الحديثة بعد التطورات الهائلة فى التكنولوجيات والإدارة والاتصال. يضاف إلى ذلك اتساع نطاق الحراك الاجتماعى الذي مكن أعداداً كبيرة من أفراد الطبقة العاملة من ولوج الطبقة الوسطى بحيث لم يعد المجتمع الرأسمالى منقسماً إلى طبقتين متعارضتين على نحو ما تصور ماركس. ولعل ذلك هو ما دفع «رالف دارندورف Dahrendorf» إلى القول بأن الصراعات الصناعية قد بدأت تأخذ طابعاً

---

(1) F. Zweig, the worker in a Affluent Society, London, 1961.
حيث لاحظ فى دراسته ان العامل الصناعى فى المجتمع الربي ينظر إلى الجانب الشخصي من المشكلة لا إلى الموقف الاجتماعى أو البناء الاجتماعى.

(2) J. H. Goldthorpe, D. Locwood, «Affluence and the british class Structure», Sociogical Review, XI (2), 1963, pp.29-30.

نظامياً فى المجتمعات الرأسمالية ، وان الطبقة العاملة قد أصبحت بعيده عن النشاطات السياسية(1). ويبدو أن هذه النقطة كانت سبباً فى وصف المرحلة الحالية التى يشهدها المجتمع الغربي المعاصر «بنهاية الايديولوجيا»(2). بمعنى تدهور المذاهب الاشتراكية التى تقدم نقداً راديكاليا للمجتمع القائم ، وتأمل فى ظهور شكل بديل له. غير أن هذا التفسير يتخطى حدود الوقائع التى كشفت عنها البحوث السوسيولوجيه. فهو يستند– مثلاً – إلى مقارنه ضمنيه بين الوضع الراهن للوعى الطبقي لدى الطبقة العاملة ، وبين حالته فى عصر سابق غير محدد تماماً ، عصر البطولية والكفاح المستميت. (أن من الأمور الملاحظة فى الآونة الأخيرة أن الأحزاب الاشتراكية فى أوربا وعلى الأخص فرنسا وايطاليا) قد حظيت بتأييد ودعم شديدين على الرغم من أن هذه الأحزاب لا تزال ترفع شعار المساواة الاجتماعية(3).

ولا نستطيع أن نفهم موقف الحركات العمالية دون فهم التحولات التى جاءت على النظام الرأسمالى الغربي خلال فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية. من ذلك اتساع نطاق الملكية العامة للصناعة ، والإدارة العامة للاقتصاد ، والتوسع الشامل فى طائفة كبيرة من الخدمات الاجتماعية والثقافية. ولقد أدى نمو حجم المؤسسات فى الفروع الأساسية لصناعة ، والاتجاه نحو الرقابة الاحتكارية فى بعض القطاعات ، إلى الحد من التباين والاختلاف بن العمليات التى تقوم بها مشروعات ذات ملكية جماعية ، وتلك التى تشرف عليها مشروعات ذات ملكية خاصة. وربما كانت هذه التحولات سبباً فى ظهور عدم الرغبة فى تأميم

---

(1) R. Dahrendorf., Class and class Conflict in Industrail Society, London, 1960.

(2) D.bell., The End of Ideology.

(3) ت.ب. بوتومور ، الطبقات فى المجتمع الحديث ، المرجع السابق ، ص١٥٥.

الصناعات طالما أن تغير الملكية لن يؤثر كثيراً على الأداء الاقتصادي للمشروعات[1]. لكن يبدو – مع ذلك أن الحركة العمالية قد لعبت دوراً أوضح فى مجال الخدمات الاجتماعية. فكثير منها كان نتاجاً للإيديولوجيات التى تبنتها الأحزاب الاشتراكية والتى رفعت مطلب المساواة وتكافؤ الفرص. لكن يظل صحيحاً – برغم كل ما سبق – أن الطبقة العاملة فى كافه المجتمعات الغربية ظلت متأثرة بالأفكار السائدة فيها كالقومية والاستعمار ، كما أصبحت تميل إلى تحقيق الغاية القصوى للمجتمع وهى تنمية الثروة المادية. ومن الأمور المصاحبة لذلك أن نموذج «الدولية» الذى تسعى إلية الطبقة العاملة لم يتحقق إلا بصورة جزئية غير مكتملة فى مواجهة التسابق والحروب القائمة بن الدول ، والفروق فى اللغة والثقافة ، والمشكلات العديدة التى تنطوى عليها محاولات إقامة منظمات على مستوى دولى.

وبرغم الصعوبات التى واجهتها الحركة العمالية ، فإن أفكار المساواة والجماعية قد حققت انتشارا واسعاً خلال هذا القرن. لكن هذا الانتشار كان بطيئاً أكثر مما توقع ماركس ، مما حد ببعض العلماء الاجتماعيين إلى التساؤل عن مدى حيوية أفكار الحركة العمالية. فلقد أوضح ليبست[2] Lipset أن هناك ضعفاً ملحوظاً فى حماس الطبقة العاملة للأهداف الجماعية. وفقدانا للاهتمام بأيه مبادئ لجتماعية ، وانهيار

(1) Parkin, F., Class Inequality and Political Order, Mac-Gibbon and Kee Ltd., 1971, p. 112.

(2) Lipest, S., Political Man, London, 1960, P. 403.

ولقد دعم ليبست وجهة نظره هذه فى مؤلف آخر له هو «الحراك الاجتماعي فى المجتمع الصناعي» ، حيث أوضح أن الحراك الاجتماعي فى المجتمعات الصناعية الغربية قد أزداد بحيث حال دون ظهور استقطاب طبقي ، وان الصراع الاقتصادي لم يعد متزامنا مع الصراع السياسي، أنظر :

- Lipest, S. bendix, R., social Mobility in Industrial Society, Berkeley, 1959.

تدريجياً في الثقافة المميزة لها. ومع أن «ليبست» قد سلم بوجود صراع طبقي من أنواع متعددة في المجتمعات الرأسمالية ، إلا أنة (أى الصراع) يتعلق بمشكلة توزيع الدخل أكثر مما يتعلق بأى تغير عميق في البناء الاجتماعى. ولا نستطيع أن نقبل هذه القضية دون تحفظ. فالقول بان الطبقة العاملة فقدت مثالياتها وأهدافها الجماعية لا تؤكده الضغوط الصناعية والسياسية التى تمارسها هذه الطبقة من أجل توزيع عادل للثروة وهى ضغوط غالباً ما تنتهى إلى نتائج حاسمة لصالح العمال. والواقع أن كثيراً من التحليلات الاجتماعية التى تناولت الحركة العمالية تفتقد البعد التاريخي. إذ أن هذه التحليلات قد تصورات أن الصراع الطبقي كان يميز المرحلة المبكرة من الرأسمالية الصناعية ، وانه قد تلاشى حينما إستطاعت الطبقة العاملة التخلص من فقرها واكتساب الحقوق الصناعية والتجارية. أن أيه دراسة تاريخيه مقارنه للحركات العمالية قادرة على أن تكشف بدقة أكبر الدور الذى تلعبه الطبقة العاملة في مجتمعاتنا المعاصرة سواء كانت رأسمالية أو اشتراكية أو نامية. وإلى أن تتاح الفرصة لظهور هذه الدراسة ستظل هذه القضية عرضة للغموض الايديولوجي والتحيز الفكرى.

الفصل الثانى
موقع جماعات الضغط من صناعة القرار فى النظم السياسية

الفصل الثاني

موقع جماعات الضغط من صناعة القرار في النظم السياسية

طبيعة النظام السياسي في الدولة وأثرها في عملية صنع القرار الخارجي :

١- عملية صنع القرار الخارجي بين النظم الديمقراطية والنظم السلطوية.

٢- عملية صنع القرار الخارجي بين النظم البرلمانية والنظم الرئاسية.

لا تتم عملية صنع القرار الخارجي في الفراغ وإنما هي تتم في إطار سياق سياسي معين يتمثل في النظام السياسي القائم في الدولة من حيث طبيعته وخصائصه وما إذا كان نظاماً ديمقراطياً أم شمولياً ... ومن هنا كان من الطبيعي أن تتباين ملامح وخصائص عملية صنع القرار الخارجي من دولة لأخرى تبعاً لاختلاف الهيكل السياسي وشكل النظام السياسي القائم في الدولة من حيث علاقة المؤسسات السياسية القائمة على رسم السياسات العامة وصنع القرار ببعضها البعض... وكذلك من حيث مدى الديمقراطية والحرية السياسية المتاحة أما القوى الاجتماعية غير الرسمية في التأثير على عملية رسم السياسات وصنع القرار في الدولة.

عملية صنع القرار الخارجي بين النظم الديمقراطية والنظم السلطوية

تتسم عملية صنع القرار الخارجي في النظم الديمقراطية بعدة سمات :

(أ) تعدد الجهات المشاركة أو المؤثرة على عملية صنع القرار الخارجي الأمر الذي يؤدي إلى أن تتسم القرارات الخارجية لهذه الدول في بعض الأحيان بالتردد وبطء رد الفعل والتناقض أحياناً.

(ب) ويشكل الرأي العام في الأنظمة الديمقراطية قيداً على متخذ القرار نظراً لارتفاع درجة الوعي السياسي وحرية تداول المعلومات «معارضة الرأي الأمريكي لسياسات التدخل العسكري في مرحله ما بعد حرب فيتنام».

(ج) تخضع القرارات الخارجية فى الدول الديمقراطية لدراسات مستفيضة قبل صدورها مما يزيد من احتمالات نجاحها.

(د) تتسم السياسات الخارجية للدول الديمقراطية بالاستقرار والثبات النسبي لأنها اقل تأثراً بالعامل الشخصي أو بأهواء متخذ القرار ذاته.

(هـ) تخضع السياسات الخارجية للدول الديمقراطية «لرقابة» من جانب هيئة التشريع ومن جانب الرأى العام.

سمات عملية صنع القرار الخارجي فى النظم السلطوية :

قله عدد الجهات المشاركة فى عملية صنع القرار الخارجي فى هذه الدول ذ يصل الأمر فى بعض الأحيان إلى حد إنفراد شخص واحد فقط هو الزعيم أو رئيس الدولة أو رئيس الحزب الحاكم بعملية صنع القرار الخارجي مما يؤدى إلى زيادة درجة تأثير القرارات والسياسات الخارجية لتلك الدول بالعامل الشخصي فضلاً عن اتسامها «بحدة التقلبات فى المواقف الخارجية» وغلبه القرارات المفاجئة وغلبه الطابع الانفعالي عليها ... فضلاً عن كونها تمثل ردود أفعال لمواقف الدول أكثر من كونها قرارات تحكمها دوافع مدروسة.

(أ) قرار / جمال عبد الناصر بتأميم قناة السويس رد فعل انفعالي وغير مدروس لقرار الدول الغربية بسحب عروضها لتمويل مشروع السد العالى لكنة صائب وفى الاتجاه الصحيح.

(ب) قرار / أنور السادات بطرد الخبراء السوفيت من مصر تم تنفيذه بصورة متسرعة وغير مدروسة.

(ج) انفراد الرئيس / أنور السادات باتخاذ القرار خلال مباحثات كامب ديفيد.

(د) التحول الجذرى فى السياسة السوفيتية فى ظل حكم «جورباتشوف»

تتسم عملية صنع القرار فى النظم السلطوية بالسرعة والحسم نظراً لقلة القائمين عليها فضلاً عن قله أو انعدام تأثرها بعمليات المساومة السياسية داخل الهيكل السياسي ... كما أنها اقل تقيداً بالضغوط الداخلية من جانب القوى اللارسمية والرأى العام وقد يشكل ذلك عنصراً إيجابياً فى الموقف التى يتطلب سرعة اتخاذ القرار ... إذ أن التردد أو البطء فى اتخاذ القرار قد يفوت على الدولة الفرص التى يمكن أن تجنى من ورائها مكاسب سياسية.

تتسم عملية صنع القرار الخارجى فى النظم السلطوية بعدم أو قله التقيد باتجاهات الرأى العام إذ عادة ما يكون الرأى العام فى ظل هذه النظم رأياً منقاداً أو موجهاً وقد يتيح ذلك لمتخذى القرار سرعة القيام بإجراء تحولات جذرية ومفاجئة فى توجهات السياسة الخارجية.

«قرار الرئيس / السادات بالذهاب إلى إسرائيل مثل تحولاً جوهرياً فى مواقف السياسة الخارجية المصرية فقد فاجأ الرئيس السادات به الرأى العام المحلى والعالمى رغم أهميته وخطورة نتائجه».

عملية صنع القرار الخارجي بين النظم البرلمانية والنظم الرئاسية

تتأثر عملية صنع القرار الخارجي تبعاً لتغير شكل النظام السياسي القائم من حيث طبيعة العلاقة بين هيئتي التشريع والتنفيذ.

صنع القرار الخارجي فى ظل النظم الرئاسية
«النظام السياسي الأمريكي»

يستقل الرئيس الأمريكي بممارسة اختصاصات السلطة التنفيذية بمفرده وعلى ذلك يقوم هو بعملية رسم السياسة الخارجية وعملية صنع القرار باعتبارها من اختصاصاته الأصيلة وإن كانت تعاونه فى القيام بها عدة جهات وهيئات معاونه تقدم له المشورة ... ويصبح بذلك هو وحدة المسئول عن هذه القرارات والسياسات أمام الأمة باعتبار أن الرئيس يقوم على وظيفة نيابيه شانه ذلك شان الكونجرس.

فعادة ما تنسب توجهات السياسة الخارجية الأمريكية للرئيس الأمريكي ذاته «مبدأ مونرو – مبدأ ترومان – مبدأ ايزنهاور – مبدأ نيكسون – مبدأ كارتر ....» وفى هذا الإطار يمارس الرئيس فى ظل النظام الرئاسي سلطات واسعة فى مجال السياسة الخارجية.

وهناك اختصاصات حددها الدستور للكونجرس فى مجال السياسة الخارجية مثل إعلان الحرب وإبرام الصلح والتصديق على المعاهدات الدولية والتسليح والمعونات الخارجية الاقتصادية والعسكرية والانفاق الخارجي.

قد يرفض الكونجرس التصديق على بعض المعاهدات أو غيرها نتيجة لكثرة الخلافات بين الكونجرس والرئيس خاصة عندما تكون الأغلبية فى الكونجرس لحزب أخر غير الحزب الذى ينتمى إليه الرئيس «رفض الكونجرس التصديق على معاهدة سولت الثانية عام ١٩٧٩ بخصوص الحد من التسلح فى عهد كارتر».

عملية صنع القرار الخارجي في ظل النظم البرلمانية

«النظام السياسي البريطاني»

تتركز عملية صنع القرار الخارجي فى مجلس الوزراء «رئيس الوزراء – وزير الخارجية» ولكن فى إطار المسئولية الوزارية أما البرلمان ويكون للبرلمان حق مناقشة الحكومة فى سياستها وقدرتها الخارجية.

فى حالة وجود حزبين كبيرين يتداولان السلطة فى الدولة «حزب العمال وحزب المحافظين فى بريطانيا»تشكل الحكومة من أعضاء الحزب الذى يحظى بالأغلبية البرلمانية ومن ثم تستطيع الحكومة فى هذه الحالة أن تعتمد على التأييد شبه الدائم والمضمون لسياساتها.

ومن ثم تصبح فكرة المسئولية الوزارية غير قابلة للتحقق عملاً ومن ثم يتهيأ للحكومة قدراً أكبر من الاستقرار بينما ينحسر دور البرلمان فى هذه الحالة على مجرد الموافقة الشكلية على سياسات وقرارات الحكومة.

غير أنه فى حالة الدولة التى تأخذ بنظام تعدد الأحزاب فقد يتعذر على احد هذه الأحزاب الحصول على الأغلبية المطلقة فى البرلمان بمفردة مما يفسح المجال أمام تشكيل حكومة ائتلافيه ونظراً لأن هذا النوع من الحكومات عادة ما ينطوى على وزراء ذوى انتماءات سياسية وتوجهات متعارضة أو متباينة ، فإنها تفتقر غالباً لعنصر التجانس بين أعضائها مما يؤدى إلى الخلافات بين هؤلاء الأعضاء حول السياسات والمواقف الخارجية فى بعض الحيان ، لذا فإنها تكون عرضه للانهيار وتصدع الائتلافات المكونة لها الأمر الذى ينعكس فى صورة كثرة التغييرات الوزارية وعدم الاستقرار الوزاري الذى من شأنه أن يؤدى إلى عدم استقرار السياسات وإلى زيادة احتمالات حدوث تحولات كبيرة ومفاجئة فى مواقف الدولة فى المجال الخارجي.

فضلاً عن اتسام هذه المواقف فى كثير من الأحيان بالتناقض «مواقف بيريز وشامير المتناقضة فى ظل الحكومة الائتلافية بين حزبي العمل والليكود فى إسرائيل» ، وكذلك ظاهرة عدم الاستقرار الوزاري فى ايطاليا ... وذلك من شانه أن يوقع الدول المتعاملة مع هذه الدولة فى حالة عدم الثقة فى إمكانية ثبات موقفها.

الهيئات الرسمية التى تشارك فى عملية صنع القرار الخارجي
«إلى جانب السلطتين التشريعية والتنفيذية»

وزارة الخارجية

وزير الخارجية هو عضو بارز فى الحكومة يتولى مسئولية الإشراف على العلاقات مع الدول الأجنبية والهيئات الدولية ويختص بالقيام على تنفيذ السياسة الخارجية للدولة باعتباره على قمة جهاز الدبلوماسية ووزير الخارجية هو المعاون الأول لرئيس الدولة «فى النظم الرئاسية» ولرئيس الوزراء «فى النظم البرلمانية» فى مجالات السياسة الخارجية ... كما أنه همزة الوصل بين الأجهزة القيادية فى الدولة وبين البعثات الدبلوماسية فى الخارج ... ومن هنا فإن وزارة الخارجية عادة ما تمثل أهم مصدر من مصادر المعلومات.

وهي الحقائق التى تستخدم فى رسم السياسة الخارجية حيث تقوم وزارة الخارجية بتلقي تقارير البعثات الدبلوماسية الخارجية وتحليلها واستخلاص دلالاتها لاستخدامها فى تقييم المواقف الخارجية التى تواجهها الدولة ثم تقوم باقتراح البدائل المتاحة أمام متخذ القرار مع إبداء الرأى والمشورة باعتبارها تضم مجموعة من الخبراء الدبلوماسيين ذوى الخبرة والحنكة السياسية.

يبرز دور وزير الخارجية فى الحالات التى لا يكون فيها رئيس الدولة أو رئيس الوزراء على دراية كافيه بموضوعات السياسة الخارجية ... ومن ثم فقد يمارس وزراء الخارجية أدوراً بارزة فى توجيه السياسة الخارجية لدولهم «دالاس وكسينجر فى الولايات المتحدة – جروميكو فى الاتحاد السوفيتى – محمود فوزى فى مصر».

تقسم وزارة الخارجية من الناحية التنظيمية على عدة إدارات بعضها على أساس وظيفي «الإدارة القانونية – إدارة المؤتمرات الدولية». وبعضها الأخر على أساس جغرافي «إدارة غرب أوربا ، إدارة الشرق الوسط ، إدارة أمريكا اللاتينية ...».

وفى النظم البرلمانية عادة ما يكون وزير الخارجية أحد الأعضاء البارزين فى الحزب الحاكم ، وعندما يكون الحزب خارج الحكم «فى المعارضة» غالباً ما يشكل الحزب المعارض ما يعرف بحكومة الظل ويكون بين أعضائها وزير الخارجية المرتقب والذى يتولى فعلاً منصب وزير الخارجية فى حالة نجاح حزبه فى الانتخابات البرلمانية.

أما فى النظم الرئاسية فيقوم رئيس الدولة باختيار وزير الخارجية بعد نجاحه فى الانتخابات الرئاسية.

وزارة الدفاع

أن السياسة الخارجية لأية دولة تقوم على دعامتين أساسيتين هما الدبلوماسية والإستراتيجية ومن هنا تتضح أهمية الدور الذى تلعبه وزارة الدفاع فى رسم السياسة الخارجية أو تنفيذها انطلاقاً من اعتبارين :

١- هناك بعض الاعتبارات العسكرية والإستراتيجية قد تحتم على الدولة انتهاج سياسات خارجية أو اتخاذ مواقف خارجية معينة لاسيما فيما

يتعلق بموضوعات التحالف والقواعد العسكرية والأهمية الإستراتيجية لبعض المواقع الدولية فضلاً عن بعض التهديدات أو الأخطار الإستراتيجية التى قد تتعرض لها الدولة ومن أمثلة ذلك :

أ - أهمية بعض مواقع المرور الدولية كجبل طارق حتمت على الولايات المتحدة أن تعمل على تحسين علاقاتها مع «نظام فرانكو» الشمولى فى اسبانيا وأن تعمل على انضمامها إلى عضوية حلف شمال الاطلنطى ونفس الشئ بالنسبة لمصر وتركيا والصومال.

ب- التهديد الاستراتيجي الذى مثله الاتحاد السوفيتى لأوربا فى أعقاب الحرب العالمية الثانية حتم على الولايات المتحدة التحول عن سياسة العزلة وتبنى سياسة الاحتواء بهدف التصدى للمد الشيوعى السوفيتى فى أوربا.

ج- الحاجة إلى السلاح المتطور كانت الدافع وراء لجوء مصر إلى الكتلة الاشتراكية للحصول على السلاح «صفقة الأسلحة التشيكية ١٩٥٥»

٢- أن تنفيذ السياسة الخارجية للدولة قد يستلزم اللجوء إلى الأداة العسكرية مما يستلزم أخذ رأى العسكريين فى الاعتبار عند اتخاذ القرار الخارجى ضماناً لزيادة فعاليه القرار الخارجى ولضمان نجاح السياسة الخارجية فى تحقيق أهدافها «تنفيذ سياسة الاحتواء الأمريكية أدى إلى أنشاء حلف الاطلنطى ١٩٤٩».

وان الإبقاء على نظم الحكم الموالية فى بعض الدول الأخرى قد يستلزم القيام بتدخلات عسكرية فى بعض المناطق من العالم «التدخل

العسكري الأمريكي فى فيتنام ، التدخل العسكري السوفيتي فى المجر».

ويلعب العسكريون دوراً بارزاً فى الجوانب ذات الطابع الفنى كموضوعات سباق التسلح – ومفاوضات نزع السلاح «وفود أو لجان من العسكريين» مما يتيح لهؤلاء دوراً كبيراً فى التأثير على السياسة الخارجية وبصفة عامة كلما كانت موضوعات «الأمن القومى»[1] أو ما يتصل بها من قضايا ذات طابع عسكري هى المستحوذة على اهتمامات الدولة فى المجال الخارجى كلما تزايد دور العسكريين فى توجيه السياسة الخارجية والتأثير فيها ويرى البعض أن العسكريين ربما يسعون إلى توجيه السياسة الخارجية للدولة بما يتفق مع مصالحهم باعتبارهم يمثلون جماعة مصلحة فى هذه الحالة على النحو الذى يكفل دعم مكانتهم أو نفوذهم فى التأثير على عملية صنع القرار في الدولة ويكون ذلك عندما يضخم العسكريون من شأن الإخطار والتهديدات الإستراتيجية التى تتعرض لها الدولة بهدف زيادة الإنفاق العسكري «موقف العسكريين السوفيت المعارض لسياسات جورباتشوف» و «المحور الصناعى – العسكرى» فى الولايات المتحدة.

وهناك مؤسسات أو هيئات ووكالات معاونة تشارك المؤسسات الرسمية فى عملية صنع القرار وهى أجهزة فنية متخصصة فى الجوانب المختلفة للسياسة الخارجية كالشئون العسكرية «جهاز الأمن القومى» والشئون الاقتصادية «هيئات المعونة والمساعدات الأجنبية» والشئون

---

(١) هشام محمود الاقداحي : تحديات الأمن القومي المعاصر ، مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية ، ٢٠٠٨.

الدعائية «هيئات الاستعلام والدعاية والإعلام» وأجهزة أخرى تساهم فى توفير المعلومات والحقائق «أجهزة المخابرات ومراكز البحوث والتحليل ومراكز الدراسات السياسية».

القوى اللارسمية التى تساهم فى عملية صنع القرار الخارجي

أن عملية صنع القرار الخارجي ليست حكراً على المؤسسات السياسية الرسمية ، ونما ثمة قوى أخرى لا رسمية «قوى اجتماعية» تؤثر بصورة أو بأخرى فى عملية صنع القرار ... وتزداد أهمية الدور الذى تقوم به هذه القوى فى الدول ذات النظم الديمقراطية.

١- الأحـــزاب السياسيـــة

يتباين الدور الذى تلعبه الأحزاب السياسية بصدد التأثير على عملية صنع القرار الخارجى تبعاً للتباين فى طبيعة النظم السياسية السائدة فى الدولة من حيث كونها ديمقراطية أو سلطوية.

كذلك يتأثر هذا الدور باختلاف النظام الحزبي المعمول به فى الحياة السياسية «ما ذا كان ثمة حزب واحد» أم «حزبان» أم «أحزاب متعددة» وما إذا كانت الأحزاب القائمة هى أحزاب إيديولوجيه أم «أحزاب برامج» ففى الدول الشمولية التى تأخذ «بنظام الحزب الواحد» :

يهيمن هذا الحزب على كافة النشاطات السياسية فى الدولة رسمية كانت أو لا رسميه وعادة مالا توجد معارضة ويقتصر دور السلطة التنفيذية على تنفيذ السياسات والبرامج التى يقررها الحزب «الحزب الشيوعى السوفيتى مثلاً ...».

ويكون الالتزام الحزبي صارما فى ظل النظم الشمولية ذات الحزب الواحد «على عكس الحال فى الدول الديمقراطية» حيث قد يتبنى أنصار نفس الحزب مواقف متعارضة إزاء بعض المواقف.

وفى بعض الأحيان يكون ثمة تنظيم حزبي واحد ولكنه شكلى وليس له دور حقيقي سوى تأييد قرارات الزعيم «الاتحاد الاشتراكي فى مصر خلال الستينات».

أما فى الدول التى تأخذ «بنظام الحزبين» والتى عادة ما تكون الأحزاب الموجودة فيها أحزاب برامج كالولايات المتحدة وبريطانيا.

عادة ما يكون ثمة اتفاق على الأهداف والملامح الرئيسة للسياسة الخارجية غير أن الاختلاف قد يكون حول الوسائل المؤدية إلى تحقيق هذه الأهداف.

أما فى الدول التى تأخذ «بنظام تعدد الأحزاب» ... عادة ما تكون الأحزاب القائمة فيها «أحزاب إيديولوجيه» وتتراوح توجهات السياسة فيها بين اليسار والوسط واليمين. حال النظم الحزبية فى ايطاليا وفرنسا وإسرائيل وألمانيا.

هذا وتعتمد درجة التأييد التى تحظى بها الحكومات لسياستها الخارجية من جانب البرلمان على ما تتمتع به هذه الحكومات من أغلبية برلمانية فكلما كانت تتمتع بأغلبية ساحقة كلما كانت هذه الحكومات أكثر استقراراً مما ينعكس على نظرة الدول الأجنبية إليها ومدى الثقة التى تحظى بها من جانب القوى الخارجية فضلاً عن أتسام السياسة الخارجية للدولة فى هذه الحالة بالاستقرار والثبات النسبي وعدم حدوث تحولات عنيفة ومفاجئة.

أما إذا كان ثمة عدد كبير من الأحزاب فعادة ما لا يستطيع أى منها الحصول على تأييد الأغلبية البرلمانية بمفردة وفى هذه الحالة يظهر ما يعرف بالحكومات الائتلافية وعادة ما تتسم الحياة السياسية فى هذه

الدول بعدم الاستقرار وكثرة التغيرات الوزارية مما يزيد من عدم الثقة من جانب الدول الأجنبية فى إمكانية إقامة علاقات مستقره مع هذه الدول ... وتكون السياسات الخارجية لهذه الدول عرضة لتقلبات حادة ومفاجئة مع تبدل الحكومات. «موقف حكومة باباندريو الاشتراكية النزعة فى اليونان من القواعد العسكرية الأمريكية فى الأراضي اليونانية ومطالبتها بانسحاب اليونان من حلف الأطلنطى».

٢- جماعات الضغط «جماعات المصالح»[٢]

وهى جماعات تسعى إلى الضغط أو التأثير على القائمين على عملية صنع القرار الخارجي لحملهم على تبنى سياسات معينة تتفق مع مصالحهم ، وكذلك حملهم عن التخلي عن بعض السياسات أو المواقف الخارجية التى قد تؤثر بصورة سلبيه على مصالح هذه الجماعات.

وتمارس هذه الجماعات دورها من خلال الضغط على أعضاء السلطتين التشريعية أو التنفيذية وتختلف أهمية الدور الذى تقوم به هذه الجماعات فى النظم الديمقراطية عنه في ظل النظم الشمولية.

أ – في النظم السلطوية :

لا يكون لمثل هذه الجماعات وجود مشروع معترف به من جانب الحكومات وحتى فى حاله وجودها فعادة ما يكون وجودها شكلياً ، بحيث تفتقر إلى القدرة على التأثير الفعلى فى عملية صنع القرار.

---

(٢) هشام محمود الاقداحى : اللوبي وجماعات الضغط السياسي ، مؤسسة شباب الجامعة ، الإسكندرية.

ورغم أن عملية صنع القرار فى ظل النظم السلطوية عادة ما تكون مقصورة على «فئة الرسميين» إلا أنهم أحياناً ما يلجأون إلى بعض العناصر غير الرسمية من ذوى الخبرة أو الحصول على بعض المعلومات مما يتيح المجال أمام هؤلاء للتأثير فى عملية صنع القرار من خلال ما يقدمونه من نصائح أو خبرات أو معلومات ... ومن أمثلة هؤلاء فى الاتحاد السوفيتى السابق فئة التكنوقراط – وطبقة الانتليجنتسيا(٣) – وطبقة الأكاديميين.

بـ في النظم الديمقراطية

عادة ما يسمح لهذه الجماعات بممارسة نشاطها بصورة مشروعة وعلنية ، وتتنوع هذه الجماعات من حيث نوعية المصالح التى تتولى الدفاع عنها ... كما تتعدد أدوات التأثير التى تلجأ إليها للتأثير فى عملية صنع القرار ، فقد تتسم بالمشروعية «الاقناع» وقد تكون وسائل غير مشروعة «التهديد أو الرشوة» ... وتلعب هذه الجماعات دوراً بارزاً فى عملية صنع القرار فى الولايات المتحدة الأمريكية من خلال ظاهر اللوبي ومن أمثلتها :

لوبي شركات البترول – لوبي منتجى السلاح – اللوبي الصهيونى A.I.P.A.C. – لوبي مزارعى القطن «دورهم خلال أزمة السويس وموقفهم من تمويل السد العالى فى مصر».

ذلك فضلاً عن الجماعات التى تدافع عن مصالح ذات طبيعة معنوية ، دينية ، وجماعات مناهضة ، التمييز العنصري ، وجماعات الحفاظ على البيئة.

---

(٣) المعنى العام يعني الطبقة المثقفة.

ونظراً لتزايد أهمية الدور الذى تمارسه هذه الجماعات على صانع القرار الأمريكي فقد قامت الحكومة الأمريكية بسن قانون ينظم عمل هذه الجماعات يقضي بان تحدد كل جماعة منها مصادر تمويلها وأوجه إنفاقها.

٣- الرأى العام

يعتمد أثر الرأى العام على عملية صنع القرار على عدة عوامل أبرزها مدى الديمقراطية وحرية التعبير عن الرأى - مدى توفر المعلومات الحقيقية عن الشئون الخارجية أمام الرأى العام - مدى خطورة التهديد الخارجى الذى تواجهه الدولة - الاتجاهات العامة أو الميول العامة للرأى العام إزاء قضايا السياسة الخارجية وهو يتأثر إلى حد كبير بطبيعة الشخصية القومية ومدى أهمية موضوع القرار ذاته.

والرأى العام فى الدولة لا يعكس رأى جماعة متجانسة وإنما ينبغي التمييز بين :

أ - رأى الصفوة «قادة الرأى» : وهم الفئة الأقل عدداً والأكثر تأثيراً فى توجها الرأى العام حيث يكونون على دراية عميقة بموضوعات السياسة الخارجية ... فضلاً عن أنهم عادة ما يتبوأن مواقع تتيح لهم مخاطبة الجماهير والتأثير فى آرائهم وتشكيلها ومن أمثلتهم العاملين فى وسائل الإعلام والأكاديميين.

ب- رأى الجمهور النابه وهم الفئة المثقفة المتابعة للإحداث والمواقف الدولية وآثارها ومن ثم تكون لديهم القدرة على بناء تصورات معينة أو اتجاهات مسبقة من قضايا السياسة الخارجية

ج- رأى عامة الجمهور وهم لا يكونون على دراية كافيه بموضوعات السياسة للخارجية ومن ثم يسهل التأثير فى اتجاهاتهم وآرائهم.

هذا ويختلف تأثير الرأى العام على عملية صنع القرار فى الدولة الديمقراطية عنه في الدول السلطوية.

أولاً : فى النظم السلطوية «الشمولية».

عادة ما يكون الرأى العام رأياً منقاداً أى تابعاً لصانع القرار ويرجع ذلك إلى ارتفاع نسبة الأمية وعدم توفر المعلومات والحقائق المتصلة بالسياسات العامة أما الجماهير فضلاً عن انشغال الشعوب فى هذه الدول عادة بقضايا حياتها اليومية ... كذلك فعادة ما تسيطر الحكومة على وسائل الإعلام ومن ثم يصبح الشعب مجرد أداة فى يد صانعى القرار الذين يقومون بتوجيهه وأقناعة بوجهة النظر الرسمية للحكومة.

كذلك يكون الرأى العام فى هذه النظم مجرد تعبير عن ردود أفعال على بعض القرارات بعد صدورها فعلاً ولكن يندر أن يشارك الرأى العام فى بلورة قرار معين.

ويرجع ضعف تأثير الرأى العام فى هذه الدول إلى أن فئة النابهين أو قادة الرأى غير موجودة أو قليلة أو سلبيه.

غير أن ذلك لا يعنى أنه ليس للرأى العام أى تأثير على عملية صنع القرار بصورة مطلقة ... إذ أن التطورات السياسية والاجتماعية التى شهدها العالم خلال هذا القرن قد أسفرت عن زيادة درجات الوعى إلى حد كبير فضلاً عن أن التقدم التكنولوجى الهائل فى وسائل الاتصال قد أدى إلى تزايد عمليات الاختراق الإعلامى الخارجى ومن ثم لم تعد وسائل الإعلام المحلية الرسمية هى المصدر الوحيد للمعلومات.

ومن ثم أزداد تأثير الرأى العام فى مختلف دول العالم حتى فى الدول النامية على عملية صنع القرار الخارجى وعملية رسم السياسات العامة ... ويمكننا أن نشير فى هذا الصدد إلى الدور الذى تقوم به الإذاعات الخارجية الموجهة فى تشكيل الرأى العام فى الدول الأخرى المتلقية لرسائلها الإعلامية.

«دور إذاعة صوت العرب فى منتصف الخمسينات فى التأثير على الرأى العام فى الدول العربية وحمله على مناهضة سياسة الارتباط بالاحلاف كحلف بغداد».

ثانياً : فى النظم الديمقراطية

يتسع المجال أمام الرأى العام للتأثير بشكل أوضح فى عملية صنع القرار ويتمثل ذلك فى أن الرأى العام فى الدول الديمقراطية قد يشكل قيداً أو يضع حدوداً على البدائل المطروحة أمام متخذ القرار «تصاعد حدة الانتقاد للسياسة الخارجية الأمريكية بعد ما ثبت حجم الخسائر الأمريكية فى حرب فيتنام».

وقد يكون للرأى العام فى الدول الديمقراطية دوراً أكثر ايجابيه يتمثل فى تحديد توجهات السياسة الخارجية «توجهات الرأى العام فى بريطانيا الرافضة للحرب خلال الثلاثينيات هى التى حملت الحكومة البريطانية على تبنى سياسات التهدئة أو المهادنة فى مواجهة تطلعات هتلر».

وقد يتمثل دور الرأى العام فى أنه يدعم موقف الحكومة بصدد قرار خارجى معين ويتضح ذلك خلال أوقات الأزمات «الروح المعنوية العالية لدى الشعب البريطانى ومساندته لسياسات المواجهة ضد هتلر» مثلت دعماً كبيراً لموقف الحكومة البريطانية على امتداد سنوات الحرب.

وبصفة عامة فإن المساندة الشعبية من جانب الرأى العام للحكومات فى أوقات الأزمات عادة ما تتراجع تدريجياً مع طول فترة الأزمة «تراجع المساندة الشعبية من جانب الرأى العام الأمريكي لقرار الرئيس/ ترومان بالتدخل فى الحرب الكورية» خاصة إذا كانت المصالح التى تدافع عنها الدولة غير حيوية بالفعل ،أما إذا كانت الأهداف والمصالح حيوية ولا يمكن التفريط فيها فإن التأييد عادة ما يستمر حتى مع طول فترة الأزمة.

وتجدر الإشارة أنه فى بعض الأحيان قد يرغب متخذى القرار فى تعبئة الرأى العام وهذا قد يدفعهم إلى افتعال الأزمات والمواقف الخارجية ليتخذوا منها مبرراً لتحويل الأنظار عن بعض المشكلات الداخلية بحجة أن «لا صوت يعلو فوق صوت المعركة» ، «يرى البعض أن قرار صدام حسين بغزو الكويت قد جاء بهدف التغطية على الأصوات التى كانت تتساءل فى العراق عن أسباب حرب العراق – إيران ومدى جدوى هذه الحرب».

خلاصة القول بصدد عملية القرار الخارجى يتضح أن :

القرار الخارجي هو صيغة عمل مختارة من بين عدة بدائل متاحة ومعروفة لمتخذ القرار بصدد موقف خارجي معين تستهدف تحقيق أهداف معينة أو تفادى حدوث نتائج غير مرغوب فيها والقرار الخارجي هو محصله تفاعل عدة قوى مشاركة أو مؤثرة فى عملية صناعته «سواء قوى رسمية أو لا رسمية».

خصائص القرار الخارجى

١– صعوبة التحكم فى نتائجه وصعوبة التنبوء بها لتعقد وتشابك المواقف الدولية ونتيجة لغلبة حالة عدم التيقن أو عدم التأكد.

٢- تباين آثار ونتائج هذه القرارات على ألأطراف الدولية المختلفة قد يسفر عن ظهور ردود أفعال مضادة من جانب بعض الأطراف التى قد تتأثر بهذه القرارات بصورة سلبيه.

٣- تعدد مصادر المعلومات التى تبنى عليها هذه القرارات وصعوبة التيقن من صحتها فى بعض الأحيان «ضعف الثقة فى هذه المعلومات نتيجة لتباين المواقف والأهداف المعلنة للدول عن مواقفها وأهدافها الحقيقة».

٤- عدم وجود إمكانية لاختبار أو تجريب هذه القرارات للتحقق من نتائجها بسبب عدم تكرار مواقف السياسة الخارجية.

٥- انقضاء فترة زمنيه طويلة نسبياً بين اتخاذ القرار الخارجي وبين تبلور نتائجه النهائية نتيجة لتسلسل التفاعلات وردود لأفعال المترتبة على هذا القرار.

عملية صنع السياسة الخارجية الأمريكية فى الولايات المتحدة الأمريكية

النظام السياسي الأمريكي نظام رئاسي «نظام فصل السلطات أو استقلال السلطات» عملية صنع السياسة العامة «من بينها السياسة الخارجية» ليست مركزة فى جهة واحدة بل موزعة بين أكثر من جهة رسمية كما تشارك فيها أيضاً عدة أجهزة بيروقراطية مساعدة للمؤسسات السياسية الرسمية ... ونظراً للطبيعة الديمقراطية للنظام السياسي الأمريكي فهناك قوى لا رسمية تؤثر بدورها فى عملية صنع القرار الخارجي.

وفيما يلى سنعرض لدور كل من هذه القوى الرسمية واللارسمية فى عملية صنع السياسة الخارجية الأمريكية :

القوى الرسميـــة

١. الرئيس الأمريكى :

هو المسئول الأول عن السياسة الخارجية ويرجع ذلك عإلى عوامل تقليدية – عوامل نيابيه –عوامل متعلقة بتوفر المعلومات «تقارير السفراء الأمريكيين وتقارير المخابرات المركزية وتقارير مجلس الأمن القومى.

وكان من نتائج ذلك أن ارتبطت السياسة الخارجية الأمريكية بالرؤساء الأمريكيين «مبدأ ترومان – مبدأ إيزنهاور – مبدأ نيكسون – مبدأ كارتر».

اختصاصات الرئيس الأمريكي فى مجال السياسة الخارجية :

القائد الأعلى للقوات المسلحة – يعين السفراء وكبار موظفي الدولة – يبرم المعاهدات مع الدول «بشرط موافقة الكونجرس» – يبرم الاتفاقيات التنفيذية «اتفاقيات الجنتيلمان» ولا يشترط فيها موافقة الكونجرس – يبرم الاتفاقيات العسكرية.

وجدير بالذكر أنه في عام ١٩٧٣ صدر «قانون سلطات الحرب» الذى قيد من سلطات الرئيس فى استخدام القوة العسكرية وفى التدخل العسكرى فى الدول الأخرى.

وخلاصة القول أن الرئيس هو الذى يملك زمام المبادرة فى مجال السياسة الخارجية رغم وجود جهات أخرى وبالتالى فالرئيس هو وحده المسئول عن السياسة الخارجية ومدى نجاحها أو فشلها حيث أن وزراؤه مجرد مستشارين له ، وتكون هذه المسئولية أمام الأمة «أثناء عملية انتخاب الرئيس».

مثال : «هزيمة كارتر بعد فشله فى معالجة أزمة الرهائن وبعد التدخل السوفيتى فى أفغانستان». وتكون سلطات الرئيس واسعة فى أوقات

الأزمات الدولية «إصرار الرئيس بوش على أن التدخل ضد العراق سيكون خاطفاً وسريعاً لعدم الانزلاق إلى حرب طويلة الأمد»!!!

ولقد تأثرت عملية صنع القرار الخارجي فى أمريكا بالعنصر الشخصي بمعنى أن «صنع القرار عملية إنسانيه» رغم أن هذا الأثر فى النظم الديمقراطية يكون خافتاً أمثله ذلك : أن «خوف كيندى» من الفشل جعله يميل إلى الحلول التوفيقية والإبقاء على الوضع الراهن ... وان «إيزنهاور» لم يكن على دراية كافيه بالشئون الدولية لذلك فوض سلطات واسعة لوزير خارجيته دالاس.

ولعل أبرز العوامل المؤثرة فى دور الرئيس الأمريكى فى عملية صنع القرار الخارجى ما يعرف بـ «الدورة الانتخابية» حيث تتعرض ممارسة الرئيس الأمريكى لسلطاته فى عملية صنع القرار لبعض التقلبات الناشئة عن الاعتبارات المتعلقة بعملية الانتخابات الرئاسية أو التشريعية حيث تكون حرية التصرف أمام الرئيس خلال فترته الأولى مقيده نسبياً بسبب تطلعه إلى إعادة انتخابه لفترة رئاسية ثانية أما خلال الفترة الثانية فيكون الرئيس أكثر قدره على التصرف بحرية نظراً لعدم تطلعه إلى كسب أصوات الناخبين غير أنه يظل مع ذلك راغباً فى كسب التأييد لحزبه.

وانه خلال نفس الفترة الرئاسية الواحدة يتغير طريقة ممارسة الرئيس لاختصاصه وسلطاته فى عملية صنع القرار.

السنة الأولى : من الفترة الرئاسية يكون هناك عدم فهم كامل لإبعاد صنع السياسة الخارجية وتنفيذها ومدى دور الرئيس فيها وسلطاته ... ويتضح ذلك إذا كان الرئيس من خارج الجهاز السياسي الفيدرالى

ويحتاج الرئيس الجديد إلى فترة تتراوح بين ٦-٨ شهور لتفهم الأوضاع ويكون الرئيس خلال السنة الأولى أكثر تفاؤلاً وتكون سياساته وبرامجه وأهدافه طموحة وعادة ما يتصرف بحرية.

مثال : سياسة «ريجان» المتشدد تجاه السوفيت «إمبراطورية الشر» - والحديث عن مواجهة نووية محدودة مع أوربا.

السنة الثانية : تكون سياسة الرئيس أكثر واقعية وأهدافه اقل طموحاً «تراجع ريجان عن تشدده» ... ومع حلول نهاية السنة الثانية يقترب موعد الانتخابات التشريعية «الكونجرس» ومن ثم يزداد حرص الرئيس ويعمل على كسب التأييد الشعبي له ولحزبه حتى يحافظ على الأغلبية لحزبه في الكونجرس.

السنة الثالثة : يعمل الرئيس على تحقيق نجاحات سياسية ولاسيما في المجال الخارجي لدعم شعبيته «سعى كارتر عام ١٩٧٩ لتوقيع معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل» ، وسعى بوش لتنشيط عملية السلام في الشرق الأوسط «مؤتمر مدريد».

ومع نهاية السنة الثالثة يركز الرئيس على اعتبارات السياسة الداخلية نظراً لاقتراب موعد الانتخابات.

السنة الرابعة : يكون الرئيس أكثر انشغالاً بحملته الانتخابية ولاسيما إذا كان سعى لتجديد فترة رئاسته - ويركز الرئيس على الأمور الداخلية - ويتجنب الرئيس القيام بمبادرات جديدة «حتى لا يقيد بها سلوك خليفته في حالة عدم نجاحه» - كما يعمل على تجنيب الأزمات التى قد تعصف بشعبيته «فالأزمات تكون ذات اثر خطير على شعبية الرئيس خلال السنة الأخيرة» «اثر أزمة الرهائن على شعبيه كارتر عام ١٩٧٩

وكذلك الغزو السوفيتى لأفغانستان» – ويتجنب الرئيس القيام بأيه تحركات قد تؤدى إلى حدوث انقسامات فى الرأى العام حفاظاً على شعبيته «رد الفعل الأمريكي على قرار السادات بطرد الخبراء السوفيت كان ضعيفاً ، لعدم رغبة الإدارة الأمريكية فى العمل على تحقيق تقارب مع مصر فى هذه الفترة تجنباً لعدم أثارة اليهود الأمريكيين ومن ثم يعرض الرئيس لأن يفقد أصواتهم الانتخابية».

٢. **الكونجرس**:

يلعب الكونجرس بمجلسية «النواب والشيوخ» دوراً مؤثراً فى عملية صنع السياسة الخارجية الأمريكية فعلى الرغم مم السلطات الواسعة التى منحها الدستور للرئيس الأمريكي فى مجال السياسة الخارجية وعلى الرم من العلاقة الاستقلالية القائمة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية إلا أن هناك بعض التداخل فى الاختصاصات بين الرئيس الأمريكي والكونجرس فى مجال السياسة الخارجية ...الأمر الذى يعطى الكونجرس بعض القدرة على المشاركة والتأثير فى عملية صنع تلك السياسة وذلك من خلال.

- أن الكونجرس هو الذى يملك إعلان الحرب وإبرام الصلح وإرسال القوات «وقد نص قانون صلاحيات الحرب على أن بقاء القوات العسكرية الأمريكية خارج أمريكا لمدة أطول من ٦٠يوما يتعين أن يكون بموافقة الكونجرس».
- والكونجرس هو الذى يملك التصديق على المعاهدات الدولية «رفض الكونجرس معاهدتى فرساى ١٩١٩ ، وسولت ١٩٧٩» والكونجرس هو الذى يعتمد الميزانية الفيدرالية الأمريكية وبالتالى فهو يتحكم فى حجم الاعتمادات المالية المخصصة لتنفيذ السياسة الخارجية للرئيس

«ومن بينها المساعدات الاقتصادية والعسكرية للدول الأجنبية – حجم الأنفاق العسكرى الخارجى ...»

- ومن أهم لجان الكونجرس فى هذا الصدد لجنة العلاقات الخارجية والقوات المسلحة بكل من مجلسي النواب والشيوخ ولجنة الميزانية.

أمثلـة

- رفض الكونجرس تقديم مساعدات عسكرية لتركيا عام ١٩٧٤ فى أعقاب غزوها لقبرص
- ضغط الكونجرس على الرئيس ريجان عام ١٩٨١ لمنع أمداد كل من مصر والسعودية بطائرات «الأواكس» للإنذار المبكر «وطائرات إف ١٦»
- أدانه الكونجرس لإمداد إيران بالأسلحة سراً «أزمة إيران – كونترا» وتشكيل لجنة تحقيق بصددها.
- الخلاف بين الرئيس ريجان والكونجرس حول فرض عقوبات على جنوب إفريقيا حيث اصر الكونجرس على فرض هذه العقوبات رغم معارضة ريجان لها واقرها الكونجرس بأغلبيه ٢/٣ أعضائه.

قد يمارس أعضاء الكونجرس – إذا كانوا من غير الحزب الذى ينتمى إليه الرئيس – بعض الضغط عليه حيث يمكنهم تعبئة الشعور العام ضد الرئيس من خلال الخطب التى يلقونها أو الأحاديث الصحفية والمؤتمرات.

٣. وزارة الخارجية :

وتلعب دور المستشار الأول لرئيس الجمهورية فيما يتعلق بالشئون الخارجية ، وعلى الرغم من أن الرئيس دستورياً وسياسياً المسئول بالدرجة الأولى عن السياسة الخارجية إلا أن تصوراته عن

الوضع الدولي والمواقف الدولية تكون عادة متأثرة على درجة كبيرة بالصورة التى يقدمها وزير خارجيته وبالتقارير والمعلومات التى ترد إليه من أعضاء السلك الدبلوماسي لذلك لا يمكننا الانتقاص من أهمية الدور الذى يلعبه وزير الخارجية فى عملية صنع السياسة الخارجية «دور «دالاس» فى سياسة حافة الهاوية – دور «كيسنجر» فى سياسة الوفاق».

٤. وزارة الدفاع

على الرغم من أن الدور الأساسي لوزارة الدفاع هو تنفيذ السياسة الخارجية إلا أنه قد أصبح لها دور متزايد فى عملية «صنع» السياسة الخارجية الأمريكية فالي جانب انه قد يترتب على انتهاج سياسة خارجية معينة بعض النتائج ذات الطبيعة العسكرية ، فإن هناك بعض الاعتبارات العسكرية التى قد تحتم انتهاج سياسة خارجية معينة.

٥. مجلس الأمن القومى :

أنشئ عام ١٩٤٧ ويهدف لى التنسيق بين الإدارات الحكومية فيما يتعلق بعملية صنع السياسة الخارجية والتنسيق بين السياسات الداخلية والسياسة الخارجية الأمريكية – وتقديم المشورة للرئيس الأمريكى فيما يتعلق بشئون الأمن القومى – والعمل على إيجاد الحلول للمشكلات التى تهدد الأمن القومى الأمريكي.

بالإضافة إلى تخطيط لسياسات الأمن القومى الأمريكي بحيث تكون السياسة الأمريكية سياسة ايجابيه

ويضم مجلس الأمن القومى : الرئيس الأمريكى – نائب الرئيس – وزير الخارجية –وزير الدفاع – مدير مكتب التعبئة والدفاع.

كما يدعى إلى حضور اجتماعاته الأسبوعية : وزير الخزانة – مدير وكالة المخابرات المركزية – رئيس هيئة الأركان – مدير إدارة الميزانية.

٦. **إدارات حكومية أخرى :**

وكالة للمخابرات المركزية وتقوم بتجميع المعلومات الخارجية وتقييمها وتدبير العمليات السرية التى ترى أنها تحقق أهداف السياسة الأمريكية من عمليات عسكرية سرية ومؤامرات سياسية تشمل قلب نظم الحكم ، ومحاولات الاغتيال ضد الدول أو الأفراد المناوئين للسياسة الأمريكية «دور المخابرات فى إسقاط حكومة الدكتور/ مصدق ذات التوجهات اليسارية فى إيران عام ١٩٥٣ –دور المخابرات الأمريكية فى دعم المجاهدين الأفغان لصد الغزو السوفيتي.

أدارة الاستعلامات الأمريكية :

وهدفها عرض وشرح وتحليل السياسة الخارجية والقرارات الخارجية الأمريكية أمام الرأى العام العالمي وعمل الدعاية لها «المراكز الثقافية الأمريكية لدى الدول الأخرى – الإذاعات الموجهة – المجلات الدعائية».

وكالة التنمية الدولية

وتختص بتقديم المعونات والمساعدات الاقتصادية بما يتفق مع السياسة الخارجية الأمريكية «المساعدات الاقتصادية لمصر – بعد كامب ديفيد – المساعدات الأمريكية للصومال ١٩٩٢».

٧. **الأحزاب السياسية :**

يعد نظام الحزبين هو النظام الحزبي المعمول به فى الولايات المتحدة حيث يوجد حزبان رئيسيان هما الحزب الجمهوري والحزب

الديمقراطى ولا يوجد اختلاف ايديولوجى بين الحزبين وليس هناك خلاف حاد بينهما فيما يتعلق بالسياسة الخارجية الأمريكية أو المبادئ وإنما يقتصر الخلاف أحياناً حول برامج العمل أو حول بعض القرارات بصدد موقف معين ... والحزبان فى الحقيقة متفقان على كثير من أهم وجوه السياسة الخارجية ولكن التنافس السياسي الحزبي يقتضي وجود معارضة حزبية وهذا يوحى بوجود اختلافات لا وجود لها في الواقع وهى خلافات حول موضوعات هامشية أو تكتيكية أحياناً أخرى.

٨. **جماعات الضغط السياسي وجماعات المصالح :**

وتلعب هذه الجماعات دوراً مؤثرا فى عملية صنع السياسة الخارجية الأمريكية ، وقد نشأت هذه الجماعات كرد فعل لجمود النظام الحزبي الأمريكي الذى يسيطر علية حزبان فقط ، وقد اشتهرت هذه الجماعات باسم «جماعات الأروقة» ونظراً لتزايد قدرة هذه الجماعات على التأثير على أعضاء البرلمان «الكونجرس» فقد وضع الكونجرس تشريعاً يوجب على هذه الجماعات أن تعلن عن مصادر التمويل التى تعتمد عليها وان توضح أوجه أنفاق هذه الأموال.

وهناك أنواع مختلفة من هذه الجماعات وفقاً لأهدافها :

- **جماعات ضغط سياسي :** تسعى إلى تحقيق مصالح سياسية «الجماعات العرقية» التى تعمل على رعاية مصالح الدولة المرتبطين بها أيديولوجياً أو نفسياً ، كما فى حالة اللوبي الصهيونى الذى يعد من أكثر جماعات الضغط السياسي نفوذاً وهو يتمثل فى اللجنة الأمريكية الإسرائيلية وهى لها الحق فى عرض وجهات نظرها والدفاع عن مصالحها أمام لجان الكونجرس وهى لا تكتفي بنشاطها السياسي داخل الكونجرس وإنما تعمل على توطيد المصالح

الإسرائيلية وتعمل على ألحاق برامجها كجزء من برامج الأحزاب الأمريكية كما تعمل على خلق رأى عام أمريكي مساند لإسرائيل.

- **جماعات ذات مصالح اقتصادية** : وهى وإن كان هدفها إلا أنها تعمل على التأثير على السياسة الخارجية الأمريكية بما يخدم تحقيق مصالحها الاقتصادية «لوبي البترول – لوبي منتجى السلاح – بعض النقابات المهنية – المحور الصناعى العسكري».
- **جماعات ذات أهداف أنسانيه** : مثل «جماعات المناهضة للتفرقة العنصرية التى تدافع عن حقوق الأقليات السوداء فى أمريكا – والجماعات المناهضة للتسلح النووى والداعية إلى السلام – والحفاظ على البيئة.
- **جماعات ذات أهداف دينيه** : مثل «المجلس الأمريكى للمسحيين واليهود – المجلس الكاثوليكي للرفاهية – المجلس الوطنى لكنائس المسيح» وتمارس هذه الجماعات ضغوطها سواء على أعضاء الكونجرس أو كبار المسئولين في الجهاز التنفيذي أو فى وسائل الإعلام والأحزاب سواء من خلال تقديم إعانات مادية أو مسانده مرشحي حزي معين في الانتخابات ... بل أحياناً تهديد أصحاب القرار لحملهم على اتخاذ قرار معين.

٩. **وسائل الإعلام الأمريكية** :

تلعب وسائل الإعلام دوراً مؤثرا فى عملية صنع السياسة الخارجية وذلك من خلال أنها تمثل القنوات التى يستخدمها متخذو القرار لشرح وإقناع الرأى العام بها.

«القنوات التى تصل من خلالها آراء قادة الرأى غير الحكوميين وجماعات المصالح والجمهور إلى متخذى القرار» وتستخدم «وسائل

الإعلام» من جانب الأحزاب «وجماعات الضغط» للتأثير فى الرأى العام لكى يؤثر بدوره على صانعى السياسة الخارجية الأمريكية.

وتوفر وسائل الإعلام البيانات والمعلومات التى تشكل رؤية صانعى القرار العالم الخارجى ... وتلعب وسائل الرأى العام دوراً كبيراً فى مجال السياسة الخارجية ... وقد عبر الرئيس فورد عن ذلك بقولة

«ويؤكد ذلك انحسار تأييد الشعب الأمريكي لحرب فيتنام بعد أن عرضت شاشات التليفزيون نسف قوات البحرية الأمريكية للقرى الفيتنامية وبعد أن شاهد الجمهور المذابح الجماعية للمدنين الفيتناميين على أيدى القوات الأمريكية».

ويؤكد ذلك أيضاً دور شبكة C.N.N مثلاً فى تغطية أحداث الخليج.

١٠. الــــرأى العــــام :

أن الرأى العام الفعال يعبر عن رأيه من خلال الانضمام إلى الأحزاب السياسية أو من خلال الانضمام إلى بعض جماعات الضغط ... إلا أن هناك مفهوم أوسع للرأى العام باعتباره حاله المزاج العام التى تكون سائدة لدى غالبيه الشعب الأمريكي بخصوص قضية أو سياسة معنية ... وهذه الحالة ككل تساعد تحديد منطقة الاختيار المتروكة لصانعى السياسة الخارجية.

ويرى – جابريل الموند – أنَ الرأى العام الأمريكي مشغول بصورة أساسية بمشكلات السياسة الداخلية وعلى حين يتهم البعض مزاج الرأى العام الأمريكي بالتقلب والتذبذب نجد البعض الأخر يرى الرأى العام الأمريكى قد اتسم بالاستقرار حول قضايا السياسة الخارجية فمنذ الحرب العالمية الثانية هناك اتجاه عام مؤيد لقيام الولايات المتحدة بدور نشيط فى السياسة الدولية

ويمكننا القول بان الاتجاه العام للرأى العام الأمريكى يتسم بالاستقرار النسبي لفترات طويلة نسبياً إلا أنه يتغير ببطء وعلى مدى زمني طويل لاسيما إذ وجد القادة القادرون على أقناع الرأى العام بضرورة تحول الاتجاهات السياسة الخارجية الأمريكية فى اتجاه معين أو كلما كانت النتائج الفعلية لسياسة خارجية ما قاسية ومفاجئه للتوقعات وكانت التضحية التى يتحملها الشعب الأمريكي من جراء هذه السياسة كبيرة وغير مفهومه.

من كل ما سبق يتضح أن هناك مجموعة من العوامل التى تتفاعل مع بعضها لكى تؤدى فى النهاية إلى الوصول إلى سياسة خارجية أو اتخاذ قرار خارجي معين.

عملية صنع السياسة الخارجية الأمريكية فى الولايات المتحدة الأمريكية

يعتبر النظام السياسي الأمريكي نظام رئاسي أى أنه فصل بين السلطات «استقلال السلطات»

- عملية صنع السياسات العامة «ومن بينها السياسة الخارجية» ليست مركزة في جهة واحدة بل موزعة بين أكثر من جهة رسمية ، كما تشارك فيها أيضاً عدة أجهزة بيروقراطية مساعدة للمؤسسات السياسية الرسمية
- نظراً لطبيعة الديمقراطية للنظام السياسي الأمريكي هناك عدة «قوة لا رسمية» تؤثر بدورها فى عملية صنع القرار الخارجي.

وفيما يلى سنعرض دور كل من هذه القوى الرسمية واللارسمية فى عملية صنع السياسة الخارجية الأمريكية.

أولاً : القوى الرسمية

١- الرئيس الأمريكي The President

هو المسئول الأول عن السياسة الخارجية ويرجع ذلك إلى عدة عوامل :

أ – **عوامل تقليدية** : رؤساء الدول والرؤساء الأمريكيين كانوا دوماً هم المسئولين عن رسم السياسة الخارجية لدولهم.

ب– **عوامل نيابيه** : وظيفة الرئيس نيابية حيث ينوب عن الأمه الأمريكية كلها ويمثل الدولة الفيدراليه كوحدة سياسية واحدة إزاء العالم الخارجي

ج– **عوامل متعلقة بمدى توفر المعلومات** : حيث يتعين أن تقوم عملية صنع القرار إستنادا إلى معلومات دقيقة وكاملة عن المواقف التى تواجهها الدولة ، والرئيس وحدة هو الذى يتاح له اكبر قدر من هذه المعلومات نظراً لسريتها فى بعض الأحيان وتتمثل أهم مصادر المعلومات المتاحة للرئيس الأمريكي فى :–

– تقارير السفراء الأمريكيين فى الخارج.

– تقارير المخابرات العسكرية.

– تقارير وكالة المخابرات المركزية C.I.A.

– تقارير مجلس الأمن القومى N.S.C.

وقد كان من نتائج ذلك ان ارتبطت السياسات الخارجية الأمريكية بالرؤساء الأمريكيين (مبدأ مونرو ، مبدأ ترومان ، مبدأ إيزنهاور ، مبدأ نيكسون ، مبدأ كارتر)

اختصاصات الرئيس الأمريكي فى مجال السياسة الخارجية :

- القائد الأعلى للقوات المسلحة الأمريكية.
- يعين السفراء وكبار موظفي الدولة «بعد موافقة الكونجرس» يبرم المعاهدات مع الدول الأجنبية (بشرط موافقة الكونجرس عليها).
- الاتفاقيات التنفيذية Executive Agreements ، وما يعرف باتفاقيات الجنتلمان لا تشترط فيها موافقة الكونجرس.
- الاتفاقيات العسكرية Military Agreements فيما يتعلق بالترتيبات العسكرية السرية التى لا تمكن مناقشتها علناً.

فى عام ١٩٧٣ صدر قانون سلطات الحرب War Powers Act. الذى قيد من سلطات الرئيس فى استخدام القوة العسكرية وفى التدخل العسكرى فى الدول الأخرى وذلك بعد حرب فيتنام وقضية ووترجيت.

خلاصة القول أن :

الرئيس هو الذى يملك زمام المبادرة فى مجال السياسة الخارجية رغم وجود جهات أخرى تتعاون معه وبعض القيود التى تحد من حريته فى هذا المجال ، وبالتالى فالرئيس هو وحدة المسئول عن السياسة الخارجية ومدى نجاحها أو فشلها حيث أن وزراءه مجرد مستشارين له ، وتكون هذه المسئولية أمام الأمة (أثناء عملية انتخاب الرئيس أو أعادة انتخابه).

مثال : هزيمة كارتر بعد فشله فى معالجة أزمة الرهائن ، وبعد التدخل السوفيتى فى أفغانستان وتزايد النفوذ السوفيتى فى منطقة القرن الإفريقي.

يمكن القول أن سلطات الرئيس تكون واسعة فى أوقات الأزمات الدولية ولاسيما فى بدايتها أما أذا طالت مدة الأزمة وتزايدت الأعباء المترتبة علها وتزايدت احتمالات حدوث خسائر بشرية أو مادية كبيرة فان نطاق التصرف المتاح للرئيس يأخذ فى الانحسار فى مواجهة سلطات الكونجرس الذى قد يطلب بسحب القوات من الخارج وسرعة التوصل إلى فك سريع للاشتباك وإيجاد حل للازمة.

مثال :

- أزمة لبنان وتدخل البحرية الأمريكية ثم تراجع القوات الأمريكية.
- إصرار الرئيس بوش على أن التدخل ضد العراق سيكون خاطفاً وسريعاً لعدم الانزلاق إلى حرب طويلة الأمد.

عملية صنع القرار عملية إنسانية ومن ثم تتأثر بالعنصر الشخصي لمتخذ القرار رغم أن هذا الأثر فى ظل النظم الديمقراطية يكون اقل منه فى حالة النظم السلطوية أو الشمولية.

أمثلة :

كيندي ← الخوف من الفشل ← الميل إلى الحلول التوفيق والإبقاء على الوضع الراهن.

إيزنهاور ← لم يكن على دراية كافية بالشئون الدولية ← قام بتفويض سلطات واسعة لوزير خارجيته دالاس

نشأته وخبرته العسكرية ← «شعوره بمخاطر الحروب» والمواجهات العسكرية ومن ثم رغبته فى تجنبها

ولعل أكثر العوامل المؤثرة فى دور الرئيس الأمريكي فى عملية صنع القرار الخارجى ما يعرف بالدور الانتخابية Electoral Cycle

حيث تتعرض ممارسة الرئيس الأمريكي لسلطاته فى عملية صنع القرار لبعض التقلبات الناشئة عن الاعتبارات المتعلقة بعملية الانتخابات الرئاسية أو التشريعية ويتمثل ذلك فى :

١- تكون حرية التصرف أمام الرئيس- خلال فترته الأولى – مقيدة نسبياً بسبب تطلعه إلى أعادة انتخابه لفترة رئاسية ثانية ، أما خلال الفترة الرئاسية الثانية فيكون الرئيس أكثر قدره على التصرف بحرية نظراً لعدم تطلعه إلى كسب أصوات الناخبين أو التأييد لشخصه غير انه يظل مع ذلك راغباً فى كسب التأييد لحزبه ضماناً لنجاح مرشح الحزب الذى ينتمى الرئيس إليه فى الانتخابات ، وحتى لا يتحول الرأى العام لمساندة مرشح الحزب الأخر.

٢- انه خلال نفس الفترة الرئاسية الواحدة تتغير طريقة ممارسة الرئيس لاختصاصاته ، وسلطاته فى عملية صنع القرار بصورة تكاد تكون منتظمة ويمكن التوقع بشأنها وذلك ما يعرف بالدورة الانتخابية ، وهى على النحو التالى :

- **السنة الأولى من الفترة الرئاسية :**

– عدم فهم كامل لإبعاد عملية صنع السياسة الخارجية وتنفيذها ودور الرئيس فيها ومدى سلطاته ، ويتضح ذلك بصورة جلية إذا كان الرئيس من خارج الجهاز السياسي الفيدرالى Outsider

– يحتاج الرئيس الجديد إلى فترة تتراوح بين ٦-٨ شهور لتفهم الأوضاع.

- يكون الرئيس خلال السنة الأولى أكثر تفاؤلاً وتكون سياسيته وبرامجه وأهدافه وطموحة ، وعادة ما يتصرف بحرية.

مثال : سياسة ريجان المتشددة فى التعامل مع السوفيت (إمبراطورية الشر) والحديث عن مواجهة نووية محددة فى أوربا (اثر ذلك على العلاقات الأمريكية الأوروبية« ، وما عرف آنذاك بالحرب الباردة الجديدة.

- **السنة الثانية** :
  - تكون سياسة الرئيس أكثر واقعية وأهدافه اقل طموحاً (تراجع ريجان عن تشدده).
  - بحلول نهاية السنة الثانية يكون موعد الانتخابات التشريعية (الكونجرس) قد اقترب ومن ثم يزداد حرص الرئيس ويعمل على كسب التأييد الشعبي له ولحزبه حتى يحافظ على الأغلبية لحزبه فى الكونجرس ومن ثم يضمن لنفسه حرية اكبر فى التصرف.
- **السنة الثالثة** :
  - يعمل الرئيس خلال السنة الثالثة على تحقيق نجاحات سياسية ولاسيما فى المجال الخارجى لدعم شعبيته.

مثال :

- سعى كارتر عام ١٩٧٩ لتوقيع معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل.
- سعى بوش لتنشيط عملية السلام فى الشرق الأوسط (مؤتمر مدريد).
- وقد يتسم سلوك الرئيس بالحرص لتجنب الأزمات مما قد يترتب علية إضاعته بعض الفرص والمكاسب.
- مع نهاية السنة الثالثة يبدأ الرئيس فى التركيز على اعتبارات السياسة الداخلية نظراً لاقتراب موعد الانتخابات.

- **السنة الرابعة :**

- يكون الرئيس أكثر انشغالاً بأمور حملته الانتخابية ولاسيما إذا كان يسعى لتجديد فترة رئاسته.
- يركز الرئيس على الأمور الداخلية.
- يتجنب الرئيس القيام بمبادرات جديدة (حتى لا يقيد بها سلوك خليفته فى حالة عدم نجاحه) كما يعمل على تجنب الأزمات التى قد تعصف بشعبيته (فالأزمات تكون ذات اثر خطير على شعبيه الرئيس خلال السنة الأخيرة من فترة رئاسته الأولى).

مثال : اثر أزمة الرهائن على شعبيه الرئيس كارتر سنه ١٩٧٩ ، وكذلك الغزو السوفيتى لأفغانستان

يتجنب الرئيس القيام بأيه تحركات قد تؤدى إلى حدوث انقسامات فى الرأى العام حفاظاً على شعبيته وكذلك القضايا المثيرة للخلاف.

مثال : رد الفعل الأمريكي على قرار السادات بطرد الخبراء السوفيت من مصر سنه ١٩٧٢ كان ضعيفاً لعدم رغبة الإدارة الأمريكية فى العمل على تحقيق تقارب مع مصر فى هذه الفترة بالذات تجنباً لعدم أثارة اليهود الأمريكيين ومن ثم يعرض الرئيس لأن يفقد أصواتهم فى الانتخابات.

كذلك فالرؤساء عادة ما يصلوا إلى الرئاسة من خلال نجاحاتهم فى تسيير دفة السياسات الداخلية (أى من خلال الاهتمام بقضايا المجتمع الداخلية كالتعليم والاقتصاد والضرائب والصحة والقضايا المتعلقة بالأخلاق والقيم ... الخ).

مثال : كارتر وتركيزه على القضايا الأخلاقية والقيمة والقيم الريفية ولذلك فان غالبيه الرؤساء غالباً ما تفتقر إلى الخبرة فى الشئون الدولية العالمية وذلك باستثناء بعض الرؤساء الذين تكون ظروفهم قد أتاحت لهم التعرف على الشئون الخارجية وقضاياها ومشكلاتها واكتساب خبرة فيها وحتى فى هذه الحالات فعادة ما تكون خبرة الرئيس منصبة على مجال معين.

مثال : إيزنهاور ونيكسون كانت اهتماماتهم منصبة عل العلاقات مع الحلفاء الغربيين وعلى العلاقات مع الاتحاد السوفيتي.

ويتضح من ذلك أهمية استعانة الرئيس بمجموعة من المستشارين الأكفاء.

٢. الكونجرس Congress

- يلعب الكونجرس بمجلسيه «النواب والشيوخ» دوراً مؤثرا فى عملية صنع السياسة الخارجية الأمريكية.
- فعلى الرغم من السلطات الواسعة التى منحها الدستور للرئيس الأمريكي فى مجال السياسة الخارجية ، وعلى الرغم من العلاقة الاستقلالية القائمة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية فى النظام الرئاسي الأمريكي ، إلا أن هناك بعض التداخل فى الاختصاصات بين الرئيس الأمريكي والكونجرس فى مجال السياسة الخارجية الأمر الذى يعطى للكونجرس بعض القدرة على المشاركة والتأثير فى عملية صنع تلك السياسة وذلك من خلال :

أ- الكونجرس هو الذى يملك إعلان الحرب وإبرام الصلح وإرسال القوات وقد نص قانون صلاحيات الحرب على أن بقاء القوات العسكرية الأمريكية خارج الولايات المتحدة لمدة أطول من سنتين

يوماً يتعين أن يكون بموافقة الكونجرس (وذلك للحد من التدخلات العسكرية الأمريكية فى الخارج فى أعقاب حرب فيتنام).

ب- الكونجرس هو الذى يملك التصديق على المعاهدات الدولية حتى تصبح سارية المفعول (موافقة ٢/٣ الأعضاء).

- معاهدة فرساى سنه ١٩١٩ ، معاهدة SaltII سنة ١٩٧٩ «رفضهما الكونجرس».

ج- الكونجرس هو الذى يعتمد الميزانية الفيدرالية الأمريكية وبالتالى فهو يتحكم فى حجم الاعتمادات المالية المخصصة لتنفيذ السياسة الخارجية للرئيس (ومن بينها المساعدات الاقتصادية والعسكرية للدول الأجنبية ، حجم الإنفاق العسكرى الخارجى ... الخ) ومن أهم لجان الكونجرس فى هذا الصدد لجنة العلاقات الخارجية والقوات المسلحة بكل من مجلس النواب والشيوخ ، لجنة الاعتماد فى مجلس النواب ، اللجنة المالية فى مجلس الشيوخ ، لجنة الميزانية.

أمثلة :

- رفض الكونجرس تقديم مساعدات عسكرية لتركيا عام ١٩٧٤ فى إعقاب غزوها لقبرص.
- ضغوط الكونجرس على الرئيس ريجان عام ١٩٨١ لمنع إمداد مصر والمملكة العربية السعودية بطائرات الاواكس للإنذار المبكر وطائرات إف/١٦.
- الخلاف بين ريجان والكونجرس حول فرض عقوبات على جنوب إفريقيا حيث أصر الكونجرس على فرض هذه العقوبات رغم معارضة ريجان لها واقرها الكونجرس بأغلبية ٢/٣ أعضائه بعد

ممارسة ريجان لحقه فى الاعتراض التوفيقي مما حمل الحكومة الأمريكية فى نهاية الأمر على الأذهان لرغبة الكونجرس.

- أدانه الكونجرس لإمداد إيران بالأسلحة سراً (أزمة إيران – كونترا) وتشكيل لجنة تحقيق..
- قد يمارس أعضاء الكونجرس – إذا كانوا من غير الحزب الذى ينتمى إليه الرئيس – بعض الضغط عليه حيث يمكنهم تعبئة الشعور العام ضد الرئيس من خلال الخطب التى يلقونها أو المؤتمرات والأحاديث الصحفية أو من خلال تسريب بعض الإنباء.
- عادة ما يسمح الكونجرس للرئيس الأمريكي بقدر من حرية التحرك والمرونة طالما لم تتخطى سياساته الإطار العام الذى تتفق عليه غالبيه أعضاء الكونجرس وبالطبع تزداد هذه الحرية إذا كانت الأغلبية لنفس الحزب الذى ينتمى إليه الرئيس والعكس صحيح.

ثالثاً : وزارة الخارجية The Department Of State

وهى تلعب دور المستشار الأول لرئيس الجمهورية فيما يتعلق بالشئون الخارجية لذلك فعلى الرغم من أن الرئيس هو دستورياً وسياسياً المسئول بالدرجة الأولى عن السياسة الخارجية إلا أن تصوراته عن الوضع الدولى والمواقف الدولية تكون عادة متأثرة إلى رجة كبيرة بالصورة التى يقدمها له وزير خارجيته وبالتقارير والمعلومات التى ترد إليه من أعضاء السلك الدبلوماسي لذلك لا مكننا الانتقاص من أهمية الدور الذى يلعبه وزير الخارجية فى عملية صنع السياسة الخارجية (دور دالاس فى سياسة حافة الهاوية ، ودور كيسجنر فى سياسة الوفاق).

رابعاً : وزارة الدفاع The Defense Department (Pentagon)

على الرغم من أن الدور الأساسي لوزارة الدفاع هو تنفيذ السياسة الخارجية إلا أنه قد أصبح لها دور متزايد فى عملية صنع السياسة الخارجية الأمريكية. فإلى جانب أنه قد يترتب على انتهاج سياسة خارجية معينة بعض النتائج ذات الصفة العسكرية فإن هناك بعض الاعتبارات العسكرية التى قد تحتم انتهاج سياسة خارجية معينة.

خامساً : مجلس الأمن القومى National Security Council (Nsc)

وقد أنشئ عام ١٩٤٧ وهو يهدف إلى :

أ – التنسيق بن الإدارات الحكومية المختلفة فيما يتعلق بعملية صنع السياسة الخارجية.

ب– التنسيق بين السياسات الداخلية والسياسة الخارجية الأمريكية.

ج– تقديم المشورة للرئيس الأمريكي فيما يتعلق بشئون الأمن القومى

د– العمل على إيجاد الحلول للمشكلات التى تهدد الأمن القومى الأمريكي.

هـ– تقييم أهداف والتزامات ومخاطر السياسة الخارجية الأمريكية فى ضوء عوامل القوة المتوافرة لديها وفى ضوء مدى مساهمة هذه السياسة فى تحقيق المصلحة القومية والأمن القومى.

و – التخطيط بعيد المدى لسياسات الأمن القومى الأمريكي بهدف الحفاظ على زمام المبادرة فى يد الولايات المتحدة الأمريكية بحيث تكون سياستها ايجابية وليست سلبيه (ردود فعل لسياسات الدوَل الأخرىَ).

ويمثل مجلس الأمن القومى أعلى مستويات التنسيق فى مجال سياسات الآمن القومى ويضم من بين أعضائه :

الرئيس الأمريكي – نائب الرئيس – وزير الخارجية – وزير الدفاع مدير مكتب التعبئة والدفاع.

كما يدعى إلى حضور اجتماعاته الأسبوعية :

وزير الخزانة – مدير وكالة المخابرات المركزية – رئيس هيئة الأركان المشتركة JCS – مدير إدارة الميزانية.

سادساً : إدارات حكومية أخرى :

منها على سبيل المثال :

أ – وكالة المخابرات المركزية Central Intelligence agency (C.I.A.)

وتقوم بتجميع المعلومات الخارجية بصفة خاصة وتقييمها وتدبير العمليات السرية التى ترى أنها تحقق أهداف السياسة الأمريكية من عمليات عسكرية سرية ومؤامرات سياسية تشمل قلب نظم الحكم ومحاولات الاغتيال ضد الدول أو الأفراد المناوئين للسياسة الأمريكية.

- دور المخابرات فى إسقاط حكومة الدكتور/ مصدق إيران ذات التوجهات اليسارية ١٩٥٣.
- دور المخابرات الأمريكية فى دعم المجاهدين الأفغان للتصدى للغزو السوفيتى.

ب- وكالة التنمية الدولية

«AID-Agency For International Development».

وهى تختص بتقديم المعونات والمساعدات الاقتصادية بما يتفق مع السياسة الخارجية الأمريكية.

- المساعدات الاقتصادية لمصر (بعد كامب ديفيد)
- المساعدات الأمريكية للصومال (١٩٩٢) وغيرها.

ج. إدارة الاستعلامات الأمريكية

«USIA-U.S. Inflammation Agency»

وهدفها عرض وشرح وتحليل السياسة الخارجية والقرارات الخارجية الأمريكية أمام الرأي العام العالمي وعمل الدعاية لها. «المراكز الثقافية لدى الدول الأخر ، المجلات الدعائية ، الإذاعات الموجة V.O.A».

سادساً : الأحزاب السياسة Political Parties

يعد نظام الحزبين هو النظام الحزبي السائد في الولايات المتحدة الأمريكية حيث يوجد حزبان رئيسيان هما :

١- الحزب الجمهوري.
٢- الحزب الديمقراطي.

ولا يوجد اختلاف ايديولوجي بين الحزبين وليس هناك خلاف حاد بينهما فيما يتعلق بالسياسة الخارجية أو المبادئ وإنما يقتصر الخلاف أحيانا حول «برامج العمل» أو حول بعض القرارات بصدد موقف معين.

ويحس بنا إلا نبالغ في تقدير اختلافات الحزبين لأنهما في الحقيقة متفقان على كثير من أهم وجوه السياسة الخارجية ولكن التنافس السياسي الحزبي يقتضي وجود معارضة حزبيه وهذا يوحي بوجود اختلافات أساسية لا وجود لها في الواقع أحيانا أو خلافات حول موضوعات هامشية أو تكتيكية أحيانا أخرى.

ثامناً : جماعات الضغط السياسي وجماعات المصالح

Pressure & Interest Groups

ويعتبر الدور الذى تلعبه هذه الجماعات في الحياة السياسية الأمريكية من أهم خصائص النظام السياسي الأمريكي وتلعب هذه الجماعات دوراً مؤثرا في عملية صنع السياسة الخارجية الأمريكية.

وقد نشأت هذه الجماعات كرد فعل لجمود النظام الحزبي الأمريكي الذى يسيطر علية حزبان فقط وقد اشتهرت هذه الجماعات باسم جماعات الأروقة Lobbioes(*) ونظراً تزايد قدره هذه الجماعات على التأثير على أعضاء البرلمان (الكونجرس) فقد وضع الكونجرس تشريعاً يوجب على هذه الجماعات أن تعلن عن مصادر التمويل التى تعتمد عليها وان توضح أوجه أنفاق هذه الأموال.

وهناك أنواع مختلفة من هذه الجماعات وفقاً لأهدافها :

١- **جماعات ضغط سياسي تسعى إلى تحقيق مصالح سياسية** : مثال ذلك : الجماعات العرقية التى تعمل على رعاية مصالح الدولة الأم أو الدولة المرتبطين بها إيديولوجيا أو نفسياً كما فى حالة اللوبى الصهيونى الذى يعد من أكثر جماعات الضغط السياسي نفوذاً وتأثيراً وهو يتمثل فى اللجنة الأمريكية الإسرائيلية للشئون العامة A.I.P.A.C. وهى لها الحق في عرض وجهات نظرها والدفاع عن مصالحها أمام لجان الكونجرس وهى لا تكتفي بنشاطها السياسي داخل الكونجرس وإنما تعمل على توطيد المصالح الإسرائيلية بعرض مطالبها على السلطات التنفيذية وتعمل على إلحاق برامجها كجزء من برامج الإحزاب السياسية الأمريكية كما تعمل على خلق رأى عام أمريكي مساند لإسرائيل.

٢- **جماعات ذات مصالح اقتصادية** : وهى وان كان هدفها ليس سياسياً إلا أنها تعمل على التأثير على السياسة الخارجية الأمريكية بما يخدم تحقيق مصالحها الاقتصادية مثل اتحادات المنتجين : لوبى البترول ،

(*) اشتهرت هذه التسمية فى الحياة السياسية الأمريكية لدرجة أنه اشتق منها فعل Lobbying الذى يطلق على ممارسة تلك الجماعات أنشاطاتها الضاغطة

لوبي منتجي السلاح ، بعض النقابات المهنية ، وما يعرف بالمحور الصناعي العسكري.

٣- **جماعات ذات أهداف إنسانية :** مثل الجماعات المناهضة للتفرقة العنصرية التي تدافع عن حقوق الأقليات السوداء في أمريكا أو الجماعات المناهضة للتسلح النووي والداعية إلى السلام أو الحفاظ على البيئة.

٤- **جماعات ذات أهداف دينية :** مثل المجلس الأمريكي للمسيحيين واليهود ، المجلس الوطني الكاثوليكي للرفاهية ، المجلس الوطني لكنائس المسيح.

وتمارس هذه الجماعات ضغوطها سواء على أعضاء الكونجرس أو كبار المسئولين في الجهاز التنفيذي أو في وسائل الإعلام والأحزاب سواء من خلال تقديم إعانات مادية أو مساندة مرشحي حزب معين في الانتخابات بل أحياناً تهديد أصحاب القرار لحملهم على اتخاذ قرار معين.

تاسعاً : وسائل الإعلام الأمريكية :

تلعب وسائل الإعلام دوراً مؤثراً في عملية السياسة الخارجية وذلك من خلال :

١- أنها تمثل القنوات التي يستخدمها متخذو القرار لشرح وتجميع التأييد لقراراتهم وسياساتهم وإقناع الرأي العام بها.

٢- انها تمثل القنوات التي تصل من خلالها آراء قادة الرأي غير الحكوميين وجماعات المصالح والجمهور بصفة عامة إلى متخذي القرار الخارجي.

٣- أنها قد تستخدم من جانب الإحزاب وجماعات الضغط لتأثير في الرأي العام لكي يؤثر بدوره على صانعي السياسة الخارجية الأمريكية.

٤- أنها توفر البيانات والمعلومات والأفكار والصور المختلفة التى تشكل رؤية صانعى القرار للعالم الخارجي ولدور الولايات المتحدة فيه وتلعب وسائل الإعلام دوراً كبيراً فى مجال السياسة الخارجية.

وقد عبر الرئيس «جيرالد فورد» عن ذلك بقوله : «أن أكبر تأثير للتليفزيون على السياسة الخارجية يأتى من قدرته على تشجيع أو منع التأييد الشعبي لسياسة الرئيس».

ويؤكد ذلك انحسار تأييد الشعب الأمريكي لحرب فيتنام بعد أن عرضت شاشات التليفزيون نسف قوات المشاة البحرية الأمريكية للقرى الفيتنامية وبعد أن شاهد الجمهور المذابح الجماعية للمدنين الفيتناميين على ايدى القوات الأمريكية. فلقد وضح من خلال التليفزيون نهاية أسطورة أن الشعب الأمريكي مختلف وانه أفضل الشعوب وان سياسته تستهدف مساندة قيم الحرية والديمقراطية والسلام.

- دور شبكة .C.N.N مثلاً فى تغطية أحداث الخليج.

عاشراً : الرأى العام Public Opinion

مما لا شك فيه أن الرأى العام الفعال يعبر عن رأيه من خلال الانضمام إلى الأحزاب السياسية أو المشاركة فى الضغط على صانعى القرار من خلال الانضمام إلى بعض جماعات الضغط إلا أن هناك مفهوم أوسع للرأى العام يمكن أن نشير إليه باعتباره حالة «المزاج العام» أو ما يسمى Mood التى تكون سائدة لدى غالبيه الشعب الأمريكي بخصوص قضية معينة أو سياسة معينة. وهذه الحالة ككل تساعد على تحديد منطقة الاختيار المتروكة لصانعى السياسة الخارجية. ويرى «جابرييل الموند» أن الرأى العام الأمريكي مشغول بصورة أساسية بمشكلات السياسة

الداخلية وأن اهتمام الرأى العام بالسياسة الخارجية منخفض عامة ومتذبذب لاسيما فى أوقات الأزمات.

كذلك يرى «الموند» أن المزاج العام للرأى العام الأمريكي يمكن أن يوصف بأنه Permissive Mood بمعنى أن العامة يقبلون عادة السياسات الدولية التي يدعو إليها ويصغها القادة الرسميون ، إلا أنه مع ذلك فالرأى العام تأثير واضح على عملية صنع السياسية الخارجية وتحديد إطارها العام وعلى حين يتهم البعض مزاج الرأى العام الأمريكي بالتقلب والتذبذب نجد أن البعض الأخر يري عكس ذلك حيث يرون أن الرأى العام الأمريكي قد اتسم بدرجة كبيرة من الاستقرار حول قضايا السياسة الخارجية الرئيسية فمنذ الحرب العالمية الثانية هناك اتجاه عام مؤيد لقيام الولايات المتحدة بدور نشيط فى السياسة الدولية وإتباع سياسة عنيفة تجاه الشيوعية والاتحاد السوفيتي.

ويمكننا القول بأن الاتجاه العام للرأى العام الأمريكي يتسم بالاستقرار النسبي لفترات طويلة نسبياً إلا أنه مع ذلك يتغير ببطء وعلى مدى زمنى طويل لاسيما إذا وجد القادة القادرون على أقناع الرأى العام بضرورة تحول اتجاهات السياسة الخارجية الأمريكية فى اتجاه معين أو كلما كانت النتائج الفعلية لسياسة خارجية ما قاسية ومفاجئة للتوقعات وكانت الضريبة المباشرة التى يتحملها الشعب الأمريكي من جراء هذه السياسة كبيرة والتضحيات غير مفهومة الأسباب.

من كل ما سبق يتضح أن هناك مجموعة من العوامل التى تتفاعل مع بعضها لكى تؤدى فى النهاية إلى الوصول إلى سياسة خارجية أو اتخاذ قرار خارجى معين.

الفصل الثالث

الصفـــوة وبنــــاء القـــوة

الفصل الثالث

الصفـوة وبنـاء القـــوة

يعد مفهوم الصفوة Elite أحد المفاهيم المحورية في الكتابات الاجتماعية والسياسية المعاصرة. وعلى الرغم من الحداثة النسبية لاستخدامه. إلا أن معناه قد تردد في الفكر الاجتماعي منذ زمن بعيد. فمنذ ظهور الاهتمام بدراسة طبيعة المجتمع الإنساني ، وهناك تساؤلات عديدة حول طبيعة الجماعة الحاكمة وعلاقتها بالجماهير. نوعية النظام السياسي وقدرته على التعبير عن الإرادات الجمعية. فضلاً عن معنى المساواة السياسية وعلاقتها بالبناء الطبقي. أن باستطاعة أي متتبع للفكر الاجتماعي والسياسي منذ ظهوره أن يجد إجابات عديدة ومتباينة على هذه التساؤلات ابتداء من أفلاطون وأرسطو مرورا بماركس Marx وباريتو Pareto ، وصولاً إلى رايت ميلز Mills ودال Dahl. ومن الطبيعي أن تختلف معالجة العلماء الاجتماعيين لهذا المفهوم باختلاف الفترة الزمنية التي ينتمون إليها ، وباختلاف المنطلقات الفكرية التي ينطلقون منها. ولسوف نجد هؤلاء العلماء يستخدمون مفاهيم مختلفة للتعبير عن وجود جماعة أو جماعات تتحكم في القرارات الأساسية وممارسة السلطات على نطاق واسع كالطبقة الحاكمة ، والصفوة السياسية. والقلة المسيطرة. وعلى الرغم من وجود لختلاف ملحوظ بين المعاني التي تشير إليها هذه المفاهيم إلا أن القضية المشتركة هي وجود قله مسيطرة تتحكم في القرارات السياسية والاقتصادية ، وغالبيه خاضعة لهذه القرارات ، وذلك برغم الأساليب الديمقراطية الهادفة إلى التعبير عن الإرادات الجمعية[1]. لكننا نلحظ – مع ذلك – تضارباً شديداً في مواقف العلماء الاجتماعين من

(1) Cole, g., Studies in class structure, London, Routedge and Kegan Paul, 1955, Chap.V.

حتمية وجود الصفوة واستمرارها كأسلوب للحكم. فالبعض يؤكد أن مفهوم الصفوة مرتبط بوجود بناء طبقي استغلالي يفرز – بالضرورة – جماعات أو طبقات حاكمة. وبالتالى فإن وجود الصفوة فى مجتمع معين مرتبط بطبيعة بناء هذا المجتمع. والبعض الآخر يؤكد أن ظهور الصفوة مطلب حتمى يفرضه التباين الاجتماعي وضرورة التنسيق بين النشاطات المختلفة ، فضلاً عن بعض الاعتبارات السيكولوجية التى تتمثل فى القدرات الخاصة التى يتمتع بها من يحتلون أوضاع الصفوة[١]. ولسوف نتناول فى هذا الفصل أهم النظريات الاجتماعية والسياسية التى حاولت فهم طبيعة الصفوة وعلاقتها بالبناء الاجتماعي ، موضحين تأثير المنطلقات الأيدلوجية على هذه النظريات. مستشهدين – قدر الإمكان – بالشواهد الواقعية فى تقييمها.

من الصعب فهم نظريات الصفوة فى علم الاجتماع الغربي دون توضيح مفهوم «الطبقة الحاكمة» عند كارل ماركس Marx ، ذلك أن هذه النظريات – كما أكدنا ذلك فى دراسة سابقة[٢] – تمثل استجابة أو رد فعل طبيعى لنظريته العامة فى المجتمع الإنساني. ولقد أوضح ماركس أنه باستثناء المجتمعات البدائية ، نجد التاريخ الإنساني بمراحله المختلفة يشهد طبقتين : **الأولى** : حاكمة تملك الوسائل الأساسية للإنتاج وتمد سيطرتها على المجالات العسكرية والثقافية والاجتماعية ، **والثانية** : محكومة لا تملك سوى قوة عملها ، وأن هناك صراعا دائماً بين هاتين

(1) Butler, D., The study of political behavior, Hutchinson university Library, 1958, p.58.

(٢) انظر مقدمتنا للترجمة العربية لكتاب ت.ب. بوتومور ، الصفوة والمجتمع ، دراسة فى علم الاجتماع السياسي ،دار الكتب الجامعية ، القاهرة ، ١٩٧٢ ، ص٥–٢٠ ، صدرت للكتاب طبعة ثانية ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٧٨.

الطبقتين(السادة والعبيد ، كبار ملاك الأرض والاقنان ، البرجوازية والبروليتاريا). غير أن ماركس قد أهتم اهتماماً خاصاً بتحليل موقف الطبقة الحاكمة فى المجتمع الرأسمالي ، ذاهباً إلى أن وجود هذه الطبقة مرتبط بوجود التقسيمات الطبقية النابعة من الرأسمالية ، وأن اختفاء هذا المجتمع الرأسمالي هو أمر حتمى تفرضه طبيعة القوانين التى تحكمه وهى : فائض القيمة ، وتراكم رؤوس الأموال ، والافتقار المطلق[1]. أن كل هذه القوانين تسهم فى انهيار الرأسمالية وتدعيم الوعى الطبقي للبروليتاريا. بما يؤدى فى نهاية الأمر إلى ظهور مجتمع خال تماماً من الطبقات. ومن ذلك يبدو واضحاً أن الطبقة الحاكمة عند ماركس تكتسب سيطرتها من خلال تحكمها فى وسائل الإنتاج ، وأن ذلك يؤدى إلى تشكيل النظم الاجتماعية والسياسية والثقافية بطابع خاص يتلاءم مع أوضاعها[2]. وفى ضوء هذه النقطة نجد ماركس يؤكد أن المجتمع العامل هو – بالضرورة – مجتمع لا طبقي يمارس فيه الناس سيطرة كاملة على أقدارهم ويتحررون من طغيان أجهزة وأشياء صنعوها بأنفسهم مثل الدولة. والبيروقراطية. ورأس المال. والتكنولوجيا. ويبدو ذلك واضحاً فى مؤلفة «الإيديولوجية الألمانية» German Ideology حيث يقول : «أن العلاقة الجماعية التى كان يدخل فيها أفراد الطبقة ، والتى تتحدد طبقاً لمصالحهم المشتركة المعارضة لمصالح طرف ثالث. مثل هذه العلاقة كانت تخلق مجتمعاً ينتمى إلية الأفراد بوصفهم أفراداً عاديين ، وأن هذا الوضع يظل قائماً طالما ظلت أوضاعهم الطبقية هذه قائمة. وفى هذه العلاقة لم يكن الأفراد يشاركون بوصفهم أفراداً ، بل بوصفهم أعضاء فى

(1) Avineri, S., the social and political Thought of Katrl Marx. Cambridge University press, London, 1968.

(2) Marx, K. and Engels, manifesto of the communist party, Foreign languages House, Moscow, 1957.

طبقة. أما فى مجتمع البروليتاريا الثورية (حيث تسيطر الطبقة العاملة على ظروف وجودها ووجود بقية أفراد المجتمع) فان هذا الموقف ينعكس تماماً ، ذلك لأن الأفراد سيشاركون فى صنع هذا المجتمع بوصفهم أفراداً. وباتحاد هؤلاء الأفراد تظهر إلى حيز الوجود الظروف المهيئة للتطور الحر والنشاط الخلاق للأفراد. وهى ظروف تركت قبل ذلك للصدفة ، ثم اكتسبت بعد ذلك وجوداً مستقلاً فرض نفسه على الناس فرضا[1]. ومن ذلك نجد أن ماركس يؤكد ضرورة تحرير الإنسان من سيطرة الحكومة والإدارة. اللتين تتخذان وضعا متسلطا على الأفراد ، بحيث يتمكن من المشاركة الكاملة فى اتخاذ القرارات ذات الأهمية الاجتماعية العامة.

ولقد ترك مفهوم «الطبقة الحاكمة» عند ماركس تأثيرا هائلا على الفكر الاجتماعى الغربي خلال القرن التاسع عشر. بحيث نستطيع القول أن كل محاولات النظرية التى عالجت فكرة الصفوة كانت بمثابة نقد لنظرية ماركس بعامة ومفهوم الطبقة الحاكمة بخاصة. فلقد سعى بعض علماء الاجتماع خلال القرن التاسع عشر – وعلى نحو ما سنرى بعد قليل – إلى صياغة نظريات سياسية ذات طابع «علمى» خالص[2]. وفى سعيهم هذا نجدهم يحاولون أقامة علم سياسي جديد يقوم على «الموضوعية». والتحرر من «الاعتبارات الأخلاقية» ، والتخلص من التأثير الطاغى لمفهوم الإيديولوجية. ومعنى ذلك أن هذا العلم سوف يتفادى – فى نظرهم – الأخطاء العديدة التى ارتكبها الماركسية عندما خلطت بين العلم والإيديولوجية فى دراسة ظاهرة كالصفوة السياسية.

---

(1) Marx, K., The German ideology, Lawrence and Wishart, 1965.

(2) Runciman, W., Social Sciences and Poltical Theory : Cambridge university press, 1971, pp. 22-42.

وهكذا نجد موسكا Mosca فى تناوله لمفهوم «الطبقة الحاكمة» يحرص حرصا شديداً على إبراز النجاح الذى أحرزته العلوم الطبيعية فى تفسير ظواهرها وإخفاق العلوم الاجتماعية فى أداء هذه المهمة فى مجال ظواهرها. لذلك نجده فى الفصل الأول من مؤلفة «الطبقة الحاكمة»(١) بعقد مناقشة مستفيضة تناول فيها المناهج الملائمة للعلوم السياسية بوجه عام ، ذاهبا إلى أن المفكرين السياسيين قد حصروا مهمتهم فى تقديم توصيات وتصورات ، ولم ينشغلوا إطلاقا بالتوصل إلى الأسس والدعائم التى تقوم عليها النظم السياسية ذاتها. ولقد دافع موسكا عن وجهة نظره إلى حد القول بان علماء السياسة السابقين. بما فيهم ماركس قد افتقدوا المعرفة التاريخية التى هى متاحة لنا الآن ، فضلا عن أنهم لم يستطيعوا – استنادا إلى القدر من المعرفة الذى كان متاحاً لديهم – أن يصوغوا ويتناولوا الظواهر السياسية تناولاً موضوعياً(٢). ويمكننا أن نلمس هذا الاتجاه عند باريتو Pareto حينما تناول فكرة «الطبقة الحاكمة» عند ماركس. فهو يقول : «لا يعنينا على الإطلاق صدق دين أو عقيدة معينة. كما أننا نرفض مناقشه ما إذا كانت حقيقة معينة عادلة أم ظالمة ، أخلاقية أم غير أخلاقية». ومن الواضح هنا أن باريتو يرفض أى التزام خلقي في دراسة الصفوة.بل ويعتبر أن أكبر الأخطاء الكامنة فى نظرية ماركس هو تأكيدها للجوانب الأخلاقية.

والواقع أن الانتقادات التى وجهت لمفهوم ماركس عن الطبقة الحاكمة» قد تبدو أكثر وضوحاً إذا ما وضعناها فى سياق التيارات الفكرية التى كانت سائدة فى أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن

---

(1) Mossca, G., The Ruling class, New York. McGraw-Hill, 1939, p.45
(2) Ibid. p.41

العشرين. فمعظم هذه التيارات كانت تميل إلى الدفاع عن أيديولوجية تحمى المصالح السياسية للطبقة الوسطى بوجه عام[1]. فيموسكا – مثلاً – لم يذهب فقط إلى أن سيطرة الصفوة ضرورية أو حتمية فى أى مجتمع من المجتمعات ، بل ذهب أيضا إلى أن الصفوة يجب أن تتألف – أساساً – من أفراد الطبقة الوسطى ، وأن المواهب والمزايا التى تتمتع بها هذه الطبقة تضمن لها سيطرة دائمة. ومن هنا يمكن القول أن موسكا قد سعى إلى إبراز الوسائل التى من خلالها تتمكن الصفوة من الاستمرار فى أوضاعها المتميزة. وفضلاً عن ذلك فإن كتابات موسكا – فى مجموعها – تتضمن دفاعا حارا عن الحكم النيابي الذى كان سائداً فى أوربا خلال القرن التاسع عشر ، ذلك الحكم الذى شهد سيطرة كاملة للطبقة الوسطى فى البرلمانات والأحزاب السياسية بفضل ذكائها السياسي وقدرتها على التكيف مع الضغوط التى خضعت لها من جانب القوى الاجتماعية والاقتصادية الأخرى. والواقع أن كتابات موسكا وباريتو – التى كانت بمثابة نقد مباشر لنظرية ماركس – قد شكلت سنداً قوياً للطبقة الوسطى فى أوربا بعامة وإيطاليا بخاصة. بيد أن هذه الطبقة ظلت فى نفس الوقت خاضعة لتهديد قوى من جانب الطبقة العاملة التى حققت وقتئذ وعياً سياسياً شديداً وقدراً كبيرا من التنظيم[2]. وإزاء هذا الموقف سعى موسكا وباريتو إلى تقديم ضمان قوى للطبقة الوسطى بان مجرى التاريخ سيكون بالتأكيد لصالحهم. ولقد كان هذا الضمان عاجلاً وضروريا لأن الطبقة العاملة حينئذ كانت قد وجدت فى الاشتراكية. الماركسية إيديولوجية علمية ونظرية شاملة تفسر كل العلاقات الطبقية التى عرفتها المجتمعات

(1) Sereno, R., The Rulers : Theory of the Ruling Class, Harper & Row, 1968, p.20

(2) Runciman, W., Social and political theory, op. cit.

الإنسانية. والمحقق أن نظرية ماركس لم تواجه بنظرية شاملة مقابلة. ذلك لأن ماركس قد حدد موقع القيادة السياسية. ودور الطبقة العامة والمنظمات النيابية ، وموقف الجماهير بشكل عام.

ويبدو صدى النظرية الماركسية أوضح ما كون فى نظريات الصفوة التى ظهرت فى أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين والتى سنعرض لها بالتفصيل بعد قليل. فلقد بذل باريتو وموسكا جهوداً مستميتة للكشف عن «زيف» التحليل الماركسي. وتقديم نسق فكرى بديل عنها. حتى تصبح الماركسية بعد ذلك – فى نظرهما – مجرد إيديولوجية وهمية خالية من أى سمة «علمية»(1). وأحد أسباب ذلك أن ماركس قد هاجم بشدة كل الأساطير الليبرالية المتعلقة بالنظم السياسية فى المجتمعات الحديثة. وهو فى ذلك يرى أن السياسيين والاقتصاديين والفلاسفة البرجوازيين قد تصوروا أن تحليلاتهم للنظم والمثاليات التى دافعوا عنها ، تحليلات تتصف بالصدق العام ، بينما هى فى حقيقة الأمر موجهة لخدمة مصالح الطبقة الحاكمة. ومع أن علماء الصفوة الكلاسيكيين قد وافقوا ماركس على بعض ما ذهب إلية ، إلا أنهم افترقوا عنه حينما ذهب إلى أن الأوضاع القائمة ما هى مثير أو منبه يدفع الطبقة العاملة إلى القيام بعمل ثورى. ولقد كان قصدهم بهذا الافتراق منح الطبقة الوسطى سنداً ودعماً. ثم مهاجمة الماركسية على أسس أكثر صلابة. فباريتو – مثلا – يذهب إلى أن الماركسية لم تقم تفرقة بين ما هو واقعى وما هو قيمى. وأن النظرية العلمية – متفقاً فى ذلك مع ماركس – يجب أن تقود إلى عمل تطبيقي. غير أن باريتو هنا قد عالج العلاقة بين النظرية والتطبيق على نحو يختلف اشد الاختلاف عن معالجة ماركس. مما دفع باريتو إلى

(1) Zeitlin, J., ideology and the Development of Sociological Theory, Prentioce-Hill, inc. Englewood Clifss, 1968, Chap.13.

القول بأن الجانب العلمى للماركسية لم يكن ملائماً لكى تكتسب مزيدا من الإتباع. فالماركسية – كما يقول باريتو – يجب أن تفهم بوصفها تبريراً وانعكاسا ملائماً «للوقت الذى ظهرت فيه». وأنها – شأن أي معتقد – ما هى إلا تعبير عن غرائز إنسانيه عامة.

وهكذا نجد علماء الصفوة الكلاسيكيين يعارضون تفسير ماركس المادى للتاريخ. ويكاد يجمع هؤلاء العلماء على أن سياسة المجتمع ليست انعكاساً مباشرا للبناء الطبقي. فبناء القوة فى المجتمع عند باريتو وموسكا يتحدد أساساً وفقا لطابع قدرات قيادته السياسية. بعبارة أخرى فان المهارة السياسية هى التى تحدد من الذى سيحكم والى أي اتجاه سيغير ميزان القوة[1]. أما ماركس فيذهب – على النقيض من ذلك – إلى أن القائد السياسي ما هو إلا تعبير عن الطبقة الاقتصادية المسيطرة. والواقع أن علماء الصفوة الكلاسيكيين لا ينكرون تماماً أهمية العوامل الاقتصادية، ولكنهم يصرون على أن الوضع السياسي للصفوة يمكن أن يحدث تأثيراً أو تعديلاً على القوى الاقتصادية. وفضلاً عن كل ما سبق نجد تعارضاً ملحوظاً بين ماركس وعلماء الصفوة الكلاسيكيين فيما يتعلق بتفسير ما يمكن أن يطلق عليه «بالتوترات الاجتماعية». فماركس يرد هذه التوترات إلى الصراع بين الطبقة التى تملك وسائل الإنتاج السائدة والتى تحكم بالتالى ، والطبقة أو الطبقات المحكومة التى يفرض عليها وضعها الاقتصادى اتخاذ موقف معادى من الطبقة الحاكمة. أما علماء الصفوة فيردون هذه التوترات إلى الصراع الذى قد ينشأ بين الصفوة السياسية

---

(١) السيد الحسينى : مقدمة كتاب ت.ب. بوتومور ، الصفوة والمجتمع ، الترجمة العربية ، المرجع السابق ، ص٢٠.

وأيه صفوة منافسه أخرى تظهر لمنافستها فى الأخذ بمقاليد القوة[1].

ومما سبق يتضح أن التأثير الأساسي الذى أحدثته نظرية ماركس كان ظهور نظريات منافسه سعت إلى إنقاذ القادة السياسيين من وضع يتصف بالخضوع والاستسلام لعوامل خارجية. وإذا ما حاولنا تحديد الانتقادات السياسية التى وجهها علماء الصفوة الكلاسيكيون إلى الماركسية ، أمكننا الإشارة إلى أنهم قد سعوا إلى وصف نظرية ماركس بأنها إيديولوجية محدودة النطاق زمانياً ، وأنها لذلك لا يمكن أن تكون علما للمجتمع وموجها للعمل وهو ما سعت الماركسية إلى تحقيقه. ثم أنهم قد عارضوا تنبوء ماركس بوجود مجتمع لا طبقي قائم على المساواة المطلقة. وانه لا يوجد أى مبرر لما ذهب إلية ماركس من أن البناء الطبقي فى المجتمع حتمى. وفضلاً عن ذلك كله نجدهم يتحدون وجهة النظر الماركسية القائلة بان العوامل الاقتصادية هى بمثابة القوى المحددة للتاريخ والرابطة التى توحد بين المجتمعات[2].

وتدفعنا هذه المناقشات إلى تحليل الكتابات الكلاسيكية التى تناولت الصفوة بمعانيها المختلفة. وعلى الفور يبدو إمامنا فلفريدو باريتو Pareto واحداً من اظهر علماء الاجتماع اهتماما بمفهوم الصفوة. والواقع أن من الصعب فهم وجهة نظر باريتو حول هذا المفهوم دون الإشارة إلى نسقه الفكرى العام ، ذلك النسق الذى يمثل فى خطوطه العريضة نقداً وهدما للنظرية الماركسية. فلقد ذهب باريتو إلى أن سلوك الإنسان عموماً يتصف باللامنطقية ، لكنة لم يوضح تماماً الظروف التى تسهم فى ذلك. ويكاد

(1) Bachrah, p., The Theor of Demoeratic Elitism ; A Critique little, Brown, 1967.

(2) Keller, S., Beyond the Rulinf Class : Strategic Elites in Modern Societ, Random House, 1963.

باريتو يقصر السلوك المنطقي الرشيد على المجالات الاقتصادية والعلمية ثم يستبعد أيه صفة منطقية على أي سلوك أخر. واستناداً إلى ذلك نجده يستخدم مفهومين هامين هما : «العواطف» Sentiments ، «الرواسب» Residues التى تشير إلى «الثوابت» فى مجال السلوك الإنسانى. ويؤكد باريتو بعد ذلك أن الأفعال الاجتماعية برغم تنوعها واختلافها تصدر عن دوافع ثابته ، وأن الإنسان يميل باستمرار إلى منح هذه الأفعال تفسيرات وتبريرات معينة ، تلك التى أطلق عليها المشتقات Derivations (بمعنى أنها مشتقه من العواطف). غير أن باريتو لم يوضح لنا تماماً كيف تحدد الثوابت (أو الرواسب) أنماط السلوك المختلفة على نحو محدد. وأن كان قد حدد ست فئات أساسية من الرواسب كل منها تضم عدداً من الفئات الفرعية. وهذه الفئات هى :

أولاً : غريزة التكامل وتعنى القدرة على الربط بين الأشياء.

ثانيــاً : رواسب استمرار التجمعات ودوامها ويشير إلى المحافظة على بناء العلاقات الاجتماعية القائم.

ثالثــاً : راسب ظهور العواطف أو تجليها فى أفعال خارجية ويدخل فى نطاقها صياغة التبريرات العقلية أو التعبير عن الذات.

رابعــاً : راسب الألفة الاجتماعية أو الدافع نحو تكوين مجتمعات وفرض سلوك محدد.

خامساً : راسب التكامل الشخصي وهو يعمل على إتيان أفعال تعمل على استعادة التكامل إذا ما طرأ عليه تغيير مثل الأفعال التى تعتبر مصدرا للقانون الجنائي.

سادساً : الراسب الجنسي.

ومن الملاحظ أن هذه الرواسب تتداخل مع بعضها فى الحياة الاجتماعية بصور مختلفة. فتحقيق التكامل بين راسبي التوازن واستمرار الجماعات – مثلا – يعمل على إيجاد قوى مركبة ذات أهمية لجتماعية كبيرة ترتبط بعواطف واضحة وقوية من النوع الذى يمكن أن نطلق عليه مصطلحا غامضا هو «مثال العدالة»[1]. أما تحليل باريتو للمشتقات فكان اقل تفصيلا ووضوحاً من معالجته للرواسب. فالمشتقات هى تجليات أو مظاهر سطحية ، أو بعبارة أخرى هى تفسيرات لقوى كامنة فى الحياة الاجتماعية. وبعد أن نظر باريتو فى البداية للمشتقات من منظور يعكس الطابع الذاتى لهذه التفسيرات. لخص أربع فئات أساسية من المشتقات هى

أولاً : مشتقات التأكيد التى تؤكد الواقع والعواطف.

ثانياً : مشتقات السلطة سواء تعلقت بالأفراد أو الجماعات أو العادات أو القوة الإلهية.

ثالثاً : المشتقات المتصلة بالعواطف والمبادئ العامة (والتى تعمل كذلك على المحافظة عليها. وأخيراً مشتقات خاصة بالبراهين اللفظية مثل الاستعارات الأدبية والمماثلة.

وفى ضوء هذه المفاهيم التحليلية يمكننا تناول مفهوم الصفوة عند باريتو. وأول ما يمكن أن يقال فى هذا المجال أنه (أى باريتو) قد استخدم تعبير «التباين الاجتماعي» للإشارة إلى حقيقة اختلاف الناس فيما يتعلق بخصائصهم الفيزيقية والأخلاقية الفكرية ، بحيث نجد بعضًا منهم يتفوق

---

(1)Henderson, L., Pareto's sociology, A Physiologist Interpretation, Harper, Row, 1953, P. 40ff.

– وانظر أيضاً : مناقشة شاملة لفكر باريتو الاجتماعى فى : تيماشيف ، نظرة علم الاجتماع ، ترجمة محمود عودة وآخرين ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٧٧ ، ص٢٣٨-٣٥١.

على الآخرين فيما يتعلق بهذه الخصائص[1]. ولقد استخدم باريتو مفهوم الصفوة للإشارة إلى التفوق فى مجالات الذكاء ، والطابع ، والمهارة ، والقدرة ، والقوة ... الخ. وعلى الرغم من أنه قد اعترف بإمكانية حصول بعض الأفراد على لقب «صفوة» دون امتلاكهم للصفات التى تؤهلهم لذلك إلا أنه قد أكد – فى نفس الوقت – القضية الذاهبة إلى أن الذين يتميزون بخصائص الصفوة سوف يشكلون – بالضرورة – صفوة مقبله. ويذهب باريتو إلى أن بالإمكان قياس درجات التفوق أو الامتياز فى كل مجالات النشاط الإنسانى : «ففى مجالى البغاء والسرقة ، وفى مجالى القانون والطب ، يمكن تحديد درجات الأفراد ابتداء من صفر حتى عشر درجات. فالذى يحصل على الدرجة العاشرة يكون قد وصل إلى أقصى درجات التفوق فى مجاله. أما الذى لا يحصل على درجة عاليه فيكون أما ضعيف العقل أو أن لدية صفات يمكن أن تتجلى فى نشاط إنساني آخر».

ويؤكد باريتو وجهة نظره قائلاً : «لم يكن نابليون مجنونا أو شخصا عاديا كملايين البشر. لقد كان يتمتع بخصائص نادرة»[2]. وعلى ذلك فان الصفوة تتألف من أولئك الذين يحصلون على أعلى الدرجات فى مجالات نشاطهم. ولقد ميز باريتو بين نوعين من الصفوات : صفوة حاكمة وهى التى تمارس الحكم بشكل مباشر أو غير مباشر. وصفوة غير حاكمة وهى تتمتع بالصفات المميزة للصفوة الأولى ولكنها لا تمارس الحكم. وتشكل هاتان الصفوتان الطبقة العليا فى المجتمع. أما بقية أفراد المجتمع فيشكلون – فى نظر باريتو – «اللاصفوه». وهم لا يمثلون وزنا سياسياً كبيراً. وفى كتاباته المستفيضة نجده يستخدم هاتين الفئتين للإشارة

---

(1) Ginsberg, M., «The Sociology of Pareto», in reason and Unreason in Society, Longmans, Green and Co., 1947.
(2) Ibid, p.211.

إلى وجود قله حاكمة بحكم خصائصها وصفاتها ، وغالبيه محكومة بحكم افتقادها للمؤهلات الشخصية التى تمكنها من ممارسة السلطة.ويعتقد باريتو أن الراسب الأول (التكامل والقدرة على الربط بين الأشياء) يسيطر على الطبقة العليا. بينما يحكم الراسب الثانى (استمرار التجمعات ودوامها) الطبقة الدنيا فى المجتمع. بعبارة أخرى فان الراسب الثانى يفقد قوته تدريجيا لدى الطبقة العليا بحكم سيطرته على الطبقة الدنيا. ومن هذه الزاوية نجد باريتو ينظر إلى التاريخ على أنه مقبرة الارستقراطيات ، بمعنى أن الصفوة الحاكمة تميل إلى افتقاد العناصر الكمية والكيفية التى تمكنها من الاستمرار فى القبض على مقاليد القوة نتيجة لضعف راسب التكامل لديها ونموه لدى الصفوة غير الحاكمة. وتتمكن الصفوة الحاكمة من الاستمرار فى الوجود ليس فقط بنمو عددها ، ولكن أيضاً بصعود أفراد من الطبقة الحاكمة تنهار تلقائياً ويتدهور المجتمع نتيجة لذلك. ويعتقد باريتو أن استقطاب العناصر المتفوقة من الطبقة الدنيا وربطها بالصفوة الحاكمة يحول دون حدوث ثورات واضطرابات سياسية[1].

والواقع أن باريتو قد استند فى تحليلية هذا إلى قضية أساسية هى : أن المجتمعات تتمكن – عموماً – من الاستمرار فى الوجود بسبب قوة التعاطف المرتبطة براسب «الألفة الاجتماعية». فغريزة التجمع تعمل على ربط الناس ببعضهم البعض. لذلك فان قدره المجتمع على التكامل تتوقف على قوة المشاعر الاجتماعية بين أفراده. وبقدر ما تنتشر وتشتد هذه العواطف بين الأفراد بقدر ما يميل المجتمع إلى الاستقرار والتوازن. بعبارة أخرى فانه كلما زاد راسب الألفة الاجتماعية قوة ، زاد الامتثال الاجتماعى. ويؤكد باريتو ذلك بقولة : «أن كل المجتمعات متباينة فيما

(1) Keller, s., Beyond the Ruling Class : Strategic Elites in Modern Society, Op. cit.

يتعلق بمدى الرواسب. فالرغبة فى تحقيق الامتثال قد تكون قوية عند بعض الأفراد ، وقد تكون ضعيفة عند البعض الآخر». ثم يحاول الربط بين هذه الفكرة ووجهة نظرة فى الصفوة ، ذاهباً إلى أنها (اى الصفوة) هى القادرة على تحديد المصلحة الاجتماعية ، وان على بقية أفراد المجتمع المحافظة على النظام الاجتماعى حتى تتمكن الصفوة من أداء مهامها. وعلى الرغم من لباقة باريتو فى صياغة وجهة نظره هذه ، إلا أنها تعنى – فى مضمونها – أن الجماهير لا تستطيع بمفردها تحديد مصالحها وأهدافها(١).

وفى كتابات باريتو نجد معالجة مستفيضة لقضية لجوء الصفوة إلى القوة فى حالة تعرضها للخطر. فالصفوة الحاكمة التى تفشل فى مواجهة القوة بالقوة قد تجد نفسها بعيده عن السلطة حينما تتمكن صفوة غير حاكمة من الإطاحة بها. وعندما تتردد الصفوة الحاكمة فى استخدام القوة والقهر وتلجأ إلى المناورة والخداع للمحافظة على وضعها ، فإنها بذلك تكون قد حولت السلطة من ايدى «الأسود» إلى ايدى «الثعالب» ، مما يعنى ظهور أفراد داخل الصفوة الحاكمة يتمتعون بالقدرة على الإيهام والتضليل واستغلال الفرص المتاحة. وحينما يظهر تباين بين الأفراد فيما يتعلق بالرواسب ، فان ذلك يمثل – من وجهة نظر باريتو – ظرفا ملائماً للثورة. وهذا يعنى أن نظرية الثورة عنده تستند إلى الرواسب والعواطف مؤكداً ذلك بقوله : «سوف يتمكن الذين لم يتخلوا عن استخدام القوة من الانتصار على أولئك الذين تخلوا عن هذه العادة». والواقع أن باريتو قد كرر مرارا فكرته الذاهبة إلى أن الصفوة الحاكمة تستطيع تحقيق أهدافها بفعالية حينما تجهل الجماهير الديناميات التى تحكمها. وهذا يعنى أن

---

(1) Stark, W., «In Search of the true Pareto, British Journal of Sociology, vol.14, 1963, .25 ff.

الجماهير يجب أن تكون بعيده تماماً عن كيفية وصول الصفوات إلى الحكم والصراع الداخلى الذى قد ينشأ بينها(1).

والواقع أن معالجة باريتو لمفهوم الصفوة قد تعرضت لانتقادات عديدة. من ذلك تبنيه للتغير السيكولوجي لظهور الصفوة وتدهورها. وتأكيده لنمط الشخصية الملائم للدخول فى مراتبها ، فضلاً عن أنه لم يحاول الجمع والتأليف بين كل الأمثلة المتاحة للتوصل إلى نظرية أكثر شمولاً وعمقاً. إذ أن الأمثلة التاريخية التى اعتمد عليها كانت مستقاة من السياسة الايطالية المعاصرة وتاريخ روما القديمة. كذلك فان باريتو لم يقدم لنا حلا لكيفية ظهور وسقوط الجماعات الاجتماعية ، وكيفية ارتباط هاتين العمليتين فيما بينهما. فلقد ذهب إلى أنه إذا كانت الصفوة الحاكمة مفتوحة نسبياً للنبهاء من المستويات الدنيا ، فستكون لدى هذه الصفوة فرصة أفضل فى الاستمرار. وعلى العكس من ذلك فان إحلال صفوة قائمة بصفوة أخرى يعني فشل دورة الأفراد المكونين للصفوة الأولى. وكنتيجة لذلك نجد باريتو يذهب إلى أن الثورات تحدث فى المستويات العليا من المجتمع ، سواء حدثت هذه التراكمات نتيجة لاتجاه دور الطبقة الحاكمة نحو الهبوط أو لأسباب أخرى مثل ظهور عناصر الانهيار فى الرواسب التى تسند الاحتفاظ بالقوة ، أو أخيراً نتيجة للخوف من استخدام القوة. وفى نفس الوقت الذى تبدو فيه عناصر الضعف واضحة لدى المستويات العليا ، نجد عناصر التفوق تنمو لدى المستويات الدنيا من المجتمع ، ممتلكة بذلك الرواسب الملائمة لممارسة وظائف الحكم والاستعداد الكافى لممارسة القوة. والواقع أن كتابات باريتو وفى هذا الموضوع لا تخلو من شواهد تاريخيه هامة تدعم القضايا التى ذهب إليها

(1) Aron, R., «social Structure and the Ruling Class» British Journal of Sociology, I (1), March, 1950, pp. 6-16.

سواء فيما يتعلق بدراسته المقارنة للثورات أو المجتمعات ، تلك المقارنات التى قصد بها توضيح الفروق الهامة فى مدى دورة الأفراد بين الصفوة والجماهير(١).

أما موسكا Mosca فقد نظر إلى مفهوم الصفوة من زاوية مختلفة إلى حد ما. فهو يؤكد أن كل المجتمعات الإنسانية عبر تاريخها قد انقسمت إلى طبقة حاكمة قليلة العدد ، وطبقات محكومة كثيرة العدد. وعلى الرغم من أن هذه الفكرة قديمة قدم الفكر السياسي. إلا أن موسكا قد أكد أن سان سيمون Saint-Simon قد بلورها وطورها فحينما يحقق المجتمع قدراً من التطور والنمو يتعين على طبقة خاصة أو أقلية منظمة تولى مهمة التوجيه السياسي بالمعنى الواسع لهذا المصطلح (أى التوجيه فى المجالات الإدارية والعسكرية والدينية والاقتصادية والأخلاقية)(٢). والواقع أن سان سيمون لم يؤكد فقط فكرة الضرورة الحتمية لظهور الطبقة الحاكمة. ولكنه أوضح أيضا ضرورة تمتع هذه الطبقة بكل الاستعدادات والقدرات اللازمة للقيادة الاجتماعية فى زمن معين وفى حضارة معينة. وفى موضع آخر نجد موسكا يبدى تأثرا واضحاً بأفكار سان سيمون حينما أوضح أن النظام الديمقراطي يتطلب وجود أقلية منظمة برغم استناد هذا النظام إلى إرادة عامة. ومن ذلك يبدو واضحاً أن موسكا يسلم بان الطبقة الحاكمة حقيقة واقعة في كل المجتمعات بما فى ذلك الديمقراطية منها ، مما يعنى «تعارضاً صريحا مع النظرية الماركسية». إذ أن ماركس قد أكد أن تاريخ كل المجتمعات الإنسانية حتى الآن هو تاريخ الصراع بين الطبقات. وفى موضع لاحق من «المنشور الشيوعى» يؤكد ماركس أن المجتمع

---

(١) ت.ب. بوتومور : الصفوة والمجتمع ، المرجع السابق ، ص٥٩.

(2) Moscs, G. The Ruling class, translated by Kahn, H., new York : McGraw-Hill Book Company, 1965, 239.

البراجوازى الحديث قد خلق طبقات جديدة ، وأساليب جديدة للقهر ، وأشكال جديدة للصراع. ولو كان ماركس قد اكتفى بذلك لما اختلفت نظريته كثيراً عن نظرية موسكا ، ولكنه (أى ماركس) قد ذهب بعد ذلك إلى أن الطبقات (بما فى ذلك الطبقات الحاكمة) والصراع الطبقي يتحددان فى ضوء الظروف الاجتماعية والاقتصادية ، وأن القضاء على هذه الظروف سوف يؤدى إلى ظهور مجتمع لا مكان فيه للطبقة الحاكمة. أما موسكا فقد أكد– مناقصاً ماركس – أن التاريخ لا يزودنا إلا بأساس غير واقعى لهذه الظروف الاجتماعية والاقتصادية ، طالما أن القانون السيكولوجى هو الذى يحدد الطبيعة الحقيقية للإنسان. وعلى ذلك فان كل ما ينطبق على المجتمعات التى ظهرت حتى الآن سوف يظل قائماً فى مجتمعات المستقبل. وبهذه الطريقة نجد موسكا يقلب النظرية الماركسية ويحولها إلى نظرية محافظة بعد تجريدها من طابعها الثوري ، ثم نجده بعد ذلك يؤكد أن الطبقة الحاكمة تمثل خاصية من خصائص المجتمعات الإنسانية ، وأنها سوف تظل تشهد الطبقتين الأساسيتين : الحاكمة والمحكومة[1].

ويسلم موسكا بأن الجماهير تستطيع ممارسة الضغوط على الحكام. وتنشأ هذه الضغوط نتيجة لاستياء الجماهير من بعض السياسات التى ينفذها الحكام[2]. وقد يؤدى هذا الموقف إلى الإطاحة بالطبقة الحاكمة. فى هذه الحالة تظهر إلى حيز الوجود طبقة حاكمة من بين الجماهير تتبنى سياسة جديدة أكثر تلاؤما مع مصالح الشعب. ويعتقد موسكا أن قوة الطبقة الحاكمة تنبع من أنها تشكل «اقليه منظمة» فى

---

(1) Meisel J., The myth of the Ruling Class, Ann Arbor : the university of Michigan press, 1962

(2) Mosca, G., The Ruling class, op.cit. P.50.

مواجهة «أغلبية غير منظمة» ، كما أن افتقاد الأغلبية للتنظيم يجعل كل فرد فيها ضعيفا في مواجهة الأقلية المنظمة. أن الأقلية بحكم قله عددها تستطيع أن تحقق مالا تستطيع الأغلبية تحقيقه ، خاصة إذا ما كان الأمر متعلقا بالتفاهم المتبادل والعمل المشترك. ويتوصل موسكا من ذلك إلي نتيجة هامة هي : «أنه كلما كبر المجتمع السياسي ، قلت نسبة الأقلية الحاكمة بالنسبة للأغلبية المحكومة ، وبالتالي ضعفت فرص الأخيرة في القيام بنشاط معاد للأولي»[1]. ثم نجده يؤكد في موضع لاحق أن ثمة قانوناً اجتماعيا كامناً في طبيعة الإنسان ، بمقتضاه يتحول ممثلو الشعب – سواء كانوا معينين أو منتخبين – من خدم إلي سادة. فحينما يعينون أو ينتخبون للدفاع عن المصالح العامة للمجتمع ككل ، فأنهم يتبنون حينئذ مصالحهم الخاصة ، ويكون ذلك أساساً قوياً لتشكيل أقلية مسيطرة قوية. والواقع أن الأقلية الحاكمة لا تكتسب قوتها من طبيعة تنظيمها فقط ، بل أيضاً من خصائصها المادية والفكرية والأخلاقية التي تميزها عن الأغلبية المحكومة. ويذهب موسكا بعد ذلك إلي أن القانون السيكولوجي الأساسي الذي يجبر الناس على النضال من اجل التفوق يؤدي في النهاية إلي ظهور القلة الحاكمة. تلك التي تتحكم – بفضل قدرتها التنظيمية وخصائصها الفردية – في القوى الاجتماعية المختلفة. إذ أن التحكم في أي قوة اجتماعية (كالجيش والاقتصاد والسياسة والإدارة والدين والأخلاق» يؤدي إلي تداعي التحكم في القوى الأخرى[2]. وفي كل المجتمعات – بما في ذلك المجتمعات الديمقراطية النيابية – يستطيع الأغنياء ممارسة التأثير الاجتماعي على الهيئات والمؤسسات بدرجة اكبر من الفقراء. ولقد شهد التاريخ مجتمعات كانت السيطرة الدينية فيها تؤدي

(1) Ibid. P.53.
(2) Ibid. P.55

إلى مزيد من القوة الاقتصادية والسياسية ، وفى مجتمعات أخرى ارتبطت المعرفة العلمية المتخصصة بنفوذ سياسي هام[1].

ولقد اتخذ موسكا موقفا معارضا من الداروينية الاجتماعية بخاصة والنظريات العصرية بعامة ، حينما أكد أهمية الأساس الاجتماعى والثقافي «لتفوق» الارستقراطيات المختلفة والطبقات الحاكمة عبر التاريخ. فالخصائص الفريدة التى تتمتع بها لا تعود إلى عوامل فطرية مكتسبة بقدر ما تعود إلى عوامل اجتماعية. ومعنى ذلك أن هناك عوامل عديدة تسهم فى ظهور الخصائص الفردية التى يتمتع بها بعض الأفراد كالوضع الاجتماعى والتقاليد الأسرية والعادات الطبقية[2]. ومع أن موسكا قد رفض فكرة التفوق العضوى لأفراد الطبقة الحاكمة ، إلا أنه – فى نفس الوقت – قد رفض النتائج المترتبة على النقطة التى أشار إليها ، والمتعلقة بتأثير العوامل الاجتماعية على تفوق أفراد الطبقة الحاكمة. فهو لم يبد استعداداً للتسليم بأن الخصائص السيكولوجية للأفراد يمكن أن تتغير بتغير الظروف والنظم الاجتماعية ، مؤكداً أن النظم القائمة برغم تأثرها بالظروف الاجتماعية والثقافية ، إلا أنها تمثل نتاجاً للطبيعة الأساسية الثابتة للإنسان[3].ومن خلال هذه الفكرة حاول موسكا الدفاع عن نظريته ، ذاهبا إلى أن الناس – فى ظل كل الظروف – يناضلون من أجل التفوق ، وان ذلك يؤدى فى نهاية الأمر إلى تقسيم المجتمعات الإنسانية إلى أقليات وجماهير محكومة.

وعلى الرغم من أن الطبقة الحاكمة تستطيع ممارسة القوة لتدعيم أوضاعها ، إلا أنها لا تلجأ لذلك إلا فى حالة الضرورة القصوى. وفى كل

(1) Ibid. P.57
(2) Ibid. P.63.
(3) Ibid. P.82.

الأحوال فان الطبقة الحاكمة تحاول ضمان استقرار الحكم عن طريق تأييد الجماهير لها. ويتم ذلك بمقتضى صيغة سياسية معينة[١] ، تحاول من خلالها الطبقة الحاكمة تبرير ممارستها الفعلية للسلطة بالاستناد إلى أيه مبادئ أخلاقية عامة[٢]. ويذهب موسكا إلى أن الصيغة السياسية ليست مجرد اختراع يمكن بواسطته خداع الجماهير وإجبارها علي الطاعة ، أنها تمثل أساساً اجتماعياً هاماً. بدونه لا تتمكن المجتمعات من الاستمرار فى الوجود. ومعنى ذلك أن الصيغة السياسية مفهوم واسع يشمل القيم والمعتقدات والعادات التى تتشكل خلال تاريخ المجتمع ، بحيث تحتل أهمية خاصة فى نظر الأفراد ، مما يدفع الطبقة الحاكمة إلى تبنيها والاعتماد عليها فى إكساب حكمها طابعاً شرعياً. ويؤكد موسكا وجهة نظره هذه بقوله : «أن القومية تمثل صيغة سياسية ملائمة فى العصر الحديث. فالإنسان يشعر ويعتقد ويحب ويكره فى ضوء البيئة التى يعيش فيها. وخلال فترات زمنيه سابقة كان الحق الالهى للملوك هو الصيغة السياسية الملائمة»[٣]. ومعنى ذلك أن الصيغ السياسية تتغير بتغير الظروف الاجتماعية والتاريخية. كذلك نجد موسكا يؤكد ضرورة تعبير الصيغة السياسية عن ثقافة المحكومين. إذ أن الإخفاق فى تحقيق ذلك قد يؤدى إلى صراعات وتناقضات تهدد بقاء المجتمع. ومعنى ذلك أن مبادئ الصيغة السياسية يجب أن تكون معبرة عن أفكار ومشاعر القطاعات

---

(١) يقترب مفهوم «الصيغة السياسية» عند موسكا من مفاهيم سياسية أخرى مثل «إيديولوجية الطبقة الحاكمة» عند ماركس ، و«الشرعية» عند فيبر ، و«الأسطورة» عند سوريل و«المشتقات» عند باريتو. انظر :

- Meisel, j., The Myth of the ruling Class, op.cit.

(2) Mosca, g., The ruling Class, op. cit. p.62.

(3) Ibid. p.73

العريضة من المجتمع[1]. أن ذلك يمثل ضماناً لاستقرار الحكم حتى وان بدت عليه بعض مظاهر الفساد والقمع.

وفضلاً عما سبق نجد موسكا يولى اهتماما ملحوظاً بعملية اجتماعية أخرى هى ظهور «أقلية موجهة داخل الطبقات الدنيا تتخذ موقفا معادياً من الطبقة الحاكمة»[2]. فالأقلية الموجهة تعتبر دولة داخل الدولة وتمارس تأثيراً كبيراً على الجماهير يفوق ذلك الذى تمارسه الطبقة الحاكمة الشرعية. وكلما ازدادت الطبقات عزلة عن بعضها البعض ،وانتشر الاستياء بين الطبقات الدنيا ، ازداد حماس الأقلية الموجهة للإطاحة بالحكومة الشرعية القائمة. والنتيجة المترتبة على ذلك ظهور طبقة حاكمة جديدة تحل محل الطبقة الحاكمة القديمة دون أن تشارك فى ذلك الجماهير مشاركة فعلية.ومن ذلك يبدو أن نمو التفاوت الثقافى بين الطبقات وما يترتب عليه من عزلة ثقافية بينها قد يضعف من موقف الطبقات العليا ، مما يجعلها – فى نهاية الأمر – تفقد قواتها الرادعة وتلجأ إلى الاستسلام. ومن الواضح أن ثمة تشابها واضحا بين وجهتى نظر موسكا وباريتو ، وأن كان الأول قد أكد أن مصير الطبقة الحاكمة يتوقف على حيويتها وحكمتها وقدرتها السياسية. ومن ذلك يتضح أن الطبقة الحاكمة – فى نظر موسكا – تمثل حقيقة واقعة دائمة ، وان محاولة إلغائها تبدو ضرباً من العبث.

ومن الصعب فهم وجهة نظر موسكا فى الطبقة الحاكمة دون توضيح منطلقاته الفكرية والمؤثرات المختلفة التى خضع لها. وأول ما يمكن أن يقال هنا أن موسكا قد تبنى التصورات الليبرالية فى تحليلاته

---

(1) Ibid. p.107
(2) Ibid. p.116.

السياسية ، ذاهباً إلى أن المبدأ الليبرالي أكثر فائدة ونفعاً من المبدأ الاوتوقراطى[1]. والسبب الرئيسي فى ذلك هو أن المبادئ الليبرالية تعتمد – أساساً – على الاتفاق بين غالبيه المواطنين. ولم يخف موسكا إعجابه بنموذج «دولة المدينة» الذى تناوله أرسطو ، كما أبدى حماسة الشديد للنظام الانجليزي قبل إدخال الاقتراع العام ، وهو النظام الذى دافع عنه «مونتسكيو» دفاعا حاراً. وتتخذ الليبرالية موقفا وسطا بين نظامين أساسيين هما : الارستقراطية والديمقراطية. فهى (أى الليبرالية) تسمح لهذين النظامين بالوجود والتعايش فى حالة توازن. والواقع أن دفاع موسكا عن الليبرالية إنما ينشأ من قدرتها على تحقيق التوازن الاجتماعى وتمكين المجتمعات الإنسانية من التقدم. وبرغم ذلك كله نجد موسكا يوافق الماركسيين على أن الصراع الطبقي هو القوة الأساسية المحركة للتقدم والتطور حيث يقول : «أن الصراع بين الذين يشغلون أوضاع القمة والذين يولدون فى القاع ولكنهم يطمحون فى الصعود الاجتماعي ، سيظل العامل الرئيسي الذى يدفع الأفراد إلى توسيع آفاقهم والبحث عن وسائل جديدة لتقدم الحضارة الإنسانية[2].

ويكشف هذا النص عن سمة أساسية تميز فكر موسكا وهى محاولة التوفيق بين المذاهب السياسية المختلفة. فلقد أبدى إعجابه بمونتسكيو ، لكنه عارض روس فى نفس الوقت. إذ أن الأول (مونتسكيو) قد أكد أهمية الاعتدال مما يعد أساساً هاما لاستقرار النظام السياسي. أما الثانى فقد دافع عن السيادة الشعبية والمساواة المطلقة ، لكنه – فى نفس الوقت – قد أكد ضرورة وجود الطبقة الحاكمة. وفضلاً عما سبق فلقد دافع موسكا عن تصنيف أرسطو الشهير لنظم الحكم (الملكية

(1) Ibid. p.406.
(2) Ibid. p.416.

والارستقراطية والديمقراطية) ذاهباً إلى أنه من أفضل ابتكارات العقل الإنسانى. وتكمن عبقرية أرسطو فى توصله إلى تصنيف سياسي لا يزال يحظى بالقبول العام بين العلماء الاجتماعيين ، على الرغم من أن الدارسين المحدثين قد كشفوا عن عدم اكتمال هذا التصنيف وعجزه عن التمييز بين النظم السياسية المختلفة(١). ومن الأفكار الهامة التى أكدها أرسطو أن استقرار أى تنظيم سياسي يتوقف على وجود مستويات اجتماعية وسيطة كبيرة ومستقلة بحيث تتوسط المستويات الاجتماعية العليا والدنيا. وحتى يتم ذلك لا بد من تحقيق الاعتدال فى الملكية. ونستطيع أن نجد صدى لهذه الفكرة فى نظرية موسكا حينما ذهب إلى أن انهيار الأوضاع الاقتصادية للمستويات الاجتماعية الوسطى ، إنما هو علامة على أن النظام النيابي الحديث قد وصل إلى أسوأ مراحله ، كما أنه (أى موسكا) يبدى إعجابه بوجهة نظر أرسطو الذاهبة إلى عدم السماح لأفراد الطبقة العاملة بالحصول على الوظائف العامة ، وأن تحسين أحوال الفقراء يجب إلا يكون على حساب المساس بالملكية الخاصة للأغنياء. ومن بين الإجراءات التى تسهم فى تحسين أحوال الفقراء – فى نظر موسكا – تحديد ساعات العمل ، والتأمين ضد الشيخوخة والمرض والبطالة ، وفرض قيود على تشغيل النساء والأطفال. ولقد كان موسكا واعيا كل الوعى بأن هذه الإجراءات تسهم فى تحقيق الاستقرار السياسي. إذ أن تحسين أحوال الطبقة العاملة يجعلها اقل عرضه للجوء إلى العنف والتمرد ، مما يمكن للنظام السياسي من الاستمرار فى الوجود(٢). ومن ذلك يبدو واضحاً أن موسكا قد بذل جهوداً مستميتة لكى يفرق بين نظريته ونظرية ماركس عن طريق تأكيد «قصور التفسير الاقتصادى للتاريخ» ،

(1) Meisel, J., The Myth of the Ruling Class, op.cit. p.210.
(2) Mosca, G., The ruling Class, op. cit. p. 472.

وإبراز الدور الذى تلعبه «الأفكار» فى أحداث التغير الاجتماعى. والواقع أن موقف موسكا من هذه النقطة لا يختلف كثيراً عن موقف «ماكس فيبر» ، خاصة فيما يتعلق برفض التفسير الاقتصادى للتاريخ(١). ومع ذلك فان موسكا يبدو وكأنه اقل استعداداً من «فيبر» فى إقرار تأثير فكر ماركس عليه ، وهذا يعود فى حقيقة الأمر إلى أن موسكا قد أظهر عداوته للحركة العمالية والاشتراكية بوجه عام.

وباستطاعتنا أن نجد معالجة «مختلفة» لفكرة الصفوة وعلاقتها بالجماهير فى مؤلف روبرت ميشيلز Miche's الشهير «الأحزاب السياسية»(٢) Political parties. وفى هذا المؤلف نجد تفنيداً لتفسير ماركس للتاريخ ، ودفاعاً عن تفسير بديل يقوم على «التعدد». ذلك أن الأشياء تتحدد من خلال قوى مختلفة ذات طبيعة متباينة. وعلى الرغم من أن ميشيلز قد اقر أهمية العوامل الاقتصادية فى أحداث التغير الاجتماعى متفقا فى ذلك مع ماركس. إلا أنه (أى ميشيلز) قد أوضح أن هناك عوامل وقوى عديدة تحدد مصير الديمقراطية والاشتراكية. وتتمثل هذه العوامل فى طبيعة الإنسان ، ونوعية الصراع السياسي ، فضلاً عن شكل التنظيم. وبالإضافة إلى ذلك يعتقد ميشيلز أن ماركس لم يتنبه بالقدر الكافي إلى ظاهرة هامة هى ، أن الديمقراطية تؤدى إلى الاوليجاركية» ، ذلك أن التنظيمات قد تنشأ نشأه ديمقراطية قائمة على المساواة ، ثم تتحول بمرور الوقت إلى تنظيمات خاضعة لحكم قله من الأفراد يتحكمون فى مواردها لخدمة إغراضهم الخاصة. ولكى يدلل ميشيلز على هذه القضية نجده يقدم

(1) Salomon, A., «German Sociology», in Gurvitch, G. Moore, W. Twentieth Century Sociology, New York : Philosopical Library, 1945, p.596

(2) Michels, R., Political parties, New York : Dover Publications, Inc., 1959.

وصفاً تفصيلياً للأحزاب الاشتراكية الديمقراطية فى أوربا ، حيث أوضح أنه ليس من الغريب أن تكون الأحزاب المحافظة ذات طابع ارستقراطى وأوليجاركى ، طالما أنها لا تلتزم التزاما واضحا بمصالح الجماهير. أما إذا كانت الأحزاب الاشتراكية الثورية قائمة على نفس مبادئ الأحزاب المحافظة ، فان ذلك يعنى أن ثمة اتجاهات أوليجاركية تنتشر فى أى تنظيم سياسي يسعى إلى تحقيق أهداف محددة[1]. ومعنى ذلك أن هناك صفوات معينة تميل إلى التحكم فى التنظيمات السياسية مبتعدة بذلك عن تحقيق الديمقراطية الحقيقة.

ويحاول ميشيلز تفسير ظهور الاتجاهات الاوليجاركية فى التنظيمات السياسية ، ذاهباً إلى أن ثمة ميولاً إنسانيه فطرية تدفع الإنسان لنقل ممتلكاته إلى ورثته الشرعيين. كما تدفعه أيضاً إلى نقل السلطة السياسية التى يتمتع بها إلي أبنائه من بعده. وعلى الرغم من أن ميشيلز قد عزا هذه الظاهرة إلى غرائز كامنة فى الجنس البشري ، إلا أنه قد أكد أن هذه الغرائز تنمو وتتدعم من خلال النظام الاقتصادى المستند إلى الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج[2]. والواقع أن ميشيلز لم يوضح لنا ما إذا كانت الامتيازات المادية والسياسية تعتبر نتاجاً للنظام الاجتماعى – الاقتصادى أم أنها نتيجة للاتجاهات السيكولوجية الثابتة عند الإنسان. خاصة وانه قد اقر بصعوبة تحقيق الديمقراطية المثالية فى ظل الظروف الاقتصادية والاجتماعية القائمة. والمحقق أن «ميشيلز» قد بنى فكرته عن حتمية الاوليجاركية فى ضوء تصور للطبيعة الإنسانية مناقض تماماً لتصور ماركس لها. فهو (أى ميشيلز) يؤكد أن لدى الإنسان ميلاً طبيعياً للقبض على مقاليد السلطة ، وما أن يحصل عليها حتى يسعي إلى تدعيمها

(1) Ibid. p.11.
(2) Ibid. p.12.

ما استطاع إلى ذلك سبيلاً. واستناداً إلى هذا الافتراض السيكولوجي توصل ميشيلز إلى استنتاج هام هو ، أن الديمقراطية تتطلب وجود التنظيم ذلك الذى يؤدى بدوره إلى الاوليجاركية ، مؤكداً أن هذا الاستنتاج يرقى إلى مرحله القانون السوسيولوجى[1]. ومن الواضح أن ميشيلز هنا قد عارض ماركس معارضة واضحة ، ذلك أن الأخير قد أكد مراراً أن ما يبدو قانوناً فى ظل ظروف اجتماعية معينة (كالقيم والنظم الرأسمالية) يجب إلا يعتبر قانوناً فى ظل كل الظروف. بمعنى أنه فى الخطأ التسليم بأن القانون الاجتماعى يتصف بالعمومية والصدق والاستقلال عن إرادة الناس فى ظل ظروف معينة.

ولا شك أن ميشيلز قد عرض من الشواهد التاريخية القدر الكافي للبرهنة على «صدق القانون الحديدى للاوليجاركية» ، مما مكنة من تقديم تحليل سوسيولوجى رائع لمشكلة الديمقراطية بعامة والقلة الحاكمة بخاصة. وبرغم ذلك فان دراسة ميشيلز تستند إلى مفاهيم سيكولوجية واضحة. فهو يسلم بان الناس لا يستطيعون حكم أنفسهم ، وان السيطرة على حشد كبير أيسر بكثير من السيطرة على عدد قليل من المستمعين. إذ أن سلوك الحشد يخضع للانفعالات والعواطف. كذلك فان هناك مشكلة هامة تتعلق بديمقراطية اتخاذ القرارات فى التنظيمات الكبيرة الحجم. فإذا كانت الديمقراطية تعنى الاشتراك المباشر لكل الناس فى حل المشكلات واتخاذ القرارات. فإنها تكون مستحيلة بهذا المعنى. ولو طبقنا ذلك على الأحزاب السياسية الكبري ، سنجد من الصعب علها أشراك كل الأعضاء فى اتخاذ كثير من القرارات. وحينما ينشأ التنظيم وينمو عند حجم معين ، يصبح تقسيم العمل مطلبا أساسياً حتى تتعقد الوظائف وتبدأ معالم

(1) Easton, the Comparative stud of elited (Hoover Instite studies Series B : Elites, No. 1, Standford; 1952.

البيروقراطية فى الظهور إلى حيز الوجود (بما فى ذلك بناء السلطة والمكافآت والاتصال ... الخ). وفى المرحلة الأولى من نشأة التنظيمات – وعلى الأخص الديمقراطية والاشتراكية منها – ينشأ تعاون وتنسيق بين الوظائف والأوضاع المختلفة ، حيث تسود روح المساواة ، فيصبح الرئيس – كما يقول ميشيلز – خادم الجماهير(١). وفى بداية الأمر يبدو الطابع الديمقراطى للتنظيم واضحاً من خلال سيطرة روح الزمالة والمساواة. بيد أن هذه الروح تنتشر فقط فى التنظيمات الصغيرة الحجم نسبياً. فبنمو التنظيم يصبح هذا الشكل من الديمقراطية عسير التحقيق. وبالإضافة إلى قضية الحجم هناك متغيرات أخرى تعوق تطبيق الديمقراطية. ففى إطار تقسيم العمل تزداد المهام والأدوار تعقيداً ، كما تتطلب تدريباً ومعرفة فنية متخصصة(٢). ذلك أن تباين الوظائف يعنى التخصص ، كما أن التخصص يعنى – بدوره – الخبرة الفنية. ومن النتائج المترتبة على ذلك كله أن نجد الذين انتخبوا لخدمة مصالح الجماهير يسعون إلى تحقيق مصالحهم الخاصة. وهكذا تتحول الديمقراطية داخل التنظيم البيروقراطى إلى أوليجاركية. ويعتقد ميشيلز أن كل تنظيم يشهد بالضرورة اتجاهات بيروقراطية وأوليجاركية بسبب نمو حجمه ، وتعدد وظائفه ، وتخصص أعماله. ويبدأ قادة التنظيم فى تأكيد أهمية الخبرة الفنية ، ثم يستخدمونها كوسيلة لطبع سلطاتهم بطابع شرعى ، ثم يتكون فى نهاية الأمر انطباع عام لدى العاملين بأن القادة هم أكفأ العناصر القادرة على إدارة التنظيم.

ويحاول ميشيلز الدفاع عن نظريته بإبراز سلبيه الجماهير خلال النشاطات السياسية. وتبدو هذه السلبية واضحة فى عدم المواظبة على

---

(1) Ibid. p.27.
(2) Ibid. p.28.

حضور الاجتماعات السياسية العادية ، وترك إدارتها للموظفين المتفرغين. ذلك أن العامل – بطبيعته – مستغرق في عمله بحيث يجد المشاركة السياسية عبئاً ثقيلاً عليه. ومن النتائج المترتبة على ذلك ظهور القادة بمظهر الأبطال القادرين على صنع أشياء يعجز الأشخاص العاديون عن أدائها.والواقع أن الجماهير – فى نظر ميشيلز – لا تتصف فقط بالسلبية السياسية ، بل أيضاً بعدم الكفاءة السياسية ، حتى أنها تميل باستمرار إلى تفويض من يتولى نيابة عنها المهام السياسية المختلفة حتى ولو كانت مؤهلاته وقدراته محددة للغاية. ومن الشواهد التى يستخدمها ميشيلز للتدليل على ذلك أن بيرنشتاين Bernstein – وهو مفكر اشتراكي بارز – قد ظل شخصية مجهولة بين العمال والموظفين بسبب افتقاده لموهبة الخطابة والتوجيه السياسي المباشر. وهناك عوامل أخرى تسهم فى زيادة سلبيه الجماهير وتفوق القادة. من ذلك البناء العمرى للأحزاب والنقابات الاشتراكية. فالغالبية العظمى من الأعضاء تقع فى الفئة العمرية الشابة (فيما بين ٢٥ ، ٣٩سنة). ومن المعروف أن الشباب فى هذه المرحلة يميلون إلى الاستمتاع بأوقات فراغهم ، والبحث عن وسائل وأساليب تمكنهم من تحسين أوضاعهم الاجتماعية ، مما قد يؤدى إلى عزوفهم عن الالتحاق بنقابات العمال[١]. وفضلا عن ذلك يبرز ميشيلز عاملاً آخر يسهم فى تعميق الهوة بين الجماهير والقادة. ذلك أن زعماء الأحزاب السياسية فى كثير من الدول يأتون من الطبقة الوسطى ، وبالتالى فهم يتمتعون بتفوق ثقافى أو فكرى منذ البداية[٢]. وهكذا نجد ميشيلز يبذل جهداً جباراً للبرهنة على صحة افتراضه القائل بان الجماهير عاجزة عن ممارسة النشاطات السياسية الفعالة ، وأن هذا الموقف يشكل

(1) Ibid. p.81-82.
(2) Ibid. p.86.

أساساً قوياً لاكتساب القادة للقوة التى يتمتعون بها. وبالإضافة إلى ذلك فان المعرفة الفنية التى يمتلكها القادة تؤدى إلى ظهور الاوليجاركية ، طالما أن الجماهير تسلم أمورها لهؤلاء القادة مما يؤدى فى نهاية الأمر إلى اختفاء المبادئ الديمقراطية.

وبرغم الألمعية الثاقبة التى تميز بها تحليل ميشيلز ، إلا أنه لا يخلو من الخلط والغموض. فإذا كان يعنى ضرورة الحاجة إلى وجود نوع معين من القيادة ، فإنه لم يميز بين القيادة (كما هو الحال فى قيادة فرقة موسيقية) والاوليجاركية (بمعنى تحكم فئة من الأفراد وفرض سيطرتهم على المجتمع ككل)(1). والواقع أن فشل ميشيلز فى التمييز بين هذين النمطين من القيادة يعود إلى تسليمه المسبق بأن أيه قيادة (حتى ولو كانت ديمقراطية) لا بد وان تتحول فى النهاية إلى أوليجاركية. ففى حالة قيادة الفرقة الموسيقية بذلت محاولات عديدة للعزف دون قادة موسيقيين ، لكن تقدم فن الموسيقي جعل من القائد الموسيقي ضرورة فنية. والواقع أن الحكم على هذا القائد لا يتم فى ضوء ديمقراطيته أو اوتوقراطيته بقدر ما يتم فى ضوء النتائج الجمالية التى يحققها بقيادة الفرقة الموسيقية. والمحقق أن ميشيلز لم يقدم لنا معايير موضوعية يمكن على أساسها تحديد الاوليجاركية. بعبارة أخرى لم يوضح لنا النقطة التى يتحول عندها الفرد من مجرد قائد إلى اوليجاركى. وفى بعض المواضع كان ميشيلز يستخدم مصطلح الاوليجاركية للإشارة إلى طول فترة القيادة واستقرارها ، وفى مواضع أخرى كان يستخدم المصطلح للإشارة إلى «الارستقراطية» التى تتمتع بالمواهب وتمتلك الخبرات الفنية والتى تنفصل بالتالى عن الجماهير. ويدلل ميشيلز على ذلك بقوله : «أن التخصص يخلق السلطة.

(1) Keller, S., Beyond the Ruling Class, op.cit.

فإذا كان المريض يطيع الطبيب بسبب إلمامة بطبيعة الجسم الإنسانى وعلاج الإمراض التى تصيب ، فان المريض السياسي – بالمثل – يطيع القادة السياسيين الذين يتمتعون بالكفاءة السياسية التى لا يتمتع بها الأفراد العاديون»[1]. والمؤكد أن هذه المماثلة لم تكن لتخدم الأهداف التى سعى إليها ميشيلز. فهو لم يكن يقصد مجرد التدليل على أن التخصص يؤدى إلى السلطة ، وإنما كان يقصد – فى المحل الأول – تأكيد حتمية سوء استغلال القوة والسلطة مما يؤدى إلى إهدار الروح الديمقراطية. إذ أن الذين يقبضون على مقاليد الحكم بهدف خدمة المصالح العامة ، سرعان ما يتحولون إلى خدمة مصالحهم الشخصية. وخلال عملية التحول هذه تظهر الاوليجاركية إلى حيز الوجود كنمط من أنماط القيادة.

وفضلاً عما سبق نجد ميشيلز يؤكد أن الجماهير لا تثور بطريقة تلقائية ، أى بدون قيادة موجهة. وفى حالة الثورة تظهر عناصر قيادية من داخل الجماهير تحاول القبض على مقاليد الحكم باسم الشعب ، ثم ما تلبث أن تتحول إلى طبقة مقفلة مبتعدة بذلك عن الجماهير التى مكنتها من الحصول على السلطة. وفى المواقف غير الثورية تتعرض القيادات الموهوبة لإغراءات عديدة ، من بينها الحصول على وظائف قيادية داخل الحركة العمالية. ويبدو من تحليل ميشيلز أن العمال والموظفين لا يستطيعون بمفردهم تشكيل قوة جديدة قادرة على التعبير عن المعارضة التى قد تبديها الجماهير[2]. إذ أن الصراع الحقيقي لا يحتدم بين الجماهير والقيادة ، بل بين القيادة الرسمية والقيادة غير الرسمية التى تحاول الحصول على السلطة. وأيا كانت نتيجة هذا الصراع ، فإن القيادة الأولى لا تفقد تماماً سيطرتها وقوتها ، مما يعنى تعارضا صريحا مع نظرية

---

(1) Michels, polticial, op. cit. p.89.
(2) Ibid. p.161.

باريتو فى «دورة الصفوة». يضاف إلى ذلك أن ميشيلز قد أوضح أن اللامركزية ليست عاملاً معوقاً للاوليجاركية. فهى (أى اللامركزية) لا تؤدى إلى مزيد من الحرية ، وحصول العمال والموظفين على سلطة إصدار القرارات. وفى كل مجال من مجالات النشاط الانسانى يحاول القائد الضعيف الحصول على مزيد من السلطة. مما يعنى التحول نحو الاوليجاركية. ومن الطبيعى إلا تتعارض السلطة التى يتمتع بها القادة المحليون مع السلطة التى تتمتع بها القيادة المركزية ، لان الأخيرة مطلقة ولا تقبل التحدى[1]. وأسباب ذلك – فى نظر ميشيلز – لست اجتماعية فقط (الحاجة إلى التنظيم وسلبيه الجماهير) ، ولكنها نفسية أيضاً (سعى القادة للحصول على السلطة فضلاً عن خصائص الطبيعة البشرية).

وليس من الصعب علينا اكتشاف تأثير الماركسية على ميشيلز. ففى مؤلفة « الأحزاب السياسية» نجد معالجة لمفاهيم الطبقات ، والصراع الطبقي ، والوعى الطبقي. ومن القضايا الهامة التى أكدها ميشيلز فى هذا المجال أن الصراع الطبقي لا يتحدد فقط فى ضوء ظروف القهر ، بل أيضاً فى ضوء الوعى بهذه الظروف[2]. ثم يوضح بعد ذلك أن البرجوازية قد لعبت الدور الرئيسي فى نمو وعى طبقي بروليتارى. فلكى تدافع البرجوازية عن نفسها فى مواجهة الارستقراطية المعارضة للنمو الصناعى. بدأت فى حشد البروليتاريا وزودتها بسلاح هام هو الوعى السياسي والخبرة الفنية ، ذلك السلاح الذى قد يستخدم ضد البرجوازية ذاتها. وبالإضافة إلى ذلك فهناك بعض المثقفين البرجوازيين الذين استطاعوا – لأسباب عديدة – الانفصال عن طبقتهم الأصلية والارتباط بالعمال والموظفين من لجل خدمة أهداف جماهيرية. ويصف ميشيلز

(1) Ibid. p.205.
(2) Ibid. p. 236.

هؤلاء المثقفين بأنهم مجموعة من العلماء حاولوا توظيف العلم لخدمة الطبقة العاملة ، مما أدى إلى حركة اشتراكية. ثم يقول فى موضع آخر : «أن البروليتارى يسلك سلوكاً منطقياً حينما ينضم إلى حزب طبقي ، وحينما يعى بإن النضال ضد البرجوازية - بمختلف درجاتها - هو السبيل الوحيد لإقامة نظام اجتماعى لا تصبح فيه المعرفة والصحة والملكية حكراً على قله قليلة من الناس»[1]. والواقع أن ماركس لم يتوقع أن انضمام المثقفين البرجوازيين إلى الحركة الاشتراكية وشغلهم للأوضاع القيادية فيها يمكن أن يؤدى إلى تغيرات أساسية عليها من بينها نمو عملية «التبرجز» داخل أحزاب الطبقة العاملة. وعلى الرغم من أن ماركس كان واعيا بوجود مستويات متباينة داخل الطبقة العاملة ، إلا أنه قد مال إلى تجاهل الصراعات التى يمكن أن تنشأ بينها. ومن المفارقات الطريفة هنا أن ميشيلز قد أوضح أن الحركة الاشتراكية قد أفرزت «برجوازيات صغيرة» ، وأن قيادات جديدة قد بدأت تظهر. ثم ظهرت عوامل وظروف (اجتماعية ونفسية) أدت إلى ابتعادها عن الجماهير وتحولها إلى اوليجاركيات متحكمة ، مما يمثل - فى نظر ميشيلز انتهاكاً للكرامة الاشتراكية. والواقع أن الميل نحو الاوليجاركية هو خاصية أساسية من خصائص التنظيمات السياسية حتى ولو كانت القيادة منتخبة ومعبرة تعبيراً اصيلاً عن الجماهير. ويبدو ذلك واضحاً فى عبارته الشهيرة : «إذا قلنا تنظيما ، قلنا اوليجاركية»[2].

ولا شك أن ميشيلز قد قصد بدراسته إبراز بعض العوامل الاجتماعية والنفسية التى تحول دون تحقيق الديمقراطية ، لكنه تبنى منظوراً واحديا أدى به فى نهاية الأمر إلى التعبير عن الديمقراطية

(1) Ibid. p. 247.
(2) Ibid. p.307.

بطريقة تشاؤمية. فلقد استخدم تعبير «القانون الحديدى» لكى يبالغ فى شأن الصعوبات والعقبات التى تحول دون إقامة حكم ديمقراطى ، وان كان لم يستبعد إمكانية تحقيق هذا الحكم. وهنا نجد ميشيلز يؤكد ضرورة بذل مزيد من الجهود للحد من نمو الاتجاهات الاوليجاركية فى التنظيمات السياسية. ومن الإجراءات التى ستهم فى ذلك حرية البحث والاستقصاء ، وتوجيه النقد وممارسة الرقابة ، فضلاً عن توسع نطاق التعليم ، لأنه يمثل احد وسائل الضبط والمراقبة. وعلى الرغم من أن تحقيق الديمقراطية المثالية أمر مستحيل التحقيق ، إلا أن هذه الإجراءات تضمن – على الأقل – الحد الأدنى من الديمقراطية.

هذا وقد تركت النظريات الكلاسيكية فى الصفوة تأثيراً بالغاً على العلماء الاجتماعيين والمحدثين المعنيين بدراسة البناء الطبقي. فإذا كان موسكا وميشيلز وباريتو قد سعوا إلى نقد النظرية الماركسية فى «الطبقة الحاكمة» ، وإذا كان الماركسيون – بدورهم – قد رفضوا نظرية الصفوة بوصفها تعبيراً عن إيديولوجية برجوازية ، فأننا نجد جيمس بيرنهام Burnham يحاول المزاوجة بين النظريتين. ولقد عرض بيرنهام أفكاره فى مؤلف شهير بعنوان «الثورة الإدارية»[1] Managerial Revolution. والقضية الأساسية التى ينهض عليها هذا الكتاب هى ، أن النظام الرأسمالى فى تدهور مستمر ، وأنه سيتحول – تدريجياً – إلى مجتمع تسيطر عليه «صفوة إدارية» تتولى شئونه الاقتصادية والسياسية. ولقد لجأ «بيرنهام» إلى كتابات علماء الصفوة فاستعان بها فى صياغة فروضة الأساسية. واهم هذه الفروض أن السياسة ما هى إلا كفاح وصراع بين الجماعات من اجل الحصول على القوة ، وان الجماعة

---

(1) Burnham, J., The managerial revolution London, putman, co., 1943.

الصغيرة فى كل المجتمعات هى التى تتولى – حتما – اتخاذ القرارات الأساسية[١]. وفضلاً عن ذلك نجد بيرنهام يستعين بكتابات علماء الصفوة الكلاسيكيين فى تحليل وتفسير مجرى التغير الاجتماعي. فمصدر هذا التغير يكمن فى بناء الصفوة ذاتها أو استبدالها بصفوة أخرى.

ويبدو تأثر «بيرنهام» بالنظرية الماركسية أوضح ما يكون فى فهمة وتفسيره للأسس التى تستند إليها الصفوة. فتحكمها فى وسائل الإنتاج هو الذى يمنحها الوضع المسيطر فى أى مجتمع. وفى ذلك يقول بيرنهام : «إذا أردنا أن نبحث عن الطبقة الحاكمة فعلينا أن نبحث عن الطبقة التى تحصل على أعلى الدخول»[٢]. وتتخذ السلطة عند بيرنهام – شأنه شأن علماء الصفوة الكلاسيكيين والماركسيين – طابعا تراكميا. فالتحكم فى وسائل الإنتاج يصاحبه بالضرورة قوة اقتصادية وسياسية واجتماعية. ومن ذلك يبدو واضحاً أنه على الرغم من أن تفسير بيرنهام للتغير الطبقي يعد تفسيراً ماركسيا ، إلا أنه عاد إلى علماء الصفوة واخذ منهم الفكرة القائلة بان هذا التغير سيؤدي بالضرورة إلى ظهور طبقة حاكمة جديدة. ويحاول «بيرنهام» بعد ذلك تشخيص الأزمة التى تمر بها الرأسمالية المعاصرة ، تلك التى تتمثل فى أن «ملاك» القوى الإنتاجية (أى الرأسمالية) يزدادون انفصالاً عن العمليات الإنتاجية. وكنتيجة لذلك سيجد الملاك الرأسماليون أنفسهم فى موقف أشبة «بطبقة الأعيان» التى تنفق إرباحها دون أن تسهم فى عملية الإنتاج. وسيتيح ذلك – بالتالى – للطبقة الإدارية السيطرة على القوى الإنتاجية[٣].

---

(1) Ibid. p. 59.

(2) Ibid. p.27.

(٣) عبر ثورشتاين فيبين عن هذه الفكرة فى مؤلف له بعنوان «نظرية طبقة الأعيان» انظر :

- Veblen, T., the theory of the leisure class, Macmillan, 1899 republished mentor Books, 1953

ولقد ذهب بيرنهام إلى أننا نعيش مرحله تحول من نموذج معين للمجتمعات إلى نموذج أخر ، أى من المجتمع الرأسمالى (الذى يتميز بأسلوب خاص للإنتاج يسيطر عليه أصحاب المصانع والبنوك ، ووجود نظام خاص للمعتقدات والإيديولوجيات) إلى نموذج أخر للمجتمع أطلق عليه «المجتمع الإداري». وقبل أن يفسر «بيرنهام» عملية التحول إلى هذا المجتمع ناقش النظرية الماركسية ، موضحاً أن الثورة الروسية لم تحقق بعد مجتمعا اشتراكياً ، وانه فى معظم المجتمعات الصناعية المتقدمة لم تكن هناك أيه ثروات بروليتارية ، وان الحالات البسيطة التى ظهرت فيها مثل هذه الثورات لم تكن ناجحة كما هو الحال بالنسبة لألمانيا فى عام ١٩١٨. كذلك تضمنت «نظرية بيرنهام» تحليلاً لدور المديرين ، موضحاً أنهم سيشكلون صفوة حاكمة. ولقد فرق بين فئتين من المديرين : الأولى تشمل العلماء والمتخصصين فى التكنولوجيا ومديرى عملية الإنتاج والقائمين على تنظيمها ، أما الثانية فتضم المديرين بالمعنى الدقيق للكلمة الذين يشغلون قمة الأوضاع الإدارية. ويعتمد تحليل بيرنهام لدور المديرين فى المجتمع على الفكرة القائلة بان المجتمعات الصناعية الحديثة قد شهدت انفصالاً كبيراً بين «ملكية الصناعة وإدارتها». ومع أن هذه الفكرة قد ترددت فى كتابات ماركس ، إلا أن بيرنهام يحاول أن يكسبها دلاله معينة ، حيث يؤكد أن المديرية قد اكتسبوا ما هو أكثر من القوة الاقتصادية التى تعد من الناحية الرسمية فى حوزة الملاك الرأسماليين للصناعة ، ومن ثم فأنهم يكتسبون قوة تشكيل البناء الاجتماعى ككل. ولقد دعم نظريته بمحاولة الكشف عن أن الأيديولوجية الفردية للرأسمالية قد تلاشت لتحل محلها إيديولوجية إدارية. ويبدو أن دفاع بيرنهام الشديد عن «الثورة الإدارية» قد جعله يتجاهل بعض التطورات الحديثة. فثمة رابطة وثيقة بين الملاك ومديري الصناعة فى مجالات عديدة. فالملاحظ أن

المديرين غالباً ما يكونوا بين الملاك ، بمعنى أن لهم حصصاً فى أسهم الشركات التى يعملون فيها. وحتى إذا ما افترضنا أن المديرين ليسوا من كبار أصحاب الأسهم فى شركاتهم ، فأنهم غالباً ما ينتمون إلى الطبقة الوسطى العليا. وفضلاً عن ذلك فان تعيين المديرين غالباً ما يكون من بين الطبقات العليا فى المجتمع. وهكذا يبدو واضحاً أن كبار المديرين وذوى الملكية يرتبطون بروابط وثيقة بحيث يؤلفون جماعة متماسكة إلى حد ما[1]. ولا يختلف الأمر عن ذلك كثيراً فيما يتعلق بالمستويات الإدارية الوسطى والدنيا ، ذلك أن النطاق الاجتماعى الذى يتم التعيين منه لهذه الوظائف ليس شدد الاتساع. وفى ضوء هذه الظروف يصعب القول بوجود ثورة إدارية وشبكة الحدوث كما يذهب بيرنهام.

أما رايت مليز Mills فيتفق مع بيرنهام على أن مكانه الصفوة وبناءها لا يتوقفان على مواهب الأفراد أو خصائصهم السيكولوجية ، ولكنهما يتحددان فى ضوء البناء الاجتماعى – الاقتصادى لمجتمع معين. وإذا كان بيرنهام قد وجد أن القوة فى المجتمع تؤدى إلى ظهور تحكم فى وسائل الإنتاج ، فان «ميلز» قد وجد أن هذه القوة تؤدى إلى ظهور منظمات كبيرة الحجم كالمؤسسات العسكرية ، والشركات الكبرى ، والهيئات السياسية. والصفوة عند «ميلز» هى نتاج للطابع النظامى الذى يسيطر سيطرة كاملة على المجتمع الحديث ، وبالتالى فان القوة تميل إلى اتخاذ طابع نظامى عام. ويؤدى هذا الموقف إلى ظهور منظمات تحتل أهمية محورية فى المجتمع ، وان هذه المنظمات تشكل فى مجموعها

---

(1) Cements, r., Managers : A study of Their Careers in industry, London, Allen and Unwin, 1958.

الأوضاع القيادية فى البناء الاجتماعى[1]. ويشكل قادة المنظمات والمؤسسات المختلفة صفوة قوة على مستوى قومى ، بحيث تنشأ بينهم صلات وروابط وثيقة. ويذهب «ميلز» إلى أن مثل هذه الروابط تكون فى أوج قوتها حينما «يتبادل الأفراد فيما بينهما الوظائف العليا الممثلة لقطاعات المجتمع المختلفة»[2]. ويكشف «ميلز» بعد ذلك عن أن السلطة فى المنظمات الأمريكية قد أصبحت مركزه فى يد القلة المتحكمة فيها ، وان حصول هذه القلة على السلطة يعد فى نظرها «صنعا للتاريخ»[3] ، أى القدرة على تغيير مجرى نشاط عدد كبير من الأفراد على نحو معين. ويعتقد ميلز أن قوة «صنع التاريخ» التى تتمتع بها الصفوة كافية لتغيير الوضع القائم ، أى أن تضع العلاقات الاجتماعية القائمة موضع تساؤل ، وان تقيم – استناداً إلى ذلك – بناء اجتماعياً من نوع جديد.

والملاحظ أن ميلز قد عرف «صفوة القوة» بنفس الطريقة تقريباً التى عرف بها باريتو «الصفوة الحاكمة». فهو يقول «يمكن تعريف صفوة القوة بأنها تضم أولئك الذين يشغلون الأوضاع القيادية»[4].

بيد أن تحليلاته النظرية التى أسسها على هذا التعريف لم تكن مقنعه فى عدد من الوجوه. فلقد ميز منذ البداية بين ثلاث صفوات أساسية فى الولايات المتحدة الأمريكية هى : رؤساء الشركات ، والقادة السياسيين وأخيراً القادة العسكريين. ثم وجد نفسه بعد ذلك مضطرا لمواصلة البحث عما إذا كانت هذه الجماعات الثلاثة تشكل – مجتمعة – صفوة قوة واحدة.

(1) Mills, C. Wright, The power Elite, Oxford University press, New York, 1962
(2) Ibid. p.288.
(3) Ibid. pp. 20-25 and the Sociological imagination, Oxford university press, Inc. 1959, p.40.
(4) Mills, O., Wright, the Power Elite, op. cit. p.23.

فإذا كان ذلك صحيحاً. فما هى أذن القوى التى توحد بينها؟ واحد الإجابات الممكنة على هذا السؤال هى. أن هذه الجماعات تشكل بالفعل صفوة واحدة. لأنها تمثل طبقة عليا يتعين أن نطلق عليها «طبقة حاكمة»[1]. وبرغم ما ذهب إليه ميلز من أن غالبيه أعضاء هذه الصفوات قد أتوا بالفعل من طبقة عليا مرموقة اجتماعياً ، إلا أنه لم يؤكد أن هذه الطبقة العليا تحكم المجتمع من خلال الصفوات المختلف. وحينما عاود الاهتمام بهذه المشكلة فى موضع آخر من مؤلفة. لم يفعل سوى أن رفض التصور الماركسي للطبقة الحاكمة. ولقد سبق لميلز أن رفض وجهة النظر القائلة بأن هناك رقابة شعبيه على صفوة القوة ، تلك التى تتم من خلال عملية التصويت ، كما سبق أن أكد فكرة وحده الصفوة وتجانس أصولها الاجتماعية ، وهى أمور تشير إلى اتحاد الطبقة الحاكمة. بيد أن الصياغة التى قدمها ميلز كانت غامضة وغير مقنعه. إذ أنها لا تعدو أن تكون إشارة إلى «التداخل المعقد بين القوى الاقتصادية والعسكرية والسياسية» ، والذى سعى من خلاله إلى تفسير الصراع الدولى الذى كانت الولايات المتحدة طرفا من أطرافه. ولكى يدلل ميلز على ترابط الصفوات الثلاث (الاقتصادية والسياسية والعسكرية) فى الولايات المتحدة ، نجده يحاول الكشف عن تماثل أفراد هذه الصفوات فيما يتعلق بأصولهم الاجتماعية ، موضحاً العلاقات الشخصية والأسرية بينهم. وإذا كان ميلز قد رفض فكرة تشبيه الجماعة بالطبقة الحاكمة ، فانه قد وجد نفسه – حينئذ – عاجزاً عن تقديم تفسير مقنع للتضامن بين أفراد الصفوة ، فضلاً عن أنه باستبعاده لفكرة الطبقة الحاكمة قد وجد نفسه مضطرا أيضاً لاستبعاد الطبقات التى تأخذ موقفا معارضا من هذه الطبقة[2].

(1) Ibid. p.59

(٢) ت.ب. بوتومور : الصفوة والمجتمع ، المرجع السابق ، ص٣٦.

ولقد انعكست وجهات نظر ميلز على تحليله لبناء المجتمع الأمريكي ، ذلك التحليل الذى يتصف بقدر كبير من التشاؤم. فهو يذهب إلى أن هذا المجتمع قد تحول إلى جماعات صغيرة مستقلة تمارس تأثيراً كبيراً فى عملية اتخاذ القرارات السياسية. ومعنى ذلك أن الصفوة هى التى تتخذ القرارات المصيرية مبقية الجماهير فى حالة سكون وهدوء مستعينة لتحقيق ذلك بمدح الجماهير وخداعها والتفنن فى الترويح عنها. وفضلاً عن ذلك كشف ميلز عن الفساد المتفشي داخل الصفوة ذاتها ، وهو فساد يعود إلى الحالة التى لا تكون فيها الجماهير منظمة تنظيماً دقيقا يسمح لها باتخاذ القرارات الملائمة فضلاً عن سيطرة قيمة جمع المال. والملاحظ أن تحليل ميلز للتغيرات التاريخية التى طرأت على بناء القوة فى المجتمع الأمريكي كان تحليلاً تشاؤمياً إلى حد بعيد ، خاصة حينما ناقش الملامح العامة للسياسة الحديثة ، ذلك أنه (أى ميلز) لم يقدم لنا مخرجا من الموقف الذى شخصه وأدانه. ومع ذلك فيبدو أنه – متفقاً فى ذلك مع بارتيو وموسكا – يؤمن بالقضية الذاهبة إلى أنه برغم الطابع الديمقراطى الذى تتسم المجتمعات الحديثة ، إلا أنها خاضعة – فى حقيقة الأمر – لحكم الصفوة وانه برغم المزايا التى صاحبت مجتمعا كالولايات المتحدة ، فان التطورات المختلفة قد أدت إلى ظهور صفوة حاكمة لم يسبق لقوتها مثيل فى أى مجتمع إنسانى حتى الآن[1].

ومن منظور مختلف درس بيرن Pirenne مشكلةِ دورة الصفوة فى مقال له بعنوان «مراحل التاريخ الاجتماعى للرأسمالية» ، ذاهباً إلى أن كل مرحله مميزة من مراحل تطور الرأسمالية كانت تتميز بسيطرة طبقة مختلفة من الرأسماليين. فبحدوث التغير في النمو الاقتصادى ،

(1) Mills, C. Wright, The Power Elite, op. cit. p. 304.

يحدث انقطاع في الاستمرار ، ذلك أن الرأسماليين الذي ظلوا يسيطرون على الاقتصاد حتى تلك النقطة التي سبقت الانقطاع قد أصبحوا عاجزين عن موائمة أنفسهم مع الظروف التي نتجت عن الحاجات التي لم تكن معروفة قبل انقطاع الاستمرار. وهي ظروف تقتضي ظهور وسائل جديدة لإشباعهم. وما يلبث هؤلاء الرأسماليون أن يعلنوا تقاعدهم ، ساعين إلى اتخاذ وضع الارستقراطية حتى يستطيعوا المشاركة في إدارة شئون المجتمع والإسهام فقط بتقديم رأس المال. وتظهر بعد ذلك فئة من الناس تتصف بالجسارة والإقدام على انجاز المشروعات لكي تحل محل فئة الرأسمالية القدامى[1]. ولقد ميز بيرن بين ثلاث فترات أساسية حدثت فيها مثل هذه التحولات هي :

ظهور تجار المدن ابتداء من القرن الحادى عشر ، ونمو التجارة الدولية في القرن السادس عشر ، وأخيراً الثورة الصناعية في القرن الثامن عشر.

ويمكننا الإشارة بعد ذلك إلى تحليل شومبيتر Schumpeter لفكرة دورة الصفوة ، وهو تحليل يشبه في خطوطه العريضة ذلك الذي قدمه «بيرن». فلقد اهتم «شومبيتر» بدراسة العوامل الفردية والاجتماعية المؤثرة على دورة الصفوة[2]. فعند معالجته لحركة الأسر عبر الطبقات نجده يذهب إلى أن عملية الصعود الاجتماعي تتأثر – إذا ما نحينا عملية الصدفة جانباً – بنشاط الفرد وذكائه ، كما تتأثر بالظروف الاجتماعية مثل انفتاح الطبقة العليا ، وفرص القيام بمشروعات في ميادين جديدة من النشاط الاقتصادى. كذلك نجد «شومبيتر» عند معالجته لظهور وانهيار

(١) انظر : ت.ب. بوتومور : الصفوة والمجتمع ، المرجع السابق ، ص٦٤.

(2) Schumpeter J., Imperialism and Social Classes, Oxford, Basil Blackwell, 1951.

الطبقات ككل يمنح خصائص الأفراد وزنا معيناً ، ولكنه يؤكد أن التأثير الأعظم فى هذا المجال يأتى عن طرق التغيرات البنائية المؤثرة على وظائف جماعات الصفوة. ومن الواضح أن «شومبيتر» يتفق مع بيرن على أن الجماعات الاجتماعية قد تتشكل فى المجتمع نتيجة لتغيرات اقتصادية أو سياسية ، وان مثل هذه الجماعات قد تزيد بالتالى من تأثيرها الاجتماعى إلى المدى الذى تزداد فيه حيوية النشاطات التى تمارسها بالنسبة للمجتمع ككل ، وأن هذه النشاطات قد تؤدى إلى أحداث تغييرات فى النظام السياسي وفى البناء الاجتماعى ككل. كذلك يلاحظ أن الرجلين قد اهتما بظهور وانهيار الجماعات الاجتماعية وعلى الأخص تلك التى تلعب أدوارا اقتصادية هامة ، مما يكشف عن تأثر ملحوظ بنظرية ماركس فى الطبقات. ويبدو هذا التأثر واضحاً بصفة خاصة حينما فضلا مصطلح «الطبقة» على مصطلح «الصفوة» لوصف هذه الجماعات وتقديم نموذج تصورى للمجتمع ، فيه تسود أمكانية التباين البنائي والتاريخي للطبقة إذا ما قورنت بالتفرقة العامة الجامدة التى تميز بين الصفوة الحاكمة والجماهير.

وفى ضوء الاعتبارات السابقة يمكننا مناقشة الصفوات فى المجتمعات الغربية الصناعية. ويعد ماركس – على نحو ما اشرنا فى موضع سابق – من ابرز الذين عالجوا هذه القضية. فهو يؤكد أن «الطبقة الحاكمة» فى المجتمع الرأسمالي هى الطبقة التى تملك أساليب الإنتاج وتتحكم فيها ، والتى تملك – بالتالى – القوة الاقتصادية التى تمكنها من استخدام الدولة كوسيلة للسيطرة على المجتمع. وعلى النقيض من وجهة نظر ماركس نجد أصحاب النظريات الديمقراطية الليبرالية يرفضون وجود طبقة «رأسمالية» بالمعنى الذى يقصده ماركس ، ذلك أن القوة

الاقتصادية فى المجتمع الرأسمالى تميل إلى الانتشار والتفتت ، بحيث لا تتاح لها الفرصة للتركز فى طبقة معينة. لذلك فان الطابع الجماعى للقوة الاقتصادية – وبالتالى القوة السياسية – هو السمة المميزة للمجتمعات الغربية الصناعية. ويعد ألكس دى توكفيل De Tocqueville من أشهر ممثلي النظريات الديمقراطية الليبرالية. ففى مقدمة كتابه «الديمقراطية فى أمريكا» Democracy in America يقول : «لقد كتبت مؤلفى هذا ولدى انطباع قوى بأن المساواة فى المجتمعات الغربية هى حقيقة آتيه لا ريب فيها ، برغم ما قد يواجهها من عقبات»[1]. ومنذ أن نشر مؤلف «دى توكفيل» ، ونحن نشهد سيلا من الكتابات التى تؤكد فكرة اتجاه المجتمعات الغربية الرأسمالية نحو المساواة وتكافؤ الفرص ، حتى أن أحد علماء السياسة المعاصرين قد ذهب إلى حد القول «بأن المساواة فى الديمقراطية الغربية Egalitarianism تمثل الخلاص الاجتماعى والسياسي لشعوب غرب أوروبا»[2]. كذلك ذهب مفكرون آخرون إلى أن روح المساواة التى بدأت تنتشر فى مختلف أرجاء العالم الغربي : إنما تعود إلى عوامل عديدة كالتصنيع ، والضغوط الشعبية ، والنظم الديمقراطية ، مما شجع احد علماء الاجتماع على القول بأن فترة ما بعد ما بعد خمسينيات القرن العشرين تمثل حقبة «نهاية الإيديولوجية» ، واختفاء مرحلة الاستقطاب الطبقي بسبب الامتيازات العديدة التى حصلت عليها الطبقة العاملة الصناعية[3]. بيد أن هناك وجهات نظر معارضة

---

(1) De Tocqueville, A., Democracy in America, Doubleday, garden city, N.Y. 1955. The Introduction.

(2) Meisel, J.H., The Myth of the Ruling Class : Gaetano Mosca and the Elite, London, 1962, P.6.

(3) Saville, J. «Labour and Income Redistribution», The Socialist Register, 1965.

لتلك التى تؤكد انتشار روح المساواة فى المجتمعات الغربية. فلقد أوضح تيمس Titmuss فى دراسة شهيرة له أن من الصعب القول بان ثمة قوى فعلية تسهم فى تحقيق مزيد من المساواة الاقتصادية فى بريطانيا ابتداء من سنة ١٩٣٨ ، بل أن هناك قوي مضادة تعمل على ظهور اتجاه عكسي(١). وفى الولايات المتحدة نجد تأييداً لهذه الفكرة ، حيث ذهب كولكو Kolko إلى أنه ليست هناك شواهد تشير إلى الاتجاه نحو مزيد من المساواة فى الدخول خلال الفترة فيما بين سنتى ١٩١٠ ، ١٩٥٩(٢). وهناك بيانات إحصائية تؤكد هذه الأفكار. ففى سنة ١٩٦٠ اتضح أن ١٪ من السكان البريطانيين يملكون ٤٢٪ من مجموع الثروات الخاصة. وفى الولايات المتحدة فى سنة ١٩٥٣ اتضح أن ٢٪ من مجموع الأسر الأمريكية تملك ٢٩٪ من مجموع الثروات الخاصة(٣). والملاحظ أن علماء الاجتماع الذين يؤكدون انتشار مبادئ المساواة وتكافؤ الفرص إنما يستندون فى ذلك إلى ما يطلق عليه «ثورة الاستهلاك» فى المجتمعات الغربية. تلك الثورة التى مكنت أفراد الطبقة العاملة من الحصول على رموز مكانة الطبقة الوسطى. بيد أن من الصعب التسليم بصدق هذه الفكرة تسليما كاملاً. ذلك أن الفروق الطبقية (الكمية والكيفية) لا تزال قائمة فى مجالات عديدة ليس أقلها الاستهلاك ، كما أن الحصول على السلع والخدمات لا يعنى أن ثمة تغيراً قد طرأ على العلاقة بين العمل ورأس المال.

(1) Titmuss, R., Income Distribution and social Change, London 1965 p.198.

(2) Kolko, G., Wealth and Power in America, London, 1962, p.13

(3) Meade, J., Efficiency, Equality and the Ownership of Property, London, 1964.

والمحقق أن الدول الصناعية الرأسمالية المتقدمة تضم طبقة اجتماعية صغيرة العدد (أو صفوة) تحصل على نسبة ملحوظة من الدخل القومى وتتمتع بالامتيازات المختلفة التى تتيحها لها الملكية الخاصة. ومع ذلك يذهب بعض الدارسين إلى أن الملكية الخاصة قد بدأت تفقد جانباً من أهميتها فى هذه الدول بسبب القيود القانونية والاجتماعية والسياسية المفروضة عليها ، فضلاً عن الاتجاه المتزايد نحو الفصل بين الملكية الخاصة وإدارتها. ذلك أن إدارة المشروعات الخاصة قد أصبحت من نصيب فئة من المديرين المتفرغين. ومعنى ذلك أن الملكية الخاصة وان كانت تتيح فرصة الحصول على امتيازات معينة ، إلا أنها لا تشكل وحدها العنصر الحاسم المحدد للسلطة الاقتصادية أو السياسية. ويبدو أن هذه الاعتبارات هى التى دفعت بع العلماء إلى القول بأن المجتمعات الرأسمالية الصناعية لم تسهد بعد «طبقة حاكمة» تعتمد اعتماداً أساسياً على ملكية وسائل الإنتاج. والواقع أن الجماعات الإدارية تشكل عنصراً هاماً داخل المجتمع الرأسمالي. فلقد أشار ماركس قبل قرن من الزمان إلى إمكانية ظهور قيادات إدارية قوية فى ظل مجتمع رأسمالي قائم على المشروعات الصناعية والتجارية الضخمة وأن مثل هذه القيادات سوف تتولى إدارة رؤوس الأموال بحيث يتحول الرأسماليون بمرور الوقت إلى مجرد أشخاص يمتلكون مقادير هائلة من الثروة[1]. بيد أن ماركس كان يشير إلى عملية لا تزال فى بدايتها المبكرة. ففى فترة لاحقة – وعلى الأخص خلال القرن العشرين – ظهر انفصال واضح بين الملكية والإدارة خاصة بالنسبة للمشروعات الكبيرة الحجم. وفى الولايات المتحدة لوحظ ظهور اتجاه موازٍ يتمثل فى السيطرة الاقتصادية المتزايدة التى

(1) See Strache, J., Contemporary, London, 1956, pp.150-151.

تمارسها بعض العائلات الأمريكية. فمن بين خمسمائة شركة أمريكية ضخمة ، كان أكثر من مائه منها تخضع لسيطرة فرد واحد أو مجموعة من الأفراد ينتمون إلى عائلة واحدة[1]. كذلك أوضحت بعض الدراسات الحديثة أن كثيراً من مديري الشركات والمؤسسات الكبرى فى الولايات المتحدة لم يحصلوا على أوضاعهم من خلال الملكية ، ولكن من خلال التعيين والاستقطاب ، مما يعنى أن الاتجاه نحو انفصال الملكية عن الإدارة هو اتجاه مستمر وفى خط صاعد. وعلى الرغم مما يذهب إليه البعض من أن العنصر الإداري قد أصبح مستقلاً إلى حد كبير عن الملكية ، وأن المشروعات الكبرى قد أصبحت تعتمد أساساً على أعداد هائلة من حملة الأسهم ، على الرغم من ذلك كله فأن الواقع العملى يشير إلى أن هناك قله حاكمة تسيطر تماماً على هذه المشروعات وتوجهها لخدمة مصالحها الخاصة. ومن هذه الزاوية يمكن القول أن هذه الصفوة الإدارية تشكل جماعة اجتماعية – اقتصادية لها خصائصها ودوافعها ومصالحها التى تميزها وتبعدها عن مصالح الملاك.

ولقد أوضحت دراسات عديدة أجريت على المجتمعات الغربية أن نسبة ملحوظة من أفراد الصفوة الإدارية تنتمى إلى أصول اجتماعية معينة تتمثل بجلاء فى المهن الفنية العليا. بيد أن هذه الدراسات لا تعكس بدقة ديناميات الالتحاق بوظائف الصفوة الإدارية فى هذه المجتمعات. فالواقع أن الالتحاق بأوضاع الصفوة عموماً يتم فى ضوء قواعد وراثية واضحة. إذ أن فرص أفراد الطبقة الدنيا فى الوصول إلى الطبقتين الوسطى والعليا

(1) Berle, A., The XXth Century capitalist Revolution, London, 1960, p.180.

تبدو ضئيلة للغاية. ولقد أشار ويسترجارد Westergaard فى مقال له[1] إلى أن جانباً كبيراً من حركة الأفراد بين الطبقات تتم فى حدود اجتماعية ضيقة كالانتقال من المهن اليدوية إلى المهن غير اليدوية ، وان هذا الانتقال لا يصاحبه بالضرورة تغير أساسي فى نظام توزيع الدخول. وتشير البيانات المنشورة حتى سنة ١٩٦٠ إلى أن نسبة أبناء العمال اليدويين الذين استطاعوا أن يحققوا ما أطلق عليه ميلر Miller «بالقفزة الكبرى» نحو المهن الفنية العليا لا تتعدى ٥٪ فى أوروبا الغربية ، ٨٪ فى الولايات المتحدة[2]. كذلك لوحظ أن انتشار الطابع الإدارى للتنظيمات الحديثة قد لعب دوراً كبيراً فى تحديد فرص الحراك الاجتماعى بالنسبة لأفراد الطبقة الدنيا. إذا أن الوظائف الإدارية العليا تتطلب – بادئ ذى بدء – مؤهلات تعليمية لا يستطيع الحصول عليها إلا أفراد الطبقتين الوسطى والعليا. ولقد لاحظ أندرسون Anderson أن هناك اتجاهاً متزايداً نحو عدم تكافؤ الفرص فى مجال التعليم العالى فى دول أوروبا الغربية والولايات المتحدة[3]. كذلك أكد بيندكس Bendix أن معظم طلاب الجامعات الأمريكية ينتمون إلى رجال الأعمال ، وكبار المزارعين ، وذوى المهن الفنية العليا[4]. ويبدو أن التعليم العالى فى الولايات المتحدة يتطلب إمكانيات وتسهيلات لا تقدر عليها إلا أسر الطبقتين الوسطى

---

(1) Wesergaard. J., «The Withering Away of Class : A Contemporary Myth» in Anderson. P. Balckburn. R. (eds). Towards socialism. London, 1965. P.89.

(2) Miller, S.M., «Comparative social Mobility», in Current sociology, New York, 1960, vol.9.

(3) Andrson, C., «The Social Status of University students in Relation the Type of Economy : an International Comparison», in transactions of the third World Congress of sociology, 1956, vol. 5, pp.51-52.

(4) Bendix, R. Lipset, S., Social Mobility in Industrial society, p.94

والعليا ، وأن كان ذلك لا يتعارض – بطبيعة فى الحال – مع الاتجاه المتزايد نحو زيادة نسبة أبناء الطبقة الدنيا فى مراحل التعليم العالى. وهناك دراسات عديدة تشير إلى أن المؤهلات التعليمية لا تكفى وحدها لتحقيق الحراك الاجتماعى السريع. وان هناك عوامل طبقية وعرقية وأسرية تلعب فى هذا المجال دوراً لا يمكن تغافله.

هذا وقد ظهرت مناقشات عديدة حول «الدور السياسي» لكبار الرأسماليين فى الدول الصناعية الغربية ، وتأثير ذلك على طبيعة بناء القوة فيها. فلقد أشار كارل كاوتسكى Kautsky إلى أن الطبقة الرأسمالية تسيطر على المجتمع الغربي لكنها لا تحكمه[1]. ولقد لفتت هذه العبارة أنظار كثير من العلماء الاجتماعيين ، مما حدا ببعضهم إلى جمع الشواهد المتناثرة عن بدايات الرأسمالية فى المدن الايطالية للتعرف على الدور المسيطر الذى مارسه كبار رجال الإعمال آنئذ[2]. وبرغم ظهور صراعات مبكرة بين الطبقة الرأسمالية والجهاز السياسي للدولة ، إلا أن هذه الطبقة قد استطاعت – بمرور الوقت – ممارسة تأثيرات سياسية متزايدة ، بدت أوضح ما تكون فى تمثيل كبار الرأسماليين فى الأجهزة السياسية التنفيذية. وبرغم الانجازات العديدة التى حققتها الطبقة الرأسمالية فى الدول الصناعية العربية ، إلا أن بعض المفكرين الاجتماعيين يميلون إلى التقليل من أهمية التوجيه السياسي لهذه الطبقة. فعلى سبيل المثال نجد ماكس فيبر Weber يعتقد أن كبار رجال الصناعة لا يمتلكون الوقت ولا يتمتعون بالمهارات التى تمكنهم من دخول الحياة السياسية[3]. كما أشار

(1) Kautsky, K., The Social Revolution, London. 1947, p.13.
(2) Cox, o., The Foundations of Capitalism, New York, 1959.
(3) Bendix, R., Max Weber , An Intellectual Portrait, new York, 1960.

شومبيتر Schmpeter إلى نقطة مماثلة حينما أكد أن الرأسمالى يميل بحكم تكوينه الشخصي إلى خلق عالم خاص به قد يغنيه عن الدخول فى عالم السياسة[1]. وهناك شواهد تشير إلى أن رجال الأعمال يميلون إلى تأكيد حقيقة ابتعادهم عن الشئون السياسية. بيد أن الواقع العملى يشير إلى غير ذلك تماماً. إذ أن القوة الاقتصادية تميل باستمرار إلى تدعيم نفسها بقوة سياسية موازية. ففى الولايات المتحدة لوحظ أن رجال الأعمال كانوا يشكلون أكبر جماعة مهنية ممثلة فى الحكومات الأمريكية فى الفترة فيما بين سنتى ١٨٨٩ ، ١٩٤٩. فمن بين العدد الكلى للوزارة خلال هذه الفترة ، كان أكثر من ٦٠٪ منهم رجال الأعمال[2]. كذلك لوحظ خلال فترة حكم إيزنهاور (بين سنتى ١٩٥٣ ، ١٩٦١) أن عدد رجال العمال من الوزراء كان كبيراً نسبياً[3]. وفى بريطانيا اتضح أن عدد رجال الأعمال فى الوزارات فيما بين سنتى ١٨٨٦ ، ١٩٥٠ كان يصل إلى الثلث بما فى ذلك رؤساء الوزارات.

والواقع أن الحكومة ليست هى المجال الوحيد الذى يلعب فيه رجال الأعمال دوراً هاماً ، فهم يمارسون أيضاً تأثيراً هاماً فى المجال الإداري. ففى فرنسا – مثلاً – لوحظ وجود تحالف كبير بين رجال الأعمال وكبار الموظفين الحكوميين[4]. ذلك أن نشاطات رجال الأعمال ليست بمعزل عن النشاطات الحكومية. ولعل ذلك يوضح لنا زيف القضية الذاهبة إلى أن رجال الأعمال لا يمارسون سيطرة كبيرة على الحكومة والإدارة والاقتصاد. أن الدور الذى يؤديه رجال الأعمال من خلال

(1) Schumpeter, J., Capitalism, Socialism and Democracy, 1950, pp. 137-38.
(2) Laswell, H., et al The comparative study of Elites, N.Y., 1952.
(3) Milles, C.W., The Power Elite, New York, 1954, pp.232 ff.
(4) Schonfield, Modern capitalism, London, 1959, p.128.

مناصبهم السياسية لا يتعلق فقط بالدفاع عن مصالحهم داخل الدولة ، بقدر ما يتعلق بالإسهام فى تحديد خطوطها السياسية والإيديولوجية. ومن هنا نجدهم يقدمون تصوراتهم الخاصة عن بعض القضايا الهامة «كالمصلحة القومية» ، «والنمو الاقتصادى» ، «والحرية السياسي». وبرغم ذلك كله فان هناك من يذهب إلى أن الصفوة الاقتصادية فى المجتمعات الصناعية الحديثة لا تشكل طبقة متماسكة ، خاصة إذا ما قارناها بتلك التى سيطرت على المجتمعات الأوروبية خلال القرن الثامن عشر. وفى ضوء هذه النقطة يفسر البعض التباعد بين رجال الأعمال وكبار موظفي الدولة فى ضوء الامتيازات المتباينة التى يحققها كل منهم ، برغم انتمائهم جميعاً إلى الطبقتين الوسطى والعليا(1). وهناك دراسات عديدة تناولت الأصول الاجتماعية للصفوة الإدارية فى المجتمعات الصناعية الغربية. فعلى سبيل المثال أوضح مينود Mnoud أن كبار موظفي الدولة فى فرنسا ينتمون فى الأصل أما إلى الطبقة الوسطى – العليا أو الطبقة العليا – العليا. وان ذلك ينطبق أيضاً على كبار قادة الجيش والقضاة. كذلك لوحظ فى بريطانيا أن كبار الموظفين المدنيين يحصلوا عادة عل تعليم متميز وينتمون إلى أصول طبقية عليا(2). وفى الولايات المتحدة أوضح بعض الدارسين وجود اتجاهات مماثلة لتلك التى توجد فى فرنسا وبريطانيا. فلقد أشار ماثيوس Mathews إلى أن الذين يتحكمون فى القرارات الأساسية فى الولايات المتحدة ينتمون إلى اسر أصحاب المهن الفنية العليا وكبار الملاك وأن نسبة قليلة منهم تنتمي إلي الطبقة العاملة وصغار

(1) Goodwin, A., (ed.) The European Nobility in the 18th century, London, 1953.
(2) Kelsall, R., The higher civil Servants in Britain, London, 1955.

الموظفين[1]. أما رايت ميلز Mills فلقد أوضح أن كبار ضباط الجيش فى الولايات المتحدة ينتمون عموماً إلى أسر الطبقة الوسطى العليا. وأن نسبة ضئيلة منهم هى التى تنتمى إلى الطبقة العاملة[2]. وفيما يتعلق بألمانيا فلقد أشار رالف دارندروف Dahrendorf إلى أنه برغم انهيار الاحتكار القديم الذى كانت تمارسه طبقة النبلاء ، فإن جماعات الصفوة فى ألمانيا أصبحت تتألف منذ سنة ١٩١٨ من أفراد ينتمون – بشكل أو بآخر – إلى الطبقتين الوسطي والعليا[3]. وهناك عوامل عديدة تشجع على ظهور هذه الاتجاهات. من ذلك أن الذين يتحكمون فى الاختيار للوظائف المدنية الكبرى ينتمون إلى الطبقتين الوسطى والعليا سواء أكان ذلك من خلال الأصل الاجتماعي أو من خلال النجاح المهنى ، وإنهم بذلك يكونون صورة معينة لأسلوب تفكير وسلوك كبار الموظفين والقادرة العسكريين. ولقد أشار ماكس فيبر Weber إلى أن تصور ونمو البيروقراطية يؤدى إلى الحد من الامتيازات الطبقية ، وذلك من خلال الاعتماد على المعايير الموضوعية فى التعيين والترقية والمكافأة[4]. لكن يبدو – مع ذلك – أن البيروقراطية تعبر فى نهاية الأمر عن طبيعة البناء الطبقي الذى يميز المجتمع بوجه عام.

ولا شك أن هناك تغيرات عديدة طرأت على بناء الصفوات فى الدول الصناعية الغربية خلال العقود الخيرة. فهناك محاولات تسعى إلى إتاحة الفرصة أمام أبناء الطبقة العاملة للدخول فى الوظائف المدنية

---

(1) Mattews, D., The Social background of Political Decision Markers, New York, 1954, pp. 23-24.

(2) Mills, C., Wright, The Power Elite, op. cit. p.1952. Weber

(3) Dahrendrof, R., Society and Democracy in German, London, 1969, p.228.

(4) Weber, M., The Theory of social and economic organization, New York, 1974, p.340

الرئيسية. بيد أن هذا الاتجاه لا يعبر عن اتجاه ديمقراطي حقيقي ، بقدر ما يعبر عن اتجاه برجوازي يتبناه الصاعدون من أفراد الطبقة العاملة إلى قمة الهرم الإداري. فحينما يحصل هؤلاء الأفراد على الوظائف الإدارية العليا ، فأنهم يتكاملون شيئا فشيئاً مع الصفوة الإدارية ، وبالتالي يكتسبون كل الرموز المعبرة عن انتمائهم الجديد. ومن الطبيعي إلا تضعف هذه العملية بناء الصفوة الإدارية ككل ، بل أن عكس ذلك هو الصحيح. ذلك أن أحساس أفراد الصفوة بالانفتاح والتكافؤ يقوى من اعتقادهم بان حصولهم على أوضاعهم إنما تم في ضوء معايير الكفاءة والجدارة. أن دخول أعداد محدودة من أفراد الطبقة الدنيا إلى الصفوات المختلفة في الدول الصناعية من شأنه تدعيم المعتقدات السياسية الشائعة التي أهمها الديمقراطية والمساواة والحراك الاجتماعي. بيد أن انتشار هذه المعتقدات وسيطرتها لا يعني أنها تجد تطبيقا واقعيا حقيقاً.

وخلال السنوات الخيرة ظهر اهتمام ملحوظ بدراسة دور الصفوات في الدول النامية. ولقد اتخذ هذا الاهتمام أشكالا عديدة تبدأ بالخصائص العامة المميزة للصفوات ، لتنتهي بموقفها من عمليات التنمية والتحديث. وهناك مبررات قوية لدراسة الصفوات في الدول النامية ، لعل أهمها ذلك التحول الذي طرأ على هذه الدول بحصولها على الاستقلال ، وظهور صفوات جديدة حلت محل الصفوات القديمة في إدارة الشئون السياسية والاقتصادية والاجتماعية. ويميل بعض الدارسين إلى اعتبار الصفوات الجديدة بمثابة الوريث الشرعي للصفوات القديمة التي كانت قائمة في الدول النامية خلال الحقبة الاستعمارية. ويبدو أن الظروف التي تمر بها الدول النامية تشكل مجالاً خصباً لدراسة العوامل المؤدية إلى ظهور الصفوات وعلاقتها بالجماهير ، فضلاً عن الدور الذي تلعبه في

مجالات التنمية الاقتصادية والتغير الثقافي. ومع التسليم بأن هناك اختلافات كبيرة بين الدول النامية فيما يتعلق بالموارد الطبيعية والبشرية والموقع الجغرافى والظروف التاريخية ، إلا أن ذلك لا يمنع من الوصول إلى بعض الأحكام العامة المتعلقة بقضية الصفوة فى الدول النامية[١].

وعلى الرغم من اختلاف العلماء الاجتماعيين حول تصنيف الصفوات المختلفة فى الدول النامية ، إلا أن هناك اتفاقاً على وجود مجموعة من الصفوات يبدو أنها شائعة فى معظم الدول النامية. من ذلك الطبقة الوسطى والمثقفون الثوريون ، والقادة الوطنيون. وهناك فى الواقع صفوات أخرى توجد فى بعض الدول النامية كالصفوة ذات الصلة بالجماعة الحاكمة (وتضم كبار ملاك الأرض أو الارستقراطية التجارية). والواقع أن الدور الذى تلعبه هذه الصفوة محدود دائماً بمصالحها الخاصة واستمرار الأوضاع القائمة. ولقد أحدثت هذه الصفوة بعض التعديلات الطفيفة كتشجيع فرص الحراك الاجتماعى لبعض الجماعات. بيد أن ذلك لا يستطيع وحده تحقيق الاحتياجات الجماهيرية المتمثلة فى النمو الاقتصادي السريع. وارتفاع مستويات المعيشة. وتحقيق عدالة التوزيع فى الدخول الاقتصادية والخدمات الاجتماعية.

---

(١) خلال السنوات الأخيرة ظهرت دراسات عديدة تناول طبيعة جماعات الصفوة فى الدول النامية من زاوية مختلفة. انظر على سبيل المثال :

Shills, E., «The Intellectuals in the political Development of the New States», in Finkle, j. and Gable, R.W. Political Development and Social Change, new York, 1971, pp.249-276, Pye,L. «Armies in the process of political Modernization, in Finkle, J. and Gable, R. Ibid. pp. 277-283,RIGGS, F. «Bureaucrats and political Development», in Ibid, pp. 331 ff.

وتتجه كثير من الدول النامية إلى تدعيم الطبقة الوسطى وتوسيع نطاقها بزيادة فرص الحراك الاجتماعي إليها. وهناك مبررات قوية تدعو إلى ذلك. فلقد تشكلت الطبقة الوسطى في الدول النامية خلال الفترة الاستعمارية نتيجة للنظم التعليمية والإدارية التي أدخلتها القوى الأوربية إلى هذه الدول. كذلك فلقد حققت الصفوة المتعلمة سيطرة كبيرة على الطبقة الوسطى بسبب ضعف طبقة رجال الأعمال وانخفاض معدل النمو الاقتصادى[1]. ومع ذلك فأننا نلاحظ في بعض دول أمريكا اللاتينية والشرق الأوسط تشكل طبقة من رجال الأعمال تنتمي – بشكل أو بآخر – للطبقة الوسطى ، مما منحها (أي الطبقة الوسطى) قوة سياسية إضافية. وفي داخل الطبقة الوسطى نجد جماعة كبار موظفي الحكومة الذين يتولون الإشراف على كثير من النشاطات التنفيذية خاصة في ظل ظروف التخطيط الاقتصادى والاجتماعي. ويحاول بعض العلماء تشبيه موقف الصفوة الإدارية في الدول النامية الآن بموقف أصحاب المشروعات الرأسمالية في الدول الغربية خلال القرن التاسع عشر ، وذلك من حيث القدرة على التوجيه وممارسة التأثير السياسي[2].

ويميل بعض الدراسيين إلى عقد مقارنة بين جماعات الصفوة القديمة والجديدة في الدول النامية ، استناداً إلى موقفها من التنمية الاقتصادية والتغيير الثقافي. فلقد أشار الجوهرى في دراسة له[3] إلى أن الدول النامية وهي تسعى إلى تحقيق استقلالها السياسي ونموها الاقتصادى

(١) ت.ب. بوتومور : الصفوة والمجتمع ، المرجع السابق ، ص١١٥.

(2) Matossian, M., Ideologies of Delayed Industrialization, in Finkle, J. and Gable, R. Ibid., pp. 101-112.

(٣) محمد الجوهرى : البناء الطبقي في الدول النامية ، في السيد الحسيني وآخرون ، دراسات في التنمية الاجتماعية ، المرجع السابق.

قد شهدت تكون طبقة جديدة تضم فيما تضم المدرسين ، والموظفين الإداريين ، والأطباء ، والمهندسين الزراعيين ، وصغار الضباط ، وأن أفراد هذه الطبقة قد تلقوا تعليمهم فى الخارج أو على أيدى خبراء ومستشارين أجانب داخل الوطن. ويمكن اعتبار أبناء تلك الطبقة الجديدة – على الأقل من الناحية العددية البحتة – أقوى دعاه التقدم ومجنديه والمتطلعين إلى التفكير الثقافى والتحديث بصفة عامة. ومن الطبيعى أن يجد أبناء جماعة الصفوة القديمة طريقهم إلى هذه الطبقة الفكرية الجديدة ، خاصة فى المراحل الأولى من عملية التنمية. بيد أن انتماءاتهم الطبقية الأصلية قد تحول بينهم وبين تبنيهم للقيم والاتجاهات المرتبطة بالتحديث. لذلك قد تقتصر حياتهم على الاندفاع نحو الاستهلاك بإسراف أو الاقتصار على المشاركة الروتينية المحافظة فى النشاط السياسي العام. أما أفراد وجماعات الصفوة الجديدة فأنهم يتبنون قيما واتجاهات مختلفة إلى حد ما. فالذين لم يصلوا منهم إلى احتلال مواقع مؤثرة على سلم السلطة يميلون إلى عدم الامتثال لبناء السلطة القائم ، بل ويعملون على تعديله وتغييره. وفى بعض الأحيان لا يفكرون فى تحقيق ذلك بالطرق الإصلاحية ، وإنما يتجهون إلى الأساليب الثورية. وعند هذا الحد يبدأ حدوث صدام حاد فى المصالح وخلاف ايديولوجى بين جماعات الصفوة القديمة وجماعات الصفوة الجديد. إذ تتحول الصفوة الجديدة إلى أداة لتحريك عمليات التنمية الاجتماعية وتنشيط الحراك الاجتماعى على نطاق واسع. ومعنى ذلك أن الصفوة الجديدة تستمد مبررات وجودها من وظيفة التحديث التى تضطلع بها فى المجتمع ، ومن كونها تمثل مصدرا دائماً للتطور ولو بصورة شكلية على الأقل.

وهناك اهتمام حديث بدراسة البناء الاجتماعي للصفوات في الدول النامية في محاولة للتعرف على أصولها الاجتماعية. وهنا نجد بعض الدارسين يتوصلون إلى استنتاجات متعجلة حول المواقف السياسية المقبلة لهذه الصفوات. بيد أن مؤلفي كتاب «التركيب الطبقي للبلدان النامية» يؤكدون صعوبة التوصل إلى أحكام صادقة في هذا المجال. فالملاحظ أن الجانب الأكبر من مثقفي الدول النامية ينتمون إلى فئات غنية. كما أن الوسط الاجتماعي الواحد في الدول النامية قد يفرز أشخاصا يتبنون الماركسية ويدافعون عنها ، كما قد يفرز زعماء لمنظمات رجعية عاتية(١).

ويميل بعض الدارسين إلى القول بان الصفوة السياسية في الدول النامية ترتبط ارتباطاً قوياً بالقادة الوطنين والمثقفين الثوريين. ففي معظم الدول الآسيوية والإفريقية لعب المثقفون دوراً بارزاً في الصراع ضد الحكم الاستعماري. وفي دراسة عن الصفوات الاندونيسية الجديدة التي اتصلت بالمراحل الأولى من حركة الاستقلال ، لوحظ انتشار المبادئ الراديكالية بين طلاب الجامعات ، والأثر العميق الذي أحدثه المثقفون ذو العقليات السياسية. كما كشفت هذه الدراسة أيضاً عن أن الاندونيسيين المتعلمين يشكلون غالبيه المشاركين ذوي الكفاءة في الحركات المعادية للاستعمار(٢). وفي نيجيريا حلت صفوة جديد من الذين أتموا تعليمهم في الغرب محل الصفوة القديمة التي كانت تتألف من العائلات التقليدية الحاكمة بعد تطور حركة الاستقلال(٣). ولقد أشار هودجكن Hodgkin

---

(١) مقتبس من المرجع السابق ، ص٢٧١.

(2) Niel, W.V., The Modern Indonesian Elite, London, 1965.

(3) Smythe, H., and Smthe, M., The New Nigerian Elite, London, 1965

فى دراسة له إلى أن الصفوات السياسية الإفريقية تتألف – إلى حد كبير – من الطبقات الوسطى الجديدة وبخاصة القطاعات المتعلمة منها. ففى المجلس الحكومى بغانا ، لوحظ عد انتخابات عام ١٩٥٤ أن ٢٩٪ من الأعضاء كانوا من بين المدرسين ، ١٧٪ من الكتبة والمحامين ، ١٧٪ من الذين يزاولون أعمالاً حرة. أما بالنسبة لأعضاء المجلس التشريعي للمقاطعات التسعة التى كانت تدخل ضمن القسم الغربي الفرنسي من أفريقيا ، فقد لوحظ بعد انتخابات عام ١٩٥٧ أن ٢٢٪ كانوا من المدرسين ٢٧٪ من موظفي الحكومة ، ٢٠٪ من المشتغلين بالمهن الحرة(1).

هذا وقد خضعت المعتقدات السياسية للصفوات فى الدول النامية لاهتمام كبير خلال السنوات الماضية. فلقد أشار ريمون آرون Aron إلى الماركسية كعقيدة سياسية تتبناها بعض القطاعات المثقفة فى الدول النامية كمدخل للتنمية والتحديث(2). وهنا تبدو الماركسية عقيدة تقرر بوضوح الأهداف أو الغايات التي يتعين تحقيقها ، وتقدم تبريراً أخلاقياً للصفوة الحاكمة ولسياستها. كذلك فن الماركسية تأخذ صورة المذهب التقدمى القائم على المساواة ، كما أنها تمثل فى الوقت ذاته نظرية للتصنيع السريع. غير أن فشل الدول النامية فى تشكيل أحزاب سياسية ثورية ، فضلا عن الانتقادات التى أثيرت ضد الماركسية ذاتها ، قد حالا دون تبنى كثير من المثقفين لهذه العقيدة كمدخل حتمى للتغيير الاجتماعى والاقتصادى. لذلك نجد فكرة القومية أو الوطنية تمثل بديلاً لكثير من مثقفي الدول النامية. ففى إفريقيا – مثلاً – تختلط النزعة الوطنية بالمذاهب الاشتراكية من جهة ، وبالأفكار الخاصة بحركة الشعوب

---

(1) Ibid. p.25.

(2) Aron, R., «Social Structure and the Ruling Class», British journal of Sociology, I (2), 1950, p.155.

الإفريقية التى تشترك فى مشروعات فعلية لاتحاد فيدرالى من جهة أخرى. وفى معظم دول أسيا نجد النزعة الوطنية تأخذ طابعاً اشتراكيا واضحاً ، كما إننا نجد هذه النزعة ترتبط فى مجتمعات الشرق الوسط ارتباطاً قوياً بالاشتراكية بسبب معارضتها للمصالح الأجنبية.

وبالإضافة إلى الصفوة المثقفة هناك أيضاً رجال الأعمال. وعلى الرغم من أن الحجم العددى لهذه الصفوة صغير نسبياً فى الدول النامية ، إلا أنها قد بدأ مؤخرا تمارس تأثيرات مختلفة الأشكال. والملاحظ أن صفوة رجال الأعمال فى هذه الدول تضم جماعات عديدة من بينها أبناء أصحاب السلطة التقليدية الذين يتميزون بقدر اكبر من المرونة والاستعداد للتكيف ، ويملكون كمية كافية من رؤوس الأموال. كذلك نجد بعض الجماعات والفئات الهامشية فى بعض الدول النامية تشكل صفوات تجارية كما هو الحال بالنسبة للبنانيين فى أمريكا اللاتينية ، والعرب والهنود فى أفريقيا جنوب الصحراء ، والصينيين فى جنوب شرق آسيا. ولقد كان أبناء هذه الجماعات يمارسون بعض الحرف ، ولم يتكاملوا إلا بشكل جزئي فقط مع المجتمعات التى يعيشون فيها ، ومن ثم لم تكن تقيدهم أو تكبت حركتهم المعايير والقيم التقليدية السائدة فيها ، كما كانوا انفتاحاً على المؤثرات الأجنبية وأكثر استعداداً لإقامة علاقات مع الخارج[1].ويمكن أن نضيف إلى الفئتين السابقتين فئة جديدة تضمن بعض أقارب وأصدقاء أصحاب السلطة الجدد وأتباعهم السياسيين الذين يستفيدون أعظم الفائدة من علاقاتهم بتلك الفئة. ومن الواضح أن هذه الفئة الجديدة من أصحاب الأعمال الوطنيين تختلف بصفة عامة عن نظيرتها فى الغرب التى قادت عملية التنمية وذلك من حيث الاستعداد لتكوين رأس المال المستقل ،

(1) See for example Geerts, c., Peddlers and princes , New York, 1966.

والأقدام على المخاطر الاقتصادية ، والارتباط بأهداف الاستقلال الاقتصادى الوطنى. ولعل ذلك جعلنا نذهب إلى أن ظاهرة عدم تكافؤ توزيع الدخول والأرباح العالية فى الدول النامية لا تؤدى بالضرورة إلى تكوين رؤوس أموال جديدة ، ومن ثم لا تسهم فى التنمية الاقتصادية حتى فى صورتها الرأسمالية وعلى نحو ما شهدته أوربا خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر[1]. ولقد أوضح فرانتز فانون Fanon فى مؤلفة «معذبو الأرض»[2]. أنه إذا كانت البرجوازية الوطنية فى أوروبا هى التى حققت الوحدات القومية فيها فأن البرجوازية الوطنية فى الدول النامية لا تهتم إلا بمصالحها الخاصة ، ولا تستطيع أن توظف هذه المصالح فى خدمة بناء مجتمع جديد. بل أن «فانون» قد أكد بجلاء أن البرجوازية الوطنية فى البلاد الأفريقية التى استقلت حديثاً ، قد أيقظت الخلافات الإقليمية والمنازعات القبلية وفتتت الوحدة القومية من اجل الحفاظ على مصالحها. ويستنتج فانون من ذلك حقيقة أساسية هى ، أن الوحدة الأفريقية لا يمكن أن تتحقق إلا باندفاع الشعوب. وأذن فعلى الدول المتخلفة أن تثب فوق المرحلة البرجوازية ، وان تكون هذه الوثبة متجهة – بالتأكيد – نحو الاشتراكية[3].

وأخيراً فان رجال الجيش فى الدول النامية يشكلون صفوة متميزة[4]. وتلعب هذه الصفوة دوراً حاسماً فى المجتمعات المستقلة حديثاً التى لا تزال فيها النظم السياسية فى طور التشكيل ، مما يتيح لضابط

---

(١) انظر : محمد الجوهرى : المرجع السابق.

(2) Fanon, F., The Wretched of the Earth, penguin Books, 1970.

(3) Ibid. p. 190.

(4) Pye, L., «Armies in the process of political Modernization, in Finkle, J., Gable, R., Political Development and social Change, new York, 1971, pp. 277-283.

الجيش فرصة كبيرة لممارسة التأثير السياسي. والواقع أن تدخل الجيش فى الشئون السياسية يعتمد على عوامل عديدة منها : التقاليد التى تلقنها ضباط الجيش ، وأصولهم الاجتماعية ، ونطاق تأثيرهم فى الفرق العسكرية الخاضعة لسلطاتهم ، فضلا عن طبيعة علاقاتهم بالسياسيين. وهناك اتفاق ملحوظ بين العلماء الاجتماعيين على أن الجيوش الحديثة فى الدول النامية تشكل قنوات أساسية للحراك الاجتماعى الصاعد. ففى المجتمعات التى يتاح فيها التعليم العالى للطبقة الوسطى يمثل الجيش مجالاً لتكوين صفوة جديدة ينتمى أعضاؤها إلى الطبقات الوسطى فى المجتمع ، وهى غالباً ما ترتبط بالطبقة العاملة والفلاحين وتنشغل بالصراع من اجل السيطرة السياسية[1]. ففى مصر وسوريا والعراق حدثت ثورات بزعامة ضباط من الجيش ينتمون أساساً للطبقتين الوسطى والدنيا. وفى أمريكا اللاتينية أيضاً اتخذ التدخل العسكرى فى مجال السياسة شكلاً جديداً خلال القرن الحالى. ولم يكن نموذج هذا التدخل هو نموذج الزعيم الذى ينتمى إلى الطبقة العليا من ملاك الأرض ، ويستولى على القوة عن طريق صراع حزبي ، بل ظهرت ثورات شعبيه قادها صغار الضباط. ولقد أوضحت إحدى الدراسات التى تناولت هذه الظاهرة فى بعض دول أمريكا اللاتينية أن نموذج الثورة قد تغير تغيراً ملحوظاً فى الربع الثانى من القرن العشرين. فصغار الضباط الذين أحبطت مطامحهم ، أقاموا حركة عامة مع الجماعات الشعبية الصاعدة ، واستطاعوا أن يتعاونوا معها فى إسقاط النظام القديم بالقوة المسلحة[2].

---

(1) Johnson, J. (ed.), The Role of the Military in Underdeveloped countries, Princetion university press, 1962.

(2) Liuxen, E., Arms and politics in Latin America, London, 1962.

وتستمد الجيوش فى الدول النامية أهميتها باعتبارها رمزاً من رموز الاستقلال الوطنى. فمع التقدم الهائل فى تكنولوجيا الأسلحة ، وضعف الأحلاف الموجودة بين الدول الكبرى ، وارتفاع مكانة الدول النامية على الصعيد العالمى ، بدت بشكل واضح ضرورة رفع المستوى الثقافي والفنى لضباط الجيش. ولهذا السبب أرسلت كثير من الدول النامية بعثات من طلابها للتدريب والتعليم فى الدول الغربية أو الشرقية(طبقاً لمصدر التسليح الذى تعتمد عليه الدولة النامية) ، كما استقدمت خبراء ومدربين من تلك الدول المتقدمة لتوصيل العلم الحديث إلى قاعدة أعرض من العسكريين فيها. ويضطر بعض ضباط الجيش فى الدول النامية إلى تدعيم مكانتهم بالارتباط بتيارات سياسية أو فكرية ، مما قد يدفعهم إلى ممارسة نشاطات سياسية متنوعة. وهذا يدفعنا إلى القول بأن الدور الذى تؤديه الجيوش فى الدول النامية متنوع اشد التنوع ويتوقف على عوامل عديدة. ففى بعض هذه الدول يمثل الجيش مؤسسة وطنية وحيدة قادرة على تجاوز الروابط العائلية والقبلية والعشائرية والدينية. وفى البعض الآخر نجد الجيش بالنسبة للفلاحين الأميين يمثل فرصة فريدة للاحتكاك بالعالم الخارجى وتدعيم الإحساس بالذات. كذلك فأن الجيش فى الدول النامية يمثل حلقة الوصل بين المجتمع المتخلف والتكنولوجيا الحديثة. إذ أن هذه الدول قد تتسامح فى قبول تخلف المستوى الثقافي أو الخدمات الصحية أو الاجتماعية ، لكنها تحرص كل الحرص على تدعيم قواتها العسكرية وتوفير احدث الإمكانيات لها[١]. وبالإضافة إلى ذلك فان هناك

---

(١) التركيب الطبقي للبلدان النامية ، تأليف : عدد من العلماء السوفيت ، ترجمة : داود حيد ومصطفي الدباس ، منشورات وزارة الثقافة ، الجمهورية العربية السورية ، دمشق ، ١٩٧٢ ، ص٤١٢-٤١٣.

انجازات محدده يحدثها الجيش فى جنوده والعاملين به. ففى تنظيماته يلمس القروى المجند – لأول مرة فى حياته – أساليب التنظيم العصري ، وقواعد الانضباط ، وبفضلة يمكن المساهمة بدور فعال فى محو أمية قطاع المجندين الذين يمثلون – فى تعاقبهم وفى ظل نظام التجنيد الإجبارى – قطاعا لا يستهان به من الثروة البشرية للدولة(١).

وتشير الشواهد التاريخية إلى أن الجيوش فى بعض الدول النامية قد تؤدى أدواراً مزدوجة. فبعض منها يميل إلى تأييد الحركات الاشتراكية والثورات القومية التقدمية ، والبعض الأخر يعمل على حماية النظم المحافظة أو حتى الإطاحة بالنظم الاشتراكية الوطنية. ويمكننا أن نستشهد على ذلك بما حدث فى أمريكا اللاتينية خلال الستينات من هذا القرن وما يحدث الآن فى أفريقيا. ومعنى ذلك أن الجيوش فى الدول النامية قد تلعب دوراً حاسماً فى تحريك الأحداث السياسية ، لكنها قد تلعب فى نفس الوقت دوراً آخر يتمثل فى تعويق التنمية الاقتصادية والتغير الثقافي. ونتيجة لذلك أصبح من المشكلات الملحة التى تواجه هذه الدول «ضرورة ترشيد القوات المسلحة والحد من تدخلها فى الشئون السياسية» ، وإلا تحولت إلى الغام تهدد النظم السياسية. وهناك محاولات عديدة يبذلها بعض الحكام للاستفادة من القوات المسلحة فى خدمة بعض مشروعات التنمية. ويبرر ذلك الإنفاق الهائل الذى يوجه إلى هذه القوات. بيد أن النجاح الذى أحرزته هذه المحاولات لا يزال ضئيلاً بسبب بعض التصورات الإيديولوجية لدى بعض المستويات القيادية العليا التى ترى أن الكرامة العسكرية تتعارض والاشتغال بالأعمال اليدوية ذات النفع الاجتماعى العام. ففى الأرجنتين – مثلاً – حاول قادة الجيش استخدام القوات المسلحة

---

(1) Johnson, J., (ed.) The Role of the Military in Underdeveloped Countries, op. cit

فى بعض المشروعات المدنية كشق الطرق وبناء الجسور لكنهم ما لبثوا أن واجهوا مقاومة من جانب صغار الضباط بدعوى أن ذلك ينال من كرامة الجندى ويضعف من مكانه المثل العليا العسكرية.

الفصل الرابع
الدعاية الصهيونية

الفصل الرابع

الدعايـــة الصهيونيـــة

سنتحدث في الفصول الثلاث القادمة عن الدعاية الصهيونية والدعاية العربية في الدول الأوروبية. وسنركز في هذا الفصل على اتجاهات الشعوب الغربية حيال اليهود وكيف تكونت تلك الاتجاهات من الناحية التاريخية ودور الجاليات اليهودية في الدول المختلفة وبشكل خاص في الولايات المتحدة وفرنسا. وفي الفصل القادم سنتحدث عن «اللوبي» الصهيوني وأساليب اليهود في السيطرة على وسائل الإعلام بشكل خاص في الولايات المتحدة.

أولاً : الاتجاهات حيال اليهود في المجتمعات الغربية : نظرة تاريخية :

كان العداء للسامية قبل القرن التاسع عشر عداء مدنيا على أساس دينى ويرجع سببه إلى كراهية الشعوب الغربية لليهود الذين خانوا المسيح وصلبوه. وكان العداء لليهود في العصور الوسطى عداء اقتصاديا وشخصياً مرجعة إلى حد كبير إلى تخصص اليهود في أعمال ومهن يأباها المسيحيون وخاصة الكاثوليك منهم ، مثل إقراض المال بالربا ، وميلهم للانعزال عن الشعوب التى يعيشون بينها ، ولانتشار شائعات بأنهم يقتلون أطفال المسيحيين[1].

وفى القرن الثامن عشر نال اليهود قسطا اكبر من الحرية وتحسنت معاملة الشعوب الغربية لهم بفضل عصر النهضة والثورة الفرنسية. ولكن حلت مشاعر التمييز العنصري بالتدريج محل دوافع الكراهية الدينية والاقتصادية والشخصية.

---

(1) Lindley Fraser, Propaganda (N.Y. : Oxford university Prlss, 1957). P. 63.

وقد ظهرت في القرن التاسع عشر نظرية أخذت طابعاً علمياً تحدثت عن سمو الجنس «الاري» ركزت هجومها على اليهود. بالإضافة إلى ذلك ظهرت في أوائل القرن العشرين في روسيا وثيقة «بروتوكول حكماء صهيون» التى حدد فيها اليهود خطتهم للسيطرة على العالم. وقد انتشرت هذه الوثيقة في جميع إنحاء العالم منذ ذلك الحين. وقد اتهم اليهود بعد قيام الثورة الروسية في عام ١٩١٧ بالتآمر للسيطرة على العالم مستغلين نفوذهم المالى أو عن طريق إشعال ثروات. وقد زاد نفوذ اليهود الاقتصادى في أمريكا وأوربا بشكل خاص في القرن العشرين مما قوى نفوذهم السياسي حتى أن هتلر ادعى في الثلاثينيات أن نفوذ اليهود الاقتصادى مكنهم من السيطرة على النظم السياسية في انجلترا وأمريكا وفرنسا.

وقد صورت النازية التى اعتنقت نظرية سمو الجنس الارى اليهود في شكل القوم المنحوسين بطبيعتهم. الذين يعملون دائماً على ابتزاز ثروات الأمم عن طريق المصارف والتجارة التى كانوا يسيطرون عليها. وكانت هذه الصورة تلقي قبولاً في المجتمعات الأوروبية لوجود ما يؤيدها من الشواهد. فكان دعاة النازية يقولون انهم يريدون العيش في سلام مع جيرانهم الأوروبيين ولكن اليهود يعملون على زيادة العداء والفرقة بين الدول الأوروبية.

ولما كانت الشعوب الأوروبية تتذكر بالألم والمرارة الشديدة ملايين الضحايا والجرحى الذين أسفرت عنهم تجربه الحرب العالمية الأولى ، فقد بدأت تلك الشعوب بتأثير الدعاية النازية في التساؤل في خوف عما إذا كان عليهم أن يعانوا مره أخرى نتيجة لمؤامرات اليهود؟

ولهذا تهاون الأوروبيون في مقاومة لضطهاد النازية لليهود وفى مقاومة النازية نفسها حتى صارت اى محاولة لمقاومة النازية عرضة للشبهات والاتهام بأنها مدفوعة من اليهود ، وأصبح اى سياسي يدعو لمقاومة النازية عرضه للشبهات والاتهام بأنه مدفوع من اليهود. لذلك عمل كل من قاوم النازية على عدم الربط بين دعوته ومقاومة ما يحدث لليهود على أيدى النازية.

ولكن حينما نشبت الحرب العالمية الثانية وشملت الكارثة جميع الشعوب الأوروبية ، أدرك الأوروبيون حقيقة النازية وبدأوا يتعاطفون مع اليهود الذين عانوا منها ، فشملتهم موجه من العطف. ومن هنا بدأت عقده الذنب التى استغلها الصهاينة أحسن استغلال في الدعاية لقضيتهم ، وكان اليهود قد بدأوا يعملون من خلال منظماتهم في أواخر القرن التاسع عشر في المجتمعات الغربية على تغيير الصورة القديمة التى انطبعت في أذهان الغربيين عنهم. فعملوا على تقديم اليهودى في صورة الإنسان النشط الشجاع المحب للعمل المثابر بدلاً من اليهودى الوضيع المرابي المخادع والبخيل[1].

وقد شعرت الشعوب الأوروبية أنه من الضروري تعويض اليهود عما أصابهم وأن من حقهم أن يعيشوا في سلام وأن يكون لهم شخصية قومية. التعاطف الكبير الذى أظهرته وسائل الإعلام الغربية كان إلى حد كبير استجابة تلقائية على ما بدا في ذلك الوقت وكأنه تحول تاريخي خطير. أى أن اتجاهات الجماهير نحو اليهود تغيرت في المجتمعات الغربية بعد الحرب العالمية الثانية. وكان السبب الرئيسي للتحول

(1) «Middle East Coverage : A Jewish Bias,» More, May 13, 1974, p.10.

الاضطهاد الذى عانى منه اليهود على يد النازية ومثابرة اليهود في خلق صورة جديدة لهم في أذهان الشعوب الغربية ومؤازرتهم للولايات المتحدة في حربها ضد المعسكر الشرقي. فمنذ عام ١٩٤٨ كانت إسرائيل من حلفاء الولايات المتحدة في الحرب الباردة لذلك تعاطفت وسائل الإعلام الغربية مع اليهود ولم تقبل وجهة النظر العربية.

وقد أكد الإعلام الصهيونى على حق اليهود في العودة إلى ارض جدودهم وأن مطالبتهم بالأرض تقوم على أسس دينية مدعين أن إسرائيل الحديثة هى امتداد لإسرائيل القديمة. وقد أكد الإعلام الصهيونى على أن اليهودى إنسان مسالم ، يكره العنف ولكنه اضطر للدفاع ببسالة عن أرض أجداده في فلسطين ومواجهة العرب وأنه إنسان محتضر ومفكر في حين أن العربي بدائي وخطر[1]. قدم الإعلام الصهيونى إسرائيل على أنها دولة محاصره «ثلاثة ملاين يهودى محاطين بمائة مليون عربي». وباستمرار ذكرت قصص حول كيف أن إسرائيل الصغيرة الشجاعة تواجه الدول العربية المتخلفة المتعصبة دينيا. (ولكن بعد حرب عام ١٩٦٧ كان على العالم أن يتكيف بسرعة لنوع جديد من اليهود. فلم يعد اليهودى ضحية التاريخ المرفوض ، ولكن اليهودى المنتصر الذى لا يهزم ، اليهودى المنتصر واليهودى المسيطر على مصيره ، المواطن الإسرائيلى الخارق).

أكدت الدعاية الإسرائيلية أيضا أن اليهود لم يطردوا الفلسطينيين العرب من أراضيهم ، ولكنهم طلبوا منهم البقاء ولكن الفلسطينيين اتبعوا نصيحة القادة العرب وتركوا ديارهم بمحض إرادتهم. وبهذا نجح اليهود

---

(١) عرفات حجازى : «دور الإعلام الجماهيرى من اجل القضية الفلسطينية» شؤون عربية ، يوليو ١٩٨٢ ، ص١٥٤.

في خداع العالم بشعار وايزمان «شعب بلا وطن إلى وطن بلا شعب». فاليهود عادوا إلى أراضيهم ليعمروها بعد أن أصبحت ارض خراب وشبه خالية إلا من بعض البدو الرحل. بذلك يصبح دور اليهود مشابه لدور الأمريكيين حيال الهنود الحمر «المتوحشون».

نجح الإسرائيليون في خلق الإيحاء بأن إسرائيل واجهة حضارية في صحراء الجهل والتخلف ، وأن الصهيونية فلسفة ليبرالية يجب أن تحظى بمساندة الليبراليين في جميع أنحاء العالم. واستغلت الحركة الصهيونية العواطف والاعتبارات الدينية والإنسانية ، واستخدمت اتصالاتها مع أجهزة الإعلام كما استغلت الأقليات اليهودية المنتشرة في جميع أنحاء العالم وقامت بتأسيس جمعيات الصداقة مع مختلف الشعوب حتى تستطيع تغيير الاتجاهات الفكرية المعارضة. بدأت دعواتها في محاولات لتبرئه اليهود من قتل المسيح ثم استجلاب العطف عن طريق الروايات الضخمة والمبالغ فيها عن أفران الغاز والمجازر النازية ، إلى أن انتقلت للمطالبة باستقرار الشعب اليهودى الذى لا وطن له ، في الوطن الفلسطيني الذى لا شعب له.

فقد عملت الحركة الصهيونية على أقناع الرأى العام ببراءة اليهود من دم المسيح أولاً ، واستغلال أساطير النازية لكسب العطف والتأيد لذلك الشعب التائه ، قامت الحركة الصهيونية في نفس الوقت بترسيخ صورة العربي بكسله وببذخه وبمكره وخداعة الممزوج بالقسوة(١).

تم زرع الأفكار السابقة بشكل منتظم وحظت بقبول عام في الدول الغربية. وشعر الكثيرون في الدول الغربية بأنه يجب مساندة «الشعب الأفضل» في الصراع العربي الإسرائيلي.

---

(١) عرفات حجازى : «دور الإعلام الجماهيرى من أجل القضية الفلسطينية» ، شئون عربية ، يوليو ١٩٨٢ ، ص١٥٠.

فمنذ عام ١٩٤٨ حتى عام ١٩٧٦ ثبت الإعلام الصهيوني في[١] عقلية المواطن الغربي صورة زاهية غير واقعية عن إسرائيل كواحة ديمقراطية وسط صحراء الهمجية ، إسرائيل معجزة الغرب في العالم العربي وشعله التقدم في بلاد التخلف. بالطبع تجنب الإعلام الغربي مناقشة كيفية نشوء إسرائيل وقصة قيامها والثمن الباهظ الذى دفعة العرب.

وقد استعانت الدعاية الصهيونية بالجاليات اليهودية المنتشرة في جميع أنحاء العالم ونظمت جماعات الضغط. واستغلت الإعلام بشكل فعال في تحقيق أهدافها ونجحت نجاحاً ملموساً جعل القضية العربية تعجز عن كسب مساندة الدول الغربية وبشكل خاص الولايات المتحدة.

وسنتحدث في الصفحات التالية عن الدور الذى لعبته الجاليات اليهودية المنتشرة في كل زوايا العالم ثم نتحدث عن المنظمات الصهيونية في بعض الدول الغربية ونشاطها الإعلامي ثم نوضح دور اليهود كجماعة ضغط.

الجاليات اليهودية في دول العالم المختلفة :

بعد ٣٦ عاما من تأسيس إسرائيل ، ما تزال الغالبية العظمى من اليهود تعيش خارجها. ويقدر عدد اليهود بـــ ١٤ مليون فرد، يقيم في إسرائيل ٣.٤ مليون يهودى. وقد نجحت إسرائيل في التحكم في الجاليات اليهودية ، ومارست عليهم نفوذا لا يتناسب مع وزن تلك الجاليات العددى. ويختلف عدد اليهود في دول العالم المختلفة ولو أن الأرقام التى نقدمها هى مجرد تقديرات. فمعظم الدول الغربية لا تحتفظ بسجلات لانتماءات مواطنيها الدينية. وتستند هذه الأرقام إلى عدد اليهود الذين يقيمون اتصالا ما ، مهما كان ضئيلاً مع المنظمات اليهودية[٢].

---

(١) عرض تاريخي.
(٢) روبرت كثيل «اللوبى اليهودى الأمريكي يواجه تحدياً قوياً»
الرأي العام (الكويتية) ، ١٩٨١/٩/١٣ نقلاً عن مجلة U.S.News and World Report

وأكبر جالية يهودية في العالم موجودة في الولايات المتحدة. فيتراوح عدد اليهود فيها ما بين ستة ملايين وتسعة ملايين فرد. ويليها الجالية اليهودية[1] في الاتحاد السوفيتي التي يتراوح عددها ما بين ٢.٢٠٠.٠٠٠ إلى ثلاثة ملايين فرد. ويصل عدد اليهود في فلسطين المحتلة حوالي ٣.٣٥٤.٠٠٠ نسمة. واكبر جالية يهودية في أوربا موجودة في فرنسا ويتراوح عددها ما بين ٦٠٠ ألف ، ٧٠٠ ألف نسمة ، ويليها بريطانيا التي يبلغ عدد اليهود فيها ٣٨٥ ألف فرد. وفي أمريكا الجنوبية توجد أكبر جالية يهودية في الأرجنتين ويبلغ عددها حوالي ٤٠٠ ألف نسمة ويليها الجاليات اليهودية في كندا ٣٣٠ ألف ، وجنوب أفريقيا ١٢٠ ألف. ولأهمية الجالية اليهودية في الولايات المتحدة وفرنسا سنفرد لها بعض الصفحات بعد تقديم أرقام تقريبيه لتوزيع اليهود في العالم مستمدة من الكتاب السنوي اليهودي لعام ١٩٨٣ مع بعض التعديلات.

الجاليات اليهودية في العالم :

أولاً : أمريـكا الشماليـة : الولايات المتحدة : حوالي تسعة ملايين نسمة ، كندا حوالي ٣٣٠ ألف نسمة.

ثانياً : أوروبـــا : فرنسا ٧٠٠ ألف[2] ، بريطانيا وايرلندا الشمالية ٣٨٥ ألف ، بلجيكا ٤٠ ألف ، إيطاليا ٣٥ ألف ، ألمانيا ٣٥ ألف ، هولندا ٣٠ ألف ، تركيا ٢٣ ألف ، السويد ١٦ ألف ، أسبانيا ١٢ ألف ، سويسرا ١٢ ألف ، النمسا ١٢ ألف ، الدنمرك ثمانية آلاف ، يوغوسلافيا ستة آلاف ، اليونان خمسة آلاف ، ايرلندا ألفين.

---

(١) إحصائيات الثمانينيات.

(٢) إحصائيات الثمانينيات.

ثالثاً : المجموعة الاشتراكية : الاتحاد السوفيتي حوالى ٣ مليون ، المجر ٨٥ ألف ، رومانيا ٣١ ألف ، ألمانيا الديمقراطية ٢٨ ألف ، تشيكوسلوفاكيا ثمانية آلف ، بولندا ستة آلاف ، بلغاريا خمسة آلاف.

رابعاً : أمريكا الوسطى والجنوبية[1] : الأرجنتين ٤٠٠ ألف ، البرازيل ١٦ ألف ، أراجوى خمسين ألف ، المكسيك ٤٥ ألف ، شيلي ٢٥ ألف ، فنزويلا ٢٤ ألف ، كولومبيا سبعة آلاف ، بيرو خمسة آلاف ، كوستاريكا ٢٥٠٠ ، بنما ألفين ، بورتريكو ألفين.

خامساً: أفريقيـــا : جنوب أفريقيا ١٢ ألف ، الحبشة ٢٨ ألف ، المغرب ١٨ ألف ، تونس ٣٥٠٠ ، زيمبابوى ١٥٠٠.

سادساً: أسيـــا : استراليا ٧٢ ألف ، إيران ٣٥ ألف ، الهند ستة آلاف ، نيوزيلندا ٤٥٠٠ ، سوريا ٤٥٠٠ ، اليمين الشمالي ألفين.

الجالية اليهودية في الولايات المتحدة :

تدفق اليهود على الولايات المتحدة مع الهجرات الأولى ، وتمت الهجرة اليهودية على مراحل زمنية تميزت كل مرحلة بأنها شملت يهوداً ينتمون إلى دولة أو دول أو منطقة معينة الذات. وهذا التنوع في مصادر الهجرة اليهودية إلى الولايات المتحدة أعطى طابعاً متميزا وخاصاً لكل موجه هجرة من ناحية التكوين الثقافي والاجتماعي. وقد بدأت هجرة اليهود إلى الولايات المتحدة في منتصف القرن السابع عشر من بعض المستعمرات الهولندية في البرازيل وتركزوا خلال تلك الفترة الأولى في نيويورك التى كانت ذلك الوقت من ممتلكات هولندا (ابتداء من عام١٦٢٥). وقد زادت هجرتهم من أوروبا إلى أمريكا عام ١٩٣٠

---

(١) عرض تاريخي.

وعام١٨٤٨ وكان أغلب المهاجرين من ألمانيا والمجر. وفى الفترة ما بين سنة ١٨٨٠ وسنة ١٩٢٢ ارتفعت نسبة اليهود الأوروبيين الذين هاجروا إلى أمريكا حتى وصول إلى ما يقر من ٢.٥٠٠.٠٠٠ نسمة. فقد لجأ ملايين من اليهود الروس والبولنديين إلى الولايات المتحدة بعد اغتيال القيصر اسكندر الثانى سنة ١٨٨١ هرباً من هجمات الجماهير المتكررة عليهم في روسيا والدول التى تخضع للسيطرة الروسية ولجأ الكثير منهم إلى الولايات المتحدة. وقد عمل غالبية اليهود في التجارة وكون الكثير منهم ثروات ضخمة من الاتجار بشكل خاص في الأقمشة والحديد الخردة.

ويمكن تقسيم هذه الهجرات إلى أربع موجات رئيسية على النحو التالى :

الموجة الأولى : هجرة اليهود السفروديم (من العهد الاستعمارى حتى عام١٨١٥).

الموجة الثانية : الهجرة اليهودية الألمانية (من ١٨١٥ – ١٨٨٤).

الموجة الثالثة : هجرة اليهود الاشكنازية (١٨٨٠ – ١٩٣).

الموجة الرابعة : الهجرة اليهودية الحديثة فيما بين الحربين(١).

وبالرغم من أن الولايات المتحدة تتضمن حالياً أكبر عدد من اليهود في العالم إلا أنهم لا يشكلوا النسبة الأساسية من المهاجرين إلى إسرائيل. ففى عام ١٩٧٣ وصل عدد المهاجرين الأمريكيين اليهود إلى إسرائيل ٤٣٩٣ مهاجراً ، بينما وصل عدد اليهود السوفيت المهاجرين إلى

---

(١) فالح الاسدى : «العوامل التاريخية والاجتماعية والسياسية في قبول الرأى العام الأمريكي للصور المشوهة عن العرب في الدعاية الصهيونية» ، حوليات الإعلام ، العدد الثالث ، ١٩٨٣ ، ص١١٩-١٢١.

إسرائيل إلى ٣٥ ألف يهودى ، فمن بين الـــ ١.٥ مليون مهاجر من الذين ذهبوا إلى إسرائيل في الفترة ما بين عام ١٩٤٥ وعام ١٩٧٤ بقي ٣٠ ألف يهودى أمريكى. ولا تشعر إسرائيل بالرضا عن اعتمادها على الولايات المتحدة وعلى الأمريكيين اليهود الذين يزورون إسرائيل ويرفضوا الاستقرار فيها. ولكن يفضل الأمريكيون اليهود التبرع بالمال وتقديم المساندة من الولايات المتحدة عل الهجرة بأنفسهم إلى إسرائيل. ويعرضهم هذا بالطبع لانتقادات عنيفة من قادة إسرائيل.

الجالية اليهودية في الاتحاد السوفيتي :

أن يهود الاتحاد السوفيتي كغيرهم من الأقليات اليهودية في العالم يسكنون المدن أكثر من أيه مناطق أخرى وينتمون في معظم الأحيان إلى الطبقات المتوسطة المتعلمة. ففى موسكو نحو ٢٣٦ ألف يهودى ، بينما في لننجراد وصل العدد إلى قرابة ١٦٢ ألف وفى كيف إلى نحو ١٥٤ ألف. وقد حافظت بعض المناطق اليهودية في الاتحاد السوفيتى على هويتها اليهودية أكثر من غيرها وهذا الوضع يلاحظ في جمهوريات البلطيق أكثر منه في المناطق الأخرى. ويرجع ذلك جزئياً إلى أن هذه المناطق قد ادخلت سياسياً تحت الحكم السوفيتى في وقت متأخر خلافا لتيار الذى تطور أخيراً بين اليهود في معظم إنحاء الاتحاد السوفيتى من طالبي الهجرة حيث لا يميلون للتوجه إلى الولايات المتحدة والبلدان الغربية مع أن نسبتهم عاليه بين المهاجرين ككل ، لكن معظمهم يفضل التوجه إلى فلسطين المحتلة. ويبلغ عدد يهود البلطيق في لاتفيا ٣٦٧٠٠ نسمة ، وفى ليتوانيا ٢٤٠٠٠ نسمة ، أما يهود جمهورية روسيا البيضاء البالغ عددهم ٨٠٨٠٠ فيسكنون مناطق مدنيه نامية ولا يشاركون في موجه المعارضة اليهودية للحكم السوفيتى إلى الدرجة التى يشعر بها يهود البلطيق ، ولا يتمسكون مثلهم بالهوية القومية اليهودية. وفى السنوات

الأخيرة وجه اليهود السوفيت إلى الدوائر السوفيتية المختصة طلبات هجرة إلى إسرائيل.

وقد زاد عدد المهاجرين اليهود القادمين إلى إسرائيل في النصف الأول من عام ١٩٧٩ بنسبة ٥٠ في المائة بالمقارنة مع نفس الفترة من العام الأسبق. وتفيد الأرقام التي نشرتها الوكالة اليهودية انه وصل إلى إسرائيل من الاتحاد السوفيتي ١٧٦٥٠ مهاجراً يهودياً في الفترة ما بين يناير ويونيو ١٩٧٩ ، من بين ٣٥ ألف مهاجر غادروا الاتحاد السوفيتي(١).

وقد غادر ما يقرب من ٢٠٠ ألف يهودي سوفيتي الاتحاد السوفيتي منذ عام ١٩٤٥ أي ٦.٦ بالمائة من التعداد الإجمالي للسكان اليهود في البلاد الذي يقدر بحوالي ثلاثة ملايين نسمة. وذكر المجلس الذي يمثل المنظمات اليهودية في فرنسا أن حوالي ٥٠ ألف يهودي سوفيتي يقيمون حالياً في إسرائيل بعد أن تفرق الآخرون في الولايات المتحدة الأمريكية (وعددهم ٣٠ ألفا) وكندا وأوروبا. والجدير بالإشارة أن حركة الهجرة تزايدت بصفة خاصة ابتداء من عام ١٩٧١ إذ شهد هذا العام هجرة ١٤ ألفا وثلاثمائة شخص. وحوالي ٣٤.٩٢٢ فرد في عام ١٩٧٣ ، وحوالي ٢٠ ألفا في عام ١٩٧٤. وقد سجلت حركة الهجرة انخفاضاً خلال سنة ١٩٧٥ حيث بلغ عدد المهاجرين ١٣ ألفا. وقد اتسع نطاق الحركة مرة أخرى منذ عام ١٩٧٦ ومنح الاتحاد السوفيتي ١٦ ألف تأشيرة هجرة. وذكرت اللجنة الحكومية لعمليات الهجرة في أوربا ومقرها في جنيف أن عدد اليهود السوفيت المهاجرين عام ١٩٧٨ بلغ ٢٩ ألف

---

(١) «التغلغل اليهودي العالمي والتطويق الصهيوني للرأي العام العالمي» الفجر ، (الأمارات) ، ١٩/١٠/١٩٨٠.

شخص مقابل ١٨ ألف شخص عام ١٩٧٥. وفى عام ١٩٧٧ استطاع حوالى ١٩ ألف مهاجر من مختلف المناطق في روسيا الوصول إلى إسرائيل. (نقلاً عن الفيغارو الفرنسية – الرأى العام ، في ١٩٧٨/٦/٢٧).

وقد وصل عدد المهاجرين السوفيت في عام ١٩٧٩ إلى ٥١ ألف مهاجر يهودى. وفي عام ١٩٨٣ وصل عدد المهاجرين من اليهود السوفيت إلى ١٢٥٠ فرد فقط لم يصلوا جميعاً إلى إسرائيل. فتشير الأرقام إلى انه من بين ١٢٥٠ يهودى سوفيتى مهاجر في عام ١٩٨٣ ذهب إلى إسرائيل ٢٨٪ فقط. لذلك أغلقت إسرائيل مركز تجمع للمهاجرين السوفيت في أحد ضواحى فينا. ويظهر الانخفاض الحاد في عدد اليهود السوفيت المتجهين لإسرائيل في الأرقام التالية :

في عام ١٩٧٥ خرج من الاتحاد السوفيتى ١٣٢٢١ يهودياً وصل منهم إلى إسرائيل ٦٤٪ فقط.

وفى عام ١٩٧٧ خرج ١٦٧٣٦ يهودياً وصل منهم لإسرائيل ٥٠٪ ، وفى ١٩٧٨ وصلت نسبة المهاجرين من الروس لإسرائيل ٥٨٪ وفى عام ١٩٧٩ خرج ٥١٣٣٣ يهودياً روسيا وصل منهم لإسرائيل ٣٤٪ فقط.

وتؤكد السلطات السوفيتية أن هذا الانخفاض الكبير يفند آراء الذين يطالبون بالسماح بخروج اليهود من الاتحاد السوفيتى للذهاب لإسرائيل لأن نسبة كبيرة منهم يذهبون للولايات المتحدة[1]. يزيد هذا من الشعور المعادى للسوفيت في الولايات المتحدة ويخلق مشكلة خطيرة مع باقي الأقليات في الاتحاد السوفيتى مثل الأوكرانيين الذين يطالبون

---

(١) «تساقط المهاجرين اليهود : يفضلون الذهاب إلى الولايات المتحدة» ، البيان ، (الإمارات) ، ١٩٨٤/١/٢٢ ، نقلاً عن يديعوت احرنوت الإسرائيلية.

بالسماح لهم بالهجرة إلى الولايات المتحدة ضمن خطة جمع شمل العائلات.

وتجدر الإشارة إلى أن الهجرة اليهودية من الاتحاد السوفيتي بلغت اكبر مستوين في تاريخها في أكتوبر ١٩٧٣ ثم في ابريل ١٩٧٩. ومن ناحية أخرى يقدر عدد الإسرائيليين الذين هاجروا من فلسطين المحتلة عام ١٩٤٨ حتى الآن بحوالى ٤٠٠ ألف شخص وهم الناس الذين وصفهم اسحق رابين بأنهم هاربون من ارض المعارك (الجارديان Gardian ١-٦-٧٩ والدستور ١٤-٦-٧٩) ومما يشجع على الهجرة من إسرائيل إلى الخارج ويحول دون نجاح سياسة تهجير اليهود السوفيت بصورة خاصة إلى إسرائيل تلك الظروف المعيشية الصعبة في إسرائيل حيث بلغ عدد العاطلين عن العمل رقماً قياسياً وحيث سجل التضخم رقما قياسياً أيضاً وحيث ارتفعت الضرائب حتى بلغت حوالى ٥٠٪ من الدخل وفوق ذلك فإن التجنيد الاجبارى لا يزال يفرض حتى سن الخامسة والأربعين.

وتدفع الولايات المتحدة تكاليف انتقال اليهود من الاتحاد السوفيتي لإشباع احتياجات دولة إسرائيل للقوة العاملة من خلال اعتمادات يخصصها الكونجرس. ففي عام ١٩٧٣ اعتمد الكونجرس ٥٠ مليون دولار لهذا الهدف ، وفى ١٩٧٤ اعتمد الكونجرس ٣٦.٥ مليون دولار ، وفى عام ١٩٧٥ اعتمد ٤٥ مليون دولار ، وفى عام ١٩٧٦ اعتمد ١٥ مليون دولار.

وقد نجح اليهود في الضغط على الكونجرس للنص على انه لا يسمح باستخدام هذه الاعتمادات لاستقرار اللاجئين في أى دولة أخرى

غير إسرائيل[1]. وتستمد المعونات المخصصة لنقل اليهود من الاتحاد السوفيتي وأنحاء من العالم ، بالطبع ، من مساهمات تخصم من الوعاء الضريبي. وتمنح هذه المعونات لصندوق النداء اليهودى United Jewish Appeal. وبهذا يضطر الأمريكيون الذين يعانون من معدلات الضرائب العالية إلى تخصيص أموالهم لتحقيق هدف سياسي ، هو زيادة السكان في دولة أجنبيه. وهذا نشاط لا يمكن أن يدخل ضمن إطار الأهداف الدينية ، أو الخيرية أو العلمية أو التعليمية التى حددتها إدارة الضرائب IRS وجعلتها تتمتع بالخصم من الوعاء الضريبي.

الجالية اليهودية في فرنسا :

يبلغ عدد اليهود في فرنسا خمسمائة وخمسين ألف[2] وهم يتمتعون بمركز مرموق ونفوذ فعال يفوق نسبتهم وعددهم بكثير حيث يشاركون في الجامعات ومعاهد الأبحاث والنقابات والأحزاب السياسية اليمنية واليسارية على السواء بالإضافة إلى تغلغلهم العميق في أجهزة الإعلام الفرنسية الرسمية وغير الرسمية. ويتمتع اليهود في المجتمع الفرنسي بحقوق وحريات وعدم تمييز تجعل حياتهم أيسر من حياة أمثالهم في أى بلد آخر. وكثيراً ما تولى يهود فرنسيون رئاسة الوزراء الفرنسية من أمثال ليون بلوم ومنديس فرانس حتى أن سيمون فيل الوزيرة الفرنسية السابقة – وهى يهودية – قد رشحت في نهاية المطاف رئيسة للبرلمان الأوروبي. وقد أدى الوجود اليهودى في فرنسا إلى تطوير العلاقات الإسرائيلية فقد كانت مشاركة فرنسا في العدوان الثلاثي على مصر في خريف ١٩٥٦ بداية التحام فرنسي – إسرائيلي ضد المصالح العربية. وقد

(1) Alfred M. Lilientbal, The Zionist Connection : What Price Peace (N.Y., Middle east Perspective, 1979), p.531.

(٢) إحصائيات الثمانينيات.

جاء وقت كانت فرنسا فيه الدولة الأولى في توريد السلاح لإسرائيل. وقد قالت جريدة «لونوفيل اوبسرفاتو» الفرنسية أنه لا يوجد أى شعب ارتبط في مجموعة بإسرائيل مثلما ارتبط الشعب الفرنسي ولم تكن لأيه دولة اتفاقيات سرية وعلنية مع إسرائيل مثلما كان لفرنسا معها فالعلاقات موجودة على كل المستويات في الدفاع الوطني ورئاسة أركان الجيش والمخابرات السرية وصناعة الأسلحة وحتى البرامج النووية. ومع أن الجنرال ديجول قد اكتشف بعد عدوان ١٩٦٧ أن كل مصالح الدولة تعمل لمصلحة إسرائيل فإن تطور العلاقات العربية الفرنسية لم يرفع قبضه الصهيونية الممسكة بعنق وسائل الإعلام الفرنسية والتى مازالت تستغل فكرة اللاساميه لمحاربة كل من يحاول الموازنة في العلاقات بين فرنسا من جهة وبين الدول العربية وإسرائيل من جهة أخرى. ولا تزال مؤسسة الرأسمالى اليهودى الفرنسي المعروف روتشيلد صاحب التاريخ في قصة ملكية قناة السويس تلعب دوراً كبيراً في الترويج للمصالح الإسرائيلية في فرنسا وأوروبا الغربية بشكل عام.

والواقع أن النشاط الصهيوني في فرنسا اخذ في الازدياد والتوسع بعد قرار ديجول بعد حرب ١٩٦٧ وقف شحن الأسلحة إلى إسرائيل وفي هذا المناخ بدأت المنظمات اليهودية السرية تظهر إلى السطح على مختلف الأصعدة وبالخصوص السيطرة على وسائل الإعلام من خلال السيطرة السياسية والاقتصادية على عدد كبير من الصحف والمجلات الفرنسية. إضافة إلى سيطرتهم على محطات الإذاعة والتليفزيون. وتوجيه البرامج في خدمة الأغراض المرسومة مسبقاً. وتركز هذه البرامج علي التراجيديا وعقد الشعور بالذنب. وتجد هذه الموضوعات قصصاً مناسبة في «الهلوكوست» النازية ، ويتم تنظيم عرض هذه الصور في الوقت المناسب. فكل فترة زمنية تفتح وسائل الإعلام الفرنسي ملف اليهود

المقيمين في البلاد العربية وما يعانون من «اضطهاد».

في الواقع أن غزو الصهيونية لفرنسا لم يكن بالأمر الطارئ. فقد ظهر في أعقاب الحرب العالمية الثانية. كما أن للدعاية الصهيونية تمكنت من كسب تعاطف غالبيه اليهود الفرنسيين منذ حرب عام ١٩٦٧ المنظمات الصهيونية في فرنسا ، وفى معظم أنحاء العالم تشكل العمود الفقرى للنشاط الصهيونى. وتنقسم هذه المنظمات وفقاً للأستاذ/ شاكر نورى إلى ثلاثة أنواع وأن توحدت في الهداف والتوجيهات. وهى كالتالى

- المنظمات السياسية
- المنظمات الدينية.
- المنظمات الثقافية.

وسنتحدث أساساً عن المنظمات الصهيونية السياسية(١).

لم تعرف الساحة الفكرية والثقافية في فرنسا قبل عام ١٩٤٤ نشاطاً لمنظمات صهيونية على النطاق السياسي ، بل كان هذا النشاط يتبلور في التظاهرات الثقافية والتعليمية فقط. غير أن التطورات التاريخية للأحداث أدت إلى ظهور منظمات سياسية تتولى مهام الدفاع عن مصالح الجالية اليهودية التى تشكل خلية منفصلة عن المجتمع الفرنسي.

وقد ظهرت منظمات عديدة ادعت كل منها أنها تمثل الجالية اليهودية على الساحة الفرنسية. أول منظمة ظهرت عام ١٩٤٣ ولم تظهر بشكل علنى. وكانت تتطلع إلى تجميع كافة أفراد الجالية اليهودية بصرف النظر عن الاختلافات الإيديولوجية والسياسية. وأطلقت على نفسها اسم «المجلس الممثل لليهود في فرنسا».

Conseil Representait des Israelites en France (C.R.I.F)

---

(١) شاكر نورى : «المنظمات الصهيونية في فرنسا» ، الرياض ، (السعودية) ، ١٤ يونيو ١٩٨٤.

وتلخصت أهدافها في الدفاع عن مصالح وحقوق الجالية اليهودية والتعبير عن آراءها أمام المؤسسات الحكومية والأحزاب والرأى العام الفرنسي ومن ابرز قادة هذه المنظمة المليونير اليهودى الن دى روتشيلد ، ونيوكلاين ، وجان روزنتال ، وليون مايس ، وفيدال موديانو ، وادى ستيك. وقد أعيد تسمية هذه المنظمة إلى «المجلس الممثل للمؤسسات اليهودية في فرنسا».

أما منظمة الفرع الفرنسي «للكونجرس اليهودى العالمي» التى حققت نجاحاً باهراً في الستينات والسبعينات بسبب شخصية ناحوم جولدمان فأنها تتعرض حالياً لنوع من التفكك بسبب المصاعب المالية ومواقف ناحوم جولدمان التى لم تكن تتفق تماماً مع السياسة الإسرائيلي. وهذا لا يعنى بأن جولدمان لم يكن صهيونياً ، ولكن مواقفه إزاء الكيان الصهيوني جعلت هذا الفرع من المنظمة يفقد مساعدة الجالية اليهودية بصفة عامة والأوساط الارثوذكسيه على وجه الخصوص.

وتعتبر منظمة «انبعاث اليهود» Renouveau Juif من أنشط وأوسع المنظمات الصهيونية الفرنسية. وقد أسس هذه المنظمة الأخوان هنرى وسيرج هاجنبرج في عام ١٩٧٩. وكان الهدف الأول لنشاطهما خلق مجموعة يهودية تشبة «اللوبي الصيهونى» في أمريكا وكذلك الاحتجاج ضد خمول المنظمات الصهيونية الأخرى. وتتميز هذه المنظمة بتطرفها وتعصبها للأفكار الصهيونية كما تسعى لإعطاء الجالية اليهودية مركزاً سياسياً في الانتخابات الفرنسية. وقد حققت هذه المنظمة نجاحاً كبيراً في الأوساط اليهودية بتأسيسها خدمة إذاعية «راديوج» الحرة التى مارست تأثيراتها الفعالة. وتثير مواقف هذه المنظمة المتشددة إعجاب وحماس عدد كبير من اليهود الذين يعتبرونها جهازاً يستطيعون من خلاله

التعبير عن آراء وأفكار ربما تثير ردود فعل حادة خارج نطاق تلك المنظمة.

وهناك منظمات اقل أهمية ونفوذا من المنظمات السابقة مثل «بناى بريت» (أبناء العهد) Fils de L'alliance القريبة من آراء الحركة الماسونية. وتدعى هذه المنظمة أن هدفها الأساسي هو الكفاح ضد العنصرية ومعاداة السامية ، غير أن لها أهداف أخرى منها القيام بأعمال سياسية مؤيدة للكيان الصهيونى ومن ابرز شخصيات تلك المنظمة جان بير بلوك وسام هوفينبرج.

أما المنظمة المساه «الحركة الصهيونية الفرنسية» Movement Sioniste de Frace فلا يتجاوز عدد المنتمين إليها بضعة آلاف بالإضافة إلى الأعضاء الذين يبلغ عددهم بضع مئات.

وللأحزاب الموجودة في إسرائيل فروع في فرنسا والدول الأوروبية واهم هذه المنظمات التابعة :«حيروت» Herouth التابعة لحزب بيجين ، والافودا Avoda المرتبط بالحزب الاشتراكي الإسرائيلي ، وحلقة برنار لازار Cercle Bernard Lazare المنبثقة من حزب «مابام» الإسرائيلي ، وأصدقاء شالوم لخشاف Les Amis de Shalom Akhahav.

وهناك منظمات تابعة للأحزاب الدينية المتطرفة الإسرائيلية مثل مزراحى Mizrahi ، واكودت إسرائيل Agoudath Israel.

وتجمع منظمات أخرى طلبة المدارس الثانوية والإعدادية مثل «درور» Doro ، وايهود هابونيم Ihoud Habonim ، وهاشومير هاتساير Hashomer Hatsair.

ولهذه المنظمات دور كبير في أحداث تغييرات في مواقف القادة اليساريين الفرنسيين.

وهذه المنظمات تعمل كغطاء تستخدمه المنظمات الصهيونية للتأثير على الرأى العام الفرنسي تجاه القضية العربية. وهى تلجأ لأنشطة غير شرعية أحياناً مثل هجومها في عام ١٩٧٩ على شركات الطيران العراقية والسورية في فرنسا.

وتمارس «المنظمة العالمية للنساء الصهيونيات» Organisation Internationale des Femmes Sionistes (WIZO) أوجه نشاط سياسية عديدة مستترة وراءمظهر الجمعية الخيرية.

وتشن المنظمات الصهيونية في فرنسا هجوماً من آن لآخر ضد الاتحاد السوفيتى بحجة اضطهاد اليهود هناك. ومن المنظمات التى تقوم بهذا المجلس الوطني للدفاع عن حقوق يهود الاتحاد السوفيتى Conseil National Pour la protection des Droits des Juifts

والجمعية النسائية للتضامن مع يهود الاتحاد السوفيتى Comite Feminin de Soutien aux Juifs

وتعمل منظمة النساء الصهيونية على بث دعايتها بين النساء اليهوديات الفرنسيات لدعم الكيان الصهيونى.

أن الحرب النفسية التى تشنها المنظمات السياسية الصهيونية ذات أهمية بالغة وخاصة في جهودها للتأثير على الرأى العام الفرنسي. ولا تتردد أجهزة الدعاية الصهيونية في خلق بلبلة داخل المجتمع الفرنسي بنشر أكاذيب والادعاءات وتزوير الحقائق حول أحداث معينة.

وأهداف هذه المنظمات سياسية بحته. وهناك بعض المنظمات المعنية بتشجيع الهجرة لفلسطين المحتلة مثل «الوكالة اليهودية من اجل إسرائيل» Agence Juive Pour Israel وتعمل مع مؤسسات أخرى

على إعداد الشباب وتهيئتهم للحياة في الكيبوتز ومنظمة «ماف» Movement del Alyah de France (MAF) ورابطة الإسرائيليين في فرنسا Association des Etudiants Isrealiens en France ومركز الأعمال والدراسات الصهيونية Centre d'Action et d'Etudes Sionists.

وهناك عدد لا يستهان به من روابط وجمعيات الصداقة مع إسرائيل يبلغ عددها مائة منها على سبيل المثال ، «الرابطة الفرنسية الإسرائيلية» Alliance France-Israel.

ولهذه المنظمات نفوذ واسع النطاق في الأوساط السياسية الفرنسية والعالمية وتمول من الكيان الصهيوني أو المنظمة الصهيونية العالمية. ويتم نشاطها بالاستمرار.

وتمتلك الجالية اليهودية ، البالغ تعدادها ٦٠٠ ألف فرد وربما عده أضعاف من هذا العدد ، شأنها في ذلك شان جميع الأقليات الاثنوغرافيه والدينية المنتشرة في العالم ، صحافة متميزة بالرغم من أنها شهدت انخفاضاً واضحاً سواء في مبيعاتها وانتشارها في السنوات الأخيرة. والميزة الأساسية لهذه الصحافة- وهذا دليل على تراجع الخصوصية اللغوية – أنها تنشر باللغة الفرنسية مائة بالمائة , وليس ثمة صحيفة أو مجلة تصدر باللغة العبرية حيث تبقي هذه اللغة غير مفهومة عند غالبيه اليهود القاطنين في فرنسا. أما عدد الصحف اليومية التى تنشر باللغة «اليديشية» – لغة يهود أوروبا الوسطى – لا يتجاوز الاثنين وهما انزيرفورت Unser Wort ذات الاتجاه الصهيونى الواضح ، وناى بريس Naie Press المغلفة بالاتجاه الاشتراكى. ومعظم قراء هاتين الصحفيتين هم من اليهود القاطنين في باريس وأغلبهم من المسنين.

ولعجز الصهيونية من نشر هاتين اللغتين - العبرية واليديشية - تعمد إلى فرنسة الجيل الثانى ، وأخذت تتجاهل الأبجدية اليديشية. وقد أدت مواقف هاتين الصحيفتين المتعصبة إلى التقليل من رقعة انتشارهما بشكل كبير. وقد انخفضت مبيعات صحيفة «ناى بريس» منذ عام ١٩٦٧ بسبب بعض مواقفها الإنتقاديه لإسرائيل مما جعلها تقترب اقتراباً واضحاً من مواقف الحزب الشيوعى الفرنسي[1].

وتعتبر هذه الصحف جزءاً من تراث الماضي وهى مهددة بالزوال في السنوات العشر القادمة. وفيما عدا الصحف اليديشية ليس هناك جريدة يومية يهودية في فرنسا سوى نشرة «الوكالة التلغرافية اليهودية» Agence telegraphique Juve المحدودة النسخ.

ومن الصعب جداً معرفة أو تقرير عدد النسخ التى تطبعها أهم الصحف. وكثيراً ما يميل المسئولون فيها إلى تجنب أعطاء تقديرات حول عدد القراء.

وتعتمد هذه الصحافة على مساعدة المنظمة الصهيونية العالمية والاشتراكات ، وتواجه صعوبات خطيرة. ومما يدل على ذلك هو اضطرار بعض الصحف مثل «النشرة اليهودية» Information Juive إلى الاندماج مع صحيفة «الجاليات» لسان حال مجلس الكهنة اليهودى وكذلك اختفاء صحف أخرى مثل «كاديما» Kadimah الصادرة عن «اتحاد الطلبة اليهود في فرنسا»ز ولعلنا في هذا المقام نشير إلى أهمية صحيفة أرش Arche وهى شهرية يصدرها ويمولها «الصندوق الاجتماعى اليهودى المتحد» ويديرها «روجيه اسكوت». وهى تمثل وجهة

---

(١) طاهر مورى : «أضواء على الصحافة الصهيونية في فرنسا» ، الرياض ، (السعودية) ، ص يونيو ١٩٨٤.

نظر جهاز الإعلام الصهيوني الرسمي في فرنسا. وتتميز هذه النشرة الصحفية بطرحها للمناقشات داخل الجالية اليهودية كما يعمل فيها عدد من الصحفيين البارزين وتقدم الإخبار عن أوضاع اليهود في إسرائيل وخارجها.

ومن الجدير بالذكر أن بعض هذه الصحف الصهيونية قد تأسست في الجزائر ابن الاحتلال الفرنسي مثل «النشرة اليهودية» وذلك في عام ١٩٤٨ وعادت إلى الصدور من فرنسا في عام ١٩٦٣ ، ويشرف عليها ويمولها «جمعية اليهود الجزائري الأصل» ، ويديرها جاك لازاريس. وقد لعبت هذه النشرة الصحفية خلال العشرين عام الماضية دوراً خطيراً في نشر الفكر الصهيونى ، رغم أنها تتظاهر بانفتاحها وشموليتها واستقلاليتها إزاء المؤسسات الرسمية. وقد ركزت هذه الصحيفة على نشر كافة المعلومات والأخبار عن حياة الجالية اليهودية غير أنها ولأسباب عديدة ، اندمجت مع «صحيفة الجاليات» لسان حال «جهاز مجلس الكهنة اليهود».

أما صحيفة «المنير اليهودى» الأسبوعية Teibune Juive التى يديرها الكاهن جاكو كرينيفالد ، فتتظاهر بأنها تعبر عن رأى مستقل ، وخاصة تجاه السياسة الفرنسية في الشرق الأوسط والصراع اللبناني – الإسرائيلي. إلا أن إعدادها لا تدل على ذلك. فهى الأخرى شديدة الارتباط بالصهيونية.

أن الصحافة اليهودية في فرنسا تتظاهر على الدوام بأنها لا تخضع إلى تبعية المؤسسات الرسمية. ونلاحظ بأنها تنتقد بعضها البعض إلا أنها تشترك في المصير الواحد وهو الدفاع ، بأى شكل من الأشكال ، عن الصهيونية. وهذه الصحافة حذرة جداً أمام القراء اليهود الفرنسيين لأنها غير واثقة من انتماءاتهم الفكرية والثقافية.

ومن النشرات الشهرية أو الفصلية تذكر «الدفاتر الجديدة» Les Nouveaux cahier التى تصدرها منشورات «التحالف العالمى اليهودى» وتتميز بتركيزها على جوانب الثقافة ، وكذلك «دفاتر برنار لازار» Les Cahiers Bernard Lazare القريبة فكرياً من حزب «مابام» الإسرائيلي الذى يلعب دوراً كبيراً في تنسيق العلاقات مع اليسار الفرنسي. وهناك أيضاً مجلة «الأرض المسترجعة» La Terre Retrouvee وهي لسان حال الحركة الصهيونية.

وإذا كانت الصحافة الصهيونية تعيش أزمة حادة. فإن تطور أجهزة الإعلام الأخرى. وبشكل خاص السمعية البصرية ، منذ مجئ الاشتراكيين إلى كرسي الحكم يعوض عن هذا الضعف. ونعنى بذلك انتشار ظاهر الإذاعات الحرة. فقد كان للصهيونية حصة الأسد من بين كل الجاليات الأخرى. ففى منطقة باريس ، أسست الصهيونية أربع إذاعات حرة هى :

- راديو«ج» Radio «J»
- وجيدايك اف.ام Judaiques F.M
- راديو الجالية Radio Connunaute
- راديو شالوم Radio Shalom

وقد استطاعت هذه الإذاعات أن تكون جمهورها من المستعين اليهود أو المتعاطفين مع الصهيونية. وقد استغلت أحداث تفجير «مطعم روزنبرك» الكائن في شارع «روسييه» لكى تبث دعايتها على الأثير ، إضافة إلى تعليقاتها الواضحة على الحرب في لبنان. غير أن القانون الجديد الذى اقره البرلمان الفرنسي أجبرهم على دمج هذه الإذاعات في موجة واحدة. وأصبحت تشكل مجموعتين «راديو ج»، «راديو شالوم»

من جهة ، «راديو الجالية» ، «جيدابيك اف.ام» من جهة أخرى. ومن المعروف أن هذا الدمج جاء ضد إرادة المعنيين الصهاينة بهذه الإذاعات.

وتتظاهر هذه الإذاعات بأنها مختلفة ومتناقضة فيما بينها إلا أن حقيقة الأمر تدل على العكس. ومعظم هذه الإذاعات ، شأنها شأن الصحف ، مرتبطة بإحدى التنظيمات الصهيونية.

على سبيل المثال ، إذاعة «راديو ج» قريبة ، بل ومرتبطة بتنظيم النهضة اليهودية وتركز برامجها على نشر أخبار إسرائيل والجاليات اليهودية. كما تركز على نشر الأفكار الصهيونية. أما «جيدابيك اف.ام» فتعارض «راديو ج» ظاهرياً كما تنتقد سياسة الحكومة الإسرائيلية.

وقد وسعت هذه الإذاعة رقعتها عندما أعلنت بأنها لن تقتصر على اليهود بل تسعى إلى التعبير عن جميع الجدال السياسي الدائر في الساحة الفرنسية. ويهتم «راديو شالوم» بالتسلية والموسيقي بالدرجة الأولى وهدفه التعريف بالثقافة اليهودية والصهيونية. وتدعى هذه الإذاعة بأنها ليس لها أهداف سياسية.

وهناك بالإضافة إلى هذه الإذاعات الأربع برامج موجهة إلى الجاليات اليهودية المحلية في باريس أو المدن الأخرى. ولا بد من الإشارة إلى أن هناك طاقماً فنياً ضخماً يعمل على تسهيل أعمال وبرامج الإذاعات الصهيونية المذكورة. وقد لعبت هذه الإذاعات دوراً خطيراً في تزييف الحقائق وتضليل الرأى العام الفرنسي حول ما حدث في صبرا وشاتيلا من مجازر وحشية اقترفها الصهيونية.

أى أن جميع هذه الإذاعات مرتبطة بإسرائيل والصهيونية العالمية بشكل من الأشكال رغم ما تبديه من استقلالية واعتدال وحذر.

والسؤال لماذا تركز الصهيونية العالمية بشكل خاص على يهود فرنسا وليس على يهود الدول الأوروبية الأخرى؟ الإجابة تكمن في أن أكبر جالية يهودية في العالم بعد الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى تعيش في فرنسا. وتقدر الإحصاءات الرسمية بأن عدد اليهود يصل إلى ٦٠٠ألف وتبلغ نسبة اليهود الفرنسيين المتدينين ما بين ٢٥ ألف ، ٢٨ألفا. وأن هذا الحجم الكبير هو دافع من أهم الدوافع للتركيز على يهود فرنسا من قبل المنظمة العالمية. وأكثر ما تخشاه الصهيونية العالمية هو حدوث الاندماج الكلى لليهود مع المجتمع الفرنسي. فقد وقفت الحركة الصهيونية العالمية ، على الدوام ضد قرار تجنيس الجالية اليهودية في فرنسا.

أن أساليب الإعلام الصهيونى تعتمد بوضوح على إستراتيجية مزدوجة الأهداف.

أولاً : التركيز على الشعور «بعقدة الذنب» عند الشعب الفرنسي ، وتامين تغطية إعلامية لاعتداءات إسرائيل التوسعية.

ثانياً : زعزعة ثقة اليهود في الأنظمة التى يعيشون في ظلها وذلك لدفع يهود الدياسبورا إلى الهجرة.

الجاليات اليهودية في دول أوروبا الغربية الأخرى :

حاولت إسرائيل منذ نهاية الحرب العالمية الثانية استغلال مسألة الاضطهاد الذى قيل أن اليهود الألمان قد تعرضوا له خلال العهد النازى لابتزاز أموال ضخمة من حكومة «بون» في شكل تعويضات لليهود بالإضافة إلى المساعدات الكبيرة التى تقدمها ألمانيا الغربية لهم فى شكل مساعدات اقتصادية وعسكرية وغيرها. ومع أن عدد اليهود الألمان حالياً يقدر بخمسة وثلاثين ألفا[1] ، فإن نفوذهم في الأوساط السياسية والمالية والاقتصادية والثقافية والإعلانية مازال كبيراً ومؤثراً.

---

(١) إحصائيات الثمانينيات.

وقد عملت بريطانيا دائماً على خدمة المصالح اليهودية في فلسطين بدفع من بيوت المال اليهودية المسيطرة على الاقتصاد البريطاني إذ كان أول مندوب سام بريطاني في فلسطين كان اليهودى الانجليزي هربرت صموئيل. وحتى بعد قيام إسرائيل فقد كان النفوذ الصهيونى في الأوساط السياسية والمالية والإعلامية البريطانية كبيراً إلى حد بلغ معه أن «ونستون تشرشل» رئيس الوزراء البريطانى الشهير كان يردد دائماً وعلناً بفخر أنه صهيوني. ولم يكتف اليهود في البداية بالتحكم في حزب المحافظين بل أن توغلهم في حزب العمال كان عميقاً حتى أن قيادات وزعامات هذا الحزب مازالت حتى الآن تتعاطف مع الصهيونية وإسرائيل بشكل واضح. وقد تولى يهود وزارات مهمة في حكومات العمال منذ الحرب العلمية الثانية عرفوا بالتعاطف مع الصهيونية منهم هربرت موريسون وشنويل وغيرهما.

وينتشر اليهود في بلدان أوروبا الغربية الأخرى بشكل متفاوت حيث يبلغ عددهم في إيطاليا نحو خمسة وثلاثين ألفا وفى بلجيكا نحو خمسة وثلاثين ألفا أيضاً وفى هولندا نحو اثنين وعشرين ألفا وفى سويسرا نحو عشرين ألفا. ويسكن اليهود في أوروبا الغربية في المدن المهمة والعواصم وهم ينتمون إلى الطبقة المتوسطة المتعلمة مما يمكنهم من لعب دور قيادى في مختلف نواحى الحياة وخاصة في مجال الإعلام ، ويشاركون بشكل فعال في توجيه سياسة تلك الدول.

وخلال عدوان إسرائيل على الدول العربية في عام ١٩٦٧ كان الإعلام الصهيونى في أوروبا الغربية يؤيد بشكل كامل المنتصرين الإسرائيليين. وظهرت صور «دايان»[1] في الصحف والمجلات والكتب

---

(١) موشي دايان : «وزير الدفاع الإسرائيلي أثناء ١٩٦٧».

وعلى شاشات السينما والتليفزيون باعتباره بطلاً أسطورياً. ووزعت الميداليات التى روجت الصهيونية لحملها في أوساط الشباب الأوروبي.

الجاليات اليهودية في دول أوروبا الشرقية :

يسكن معظم يهود رومانيا كما تشير الاحصائيات في مطلع السبعينات والبالغ عددهم ١٠٠ ألف يهودى في «بوخارست». وبالمقارنة مع غيرها من دول أوروبا الشرقية فإن رومانيا تعطى اليهود حريات أوسع فيما يتعلق بالمؤسسات الثقافية والدينية. ويشترك اليهود الرومانيون في الحياة السياسية والاقتصادية والفكرية وهنالك منشورات يهودية تطلع اليهود الرومانيين على ما يحدث في إسرائيل وأوضاع اليهود في العالم. وكان عدد اليهود بعد الحرب العالمية ٤٠٠ ألف ، هاجر ٣٠٠ ألف منهم إلى إسرائيل ولا تزال الهجرة مستمرة حيث سافر ٢٣٥ يهودياً رومانياً إلى إسرائيل في الربع الأول من عام ١٩٧٨.

ويبلغ عدد اليهود في المجر ٨٠ ألف نسمة ومعظمهم يسكن العاصمة بودابست. وكان اليهود أقوى سياسياً واقتصادياً قبل أزمة ١٩٥٦ حيث كان بعضهم يشارك في الحكومة وفى الحزب الشيوعى الحاكم. وقد غادر ١٢٠ ألفا منهم البلد بعد انتهاء تلك الأزمة والهجرة الحالية إلى إسرائيل متقطعة. ومع أن نفوذهم قد ضعف حالياً إلا أن بعضهم لا يزال يحتل مراكز مهمة في المجالات الاقتصادية والثقافية في البلد.

وقد لعب الكثير من يهود تشيكوسلوفاكيا دوراً مهماً أبان حكم «دوبتشيك» حيث أيدوا إصلاحاته وطالبوا بتوثيق العلاقات مع اليهود في العالم. وقد ترك كثير من اليهود البلاد بعد احتلال تشيكوسلوفاكيا من قبل قوى حلف وارسو في أغسطس ١٩٦٨. وبلغ عدد اليهود في تشيكوسلوفاكيا أوائل السبعينات حوالى عشرة آلاف يهودى وكان قد هاجر منها بين عام ١٩٤٨ وعام ١٩٤٩ نحو ١٨ ألف يهودى إلى إسرائيل.

ويوجد حالياً سبعة آلاف يهودى في بولندا. وكانت بولندا قد قطعت علاقاتها الدبلوماسية مع إسرائيل ووجهت دعايتها الرسمية ضد الصهيونية في يونيو ١٩٦٧. وفى السنة التالية نشأت حركة طلابية وكان معظم أعضائها من اليهود في «وارسو»[1] وامتدت لمدن أخرى واثر ذلك اشتد الهجوم البولندى الرسمي على الصهيونية. وكان لذلك أثرة على الهجرة اليهودية من بولندا إلى إسرائيل. وكان قد هاجر في الفترة ما بين ١٩٤٩-١٩٥١ نحو ٢٠ ألفا إلى إسرائيل وهاجر في عام ١٩٥٦ نحو ١٣٥ ألفا معظمهم إلى إسرائيل.

وهناك حوالى ٦٥٠٠ يهودى في يوغوسلافيا. ويلعب هؤلاء دوراً مهما في الحياة الاقتصادية والسياسية والثقافية للبلد وذلك يرجع إلى كونهم من سكان المدن المنتمين إلى الطبقة المتوسطة المتعلمة. وقد هاجر نحو ٨آلاف يهوى من يوغوسلافيا إلى إسرائيل في الفترة ما بن عام ١٩٤٨ وعان ١٩٥٢ لكن حالياً ، بالرغم من أن باب الهجرة مفتوحاً ، فأن عدد المهاجرين ضئيل.

أما في بلغاريا فيسكن ٤٠٠٠ يهودى من أصل ٦٠٠٠ في صوفيا ومع أن المؤسسات الصهيونية ممنوعة إلا أن اليهود يشغلون مراكز حساسة في الحكومة والحزب الحاكم والجيش ، وقد هاجر حوالى ٤٠ ألفا من يهود هذا البلد إلى إسرائيل في الفترة ما بين ١٩٤٨-١٩٥٠.

الجاليات اليهودية في أمريكا الجنوبية :

هناك قدر كبير من العداء لليهود في أمريكا الجنوبية. ويعود هذا العداء لسنوات الحرب العالمية الثانية. فخلال المرحلة الأولى من الحرب العالمية الثانية. لم يخف الحكم العسكرى في بيونس ايرنس في الأرجنتين

---

(١) عاصمة بولندا.

حيث توجد اكبر جالية يهودية ، تعاطفه وتأييده لدول المحور وهو الحلف الذى تزعمته ألمانيا وايطاليا واليابان. وبالرغم من إعلان الأرجنتين الحرب على دول المحور خلال الشهور الخيرة من القتال ، إلا أن الميول المعادية للسامية استمرت في الانتشار بين صفوف القوات المسلحة. وعندما استولى بيرون على السلطة في عام ١٩٤٥ كان من بين أهدافه تطبيق بعض ما تعلمه وهو يعمل ملحقاً عسكرياً في روما في عهد موسوليني. والجدير بالإشارة أن الاتجاهات المعادية لليهود ما زالت مستمرة في الأرجنتين حيث يوجد عدد كبير من اليهود الأغنياء. وقد نجح عدد من أولئك اليهود في شغل مناصب في القوات المسلحة ومناصب سياسية. وتربط كل من مجلة «الكابيدو» ومجله «البابيلز» بين اليهود والشيوعية العالمية ، وتتحيان باللائمة على اليهود في نشر الاحتجاجات العالمية المؤيدة لحقوق الإنسان التى سادت في أوساط الأرجنتين في عام ١٩٨٠ ، كما أن مجلة «البابيليز» تربط الشيوعية العالمية بالبيت الأبيض والإدارة الأمريكية والمنظمات اليهودية وبعض الشخصيات الهامة في الفاتيكان التى تتآمر للإساءة إلى سمعة الأرجنتين(١).

وتعتبر أمريكا اللاتينية مركز رئيسياً للنشاط الصهيونى وهى قاعدة إعلامية وحربية واقتصادية لإسرائيل. ولكن يوجد في أمريكا اللاتينية نحو عشرة ملاين عربي ، وفى الأرجنتين وحدها حوالى ٢مليون عربي ، كما أن أفضل رجال الجيش الأرجنتينى من المسلمين وأكثر من ٢٠٪ من حملة الشهادات العليا مسلمين. وتحاول إسرائيل أبعاد العرب عن الأرجنتين التى لديها رصيد كبير من أنتاج المواد الغذائية.

---

(١) «مشاكل الكراهية تفجر ضد اليهود في الأرجنتين» ، الفجر ، (الإمارات) ، ١١ يناير ١٩٨٠.

وتقدم إسرائيل منح دراسية عديدة إلى طلاب أمريكا اللاتينية. وقد دفعت الولايات المتحدة دول أمريكا اللاتينية منذ أوائل الستينات إلى إقامة برنامج «التعاون الفنى» مع إسرائيل. ويلفت النظر بشكل خاص أن إقامة هذه البرامج كان عام ١٩٦٢ أى العام التالى لعام الغزو الأمريكي الفاشل لكوبا (١٩٦١) ، وكأن الولايات المتحدة والصهيونية إرادتا التعويض بالتغلغل الإسرائيلي عن الخسارة التى لحقت بالغزو العسكرى. وبموجب هذه البرامج عقدت إسرائيل اتفاقيات التعاون الفنى والعلمى مع بوليفيا ، شيلي ، كولومبيا ، كوستاريكا ، الدومنيكان ، أكوادور ، نيكارجوا (في الستينات) وبيرو وغيرها ، بالإضافة إلى اتفاقيات خاصة مع مؤسسات فنزولية وبرازيلية ومكسيكية ، ومع منظمة الدول الأمريكية ، ومع السكرتارية الدائمة للتكامل الاقتصادى لدول أمريكا الوسطى.

وتشمل هذه الاتفاقيات الزراعة والتعاونيات الزراعية والخدمة الاستهلاكية والتطوير الريفي واستغلال المياه والإنتاج والتخطيط الريفي. وتشير بعض التقديرات الصحفية إلى أن الوفا من طلب ودارسي أمريكا اللاتينية قد تلقوا تدريبا ودورات دراسة في إسرائيل وحصلوا على منح دراسية إسرائيلية. وهناك خبراء إسرائيليين عاملين في أمريكا اللاتينية (ويعمل بعضهم لبصفة خبير معين من الأمم المتحدة).

ولذلك فإن وضع إسرائيل في دول أمريكا اللاتينية قوى وإسرائيل شريك نشط في العلميات التجارية ، وعمليات الملاحة والنقل ، وفى المراكز الزراعية والمنشآت الصناعية والتعدين. وقد استثمرت إسرائيل والصهيونية ذلك دعائياً بنجاح ملحوظ.

وقد بلغ عدد الصحف اليهودية الخاضعة للنفوذ الصهيونى الصادرة في أمريكا اللاتينية (باللغتين العبرية واليديش) أكثر من

١٢٣صحيفة ، أما الصحف التي تصدر باللغتين الاسبانية والبرتغالية (السائدتين في معظم أقطار أمريكا اللاتينية) فتقدر بحوالي ٥٥ صحيفة ، وتتوزع هذه الصحف الصهيونية على النحو التالي[١] :

- **الأرجنتين** : (حيث يبلغ عدد اليهود حوالي نصف مليون). تصدر صحيفتان يوميتان بلغة اليديش ، كما تصدر صحيفة أخرى مرتين كل أسبوع ، وخمس صحف أسبوعية ، ويضاف إلى ذلك ثلاثون مجلسة شهرية ، ١٨ دورية ومجله فصلية (كل ثلاث شهور) ومجلة سنوية.
- **بوليفيا** : تصدر بها جريدتان نصف شهريتين.
- **البرازيل** : وتصدر بها خمس صحف أسبوعية ، وتسع مجلات شهرية.
- **شيلي** : وتصدر بها صحيفة مرتين في الأسبوع ، ومجلتان شهريتان.
- **كولومبيا** : وتصدر بها ثلاث صحف نصف شهرية.
- **المكسيك** : وتصدر بها ثلاث صحف أسبوعية واثنتان ونصف شهرية ومجلة كل شهرين وثمان دوريات أخرى.
- **بيرو** : وتصدر بها مجلة شهرية.
- **أورجواي** : تصدر بها صحيفتان يوميتان ، وصحيفتان أسبوعيتان ، وصحيفة نصف شهرية.
- **فنزويلا** : تصدر بها جريدتان أسبوعيتان.

وثمة صحف أخرى جديدة في هذه الدول ودول أخرى في أمريكا اللاتينية.

---

(١) عرض تاريخي.

الهيمنة على الصحف ووسائل الإعلام غير الصهيونية في دول أمريكا اللاتينية :

تسللت الصهيونية إلى الصحف غير اليهودية بشتى الطرق والمبررات فقد احتلت مجموعة صحف «كابريلى» في فنزويلا ويمتلكها أساساً يهودى فنزويلى يدعى «كابريل». ويضم هذا المجمع الاعلامى جرائد «لاسفيرا» ، «اولتيماس نوتيسياسي» ، «الموند اسرئيليا» ، «تاجيناي»[١].

وثمة طريق آخر للهيمنة الصهيونية على وسائل الإعلام المحلية وهو توظيف إمكانيات المعلقين والكتاب اليهود في وسائل الإعلام هذه ونشير على سبيل المثال أن المقال المعلق اليهودى «برنو وايزر» الذى كتب عن الجهود البالغة التى بذلتها الصهيونية من اجل أقامة جسور لها في أمريكا اللاتينية ، والهيمنة عل مراكز القوى والنفوذ للتحكم في سياستها ، في اللحظة المناسبة ، كما تحدث «وايزر» عن تغلغله (والدعم الذى لاقاه من جانب القوى الصهيونية) في صحافة لكوادور ، حتى تمكن من نشر تعليقه اليومى على الأحداث العالمية (وخاصة أحداث الشرق الوسط) في أهم صحف أمريكا اللاتينية واستثمر مكانته هذه في إعداد الرأى العام اللاتينى للعطف على اليهود.

أما في البرازيل فقد تسللت القوى الصهيونية إلى مؤسسة أوغلوبو الإعلامية الكبيرة ، التى تمتلك شبكات وفروعاً في مختلف ولايات البرازيل ، بل أن التسلل الصهيونى امتد إلى مختلف وسائل الإعلام ، ولم يقتصر على الصحافة. فالقوى الصهيونية مهيمنة على عدد من المؤسسات الإذاعية والتليفزيونية والسينمائية في أمريكا اللاتيني. فقد سيطرت على

---

(١) ب. سيمونوف :«حول الدعاية الصهيونية في أمريكا اللاتينية» ، ترجمة : جليل كمال الدين ، حوليات الإعلام ، العدد ٣ ، سنة ١٩٨٣ ، ص٢٢١-٢٢٢.

القناة التاسعة (٩) في التليفزيون الأرجنتيني ، وقدمت (لفترة طويلة ، وفي غياب وسائل الإعلام الوطنية والعربية أو ضعفها الشديد) برامج سياحية ودعائية لإسرائيل ، كان أشهرها برنامج «هل تعرف إسرائيل؟» وناصرت بشكل واضح (وكأنها في تل أبيب ، أو في أوساط اللوبي الصهيوني في واشنطن ونيويورك) مختلف القضايا التي أثارتها إسرائيل والصهيونية ضد العرب ، والدول الاشتراكية ، وتبنت كل موقف اسرائيلي وصهيوني ضد العرب الفلسطينيين والدول العربية.

وقد تمكنت القوى الصهيونية (إضافة إلى الهيمنة على قنوات تلفزيونية في بعض أقطار أمريكا اللاتينية) من جعل محطة الإذاعة الكبرى في البرازيل تكرس ساعة يومياً باسم «ساعة إسرائيل» كما أن الوكالة اليهودية تشرف بنفسها على برنامج إذاعي في أمريكا اللاتينية ، بعنوان «بانوراما إسرائيل». وتقوم بتوزيع نشرة أسبوعية بعنوان «إسرائيل وأمريكا اللاتينية».

ولم تترك القوى الصهيونية في أمريكا اللاتينية أيه وسيلة من وسائل الإعلام وتوجيه الرأى العام. فالنسبة للسينما ، يسيطر الصهاينة على العديد من دور العرض والاستوديوهات ومؤسسات الإنتاج السينمائي في أمريكا اللاتينية. وتعرض دور العرض باستمرار الأفلام الصهيونية والأفلام الدعائية الإسرائيلية عن نشوء الدولة ، وعن الحياة والتطور والتقدم المطرد فيها وعن الأماكن والإمكانيات السياحية وتعمل على ترغيب الجمهور في السفر إليها (لغير اليهود) وهجرة اليهود إليها ، والدفاع الدائم عن المصالح والمواقف الصهيونية والإسرائيلية ومواقف الولايات المتحدة المؤيدة لإسرائيل.

الجاليات اليهودية في افريقيا :

يقدر عدد السكان اليهود في جمهورية جنوب أفريقيا ١٢٠٠٦٦ ، وفى روديسيا ٥٦٠٠ ، وفى تونس تسعه آلاف ، أما في المغرب فيقدر عدد اليهود بحوالى خمسة آلاف.

وتتهم إسرائيل العرب بأنهم عنصريون ويحتقرون الملونين. وقد حققت السياسة الإعلامية الإسرائيلية نجاحاً ملموساً في بعض الأوساط الحاكمة في أفريقيا. فعندما انتقد مندوب إحدى الدول العربية مندوب ساحل العاج في الأمم المتحدة ببيع القضية الفلسطينية رد عليه الأخير قائلاً : لعل المندوب العربي معتاد على شراء العبيد من الزنوج ولكن عليه أن يدرك أنه لم يتمكن من شرائنا[1].

وقد عملت إسرائيل إضافة إلى ذلك إلى عزل المسلمين الأفريقيين وتحييدهم لمنعهم عن أيه مشاركة في الصراع مع الصهيونية من خلال إعطائهم الأولوية في مجال المساعدات والمعونات والتمثيل الدبلوماسي.

فقد سارعت إسرائيل بالاعتراف سياسياً بمعظم الدول الأفريقية التى استقلت ، وعقدت اتفاقيات معها. كذلك عمدت إلى تقديم مساعدات اقتصادية ، والخبراء على أساس أنها ليست دولة استعمارية وإنما هى إحدى الدول الصغيرة المتقدمة. وقد وفرت الدول الغربية المال لإسرائيل لتقدمها في شكل معونات للدول الأفريقية. كنوع من الاهتمام الإسرائيلي الخاص بأفريقيا ، وإبراز نفسها كصديقة لأفريقيا الهدف منه تحويل القارة السوداء إلى مجال حيوى للاقتصاد الإسرائيلي للتغلب على المصاعب التى تخلقها لها المقاطعة العربية إلى جانب «غياب المنافسة والاهتمام العربي بدول القارة بشكل عام».

---

(١) «التغلغل اليهودى العالمى والتطويق الصهيونى لرأى العلم العالمى» ، الفجر ، (الإمارات) ، ١٩٨٠/١٠/٢٢.

وتوفر إسرائيل المادة الإعلامية للصحف الأفريقية وتظهر تلك المقالات وكأنها موضوعية. كما تنظم الصهيونية رحلات للكتاب والصحفيين والإذاعيين الأفارقة لزيارة إسرائيل مع توفير أفضل الإمكانيات السياحية. وحين يعودون يكتبون انطباعاتهم في وسائل الإعلام الأفريقية.

في عام ١٩٧٠ أرسلت إسرائيل نحو ٧٠٠ برنامج إذاعي مسجلة على أشرطة باللغتين الفرنسية والانجليزية لأربعين بلداً أفريقيا وتشمل هذه البرامج في كثير من الحيان أخباراً من إسرائيل واستعراضاً لأحداث الشرف الوسط من وجهة النظر الإسرائيلية.

وتقوم إسرائيل بإعداد صور إعلامية لتوزيعها في أفريقيا ، كما تصدر نشرة إخبارية سينمائية توزع في أفريقيا بأربع لغات هى العبرية ، والانجليزية ، والفرنسية والاسبانية ، كما تشترك في المعارض الدولية.

وتهتم إسرائيل بعرض معونتها الفنية من خلال الاتحاد العام للعمال اليهود والمعروف بالهستدروت. وقد قام بالاتفاق مع اتحاد العمال الأمريكيين بإنشاء المعهد الاسيوى الأفريقي في تل أبيب. وهدف هذا المعهد هو تدريب القيادات العمالية في آسيا وأفريقيا مع التركيز على التدريب العمالي. وقد درس في هذا المعهد حوالى تسعة آلاف نقابي منهم ٧٥٪ من الأفريقيين الذين ينتمون لسبع وعشرين دولة أفريقية وذلك في الفترة ما بين عام ١٩٥٨ وعام ١٩٧٠.

التنظيمات الصهيونية في الولايات المتحدة :

في أوائل الأربعينيات من القرن الحالى ، انكب الصهاينة بهدوء على غزو الجاليات اليهودية. وبدلاً من الابتعاد عن أوجه النشاط اليهودية التقليدية استعداداً للهجرة إلى فلسطين ، كافح الصهاينة للسيطرة على

الهيئات اليهودية الخيرية والسياسية والدينية بكل الوسائل المتاحة لديهم ليخدموا من خلالها قضية الدولة اليهودية[1]. وبعد عام ١٩٤٨ بذلت جهود كثيرة لإقناع اليهود البارزين بقبول مناصب رسمية في المنظمات الصهيونية ، كما أنشئت منظمات جديدة لتعزيز الصداقة مع إسرائيل وتعميق الروابط معها من خلال الإعلام والزيارات.وقد بدا النشاط الصهيوني المكثف في الولايات المتحدة خلال عهد الرئيس هاري ترومان حين عمد الصهاينة إلى استغلال «الإبادة الجماعية» في العهد النازي لتعبئة الإمكانيات السياسية والمالية والاقتصادية وتنظيم صفوف اليهود تحت مظلة «النداء الصهيوني المتحد» وهي منظمة تعتبر في الولايات المتحدة «مؤسسة خيرية خاصة» معفاة من الضرائب.

وقد أعيد توجيه أوجه النشاط اليهودية تجاه إسرائيل بتأثير الزعماء الصهاينة. ولم تعد الأحداث اليهودية المحلية والعطل الدينية محور اهتمام اليهود بل أصبح اكبر عيد يهودي هو يوم استقلال إسرائيل. كما يجتمع أبناء الطائفة في حفلات غذاء أو عشاء مرتبه لجمع الأموال لإسرائيل. وأصبح تعليم أبنائهم يتجه بشكل متزايد نحو اللغة العبرية الحديثة. وكانت نتيجة ذلك خلط مصالح إسرائيل بمصالح مواطني الدول الأخرى التي يعيشون فيها ... وكان هذا هو المقصود. ويتضح ذلك من برامج المنظمة الصهيونية العالمية الذي يلتزم بالعمل من اجل «وحدة الشعب اليهودي ومركزية إسرائيل في الحياة اليهودية»

---

(١) «الهوة تتسع بين إسرائيل ويهود المهجر» ، الوطن (الكويتية) ، ٤ أغسطس ١٩٨٣ ، نقلاً عن الميدل أيست اللندنية.

د/ عبد القادر ياسين : «اللوبي الصهيوني والطريق إلى البيت الأبيض» ، البيان (الإمارات) ، ٤ أغسطس ١٩٨٤.

ويعمل اليهود في أمريكا من خلال مئات من المنظمات والاتحادات والجمعيات الخيرية التى لا تعتبر تنظيمات سياسية ، ولكن أصبحت المجالس والمنظمات اليهودية في الولايات المتحدة أدوات للدعاية للحكومة الإسرائيلية التى تلعب دوراً أساسياً في تحديد الاتجاهات العامة حيال إسرائيل. وقوة اللوبى الصهيونى نابع من عدة مصادر (بالإضافة إلى قوة أصواتهم في بعض الولايات) منها :

١- مقدره اللوبى على حشد الدعم في كل الولايات المتحدة وتنظيم الضغط في الولايات ذات الوزن في الكونجرس.
٢- الجالية اليهودية متعلمة ومترابطة وتركز على موضوع واحد هو إسرائيل.
٣- تتمتع المؤسسات اليهودية بحرية الحركة والتصرف كمؤسسات أو منظمات أمريكية وليس كمؤسسات أجنبية تعمل فى الولايات المتحدة.

وتعمل تلك المؤسسات اليهودية بتنسيق كامل فيما بينها ، وتتمسك غالبيه المنظمات الصهيونية باستخدام «اصطلاح يهودى» حتى تطغى الصفة الدينية في الاسم على المأرب السياسي لتلك التجمعات. أول المنظمات الصهيونية هى الوكالة اليهودية Jewish Agency التى كانت دولة داخل الدولة في فلسطين منذ صدور «وعد بلفور» وعملت على تأسيس دولة إسرائيل. ولم تستخدم تلك الوكالة التى لها فروع في دول كثيرة اصطلاح الصهيونية في اسمها. كذلك النداء اليهودى الموحد United Jewish Appeal والصندوق اليهودى الوطنى Jewish National Fund الذى قام بالاستيلاء على أراضي فلسطين منذ بداية الحركة الصهيونية ، علاوة على كثير من المنظمات الأخرى التى تحمل

كلمة اليهودية في حين أن نشاطها صهيونى[1]. وقد أحرزت الحركة الصهيونية في العشرينات انتشاراً واسعاً في الولايات المتحدة عندما غدا فيلكس فاربوروج عميداً للنشاط الصهيونى في أمريكا وكان في نفس الوقت مدير بنك ليبمان وشركاه الذى يديره نسيبه كوهين ليب. فتأسست الشركة الاقتصادية الفلسطينية التى تشكل حالياً داخل إسرائيل احد احتكارين يتحكمان في العديد من البنوك والصناعات الحربية الإسرائيلية. أن بنك ليبمان يحتفظ بسمعة بارزة في الولايات المتحدة حث يرتبط باحتكار جنرال دينامكس كوبوريشن ، الذى يعتبر من اكبر المؤسسات الرأسمالية الصهيونية المرتبطة بالتجمع الصناعى العسكرى الذى يورد للولايات المتحدة وزراء الدفاع وجنرالات الجيش والمعدات الحربية ويفرض سياسة الحرب الباردة. والى جانبه يقوم احتكار لوكهيد الذى يشرف عليه بنك لازار الصهيونى ، ثم احتكار جنرال موتورز ، والاحتكار النفطى «ستاندرد أويل اف نيوجرسي» الذى يملكه «روكلفر» ، «واستاندرد اويل اوف انديا» الذى يملكه «جاكوب بلوشتاين». وكلها مواقع للقوة الاقتصادية والسياسية الصهيونية في الولايات المتحدة والتى ربطت سياسته الحركة الصهيونية مع أكثر قوى العالم عدوانية ودأباً وراء التسلح والمغامرات العسكرية في الخارج[2]. حالياً هناك تنظم يهودى صهيونى غاية في التعقيد والنشاطات وشبكة معقدة من الأجهزة واللجان والجمعيات تمتد على طول الولايات المتحدة وعرضها. وتسيطر على إمكانيات عريضة من حيث التوجيه والتأثير. ولكى نعطى فكرة عن تشابك هذا التنظيم يكفي أن نذكر انه في عام ١٩٦٤ كانت هناك

---

(١) تحسين بشير : مصدر سابق ، ١٩٦٩ ، ص٤٣.
(٢) محمد سعيد : «إستراتيجية الكيان الصهيونى» ، الرأى العام (الكويتية) ، ١٩٨١/٨/٣٠ ، ص١٠.

١١٨منظمة دينية وتعليمية مرتبطة بالمعابد اليهودية ، ٦٩ منظمة يهودية صهيونية مؤيدة لإسرائيل ، ٣٥ جمعية للخدمات العامة ، ٢٣ منظمة ثقافية ، ٢٦ جمعية للخدمات المنوعة ، ٢١ منظمة شباب ، ٢٠ منظمة مهنية ، ١٨ منظمة نسائية ، ١٥ منظمة لمساعدة الدول حديثة الاستقلال. ووفقاً لمعلومات الكتاب السنوى الأمريكي اليهودى لعام ١٩٦٥ فانه كانت توجد ٧٧٧ منظمة يهودية مختلفة تصدر فيما بينها ٢٠٠ جريدة ومجلة. ويوجد ١٤٣ اتحاداً ومجلساً يهودياً تدعى فيما بينهما أنها تمثل ٩٥ في المائة من الجالية اليهودية الأمريكية.

ويتكون اللوبي اليهودى حالياً من حوالى ٣٤ منظمة بمارس أعضائها نشاطات تجارية وسياسية وتهتم بشئون الجالية. وتمتد هذه المنظمة من منظمة بناى بريث B'Nai B'rith التى يبلغ عدد أعضائها خمسمائة ألف عضو منتشرين في جميع أنحاء العالم ، والى اللجنة اليهودية وتضم عدداً من كبار المواطنين[1]. وتمثل تلك المنظمات مختلف الاتجاهات والآراء والمناطق الجغرافية التى حضر منها اليهود.ولكن خلف هذا التعدد الظاهرى وحده في القيادة والتنظيم والتخطيط والتنسيق من خلال عدة مؤسسات على المستوى القومى مثل المؤتمر الصهيونى الذى يرأسه هوارد اسكوردين (وهو يضم العصبة اليهودية الأمريكية من اجل إسرائيل والصهيونيين الدينيين ، وحركة العمل الصهيونى ، وعصبة الصهيونيين التقدميين. وحزب العمل الصهيونى المتحد وجمعية الإصلاح الصهيونية المتحدة في أمريكا والمنظمة الصهيونية الأمريكية). ولهذا المؤتمر هدفين رئيسيين :

---

(١) روبرت كثيل : «اللوبى الصهيونى الأمريكى يواجه تحدياً قوياً» ، الرأى العام ، ١٩٨١/٩/١٣ ، نقلاً عن مجلة U.S. New and World Report

١- إزالة الخلافات بين المجموعات كي لا يستفيد منها العدو.

٢- ترجمة السياسة والمصلحة والآراء الإسرائيلية إلى لغة تفهمها وتتقبلها الحكومة الأمريكية والقادة والشعب في الولايات المتحدة.

والى جانب المؤتمر الصهيوني الأمريكي هناك مؤسسات أو منظمات مشهورة من أهمها :

١- النداء اليهودى الموحد United Jewish Appeal ، (١٩٣٩).

٢- اللجنة الأمريكية اليهودية American Jewish Committee ، (١٩٠٦).

٣- الكونجرس الأمريكي اليهودى American Jewish Congress ، (١٩١٨).

٤- أبناء العهد «بناى بريث» B'nai B'rith ، (١٨٤٣).

٥- Anti-Defamation League ADL ، (١٩١٣).

٦- مؤتمر الرؤساء أو مجلس رؤساء الجمعيات اليهودية Presidents conference.

٧- لجنة الشئون العامة الأمريكية الإسرائيلية (ايباك) American Israel public Affairs Committee ، (١٩٥٤).

وسنقدم فكرة سريعة عن تلك المؤسسات قبل أن نتحدث عن نشاط «ايباك» الجماعة الوحيدة المسجلة رسمياً للضغط على المشرعين في الأمور المتصلة بإسرائيل.

النداء اليهودى الموحد United Jewish Appear (UJA) :

وقد تأسس عام ١٩٣٩ وربما كان أكثر المنظمات غير الحكومية المعنية بجمع المال نجاحاً في العالم. فيقوم آلاف من المتطوعين سنويا بالمعاونة في جمع التبرعات من الجماعات اليهودية. والاتحادات المحلية

والأفراد لمعاونة إسرائيل. والى حد ما استجابة على حرب أكتوبر ، جمع النداء ٨٢٨ مليون دولار نقداً وتعهدات في عام ١٩٧٣ ، ٨٩٧ مليون دولار في علم ١٩٧٤[1].

اللجنة الأمريكية اليهودية American Jewish – Committee

أسسها عام ١٩٠٦ اليهود الأمريكيين المنتمين أساساً لأصول ألمانية وكانت في الأصل معارضة للصهيونية (وقد تخلت عن موقفها هذا منذ زمن طويل). ولها ٤٠ ألف عضواً. وتبلغ ميزانياتها السنوية ٩ مليون دولار. هدفها العام حماية الحقوق المدنية والدينية لليهود وتقليل التحيز ضدهم. وهى تنشر دورية ثقافية تتسم بالحيوية تعرف باسم Commentary (توزع ٦٠ ألف نسخه) والكتاب السنوى الأمريكى اليهودى.

الكونجرس الأمريكى اليهودى American Jewish Congress

وقد بدأ عام ١٩١٨ بعضوية أوروبيين شرقيين مساندين للصهيونية هدفه مطابق تقريباً للجنة الأمريكية اليهودية ولكنه يعمل على مستوى دولى أكثر ، ولم يعد هناك احتياج للمساندة الوطنية للمنظمتين ولكونجرس ٥٠ ألف عضو وتبلغ ميزانيتها ٢.٢٠٣.٠٠٠ دولار.

بناى بريث B'nai B'rith (أبناء العهد) :

تأسست في مدينة نيويورك في عام ١٨٤٣ ، وهى منظمة كخدمة دولية لها أكثر من ٥٠٠ ألف عضو في ٤٠ دولة ميزانيتها ١٣ مليون دولار تستخدم لإشباع الاحتياجات الثقافية والترفيهية والاجتماعية لأعضائها.

---

(1) «American Jews and Israel» Time, March 10, 1975.

العصبة المعنية بمنع الإساءة Anti-Defamation League (ADL)

هى ذراع «بريث» وتأسست في عام ١٩١٣ لمحاربة المعاداة للسامية ، أساساً من خلال الاستعراض المستمر والترويج للأدلة التى تشير بوجود تلك المشاعر. وتبلغ ميزانياتها ٧.٤ مليون دولار ويعمل بها حوالى ٣٠٠ فرد ، تصدر تقارير دورية عامة حول اتجاهات التحيز ضد اليهود وتحاول أن تواجه تلك الاتجاهات من خلال مشروعات مجتمعية وإجراءات قانونية

مؤتمر الرؤساء Presidents Conference

وهو يسمى رسمياً مؤتمر رؤساء المنظمات اليهودية الأساسية ويتكون من رؤساء ٣١ جماعة يهودية. بدأ في عام ١٩٥٥ بـ ١٦ زعيم فقد شعروا بالحاجة لعمل جماعى موحد لكثر لحماية موقف إسرائيل فى منتصف شرق الولايات المتحدة. وحالياً يرغب رئيس الولايات المتحدة في التشاور مع القادة اليهود ، فهذه هى الجماعة التى تمثل عادة اليهود الأمريكيين.

المعونات الأمريكية لإسرائيل :

قدم اليهود عبر السنين مبالغ هائلة لإسرائيل. قدمت أساساً من خلال النداء اليهودى الموحد United Jewish Appeal كما أن الولايات المتحدة قدمت مساعدات ضخمة لإسرائيل (دعم رسمى) فاق تبرعاتها لأى دولة أخرى. والواقع انه لولا التبرعات اليهودية والدعم الأمريكي الرسمي لما تمكن الكيان الصهيونى من الاستمرار.

وسنتحدث عن تلك المعونات والدعم الشعبي باختصار :

اعتمد يهود فلسطين وبالتالى يهود إسرائيل دائماً على التبرعات التى تصلهم من الخارج. وقد ازدادت هذه التبرعات بعد قيام إسرائيل

واستقبالها لأعداد كبيرة من المهاجرين وازدياد الحاجة لتوفير المؤسسات الدفاعية للكيان الجديد.

لقد كتب المعلق الأمريكي المعروف جيمس رستون يقول «أن ربع المساعدات الخارجية الأمريكية كلها تذهب سنوياً إلى إسرائيل ، وهو ٢.٧ مليار دولار أى ٧.٤ مليون دولار يومياً ، أى ما بين ٣٥٠٠ ، ٤٠٠٠ دولار سنوياً لكل عائلة من خمسة أفراد في إسرائيل ، أى أكثر مما تحصل عليه عائلة أى متعطل أمريكي عن العمل في ديترويت. ذلك فضلاً عن أن الأسلحة التى استخدمتها إسرائيل في غزو لبنان وفى ضرب المفاعل الذري العراقي جاءت من أمريكا»[1].

وقد ذكرت دراسة سرية من مكتب المحاسبة العامة (هيئة مراقبة تابعة للكونجرس أنشئت لتدقيق حسابات السلطة التنفيذية) ، نشرت فى واشنطن في يونيو عام ١٩٨٣ أن الدعم الأمريكي الرسمي لإسرائيل منذ إنشاءها على ارض فلسطين قبل ٣٥ عاماً وصل إلى ٢٤ مليار دولار. وهو رقم يزيد بشكل جوهرى عن التقديرات العامة السابقة التى أعلنتها الحكومة الأمريكية[2] وأضافت الدراسة التى نشرتها سلسلة صحف «نايت ريدير» (ويتبعها حوالى ٢٠ صحيفة لها وكالة أنباء خاصة بها) ، أن معظم العمل في الدراسة انتهى قبل بضعة شهور ، ولكن النشر تأخر لأن وزارة الخارجية تريد تصنيف بعض أجزائها على انه سري.

---

(١) احمد نافع : «الإعلام الأمريكي يكشف الحقيقة الإسرائيلية في لبنان» ، الأهرام ، ٩ نوفمبر ١٩٨٢.

(٢) «الكونونجرس يعترف : ٢٤ مليار دولار مساعدات أمريكا لإسرائيل منذ ١٩٤٨» ، الاتحاد (الإمارات) ، ١٩ يونيو ١٩٨٣ ، ص٧.

وقالت وكالة «نايت ريدر» أنها حصلت على نسخه من الدراسة التى يبلغ عدد صفحاتها ١١٥ صفحة ، باستثناء ست صفحات. وأضافت أن الدراسة أرسلت إلى وزير الخارجية «جورج سولتز» ليضع تعليقه عليها. وتصف الدراسة أيضا عدداً من حالات المحاباة التى لم يكشف النقاب عنها والتى قدمتها الإدارة الأمريكية لإسرائيل والتى تتعدى بكثير المحاباة التى قدمتها الولايات المتحدة لأيه دولة أخرى.

وطبقاً لهذه الدراسة فأن المحاباة تراوحت من إعفاء الإسرائيليين من الشروط الاعتيادية لكيفية صرف الأموال الأمريكية ، إلى هبات مباشرة بقيمة ملايين الدولارات. وتقرر الدراسة انه بحلول عام ١٩٨٢ بلغ حجم الدعم الأمريكي العسكري والاقتصادى لإسرائيل منذ إنشائها عام ١٩٤٨ حوالى ٢٤ بليون دولار. وكان أعلى تقدير سابق أعدة بعض اعضاء الكونجرس على علم بمسألة الدعم الأمريكي لإسرائيل قد بلغ حدود ٢٠ بليون دولار.

وفى نوفمبر ١٩٨٣ لم يكتف مجلس النواب باعتماد المبالغ التى اقترحتها الإدارة لمساعدة إسرائيل في موازنة عام ١٩٨٤ بل عمل على زيادتها لتصل إلى ٢.٦ بليون دولار[1]. وهذا الموقف سيدفع الإدارة الأمريكية القادمة إلى اقتراح مزيد من المساعدات لإسرائيل في موازنة عام ١٩٨٥. وما يميز هذه المساعدات الجديدة هو موافقة الكونجرس لأول مرة في تاريخه على السماح لإسرائيل باستخدام ٣٠٠ مليون دولار من هذه المساعدات لأبحاث تطوير طائرة ليفي في داخل أمريكا نفسها بالإضافة إلى استخدام إسرائيل لـ ٢٥٠ مليون دولار من نفس المساعدات لاستخدامها داخل إسرائيل لتطوير أجيال جديدة من نفس

(١) يوسف الحسن : مصدر سابق ، ١٩٨٤ ، ص٦.

الطائرة المقاتلة «ليفي». وسبق أن وافق كارتر على استخدام إسرائيل لمبلغ ١٠٠ مليون دولار من المساعدات الأمريكية لتطوير دبابة «ميركاف».

وسنتحدث في الصفحات التالية عن التبرعات اليهودية لإسرائيل

التبرعات اليهودية لإسرائيل : في عام ١٩٢٤ أعلن صندوق مؤسسة فلسطين أن ٧٢٠ ألف يهودي تبرعوا خلال السنوات الثلاث الماضية بما يعادل ستة ملايين من الدولارات للمؤسسة[1].

وفي عام ١٩٢٦ أعلن الصندوق القومي اليهودي الذي مازال يمارس أعماله حتى الآن في شرا الأراضي. أن تبرعات الأمريكيين خلال عام ١٩٢٦ زادت بمعدل ٥٠٠ ألف دولار عن السنة التي سبقتها. كما زادت الأموال التي تصل بكميات قليلة من الصناديق البيضاء والزرقاء التي كان يضعها يهود أوروبا في منازلهم حيث يضعون فيها تبرعاتهم ثم يحملونها بين الحين والآخر إلى الصندوق القومي اليهودي حيث توجد المفاتيح لتفريغها.

ومع ذلك فأن اليهود كانوا يحملون هذه الصناديق بكميات المال البسيطة التي تحتويها ، وهم يحملون شعار «المساهمة في أقامة دولة يهودية في فلسطين».

وفي عام ١٩٢٨ أعلن رئيس المنظمة الصهيونية في أمريكا أن التبرعات للقضية اليهودية زادت في ذلك العام ٥٠٠ ألف دولار عن السنة التي سبقتها.

---

(١) «المثلث الحديدي : إسرائيل تصاب بالسكتة القلبية إذا حجبت أمريكا المساعدات عنها» ، القبس (الكويتية) ، ٢٩ ديسمبر ١٩٨٢ ، العدد ٣٧٩٩ ، ص١٧.

وفى نهاية عام ١٩٢٨ كانت الحركة الصهيونية في العالم اجمع قد استثمرت ما يعادل ١٨ مليون دولار في فلسطين ، ٦٠٪ منها جاءت من أمريكا.

وفى عام ١٩٣٠ أعلن صندوق الإقراض القومى لفلسطين أنه خلال الفترة الواقعة بين أكتوبر ١٩٢٩ ومارس ١٩٣٠ في مرحله أوج تدهور سوق السهم والسندات العالمية ، جمع الصندوق ما يزيد عن ٣٠٠ألف دولار ، أى ما يعادل ثلاثة أضعاف المبلغ الذى تم جمعه خلال الفترة نفسها من العام السابق. وفى نشرة سجلات الكونجرس التى صدرت في ٢٥ مايو عام ١٩٣٩ ورد في الصفحة رقم ٦١٦٧ ما يفيد أن الأمريكيين استثمروا ما يعادل ١٠٠ مليون دولار في فلسطين حتى ذلك التاريخ.

والمنظمة الرئيسية المختصة بجمع التبرعات من الأمريكيين وإرسالها إلى إسرائيل هى : الصندوق اليهودى المتحد أو صندوق الجباية اليهودية الموحد ، وقد أسس هذا الصندوق عام ١٩٣٩ عن طريق دمج ثلاث منظمات مع بعضها البعض. تلك المنظمات هى : «صندوق إسرائيل المتحد» الذى أنشئ عام ١٩٢٥ ومازال يمارس نشاطه حتى الآن. ولكنه كان يعمل قبل قيام إسرائيل عام ١٩٤٨ تحت اسم «صندوق فلسطين المتحد». وقد قدم سلسلة طويلة من الخدمات والبرامج منها : (تدريس اللغة والتدريس المهنى ، وتوفير المساكن ، والمساعدات الاجتماعية ، والاستيطان ، والعناية بالشباب ودعمهم في دراستهم ، وتوفير الدارسة الجامعية لهم) وكل هذه النشاطات تنبع من اهتمامات الحركة الصهيونية الرئيسية وعملها على استيعاب المهاجرين ، واستقبالهم من كل أنحاء العالم.

وخلال الفترة الواقعة بين عام ١٩٤٨ وعام ١٩٧٩ أرسل صندوق إسرائيل المتحد UJA ما مجموعة ٣٤٥٣ مليون دولار إلى إسرائيل. وهذا الرقم لا يشمل مبلغ ٢٧٥ مليون دولار تم أنفاقها في إسرائيل خلال الفترة نفسها من جانب «لجنة التوزيع المشتركة» المنضوية تحت لواء الصندوق اليهودى المتحد ، والمختصة بأعمال الإغاثة والإنقاذ والتأهيل كما انه لا يشمل الأرقام الفلكية التى تمكنت رئيسه الوزراء الإسرائيلية السابقة جولدا مائير من جمعها خلال فترة وجيزة لشراء الأسلحة بشكل سري من أوروبا (وخصوصاً تشيكوسلوفاكيا والاتحاد السوفيتى). خلال الأشهر الأخيرة للانتداب البريطانى. وكانت حاجة اليهود شديدة للأسلحة (التى رفضت الحكومة الأمريكية في ذلك الحين تزويدها لليهود) إلى رجة أن بن جوريون نفسه أعرب عن استعداده لأن يتخلى عن كل مهماته في ذلك الحين ويسافر إلى الولايات المتحدة ويستجدى يهودها لكى يجمع منهم ما يتراوح ما بين ١٠ ، ١٥ مليون دولار ، ولكن جولدا مائير (التى كانت تعرف في ذلك الحين باسم جولدا امايرسون) اقنعته بأنها تستطيع أن تقوم بهذه المهمة على أكمل وجه ، بدلاً منه. ووصلت جولدا مائير إلى الولايات المتحدة في يناير ١٩٤٨ وكانت شيكاجو هى أول ولاية أمريكية تزورها في ذلك الحين. وبعد الخطاب الذى ألقته أمام الجمعية العامة لمجلس الاتحادات اليهودية وصناديق الرعاية (وهى منظمة كانت في ذلك الحين غير صهيونية) تعهد اليهود من غير الصهاينة في هذه المنظمة بأن يجمعوا لها خلال يوم واحد ٢٥ مليون دولار لدعم يهود فلسطين ، وخلال الأسابيع التالية جمعوا ما يعادل ٢٥ مليون دولار أخرى.

وبعد ٢٥ سنة من هذا الحادث قالت «جولدا مائير» في مذكراتها أنها تأثرت جداً من «كرم» يهود أمريكا ، وتحدثت عن الخطاب الذى ألقته في شيكاجو ، وردود الفعل عليه فقالت : لقد استمعوا إلى ، وبكوا ، وتعهدوا بدفع التبرعات ، وبكميات لم تدفعها أقليات أخرى ، وعندما حضرت إحدى المناسبات الفاخرة في بالم بيتش في فلوريدا ، ذهلت من كمية المجوهرات والفراء التى ظهرت في الحفلة ، والتى تدل على ثراء الموجودين ، وقلت في نفسي : يبدو أن هؤلاء لا يريدون أن يسمعوا أى شئ عن الحرب ، والموت في فلسطين ، ولكن سرعان ما اكتشفت أننى على خطأ في اعتقادي ، إذا قبل انتهاء تلك الأمسية تمكنا من جمع ١.٥مليون دولار وبقيت في الولايات المتحدة بقدر ما تستطيع أعصابي احتمال الابتعاد عن فلسطين : ستة أسابيع ، واستمع إلى اليهود في كل أرجاء الولايات المتحدة ، وبكوا ، وتبرعوا ، وأحياناً كانوا يطلبون قروض من البنوك لتسديد تعهداتهم. تماماً كما حدث بعد حرب عام ١٩٦٧ ، ١٩٧٣ حيث لجأ العديد من اليهود في الولايات المتحدة إلى الاقتراض من البنوك أو رهن منازلهم وبيع مجوهراتهم لجمع مبالغ كبيرة من المال لمساعدة إسرائيل وبأقصى سرعة ممكنة. فابتداء من حرب الأيام الستة عام ١٩٦٧ وعلى مدى عقد من الزمن بعدها أيقظ الخطر الذى واجهته إسرائيل في الحرب حماس اليهود الأمريكيين وأثار موجه من السخاء لديهم.

ولكن منذ منتصف السبعينات والعلاقات الأمريكية الإسرائيلية تعانى من برود مستمر ، واليهود الأمريكيون في وضع صعب لا يجدون فيه مفراً من الوقوف أما إلى جانب إسرائيل أو الولايات المتحدة ، كما يتعرضون لضغوط لكى ينهضوا بالأعباء المالية التى تحتاجها إسرائيل في

النصف الثاني من السبعينات الذى عانى من التضخم. وقد وصل معدل التبرعات التى دفعها يهود الولايات المتحدة لصندوق إسرائيل المتحد ما يعادل ٢٢٠ مليون دولار سنوياً يصل منها ١٩٠ أو ٢٠٠ مليون دولار لإسرائيل. والباقي يصرف نفقات للجباية داخل الولايات المتحدة. وتقدم البنوك الأمريكية مساعدات كبيرة للصندوق اليهودى الموحد. وصندوق إسرائيل المتحدة. وعندما تحتاج إسرائيل إلى مبالغ تزيد عما يجمعه هذان الصندوقان يلجأن إلى البنوك الأمريكية ، حيث تمنحها هذه البنوك قروضاً يسددانها فيما بعد تقديم تعهدات موقعة من المتبرعين ، بأنهم سيتبرعون في المستقبل. وهكذا فإن الفارق بين المبالغ التى تتم جبايتها والمبالغ التى ترسل إلى إسرائيل يذهب جزء كبير منه كفوائد على الأموال التى يتم سحبها من البنوك قبل استحقاق تعهدات التبرع.

ولكن منذ قيام إسرائيل بغزو لبنان[1] يتساءل بعض اليهود الأمريكيين والآخرين عن الحكمة التى تنطوى عليها بعض التصرفات والأعمال الإسرائيلية اثر هذا الاتجاه على المساهمين في صندوق الجباية اليهودية الموحد ، الذى أصبحت نشاطاتهم التقليدية لدعم الصندوق جزءاً جوهرياً من حياة اليهود في أمريكا ، وبالرغم من أن صندوق الجباية الموحد الذى يعتبر مظلة لعديد من المؤسسات الخاصة بالجباية اليهودية في الولايات المتحدة وفى الخارج مازال موضع حسد الكثير من منظمات جمع التبرعات الأخرى بسبب فاعليته. ولكن يفترض أن هذا الصندوق والمنظمات المنضوية تحت لوائه لن يتاح لها بعد غزو لبنان الحصول على المال بمجرد طلبة كما كان الحال في السابق.

---

(١) كان ذلك في عام ١٩٨٢.

بلغت المعونات التى تلقاها صندوق الجباية اليهودية في عام ١٩٨٢ رقما قياسياً. إذ بلغت حوالى ٥٦٧ مليون دولار بعد أن كانت ٥٤٢ مليون دولار عام ١٩٨١[1]. أكثر من نصف هذه الأموال التى تجمع تذهب إلى إسرائيل حيث تغطى حصة رئيسية من ميزانيتها المقررة للشئون الاجتماعية ، كما ينفق جزء ضئيل من هذه التبرعات على الجاليات اليهودية في الأقطار الخارجية ، واقل من نصفها بقليل ينفق على المجتمع اليهودى في الولايات المتحدة لتطوير شئونه التعليمية والاجتماعية.

وتبلغ الميزانية السنوية لصندوق الجباية اليهودية الموحد ثلث حجم التبرعات الأمريكية كلها ، بالرغم من أن نسبة اليهود في الولايات المتحدة لا تزيد عن ٣٪ من مجموع السكان. وينمو صندوق الجباية سنوياً بأكثر مما ينمو صندوق مكافحة السرطان وصندوق أمراض القلب وصندوق التغذية وغيرها من المؤسسات الخيرية الأخرى مجتمعة.

غير أن الدوافع الأقوى التى لدى اليهود الأمريكيين هى مساعدة أخوانهم الأقل حظاً في الولايات المتحدة. وتحت هذه التقاليد التى لها جذور دينية ، فأن زعماء اليهود الأمريكيين وكذلك المشرفون على صندوق الجباية يوافقون على أن هناك دوافع عميقة لدى اليهود في الولايات المتحدة تدفعهم للمساهمة. وأول هذه الدوافع الفخر اليهودى بإسرائيل ثم خوف اليهود الأمريكيين من أن يصبحوا هدفاً لموجه من معاداة السامية ، والأحساس بالفزع والذنب من موقفهم العاجز إزاء المذابح الجماعية التى تعرض لها اليهود على أيدى النازيين أثناء الحرب العالمية الثانية.

---

(١) وول ستريت جورنال : عدد أول ابريل ١٩٨٣ ، مقالة مترجمة في جريدة القبس (الكويتية) ، ٦ ابريل ١٩٨٣.

يقول روبرت سالفيت : يهود اليوم لديهم فرصة للسيطرة على مصيرهم من خلال المساهمة في صندوق الجباية اليهودية. وروبرت سافيت أحد رجال المصارف الأمريكيين وهو عضو نشط من بين المشرفين على صندوق الجباية اليهودية في الولايات المتحدة.

وبدلاً من اعتماد طريقة جمع التبرعات القليلة القيمة من عدد كبير من الناس ، يركز صندوق الجباية حالياً على جمع التبرعات السخية من عدد قليل من الناس الذين تتراوح تبرعاتهم ما بين ١٠ آلاف دولار ومليون دولار سنوياً أو أكثر.

وقد بينت عملية مسح قام ها صندوق الجباية أن واحداً ونصف بالمائة فقط من بين المتبرعين لصندوق الجباية يزيد تبرع الواحد منهم عن عشرة آلاف دولار سنوياً ولكن أجمالي تبرع هؤلاء يبلغ ما بين ٥٠ ، ٦٠ بالمائة من مجموع التبرعات السنوية للصندوق. وإذا ما خسر المشرفون على الصندوق عدد قليل من هؤلاء المتبرعين ، فإن النتيجة ستكون نقصاً كبيراً في أجمالي التبرعات. ولهذا فإن المشرفين على صندوق الجباية تصرفوا بسرعة في صيف عام ١٩٨٢ عقب قيام إسرائيل بغزو لبنان لجمع تبرعات كثيرة ، ونظموا رحلات سياحية لكبار المساهمين قاموا خلالها بزيارة الأراضي اللبنانية التى احتلتها إسرائيل ، كما قامت شخصيات إسرائيلية بارزة بزيارة الولايات المتحدة وإلقاء خطب في التجمعات اليهودية لتشجيعها على زيادة مساهمتها في صندوق الجباية.

والذين اشرفوا على تنظيم برنامج تليفزيوني في يناير ١٩٨٣ بواشنطن لجمع تبرعات لصندوق الجباية كانوا قلقين لئلا يحقق البرنامج هدفه الذى كان جمع ١.٧ مليون دولار. وبالرغم من أن الانتقادات التى

كانت توجه لإسرائيل من جانب اليهود الأمريكيين بعد قيامها بعملية غزو لبنان تراجعت بسبب ما وصفوة بقسوة العالم في إدانة إسرائيل وظلمة لها إلا أن المجازر التى وقعت في مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في بيروت في سبتمبر ١٩٨٢ أعادت أحياء المشاعر المعادية لإسرائيل بين اليهود الأمريكيين بحيث أصبح المشرفون على صندوق الجباية اليهودية يخشون أن تقل التبرعات التى تقدم للصندوق.

وجاء في أحد الأفلام التى ترشد المتطوعين لجمع التبرعات لصندوق الجباية نصائح من بينها تجنبوا المجادلات. وتذكر أن التبرعات لا تذهب للحكومة الإسرائيلية. فهذه الحملة هدفها أن يقوم الشعب بمساعدة الشعب. وقام أكثر من ألف وخمسمائة متطوع في ذلك اليوم بجمع التبرعات من حوالى ٥٠ ألفا من بين المائة وثمانين ألف يهودى الذين يسكنون المدينة. وفى التاسعة مساء كان مبلغ الـ ١.٧ مليون دولار الذى حدد هدفاً لحملة التبرعات قد جمع ، بالإضافة إلى حوالى ١٢ ألف متبرع يعرضون استعداهم للتبرع بمبالغ كانت تتراوح ما بين عشر دولارات وألف دولار. والكثير من سكان المدينة من اليهود لم تجمع منهم التبرعات لأنه لم يكن بالمستطاع الوصول إليهم ، أو لأنهم رفضوا التبرع بسبب الجمود الاقتصادى أو لأسباب أخرى. وقد ذكر عشرات منهم السبب في عدم تبرعهم بأنهم غاضبون من حكومة «مناحم بيجن». وغالباً ما يكون المتبرعون ضيوف شرف لمآدب يقيمها صندوق الجباية ، وبعضهم يعينون رؤساء للجان جمع التبرعات ، كما يكتب عنهم في الصحف اليهودية المحلية.

ويقول أحد العاملين في صندوق الجباية حول هذا الجانب :

«الناس يحبون أن يرافق هذا النشاط شئ من الإشادة بالمتبرعين. والذين يرفضون التبرع من ناحية أخرى يتعرضون للمشاكل خصوصاً إذا كانوا من الرجال الناجحين أو البارزين. ففي «بتسبرج» هناك نادى يهودى (وستمورلاند) يقوم عادة بجمع التبرعات من أعضائه. ويقول احد اعضاء النادي : «إذا أراد احد الذين لا يتبرعون لصندوق الجباية الانضمام للنادى ، فإن احد الأعضاء سيقول بأسلوب مهذب بالطبع ، أن الاحساس بالمسئولية يقضي أن يتذكر المرء التبرعات اليهودية ، بينما يقول احد المحامين اليهود ، له نشاطات واسعة في مجال جمع التبرعات لصندوق الجباية أن من لا ينفع معه الأسلوب اللين لا بد من استعمال الأسلوب الخشن لإقناعه» ، ويضيف «لست مستعداً لقطع الشارع من اجل مصافحة يد شخص لا يتبرع لليهود».

وبالرغم من عدم إنكار أن أموال صندوق الجباية اليهودى يذهب جزء منها لمساعدة الفقراء اليهود في الولايات المتحدة وإسرائيل وبلاد أخرى ، فإن بعض الزعماء اليهود قلقون من أن الحماس لجمع التبرعات يتعدى هذه الغاية لغايات أخرى مشروعة مثل الاهتمامات الدينية.

وقد تبرع اليهود فى عام ١٩٨٣[١] للصندوق الصغير الذى يدعى صندوق إسرائيل الجديدة والذى قدم في العام الماضي ربع مليون دولار لمشاريع من ضمنها إنشاء مركز اجتماعى في إحدى القرى العربية بإسرائيل ، ومركز لضحايا كوارث الاغتصاب في تل أبيب ، ولاتحاد الحقوق المدنية في إسرائيل. وفى عام ١٩٨٤ ، أضاف صندوق إسرائيل الجديد وجها آخر من الوجوه التى تنفق عليها أمواله وهى «صندوق

---

(١) عرض تاريخي.

التعليم لحركة السلام الآن» ، وهذه الحركة عبارة عن جماعة سياسية إسرائيلية صغيرة تعارض «حكومة بيجن» ، كما تعارض بناء المستوطنات في الصفة الغربية وتدعوا إلى إجراء مفاوضات مع الزعماء الفلسطينيين العرب ، وخصصت التبرعات التى قدمها السيد فيشر لهذا الصندوق الجديد لحركة السلام الآن.

يوضح هذا حجم المعاونة التى تحصل عليها إسرائيل من حكومة الولايات المتحدة ومن اليهود. ويقال أن الولايات المتحدة تحصل مقابل كل دولار تنفقه كمساعدة لإسرائيل على ما قيمته ألف دولار من الخدمات المختلفة للمنظمات اليهودية منها الحصول على معلومات سرية عن الاتحاد السوفيتى (من اليهود الروس)(١).

وأياً كانت الخدمات المتبادلة فإن حجم التعاون بين الولايات المتحدة وإسرائيل كبيراً جداً خاصة في عصر الحرب الباردة.

تلخيص :

قدمنا في هذا الفصل خلفية سريعة عن الاتجاهات العامة حيال اليهود في المجتمعات الغربية ودور الجاليات اليهودية في الدعاية للكيان الإسرائيلي وسنتحدث في الفصل القادم عن دور «اللوبي» الصهيونى في الولايات المتحدة في الضغط على المشرعين وأساليب السيطرة الصهيونية على وسائل الأعلام في الولايات المتحدة.

---

(١) تقرير لوكالة «نوفوستى» : السي أى أيه تتعاون مع المنظمات الصهيونية لجمع المعلومات عن القوات السوفيتية بواسطة اليهود المهاجرين ، الخليج (الإمارات) ، ٦ نوفمبر ١٩٨٣.

الفصل الخامس
أساليب الدعاية الصهيونية
في
الولايات المتحدة

الفصل الخامس

أساليب الدعاية الصهيونية في الولايات المتحدة

برزت الولايات المتحدة منذ الحرب العالمية الثانية كقوة اقتصادية وعسكرية كبري ، وبدأت الحركة الصهيونية العالمية تنقل ثقلها وتحالفاتها صوبها وبدأت تخفف من ارتباطاتها ببريطانيا خاصة بعد عام ١٩٣٩. ولذلك عملت رؤوس الأموال اليهودية على الهجرة للولايات المتحدة في محاولة للتأثير على موقفها المستقبلي. وفي الفترة الأولى بعد عام ١٩٤٨ بدأت الولايات المتحدة بسياسة محاصرة الاتحاد السوفيتي بحزام من الأحلاف العسكرية وكان لإسرائيل دور هام في حماية المصالح الأمريكية ومحاربة الشيوعية والحركات الوطنية في الوطن العربي. وبعد حرب عام ١٩٦٧ بلورت السياسة الأمريكية لنفسها أربعة أهداف لاستغلال نتائج الحرب هي :

١- تحويل الإنتصار الإسرائيلي إلى انتصار أمريكي وما يترتب على ذلك من تغيرات اقتصادية وسياسية في المنطقة العربية لصالح الولايات المتحدة واحتكاراتها ومصالحها.

٢- الإبقاء على امتلاك إسرائيل للأراضي لأحداث هذه التغيرات المطلوبة.

٣- تدمير العلاقات العربية السوفيتية بشكل كامل ونهائي.

٤- تهديد الأنظمة العربية الوطنية المعادية للولايات المتحدة وسياساتها في المنطقة بشكل دائم ومستمر عن طريق إسرائيل[1].

---

(١) توفيق أبو بكر : مقصة اللوبي الصهيوني داخل الولايات المتحدة دعاية مضللة» القبس (الكويتية) ، ١٩٨٣/٤/٢٦.

وقد تحققت هذه الأهداف إلى حد كبير ، وهى تسعى الآن لتحقيقها بشكل كامل.

وفى السبعينيات بدا للولايات المتحدة أن المنطقة العربية تموج بالتطورات المعادية لسياستها فقررت التحرك لقطع الطريق على هذه التطورات وبادرت بمشروع روجز ، حيث أثبتت إسرائيل خلال تلك الفترة أنها حليف يمكن الاعتماد عليه مما أدى لارتفاع قيمة إسرائيل أكثر من نظر واضعى الإستراتيجية الأمريكية كوكيل أساسي في المنطقة. وبعد حرب عام ١٩٧٣ زاد دعم الولايات المتحدة العلنى لإسرائيل لشعورها بأنها تحقق المصالح الأمريكية. وقد عاون طبيعة النظام السياسي الأمريكي وفهم المنظمات الصهيونية لذلك النظام إلى استغلاله لمصلحة إسرائيل فالنفوذ الصهيونى ، ليس في حد ذاته سبب المشكلة ، ولكن طبيعة النظام نفسه هى التى تجعله مفتوحاً أكثر للتأثير الصهيونى. ولا شك أن وسيلة الصهيونية في التأثير على صانعى القرار الأمريكى كانت إلى حد كبير «اللوبى» الصهيونى ووسائل الإعلام. ولكن ليس معنى ذلك في رأى البعض ، أن المسئولين في وزارة الخارجية الأمريكية لا حول لهم ولا قوة أمام «اللوبى» الصهيونى. فالمحرك الأساسي للسياسة الأمريكية هو مصالح الولايات المتحدة وليس مصالح إسرائيل. يزيد هذا الوضع من صعوبة الإعلام العربي ويجعله إلى حد كبير ثانوى. فلا بد لكى ينجح الإعلام العربي أن يوفق في تحديد الثغرات التى يمكن النفاذ منها إلى الرأى العام الأمريكى (أو الغربي) والتأثير فيه. ولكى يتم هذا لا بد ، كما يقول الدكتور/ نديم البيطار ، عالم الاجتماع بجامعة توليدو(١) ،

---

(١) نديم البيطار : «أزمة الدعاية العربية في الولايات المتحدة» ، الخليج (الإمارات) ١٩٨١/٤/٢٣.

من إدراك طبيعة التركيب الاجتماعى والسياسي الذى يسود المجتمع الأمريكي وإدراك مواطن الضعف التى تسمح بتحريكه لمصلحتها وهذا أمر لا يتحقق دون إدراك للاتجاهات السيكولوجية واستغلالها في تحقيق الأهداف العربية. والتركيب الحضاري للمجتمع الأمريكى يحدد سلوك الفرد ونفسيته ومواقفه ولا بد من فهم ذلك التركيب للتأثير فيه. فالسلوك السياسي في أى مجتمع من المجتمعات ليس بشكل عام سلوكاً عقلانياً محضاً ، أو نتيجة إثبات علمى ومواقف موضوعية أو دراسة مجردة ، بل نتيجة «مصالح اجتماعية واقتصادية» يومية وأوضاع نفسية عامة يفرضها التركيب الحضاري الذى ينشأ فيه الفرد. فالظواهر الاجتماعية والثقافية تشكل صعيداً مستقلاً عن الصعيد الفردى وتتميز (بمنطق) خاص بها يفرض ذاته بشكل مستقل عن الإرادة الفردية. والدعاية في أى مجتمع يجب أن تعتمد لكى تكون فعالة ، على فكر سياسي وإجتماعى نظرى يتسم بالوعى. ولذا تحتاج الدعاية العربية بشدة إلى فهم الواقع الاجتماعى والسياسي الأمريكي والتعامل مع هذا الواقع من خلال الثغرات القائمة فيه. ويتطلب هذا دراسة متعمقة للمجتمع الأمريكي والقوى المؤثرة فيه. وربما نجحنا في فهم ذلك الواقع من خلال استعراضنا لأساليب الدعاية الصهيونية وتنظيم جماعات المصلحة والضغط وأساليب عملها.

وسنتحدث في هذا الفصل عن الموضوعات التالية :

أولاً : دور اليهود كجماعة ضغط أو أساليب تأثيرهم على الحملات الانتخابية. وفى هذا الإطار سنناقش تأثير أصوات اليهود والتبرعات للحملات الانتخابية.

ثانياً : أساليب سيطرة اليهود على وسائل الإعلام الغربية من خلال :

(أ) الملكية المباشرة لوسائل الإعلام.

(ب) وجود عدد كبير من اليهود بين العاملين في وسائل الإعلام.

(ج) استقطاب الإعلاميين من غير اليهود لمناصرة اليهود أو تخويفهم لعدم مساندة العرب.

(د) تزويد وسائل الإعلام بالمعلومات التى في صالح إسرائيل عن الصراع العربي الإسرائيلي.

(هـ) استخدام سلاح الإعلان في الضغط.

ثالثاً : وفى النهاية سنوضح كيف يعمل أسلوب التغطية الإخبارية الغربية على معاونة الدعاية الصهيونية والعوامل التى جعلت الإعلام الغربي يعجز عن تغطية أحداث الشرق الأوسط بشكل يتسم بالموضوعية والتوازن.

أولاً : دور اليهود كجماعة ضغط «اللوبى» الصهيونى :

حينما وضعت مبادئ النظرية الديمقراطية في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر افترض أن الفرد هو الوحدة الأساسية في البنيان السياسي. فقد كانت هناك كراهية للطبقة الارستقراطية وللإقطاع ، لذلك عمل فلاسفة نظرية الحرية على إضعاف سلطة الجماعات وتقوية نفوذ الفرد ، لم يشعر مفكرى النظرية الديمقراطية أن الجماعات في حاجة إلى التمتع بالحرية أو أنها جديرة بالحرية. وكان الهدف إضعاف الارستقراطية الإقطاعية ورجال الكنيسة وملاك الأراضي وأصحاب المشروعات التجارية وتقوية الفرد الوحدة الأساسية في النظام الديمقراطى ، ولكن في العصر الحديث اتضح انه ما لم ينظم الأفراد أنفسهم في جماعات مصلحة أو جماعات ضغط فلن يتمكنوا من فرض إرادتهم. المشكلة هى أن جماعات الضغط هذه قد تعرقل العملية الديمقراطية حينما تمنع الجماعات

الأخرى غير المنظمة من التعبير عن نفسها أو حينما تستغل السلطات الممنوحة لها في فرض إرادتها بطرق غير مقبولة تجرد الديمقراطية من أسسها وتجعلها كلمة خاوية بلا مضمون. هذا ما سنلاحظه حينما ندرس نشاطات جماعات الضغط الصهيوني وبشكل خاص للوبي الصهيوني. «واللوبي» تعبير خاص معناه «الدهليز» والمقود بدهاليز السياسية هو التأثير في اتخاذ القرارات نتيجة الاتصالات والاتفاقات والصفقات في الأروقة السياسية. وقد يكون التأثير مشروعاً يتم الاتصال المباشر بالساسة وأعضاء الكونجرس وأعضاء اللجان قبل اتخاذ القرارات بهدف المناقشة والإقناع بوجهة نظر معينة ، وقد يكون غير مشروع يستخدم وسائل يعاقب عليها القانون كالرشوة والمكافأة والهدايا. فالمقصود «باللوبي» هو النشاط السابق على اتخاذ القرار. وينظم القانون الأمريكي هذا النشاط لأنه يعترف بمشروعيته ولكنه يطالب من يقوم به تسجيل اسم منظمته رسمياً حتى يسمح له بالقيام بنشاط إعلامي أو دعائي أو تجارى أو نشاط علاقات عامة.

وتشكل جماعات الضغط في الولايات المتحدة والدول الغربية عنصراً من أهم عناصر تكوين الرأى السياسي العام. والمهمة الأولى للدولة الاستماع إلى تلك الجماعات والموازنة بينها والتعبير عن إرادتها. يعنى هذا أن المواقف الأخلاقية والحقوق التي تعتمد عليها أى دعاية لا قيمة لها أن لم تجد دعائم لها بين الجماعات أو أن لم تنشأ جماعات جديدة تدعم مقاصدها وأهدافها وقضاياها[1].

---

(١) نديم البيطار : «أزمة الدعاية العربية في الولايات المتحدة» ، الخليج ، ١٩٨١/٥/٤.

ويبلغ عدد العاملين في الأروقة السياسية أو الدهاليز في الولايات المتحدة حتى الآن حوالى ١٥ ألف شخص اغلبهم أمريكيون ينفقون حوالى ١٠٠ مليون دولار سنوياً[١]. ويتطلب «اللوبى» أن يكون لديك فكرة محددة عن موضوع محدد تضع خطة لإقناع الغير بهذه الفكرة التى تروج لها. اللوبى الصهيونى لم يتأسس من اجل خدمة اليهود بل هو من اجل خدمة صهيونية. فالصهيونية هى البرنامج المحدد لليهود وليس الدين اليهودى. ويمثل «اللوبي» الإسرائيلي في أمريكا قوة ضغط كبيرة ونشطة داخل الولايات المتحدة تفوق مقدرتها الكنيسة الكاثوليكية وغرفة التجارة القومية التى تمثل كبار رجال الأعمال وجمعية الأسلحة القومية National Rifle Association ولقد كان من السهل على الجماعات الصهيونية التأثير على المجتمعات الغربية لما عرفت به تلك الجماعات من إتقان لفن العلاقات العلامة ولتوافر الإمكانيات المالية والكفاءات المهنية لديها.

فلم يعد الرأى العام في الولايات المتحدة والدول الغربية يجد وحدته الأولى في الفرد بل في تلك الجماعات. ومن أراد أن ينفذ إليه يجب إلا يتجه إلى الفرد كفرد بل إلى الجماعات. والحرية السياسية في أمريكا ليست حرية فردية تدور حول الفرد بل هى تقوم على تلك الجماعات فمن خلال جماعات المصلحة يمكن النفاذ إلى الرأى العام والى نظام الحكم وبذلك اختلفت الممارسة الديمقراطية اختلافاً عن الأسس النظرية التى قامت عليها النظرية الديمقراطية.

---

(١) جلال عبد الفتاح : «الإعلام والسياسة في الولايات المتحدة» ، الاتحاد (الإمارات) ١٩٨٠.

وتتأثر الأمور الانتخابية إلى حد كبير باعتبارات داخليه من أهمها دور جماعات الضغط والمصالح الخاصة المنظمة. وتعتبر الجماعة اليهودية وما يمثلها من قوي ضاغطة منظمة تضرب عمقاً في جذور المجتمع الأمريكي من أهم هذه الجماعات التى يجب أن تؤخذ في الحسبان لتأثيرها الكبير على الحملات الانتخابية المحلية والفيدرالية والرئاسية. فقد استغلت الجماعات الصهيونية فهمها العميق للعملية السياسية وطبيعة الصراع في النظام الأمريكي وعملت على استغلالها لصالح إسرائيل ، واستغلت في ذلك تأييد الكونجرس والبيت البيض وصانعي القرار بشكل عام الذين خضعوا للضغوط الصهيونية.

كيف تعمل الحركة الصهيونية في أمريكا؟ وما هى المؤسسات التى تسهل تحقيق أهدافها؟

الواقع أن الجالية اليهودية في الولايات المتحدة هى قاعدة النفوذ الصهيونى وقاعدة إسرائيل الأساسية في العالم كله. تستطيع هذه الجالية أن تؤثر على السياسة الأمريكية تأثيراً مباشراً يجعل من الصعب انحراف تلك السياسة عن إرادتها فيما يتعلق بإسرائيل. ويساعد تلك الجالية في مهمتها خضوعها لمنظمة قوية التنظيم ، تخضع لقيادة مركزية تعمل على حشد جميع إمكاناتها في خدمة الاحتلال الصهيونى.وتعتبر لجنة الشئون العامة الأمريكية الإسرائيلية «ايباك» American Israel Public Affairs Committee (AIPAC) التنظيم الوحيد المسجل رسمياً «كلوبي» يعمل للضغط على المشرعين في الأمور المتصلة بإسرائيل[1]. ومنظمة ايباك هى امتداد للمؤتمر الصهيونى الأمريكي الذى ساعد على قيام الكيان الصهيونى. وقد اتخذت المنظمة اسمها الجديد هذا في

(1) «American Jews and Israel» Times, March 10, 1975, p.27.

عام١٩٥٤ وتولى رئاستها في البداية وحتى عام ١٩٧٥ أي.أي.كنين. I.L.Kenen وهو محامي ولد في كندا وعمل صحفياً في كليفلاند. وقد حل محله موريس امتياى Morris J. Amitay في عام ١٩٧٥ وكان شاباً عمره لا يزيد عن ٣٨ سنة. عمل قبل ذلك في وزارة الخارجية كما عمل مساعداً للسناتور الأمريكي Abraham Ribicoff وقد نجح أثناء عمله مع رابيكوف في دفع السناتور جاكسون لتقديم مشروع قانون بمساعدة اليهود السوفيت.

وقد أعطى «امتياي» رئيس اللجنة الجديد «اللوبي» الصهيونى دفعة جديدة وجعله أكثر تأثيراً في واشنطن. وتعتبر ايباك من أضخم المنظمات ويمثل في مجلس إداراتها خمسة وثلاثين منظمة يهودية كبرى في كافة أنحاء الولايات المتحدة. ويمتد نفوذها من شركات صناعة الدخان إلى شركات صناعة الأسلحة. ويقول جورج بولى وكيل وزارة الخارجية الأمريكية الأسبق الذى خرج من مجال السياسة الأمريكية بعد أن ندد أكثر من مرة بالدور الذى يلعبه «اللوبى» الصهيونى في صياغة القرار الأمريكي «لا يقتصر الأمر على مجرد النفوذ القوى لمؤيدى إسرائيل في الإدارة الأمريكية ، بل أن السلطات الأمريكية لا تستطيع مناقشة أى قرار يمس المصالح الإسرائيلية دون أن تعلم به تل أبيب»[١]. فالنفوذ الصهيونى في أمريكا قوى ومتغلغل ولجنة «ايباك» لجنة قوية لها صلات وثيقة بكل اعضاء الكونجرس الأمريكي الذين لهم وزن. وتبلغ ميزانيتها حوالى ثلاثة ملايين دولار ويعمل فيها ١٧ فرد وقت كامل.

---

(١) عبد القادر ياسين «اللوبى الصهيونى والطريق إلى البيت البيض» ، البيان (الإمارات) ، ٤ أغسطس ١٩٨٤.

وتمثل جميع المنظمات اليهودية في «ايباك» من خلال وجود جماعة مظلة قوية ، ونقصد بذلك مؤتمر رؤساء المنظمات اليهودية الأساسية Presidion's of Major Jewish organizations وهم يشكلون جماعة قوية تمثل كل الجماعات اليهودية الأمريكية المنتشرة في جميع أنحاء الولايات المتحدة تقريباً. ولسان حال هذه الجماعة التى تضغط على الهيئات التشريعية تقرير يصدر أسبوعيا عن الشرق الأوسط يعرف باسم Near East Report ويوزع بالاشتراكات على أكثر من ٣٠ ألف مشترك بما في ذلك رجال الكونجرس وصانعى السياسة[1].

ولدى اللجنة مكتبة كبيرة خاصة بقضايا الشرق الوسط ولها أهمية بالغة لدرجة أن وزارة الخارجية الأمريكية تستعين بها من آن لآخر في الحصول على المعلومات.

والظاهر من نشاط اللجنة يشبه ما يظهر من جبل الجليد العائم فوق الماء ، لأن عمل هذه اللجنة أو وظيفتها التنسيق بين مئات من «اللوبيات» المنتشرة في كل أنحاء الولايات المتحدة. ويشرك ممثلوا التجمعات اليهودية في كل مدينة من مدن الولايات المتحدة الكبيرة في عضوية مجلس المديرين للجنة «الايباك». وهم يجتمعون بصورة دورية في واشنطن. ولكن قوة اللوبي الحقيقة تتمثل في الشبكة اليهودية المنتشرة في جميع إرجاء الولايات المتحدة ... وهذه الشبكة تملك من النفوذ السياسي والاقتصادى والثقافي والديني أكثر بكثير مما يسمح لها به عدد أعضائها. فحينما يعرض أمر يتصل بإسرائيل على الكونجرس تبدأ اللجنة مباشرة في تنبيه ألف زعيم يهودى ، ١٢ ألف عضو على الأقل متناثرين في جميع أنحاء الولايات المتحدة. وعلى الفور ينشط أولئك القادة

(1) Lilienthal, 1979, o. cit. p. 252-259.

والأعضاء في الاتصال بأصدقائهم من محرري الخطابات والمساهمين المهمين في الحملة للضغط على ممثليهم في الهيئات التشريعية لتعبئة الرأي العام لمساندة إسرائيل.

يؤدي هذا إلى سيل منهمر من الخطابات التلغرافات. ونظراً لأن اليهود الأعضاء في تلك المنظمات مواطنين أمريكيين ، فإن ضغطهم لصالح إسرائيل يصبح شديد الفاعلية خاصة وانه ضغط يتسم بالاستمرار وأسلوب عمل تلك المنظمات يتسم بالكفاءة وهو يفرض على الناس الاهتمام بما تعرضه من حقائق وآراء. كما يقول عالم الاجتماع الأمريكي «ديفيد رايسمان» فإن جماعات الأقليات المنظمة تنظيماً جيداً قادرة على السيطرة على وسائل الإعلام وعلى الحوار السياسي. ذلك لأن تلك الجماعات تتسم بالنشاط والحركة وتعمل على حماية مصالحها بدون كلل[1].

ومنظمة «الايباك» ليست نوعاً من المنظمات السرية في الحياة الأمريكية وهي لا تلجا في تحقيق أهدافها إلى أتباع وسائل خفية كما حاول أن يصورها بعض الصحفيين ، بل هي منظمة أمريكية علنية تظهر مدى الترابط بين الجالية اليهودية في الولايات المتحدة وحكومة إسرائيل[2].ولجنة الشئون العامة الأمريكية الإسرائيلية «ايباك» غير مسجلة في وزارة العدل لأنها لا تنطق رسمياً باسم تل أبيب (القانون يحتم أن يسجل الوسطاء الأجانب أنفسهم في وزارة العدل). فهذه اللجنة تعتبر

---

(1) David Reisman, Individualism Reconsidered (Glencoe The free Press, 1954) p.147-150.

(٢) بوب وليامز : «اللوبي الصهيوني يمنع أمريكا من تسليح مصر ومساعدتها اقتصادياً» ، القبس (الكويتية) ، ١٩٨١/٨/٧.

لجنة أمريكية[1]. ولكن يدرك العارفون ببواطن الأمور من أعضاء الكونجرس أن ذلك اللوبي بمثابة الذراع الأيمن للحكومة الإسرائيلية.

ويعمل اللوبي الصهيوني على تحقيق هدفين رئيسيين :

١- تنمية الشعور المعادى للعرب عن طريق نشر كل ما يحط من قدرهم سواء عن طريق الصحف والمجلات ، أو عن طريق برامج التلفزيون ، ومن خلال أفلام السينما. والهدف هو منع اى مساعدة أمريكية اقتصادية أو عسكرية لأى دولة عربية بما فيها مصر. ودعم السياسة الخارجية الإسرائيلية على كل المستويات وفى شتى المجالات.

٢- تحويل الرأى العام من موقف الفهم والتأييد للوجود الإسرائيلي إلى موقف الدفاع عن هذا الوجود والتحالف معه ومحاولة تبرير كل تصرف إسرائيلي وقطع الطريق على كل خطة أمريكية تهدف إلى الأضرار بموقف إسرائيل السياسي أو العسكرى في الشرق الأوسط. كما تعمل على منع المواطنين الأمريكيين من القيام بأى ضغط على حكومتهم يتنافي مع رغبات الجالية اليهودية.

ويتمتع «اللوبي» الإسرائيلي بقوة ضغط شديدة على الحكومة الأمريكية من خلال الأعضاء المنتخبون في الكونجرس ومجلس الشيوخ وبواسطة موظفي البيت الأبيض أنفسهم. وقد أظهرت الدراسات أن مجلس الشيوخ يساند بشكل يتسم بالثبات ، وبشكل طاغي ، إسرائيل وأن الديمقراطيون والجمهوريون على السواء الأعضاء في المجلس يساندون

(1) Simon Winchester, «how Jewish lobby Turned the Tide» Saday times, June, 14, 1981.

إسرائيل بنفس القدر[1]. ويفسر البعض هذه المساندة الطاغية جزئياً بأهمية أصوات اليهود أو التبرعات التى تمنحها المنظمات اليهودية للحملات الانتخابية أو ضغط تلك الجماعات على الذين يتبرعون للحملات ، حتى يخضعوا النواب لإرادة اليهود. وسنتحدث عن هذه العوامل فيما بعد ، ولكن الجدير بالإشارة هو انه منذ نهاية عهد نيكسون وبسبب فضحية «ووترجيت» ، اخذ مركز السلطة ينتقل من البيت البيض إلى الكونجرس وأصبح لرجال الكونجرس نفوذ أكبر في مواجهة السلطة الرئاسية. هذا الواقع يجعل دور وسائل الإعلام وجماعات الضغط أكثر أهمية. فقد أصبح من الضرورى كسب ليس رأس السلطة التنفيذية بل قاعدتها أيضاً.

وإذا القينا نظرة على بعض الأعمال التى قام بها اللوبي اليهودى نجد أنه نجح في تحقيق ما يأتى : في مايو عام ١٩٧٥ أرسل ٧٦ شيخاً من أعضاء الكونجرس رسالة إلى الرئيس السابق جيرالد فورد يقولون فيها «نود منك أن تعلن هذا بوضوح ، كما هو واضح لنا أن الولايات المتحدة تقف بدافع من مصالحها الخاصة إلى جانب إسرائيل في البحث عن السلام في المفاوضات المقبلة ، وأن هذا الوعد يشكل الأساس لسياسة الولايات المتحدة بالمنطقة». وهذه الرسالة التى وجهها اعضاء مجلس الشيوخ للرئيس كانت دعماً منهم لطلب «الايباك» توضيح السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط وإعادة تأكيدها بعد توضيحها. وقد جاء هذا التأكيد في وقت كانت فيه رحلات هنرى تأكيدها بعد توضيحها. وقد جاء هذا التأكيد في وقت كانت فيه رحلات هنرى كيسنجر وزير خارجية

(1) Robert H. Trice, «Congress and Arab Israel Conflict support for Israel in the U.S. Senate, 1970-1973» Political Science Quarterly, Vol 22, No.3, fall, 1977, p.443-463.

أمريكا السابق المكوكية على وشك الفشل[1]. وصرح كيسنجر في ذلك الوقت بأن تبعه الفشل تقع على عاتق إسرائيل. ويقول الصحفي المعروف ف. شيهان أن هذه الرسالة التى وقعها الشيوخ الأمريكيون كانت انتصاراً كبيرا «للايباك» وشكلت صفعة قوية لمحاولات كيسنجر. من الأمثلة البارزة على نشاط لجنة الشئون العامة الإسرائيلية الأمريكية «ايباك» إصدارها بيان قبل التصويت على صفقة الاواكس للسعودية في عام ١٩٧٨ قالت فيه مخاطبة يهود أمريكا «بسبب قلقكم على أمريكا أطلب منكم مساعدة حكومتنا لمنع هذا الخطأ السياسي والعسكرى الفاضح الذى سيعرض مصالحنا الوطنية للإخطار. ولأنكم تخشون على إسرائيل نرجوكم بذل المساعدة في حماية هذه الأمة الصغيرة من اكبر خطر عسكرى يهددها من ثلاثين سنة. وهناك خطر يهددنا وهو موضوع بيع أمريكا لأكثر الأسلحة التكنولوجية تقدماً لدولة تعلن نفسها عدوة لصديقتنا إسرائيل» [2].

وقد نجحت لجنة الشئون العامة الأمريكية الإسرائيلية في الحصول على موافقة ٥٤ سناتور و ٢٤١ نائباً على إرسال خطاب إلى الرئيس ريجان يعلنون فيها معارضتهم لصفقة الواكس[3]. ولكن مجلس الشيوخ وافق في نهاية الأمر على الصفقة بأغلبية ٥٤ صوتاً مقابل ٤٤ صوتاً بعد نقاش طويل. كذلك تعتبر معالجة «الايباك» لضرب إسرائيل للمفاعل

---

(١) «يوسف الحسن : اليهود فى الحياة السياسية الأمريكية» ، الوطن (الكويتية) ٢، يناير ١٩٨٤ ، ص٦.

(٢) «معارضة الكونجرس لصفقة الاواكس كشفت مدى تغلغل النفوذ الصهيونى» ، القبس (الكويتية) ، ١٩٨١/١٠/١٨.

(٣) شيرين قدورى : «اللوبي الصهيونى داخل أمريكا عقبة في وجه السلام» ، الخليج (الإمارات) ، ١٥ أغسطس ١٩٨١

الذرى العراقي في يونيو ١٩٨١ مثالاً واضحاً لنفوذ تلك المؤسسة. فوفقاً لسارة ايرمان Rhrman التى تعمل في ايباك : نشرت الايباك في اليوم التالى لضرب المفاعل مذكرة من خمس فقرات وزعت على كل سناتور ورجل كونجرس في «كابيتول هيل» عنوانها «إسرائيل ضربت قدرة المفاعل العراقي لأن صدام حسين هدد بضرب تل أبيب بالقنابل». وأجرت حوالى ٦٠ مكالمة في ذلك اليوم لتقييم مدى الأذى الذى لحق بصورة إسرائيل وتخفيف وقعة ورأب الصدع. وفى يوم الاثنين أدان البيت الأبيض ووزارة الخارجية إسرائيل وقيل أن ريجان شعر بالصدمة وفى صباح السبت كتبت واشنطن بوست « إسرائيل اقترفت خطأ لا يغتفر وهاجمتها أيضا نيويورك تايمس صديق إسرائيل التقليدى. ولكن الكونجرس كان رد فعله مختلف. فسرعان ما قبل وجهة النظر الإسرائيلية المتعجلة. وقال أعضاءه أن الذى يستحق الإدانة هم الايطاليين والفرنسيين الذى زودوا العراق بالمفاعل» وكان الموقف ثلاثة ضد واحد لصالح إسرائيل في الكونجرس. وفى صباح اليوم التالى حدث تحول في موقف الصحف لصالح إسرائيل وطالبت بفهم موقف إسرائيل أكثر قبل إدانتها وفهم دوافعها. فالمفاعل النووى العراقي شكل تهديداً معنوياً وقال رئيس الواشنطن ستار التى تملكها مؤسسة تايم «نحن لا نشك أن الشرق الوسط أصبح اليوم مكان أكثر أمنا لكل الدول ليس فقط للإسرائيليين عما كان منذ عدة أيام قبل العملية. وفى خلال أسبوع انقلب الهجوم إلى مديح لبيجن.

كذلك من الانجازات التى أحرزتها الايباك خلال السنوات الأخيرة

١- التعديلات التى أدخلت على قانون التجارة عام ١٩٧٤ وتم بمقتضاه ربط أو تعليق التجارة مع السوفيت بالسماح بهجرة اليهود.

٢- وضع شروط غاية في التعقيد على بيع صواريخ هوك ارض – جو للاردن.

٣- تبنى قرار بإعادة النظر في عضوية الولايات المتحدة في هيئة الأمم المتحدة إذا طردت إسرائيل منها.

٤- منع الإعانات الأمريكية عن منظمة اليونسكو بسبب موقفها المعادى لإسرائيل.

٥- تقديم المساعدة المادية للمهاجرين اليهود من الدول الشيوعية على أن تتلقي إسرائيل ٨٠٪ من هذه المساعدات.

٦- عقد اتفاقيه مع البيت الأبيض بعدم تصدير أسلحة لمصر عام ١٩٧٦ باستثناء ست طائرات نقل من طراز س١٣٠.

٧- تعديل الكونجرس لقانون الشركات تم بمقتضاه منع الشركات الأمريكية من الانصياع لقوانين المقاطعة العربية. وتهديد الشركات التي ترضخ للمقاطعة العربية، بحرمانها من امتيازات كثيرة.

٨- إقرار برامج مساعدات كبيرة لإسرائيل منها على سبيل المثال منحها عام ١٩٧٩ مبلغ ١٧٨٥ مليون دولار. ومبلغ مماثل عام ١٩٨٠ وقد ساند ثلاثة أرباع أعضاء الكونجرس طوال السبعينات وحتى الآن الأهداف والمطالب الإسرائيلية. بالإضافة إلى ذلك قاد النائب كلارنس لونج (ديمقراطي من ميرى لاند) وجاك كيمب (جمهوري من نيويورك) والسناتور دانييل انوي (ديمقراطي من هاواى) حملة لإبطال أى مشروع قرار يقضي بتزويد الأردن بالمساعدات الأمريكية. ومن توصيات الكونجرس الأخيرة إلى الحكومة الأمريكية الانسحاب من أى مؤتمر أو منظمة دولية أو قطع المساهمة الأمريكية المادية عن أى منظمة وأن حاولت منع إسرائيل من المشاركة أو طردها منها.

وتقوم مؤسسة Anti. Defamation league بدورها في المعاونة على تحويل اتجاهات رجال الكونجرس في اللحظات الحرجة. فمعارضة بعض رجال الكونجرس لإرسال قنابل الارتجاج C-3-Concussion لإسرائيل جعلت تلك الجماعة توجه للمعارضين اتهام بالعداء للسامية.

وبينما يفتقد بعض المشرعين هذا النوع من القهر إلا أن اغلبهم يستلم للضغط القوى[1].

استغلال الجماعات الصهيونية للثغرات الموجودة في النظام السياسي الأمريكى

لكى نفهم أكثر السر في نجاح «اللوبي» الصهيونى في الولايات المتحدة لا بد من فهم نظام انتخاب رئيس الجمهورية وأساليب توزيع السلطة في مجلس النواب والشيوخ وطبيعة القضايا التى تثار في الانتخابات وتركيب الأحزاب الأمريكية حتى نستطيع أن نفهم الثغرات التى ينفذ من خلالها اليهود للتأثير على المشرعين والرأى العام. وسنتحدث أساساً عن التأثير على الحملات الانتخابية من خلال :

(أ) أصوات اليهود.

(ب) منح المنظمات اليهودية أعضاء الهيئات التشريعية مكافآت مقابل ألقائهم محاضرات.

(ج) تمويل اليهود للحملات الانتخابية.

(د) في النهاية ضغطهم على ممولي الحملات الانتخابية من غير اليهود.

التأثير على الحملات الانتخابية :

يمكن أن نبدأ في البداية فنقول أن السبب الرئيسي في النجاح الملموس الذى حققه اليهود يكمن في النظام السياسي الأمريكي نفسه. فقد

(1) Lilienthal, 1979, op.cit. p.261.

تأثر نظام الحكومة النيابية بعمق بازدياد نفوذ وثراء جماعات الضغط التى تمثل الأقليات. ويزيد نفوذ وقوة تلك الجماعات كلما اقترب وقت انتخابات الرئاسة مما يجعل من المستحيل وضع سياسة خارجية تحقق المصالح الأمريكية القومية.

يستعد كل عامين في الولايات المتحدة جميع أعضاء مجلس النواب للانتخابات. ومعهم أيضا ثلث أعضاء مجلس الشيوخ. بينما تجرى معركة الرئاسة الانتخابية مرة كل أربع سنوات. ويمضي كل رئيس أمريكى عامة الأول في البيت الأبيض مشغولاً في ترتيب وإعداد سياسات إدارته المحلية والخارجية ، بينما يمضى عامة الرابع يستعد لإعادة ترشحه. هكذا ببساطة فإن معارك الحملات الانتخابية تستوعب تماماً الحياة السياسية الأمريكية التى تطغى عليها بشكل عام القضايا المحلية. كما تؤثر فيها سلباً أو إيجاباً مواقف وسياسات متصلة بالسياسة الخارجية يتم اتخاذها في الفترات الحرجة السابقة للانتخابات.

(أ) **انتخاب رئيس الجمهورية** :

قضية الأصوات اليهودية في انتخابات الرئاسة الأمريكية يكتنفها الغموض. وفعالية أصوات اليهود غير واضحة وتختلف حولها وجهات النظر حتى في أذهان الخبراء. ولكن من الجدير بالإشارة أن اليهود يتمتعون بمعدل تصويت يفوق معدل تصويت أى أقلية عرقيه أو دينية ، ويقال أنهم يصوتون ككتله أى يلتزمون بموقف واحد عند التصويت.ولو أنهم يصوتون بأغلبية كبيرة لأحد المرشحين ولو أن الآراء ، اختلفت حول هذا الموضوع. فبالرغم من صغر حجم الجالية اليهودية في الولايات المتحدة (لا تتجاوز ٣٪) إلا أن معدلات تصويتهم مرتفعه إذا قورنت بالسود الذين تبلغ نسبتهم ١٠ بالمائة إلى السكان وبالرغم من ذلك مازالوا

غير منظمين ويعانون من مشكلة اللامبالاة فلا يدلي عدد كبير منهم بصوته في الانتخابات.

والكيفية التي يتم بمقتضاها انتخاب رئيس الجمهورية في الولايات المتحدة تعتبر من العوامل الأساسية في تحكم الصهيونية في السياسة الخارجية. فالرئيس ينتخب انتخاباً عاماً من خلال أصوات الكلية الانتخابية Electoral college System فترسل كل ولاية عدداً معيناً من الوفود التي يتم تحديدها وفقاً لعدد سكانها[1]. دعم نظام الكلية الانتخابية بشكل كبير موقف «اللوبيات» أو جماعات الضغط الوطنية التي قامت على أساس عرقي وديني ، وجماعات الأقلية الأخرى الضاغطة ، وبشكل خاص «اللوبي» اليهودي الصهيوني الذي يعمل لخدمة مصالح إسرائيل. فقد زاد من قوة الضغط اليهودي تركز اليهود في مواقع حضرية محددة. فحوالي ٧٦٪ من اليهود الأمريكيين مركزين في ١٦ مدينة في ست ولايات هي نيويورك وكاليفورنيا وبسلفانيا والينوى واوهايو وفلوريدا. وبها ١٨١ صوت في الكلية الانتخابية[2]. ويحتاج رئيس الجمهورية إلى ٢٧٠صوت من الكلية الانتخابية من مجموع ٥٣٨ صوت ليفوز في الانتخابات. فالرئيس يتم لختياره بجميع أصوات ل الانتخابية Electroral College Votes وليس بالتصويت الشعبي.

وفقاً لهذا النظام ، أصوات الأغلبية في الولاية تذهب كوحدة للمرشح الذي يكسب الأغلبية Plurality من الناخبين ، ويضفي هذا على اللوبي المنظم تنظيماً جيداً موقف مقايضة قوى. على سبيل المثال ، في

(١) روبرت كيثل «اللوبي اليهودي الأمريكي يواجهه تحديا قوياً» ، الرأى العام (الكويتية) ، ١٩٨١/٩/١٣.

(2) Alfred M. Lilenthal, The Zionist Connection : what Price Peace (N.Y. : Middle East Perspective, 1979) p.239.

انتخابات الرئاسة عام ١٨٨٤ في ولاية نيويورك. تلقي المرشح الديمقراطي جروفر كليفلاند ٥٦٣.٠١٥ صوت شعبي ، بينما نال منافسة الجمهوري جميس بلين ٥٦٢.٠١١ صوت. أى بفارق ١.٠٠٤ نال كيفلاند كل أصوات الكلية الانتخابية الخاصة بنيويورك Plurality مما أدى لانتخابه. تغيير ٥٠٣ صوت قد يمكن أن يحول الانتخاب لصالح بلين Blaine. يفسر هذا لماذا يشعر المرشحين بالخوف من «صوت اليهود» ، وخوفهم من أولئك الذين يدعون أنهم يستطيعون «تحويل الأصوات» في الولاية التى التنافس فيها ساخن.

أحبطت إرادة الأغلبية باستمرار ثلاثة رؤساء – جون كوينسي آدم عام ١٨٢٤ ، Rutherford B. Hayes في ١٨٧٦ ، وبنجامين هاريسون في ١٨٨٨ – انتخبوا بأصوات شعبية اقل عن منافسيهم. ولكن يشكل نموذج انتخابات المرشح كليفلاند عام ١٨٨٤ نموذج كلاسيكي ، في ظل النظام السائد ، حول ما تستطيع جماعة أقلية أن تحققه من نفوذ قوى وقدره على المساومة باستغلال التصويت ككتلة.

والأصل في النجاح في الانتخابات هو نيل أصوات الوفود في الولايات التى لها اكبر عدد من الأصوات في الكلية الانتخابية ولا يزيد عدد تلك الولايات عن سبعة أهمها كما قلنا نيويورك. ولذلك كان على المرشح للرئاسة أن يركز اهتمامه الأول على تلك الولايات. وبشكل خاص نيويورك حيث يتمركز اليهود ويعطيهم توزيعهم الجغرافي مراكز حساسة في الولايات الأخرى الهامة. ولكى يكسب المرشح أصواتهم يلبي رغباتهم ويقول بعض علماء السياسة انه إذا حضر مرشح في نيويورك وجب عليه أن يكسب أصوات جميع الولايات في الشمال الشرقي والولايات الوسطى والولايات الغربية.

ولكن الأمريكيين ، بما في ذلك اليهود ، ينتقلون الآن إلى الجنوب والغرب. من الحزام الثلجي إلى الحزام الشمس. وهكذا فإن ما جرى في الماضي من حيث توزيع عدد أصوات الكلية الانتخابية بين الولايات ومن حيث اتجاهات تصويت الناخبين لا يصلح كمؤشراً عما سيحدث في المستقبل. ويكفي أن نضرب في هذا المجال بعض الأمثلة[1].

- في انتخابات عام ١٩٦٠ بين جون كنيدى وريتشارد نيكسون صوت ما يعادل ٦٨ مليون أمريكى للمرشحين الديمقراطى والجمهورى ، ومع ذلك حسمت الانتخابات لصالح المرشح الديمقراطى بأغلبية ١١١٩.٠٠٠ صوت.
- في انتخابات عام ١٩٦٨ بين نيكسون وهيوبرت همفرى صوت ما يعادل ٦٢ مليون ناخب للمرشحين الديمقراطى والجمهورى ومع ذلك حسمت الانتخابات لصالح المرشح الجمهورى بأغلبية ٥١٠ آلاف صوت (حصل نيكسون على ١٧٪ فقط من أصوات اليهود).
- في انتخابات عام ١٩٧٦ بين فورد وكارتر صوت ما يعادل ٨٠مليون ناخب لمرشحين الديمقراطى والجمهورى. ومع ذلك حسمت الانتخابات لصالح كارتر الديمقراطى بأغلبية ١.٦٨٣.٠٠٠ صوت.

وإذا كان مصير ثلاثة من الرؤساء الأمريكيين الخمسة الذين رشحوا أنفسهم للانتخابات خلال الفترة الواقعة بين عامى ١٩٦٠ ، ١٩٧٦ تتحدد بأغلبية ضئيلة جداً. فأننا نستطيع أن نستنتج في الانتخابات التى يكون المرشحان فيها متقاربين في القوة ، يصبح صوت كل ناخب

---

(١) «المثل الحديدى ، أسطورة الأصوات اليهودية خدعة روجتها أجهزة الإعلام الصهيونية» ، القبس (الكويتية) ، ٨ ديسمبر ١٩٨٢ ، العدد ٢٧٩٨ ، ص١٩.

أمريكي له أهمية ، ومعظم الأمريكيين يعرفون أن ما يعادل ثلث اليهود الأمريكيين يعيشون في ولاية نيويورك وهذا أمر له أهميته وذلك لأن هذه الولاية تمتلك ٤١ صوتاً في الكلية الانتخابية ولا يتفوق عليها في ذلك إلا ولاية كاليفورنيا التي تمتلك ٤٥ صوتاً.

النفوذ الإسرائيلي غير العادي على البيت الأبيض والكونجرس وغير ذلك من المسئولين المنتخبين ينبع أيضا أساساً من القدرة على استغلال «الصوت اليهودي» ومن التبرعات للحملات الانتخابية سواء على المستوى القومي أو المحلي. وبالطبع يستفيد بشكل كامل من الأسلوب غير العادي الذي ينتخب بمقتضاه رئيس الجمهورية.

من الواضح أن مجموعة السياسيين الذين يحتمل أكثر أن يقعوا تحت سيطرة اللوبي الصهيوني هم أولئك الذين يمثلون نسبة كبيرة من اليهود. وهذا ينطبق على مدينة نيويورك وولاية نيويورك أكثر من غيرها. فمن ٦.٣ مليون يهودي في أمريكا (١٩٧٩) ٢ مليون يعيشون في مدينة نيويورك الكبرى وحوالي ٢.٣ في ولاية نيويورك. كما قال احد رجال الكونجرس من ولاية نيويورك. فإن المعونة العسكرية لإسرائيل تعني نفس الشئ لمنطقته مثل مساندة مشروعات أنشاء السدود أو إصلاح الأراضي بالنسبة لرجل الكونجرس الذي يمثل الغرب. لذلك لا يبعث على الدهشة أن نجد اغلب رجال السياسة في نيويورك سواء كانوا مسيحيين أو يهود يتحدثون كسفراء لإسرائيل.

ولكن الذي لا يلتفت إليه الكثيرون أن اكبر كتله انتخابيه في نيويورك (إذا اجزنا لأنفسنا استخدام هذا التعبير ، في انتخابات تتميز بالفردية ، واختلاط القوائم ، وتغير الانتماء الحزبية والتجمع السياسي) هي كتلة الأمريكيون من «أصل ايطالي». ففي الانتخابات الأولية التي

جرت في نيويورك عام ١٩٨٠ للحزب الجمهوري لم يكن الفائز هو السناتور جاكوب جافيتش اليهودى ، وإنما أمريكى من أصل ايطالي اسمه الفونسو دلماتو ، وهو غير معروف على المستوى الأمريكي. ومع ذلك فقد فاز الفونسو بمقعد مجلس الشيوخ عن هذه الولاية ، وفاز «ريجان» بأصوات الولاية في انتخابات الرئاسة. يضاف إلى ذلك أن ريجان فاز بالرغم من أن إحصائيات محطة الإذاعة الأمريكية التى كانت تشير إلى أن ٤٢بالمائة من اليهود في ولاية نيويورك صوتوا إلى جانب كارتر ، ٣٧ بالمائة منهم صوتوا إلى جانب ريجان. وما نريد أن نقوله هو إذا كان «ريجان» أو «كارتر» أو جون اندرسون بحاجة إلى أصوات اليهود لكى يفوز بأصوات ولاية نيويورك في الكلية الانتخابية ، فأنهم بحاجة أيضاً إلى الأصوات الايطالية ، والأصوات الكاثوليكية ، وأصوات النساء ، وأصوات البورتوريكيين ، وغيرهم بقدر ما هم بحاجة إلى أصوات اليهود.

وعندما يبدأ هؤلاء حملاتهم الانتخابية ينبغي عليهم أن يوزعوا الوعود على كل هذه المجموعات لا على اليهود فقط ولكن الأمر الآخر الهام هو أن اليهود كجماعات أكثر تنظيماً وأكثر استعداد للاحتجاج والتعبير وهو أمر قد لا يتوافر بنفس القدر للجماعات الأخرى ولذلك فنفوذهم وتأثيرهم ملموس أكثر.

الأمر الأخر الهام هو أن الجماعات الصهيونية. ولو أن لها نفوذ كبير على الحزب الديمقراطى ، إلا أنها تحافظ على توازن دقيق في تعاملها مع الجمهوريين. فاليهود في أمريكا هم في الواقع قادة الحزب الديمقراطى. فمستشار الحزب ومنظره روبرت شتراوس هو يهودى أمريكى له الكثير من النفوذ بين الديمقراطيين. والعلاقة بين الحزب

الديمقراطى واليهود الأميركيين هى علاقة تاريخيه حيث أن اليهود قادوا ، من خلال الحزب. حملات الحقوق المدنية في عقد الستينات ، وساهمت الحقوق المدنية إلى حد كبير في منح اليهود ، كأقلية غير مرغوب فيها عرقياً ، امتيازات مساوية للبيض. وبالإضافة إلى شغلهم مناصب حساسة وتصويتهم ككتلة هناك نقطة أخرى أساسية تجعل اليهود أكثر أهمية وهى تواجدهم في داخل الحزب ليس كممثلين لجاليات عرقية ، بل كصانعي سياسة ومستشارين وكمساعدين في لجان الحزب الديمقراطى.

(ب) كيفية توزيع السلطة في مجلس النواب والشيوخ :

تتوزع السلطة بالنسبة للحزب الذى ينتمي إليه العضو تبعاً لمدة الخدمة أو الإقدميه. وتتركز في الجان المختلفة كما أن سلطة اللجنة تقع أساسا في يد رئيسها الذى يصبح رئيساً من خلال خدمته الطويلة. لذلك يرتبط الوصول للسلطة بنجاح العضو في البقاء في مجلس الشيوخ أو في مجلس النواب لمدة طويلة. ولكى يحقق ذلك لا بد أن يتوافر لدية المال دائماً لخوض الحملات الانتخابية ، وأن لا يسئ إلى المصالح القوية في دائرته الانتخابية. لتحقيق مصالح دائرته عليه مساومة الأعضاء الآخرين. فكل منهم يريد أن يصادق المجلس على مشاريع القوانين التى تهم دائرة كل منهم. ولذلك يساوم كل منهم الآخرين بأن يصوتوا للمشروعات التى تهمه مقابل أن يصوت للمشروعات التى تهمهم. وبما أن النواب والشيوخ اليهود يشكلون عدداً لا باس به (ولو انه ليس كبيراً). وبما أنهم يؤيدون دائماً اى مشروع يخدم إسرائيل فأنهم يعلمون متضامنين مما يزيد من قدرتهم على المساومة في الضغط على باقي الأعضاء.

إن نمط توزيع السلطة يدفع إلى المراكز الحساسة في مجلس الشيوخ والنواب بأفراد ، قد يصلون إلى مناصبهم بسلك طرق انتهازية.

وعندما يصبح العضو رئيس إحدى اللجان فانه لا يلعب دور السياسي الكبير أو الرجل المسئول لأن مسئوليته تتجه إلى دائرته الانتخابية وليس إلى الأمة ككل.

«ولكن رؤساء اللجان هم ارستقراطية المجلس ويقبضون في يدهم على زمام السلطة التشريعية وسلطة التحقيق. فهم يستطيعون أن يدفعوا أو يوقفوا أو يجعلوا البلبلة تسود أى مشروع. انم خبراء في فن تجميد الأمور أو تجنبها. فهم قادرون على أغلاق الباب في وجه أى مشروع يأتى من البيت الأبيض بشكل يحول دون طرحة أبداً لمناقشة. فضلاً عن التصويت»[1]. يجعل هذا الوضع الذى يقوم على المساومة وتبادل المنافع النواب اليهود قوة تضمن عدم صدور قرارات في غير صالح إسرائيل.

ومما يعاون جماعات الضغط اليهودية أيضا أن القضايا التى تدور حولها الانتخابات لا تطرح موضوعات قومية كبري. بل تقوم على أساس مصالح وقضايا محلية. يعاون هذا الوضع كثيراً من النواب اليهود والموالين لهم في أجراء مساوماتهم وتأكيد نفوذهم على حساب مصلحة الولايات المتحدة العليا لأنه يسمح لهم بسهولة أن يفاوضوا النواب والشيوخ في دعم المشاريع المحلية التى يريدون التصديق عليها مقابل دعمهم لبعض المشاريع البعيدة عن دنياهم كتلك التى تخدم إسرائيل في مجال السياسة الخارجية.

والأمر الآخر الذى يعاون جماعات الضغط الصهيونية أسلوب بناء الأحزاب الأمريكية. فليس هناك في الولايات المتحدة أحزاب قومية عامة موحدة منظمة تخضع لسياسة أو قيادة موحدة ذات برنامج أو تنظيم

---

(١) نديم البيطار : «الدعاية العربية على الصعيد السياسي في التركيب الحضاري للولايات المتحدة» ، الخليج (الإمارات) ، ٢ مايو ١٩٨١.

واحد ينتمى إليها السياسيون وتستطيع في مناقشاتها أو اجتماعاتها وصحفها وبرامجها أن تبرز القضايا بوضوح ومسئولية. فالحزبان الأمريكيان الجمهوري والديمقراطى لا يتشكلان من تنظيمات قومية مركزية ، بل هما في الواقع تحالف عام بين عدد من الأحزاب المحلية التى تطابق بعددها عدد الولايات الموجودة إنهما تشكيلات «نصف أقطاعية» ، كما يقول الدكتور/ نديم البيطار ، تعمل على إعطاء الامتيازات والرعاية مقابل الأصوات التى تحتاج إليها. يجعل ذلك التركيب من السهل على النواب والشيوخ اليهود وزعماء الحركة الصهيونية والموالين لها أن يوجهوا السياسة الأمريكية الخارجية في خدمة إغراضهم ، أى إغراض إسرائيل. فتركيز ذلك التركيب. على القضايا المحلية على حساب القضايا القومية والعالمية الكبرى يجعل اعضاء مجلس الشيوخ والنواب بعيدين عن تلك القضايا ، لا يبالون بها كثيراً ، ولا يجدون مانعاً من خدمة بعض «الأصدقاء» اليهود الذين يحتاجون إليهم في حل بعض المشاكل الخارجية التى تهمهم.

بالإضافة إلى ذلك ، الاستقلال القائم بين السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية يفتح أمام جماعات الضغط بابا للتأثير على السلطتين ، واستعمال الواحدة ضد الأخرى ، والضغط على الأولى باسم الثانية أو التهديد بالثانية. هنا أيضا تجد الحركة الصهيونية مسرحاً خصباً لتحقيق أهدافها.

ا- تأثير أصوات اليهود على انتخابات مجلس الشيوخ والنواب :

ما من «لوبي» من اللوبيات السياسية القوية العديدة في واشنطن عميق الجذور ويستغل «الأصوات اليهودية» مثل اللوبي الصهيونى. الفرد اليهودى الذى لا يساير الإيديولوجية الصهيونية أو الوطنية اليهودية يخشي

التحدث علانية ، أو مواجهة الذين يستغلون صوته. ولذلك يستمر في استغلاله مسألة الأصوات. وبهذا حدث التحالف السعيد الذى يعود للحرب العالمية الأولى بين الساسة الأمريكية والصهاينة الذين سيطروا على الكونجرس وجعلوه ١٠٠٪ مساند لرغبات إسرائيل.

قام الباحث روبر ترايس بدراسة للعوامل المؤثرة على تصويت أعضاء الكونجرس بالنسبة للقضايا المتصلة بمصالح إسرائيل في الفترة ما بين عام ١٩٧٠ وعام ١٩٧٣ وحاول أن يقيس صحة افتراض انه كلما زاد عدد الناخبين اليهود لسناتور معين كلما زادت مساندته للمصالح الإسرائيلية[1]. وقد استعرض الباحث توزيع اليهود في الولايات الأمريكية كما هو واضح في جدول رقم (١) وظهر أن اليهود مركزون في عدد صغير نسبياً من الولايات ، ثانياً : انه بالرغم من تركز اليهود في بعض الولايات إلا أن نسبتهم بالرغم من ذلك صغيرة نسبياً بالمقارنة باجمالى السكان ، فحوالى ٩٣٪ تقريباً من أجمالي المواطنين اليهود الذين بلغ عددهم في عام ١٩٧١ ٦٠٠٦٠٠٠٠٠ نسمة في الولايات المتحدة يعيشون في الـــ ١٢ ولاية المذكورة في جدول رقم (١) السؤال هو ما إذا كان ارتفاع معدلات التصويت بين اليهود مرتفعة بالمقارنة بالأقليات العنصرية الأخرى وما إذا كانت مشاركتهم السياسية الأعلى في مستواها بشكل عام قد نجحت في جعل ممثليهم في المجالس النيابية أكثر استجابة حيال ما يرغبون فيه في سياستهم الخارجية عن أعضاء مجلس الشيوخ الذين يأتون من مناطق عدد اليهود فيها اقل. وقد أظهرت الدراسة أن هناك علاقة ايجابية معتدلة بين الحجم النسبي لعدد اليهود ومساندة عضو

(1) Robert h. Trice «Congress and the Arab Israeli Conflict : Support for Israel in the U.S. Senate, 1970-1973» political Science Quarterly, Vol 92, No. 3, Fall, 1977, p.443-463.

البرلمان ، وبهذا وبشكل عام يمكن أن نقول أن اعضاء البرلمان الذين يأتون من ولايات بها نسبة أعلى نسبياً من الناخبين اليهود يحتمل أكثر يساندوا المصالح الإسرائيلية عن أولئك الذين ليدهم عدد اقل من الناخبين اليهود ولكن الشئ الملحوظ عن التأثير الظاهر للناخبين اليهود على الممثلين المنتخبين[1].

جدول رقم (١)
تقدير لعدد السكان اليهود في الولايات المتحدة
في ولايات منتقاة ١٩٧٦ (٢١)

الولايـــــــــة	تقدير للسكان اليهود	اجمالي عدد السكان	تقدير للنسبة اليهود للاجمالي
نيويورك	.٢.٥٣٥.٨٧	١٨.٩٣١.٠٠٠	٪١٣.٧٩
كاليفورنيا	٠.٧٢١.٠٤٥	٢٠.٢٢٣.٠٠٠	٪٣.٥٦
بنسلفانيا	٤٧١.٩٣٠	١١.٨٧٩.٠٠٠	٪٣.٩٧
نيوجرسي	٤١٢.٤٦٥	٧.٣٠٠.٠٠٠	٪٥.٦٥
البنوى	٢٨٤.٢٨٥	١١.١٩٦.٠٠٠	٪٢.٥٤
ماساتسوسيت	٢٦٧.٤٤٠	٥.٧٥٨.٠٠٠	٪٤.٦٤
فلوريدا	٢٦٠.٠٠٠	٧.٠٤١.٠٠٠	٪٣.٦٩
مريلاندا	١٨٧.١١٠	٤.٠٠٠.٠٠٠	٪٤.٦٨
اوهايو	١٥٨.٥٦٠	١٠.٧٧٨.٠٠٠	٪١.٤٧
كوتكتياكات	٠٥.٠٠٠	٣.٠٨١.٠٠٠	٪٣.٤١
ميشجان	٩٣.٥٣٠	٨.٩٩٧.٠٠٠	٪١.٠١
مبسورى	٨٤.٣٢٥	٤.٧٤٩.٠٠٠	٪١.٧٨

---

(1) Morris Fine and Milton Himmelfard. American Jewish Yearbook, 1972 , New York, 1972, p.386-87.

هو انه باستثناء ولاية نيويورك. لا يزيد حجم حتى أكبر تجمع سكانى يهودى عن ٦٪ من أجمالى عدد السكان في أى ولاية. فمن بين الـــ ٧٥ عضو من أعضاء مجلس الشيوخ الذين خدموا خلال الفترة ما بين عام ١٩٧٠ ، ١٩٧٣ أيد إسرائيل بقوة ١٦ عضواً أتوا من ولايات شكل اليهود فيها أكثر من ١.٧٪ من اجمالى السكان. والنتيجة هى أنه حتى حينما لا ترتفع نسبة اليهود عن ٢٪ أو اقل من سكان الولاية كانوا قادرين على كسب مساندة أعضاء مجلس الشيوخ في ولاياتهم بشكل مستمر. ولكن الشيوخ الذين ليس لديهم يهُود تقريباً في ولاياتهم كانوا أيضاً يساندوا إسرائيل بنفس القوة. فتقريباً ٨٠٪ من الشيوخ المؤيدين لإسرائيل ، ٥٠٪ من المجموعة المساندة أكثر لإسرائيل كانت من ولايات نسبة اليهود فيها اقل من ١.٦٪ من السكان فالمحافظون يعتبرون إسرائيل سند قوى ضد الأنظمة التى تحظى بمساندة الشيوعيين والأنظمة العربية الشمولية والليبراليون يساندونها لأنها في رأيهم دولة «ديمقراطية». وبهذا يلعب اللوبي الصهيونى على الجانبين بنجاح[1]. ولكن تشير النتائج إلى أن الليبراليون يميلون إلى مساندة إسرائيل أكثر من المحافظين. ومن هذا يتضح أن تأثير الأصوات اليهودية على أعضاء البرلمان توفر تفسير غير كامل لأسلوب التصويت. فهناك العديد من أعضاء مجلس الشيوخ يساندوا إسرائيل بقوة ، بالرغم من أن عدد اليهود في ولاياتهم بسيط جداً.

٢ـ استخدام المال في التأثير على أعضاء البرلمان :

يقول البعض أن إسرائيل تستغل لكسب تأييد أعضاء البرلمان أسلوب الرشوة المقنعة من خلال منح أولئك الأعضاء مكافآت نظير إلقاءهم محاضرات أو إلقاء خطب. فمن الممارسات الشائعة المقبولة من

(1) Lilienthal, 1979, op. cit. 254.

جماعات المصلحة معاونة من يساندونهم في الكونجرس بدعوتهم التحدث في مؤتمراتهم أو تنظيماتهم. ويدفعوا للمتحدثين مكافآت تتراوح ما بين ٥٠٠ دولار ، ١٥٠٠ دولار مقابل كل لقاء. فقد كشف بيان بالدخل الذى حصل عليه أعضاء مجلس الشيوخ مقابل إلقاء خطب أو حضور مناسبات عامة ، أو كتاباتهم ، ينشر من آن لآخر في مجل مجلس الشيوخ ربع السنوية ، كشف يظهر أن لغة المال لها تأثير حتى على أعضاء مجلس الشيوخ. ففى عام ١٩٦٩ دفعت المنظمات اليهودية لأعضاء مجلس الشيوخ مال أكثر من أى جماعة مصلحة أخرى مقابل إلقاء كلمات. فقد حصل ١٢ سناتور على ٢٩.٢٥ دولار إتعاب.

وتراوح المبلغ الذى تقاضاه كل واحد منهم ما بين خمسة آلاف دولار وألفين وخمسمائة دولار لذكرهم أو كتابتهم معلومات «لطيفة» عن إسرائيل أمام جمهور في اى مكان في الدولة. هذه المبالغ هى عادة علنية ومعروفة وليست سرية أو خفية. ولكن يعتبر نقاد اللوبي المساند لإسرائيل تلك المبالغ رشوة ولو أن المساندين لجهود إسرائيل يعتبرونها وسيلة شرعية مستخدمة على نطاق واسع لمساندة المرشحين الذين يبدون استعداداً لمساندة المصالح الإسرائيلية. الفكرة هل هناك ارتباط ايجابي بين اجمالى المكافآت التى يتلقاها عضواً البرلمان ومساندته لإسرائيل؟ تشير الأدلة إلى أن الذين تلقوا أموال أكثر ساندوا إسرائيل باعتدال أكثر من الذين تلقوا مكافآت اقل. وبهذا لا تفسر المكافآت انتشار المساندة لإسرائيل من جانب أعضاء مجلس الشيوخ ككل. فأكثر من ٦٥٪ من اجمالى الشيوخ أشاروا إلى أنهم لم يتلقوا أى مكافآت من الجماعات اليهودية ولكنهم ساندوها بالرغم من ذلك بقوة. وقد حصل السناتور ماسكى Maskie من مين Maine على ١٣.٥٠٠ دولار نظير إلقاء سبع

محاضرات على رأسها خطاب ألقاه أمام الصندوق اليهودى القومى Jewish National Fund وحصل مقابله على ٢٥٠٠ دولار. وبعد عودة نائب الرئيس السابق هيوبرت هامفرى إلى مجلس الشيوخ تلقى ٥٢,٥٠٠٠ دولار مقابل ٢٥ خطبة ألقاها أمام المنظمات اليهودية خلال الفترة ما بين يناير عام ١٩٧١ وفبراير ١٩٧٤[1].

وعادة ما يتم التعاقد مع السناتور من خلال مكتب بمبلغ بسيط ثم يبدأ المكتب التعاقد لجماعة أخرى تدفع أكثر كثيراً لسيناتور. وفى هذه الحالة حينما يقدم السناتور تقرير لمجلس الشيوخ عن دخله يظهر أن الذى يدفع له ليس المنظمة اليهودية بل المكتب. مثل هذا الاستخدام للأموال من جانب المنظمات التى تخصم مصروفات من ضرائبها تعمل للتأثير على المشرعين فقد انفق صندوق النداء اليهودى United Jewish Appeal أكثر من خمسة ملايين من الدولارات المعفية من الضرائب من خلال الوكالة اليهودية في القدس والوكالة اليهودية الفرع الأمريكى ، وهى وكالة أجنبية مسجلة لكى تؤثر على الرأى العام وتفرض ضغوطاً لمساندة إسرائيل. وقد دفعت الجماعات الصهيونية والجمعيات الإسرائيلية الخيرية والتنموية والمعابد والنوادى اليهودية لأربع عشرة سناتور مكافآت بلغت ١٠٨.٠٢٨ دولار في عام ١٩٧٦. حدث هذا أثناء النظر في فضحية «ووترجيت» ولم يجرؤ احد على ذكر هذه الفضيحة. لذلك تعجب مواطنى نيويورك حينما نشرت الصحف تقارير تشير إلى أن السناتور دانيل باتريك موناهون Moynihan الذى انتخب حديثاً والذى اكتسب سمعته كمدافع عن إسرائيل خلال عمله كسفير في الأمم المتحدة ، كسب في عام ١٩٧٦ ، ٧٥ ألف دولار مقابل إلقاءه عشرين خطبة في جماعات يهودية

(1) Lilienthal, 1979, op. cit. p.262-4.

مثل المنظمة الصهيونية الأمريكية ، صندوق النداء اليهودى المتحد UJA والصندوق الوطنى اليهودى Jewish National Fund والاتحاد اليهودى في كيفلاند. وقد منح ٢٧٥٠ دولار مقابل كل خطبة ألقاها. وفى عام ١٩٧٧ تقرر وضع حد أقصي للمكافآت لا يتخطاه عضو الكونجرس سنوياً هو ٢٥ ألف دولار. قد انخفض هذا الحد الأقصي بعد ذلك إلى ٨٦٥٢ دولار بمقتضى القانون الأخلاقي الجديد الذى بدأ تطبيقه في أول يناير عام ١٩٧٩.

بعد أن استعرضنا الدور الذى يلعبه عنصري أصوات اليهود ، ومنح المكافآت لأعضاء الكونجرس سنتحدث عن التحكم من خلال منح التبرعات لحملات الانتخابية.

٣ـ التبرعات اليهودية للحملات الانتخابية :

هل يمكن للمتبرعين لتمويل الحملات الانتخابية أن يؤثروا على رجال السياسية؟ ما هى مصادر الأموال التى تصل للمرشحين؟ المعروف أن الحملات الانتخابية تكلف الكثير ، خاصة حملات الرئاسة. على سبيل المثال كان جاري هارت مديونا في مايو عام ١٩٨٤ بمبلغ ٤.٧ مليون دولار ، وموندديل مديونا بمبلغ ٣.١ مليون دولار ، وجيسي جاكسون مديونا بمبلغ ٤٧٥ ألف دولار(١).

وفقاً لقانون الامريكى الفيدرالى ، تقدم الحكوم الأمريكية مال مساو لكل من المرشحين للرئاسة يصل إلى خمسة ملايين دولار. إذا استطاعوا أن يجمعوا ما يوازى خمسة آلاف دولار هدايا قيمة كل هدية اقل من ٢٥٠ دولار من عشرين ولاية مختلفة. وبالطبع كان من السهل

(١) ماجدة أبو الفضل : «من يمون السباق إلى البيت الأبيض» ، الرياض (السعودية) ، ١٩٨٤/٧/١٦.

جداً على صندوق النداء المتحد UJA أن يحصل للمرشحين الذين يساندوا إسرائيل على المساهمات المطلوبة من العشرين ولاية في اقل من ١٥دقيقة كما يقول «الفريد ليلينتال»[١].

وينص القانون الفيدارلى على انه بمقدور اى شخص أن يتبرع بمبلغ ألفي دولار في كل حملة انتخابية أولية أو عامة وانه بإمكانه أن يعطي مبلغاً لا يتجاوز خمسة آلاف دولار ، كل عام ، إلى لجنة العمل السياسي «باك» بشرط إلا يتعدى مجموع تبرعاته للمرشحين واللجان حدود ٢٥ ألف دولار ، التى ينص عليها القانون ، وأقصي ما تستطيع أن تمنحه لجنة «باك» (وهى لجنة مرخصة تقوم بإدارة توزيع أموال التبرعات المالية للمرشحين السياسيين ، لتحقيق أغراض سياسية) ، لحملة انتخابات الرئاسية أو الكونجرس هو خمسة آلاف دولار قد تأتى في شكل تبرعات مادية أو خدمات أو اى شئ آخر يدفع ثمنه. والنتيجة هى أن المرشح للرئاسة. غير المعلن. والذى تسانده لجنة «باك» يستطيع أن يحصل على ١٥٠٠ دولار على مدى ثلاث سنوات من كل متبرع بينما المرشح المعلن مقيد بحدود الألفي دولار ، طوال موسم الانتخابات الأولية.

ويتم جمع التبرعات أساسً من الولايات الغنية مثل نيويورك وكاليفورنيا ، كما يعتمد كل مرشح على قاعدته الانتخابية. فقد قامت المجموعات اليهودية خلال السنوات الأخيرة بزيادة تبرعاتهم لحملتى الرئاسة والكونجرس على حد سواء. وتبين إحصائية أجرتها مؤسسة «نايت رايدر» الصحفية أن البروتستانت واليهود هم أكثر المتبرعين لمرشحى الرئاسة. فالأمريكيون اليهود يشكلون نسبة ٢.٦٪ فقط من الشعب الأمريكي بينما يشكلون ٢٠٪ من مجموع المتبرعين[٢].

---

(1) Lilienthal, 1979, op. cit. p.275.

(٢) ماجدة أبو الفضل : «من يمون السباق إلى البيت الأبيض» ، الرياض (السعودية) ١٩٨٤/١٧/١٦

ويقول الفريد ليدلنتال بأنه في انتخابات الرئاسة عام ١٩٧٢ وعام ١٩٧٦ منح اليهود أكثر من نصف المساهمات التى تزيد عن عشرة آلاف دولار لمرشحين الديمقراطيين. وقد عملت منظمة «ايباك» التى تمنح مساهمات لا تخصم من الوعاء الضريبي ، في عام ١٩٧٤ بميزانيه سنوية قدرها ٤٠٠ ألف دولار (تمثل المنظمات اليهودية الرئيسية في كابتيول هيل). ولا يعتبر النداء اليهودى المتحد UJA وغير ذلك من المنظمات التى تجمع المال جزء من منظمة ايباك AIPAC لأن ذلك قد يهدد وضعها ، لأن التبرعات التى تمنح لها لا تخصم من الوعاء الضريبي[1].

تقدم الجماعات اليهودية الأموال لرجال الكونجرس بطريقة خبيثة ولكنها مشروعة في شكل مساهمات للحملات الانتخابية. وكما كتب جوزيف السوب Alsop وهو من المساندين المتحمسين لإسرائيل : «باستثناء السناتور ادوارد كنيدى ما من ديموقراطى ليبرالي» يحصل على اقل من ٥٠٪ من تمويل حملته من الجماعة اليهودية. في بعض الحالات ترتفع النسبة المئوية أعلى كثيراً[2] (حملة جون كنيدى الانتخابية لمجلس الشيوخ تكلفت مائتين وثلاثين ألف دولار).

هذا صحيح بالنسبة لكل المرشحين باستثناء عائلة كنيدى التى كان لديها وسائلها المستقلة ولذلك لا يبعث على الدهشة أن الفرد يستطيع أن يعد على أصابع اليد الواحد اعضاء الكونجرس الذين تجرؤوا على تحدى اللوبي أو فكروا في المطالبة بسياسة أكثر توازناً تجاه الشرق الأوسط لتحقيق المصلحة القومية[3].

---

(1) Lilienthal, 1979, op. cit. p.257.
(2) Lilienthal, 1979 op. cit. p.264
(3) Lilienthal, 1979, op. cit. p.265-67.

وقد ذكرت صحيفة «وول ستريت» الأمريكية أن «اللوبي» الإسرائيلي أصبح قوة مالية في حملات الانتخابات الأمريكية نتيجة لأسهام أكثر من ٣٠ لجنة سياسية يهودية في «باك» بمبلغ أكثر من ١.٦٧ مليون دولار لدعم حملات المرشحين المؤيدين لإسرائيل في انتخابات الكونجرس الأخيرة. وقالت الصحيفة في دراسة رئيسية لسجلات الانتخابات الفيدرالية أن المساهمات التى تم جمعها من مجموعات مؤيدة لإسرائيل التى قدمت أكثرها لنفس المرشحين تزيد الآن عن المبالغ الموزعة من أكبر مؤيدى اللوبي الصهيونى في واشنطن كالأطباء وسماسرة العقارات وعمال السيارات ومنتجي الألبان[1].

ونقلت الصحيفة عن عدد من رجال الكونجرس البارزين طلبوا عدم الإفصاح عن هويتهم قولهم أن التأثير السياسي لأموال «باك» اليهودية ، هى أكبر من اى مبلغ يساهم به مؤيدو اللوبي الصهيونى الرئيسيون لأنها تركز بمهارة على قضية سياسية خارجية واحدة وهى إسرائيل. وقال احد المشرعين أنكم تتعاملون مع منظمة متطورة للغاية. وكانت منظمة «باك» قد ركزت بقوة خلال حملات الانتخابات في عام ١٩٨٢ على أعضاء لجان الكونجرس الذين يؤيدون تقديم الولايات المتحدة مساعدات لإسرائيل.

وقالت صحيفة «وول ستريت» أن هذه المجموعة المؤيدة لإسرائيل قدمت أموالا قدرها ١٠٤.٣٢٥ دولار لتنفقها على «تنافس مهم في انتخابات مجلس الشيوخ بولاية النيوى الأمريكية ، للمساعدة على هزيمة المرشح الجمهوري للكونجرس «بول فيندلى» المعروف بتعاطفه

---

(١) اللوبي الصهيونى أصبح قوة مسيطرة بالانتخابات الأمريكية : منظمات بأكملها تركز على قضية واحدة هى إسرائيل ، الخليج ، ٥ أغسطس ١٩٨٣.

وصداقته مع العالم العربي». كما أنفقت مجموعة «باك» اليهودية ٢٥٥.٥٥٠ دولار للمساعدة في انتخاب أو هزيمة أعضاء في لجنة الشئون الخارجية بالكونجرس وهى لجنة متفرعة منه ومتخصصة في منح مخصصات العمليات الخارجية ، وهما لجنتان إضافتنا مؤخراً أكثر من مائة مليون دولار لطلب الإدارة الأمريكية في تقديم مساعدات لإسرائيل. بالإضافة إلى هذا أسهمت منظمة«باك» بمبلغ ٧٨.٨٠٧ دولار للمساعدة في انتخابات سيناتور ديمقراطى من ولاية «مين» هو «جورج ميشيل». وعلى الرغم من أن «ميشيل» ينحدر من «أصل لبناني» إلا انه مؤيد قوى لإسرائيل ولسياستها. وقالت صحيفة وول ستريت أن منظمة «باك» أسهمت بمبلغ ٢٢٢.٣٩ دولار لستة أعضاء في «لجنة المخصصات» التابعة للكونجرس ذوى علاقة بالموافقة على المساعدات المقدمة لإسرائيل ولدول العربية. وسهدت الانتخابات الأخيرة انبثاق مجموعة يهودية هى «ميجاباك» التى جمعت أكثر من مليون دولار في السنة الأولى من العمل والتى تتبنى سياسة أعطاء خمسة آلاف دولار لكل صديق من أصدقاء إسرائيل في الكونجرس.

وأفادت الصحيفة أن «ميجاباك» تخطط مع مجموعات يهودية منظمة أخرى لزيادة نشاطها في انتخابات عام ١٩٨٤. وتبدو تأثيرات وهويات مؤيدى إسرائيل – وأكثرهم جدد على الحياة السياسية – غير واضحة حيث تحمل ألقاباً غامضة «كلجنة الـ ١٨» و «مواطني اريزونا المهتمين بالسياسة» و «لجنة العمل الحكومية» و «لجنة العمل المشتركة للشئون السياسية».

ومن هذا العرض يتضح أن اليهود يستخدمون المال كأساس مهم في بناء مراكز قوى داخل المؤسسات التشريعية ... فمن خلال الأموال

التى تصرفها «الباك» والتبرعات التى يقدمها اليهود ، والكثير منهم ينتمون للطبقتين الوسطى العليا ، والطبقة العليا ، يحققون نفوذ كبيراً ويؤثرون على القرارات[1].

سنتحدث الآن على الضغوط التى يمارسها اليهود على المتبرعين من غير اليهود حتى يضغطوا على المرشحين للخضوع لمطالب الجماعات الصهيونية.

٤ـ الضغط على ممولى الحملات الانتخابية من غير اليهود :

يحتفظ المسئولين في اللوبي اليهودى بإحصائيات كاملة عن نشاط كل عضو من اعضاء الكونجرس ويعرفون الأساليب التى سيستعملها ، والأصدقاء الذين يعتمد عليهم لجمع المال لتسديد نفقات حملته الانتخابية ، ويعرفون أيضا الطرق التي يمكن استخدامها للضغط على كل واحد منهم. فتمتلك «الايباك» مصادر معلومات غير عادية. وهى تعلم تماماً أن عضو الكونجرس يحتاج في المتوسط لمبلغ ٦٥٠ ألف دولار كنفقات انتخابية كل عامين فيذهبون إلى المصادر التى ستموله ويضغطون عليها لتنصحه بمجاراة المطالب اليهودية والتعاطف مع إسرائيل في القضايا التى تعرض على الكونجرس. وأن لم يرضخ ممول الحملة يقاطعون السلع التى يبيعها أو يجعلوا معاملاته أكثر صعوبة لذلك يضطر للرضوخ إليهم. القدرة على حرمان عضو الكونجرس من الأموال التى يحتاج إليها للعودة للكونجرس مرة أخرى تجعله يمتنع عن توجيه اى انتقاد لإسرائيل. حتى أن لم يكن في دائرته الانتخابية أعداد كبيرة من اليهود. وبهذا يتقن اليهود الذين يعملون في «اللوبي» أساس اللعبة السياسية المتعلقة بجمع الأموال

---

(١) عبد الرحمن الراشد : «حرب أمريكا في مؤتمر الحزب الديمقراطى» ، الجزيرة (السعودية) ، ١٦ يوليو ١٩٨٤.

للحملات الانتخابية وهم يستخدمونها في كل دائرة من دوائر الولايات المتحدة الواسعة. ويستفيدوا من إتقانهم لهذه اللعبة في الحصول على فوائد سريعة. ويضغطون دائماً على القوة التي تسند نظام الحكم. ويعتبر الهاتف في الولايات المتحدة من أكثر وسائل الاتصال مضايقة لأعضاء الكونجرس. يتلقي عضو الكونجرس سنوياً حوالي نصف مليون مكالمة تليفونية من أعدائه ومن الناس العاديين ولذلك يوظف السناتور عادة جهازاً لا يقل عن ستة أفراد للرد على المكالمات التليفونية. ولكن يتلقي أفراد هذا الجهاز تحذيراً صارماً من السناتور قبل أن يبدؤا عملهم بأنه إذا كان المتكلم يهودياً فإن عليهم أن يوصلوه بالسناتور فوراً ، لأن اليهود يساعدوا على جمع الأموال للحملة الانتخابية ولأنهم أيضا من أصحاب النفوذ.

لذلك عندما يستنجد اللوبي الصهيوني باليهود في أي دائرة يعرف أن هؤلاء اليهود قادرون على الاتصال بعضو الكونجرس مباشرة ، وتأتي الأوامر من اللوبي لآلاف اليهود في الولايات المتحدة وهؤلاء بدورهم يتصلون بأصدقائهم من أعضاء الكونجرس ويطلبون منهم اخذ مصالح إسرائيل في الحسبان. وبسبب هذه الاتصالات يقوم عشرات من أعضاء الكونجرس فجأة بإلقاء تصريحات قوية تؤيد إسرائيل أو تهاجم احدي الدول العربية الرئيسية. وعندما يمسك اللوبي اليهودي بخناق أي عضو من أعضاء الكونجرس فانه يسيطر عليه بحيث لا يستطيع حراكاً ويخضع تماماً للوبى. ويمكن أن نقول أن قوة اللوبي هى نتيجة من نتائج السلطة التى تتمتع بها الجاليات اليهودية داخل الكونجرس الأمريكي. ومع أن هذه الجاليات لا تزيد نسبتها إذا قورنت بتعداد السكان عن ثلاثة بالمائة إلا أنها تتمتع بقوة سياسية مؤثرة للأسباب الاتيه :

١- تغلغلها بعمق وتورطها في العملية الانتخابية منذ بدايتها حتى نهايتها وابتداء من الانتخابية المحلية حتى الانتخابات التى تجري على مستوى الولاية إلى الانتخابات التى تجري على مستوى الأمة بأكملها.

٢- جمع الإعانات الانتخابية لكل المرشحين المهمين على كافة المستويات. ويقول احد الخبراء أن اليهود لا يسعون وراء السلطة لأنفسهم بل يفضلون أن يبقوا وراء الستار يقررون من الذى يجب أن يصل إليها ويجمعون الأموال لصالح الحملة الانتخابية للفرد الذى يختارونه. وبذلك يبقي أسيراً لمساعداتهم سواء أصبح عضوا في مجلس النواب أو في مجلس الشيوخ. وهم يفعلون نفس الشئ في السيطرة على المؤسسات والشركات. يتركوا الأمر لأمريكي بروتستنتى يوحى بالثقة على أن يقوموا هم بالدور من وراء الكواليس مع التركيز على القطاعات الأهم ، كوسائل الإعلام والجامعات وكل ما له طابع جماهيري. وليس من باب الصدفة أن نرى كل رئيس الإمريكى محاطاً بمجموعة من الأصدقاء الصهاينة تعود صداقتهم هذه به لسنين خلت. وليس من باب الصدفة أن يكون سكرتير الكاتب الفرنسي الشهير جان بول سارتر صهيونياً. وليس من باب الصدفة أن يكون بعض كبار علماء العالم أما صهاينة أو دائرين في فلكها ، ولقد كان نفوذ كارل ماركس أو زوجه ستالين وأخيها اليهودى على روسيا قبل الحرب ملموس حيث كانت من أوائل الدول التى تعترف بإسرائيل وقامت بتزويدها بالمال. ولا ننسي كوهين بالمين الذي رأس الثورة اليهودية التى أطاحت «بديجول» حين أراد أن يحرر وسائل الإعلام من التأثير اليهودى أو تأثير زوجه «بومبيدو» وأخيها على سياسة فرنسا. والجدير بالذكر انه طوال أكثر من ١٣٥ عاماً وحتى

عام ١٩٧٤ فإن مجلس النواب لم يدخله سوى ٩٢ نائباً يهودياً إلى نسبة ٠.٩٪ بينما لم يكتسب عضوية مجلس الشيوخ سوى ١٢ شيخاً يهودياً اى نسبة ٠.٧٪ أما في الكونجرس الحالى (عام ١٩٨٤) فإن به ٨ أعضاء يهود في مجلس الشيوخ (عدد أعضاء المجلس مائه شيخ) وهناك ٣٠ عضو من اليهود في مجلس النواب من أصل ٤٢٥ نائب هم أعضاء المجلس. ونصف الشيوخ اليهود ديمقراطيين والنصف الأخر من الجمهوريين على النحو التالي :

- **الجمهوريين** : رودى بوشتز (منسوتا) ، مشيك هشمت (نيفادا) ، وارين رودمان (نيوها مشير).
- **الديمقراطيين** : فرانك لونتبرج (نيوجرسي) ، كارل ليفن (ميشجن) ، وهوارد متيز نبام (اوهايو) ، ادوارد زورنسكى (نبراسكا).

في مجلس النواب هناك خمس نواب جمهوريون والباقون كلهم ديمقراطيون. وقد ظهرت انتقادات عديدة في السنوات الخيرة للنفوذ الإسرائيلي ولسيطرة اللوبي اليهودى. ولكن من المدهش أن كل هذه الانتقاذات قام بها أفراد رفضوا أن يفصحوا عن أسمائهم. والقاعدة هنا أن من يريد انتقاد اللوبي فإن عليه أن يقرر مسبقاً هجر الحياة السياسية العامة.

بعد هذا العرض الذى أوضحنا فيه أساليب الضغط الصهيونية : أصوات اليهود ، ومنح اليهود لمكافآت لأعضاء الكونجرس مقابل إلقاء خطب أو أحاديث ، وتمويل الحملات أو الضغط على ممولى الحملات من غير اليهود. فإننا نقول مرة أخرى أن أصوات اليهود ومنح المكافآت لا يفسران المساندة الطاغية لإسرائيل من جانب أعضاء الكونجرس ولكن

ربما كان التمويل أو التبرعات عامل هام. ولكن هناك بعض النقاط التى يجب الإشارة إليها وهى تعكس رأى مخالف لما ذكرناه حتى الآن. فيشير بعض علماء السياسة والخبراء إلى أن المساندة الأمريكية لإسرائيل ترجع أساساً إلى حقيقة أن إسرائيل تخدم مصالح أمريكا. ويقول أنصار هذا الرأى ، ليس هناك منظمة أو مجموعة منظمات تستطيع أن تضمن قيام اليهود بإعطاء أصواتهم لصالح مرشح معين فقط لمجرد أن زعماء هذه المنظمة أو مجموعة المنظمات قد يكونوا معجبون بالمرشح. ففى الأربعينيات كان زعيم الصهيونية بلا منازع في أمريكا هو الحاخام أباهليل سلفر وهو جمهوري وصديق مقرب للسناتور روبرت تافت ، منافس هارى ترومان في انتخابات عام ١٩٤٦. ومع ذلك فإن انتماء سلفر إلى الحزب الجمهوري لم يدفع يهود أمريكا إلى التصويت لمرشح هذا الحزب ، إذ أن اتجاهه الجمهورى لم يدفع ترومان إلى اتخاذ موقف مناهض للصهيونية أو لإسرائيل وإنما بقي وكان الأمر لا يعنيه على الإطلاق. كذلك هناك إحساس بأن ارتباط اليهود بالحزب الديمقراطي بدا يضعف تماماً كباقي المجموعات العرقية في الولايات المتحدة. ويدعى البعض انه لا صحة على الإطلاق للاعتقاد القائل بأنه ما لا يقل عن تسعة ملايين من اليهود ، مهما كان تنظيمهم وطريقة تصويتهم ومهما كانت فاعليتهم في الضغط يستطيعون أجبار الرئيس الامريكى والكونجرس والرأى العام غير اليهودى على اتخاذ موقف مؤيد لإسرائيل لمجرد أن اليهود يريدون ذلك.

والحقيقة التى تكمن وراء قوة اللوبي اليهودى في الولايات المتحدة في رأى البعض هى ما ذكره البروفسور جون روخ وهو مسيحى من أصل ايرلندي ولكنه أكثر صهيونية من العديد من اليهود أو الإسرائيليين

وقد عمل مساعد للرئيس الأسبق جونسون في الستينات. ويذكر روخ انه في الاجتماع الذى عقد في عام ١٩٦٧ في جلاسبورو بين رئيس الوزراء السوفيتى «اليكسي كوسيجين» والرئيسي الامريكى جونسون وجه كوسيجين لجونسون سؤالاً قال فيه : لماذا تؤيد الولايات المتحدة إسرائيل ضد الدول العربية بالرغم من أن الدول العربية غنية بالمصادر التى تحتاج إليها أمريكا؟ وإجابة جونسون أننا نؤيد إسرائيل لسبب واحد فقط وهو أنها نظهر بمظهر المدافع عن مصالحنا. وكما قال «روبريت تكز» في مقال له في المجلة الصهيونية «كومانترى» في عددها الصادر في مايو عام ١٩٨٣ «أن مرحلة «بيجن» المتسمة بالتصلب تجاه العرب قد أثبتت جدواها. فهى دعمت موقف المحافظين ، ونتيجتها لم تكن رفضا عربياً لأمريكا بل قبولا لها» وقال أيضا «غزو لبنان في يونيو عام ١٩٨٢ اثبت أن إسرائيل هى زخر استراتيجي وليس عبئاً على أمريكا. باختصار أن قوة أمريكا في الشرق الوسط هى ممارسة لقوة إسرائيل[1]. فإسرائيل تنفذ مصالح أمريكا في الشرق الوسط وتحقق أهدافها ولذلك يزداد الدعم المقدم لإسرائيل كلما نجحت في تمزيق صفوف العرب وكلما عمقت الخلافات العربية ودمرت الإرادة العربية».

ولكن هذا لا ينفي حقيقة أن «اللوبي الصهيونى» قوى جداً وانه مؤثر ولذلك ساد قدر كبير من القلق في الثمانينات من تعاظم قوته.

(١) يوسف الحسن : «اليهود في الحياة السياسية الأمريكية : كيف أصبحت الجماعات اليهودية قوة ضغط هائلة تضرب بعمق جذور ومفاصل المجتمع الأمريكي» ، الوطن ، ٢ يناير ١٩٨٤.

القلق من نفوذ اللوبي الصهيوني :

أدى ازدياد نفوذ «اللوبي» الصهيوني إلى انتشار القلق. وقد عمل انتقاد السناتور فولبريات ، رئيس لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ ، بشكل مستمر للوبي الصهيوني إلى سقوطه في الانتخابات فقد ذكر في ٧أكتوبر عام ١٩٧٣ في برنامج «واجه الأمة» Face the Nation على شبكة سي.بي.اس. CBS «الإسرائيليين يسيطرون على سياسة الكونجرس ومجلس الشيوخ ... فحوالي ٨٠٪ من أعضاء مجلس الشيوخ في الولايات المتحدة مساندة بشكل كامل لإسرائيل ، أو أى شئ تريده إسرائيل»[1]. ذكر فولبرايت تلك العبارة في رده على سؤال عن أفضل أسلوب لحل مشكلة الحرب العربية الإسرائيلية التى نشبت قبل ذلك بيومين وما إذا كان من مصلحة الجميع امتناع الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى عن تزويد كل جانب بالمعونة. أجاب فولبرايت «نعم. ولكن حكومة الولايات المتحدة وحدها ليست قادرة على عمل هذا لأن الإسرائيليون يسيطرون على سياسات الكونجرس ومجلس الشيوخ ، وما لم تستخدم الأمم المتحدة ونفعل ذلك بشكل جماعى ، فنحن نعلم أن الولايات المتحدة لن تفعل هذا لأن الروابط العاطفية والسياسية اقوي من اللازم. لقد شهدت ذلك وإنا أتحدث بناء على خبرتى» وحينما طلب المذيع مزيد من الإيضاح قال انه في كل اختيار حول اى شئ يهم الإسرائيليين في مجلس الشيوخ «يضمن الإسرائيليين ما يتراوح ما بين ٧٨٪ إلى ٨٠٪ من الأصوات».الزوبعة التى أحدثتها ملاحظات «فولبريت» كانت شاهداً على صحة عبارته ، واعترف kenen بصحة هذه الظاهرة حينما تفاخر في مجلة Congressional Quarterly انه حصل فورا على ٦٧ توقيع

---

(1) Lilienthal, 1979, op. cit. p.256.

من أعضاء مجلس الشيوخ على قرار يدعو لشحن طائرات فانتوم لإسرائيل. وصرح البعض بأن لم تكن هناك حاجة لوجود Kenen لكى يصوت مجلس الشيوخ على منح إسرائيل ٢.٢ مليون دولار. فمساندة إسرائيل مضمونه. ويقول «كينين» وممثلى «ايباك» الآخرين أن السبب في المساندة القوية لإسرائيل أن هذا في مصلحة أمريكا. واتهم «فولبرايت» بأنه باستمرار غير عادل مع إسرائيل ومؤيديها في هذا الدولة». وهاجمت دورية Near East Report السناتور لتشكيكه في دوافع زملاءه وصمم الصهاينة علي التخلص من السناتور فولبرايت وتدفقت أموالهم على اركنساس لمساندة منافسه الحاكم ديل باميز dale Bumper في مايو ١٩٧٤ في انتخابات الحزب الديمقراطي الأولية وهزم «فولبرايت» فعلاً في الانتخابات الأولية وعاد للحياة العادية بعيداً عن الأضواء.

يتضح من هذا المقال مدى السيطرة غير العادية من جانب إسرائيل على الهيئة التشريعية والرئاسية في واحدة من الدولتين الكبار في العالم. ففقدان مجلس الشيوخ لخبرات «فولبرايت» العظيمة كانت خسارة كبيرة للسياسة الخارجية الأمريكية ولكنها كانت انتصار كبيرا لإسرائيل ومسانديها.

وقد أدى نفوذ اللوبي الصهيونى إلى القلق وانعكس هذا القلق في الانتقادات التى وجهت إلى اللوبي من مصادر مختلفة في يوليو ١٩٨١. وقد بدأت حملة النقد عندما قررت حكومة «كارتر» بيع صفقة أسلحة للسعودية وقام اللوبي اليهودى بمحاولات لإيقاف هذه الصفقة وبعد جهود كثيرة لم يستطيع أن يجمع إلا ٤٤ صوتاً من الأصوات الواحدة والخمسين اللازمة لمنعها. وكان يوماً من أسوأ الأيام «للايباك» وخاصة عندما وقف السناتور إلى «ربيكوف» وهو من اشد المؤيدين لإسرائيل وأعلن تأييده

لصفقة الأسلحة مع السعودية. وكان قد اخفي عن أعضاء اللوبي انه لا ينوى ترشيح نفسه لعضوية الكونجرس عندما تنتهى عضويته. وقال إلي «ريبكوف» في كلمته التى ألقاها في الجلسة. يجب أن تكون لدينا الشجاعة والقدرة الفعلية على مواجهة هذا العالم المتغير. وكان يشير بهذا إلى قدرة المملكة العربية السعودية الاقتصادية ونفوذها الكبير في الشرق الوسط. وقد أدت كلمة «ريبكوف» إلى بث الشجاعة في نفوذ عدد من أعضاء مجلس الشيوخ الذين صوتوا بعد ذلك حسب ما أملاه عليهم ضميرهم وخالفوا تعليمات اللوبي اليهودى لأول مرة في حياتهم.

ولقد أشار فولبرايت – السناتور الديمقراطي السابق من اركنساس والرئيس السابق للجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ – إلى هزيمة اللوبي الصهيونى في الكونجرس وفشله في منع بيع طائرات اف١٥ F.15 وطائرات أواكس AWACS للسعودية كان نتيجة لمواجهته باللوبي الوحيد الأخر الأكثر فاعلية ، ونقصد به البنتاجون. فقد أراد البنتاجون بيع الاواكس بصرف النظر عن اى شئ آخر ونجح في ذلك[1].

وقد شن اليهود حملة شديدة ضد السناتور تشارلز ماتياس عضو لجنة الشئون الخارجية في مجلس الشيوخ الأمريكى بسبب كشفة عن بعض الحقائق الخاصة بموقف اليهود في أمريكا وما تلحقه مثل هذه المواقف من إضرار بالمصالح القومية للولايات المتحدة. أكد «ماتياس» أن أعضاء مجلس الشيوخ والنواب قد تعرضوا خلال السنوات الماضية لضغوط مستمرة من جانب ما أصبح يعرف باللوبي الإسرائيلي[٢].

---

(1) «Fulbright Urges U.S. to withhold Aid to Israel» Gulf News «Emirates» march, 1982.

(٢) حملة إسرائيلية ضد سنتاتور انتقد اللوبي اليهودى الأمريكي ، القبس (الكويتية) ، ١٩٨١/٨/٨ ، ص١٣.

وقد رد المجلس اليهودى في واشنطن على السناتور بقوله يصعب علينا فهم أو إدراك الأسباب التى تدعوك إلى القيام بنشاطات متكررة ضد اللوبى الإسرائيلي. لماذا تشعر بأن الدعاية والنشاط القومى الذى يقوم بهما اليهود الأمريكيون «نيابة عن الدولة اليهودية» شيئاً مغايراً للسياسة الأمريكية الحيوية في الشرق الوسط. وقد أكد «اللوبي» اليهودى في مقال تألف من ٢٤ صفحة استعرض فيه أيضا نشاطات الأمريكيين من أصل ايرلندى أو يونانى أو أوروبي شرقي أو غربي وغير ذلك من القوميات أكد ، وهو أكثر هذه الجماعات فعالية وفسر هذا الوضع جزئياً بأنه يعود إلى المزايا الخاصة بحالته. ذكر المقال : أن اللوبي اليهودى يعرف كيف يتصرف بعيداً عن المعتقدات الخاصة عند الحديث عن انعكاسات المصالح القومية. أن العرب لا يعتبرون منافسين متساوين مع إسرائيل التى تتلقى معونات للتأثير على السياسة الأمريكية ليس بسبب نقص المصادر ولكن بسبب النقص في وجود جالية عربية أمريكية يمكن مقارنتها من ناحية الحجم ووحدة الهدف بالطائفة اليهودية في الولايات المتحدة. وأثار المقال مرة أخرى الخوف من شبح قوة «اللوبي اليهودى» التى يعمل على تقويض السياسة الخارجية الأمريكية إزاء الشرق الأوسط .

وترددت مثل هذه الاتهامات بصفة خاصة منذ حرب أكتوبر عام ١٩٧٣ بما في ذلك الاتهام المعروف الذى صدر في عام ١٩٧٤ من جانب الجنرال «جورج براون» رئيس هيئة أركان القوات الأمريكية المشتركة بأن اليهود يهيمنون على الصحافة المصارف وغيرها من المؤسسات الكبيرة في الولايات المتحدة الأمريكية. ولم يصل «ماتياس» إلى حد قريب من انتقادات الجنرال براون للوبي اليهودى ولكن مقاله الذى نشر في مجلة Foreign Affaires احدث ضجة كبيرة وقد ازداد الانتقاد

للوبي الصهيوني بعد معارك لبنان وعرض أثار الدمار والقتل حتى أن جريدة «واشنطن بوست» ، «الواشنطن ستار» صورتا بيجن في صورة الإرهابي ومن الأمور المشجعة أن بعض الشباب من أعضاء الكونجرس الذين يتسمون بالنزاهة يشعرون بالغضب من أساليب «الايباك» ويعملون على مقاومة هذا الضغط غير المقبول. كما قال السناتور «فولبرايت» في مارس ١٩٨٢ «لمدة ١٥ أو عشرين سنة لم تطلب من إسرائيل أن تفعل شئ «ولكنها تقول لنا ما يجب أن نفعله». هذه حقيقة تاريخيه وليست رأياً». وقال «أن كنا نريد فعلاً تسوية شاملة يجب وقف المعونة التى تقدمها الولايات المتحدة والتى تصل إلى ٢.٥ بليون دولار حتى تمتنع إسرائيل عن ضم مرتفعات الجولان»[1]. من هذا العرض يتضح أن جماعات الضغط الصهيونية فعالة ونشطة ولها دور في التأثير على السلطة التشريعية. وكما قال السناتور المحافظ «باكلى» من ولاية نيويورك والذى يتمتع بمساندة اليهود «اليهود فعالين جداً في الإقدام على كل ما يشجع عليه الدستور بمعنى التجمع السلمى واستخدام الحق في الالتماس. أنى أتمنى فقط لو أن الآخرين كانوا يتسمون بنفس الفاعلية».

والإجماع العام في الرأى بين صانعى القرار ى الولايات المتحدة هو انه ما لم يؤسس الأمريكيون العرب منظمات جماهيرية تعمل بلا كلل من اجل القضية العربية فليس ثمة فرصة لمواجهة نفوذ جماعات الضغط المؤيدة لإسرائيل.

---

(1) «Fulbright urges U.S. To Withheld Aid to Israil» Gulf News, (Emirates), March, 19, 1982.

بعد هذا العرض الذى اشرنا فيه إلى :

١- دور اليهود كجماعة ضغط ونشاط لجنة الشئون العامة الأمريكية الإسرائيلية(ايباك).

٢- مدى استغلال الحركة الصهيونية للعملية السياسية في المجتمع الأمريكي وبشكل خاص التأثير على الحملات الانتخابية (انتخابات الرئاسة وانتخابات مجلسي الشيوخ والنواب) واستخدامها لأسلوب الرشاوى والتبرعات للحملات الانتخابية وتهديد المتبرعين من غير اليهود ، وتعاظم القلق من نفوذ اللوبي الصهيوني.

سنتحدث الآن عن أساليب سيطرتهم علىٰ وسائل الإعلام :

ثانياً : السيطرة الصهيونية على وسائل الإعلام

وصلت وسائل الإعلام في الولايات المتحدة إلى درجة كبيرة من الإتقان وسادت المجال السياسي ، كما تسود المجال التجاري. فقد أصبحت المؤسسات الإعلامية تبيع المرشحين والمواقف السياسية وكأنها سلع تجارية ، تروج لها مقابل رسوم كبيرة. عملها في هذا الشأن اقرب للعمل التجاري منه إلى الخدمة العامة. فالحقيقة في النظام الديمقراطي الغربي هو ما تريده وسائل الإعلام التى يفترض أنها تجسد الحرية والديمقراطية.

ولكن هل وسائل الإعلام في أمريكا تجسد الحرية والديمقراطية ، أم تلجأ متعمدة إلى تقييد بعض الأصوات وتمنع التعرض للبعض الأخر؟ وهل تكشف وسائل الإعلام كما هو مفروض وتدين كل أعمال الظلم الظاهرة أو الواضحة ، أم أن هناك استثناءات معينة – هل تعمل وسائل الإعلام كضباط الحراسة يكشف الإساءات أو الأخطاء الموجودة في النظام الأمريكى الداخلي وفى السياسات الخارجية ، أم تتجنب بعض الموضوعات الحساسة سياسياً.

إلى اى مدى يروج التقديم المتحيز للأنباء والتعليقات الصور المنطبعة عن العالم الخارجى ويدفع الرأى العام في الولايات المتحدة للعداء السياسي أو الصداقة مع الدول الأخرى[1].

هذه أسئلة محملة قطعا بالكثير من المعانى ولكن لا يجب تجاهلها. الراديو والتليفزيون والصحف والمجلات (والكتب أيضاً) هى في حالات كثيرة المصادر الوحيدة لحصول الناضجين على المعلومات عن الدول الأجنبية. فهى تلعب دوراً قاطعاً في تشكيل الاتجاهات العامة وفى تشكيل السياسة الأجنبية. خاصة تجاه الصراع العربي الإسرائيلي والقضية الفلسطينية.

وبينما قد يقبل اغلب الأمريكيين فكرة أن شبكات الراديو والتليفزيون والمجلات لا تتسم بالكمال ، إلا أنهم قد يقولوا في نفس الوقت أن وسائل إعلامهم ربما ليس لها نظير في توفير التغطية الواسعة النطاق للإحداث وتوفير التقديم المتوازن للقضايا التى تختلف حولها وجهات النظر ، ولديها موهبة كشف فضائح تصل في إبعادها إلى فضحية «ووترجيت».

الأمريكيون الذين أصبحوا يثقوا في وسائل الإعلام بعد أن فقدوا إيمانهم بقادتهم ، لن يقبلوا بسهولة اقتراح أن وسائل الإعلام تغطى أو تتستر بالنسبة لقضية الشرق الوسط.

ولكن الأدلة تشير بما لا يدع مجالاً للشك إلى أن هناك تحيز مساند لإسرائيل. ومعادى للعرب في مضمون وسائل الإعلام وبشكل خاص السينما والتليفزيون اللتان تخضعان بشكل واضح للنفوذ الصهيونى.

---

(1) Alfred m. Lilienthal, the Zionist Conuection : What Priie Peace? (N.Y. Middle east Perspective, 1979), p.271.

فالجماعات الصهيونية تسيطر على وسائل الإعلام الأمريكية بدرجات وبطرق متعددة منها :

(أ) امتلاك الصحف أو إدارة محطات الإذاعة المسموعة والمرئية أو تعيين عناصر مواليه للصهيونية في المناصب الهامة في صحف الصفوة أو في شبكات الإذاعة المسموعة والمرئية أو في صناعة السينما.

(ب) وجود اليهود بإعداد كبيرة بين العاملين في الحقل الإعلامي.

(ج) استقطاب المعلقين السياسيين وكتاب الأعمدة وكبار الصحفيين لتأييد إسرائيل.

(د) الضغط على الصحفيين الذين يكتبون عن أحداث الشرق الأوسط أن ابدوا اى ميل لمساندة العرب أو الاعتراض على الممارسات الإسرائيلية.

(هـ) إغراق وسائل الإعلام بالأنباء التى تنبع من مصادر إسرائيلية والعمل على تقليل الأنباء الصادرة من مصادر عربية علاوة على تزويد الصحف والمؤسسات الإعلامية وقادة الرأي بالمضمون الإعلامى الذى يتناول بالشرح والتفسير الأحداث المختلفة المتصلة بالصراع العربي الإسرائيلي.

(و) استخدام الإعلان للضغط والسيطرة على الصحف ومحطات الإذاعة المسموعة والمرئية المحلية التى لا تخضع لسيطرة المنظمات الصهيونية سواء بالمكية المباشرة أو عن طريق تعيين صحفيين موالين لإسرائيل في المناصب الهامة.

(أ) الملكية المباشرة لوسائل الإعلام أو السيطرة عن طريق شغل المناصب الهامة في وسائل الإعلام القومية :

تهتم إسرائيل بنقل وجهة نظرها إلى كافة أنحاء العالم ، وتسيطر الصهيونية على وسائل الإعلام الأمريكية بطرق متعددة. فالصهاينة يملكون ويديرون ما يقرب من ٢٥٠ جريدة أمريكية ، ويسيطرون على مجموعة هامة من الصحف القوية التى تعتبر من صحف الصفوة – أى قاد الرأى بين الصحف. وصحف الصفوة تؤثرا تأثيراً كبيراً على الصحف المحلية الأصغر حجماً فضلاً عن ذلك يسيطر اليهود على الصحف المحلية التى لا تخضع لسيطرتهم المباشرة عن طريق الضغط عليها بواسطة الإعلان ، وجماعات الضغط.

ففى أواخر الستينات كان للصهاينة في العالم أكثر من ٩٤٥جريدة أو مجلة تصدر في ٧٧ بلد منها ٢٤٤ دورية تصدر في الولايات المتحدة ويصدر ١٥٨ منها باللغة الانجليزية ، ٣٤٨ دورية تصدر في أوروبا ، ١١٨ في أمريكا اللاتينية وتصدر باللغتين العبرية واليديش ، ويصدر ٥٥منها باللغة الاسبانية والبرتغالية ، ٤٢ دورية في أفريقيا منها ٣٢دورية تصدر باللغة الانجليزية ، ٣٠ دورية في كندا منها تسعة باللغة الانجليزية وخمس صحف في تركيا ، ثلاث صحف في الهند ، صحيفة في إيران بالإضافة إلى مجموعة من دور النشر والتوزيع ومحطات الراديو والتليفزيون ، والمؤسسات المسرحية وشركات الإنتاج السينمائي(١).

---

(١) حامد ربيع : فلسفة الدعاية الإسرائيلية ، بيروت ، منظمة التحرير الفلسطينية ، ١٩٧٠ ، ص١١٨ ؛ عرفات حجازى ، مصدر سابق ، ١٩٨٢ ، ص١٥٣ ؛ سيموتوف : «حول الدعاية الصهيونية في أمريكا اللاتينية» ترجمة جليل كمال الدين ، حوليات الإعلام ، العدد ٣ ، ١٩٨٣ ، ص٢٢١.

ولدى الحركة الصهيونية بالطبع صحف خاصة بهم تماماً في الولايات المتحدة. فالصحافة الانجلو يهودية تتضمن ١٤٠ جريدة اجمالى توزيعها ٣.٧٥ مليون نسخة وعلى رأسها مجلية Hadassah التى يبلغ توزيعها ٣٦٠ ألف نسخة ، وNew York Jewish Press التى يبلغ توزيعها ٢١٠ ألف نسخة ، وNational Jewish Monthly التى يبلغ توزيعها ٢٠٠ ألف نسخة.

وفى عام ١٩٧٦ أصدرت اللجنة الأمريكية اليهودية American Jewish Committee دورية جديدة ربع سنوية باسم Present Tense «لتوسيع فهم العالم للشئون اليهودية أى «الشئون الإسرائيلية». ولدى الصهاينة أيضا صحف Herze الخاصة بهم وتعمل بترتيبات خاصة للإصدار المشترك أو التوزيع المشترك مع دار ماجروهيل – McGraw hill Doubleday وناشرين أخريين أساسيين»[1].

فنظراً لأن وسائل الإعلام القومية – أى الصحف التى توزع في جميع أنحاء الولايات المتحدة وشبكات الإذاعة المسموعة والمرئية – تزود ببرامجها جميع المحطات المحلية ، ولأن هذه وسائل تتمتع من الناحية الاقتصادية بوضع قوى لا يسمح لأى جماعة بالضغط عليها مستخدمة سلاح الإعلان ، يعمدا اليهود إلى السيطرة عليها عن طريق الملكية المباشرة أو الإدارة المباشرة.

فاليهود مثلاً يسيطرون على جريدة «نيويورك تايمس» وجريدة «واشنطن بوست» وهما من صحف الصفوة أو الصحف الراقية في أمريكا. كذلك يسيطر اليهود على مجلات الرأى مثل «تايم ونيوزويك» ، وفى مجال الإذاعة المسموعة والمرئية نجد أن اغلب مديري شبكاتها من اليهود ، أو المتعاطفين مع اليهود.

---

(1) Lilienthal, 1979, op. cit. P. 274-75.

كذلك يسيطر اليهود في أمريكا على صناعة السينما ونسبة كبيرة من دور النشر. والواقع أن سيطرة اليهود على صحف الصفوة في الولايات المتحدة له أهمية أكبر كثيراً من نفوذ تلك الصحف المباشر على قرائها الذين يشغلون عادة مناصب قيادية في مجتمعاتهم. فالمعروف من الأبحاث الإعلامية أن صحافة الصفوة اى الصحف الراقية تؤثر بشكل قاطع على الصحف الأصغر حجماً والأقل نفوذاً. فكما أن هناك بين الناس قادة رأى وتابعين ، ونعني بقادة الراى الأفراد الذين يؤثرون على قرارات غيرهم وينقلون المعلومات في مختلف المجالات هناك أيضاً في مجال الإعلام صحف تلعب دور قادة الرأى. ولهذه الصحف التى عادة ما تكون صحف قومية ، تأثير كبير على الصحف المحلية الأصغر حجماً والأقل توزيعاً. ويطلق خبراء الإعلام على هذا التأثير اصطلاح «التأثير الأورطى». فالصحف الصغيرة الحجم تعمد إلى تقليد الصحف القومية الكبرى لإيمانها بأن تلك الصحف تستخدم الخبراء المتخصصين لتقييم الإخبار والتعليق عليها[1]. لذلك تقبل الصحف الصغيرة حكم الصحف الكبيرة وتقلدها في اهتمامها واتجاهاتها التحريرية إلى حد كبير. لهذا فالعدد المحدود من الأفراد الذين يسيطرون على صحافة الصفوة في أمريكا ، أى على قادة الرأى بين الصحف ، يسيطرون بشكل غير مباشر على الصحف الأصغر حجماً لأن الصحف لصغيرة تقلد الصحف القومية. فإذا سيطرت الصهيونية على هذا العدد المحدود من الصحف فأنها تسيطر بشكل غير مباشر على بقية الصحف المحلية في جميع أنحاء الولايات المتحدة. ولكن علينا في هذا المقام أن نشير إلى أن غالبيه

(1) Warren Breed. «Newspaper (opinion Leaders) and Processes of Standardization» Journalism Quarterly Summer, 1955, p.277-84.

الصحف الأمريكية تلتزم إلى حد ما بالحياد والعرض المتوازن للحقائق في العمود الاخبارى وأن كانت طرق العرض نفسها وترتيب الحقائق قد تترك انطباعات تطغي على جانب الموضوعية الظاهر في إبراز الحقائق.

وربما كان من العوامل التى تدفع إلى مساندة الصهيونية من جانب صحيفة مرموقة مثل «نيويورك تايمس» ، الكثافة السكانية اليهودية بين قرائها. فكل صحيفة تتأثر ولو جزئياً بنوعية قرائها الذين يعملون على صياغة اتجاه الصحيفة ولو بأسلوب غير مباشر. ويضاف إلى ذلك بالطبع الجهود الحثيثة للمنظمات اليهودية والصهيونية وخلفية الصحفيين الثقافية التى تؤثر على معالجة كتابة الافتتاحيات والمقالات للإحداث.

ومن الأمثلة البارزة التى تكشف النقاب عن التحيز الصهيونى الحملة البشعة التى شنها الصحافة الأمريكية البارزة على قرار الأمم المتحدة الذى اعتبر الصهيونية احد أشكال التفرقة العنصرية ، حيث تبين من المسح الذى قامت به المنظمة الصهيونية ، المعروفة باسم «بناى بريث» في أوساط اكبر ٥٠ صحيفة أمريكية انم مواقف هذه الصحف حيال القرار المشار إلية كان سلبياً. ولم يقتصر موقف هذه الصحف على مجرد أدانه قرار الأمم المتحدة ، بل تجاوزه بشكل جعل الرئيس الامريكى جيرالدا فورد ووزير خارجيته هنرى كيسنجر ومعهما كبار رجال مجلس الشيوخ الأمريكي وقادة النقابات العمالية والهيئات الدينية إلى التنديد بالقرار والمطالبة بإعادة النظر في مشاركة الولايات المتحدة في الأمم المتحدة.

نفس الشئ يحدث في الدول الأوروبية. فاليهود يسيطرون مثلاً عن طريق التملك في فرنسا على عدد من أكبر الصحف الفرنسية ، اى صحف الصفوة ، مثل «فرانس سوار» ، و«كومبا اليسارية» ، و «لورور

اليمينية». كما أن المسئولين عن أقسام الإخبار في الإذاعة المرئية الفرنسية من اليهود ، ويملك اليهود اكبر وكالة للإعلان في فرنسا.

وتنص بعض المؤسسات الصحفية في ألمانيا الغربية في عقودها مع العاملين فيها على الالتزام بتأييد الوجود الإسرائيلي. كذلك تصدر المنظمات اليهودية في بريطانيا مجموعة ضخمة من الصحف المجلات الصهيونية أشهرها «جويش أوبزرفر» ، «جويش كرونيكل» ، و«جويش تلجراف» ، و«جويش بوست».

(ب) وجود اليهود بإعداد كبيرة في مجال الإعلام :

هناك بلا شك عدد اكبر من اللازم من اليهود في وسائل الإعلام الأمريكية بالمقارنة لنسبتهم العددية لأجمالي عدد السكان. فعدد كبير من المراسلين الذين يغطون أنباء الدول الأخرى يهود ، ويقبل المسئول عن مكتب الأخبار الخارجية الذى ربما كان أيضاً يهودى أو إذا كان مسيحى فانه عادة يقبل معالجتهم للحدث الذى يغطونه. ففى اغلب الأحوال لا يفهم مدير المكتب المسئول عن الإخبار الخارجية تماماً أبعاد الحدث ويستسلم أو يرضخ لما يقدمه المخبر الصحفي أو المراسل من «معلومات». في مجال التليفزيون «أشار مراسل شبكة NBC» مارلين روبنسون إلى أن المخبرين اليهود يرغبون دائماً أن تعد قصصهم الإخبارية عن إسرائيل وتقدم بالشكل الذى يحددونه.

ويعزو رونالد كوفين Ronal Koven مدير الأنباء الخارجية في جريدة واشنطن بوست وجود عدد كبير من اليهود في وسائل الإعلام ليس إلى مؤامرة صهيونية «ولكن الحقيقة أن اليهود مثل المهاجرين الايرلنديين من قبلهم ، وجهوا اهتمامهم إلى المناصب التى يكسبوا منها مال وفير ويحصلوا من خلالها على مكانه أكبر. ومهما كان السبب فى دخولهم الحقل الاعلامى.

فهم يشكلون قوة في هذا المجال ويشغلون مناصب تنطوى على مكانه. وتعين العديد من الشبكات والمجلات الإخبارية الأمريكية والبريطانية اليهود كمراسلين في إسرائيل. فالصحف البريطانية مثلاً لم تتعود تعيين مراسلين لها من أبناء البلاد التى تجرى فيها الأحداث. فهم لا يعتمدون مراسلاً أفريقيا في أفريقيا أو عربياً في لبنان أو سوريا أو الأردن. أما بالنسبة لإسرائيل فالأمر مختلف تماماً وخاصة أثناء الحروب والأحداث الخطيرة. فأثناء العدوان الإسرائيلي عام ١٩٦٧ كان مراسل «التايمز» في إسرائيل موشي بريليات ، ومراسل «الجارديان» وولتر كروسل ، ومراسل «الاوبزرفز» فرانسيس اوفنز ، ومراس هيئة الإذاعة البريطانية مايكل الكن Michael Elkins وهم جميعاً ليسوا بريطانيين بل هم من اليهود الملتزمين بمساندة الحركة الصهيونية. هذا بالإضافة إلى Billseasam الذى يتبع شبكة أية.بى.سي. ABC ، Jay Bushinisky الذى يمثل «متروميديا» – وتليفزيون وسنتجهاوس وغير من كبار المراسلين والإعلاميين المعنيين بالشئون الخارجية بالطبع لا يمكن لأولئك المراسلين تغطية الأنباء بحياد(1).

(ج) **استقطاب كبار العاملين في وسائل الإعلام لمناصرة إسرائيل :**

يعمل الصهاينة على السيطرة على وسائل الإعلام عن طريق التأثير على أولئك الذين يوجهون تلك الوسائل ويضعون سياستها. فإذا قبلنا الرأى الذى عبر عنه «ولترليبمان» وهو من كبار المعلقين الأمريكيين ومن أوائل الباحثين الذين كتبوا عن الرأى العام ، بأنه ليس هناك رأى عام يتخذ القرار على أساس الحقائق في الولايات المتحدة الأمريكية بل أن الرأى الذى يسود هو رأى ٥٠٠ أو ٦٠٠ موجه أى معلق سياسي وكاتب عمود ، إذا قبلنا هذا الرأى نصبح في وضع يجعلنا

(1) Lilienthal, 1979, op. cit. p.272.

نحس بأهمية كسب تأييد ومناصرة أولئك المعلقين والكتاب. فهؤلاء الموجهون يقومون في الواقع بتشكيل الرأى العام الأمريكي في الأمور الدولية حسبما يشاءون وذلك لأن الفرد العادى أصبح ، بسبب مشاغلة يعتمد اعتماداً كبيراً على الآراء المعلبية «التى تقدمها له وسائل الإعلام. فليس لدى هذا القارئ الوقت أو الرغبة في البحث والاستقصاء ، خاصة في أمور بعيدة عن اهتمامه المباشر. لذلك يقبل الفرد العادى عادة رأى أولئك الخبراء وتعليقاتهم ويعتنقها وكانها نابعة منه. معنى هذا أن التأثير على أولئك المعلقين يعنى التحكم في الصورة التى يبنيها الفرد العادى الأمريكي أو الرأى العام الأمريكي عن العرب والإسرائيليين وعن القضية برمتها.

ولقد أدركت إسرائيل هذا منذ فترة طويلة ، لذلك كانت تقوم سنوياً في برامج علاقاتها العامة بدعوة ما يزيد عن ألفي صحفي أمريكى لزيارتها ، كما أنها كانت توجه الدعوة إلى كبار المسئولين عن الاتحادات العمالية والطلبة اليساريين والراديكاليين ، لزيارة إسرائيل. والمعروف أن أولئك الأفراد يشكلون قادة الرأى في مجالاتهم المتنوعة. وهدف إسرائيل من ذلك هو حماية الترابط الأمريكي الإسرائيلي والمحافظة عليه ومنع حدوث أى ضعف أو خلل في هذا الترابط. كما أن التأثير على المعلقين وكتاب الأعمدة بشكل خاص وقع ضخم لأن اغلب أولئك المعلقين يقدمون كتاباتهم إلى وكالات أو مؤسسات تبيع إنتاجهم إلى مئات من الصحف والمجلات الأمريكية المنتشرة في جميع إنحاء الولايات المتحدة. وبهذا يبلغ قراء الكاتب الواحد الملايين يقرؤون الصحف المحلية التى تشترى خدمات وكالات بيع المضمون الإعلامى الدولية أو القومية. وينطبق نفس الشئ على المعلق الإذاعى أو التليفزيوني الذى يعمل في شبكة من الشبكات التى تتبعها مئات المحطات في جميع أنحاء الولايات المتحدة.

لذلك كان استقطاب أقلية من أولئك المعلقين ، ولو كانت اصغر من المجموعة المؤيدة لإسرائيل أمر هام جداً على الأقل حتى يكسر العرب الاحتكار الصهيونى لأولئك الذين يوجهون الرأى العام الأمريكي في الأمور الدولية.

(د) تخويف الإعلاميين :

تحيز وسائل الإعلام الأمريكية قد لا يرجع سببه إلى الإعلاميين اليهود فقط. فقد يتحيز مراسل مسيحى نتيجة للخوف من أن يتهم بمعاداة السامية أو فقدان شعبيته. على سبيل المثال ارتفاع شأن الإذاعى Stanley Siegel بسرعة غير عادية من خلال البرنامج الكلامى الذى كان يقدمه في الساعة التاسعة صباحاً في شبكة NBC للتليفزيون وكان يحظى بأعلى تقديرات من حيث الشعبية Ratings وأشارت إليه نيويورك تايمس على انه الرجل الذى لدية الشجاعة لأن يسأل انجى ديكنسون Angie Dickenson عما إذا كانت على علاقة غرامية مع الرئيس كنيدى أم لا وسأل رينيه ريتشارد Rinée Richards مباشرة عما إذا كانت حياتها الجنسية سعيدة(1). هذا الإعلامى الجرئ رفض بشكل قاطع أن يذيع رأى معادى للصهيونية وينطوى على مساندة للعرب. كذلك يعتبر توم ويكر Tom Wicker مراسل «نيويورك تايمس» إعلامى صريح لا يخشي أحد في دفاعه عن الحقوق المدنية والبشرية للمضطهدين في أى مكان. ولكنه اعترف أنه يبتعد عن تقديم أنباء على محنة الفلسطينيين لأنه لا يرغب في فقدان مساندة العديد من إتباعه الذين يحتاج إليهم في معاركة على جبهات أخرى(٢).

---

(1) New York Times August 11, 1977.
(2) Lilienthal, 1979, op. cit. p.273-274.

ويلعب الخوف من الضغط وليس فقط الضغط الفعلى دور هام فى إخضاع الإعلاميين. وكما يقوم جيمس ماركتنى James Mccartney الخبير في الشئون الأجنبية وشئون الأمن في سلسلة صحف نايت Knight في واشنطن «لا اعتقد انه تمر عدة شهور على رئيس تحرير في صحيفة «فيلادلفيا» أو «ديترويت» بدون زيارة من شخص ما يمثل المجموعة اليهودية أو شخص لدية وجهة نظر مساندة لإسرائيل ، أو بدون حضور حفل غذاء أو شئ من هذا القبيل لجماعات اليهودية». بالطبع لم يبدأ العرب وأصدقائهم في دخول هذا المجال بعد أو ممارسة هذه الضغوط.

بالإضافة إلى كل هذا هناك ضغط يهودى على المحررين الذين يعلقوا على أحداث الشرق الوسط. ويرى البعض أن هذا الضغط أمر لا غبار علية. ولكن الجدير بالانتقاد هو انصياع هؤلاء لهذا الضغط. فيرى الأستاذ بول جاكويز الأستاذ في معهد الدراسات السياسية أن هناك رقابة ذاتيه من جانب المحررين الذين يغطون أحداث الشرق الأوسط لإحساسهم بأن أى نقد يوجه إلى إسرائيل يجب أن يكون نابع بقدر الإمكان من مصدر إسرائيلي. فلم يكن من المسموح به ، حتى وقت قريب أن يكتب محرر أمريكي مقال ينطوى على نقد لإسرائيل[1]. وقد نجحت الحملة المنسقة للحركة الصهيونية في منع ظهور أى مادة إعلامية تنطوى على نقد لليهود أو لإسرائيل بصرف النظر عما إذا كانت تقوم أم لا على الحقيقة. ونجح اليهود في تقديم وجهة نظرهم فقط في الصراع وحجب وجهة نظر العرب. على سبيل المثال ، حينما انتقد بعض أعضاء البرلمان البريطاني استعانة هيئة الإذاعة البريطانية بمايكل الكنز Michael Elkins الصهيونى المعروف مراسلاً في إسرائيل غضب «زف تشافتز»

---

(1) More, May, 13, 1974.

Zev Chafetz مدير إدارة الصحافة في إسرائيل وقرر بالمقابل أن يقوم بحملة صحفية لإبعاد الصحفيين الأجانب الذين يناصرون القضايا العربية من دول الشرق الأوسط أو أجبارهم على السير وفقاً للخط الإسرائيلي. ولذلك اتهم عدداً كبيراً من الصحفيين بأنهم أعداء لإسرائيل ولا ساميون وأنهم يغمضون عيونهم عن ذكر الحقائق عندما تعرض أى قضية إسرائيلية. قال «تشافتز» أن المراسلين الأمريكيين والبريطانيين في بيروت يناصرون القضية الفلسطينية بسبب خوفهم من منظمة التحرير واثر تلقيهم تهديدات منها[1]. وقد نفى أولئك المراسلين هذه الاتهامات. ولكن أثارت تلك الحملة الإسرائيلية قلق المراسلين الأجانب ونشر حوالى مائتى مراسل أجنبي إعلان في الصفحة الأولى من جريدة «جروزالم بوست» ابدوا فيه فزعهم من التهمة الموجهة إليهم من أنهم بدؤا يحرفون أخبارهم أو يغفلوا أجزاء منها بسبب تهديدات منظمة التحرير. وقد نشروا هذا الإعلان بعد أن ناشد الياهو بن اليسار رئيس لجنة الشئون الخارجية في الكنيست الصحفيين الأجانب أن يتوقفوا عن مجامله الفلسطينيين.

هذا هو أسلوب إسرائيل كيل الاتهامات ضد كل من يقف أمامهم وإرهاب المراسلين الأجانب. فقد استخدم اليهود تهمة معادة السامية بشكل مكثف ضد كل من يختلف معهم في الرأى أو يقول كلمة إنصاف للحق الفلسطيني. ومنع هذا الاتهام كبار رجال الفكر من التصدى لحركة الصهيونية[٢]. ويقول الفريد ليلنتال :

---

(1) Claud Morris, «Zionist Pressure Against Newsmen» Khaleei Times (Emirates) April 25, 1982.

(٢) معاداة السامية ترجمة لعبارة «انتى سميتزم» وتعنى حرفيا ضد السامية. وكان الصحفي الالمانى ولهكم مارهو أول من استخدم هذا المصلح عام ١٨٩٧٩ وذلك بعد الحرب البروسية الفرنسية التى تسببت في انهيار كثير من رجال المال الألمان مما جعلهم يلقون باللوم على اليهود.

نجحت إسرائيل في عمل غسيل مخ للأمريكان وجعلتهم يؤمنون أن الدعاية لإسرائيل هى يشكل ما «صحيحة» «وملائمة» والدعاية للعرب خاطئة وانه بينما العرب «أجانب» أو غرباء إلا أن الإسرائيليين ليسوا كذلك. وكما قال محرر مجلة «لايف» التأثير الصافي للدعاية الإسرائيلية والضغط المستمر خلال الخمس والعشرون عاماً الماضية هو جعلنا جميعاً نشعر بأننا يهود بعض الشئ ، ونشعر أن الإسرائيليين هم ناس من نفس نوعنا بينما العرب هم أعدائنا الألداء. كانت تلك خطة عظيمة لغسيل المخ. وبهذا المنطق المغلوط أصبحت إسرائيل امتداد للولايات المتحدة[1].

(هـ) تزويد وسائل الإعلام بالمعلومات والإخبار والتعليقات عن الصراع في الشرق الأوسط :

عملت إسرائيل على تحريف التاريخ العربي والحضارة العربية من خلال أعمال المستشرقين والإعلاميين. وقد برز فيها من المستشرقين صهاينة معروفون. وقد نجحت هذه الخطة في جعل وسائل الإعلام تحرف وتشوه الحقائق التاريخية والمعاصرة. وأدى وجود اليهود بإعداد كبيرة في وسائل الإعلام الأمريكية ، خاصة عملهم كمراسلين أجانب ، على تسهيل هذه المهمة. فكما يقول «جون كولي» المحرر بجريدة كريستشين سائنس مونيتور «تحرص المؤسسات الإعلامية الأمريكية على انتداب اليهود الأمريكيين لمراسلتها في إسرائيل بينما لا تنتدب أمريكا واحداً من أصل عربي لمثل هذه المهمة في البلاد العربية».

وكان من السهل على الجماعات الصهيونية التأثير على حراس البوابة الإعلامية من خلال تزويدهم بالمعلومات. فوكالة التلغراف اليهودية التى تمولها إسرائيل توفر للإعلاميين الغربيين مادة إعلامية جاهزة تتمتع بدرجة عالية من الكفاءة من الناحية المهنية أو الفنية. ويتم

(1) Lilienthal, 1979, op. cit. p.455.

تزويد الصحف باستمرار بالمعلومات من خلال السفارة الإسرائيلية والقنصليات الإسرائيلية والمنظمات الصهيونية. فعلاوة على النشرة الأسبوعية التى تصدرها اللجنة اليهودية الأمريكية التى اشرنا إليها من قبل ، تصدر السفارة الإسرائيلية في أمريكا نشرات دورية توزعها على قادة الرأى في المجتمع الأمريكى وبشكل خاص اعضاء الكونجرس وموظفي الحكومة ورجال الأعمال وزعماء اليهود. ترسل السفارة الإسرائيلية نشرات ومطبوعات إلى أولئك الأفراد بعد كل حدث هام لكى تحيطهم علما بوجهة النظر الإسرائيلية. كما أن إدارات العلاقات العامة في المؤسسات والمنظمات اليهودية تقوم بتزويد دور الصحف والمعلقين السياسيين بوجهة النظر اليهودية في مختلف الشئون... وعندما ندرس مصادر الإخبار المنشورة في صحف الولايات المتحدة والمتعلقة بالصراع العربي الإسرائيلي في الستينات يتبين لنا أن حوالى ٦٠٪ منها صدر من إسرائيل بصورة أو بأخرى. أما ما صدر من العواصم العربية فلم يزد عن ١٥٪[1]. وحيث انه من مهام وسائل الإعلام تقديم الإخبار التى تعكس أوجه نشاط المجتمع. يحظى الصهاينة عادة بمساحة أكبر من الإعلام الغربي عن مناصري العرب. وتعقد الجماعات الصهيونية الأمريكية باستمرار اجتماعات ، وتصدر تصريحات ، وتقدم التماسات لرجال الكونجرس ، وتعلن عن أهدافها وآرائها ، بحيث انه إذا قدمت وسائل الإعلام فقط بدقة وموضوعية كل أوجه نشاطها فإنها ستعرض أساساً الخط المساند لإسرائيل.

---

(١) تحسين بشير : النشاط الإعلامي العربي في الولايات المتحدة ، بيروت ، منظمة التحرير الفلسطينية ، ١٩٦٩ ، ص٢٣.

وربما كانت المضايقات التى يتعرض لها المراسلون الأجانب في الدول الغربية والقيود المفروضة على الأنباء. والرقابة ، وضعف إمكانيات الإرسال والاتصال بسرعة بالعواصم الدولية. من الأسباب الرئيسية التى جعلت مصادر الإخبار الغربية تستقي أنباءها من المصادر الإسرائيلية. ويقال انه كان على المراسلين الأجانب في القاهرة خلال حرب رمضان ينتظروا أحياناً يومين لإجراء اتصال هاتفي مع العالم الخارجي(1).

وبهذا كثرت التقارير الإخبارية المساندة لإسرائيل والمعادية للعرب يرجع سببها إلى فشل وسائل الإعلام الغربية في تخصيص مراسلين دائمين في الدول العربية قبل حرب عام ١٩٧٣ ، والحظر البترولى وزيادة عدد المراسلين الأجانب في إسرائيل. صعوبة وصول المراسلين للأنباء ومصادر الأخبار في العالم العربي وسهولة مهمتهم في إسرائيل ساهم في جعل التقارير الإخبارية تعكس جانب واحد فقط. وكانت النتيجة وجود تحيز واضح في الأنباء التى تناولت الصراع العربي/ الإسرائيلي – يرجح كفة إسرائيل ويغفل وجهة النظر العربية. وبالإضافة إلى ما سبق ، نجد أن المؤسسات الصهيونية والسفارة الإسرائيلية تصدر باستمرار نشرات وكتيبات تشرح وجهة النظر الإسرائيلية في القضايا الهامة المتصلة بالنزاع. ولديها مكتبة ممتازة في واشنطن لإعداد التقارير بسرعة وإرسالها إلى أعضاء الكونجرس ووسائل الإعلام.

---

(1) Richard M. Smith, «Censorship in the Middle East» Columbia Journalism Review, Fed., 1974, p. 43-49.

(و) السيطرة عن طريق استخدام سلاح الإعلان للضغط على الصحف المحلية ومحطات الإذاعة المحلية المسموعة والمرئية:

توزع المنظمات الصهيونية والمؤسسات التجارية اليهودية الإعلانات على الصحف ومحطات الإذاعة المسموعة والمرئية على أساس موقف تلك الوسائل من إسرائيل. ويظهر تأثير ذلك الأسلوب بشكل مباشر في مجال وسائل الإعلام المحلية التى تعمل في المدن الصغيرة. فالمعروف أن وسائل الإعلام المحلية تكون عادة أكثر تعرضا من الناحية الاقتصادية لضغط المعلن لأنها تعتمد أساساً على الإعلان المحلى. خاصة الإعلانات عن المؤسسات التجارية ومحلات البقاله وهى مشروعات تجارية تخضع في اغلب الأحوال لسيطرة اليهود أو المتعاطفين معهم.

وبذلك تحكم الصهيونية قبضتها على الوسائل المحلية بعد أن دعمت مركزها في الوسائل القومية. والواقع أن سلاح الإعلان يستخدم أيضا للضغط على الصحف الكبيرة.

فيضغط الصهاينة على الإعلام الغربي المساند للعرب من خلال منع الإعلان عنها. وقد وضع عملية التخطيط للضغط على هذه الصحف وباقي وسائل الإعلام الجماهيرية علماء في السياسة وعلم النفس السياسي وكان يجلس على رأس هذا الجهاز الإعلامى حتى عام ١٩٧٠ البروفسور كوهين أستاذ العلوم السياسية بالجامعة العبرية والسفير بوزارة الخارجية الإسرائيلية الذى لا يعرف الناس عنه شيئاً كثيراً إلا انه كان ينتمى إلى الثقافة الألمانية وهو متأثر «بجوبلز» ويفضل أن يعيش في الخفاء إلى جانب انه عاش فى فلسطين منذ أعقاب الحرب العالمية الأولى ، وأن كتاباته المعبرة عن آرائه وتخطيطه بدأت تظهر في أكثر من صحيفة أوروبية ابتداء من عام ١٩٤٨ إلى جانب انه مؤلف كتاب الحركة الصهيونية الصادر عام ١٩١٢. ولم يقتصر تأثير الحركة الصهيونية

وأنصارها على تزويد الصحف الأوروبية ، وبشكل خاص البريطانية ، بالمعلومات المغلوطة التى تخدم في نهاية الأمر مصلحة الدعاية الإسرائيلية بل كانت الهيئات الصهيونية تلجا لأسلوب انتقامي من أى صحيفة أو أى صحفي يحاول التعاطف مع الحق العربي حتى أن عشرات الصحف التى أيدت العرب انهارت لأن مواردها الإعلانية أخذت تتناقص وتتضاءل. فالمسئولين عن معظم شركات الإعلان في أوروبا هم من اليهود أو من مؤيدى الحركة الصهيونية[1].

وهذا يوضح السبب الذى جعل «التايمز» و«الجارديان» وجميع الصحف البريطانية والأوروبية ترفض نشر أنباء أبشع عملية عدوان إسرائيلية وهى طرد سكان القرى العربية الثلاث المحيطة بالقدس – عمواس ، يالو ، بيت نوبا في عام ١٩٦٧ ، ثم قيام الجيش الإسرائيلي بنسف بيوت ومساجد هذه القرى وتحويلها فيما بعد إلى بساتين. وزعت فيها بعض الإزهار والورد. أما قصة صحيفة «التايمس» ، اعرق الصحف البريطانية فإنها تعطى اكبر دليل على مدى التأثير الذى مارسته الحركة الصهيونية على وسائل الإعلام الغربية ، بل تدل على مدى الإرهاب الذى يفسر أسباب خشية تلك الصحف عرض وجهة النظر العربية ، ففى عام ١٩٦٩ نشرت صحيفة «التايمز» اللندنية ملحقاً مجانياً عن إسرائيل كان محشوا بالمغالطات والأكاذيب حتى انه اظهر الاحتلال الإسرائيلي لمدينة القدس والمناطق العربية المحتلة الأخرى وكأنه موضع الرضا العربي. فما كان من مكتب الجامعة العربية بلندن إلا الاتصال بالصحيفة ليوضح لها خطورة التضليل الذى قدمه الملحق والذى وصفة بأنه استغفال واستهتار بالرأى العام البريطانى. وطلب المكتب منحة

(١) عرفات حجازى : مصدر سابق ، ١٩٨٢ ، ص١٤٨-١٤٩.

فرصة للرد على ما نشر. فرفض المسئولين في التايمز في بادئ الأمر ثم وافقوا على تخصيص ملحق من أربع صفحات خاضع للشروط الإعلانية أي مدفوع الآجر.

وساهم في تحرير ملحق التايمز للدفاع عن القضية العربية والحق العربي الفلسطيني بعض الوزراء البريطانيين السابقين والسفراء الذين شغلوا مناصب في البلاد العربية وكذلك أعضاء من مجلس العموم البريطاني ، ولكن كانت المفاجأة عند صدور الملحق أن ظهرت كلمة «إعلان» بالأحرف الكبيرة العميقة على رأس كل صفحة من صفحات الملحق الربع ولم تكتف الصحيفة بذلك بل نشرت شعار الجامعة العربية وترجمة بالانجليزية لاسم الجامعة الوارد على الشعار وأشارت بشكل مباشر إلى أن هذا الملحق إعلان سياسي من مكتب الجامعة العربية بلندن وأن التايمس قد قبلت نشرة تمشياً مع سياستها التقليدية ولكنها لا تتبنى أيا من الحقائق أو الآراء التي وردت فيه.

وحتى تلغى الصحيفة البريطانية أيه فائدة قد يحققها هذا الملحق بعد الشكوك التي حاولت إثارتها حوله ، نشرت افتتاحية على الصفحة الأولى من نفس العدد قالت فيه «أن المساهمين في ملحق هذا العدد هم أفراد في بريطانيا متعاطفين جداً مع القضية العربية وأن هذا الملحق لن يكون أبداً من النشرات المفيدة». بالطبع هذا التشكيك في المعلومات ضار جداً ويعكس خضوعاً للسيطرة والنفوذ الصهيوني واللوبي الذي يحرك وسائل الإعلام لمصلحة الدعاية الإسرائيلية الذي يسهل عليها اتهام كل مؤيد للحق العربي بأنه معاد للسامية.

هذه القضية تعطى مؤشراً على مدى السيطرة الصهيونية على أجهزة الإعلام الأوروبية ، وعلى مدى الرعب الذي يتملك أصحاب

المؤسسات الإعلامية إذا حاولوا إبراز وجهة النظر العربية التى قد تفضح حقيقة الوجود الإسرائيلي.

ولكن هذا لا يمنع انه هناك عدد بسيط من المطبوعات – نادر جداً – تقاوم الضغوط الصهيونية ونجحت في تقديم رأي كلا الجانبين في الخلاف العربي الإسرائيلي ، ومنها وفقاً لانفريدليلينتال جريدة Christian Science Monitor كثير من المراسلين الأجانب الذين غطوا منطقة الشرق الأوسط عبر السنوات قدموا الأخبار وحلولها بأمانه وموضوعية ومنهم ليس فقط جون كولى John Cooley في «المونيتور» وجون لو John law في جريدة U.S.News الذى غطى انباء الشق الأوسط لمدة ٢٢ سنة متوالية ، ولكن مراسلين آخرين مؤسساتهم تتحيز لإسرائيل ، مثل ولتون وين Wilton Wynn في تايم وكين تلوف Kenneth Love في نيويورك تايمس Barry Dunsmore وبيتر جينجز Peter Jennings في شبكة ABC[1].

وكما قال المربرجر Rabbi elmer Berger وهو من قادة المنظمة اليهودية البديلة للصهيونية في نوفمبر عام ١٩٦٧.

«يجب أن يكون من الواضح ... أنه في النظام الديمقراطي حيث الرأى العام الواعى ضرورى لصياغة وتنفيذ السياسة الأجنبية الوطنية ، من المشكلات الأولى التى تواجه صانعى السياسة الأمريكيين تجاه الشرق الأوسط هو هذا التاريخ الطويل للدعاية الضخمة المساندة للصهيونية والمساندة للإسرائيليين. الاقتراح المركزي ، الصخرة الذى تتأسس عليها هذه الديمقراطية يمكن تلخيصها في أربع كلمات – دع الناس يعرفون. تنطبق هذه الكلمات بدقة على مصلحتها الوطنية في الشرق الوسط كما

(1) Lilienthal, 1979, op. cit. p.313.

تنطبق على اى من حرياتنا الداخلية ومسئولياتنا. إذا كنا سنقارن السياسة بمصالحنا الوطنية في الشرق الأوسط. فالشعب الأمريكى سيحتاج لأن يكون أكثر قدره على الانتقاد. الصحافة الأمريكية كانت تقريباً مهملة لدرجة الإجرام في المعاونة على توفير مثل هذه التغطية».

ثالثاً : أسلوب التغطية الغربية للإخبار:

ليس هناك مجموعة من القواعد أو المؤشرات الموجهة عما يشكل الأخبار. فالمخبرون والمحررون في الجريدة هم الذين يحددون ، في موقع الحدث ، ما ستعتبره الصحف والتلفزيون والراديو أخبار. وللمحررين مطلق الحرية في هذا التحديد الذى يعترف به الجميع. بما في ذلك المحكمة العليا الأمريكية. وكما قال رئيس القضاء برجر Berger في الولايات المتحدة المحررون هم الذين يحرروا الأخبار ، والتحرير هو انتقاء واختيار للمادة الإعلامية. وبينما لا تتنازل السلطة الرابعة عن التذكير بحرية الصحافة إلا أن الإحساس بمسئولية الصحافة الذى يقابل تلك الحرية نادراً ما يشار إليه. فما من احد يسأل المحررين ما الذى سيقبلوه كأخبار ويقدموه وما سيهملوه[1]. وجود عدد كبير من اليهود بين العاملين في مجال الإعلام يجعل التغطية الموضوعية للأحداث الخاصة بالشرق الأوسط شبه مستحيلة ويرجع التحيز للأسباب الآتية :

١- أن الصحفيون يتأثرون بوعى أو بلا شعور بمعتقداتهم الشخصية حينما يكتبون تعليقاتهم. ففى اغلب الأحوال يكون الصحفيين صورهم الذهنية ومعتقداتهم وهم يتعلمون في المراحل الأولى لحياتهم. ومن الصعب على الصحفي تغيير ردود فعلة بسرعة. لأن المشكلة انه يتم تطبيع الفرد في فترة مبكرة على صور محرفة عن الشعوب الأخرى.

---

(1) Lilienthal, 1979, op. cit. p. 272.

٢- نادراً ما يتعلم الصحفيون الذين يغطون أنباء دولة ما «لغتها» فالصحفي الغربي يعمل في دولة لا يفهم عاداتها وتقاليدها ولغتها ، دولة تعلم من طفولته معلومات خاطئة عنها ، دولة يذهب إليها بتحيزات يسعى لا شعوريا لتجميعها.

٣- يواجه الصحفي في الدولة الأجنبية صعوبات موضوعية ومادية متصلة بعملة كمراسل أجنبي. وتتردد الصحف ووسائل الإعلام لاعتبارات مالية في إرسال مراسلين دائمين لها في الدول الأخرى الصغيرة لأن تكلفة الاحتفاظ بمراسل دائم فيها فائدة كبيرة بالمقارنة بالمادة الإعلامية التى سيقدمها.

هذا الوضع يجعل وكالات الإنباء هى وحدها القادرة على إرسال مراسليها ويجعل وسائل الإعلام تعجز عن عمل هذا. ولا شك أن المراسل الأجنبي يتأثر أساساً بالفلسفة السياسة للدولة التى ينتمى إليها ويتأثر بتحيزاته الشخصية. وعلى هذا الأساس يمكن أن نقول أن الأخبار ليست مجرد حقائق فهى رسائل تنقل من خلال نظام القيم الذى يتبناه المراسلون والمحررون والإذاعيون اى حراس البوابة الإعلامية. يهتم حراس البوابة أولئك أساساً بالأحداث المنفصلة وفى أحوال عديدة يهملوا ربط الأحداث بخلفيتها التاريخية أو بالأحداث المرتبطة بها. يتم جمع تلك الأنباء وتوزيعها أساساً من خلال وكالات الأنباء العالمية وتحرر بشكل يتفق مع المصالح الوطنية للدول الغربية. ومهما حاول المراسلون الغربيون تحقيق التوازن والموضوعية إلا أنهم سيبقوا أسرى لنظام قيمهم عندما يختارون الحقائق أو يصدرون حكما على أى حدث من الأحداث. بهذا تعرض وسائل الإعلام الغربية التقارير الإخبارية التى تقدم حقائق في حالات كثيرة من اصطلاحات تحرف القضايا الكامنة ، أما بسبب

التحيزات الكامنة عند المراسل وأنماط فكرة أو لأنها حررت لتتفق مع المصالح القومية للدول التى تظهر فيها الأخبار.

فالمراسلون الذين يعملون في وسائل الإعلام الأمريكية يعالجون الأنباء بتحيز ثقافي. وبما أن المزاج العام مساند لإسرائيل. فأنهم يقومون فقط بتدعيمه.

التطور الحالى لوسائل الإعلام الغربية ارتكز على مفهوم الصحافة الذى ساد في بداية القرن التاسع عشر. وكانت تلك الصحافة ملتزمة وموجهة لخدمة طبقة معينة أقنعت الجماهير بأن ما تكتبه يتسم بالموضوعية البحتة. واعتبر التليفزيون ، الذى يلعب الآن دوراً بالغ الأهمية في تغيير الرأى العام ، بأنه تطور مرئي للصحافة توجهه مجموعة صغيرة من رجال الإعلام الذين يسيطرون على ما يتراوح ما بين ٧٠٪ ، ٨٠٪ من أوجه النشاط الإعلامي. ومن هنا يأتي الاختلاف بين الواقع ، وما يقدم من تقارير عن هذا الواقع في وسائل الإعلام. ويقبل الجمهور للأسف تلك التقارير على أنها واقع في حين أنها تعكس تحيزات القلة المسيطرة على وسائل الإعلام أو العاملة في تلك الوسائل.

ويقول السناتور «فولبرايت» ، الرئيس السابق للجنة الشئون الخارجية في مجلس الشيوخ الأمريكية ، «لقد آلمني وبصورة دائمة تحيز الصحف الأمريكية في نشر الأخبار خصوصاً المتعلق بالشرق الوسط. وقد لاحظت الفرق بين ما تنشره هذه الصحف عن الهجمات التى يقوم بها الفدائيون الفلسطينيون في إسرائيل ، وبين ما تنشره عن الهجمات التى تقوم بها إسرائيل في جنوب لبنان ، بالرغم من أن الثانية تسبب خسائر فادحة في الأرواح».

وتردد وسائل الإعلام الأمريكية بدون استثناء نغمة واحدة هى :

١- حق إسرائيل في الوجود وحقها أيضا في التوسع.

٢- إذا قامت إسرائيل بعدوان وضمت أراضي جديدة. ثم رفضت إعادتها فذلك عمل له مبرراته. أما كحق تاريخى أو كحق وقائي للدفاع عن النفس(١).

ولعل الأمثلة التالية توضح هذه النقطة :

١- يسمى أى هجوم تشنه القوات الإسرائيلية على الدول العربية مباشرة بأنه هجوم انتقامي بينما يسمى دخول اى وحدات عسكرية أو متسللين فلسطينيين في فلسطين المحتلة عدوان. بالمثل تطلق وسائل الإعلام الغربية اصطلاح إرهابي على من تعتبرهم شعوبهم مقاومين. فالدعاية الصهيونية تصور الفلسطينيين في صورة الإرهابيين الحمر لكي تسوه صورتهم في عين الرأى العام الأوروبي. خاصة الجماهير العريضة من القراء ومشاهدي التليفزيون. فالعمل الفلسطيني يقدم على انه أجرام وتخريب. وبالرغم من أن العالم الحر احترم كفاح الشعب الجزائري والشعب الفيتنامى ضد الغزاة إلا أن الإعلام الغربي نجح في تشويه كفاح الشعب الفلسطيني من اجل قضيته العادلة.

٢- احتمال تجاهل وسائل الإعلام الغربية أو فرضها تعتيماً على الحقائق المتصلة بتعذيب إسرائيل لمحتجزين العرب في الأراضي المحتلة بعد عام ١٩٦٧ كبير. وكذلك لا يتحدث الإعلام الغربي عن معاناة الفلسطينيين الذين انتزعت ملكية أراضيهم وحرموا من حقهم في تنظيم أنفسهم سياسياً ومنعوا من نقل قضيتهم للعامل الخارجي.

---

(١) «مطلوب إستراتيجية إعلامية جديدة لمواجهة النفوذ الصهيوني في أمريكا» ، الاتحاد ، ٢١ نوفمبر ١٩٧٩.

٣- نادراً ما يشار إلى قضية التمييز العنصري إسرائيل بشكل جدى. فلا يشير احد إلى حقيقة أن العرب في إسرائيل يعانون من التفرقة العنصرية منذ عام ١٩٤٨.

٤- وما من شك أنه مع العدد الكبير من السكان لليهود في المدن الأساسية الأمريكية. واهتمام ذلك الجمهور بما يحدث في إسرائيل فإن رد فعل المحررين التلقائي هو معالجة ما يحدث في الشرق الأوسط على ضوء ما يريده القراءة أو المستمعين وما يتوقعون سماعة. فقد اعترف بيتر جينجز Peter Jennings المعلق الاخبارى في شبكة ABC بأن هناك قطعاً تحيز معادى للعرب في أمريكا وأبدى حزنه على ذلك(1). فالصحف الأمريكية لديها استعداد قوى لنشر وجهات النظر الإسرائيلية لأن الجماعات اليهودية في الولايات المتحدة تهتم بأخبار إسرائيل وتسعى إلى معرفتها في حين أن العرب الذين يعيشون في أمريكا لا يضغطون لمعرفة أخبار الدول العربية ووجهات نظرها. وقد اعتاد رجال الإعلام لانتقاء المادة الإعلامية المهمة لأكبر الجمهور. يجعل هذا اهتمامات إسرائيل ورغباتها تحظى بإبراز كبير في وسائل الإعلام الأمريكية. والأمر العام بالطبع هوان جهاز العلاقات العامة الإسرائيلي أكثر كفاءة في عملة من جهاز العلاقات العامة العربي.

٥- بالإضافة إلى ذلك تؤثر قيم الأنباء الغربية على الأخبار التي يتم انتقائها حول الصراع العربي الإسرائيلي. فالأخبار وفقا للنظام الغربي هى مجرد سلعة تجارية تعرض للبيع. وهذه السلع أو البضاعة يسهل توجيهها أو تسويقها أن كانت غير مألوفة أو تتسم

---

(1) Lilienthal, 1979 , op. cit p. 273.

بطابع درامى فهذا الجانب الدرامى هو الذى يجعل الصحفيين يختارون الأنباء غير المألوفة وهى أنباء لا تعكس بالضرورة الواقع في المجتمع الذى تغطى الصحف أنباءه فالصحفيون والمراسلون يبحثون عن الأحداث المثيرة لأنها هى في رأيهم الإحداث الجديرة بالنشر. وعلى هذا الأساس كثيرا ما تضخم الأحداث أضعافاً مضاعفة ليس فقط لجذب القراء والمستمعين وإرضاء توقعاتهم لخدمة أغراض سياسية بل أيضا لخدمة أهداف تجارية. فهذا التضخم سيزيد مبيعات الصحف ويزيد جمهور الراديو والتليفزيون[1]. وعلى هذا الأساس تعالج مقترحات بعض القادة أمثال ياسر عرفات أو القذافي أو الخمينى (الذى يؤيد منظمة التحرير الفلسطينية) وتوجه إليها انتقادات شديدة. وبهذا تحرف الأحداث وتصبح التعليقات غير متوازنة. فأسلوب اختيار المعلومات وأسلوب تفسيرها يعكس تصور ونوعية القوى السياسية. ويمكن أن نقول انه بينما يتلقي الرأى العام الغربي معلومات أكثر من العالم العربي إلا أن معرفة الرأى العام في الدول الغربية بالعالم العربي ، والثقافة العربية يقل أكثر وأكثر. فالأخبار التى تقدم للرأى العام الغربي هى عادة غير دقيقة بل ومحرفة وتعتمد على مضمون بعيد عن الموضوعية ، يقوم على ردود فعل عاطفية تعكس اهتمام كل دولة بمصالحها الضيقة ومخاوفها الاقتصادية وأحياناً تعكس الكراهية التى تقوم على أسس عنصرية.

٦- يوفر الوضع الاجتماعى الأمريكي للدعاية الصهيونية الجو الملائم لكى تستفيد منه. ففى أمريكا يعيش الناس في عصر السرعة حيث لا يوجد وقت للقراءة أو البحث عن أصول مشكلة ما. والأمريكى ينظر

---

(١) عرض تاريخي.

للحاضر على انه حقيقة قائمة لا جدل حولها ويحاول إيجاد أفضل حلول ممكنة على أساس التسليم بهذا الوضع. «وفقاً لهم» إسرائيل دولة قائمة بالفعل وهذه حقيقة لا بد من الاعتراف بها. وعليهم أن يبحثوا عن حل للمشكلة في ضوء ذلك وان يعيدوا السكان الفلسطينيين في بعض أجزاء الوطن العربي غير المأهولة بالسكان أو في كندا.

كذلك أدى تطور تكنولوجيا الاتصال البث الاخبارى إلى جعل المعلومات اقل دقة. فالصحفيين مضغوطين بسبب عنصر الوقت وعليهم تقديم تعليقات سريعة على نصوص لم يقرؤها أو على أحداث لم يستوعبوا إبعادها كما أن عليهم أن يعلقوا على موضوعات لم يحللوها بشكل كاف. تعكس هذه المتغيرات المشكلة التى تعانى منها الصحافة الغربية وربما تفسر أسباب تحريف الأخبار. فحينما يقع حدث هام في أى بلد عربي يسرع المراسل الأجنبي إلى ذلك البلد وفى خلال ساعات قليلة عليه أن يقدم تقريراً كاملاً عن الحدث بخلفياته. وبالطبع النتيجة «تقرير سطحى متحيز».

٧- حيث أن الصحف لديها مساحة محدودة ولدى الإذاعيين زمن محدود فهم مضطرين للانتقاء وتقديم الأحداث أو الأنباء في فترات زمنية قصيرة. حتى التلفزيون الذى يعتبره البعض أكثر رسائل الاتصال موضوعية ، هو عادة أكثر الوسائل ذاتيه بسبب التكثيف أو التلخيص الشديد للأحداث الإخبارية التى يقدمها. فالمادة الإخبارية أو التقرير عن كل حدث نادراً ما تزيد مدته عن ثلاثين أو أربعين ثانية[1]. يدفع هذا التقيد الزمنى رجل الإعلام للتركيز على كل ما يجذب النظر

---

(١) عرض تاريخي.

على الحركة. على الأشياء الغريبة. وعلى الأحداث غير المألوفة. يستعرض الإعلامى هذه الأمور بسرعة – وينتقل بدون تعمق لاستعراض القضية أو جوانب الحدث بدون متابعة كافيه. الحدث السياسي المعقد جداً يقدم كأجزاء أو تفاصيل منفصلة. لا يهتم الخبر التليفزيوني بالأمور التى تتطور ببطء. التي لا تنطوى على حركة ونشاط ، ولا يهتم بالأمور التى تمتد عبر فترة طويلة من الزمن. فهذه الأمور لا تظهر في وسائل الإعلام. فالتطور البطئ ليس خبراً ، والتقدم ليس خبراً ، وهناك إيمان بأن الأخبار الجيدة ليست أخباراً. فالمستويات الحالية لتقديم الأحداث أو «قيم» الأخبار تهتم أكثر من اللازم بعنصر الفورية وعنصر الإثارة ولا تهتم بالعملية الاجتماعية أو العوامل التى تسبب الأحداث.

٨- تعمل وسائل الإعلام الغربية أحياناً على نقل «الإشاعات» وكأنها حقائق. على سبيل كانت هناك إشارات في وسائل الإعلام الأمريكية منظمة التحرير الفلسطينية كانت خلف الاستيلاء على السفارة الأمريكية في طهران. ففى ١٢ أكتوبر ١٩٧٩ اقتبس «مارفن كالب» مراسل شبكة CBS في وزارة الخارجية الأمريكية ادعاءات لمصادر دبلوماسية وخبراء في المخابرات أكدوا فيها أن الفدائيين الفلسطينيين والمتطرفين الإيرانيين والمتطرفين المسلمين تعاونوا في الاستيلاء على السفارة الأمريكية في إيران. قال «مارفن كالب» أن أعضاء ينتمون إلى منظمة التحرير الفلسطينية وضعوا الألغام حول السفارة الأمريكية وانه كان من المعروف أنهم بالداخل لأنه سمعت أصوات عربية في السفارة. وقد ظهر هذا التقرير الاخبارى المختصر الذى قدمه «مارفن كالب» في اليوم التالى في جريدة «لوس انجلوس تايمس» وكررت هذه الادعاءات في دوريات أخرى أشارت إلى

وجود تحالف بن منظمة التحرير الفلسطينية والطلب الذين احتلوا السفارة الأمريكية في طهران.

تشير الأمثلة السابقة إلى أن الصورة التى نقلتها التقارير الإخبارية في وسائل الإعلام الغربية مناقضة للحقائق ومعادية بشكل ظاهر للعرب. ولا شك أن هذه التقارير الإخبارية عكست ضعف أو جانب نقص أساسي في أسلوب تقديم الأخبار وقدراً كبيراً فى السطحية في التحليل ، عمل على تدعيم التحيزات القائمة بين الجماهير في الدول الغربية. من هذا يتضح أن التحيز في تقديم الأخبار يرجع إلى بعض اعتبارات فنيه والى قيم الأخبار الغربية. كما يرجع إلى تحيز الإعلاميين الذين يغطون الأخبار الذين أما أنهم يهود أو يخضعوا للنفوذ اليهودى أو يرغبون في أرضاء جمهورهم من اليهود.

وقد عملت إسرائيل إلى حد كبير. من خلال التركيز في التغطية الإخبارية على الأحداث المنفصلة وليس على أسباب الأحداث أو خلفياتها التاريخية ، على فك الترابط العضوى والحتمى بين تاريخ وحاضر ومستقبل القضية الفلسطينية حتى لا تثار تساؤلات حول شرعية الوجود الصهيونى أو بحث أصول القضية الفلسطينية. وبذلك تنحصر المشكلة في أنها مجرد خلافات بين إسرائيل والدول العربية. والنماذج التالية تصور هذه النقطة.

(أ) خصصت التغطية التلفزيونية للحرب الأهلية في لبنان وقتاً طويلاً لمشاهدة المعارك وصور التدمير ولم تكرس سوى اهتمام طفيف لأسباب الحرب ابعد من الكليشيهات السريعة أمثال الجناح اليسارى

المسلم والجناح اليمينى المسيحى[1]. والملاحظ انه حينما تناولت وسائل الإعلام الغربية هجمات إسرائيل على الفلسطينيين وقصفها للجنوب اللبنانى كانت الحقائق أى الأخبار مساندة للعرب ، ولكن استمر الإعلام الغربي بشكل عام مساند لإسرائيل في التعليقات وأعمدة الرأي.

(ب) حينما رفعت دول الاوبيك سعر البترول الخام في السبعينات ، عبرت وسائل الإعلام الغربية عن قلقها من ارتفاع تكاليف الطاقة ، ولكنها لم تذكر المعلومات الخلفية المرتبطة برفع سعر الطاقة. فالانطباع الذى يخرج به القارئ أو المتلقي من وسائل الإعلام الغربية هو أن ما يدفعه سائق العربة ثمنا للوقود يذهب فقط للدول الأعضاء في منظمة الاوبيك في حين أن ٣٠٪ فقط من سعر البترول يذهب للاوبيك ، ٤٠٪ يذهب لحكومات الدول المستهلكة في شكل ضرائب ، ٣٠٪ يذهب لشركات البترول. وقد حققت شركات البترول على هذا الأساس أرباح هائلة. فشلت وسائل الإعلام الغربية في تقديم تلك الحقائق وعبأت الكراهية والسخط ضد الدول البترولية[2].

تغطية وسائل الإعلام الأمريكية لأزمة الطاقة تجعل المواطن الأمريكى يؤمن بأن ارتفاع الأسعار هو نتيجة لرفع سعر البترول منذ عام ١٩٧٣ فرفع أسعار البترول اعتبر ابتزاز لأموال العالم ، بنما يقدم بيع الأسلحة المكلفة للدول النامية على انه انتصار للسياسة

---

(1) Dante B., Fascall, International News : Freedom Under Attack (Beverrly Hills Sage, 1979) p.209

(2) Richard Thomas, «No More Propaganda» Voice, July 1980, p.11.

الماهرة والمعرفة الصناعية ففى ذروة أزمة الطاقة عام ١٩٧٩ ، ظهرت مجموعة من المقالات تلوم منظمة اوبيك على مشكلات الطاقة في العالم. وتقترح طرق ووسائل لتدمير المنظمة لإنقاذ العالم بالرغم من أن الدول العربية زادت في تلك الفترة أنتاجها لتعويض النقص الناجم عن تخفيض الإنتاج الإيراني.

(ج) لجا الأعلام الامريكي دائماً إلى البحث عن مبررات للعدوان الإسرائيلي وزيادة التعاطف مع إسرائيل. ويوفر التعلق أو التحليل فرصة اكبر للتحريف. على سبيل المثال قدمن هارى ريزونر Harry Reasoner معلق شبكة ABC خلال التظاهرات التى نشبت عام ١٩٧٥ في إسرائيل ضد مهمة كيسنجر التى تهدف لفصل القوات تبريراً لهذه الأعمال بقولة أن العرب بدأو كل الحروب وحط اللوم عليهم وحدهم على نشوب الحرب في عام ١٩٤٨ ، وعام ١٩٥٦ ، وعام ١٩٦٧ ، وعام ١٩٧٦[1]. وقدم الإعلام الأمريكى على سبيل المثال انسحاب إسرائيل من سيناء من وجهة نظر إسرائيلية بحته تتلخص في أن الدولة الصهيونية تمر بمحنة كبيرة وخاصة عندما اضطرت إلى اللجوء لمواجهة اليهود أنفسهم الذين يرفضون هذا الانسحاب. وقال أن الانسحاب ثمن غال جداً دفعته إسرائيل من اجل السلام.

غارات إسرائيل على الفلسطينيين في لبنان عام ١٩٨٢ ، قبل الغزو فسرها بأنها إنذار لهم وليست خرق لوقف أطلاق النار أى محاولة للرد عليها من جانب الفلسطينيين ستكون خرقا لوقف أطلاق النار مما يؤدى إلى غزو إسرائيل كبير لجنوب لبنان. يعمل هذا الأسلوب

---

(1) Lilienthal, 1979, op. cit, p.272.

في تفسير العدوان الإسرائيلي إلى نسيان المعتدى الذى هو إسرائيل واتهام الفلسطينيين بخرق وقف أطلاق النار في حالة أى رد منهم.

(د) بالإضافة إلى ذلك نجحت إسرائيل ومن يساندها من إعلاميين في جعل الإعلام الأمريكى يستخدم التعابير الإسرائيلية. والمعروف أن تحديد الألفاظ والتسميات أسلوباً في التأثير على الرأى العام. فمثلاً يعتبر الفدائيون الفلسطينيون «الإرهابيون العرب» وحرب أكتوبر أصبحت «حرب يوم الغفران» على الرغم من انه يمكن القول أنها حرب رمضان ، والحرم الشريف Dome of the Rolck أصبح «جبل الهيكل» Temple Mount والأراضي العربية المحتلة باتت الاراضي المدارة من قبل إسرائيل. وبعد انتخاب مناحيم بيجين رئيساً للوزراء أصبح بعض المراسلين الأمريكيين يستعملون الوصف الذى أطلقة بيجين على الصفة الغربية وأصبحت بالنسبة لهؤلاء المراسلين جودية والسامرا.

أحداث لبنان سماها الإعلام الغربي الحرب الأهلية بين مسيحيين ومسلمين أو بين يمينين ويساريين. تقدم إسرائيل هذه التسميات ثم يستخدمها الإعلام الأمريكى.

كل هذه الظروف جعلت إعلام إسرائيل هو الإعلام الوحيد المسموع في أمريكا وجعل إسرائيل تعمل في ظروف إعلامية شبة احتكارية حيث يسمع صوتها هى فقط ولا يسمع صوت الطرف الآخر. والمعروف أن الدعاية التى تحتكر الميدان تأثيرها مضمون في غياب الرأى المعارض. تحقق ذلك نتيجة للضغط الإسرائيلي على العاملين في وسائل الإعلام الأمريكية.

وحتى حينما كانت وجهة النظر العربية تتقدم كانت تتعرض في أغلب الأحوال للنقد أو التشكيك المباشر. كل هذا يترك عند المتلقي ، خاصة الفرد العادى الانطباعات التى تريدها إسرائيل ومناصريها. وقد ظهر من دراسة أجرها الدكتور/ ميشيل سليمان خلال حرب ١٩٦٧ مدى تحيز مجلات الصفوة ضد العرب وفى صالح إسرائيل. فقد قام الدكتور/ سليمان بتحليل مضمون بعض المجلات هى : «بواس نيوزلندا» آند «ورلد ريبورت» ، ونيويورك ، «وتايم ولايف» ، ونيشن ، والجزء الاسبوعى من جريده «نيويورك تايمس» ، فظهر أن تلك المجلات امتنعت عن نشر أى نقد لإسرائيل سواء في الانتخابات أو في الأعمدة الإخبارية. وكان يصاحب أى نقد لإسرائيل تبرير دائم لمسلكها ، كما كانت تحاول أن توحى بتضامن الاتحاد السوفيتى مع العرب حتى تصور الوضع وكان العرب والشيوعيين في جانب وإسرائيل والولايات المتحدة في الجانب الآخر[1].

ما هو تأثير هذا التحيز الإعلامى على العلاقات الدولية. ولا شك أن تلك العلاقات تتأثر بهذا النوع من التغطية الإخبارية. فالمعلومات المتحيزة لا يمكن أن تكون أساس دائم لأى علاقات لها معنى. لهذا من الضروري أن نقيم بشكل نقدى الأسس التى تقوم عليها الأخبار. فإذا أدركت الشعوب الغربية الطبيعة العنصرية للمجتمع الإسرائيلي وممارسات إسرائيل في الأراضي المحتلة وأهدافها التوسعية وسياساتها الاستيطانية فإن مساندة تلك الشعوب لإسرائيل ستقل. لماذا تحرم وسائل الإعلام الغربية الجمهور من معرفة الحقائق[2]. التحريف الذى طرأ على

---

(١) تحسين بشير : مصدر سابق ، ١٩٦٩ ، ص١٩.

(2) Edward said, «Iran» Columbia Journalism Review, March. April, 1980, p.76

تقديم الإعلام الغربي للأخبار قد لا يكون متعمداً ، وقد يكون نتيجة للاختلافات الثقافية والعداوة التى يرجع سببها لعوامل اقتصادية أو حضارية أو للضغوط الصهيونية ، ولكن تبقي في النهاية حقيقة أكيدة وهى أن هناك تحريف وهناك تحيز إعلامى في غير صالح العرب وهذا يطرح ظلال من الشك على وسائل الإعلام في المجتمعات الغربية بشكل عام ويقلل الثقة فيها.

مما سبق يمكن أن نستنتج أن الدعاية الصهيونية حققت قدر كبير من النجاح في المجتمع الأمريكى للأسباب الآتيه :

١- تنظيم اليهود لأنفسهم منذ فترة مبكرة كجماعات مصلحة أو جماعات ضغط منظمة تنظيماً دقيقاً تعمل للتأثير على الصفوة وصانعى القرار والبناء المتطور «للوبى» الإسرائيلي.

٢- سيطرة اليهود على وسائل الإعلام الغربية أما من خلال الملكية المباشرة أو من خلال العاملين أو استخدام الإعلان لإخضاع الصحف واستقطاب قادة الرأى والمعلنين ، وإغراق الصحف بأنباء التحركات والأنشطة الصهيونية. وضغط اليهود على كل من ينتقد إسرائيل واتهامه بالعداء للسامية. وفى مقابل ذلك فشل الجانب العربي في فهم أو إدراك الظروف المؤثرة على الإعلام الأمريكي. كما أن ضعف اهتمام الأمريكيين العرب بالعالم العربي يعكس اليهود الأمريكيين الذين يرتبطون ارتباطاً وثيقاً بإسرائيل ، جعل اهتمامات الأمريكيين العرب وعددهم حوالى ثلاثة ملايين فرد ، اقل ظهوراً في الإعلام الأمريكى.

٣- تشابه نمط التفكير لدى الصحفيين الأمريكيين وتأثرهم بجمهورهم خاصة في المناطق الحضرية التى يتركز فيها اليهود.

٤- أسلوب التغطية الإخبارية وإهمال الإعلام الأمريكي لأصول وتاريخ النزاع العربي الإسرائيلي والقضية الفلسطينية.

٥- تدعيم الإعلام الأمريكي للاتجاهات المتحيزة ضد العرب والمسلمين والعداء للعرب الذى يرجع للاختلافات الثقافية والاعتبارات التاريخية. فالشعوب الغربية لديها بشكل عام استعداد لتصديق أيه دعاية مناهضة للعرب لما في تفكيرها من رواسب ضد الإسلام بفعل الحروب الصليبية ونتيجة للسياسة والاستعمارية التى لم ينساها الغربيون. هذا إلى جانب عنصرين أساسيين اشرنا إليهما من قبل وهما أن إسرائيل تنتمى حضارياً للغرب ولذلك تعتبر امتداداً له عند كثير من الغربيين ، ولأننا أيضاً كعرب لم نكن خير داعية لأنفسنا بسبب ما نقدم عليه من تصرفات وانقساماتنا والخلافات المستمرة بين الدول العربية.

الفصل السادس

الدعاية العربية في الولايات المتحدة الأمريكية

الفصل السادس

الدعاية العربية فى الولايات المتحدة الأمريكية

مقدمـــــة :

ترجع بدايات الجالية العربية فى الولايات المتحدة إلى أواخر القرن التاسع عشر. ويمكن تقسيم الجاليات العربية إلى قسمين : **القسم الأول** : هم المهاجرين الذين توجهوا إلى أمريكا فى أواخر القرن التاسع عشر حتى عام ١٩٠٥ ، **القسم الثاني** : هم الذين هاجروا بعد هذا التاريخ القسم الأول جاء معظمهم من لبنان وإلى حد ما من سوريا. وكان معظمهم مسيحيين ونسبة بسيطة منهم مسلمون كما أن ومعظمهم ، خاصة الأوائل ، كانوا غير متعلمين. وكانت نسبة من أولئك المهاجرين الأول يحملون جوازات سفر تركية أو عثمانية حينما توجهوا إلى الولايات المتحدة. وقد نزحوا بسبب اضطهاد الحكم العثماني والضائقة الاقتصادية التى اجتاحت المنطقة العربية بما فى ذلك منطقة جبل لبنان فى ذلك الوقت. ومنهم من جاء هرباً من التجنيد الألزامى. وكان بعضهم قد قرر الهجرة لعدة سنوات بقصد تكوين ثروة والعودة إلى الوطن. ولكنهم قرروا البقاء بسبب مصالحهم التجارية أو بسبب استمرار الأوضاع السيئة فى منطقتهم أو بسبب الزواج من أمريكية. ولكن معظمهم جاء إلى الولايات المتحدة بدون تهيئة مهنية ولذلك فقد بدأو من أسفل السلم المهنى وبمهن بسيطة جداً. فالبعض عمل بائعاً متجولاً ، والبعض الآخر فى مصانع السيارات ، ومنهم من أسس محلات بقالة بسيطة ... الخ. والواقع أن هذه المهن البسيطة كانت انطلاقة للمهن التجارية. فاغلب الذين بدأو باعة متجولين أصبحوا أصحاب محلات تجارية كبيرة ، أما فى المنطقة التى هاجروا إليها أو فى مناطق أخرى.

أما المهاجرين الجدد منذ عام ١٩٠٥ وحتى يومنا هذا فقد جاءوا من جميع الدول العربية وبشكل خاص مصر وفلسطين ولبنان والأردن والعراق. ومعظم هؤلاء المهاجرين حاصلون على مؤهلات علمية أو مهنية أو وظيفية ، كما أن معظمهم يعرف اللغة الانجليزية ، وبالتالى فكثير منهم عدا اليمنيين بدأو يعملون من وسط السلم المهنى ، ومنهم من اثبت جداره وشغلوا مناصب علمية ممتازة. كذلك بدأ أولاد وأحفاد المهاجرين الأول يصعدون السلم المهنى والسياسي والاقتصادى فى الولايات المتحدة(١).

وبالرغم من أن عدد العرب فى الولايات المتحدة وصل إلى ثلاثة ملايين فرد ، إلا أن تأثيرهم مازال غير محسوسا وغير مؤثر على السياسة الأمريكية. وقد بدأ الأمريكيون العرب فقط بعد أحداث لبنان الأخيرة فى تنظيم أنفسهم. ولكن مازال الطريق أمامهم طويل حتى يتمكنوا من التصدي للنفوذ الصهيونى ، وتغيير الصورة المنطبعة السلبية عن العرب. وسنركز فى هذا الفصل على العوامل التاريخية التى أدت إلى تكوين الصورة المنطبعة عن العرب فى الدول الغربية ، والعوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية التى دعمت تلك الصورة ، ثم نتحدث عن النشاط الاعلامى العربي الرسمى والشعبي.

الاتجاهات حيال العرب فى المجتمعات الغربية : نظرة تاريخيه

لمدة خمس عشرة قرنا من الزمان سادت فى الدول الغربية بعض الأفكار المحرفة عن الإسلام تأثرت بالدعاية البيزنطية. استمرت هذه الصورة المحرفة عن الإسلام فى الغرب حتى زمننا الحديث. فالرأى العام

---

(١) إياد القزاز «صورة الوطن العربي فى الولايات المتحدة الأمريكية» ، الرأى العام (الكويتيه) ، ١٩٨١/٥/١٧.

الأوروبي منذ العصور الوسطى كان يخشى المسلمين ويعتبر الدين الإسلامى يشكل خطراً مباشراً على الحضارة الغربية. ويعود الاتجاه القديم الذى يقوم على العداء للإسلام وللعرب وللشرق بشكل عام إلى القرنين السابع والثامن حينما عبرت الجيوش العربية البحر البيض المتوسط ونفذت حتى أعماق فرنسا. وقد ظل العرب لمدة ستة قرون فى الأندلس حيث أغرقت اللغة والحضارة العربية أوروبا. نظرت أوروبا للعرب على أنه شعباً غازياً خرج من الجزيرة مبشراً بدين مغاير لدينها وناشراً لحضارة جديدة.

وقد وقفت أوروبا من العرب فى هذه المرحلة موقف الدفاع عن دينها وحضارتها. ولذلك انتشرت صورة العرب كشعب عدوانى فى العالم الغربي ، وتمثل هذه المرحلة بداية الخوف والشك فى العرب الذى انعكس على الكتابات الغربية[1].

بعد ذلك تأثرت الصورة التى كونها الغربيون عن العرب بالحروب الصليبية. والعداوة التى خلفتها تلك الحروب ضد المسلمين. وقد خلط الغربيون بعد ذلك بين العرب والأتراك ، وكان الغرب يكره الأتراك الذين هددوا العالم المسيحي لمدة خمسمائة عام. وقد أدى ذلك الخلط إلى ظهور صورة العربي كإرهابي وبربرى قاسي. فقد ربط المفكرون الغربيون بين التقاليد العربية «والوحشية» التركية منذ سقوط القسطنطينية حتى أواخر القرن التاسع عشر.

---

(١) فالح حسن الاسدى : «العوامل التاريخية والاجتماعية والسياسية فى قبول الرأى العام الأمريكي للصور المشوهة عن الرعب فى الدعاية الصهيونية» ، حوليات الإعلام ، العدد الثالث ، ١٩٨٣ ، ص٩٧.

يرجع سوء الفهم من الناحية الثقافية إلى حد ما إلى أن المسيحي الذى يدرس الإسلام بشكل سطحى يجد العديد من الأفكار المذهبية مطابقة لما يؤمن به. لذلك يتصور أنه يعرف الكثير عن الإسلام ولا يهتم بالبحث عن معلومات أكثر تعمقا لكي يفهم الدين الإسلامى. فقد اهتمت أوروبا لفترة بسيطة بدراسة الحضارات الإسلامية والعربية. ولكن اختلفت أسباب الاهتمام لعوامل عديدة وتنوعت بمرور الوقت. ويكفي أن نقول انه ابتداء من القرن الثالث عشر حتى القرن الرابع عشر كانت النظرة الأوربية للإسلام تعتبره ثقافة مختلفة فى مواجهة حضارات عظيمة مركزها قرطبة وفاس ودمشق وبغداد. فاغلب الصحفيين وكتاب النصوص التليفزيونية أو السينمائية فى الدول الغربية لا يعرفون سوى القليل جداً عن الجوانب الثقافية والتاريخية للإسلام. والعالم العربي. ولم يسمعوا أبداً عن العصر الذهبي للإسلام واعتقدوا أن الإسلام انتشر بحد السيف وانه دين القهر أو حتى الجشع.

وقد ظهرت المشكلة بشكل أوضح فى القرن الثامن عشر عندما تم تقسيم العالم إلي شرق وغرب. وبما أن المفكرون والكتاب اعتبروا فى ذلك الوقت الإسلام مقصوراً على الشرق ، فأنهم نظروا إلية بخوف وتحامل. فلم يتسم طرح القضية الإسلامية بالموضوعية اللازمة. فكل ما كتب عن الإسلام منذ العصور الوسطى كن يغلب عليه التحامل.

ومع الاستعمار زاد العداء للإسلام والعرب. فقد أدى كفاح الشعوب الإسلامية ضد المستعمر إلي تصاعد ردود الفعل الإنانية ضد العرب والإسلام فى الدول الغربية. فقد قدمت التطلعات الشرعية لشعوب العربية لتحقيق حق تقرير المصير فى شكل مواجهة بين الإسلام والغرب. وأعيد حياء الصورة التقليدية المنطبعة عن الإسلام والمسلمين التى تعود

للعصور الوسطى وقدمتها وسائل الإعلام وأثرت بذلك على القطاعات غير المتعلمة من الرأى العام التى يسهل التأثير عليها باستغلال رغبتها من أن تشعر بأنها أفضل أو اسمي ثقافياً. وقد قدمت خلال الفترة الاستعمارية صورتين متناقضين للعرب – صورة الفلاح الفقير الكسول وصورة السلطان الثقيل الوزن ، الذى يقضي وقته بين «حريمة». كلا الصورتين مناقضة للمبادئ البروتستنتية الأساسية التى تقوم على العمل الشاق والالتزام بالأخلاق(1).

وفى العشرينات والثلاثينيات تأثرت صناعة السينما الأمريكية بالمعلومات التى تجمعت من القصص الرومانسية المستمدة من ألف ليلة وليلة أو كتابات لورانس العرب التى صورت العرب فى صورة راكبي الجمال الذين يتسمون بالجراءة ، المحاربين الأكفاء ، الغريبي الأطوار ، قدم العرب أيضاً على أنهم برابرة غير متمدنين. وفى تلك الفترة كان الذى يسمعه الغرب عن العرب قائم على تصرفات الملك فاروق أو حياة بعض الأمراء والملوك.

ثم يفرق الإعلام الغربي بين عرب الأمس وعرب اليوم. فقد قدمت صورة العربي كما ترسمها قصص ألف ليلة وليله ، وروايات الرحالة الأوائل وربطت بين مؤامرات القصور فى عصر الخلافة والثورات والانقلابات العسكرية التى تحدث اليوم. وفسرت الثانية على أنها امتداد طبيعي ومنطقي للأولى. وفى كل الأحوال تركز أجهزه الأعلام على عناصر الجنس والمغامرة والعنف.

---

(1) Jack Shaheen: «American Media and the stereotyped Arab,» voice the Arab World, Non. 8, 1979.

وخلال الفترة التى تلت الاستقلال انتشرت المشاعر القومية والعداء للاستعمار وشخصية جمال عبد الناصر. نظر الغرب إلي العرب على أنهم يخضعون لحكم فاس ، وهتلر جديد. أدانت وسائل الإعلام الغربية «القومية العربية» وساوتها بالشيوعية. لم تعالج جهود الدول العربية لتحقيق الاستقلال والتحرر من التبعية بالفهم والتعاطف. على سبيل المثال كانت فرنسا حتى عام ١٩٦٢ تعتبر المجاهدين الجزائريون مجرد إرهابيون وعكست الحملة الثلاثية على مصر عام ١٩٥٦ الكراهية لحركات التحرر الوطنية فى العالم العربي.

وكانت الفكرة المسيطرة على الإعلام الغربي أن الشيوعية تسيطر بسرعة على دول الشرق الأوسط ولم يتذكر الأمريكيون على سبيل المثال ألا أحداث مثل عقد صفقة السلاح التشيكية والمعونات الاقتصادية والعسكرية الكبيرة التى حصل عليها العرب من الكتلة الشرقية. وقد عملت الدعاية الصهيونية على تصوير الصراع بين العرب وإسرائيل على انه أنعكاس للمجابهة الأمريكية/السوفيتية فى الشرق الوسط.

استخدمت الدعاية تلك الفكرة لكى تعبئ اليمين الأمريكية لمعاداة العرب عن طريق الإيحاء بان إسرائيل هى فى الواقع أداة لتحقيق أهداف السياسة الأمريكية. لذلك ركزت الحملة الصهيونية التى كانت تهدف أساساً إلي تعميق الكراهية ضد العرب على استغلال علاقة بعض الدول العربية بالاتحاد السوفيتى ، وتأكيد فكرة التهديد الشيوعى فى الشرق الأوسط. وذلك بالإضافة إلي تكرار الإشارة إلي الشعور المعادى لأمريكا فى الدول العربية.

وقد استغلت الدعاية الصهيونية أيضا «الخلافات العربية» وأكدت أن القادة العرب يميلون إلي الصراع بين بعضهم البعض ومحاربة بعضهم البعض دون سبب واضح. فهناك باستمرار حروب بين الأشقاء. على سبيل المثال القتال بين الجزائر والمغرب سنة ١٩٦٣ ، إحداث عام ١٩٧٠ في الأردن ، الحرب الأهلية في لبنان ١٩٧٥ – ١٩٧٦ ، الحرب الحالية بين العراق وإيران ، النزاع أو الخلاف السوري الأردني ، والسوري العراقي.

كذلك ركزت إسرائيل على فكرة أنها دولة ترغب في السلام وأقامه علاقات طيبة مع جيرانها الذين يرفضون وجودها واستغلت مؤتمر القمة الذى انعقد فى الخرطوم فى عام ١٩٦٧ ، وأطلقت عليه مؤتمر «اللاءات الثلاث». وكانت تقصد بذلك أن المؤتمر دعا أن «لا صلح مع إسرائيل ولا مفاوضات مع إسرائيل ولا اعتراف بإسرائيل»[١]. وحينما تصاعدت حركة المقاومة العربية أكدت الدعاية الإسرائيلية على صورة العربي الإرهابي.

كذلك ربطت الدعاية الصهيونية فى الدول العربية بشكل مباشر بين الأزمة الاقتصادية العالمية ونقص الطاقة وأسعار البترول من ناحية والعرب من ناحية أخرى. أبرزت الدعاية العرب كأنهم الأشرار الذين يكمنون خلف مشكلة الطاقة. وبهذا أصبحت تاريخياً الصورة المنطبعة بشكل عام عن العرب فى أذهان الغربيين أنهم بدو رحل. يعيشون فى الخيام ، غير «متحضرين» ، متعصبين دينيا ، قساه ، تلهيهم النساء ، أهملوا أراضيهم الشاسعة وبددوا ثرواتهم الضخمة وحاربوا أوروبا. وفى

(١) «التغلغل اليهودى العالمى والتطويق الهيونى للرأى العام الأمريكي» ، الفجر (الإمارات) ، ١٩٨٠/١٠/١٨.

العصر الحديث أنهم أثرياء يستغلون أوروبا ، ويدمرون الاقتصاد العالمى. ويحاربون اليهود ودولة إسرائيل التى تحمى مصالح الغرب ، ويتضامون مع الدول الشيوعية.

والواقع أن دور الصور المنطبعة Stereotyping فى تشكيل الاتجاهات الأمريكية حيال الشرق الوسط أصبح له أهمية أكبر لأنه لا تخصص سوى مساحة بسيطة للإخبار الخارجية ولان قراء الإخبار الخارجية عددهم بسيط جداً. كما ظهر من استقصاء أجراه المعهد الأمريكى للرأى العام The American institute of public Opinion's Readership Survey على ٥١ جريدة ، بتكليف من معهد الصحافة الدولى IPI. «ويبدأ تكوين الصورة المنطبعة المعادية للعرب فى المدارس الأولية».

وحيث أن وسائل الإعلام تلعب دوراً هاماً مع مؤسسات التنشئة الاجتماعية فى توفير المعلومات التى تؤثر على معتقدات الفرد وقيمة وتوقيعاته. فالأفراد يستمدوا معلوماتهم من التجارب التى يعايشوها فى وسائل الإعلام أكثر من التجارب التى يستمدوها من الخبرة المباشرة[1]. فالمجتمعات الغربية التى تحولت من مجتمعات صناعية إلي مجتمعات إعلامية. أصبحت تعتمد فى تكوين صورتها عن الشعوب الأخرى إلي حد كبير على المعلومات والتصورات التى تقدمها وسائل الإعلام. فوسائل الإعلام تشكل تدريجياً صورة الأفراد عن الواقع وآرائهم حيال القضايا المختلفة. وحيث أن اغلب الأفراد يستمدوا معلوماتهم عن الشعوب الأخرى من وسائل الإعلام فان الانطباعات التى يكونوها غالباً ما تكون

---

(1) Garry Gumbert and Robert Cathcart, Intor Media ; Inter Sonal communication in a world media (N.Y. : Oxford Univ. press, 1979) p.413.

محرفة. فوسائل الإعلام مصدر أساسي للصورة الذهنية التى يكونها الأفراد عن الشعوب الأخرى(١).

هذه الصورة المحرفة ، التى تقوم على العديد من المفاهيم الخاطئة – البريئة والمتعمدة – حول الدين والتاريخ والأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للعرب سارت جنباً إلي جنب مع تقارير وسائل الإعلام الإخبارية التى تضمنت تمجيداً لإسرائيل ومساندة لمواقفها(٢).الأساليب البريئة فى تكوين الصور المنطبعة ، على سبيل المثال ، تقوم على استخدام كلمة «العرب» للإشارة بنفس القدر إلي المصريين والسعوديين والليبيين وأيضاً الفلسطينيين. وكان العربي هدفاً سهلاً لرسامي الكاريكاتور ، الذين صوروا العربي كما كان النازيون يصورون اليهود : شخص ، بأنف طويل ، أما ارهابي أو شيخ عجوز ، يمسك خرطوم البنزين ، ويتساقط منه دولارات البترول. وفى افضل الاحوال ، هو شخص يلبس العقال والثوب الطويل ، ويركب عادة جمل أو «كاديلاك». اما التقديم غير البرئ فيقوم على تقديم العديد من القصص الإخبارية التى تغطى أنباء الصراع المسلح الذى يشير باستمرار إلي الفلسطينيين أو يظهرهم وهم يحملون الكلاشينكوف الروسي. وبينما تلصق التسمية الشيوعية بالعرب. ونادراً ما يشار إلي أن الفانتوم الامريكى كان من أساليب ضرب الإسرائيليين للقرى اللبنانية ومعسكرات اللاجئين الفلسطينيين.

---

(1) Marc U.porat, «Communication policy in an Information Society», in glen O. Robenson (ED.) communication for tomorrow : Policy Perspective for the 1980., (N.Y. Praeger. 1976).

(2) Alferd M. Lilienthal the Zoinist connection ; what price peace (N.Y. ; middle east perspective, 1979), p.274.r

تملك الصهاينة لبعض الصحف وسيطرتهم على العديد من وسائل الاعلام (صحف وراديو وتلفزيون) يجعل مواقف إسرائيل تفسر دائماً بسرعة ، وتصل للناس. أما الفلسطينيين فليسوا أكثر من مجموعة من الإرهابيين وليسوا حركة تحرير. فقط من آن لآخر تقدم محنة مليون ونصف مليون لاجئ لأن مجرد ذكر هذه القصة من المحتم أن يثير مشاعر تجاه هذا الشعب. في نفس الوقت ، الجوانب الإنسانية للإسرائيليين التي تخلط دائماً بإشارة من نوع أو آخر إلي إبادة البشر ، تقدم يومياً بإسهاب في التفاصيل. وكلما ركز التلفزيون على المصادمات بين إسرائيل والعرب كلما تكثفت عملية تكوين الصور المنطبعة. يقدم العربي في البرامج الترفيهية والتسجيلية على أنه «متخلف موغشاش ، يعيش في خيمة في منتصف الصحراء ، تحيط به آبار البترول. وتقدم أسوأ صور ممكنه للعربي من البدوي الذي يقتل أخذاً بالثار، إلي الابتزاز بالبترول. وكما قال الدكتور/ جاك شاهين من جامعة جنوب النيوي ، تقدم هذه الصورة للعرب في التلفزيون في الوقت الذي وصل فيه الأمريكيون إلي درجة من النضج تجعل الإساءة إلي السود والشيكاغو Chicanos واليهود ، أو الشواذ جنسياً لم يعد مقبول اجتماعياً(1). المشكلة الأساسية هي أن دول الشرق الأوسط نفسها أصبحت تستهلك المعلومات الغربية التي لا تتسم بالموضوعية. ولعبت في ذلك ثلاث متغيرات أساسية هي أن الكثير من المعلومات الخاصة بالإسلام قدمها مؤلفين غربيين ، وان اللغة الانجليزية لغة منتشرة فرضت التعامل بها عالمياً ، وان الكثير من المسئولين والمفكرين درسوا واخذوا عنه الثقافة.

---

(1) Lilienthal, 1979, op. cir. P.275.

العوامل التى عاونت الدعاية الإسرائيلية :

هناك عوامل أساسية عاونت الدعاية الإسرائيلية أهمها :

(أ) العامل السياسي : الصراع العربي الإسرائيلي.

(ب) العامل الاقتصادى : أزمة الطاقة.

(ج) العامل الاجتماعى : الاختلافات الثقافية.

وسنتحدث عن كل عامل من هذه العوامل باختصار لتوضيح كيف تستغلها وسائل الإعلام الغربية فى تشويه صورة العرب.

(أ) العامل السياسي : الصراع العربي الإسرائيلي.

إذا أردنا أن نفسر سر نجاح الدعاية الصهيونية فى الدول الغربية نجد أن ذلك يرجع إلي عدة أسباب منها :

١- أن الرأى العام فى المجتمعات الغربية لا يعرف سوى القليل جداً عن مشكلة فلسطين. فهي عند البعض الأرض المقدسة ، وهذا يغرى بالحديث عن حقوق المسيحى فى بعض الأماكن المقدسة الموجودة فى فلسطين ، وهى عند البعض الآخر الأرض التى منحها الله للعبرانيين ، وفيما عدا ذلك لم تكن الشعوب الغربية تعرف عن فلسطين شيئاً غير أن الأمر يتعلق بالعرب واليهود. فالمواطن الأمريكي والغربي بصفة عامة يعرف اليهود، والتاريخ اليهودى جزء من تراثه ، ويحس تجاهه بصلة أو رابطة وهى ميزة لا تتوافر تجاه الوجود العربي الإسلامى. فالإنسان الغربي المسيحى يشعر بالذنب لما أوقعه المجتمع المسيحى باليهود عبر مئات السنين ولا ينسي فى نفس الوقت جذوراً صليبية كامنة ، تدفعه للحقد على العرب المسلمين الذين أنقذوا فلسطين من الغزو الصليبي.

وبعد عام ١٩٤٨ أصبح الأوروبيون يقرنون القضية الفلسطينية بالقضية اليهودية ، وبما أن القضية اليهودية كانت إلي حد كبير نتاج الحرب العالمية الثانية فإنها كانت مشكلة أوربية بالدرجة الأولى لذلك تعاطفت كافة التيارات التحررية والديمقراطية فى أوروبا مع اليهود وأيدتهم.

ولا شك أن التغطية الإخبارية تأثرت بهذا الموقف المسبق وتحيزت لصالح إسرائيل وعملت على خلق اتجاهات مؤيدة لها. ونحن نعلم أن الإعلام قادر على خلق اتجاها حيال القضايا الجديدة أو غير المعروفة. فمن الأمور الشائعة انه حينما تحدث مشكلة فى منطقة ما ، فان الرأى العام فى المناطق البعيدة مثل الولايات المتحدة لا يحاول أن يردها إلي أسبابها الحقيقة وإنما يرسم لها صورة مستمدة من الأقوال الشائعة والتعميمات التى يستمدها من وسائل الإعلام وذلك لعدم مقدره الجمهور على تكوين صورة قريبة من الواقع من خلال التجربة المباشرة أو الرؤية المباشرة. لهذا تستطيع وسائل الإعلام أن تكون تصورات غير دقيقة عند الرأى العام. ومن هنا تنشأ عادة الاختلافات الكبيرة بين الحقائق والصور التى تقدم للناس عن تلك الحقائق. ومن هنا يأتي دور وسائل الإعلام فى بناء وتشييد واقع ذاتى عند الأفراد يختلف عن الواقع الحقيقي الذى لا تتاح سوى لأقلية بسيطة تشهده من خلال تجاربهم المباشرة أو اطلاعهم. فقد أصبح المواطن العادى فى النصف الثانى من القرن العشرين أى فى العهد الذى أصبح طابعة السرعة ، نتيجة لاعتماده على وسائل الإعلام فى تزويده بالحقائق عن الأمور البعيدة عن نطاق تجربته المباشرة ، (وهى عادة معلومات مبسطة تقدم فى شكل ابيض أو اسود ، أو معلومات سطحية) أصبح هذا المواطن ضحية للصور الذهنية التى تصنعها الصفوة

الاقتصادية التى تسيطر على وسائل الإعلام[1]. فى مجال الصراع العربي/الإسرائيلي كانت هذه الصورة فى غير صالح العرب لأن الصفوة المسيطرة على الإعلام فى العالم صفوة غربية تعاطفت لأسباب عديدة من اليهود والكيان الصهيونى فى فلسطين.

٢- استغلت الدعاية الصهيونية وضعاً فكرياً برز صدور وعد بلفور عام ١٩١٧ فى الفكر الأوروبي الأمريكي ، فحين عرضت الصهيونية قضيتها فى هذه المجتمعات حصلت على تأييد المفكرين الأوروبيين والأمريكيين أو القسم الكبر منهم على الأقل ، وكانت الوسيلة الأساسية للدعاية الصهيونية فى الولايات المتحدة هى الأقلية اليهودية المنظمة والثرية والملتزمة سياسياً بالدفاع عن إسرائيل فالمدافعين عن القضية الصهيونية كانوا مواطنين أمريكيون يهود يتمتعون بحقوق المواطنين ويعرفون لغة بلدهم وثقافتهم ، ويعرضون القضية فى طار قيم المجتمع الأمريكي ومفاهيمه باعتبارها قضية تمس قطاع من المجتمع الأمريكى (أى الأقلية اليهودية). تلك كانت الميزة الثانية والمهمة التى تمتعت بها الحركة الصهيونية.

٣- الميزة الثالثة التى وفرها هذا الوضع للدعاية الصهيونية عرض القضية فى إطار وضع الأقليات ، وكما هو معروف فان المجتمع الأمريكي خليط من عديد من الأقليات العرقية والجنسية والدينية ، وتاريخه هو تاريخ صهر هذه الأقليات فى بوتقة المجتمع الواحد.مما جعل المجتمع فى حالة حساسية شديدة وأكثر تقبلاً لمشكلات الأقليات فى العالم. وقد حرصت الدعاية الصهيونية على أن تقدم قضيتها منذ

(1) Lazersfeld and Merton, «Mass Communication» Popular Taste, and Oramzed Social Action, in Rosenberg and Whitl (Ed.0, Mass Culture (Glencoe, the Free press, 1957), p. 457-473.

البداية فى هذا الإطار. مع استخدام واع لعنصر التوقيت وفهم واضح للمرحلية وما تتطلب كل مرحلة تاريخيه. ففى عام ١٩٣٩ ، تحدد الهدف فى إعلان الحرب على الحكومة الانجليزية المسيطرة وفرض الضغوط عليها لإلغاء القيود على الهجرة اليهودية إلي فلسطين. وفى عام ١٩٤٢ أصبح الهدف كسب الرأى العام الامريكى لإنشاء دولة يهودية فى فلسطين. وحتى عام ١٩٤٨ كانت المشكلة اليهودية تعرض على أنها قضية هجرة الأقلية اليهودية المضطهدة فى أوروبا إلي ارض فلسطين. بعد عام ١٩٤٨ صورت الدعاية الصهيونية إسرائيل دائماً فى صورة الحمل الوديع والأقلية المستضعفة التى يحيط بها مائة مليون عربي يريدون قذف اليهود فى البحر ، وأصبح بهذا الهدف فى تلك المرحلة تأييد إسرائيل والحفاظ على استمرار الدعم المالى لها والدفاع عن سياستها. وبعد عام ١٩٦٧ أصبح الهدف الحفاظ على مكتسبات إسرائيل فى الحرب وتبرير احتلالها لأراضي ثلاث دول عربية.

وقد فرضت إسرائيل على الدول الغربية وجودها عن طريق توحدها مع الدول الديمقراطية ومساهمتها فى أوجه النشاط السياسية التى تقوم بها الأحزاب الاشتراكية ضمن الحركة المعروفة باسم الاشتراكية الدولية. وتوجت جهودها بالنجاح فى ١١ مايو عام ١٩٧٥ حينما نجحت فى حمل الدول الأوروبية التى تتألف منها السوق الأوروبية المشتركة على توقيع اتفاق تجارى معها وصف بأنه كان نصراً دبلوماسياً سياسياً كبيراً. وقد أدى هذا الاتفاق إلي خفض الرسوم الجمركية بنسبة ٨٥ بالمائة على صادرات المنسوجات الإسرائيلية إلي دول السوق الأوروبية

على أن يستمر هذا الخفض إلي حد الإعفاء الكامل فيما بعد[1]. كما تضمن الاتفاق نصوصا تحقق تعاوناً اقتصادياً وتقنياً بين إسرائيل والمجموعة الأوربية متنامياً وواسع النطاق.

وقد اعتمدت إسرائيل على الحليف الأوحد وهو الولايات المتحدة الأمريكية في ضمان وجودها. من خلال صفقات التسليح بل باستخدام الضغوط السياسية الدولية للولايات المتحدة. وهذا ما دفع السياسة الإسرائيلية إلي تبني «التوجه» الأمريكي بدلاً من «التوجه الأوروبي» في محاولة لتركيز جهودها لضمان انحياز كامل نحوها[2].

وتمثل إسرائيل مصالح الولايات المتحدة في المنطقة وتعمل على تجميد قدره البلاد العربية وإخضاعها للإرادة الأمريكية. وقد ظهر ذلك بشكل واضح بعد غزو لبنان. حالياً أصبح أمن إسرائيل يشكل احد المرتكزات الإستراتيجية الغربية في المنطقة ، وبهذا نجحت الحركة الصهيونية في ربط امن الدول الغربية ومصالحها بأمن إسرائيل.

٤- وقد عاون إسرائيل في جهودها الدعائية حقيقة أن التكوين الذهني للشعوب الغربية وبشكل خاص الشعب الأمريكي يفهم أكثر لغة الأمر الواقع ، فالشعوب الغربية أكثر تقبلاً لعنف وللتسويات على أساس العنف. فالحق ينحدر من القوة (وبذلك ليس من المجدى الحديث عن ضعف الشعب الفلسطيني في مواجهة إسرائيل القوية وإنما من الأفضل الإشارة إلي جوانب القوة في القضية الفلسطينية والمساندة العربية لها وبطولات المقاومة). فالفكر الأمريكي يساوى بين النجاح

---

(١) «التغلغل اليهودى العالمى والتطويق الصهيونى للرأى العام العالمى» ، الفجر ، ١٩٨١/١٠/٢٢.

(٢) فالح حسن الاسدى ، مصدر سابق ، ١٩٨٣ ، ص١٠٢.

والحق ويقرن الفشل بالباطل ، وذلك مفهوم لأن التاريخ الأمريكي قام على الاستيطان وإسرائيل نشأت بنفس الطريقة. وبالطبع تؤكد الدعاية الصهيونية على أوجه التشابه هذه بين إسرائيل وأمريكا.

٥- نجحت الدعاية الصهيونية في أن تحول تسمية المشكلة الفلسطينية إلي ما أصبحت تسمية بالصراع العربي/الإسرائيلي. فتعبير الصراع العربي الإسرائيلي مفهومة المنطقي انه خلاف بين دول متجاورة ذات سيادة حول بعض المسائل المحددة كالنزاع الصيني الهندي حول الحدود ، مع أن وجهة النظر العربية بالنسبة للصراع العربي الإسرائيلي انه صراع حقيقي بين الوجود القومي في الوطن العربي للعرب واليهود ، وهو صراع عميق الجذور واسع الإبعاد. لا يقتصر على الصراع حول فلسطين وحدها وإنما يمثل قومية المجابهة العربية للغزو الصهيوني الاستيطاني الذي يتخذ من فلسطين قاعدة للتحكم في مستقبل الوطن العربي بقصد إقامة إسرائيل الكبرى التي تحلم الصهيونية بامتداد ملكها من الفرات إلي النيل.

تلك وغيرها كانت من العوامل الرئيسية التي زادت المساندة الغربية لإسرائيل.

وكانت إشارات بيجن الدائمة إلي منظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها منظمة «القتلة» النازيين فعالة في حجب الأسباب الحقيقية للمقاومة الفلسطينية عن اليهود خارج إسرائيل ، وبتصنيف العداء العربي وكأنه «عداء للسامية مستوطن لدى غير اليهود» ، تستطيع إسرائيل استبعاد أي دراسة في المطالب الفلسطينية باعتبارها بلا معنى. ويضطر من يخالف هذا الرأي من اليهود لمواجهة عقوبات تأديبية وعزلة عن طوائفهم. وعلى سبيل المثال ، عندما قامت المنظمة الأمريكية اليهودية

«بريرا» المؤيدة قيام دولة فلسطينيه إلي جانب إسرائيل بنشر برنامجها فى السبعينات وجد كثير من أعضائها أنفسهم عاطلين بلا عمل. وفى مايو ١٩٨٣ قال رئيس الأركان الإسرائيلي السابق رفائيل ايتان عن متظاهرين ضده فى لندن «لا اشعر بان المتظاهرين ينتمون إلي الشعب اليهودى»[1].

(ب) العامل الاقتصادي : أزمة الطاقة

تركز الاهتمام فى السبعينات ، أكثر من أي فترة أخرى ، على الدور الهام للبترول فى الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية للعالم ، فقد حاولت دول الاوبيك ، بدون نجاح زيادة أسعار البترول فى الستينات ولو بقدر ضئيل ولكن بدون فائدة ،ولقد سبب انخفاض أسعار النفط قبل عام ١٩٧٣ خسارة كبيرة للبلاد المصدرة له لاستنزاف مواردها وقلة العائدات ، وقد استمر هذا لمدة ٣٠ عاماً. وعندما رفعت دول الاوبيك الأسعار عام ١٩٧٣ جوبهت بمعارضة شديدة وإجراءات اقتصادية وسياسية مجحفة من الدول المستوردة.

ومنذ ذلك الحين ثابرت وسائل الإعلام فى ذكر أن أزمة الطاقة هى غلطة شيوخ البترول فى الشرق الأوسط. وان الإبطاء فى تزويد البترول العربي سيؤدى إلي تقليل التدفئة وقضاء شتاء بارد ، وصفوف من العربات فى محطات البترول وانخفاض الإنتاج الصناعى وأوجه النشاط الأخرى الاقتصادية. وجهت وسائل الإعلام الأمريكية اتهامات الابتزاز وأيضاً التهديدات بالتدخل العسكرى والتجويع. أشارت وسائل الإعلام بان هنالك إلزام فى الدول المنتجة بتزويد الغرب بالبترول الذى يحتاج إلية. أي شئ اقل هو محاولة لتخريب اقتصاد العالم.

---

(١) «الهوة تتسع بين إسرائيل ويهود المهجر» ، الوطن ، ٤ أغسطس ١٩٨٤ ، نقلاً عن الميدل ايست اللندنية.

ففي عام ١٩٧٩ نشرت وسائل الإعلان الغربية أنباء عن وقع رفع سعر البترول على كل النشاطات ولم تذكر حقيقة أن ما تحققه شركات البترول من أرباح وصل إلي ٤٠٠٪ مما تحصل عليه الدول المصدرة للبترول(١).

أغفلت وسائل الإعلام الغربية في حملتها الحقائق الأساسية وحقيقة أن أجمالي الدخل القومي العربي ، بما في ذلك قيمة النفط المستخرج لا يمثل إلا جزءاً من أجمالي الدخل في دولة مثل فرنسا أو ألمانيا بالرغم من أن مجموع السكان العرب ثلاثة إضعاف سكان فرنسا ، وتوزيع الدخل القومي في الدول العربية غير متوازن(٢).

شنت وسائل الإعلام الغربية حملة انتقدت فيها الفوائض التي لدى دول البترول التي تقدر بحوالي ٥٥٠ بليون دولار وادعت أن هذه الفوائض خلقت بطالة وزيادة في التضخم. الذي فشلت وسائل الإعلام الغربية في ذكره أن الأموال الزائدة نتجت عن بيع دول البترول أكثر من احتياجاتها المالية. وان دول البترول فعلت ذلك فقط لإشباع احتياجات المستهلكين في الدول الغربية لأنه فقط بزيادة الإنتاج تستطيع دول الاوبيك منع ارتفاع أسعار البترول أكثر.

كذلك فشلت وسائل الإعلام في ذكر أن فوائد أسعار البترول تنتهي بان تصبح ودائع مجمدة في بنوك غربية أو شراء سلع غير منتجة وبشكل خاص أسلحة.

---

(١) محمد حسنين هيكل «خريف الغضب» ، الخليج ، ٢٦ إبريل ١٩٨٣ ، ص٦.

(٢) على عتيقة : «الطاقة في الوطن العربي : جملة دخل البترول العربي تمثل جزءاً من دخل فرنسا» ، الخليج ، ٨ نوفمبر ١٩٨٣ ، ص٧.

بلغت ودائع العرب من دول الخليج (فى عام ١٩٧٨) ما لا يقل عن ٣٤ بليون دولار اغلبها مودعة فى : Bank of America, Chases, First National and Morgan Guaranty[١].

وقد ارتبط بهذا العامل تركيز وسائل الإعلام الغربية الانتباه إلي عادات بعض الأثرياء العرب وتحدثت بخوف عن تغلغل رأس المال العربي فى المجال المصرفي والصناعى الغربي.

فقد عمل اليهود على أثارة القلق من تدفق رأس المال العربي على المؤسسات الأمريكية والدور الذى يلعبه البترو دولار فى الاقتصاد الأمريكي وحجم مشتروات العرب من أسهم وسندات فى الشركات الأمريكية وعمليات شراء العقارات. وقد استغلوا بشكل خاص قصة شراء الكويتيين لجزيرة كياوا بمبلغ ١٧.٤ مليون دولار فى عام ١٩٧٤.

وقد قامت الحركة الصهيونية فى عام ١٩٨٠ بتوزيع كتيب يحمل التوقيع الرسمي لحكومة إسرائيل على جميع أعضاء الكونجرس والشخصيات الأمريكية البارزة يحمل عنوان «الإستراتيجية العربية السرية للسيطرة على أمريكا» وأشارت فيه إلي محاولات لتحقيق السيطرة الفعلية على أمريكا. يقول الكتيب أن العرب قاموا بستة تحركات للسيطرة[٢].

١- شراء ممتلكات وبنوك وعمارات ومكاتب وفنادق وأراضي ومزارع.
٢- شراء أسهم وأوراق ماليه أخرى. لقد كانت قوة الشراء العربية فى عام ١٩٧٣ حوالى ٢.٢ مليون دولار فى حين وصلت فى ١٩٧٥ إلي ١٠.٧ مليون دولار.

---

(1) Lilienthal, 1979, op. cit. p. 768.

(٢) الاسدى : المرجع السابق ، ١٩٨٣ ، ص١٢٣-١٢٤.

٣- وضع نقود فى البنوك لمدة قصيرة وذلك للاستعمال الفورى لأهداف سياسية.

٤- تقديم رشاوى باستخدام أموال البترول.

٥- العمل على توثيق العلاقات الاقتصادية بين شركات أمريكية ومصالح عربية وتشجيع الاستثمارات الأمريكية فى مشاريع عربية.

٦- أعمال سياسية مباشرة وذلك عن طريق ضغط اللوبي المنظم جداً والممول من أموال عربية للمعاونة على سن قوانين لصالح العرب.

أساء هذا لصورة العرب فى عقول الغربيين ولم يهتم الإعلام الغربي بالإشارة إلي المعونات التى قدمتها بعض دول الاوبيك منذ الستينات وزادتها بشكل كبير فى السبعينات (وصلت إلي ٢٠٪ من إجمالى الدخل القومى لدولة الإمارات ، ١٠٪ من إجمالى الدخل القومى لدولة الكويت) للدول النامية. بل حتى عمدت إلي التشكيك فى تلك المعونات بتأكيد أنها وجهت أساساً للدول الإسلامية التى تتضمن فقط ربع سكان العالم النامى.

(ج) العامل الاجتماعى : الاختلافات الثقافية :

العداء للعرب له جوانب عديدة ويظهر بأشكال عديدة فى النكات ، الكارتون ، وبشكل منتظم فى برامج التلفزيون. ونادراً ما يتعرض الأمريكان لمضمون يعكس المساهمات الايجابية التى قدمها العرب للثقافة الغربية فى مجال الرياضيات ، والطب ، والفيزياء ، والأدب. كذلك ليس هناك إدراك للأساليب التى نفذ بها التطور فى دول عربية عديدة. فالإحداث العربية يحكم عليها فى أغلب الحالات ، بمعايير ثقافية غربية على افتراض أن ما هو جيد للغرب هو جيد فى كل مكان.

وحيث أن الغرب يعتبر أي شئ مختلف عما هو سائد لدية محل اعتراض ، أن لم يكن أدنى ، ما يطلبه العرب أو يرغبون فيه يظهر على انه تخلف ، وجمود ، وغير ملائم للحياة الحديثة. وبدلاً من الاقتراب من تقاليد وثقافات العرب بتسامح ، وذهن مفتوح ، واستعداد للتعلم ، يحكم على هذه التقاليد بقسوة وفقاً للمستويات الغربية. وتتكرر «الثيمات» الآتيه في وسائل الإعلام لتدعيم الصورة الخاطئة عن العرب وأسلوب حياتهم.

١- العرب فاسدون : عكست فضحية «ابسكام» الفساد فى الولايات المتحدة ولكنها تقدم لنا مثال على الطريقة التى يمكن أن يشوه الإعلام الأمريكي الصهيونى من خلالها صورة العرب. وكلمة «ابسكام» أطلقت على عملية أمريكية سرية تظاهر فيها عملاء لمكتب التحقيق الفيدرالى بأنهم من الشيوخ العرب الأثرياء وعرضوا رشوه على عدد من أعضاء الكونجرس. الفكرة أن الفضيحة ألحقت ضرراً بالصورة العربية العامة من حيث الإيحاء بفساد العرب نتيجة للدعاية الكبيرة التى رافقت التحقيق فى القضية.

٢- صورة المرأة العربية : يحاول الإعلام الغربي تقديم المرأة العربية فى صورة سلبية ويستشهد بهذا كدليل على تخلف العرب. وقد تأكدت الصورة السلبية للمرأة العربية فى الدراما التليفزيونية والأفلام السينمائية. حدث هذا فى الوقت الذى أهمل فيه الإعلام العربي أهمية السينما واكتفي بالاهتمام بالصحافة.

تلك هى العوامل العديدة التى تؤدى إلي خلق صورة سلبية عن العرب في وسائل الإعلام الأمريكية. فبعد حرب رمضان فى عام ١٩٧٣ ورفع سعر البترول وأحداث إيران لجأت الصحافة الغربية إلي تقديم العالم العربي فى تبسيط مخل ومضلل. ولكن علينا أن نشير إلي أن تصرفات

العرب هى أفضل أو أسوأ دعاية لهم. فحرب عام ١٩٧٣ واستخدام البترول كسلاح فى عام ١٩٧٣ جعل العالم يهتم بالعرب وينظر إليهم بإعجاب. فالمنتصرون يثيرون الإعجاب والاحترام أكثر من المنهزمون. ولكن الخلافات العربية التى حدثت بعد عام ١٩٧٩ كانت أسوا دعاية للعرب.

تلك كانت العوامل التاريخية التى أدت إلي تكوين الصورة المنطبعة عن العرب. وهى صورة تدعمت بفضل متغيرات سياسية واقتصادية واجتماعية ، استغلتها الدعاية الصهيونية فى تأكيد الصورة المنطبعة السلبية عن العرب. سنتحدث الآن عن سمات الإعلام العربي ، الرسمى والشعبي والتحديات التى تواجه ذلك الإعلام.

سمات الإعلام العربي فى الولايات المتحدة :

حتى وقت قريب كان لا يوجد إعلام عربي بل إعلام دول عربية أو إعلام رسمى هدفه مساندة الحكومة المتولية للسلطة والإساءة إلي أعداءها. فالإعلام فى الدول العربية كان إعلام محلي وليس إعلام قومى. وكان الهدف من الإعلام تمجيد الحاكم وتخوين أعداءه.

اصدر العرب أكثر من مجلة باللغات الأجنبية ولكن باستثناء صحف المقاومة الفلسطينية لم تستطيع تلك المطبوعات أن تقدم الخدمات المطلوبة لمعاونة القضية الفلسطينية فى أوروبا والولايات المتحدة ، وذلك بسبب أسلوبها الذى جاء استمرار لأسلوب الصحف التى تصدر فى البلاد العربية. ذلك الأسلوب التقليدى الذى ترفضه المجتمعات الغربية الذى يتحدث عن المسئولين وكأنهم معصومين من الخطأ وعن الأنظمة وكأنها الحق الذى لا يجوز نقده من قريب أو بعيد. فى المجال الخارجي كان هناك إعلام تقوم به كل دولة عربية منفردة وكان هناك أيضا إعلام

الجامعة العربية. أضيف إلي ذلك ، وبشكل خاص بعد حرب عام ١٩٦٧ وبعد العدوان على لبنان – إعلام تقوم به الجماعات الأمريكية من أصل عربي. وسنتحدث عن كل نوع من تلك الأنواع ولكن قبل ذلك علينا أن نشير إلي السمات العامة للإعلام العربي في الخارج.

حيث وقت قريب لم يقدر الحكام العرب أهمية الإعلام في الدول الغربية لأنهم لم يقدروا أهمية الشعوب وجماعات الضغط في صنع القرار. تأخر العرب في الاهتمام بالإعلام والعلاقات العامة وتركوا هذا المجال مفتوحاً أمام إسرائيل تؤثر على الشعوب الغربية بدون دعاية مضادة. فوكالات الأنباء العربية عاجزة عن تقديم الحقائق لأنها جميعاً تخضع للسيطرة الحكومية التي تعرقل حركتها كما أن أخبارها لا تتوافر فيها الشروط التي تجعلها صالحة للاستخدام في وسائل الإعلام الغربية. من الناحية التاريخية عجز العرب عن تقديم وجهة نظرهم حتى لحلفائهم. فحتى عام ١٩٥٥ اعتمد العرب على مساندة الغرب للوقوف في وجه الصهاينة حتى أثناء قيام الصهيونية ببناء دولة إسرائيل بمساندة العالم الغربي. آمن العرب بشدة بصداقة الغرب لإيمانهم بعدالة قضيتهم. ولذلك تصوروا أنهم يستطيعون أن يعملوا بدون دعاية. ولذلك بينما عطف العالم على اليهود بسبب اضطهادهم. ولم يقتنع العالم حتى الآن بأن الشعب الفلسطيني محور للاضطهاد من نفس اليهود الذى اضطهدوا من قبل. وحينما ساندت الدول الغربية الصهيونية شعر العرب بالغضب واعتبروا ذلك عمل غير عادل وغير أخلاقي. لم يستعن الأمريكيون العرب في وقت مبكر بجماعات فعالة لمواجهة إسرائيل ، وفشلوا في خلق منظمات تعبر عن الاحتجاج كلما ظهر مضمون مضلل أو محرف في وسائل الإعلام الغربية. فلم تنظم الجاليات العربية في أمريكا نفسها كجماعة

ضغط. كما أن شركات النفط الأمريكية – التي كان من المفروض بسبب مصالحها الكبيرة في الدول العربية أن تمول النشاط الذي يهدف إلي تقديم وجهة النظر العربية للرأي العام الأمريكي لم تفعل شيئاً ولم تعمل للضغط على السلطة التشريعية أو التنفيذية أو على التأثير على الرأي العام. وقد عملت بعض الشركات من وراء الستار. ولكنها تتراجع بسرعة حينما كانت المجموعات الصهيونية تسلط على نشاطها الأضواء. تغلغل الدعاية الصهيونية ، ونشاط جماعات الضغط الصهيونية جعل بعض المسئولين العرب يشعرون انه لا جدوى من القيام باى نشاط اعلامى على نطاق واسع لأن الإعلام الإسرائيلي لا يقاوم. لذلك ترك العرب إلي حد كبير الإعلام الإسرائيلي وحده في الميدان يبرر سلبيات العرب وايجابيات الإسرائيليين. ووجدت تلك «الاستمالات» طريقها بسهولة إلي عقول الأمريكيين لأنه لم يكن هناك من يفند المزاعم الصهيونية. وكما قال الدكتور/ مهدى «انفق العرب أكثر من ١٠٠ بليون دولار لقتال إسرائيل منذ عام ١٩٤٨ بينما لم ينفقوا ٣٠ مليون دولار في مكافحة الدعاية الصهيونية في الولايات المتحدة». هذا وينفق الصهاينة هذا المبلغ في سنة واحدة على الدعاية في الولايات المتحدة[1].

الإعلام الموجه من كل دولة عربية :

تأثر إعلام كل دولة عربية في الخارج بسياسة الدولة حيال القضايا المطروحة. اثر بالطبع هذا التوجه على إعلام كل دولة. من هنا يمكن أن نقول أن فاعلية هذا النوع من الإعلام يتوقف على مدى موضوعيته ومصداقيته ، أي أن فاعليته محدودة في طار السياسة

---

(١) بشير العوضي : «المسئولية الأساسية تقع على الحكام العرب متى نتخلص من وهم الإعلام الصهيوني الذي لا يقهر» ، القبس (الكويتية) ، ١٧ ابريل ١٩٨٢.

المرسومة والمحددة. ولقد لجأت القيادات السياسية العربية إلي مبالغات جعلت وسائل الإعلام الغربية تشك فيما يصدر عنها من معلومات. ومازالت وسائل الإعلام الغربية متأثرة بالانطباع الذى كونته فى الماضي من تعاملها مع العرب. بالإضافة إلي ذلك لم يكن باستطاعة معظم الأنظمة العربية الدخول بسهولة فى مجال الإعلام الغربي الدولي لان هذا كان يحتمل أن يركز الأضواء على تلك الأنظمة وعلى ما يجرى فيها من ممارسات. فإذا علمنا أن الإعلام العربي الدولي سيوجه إلي شعوب وأنظمة تؤمن بالديمقراطية والحريات العامة فى الوقت الذى تفتقد فيه هذه القيم والمفاهيم فى غالبيه المجتمعات العربية فان ذلك كان من المحتم أن يسئ إلي العرب إعلامياً ولا يفيدهم. والدليل على ذلك انه حينما انتقد بيجن على ممارسات إسرائيل الوحشية تجاه العرب فى الأراضي المحتلة ، قال إننا لم نفعل شيئا مما يفعله العرب من مظالم ومجازر. وكما قال الدكتور/ بشير العوضي «أكبر عدو للإعلام هو ما يكشف زيفه وهنا يكمن تخوف الإعلاميين العرب. فكيف يمكنهم الدوران حول التخلف والخلافات وقهر الشعوب وعبادة الشخصية وكبت الحريات وبعثرة الأموال واستهتار بالمصالح العامة والتركيز على البقاء فى الحكم وضياع الإنسان العربي فى عالم الترف والخمول أو فى بؤرة الفقر والجهل والمرض»(1). إذا لم نعمل على تغير هذا الواقع فلا أمل فى أى إعلام فعال. ومن الضروري خلق واقع عربي جديد. لذلك يخطئ من يعتقد بان العلة فى الإعلام بل فى الإنسان. فالإعلام جزء من السياسة ولا يمكن للإعلام خلق الحقائق ولكن دورة التعبير عن وقائع. كذلك لم تنجح

---

(1) بشير العوضي : «وضع خطة ناجحة للإعلام العربي فى أمريكا مهمة صعبة ولكنها ليست مستحيلة» ، القبس ، 18/ ابريل 1983.

السفارات العربية فى الدول الغربية. فالدوائر الصحفية التابعة للسفارات العربية مازالت عاجزة عن الاستجابة السريعة بتوفير مضمون اعلامى يرضي احتياجات الإعلاميين المحترفين فى الدول الغربية[1]. تصدر بعض السفارات نشرات ولكنها نادرا ما تفي باحتياجات الإعلاميين الغربيين. على خلاف ذلك يستخدم الصحفيون الغربيون ما تقدمة السفارة الإسرائيلية من معلومات لأنها صالحة للاستخدام مما يجعل وجهة النظر الإسرائيلية تحظى بتغطية إعلامية أوسع ، كما أن السفارة الإسرائيلية بها جهاز فعال ومتخصص يعرف كيف يستفيد من كل ثانية ويعمل بطرق حديثة. فالإسرائيليون يستبقون الحدث من خلال ملحقيهم الصحفيين ، أو أنهم يكونون فى مقدمة الصحفيين في حين أن الملحقين الصحفيين العرب نادراً ما يكونون مستعدين ومؤهلين لإعطاء تفصيلات حول حدث ما (نزاع ، قصف ، تسلل) ، فيلزمهم أحياناً ساعات أو أياماً حتى يمكنهم الإجابة على سؤال متعلق بهذا الحدث ، فيكون الوقت قد تأخر لأن الخبر لا بد من تقديمه وهو ساخن وإلا يصبح قديماً لا يصلح للنشر. ومازال العرب حتى الآن ينقصهم معرفة الأساليب العلمية للتأثير الاعلامى وبشكل خاص التأثير على العقل الأجنبي. لذلك كان من الضرورى أن يفهم المسئولين عن الإعلام العربي أهمية الإسراع فى تقديم المعلومات وان تقدم المعلومات مختصر وعلى درجة عالية من الدقة والموضوعية. بالإضافة إلي ذلك على الإعلام العربي إلا يخشي الانتقادات وإلا ينتظر من الصحفيين مقالات مؤيدة مائه بالمائة فنسبة معينة من النقد تخدم البلد العربي أكثر بكثير من المضمون الإعلامى الخالى من النقد الذى يغلب

---

(١) لوسيان بيترلان : «دور الإعلام العربي فى أوروبا» ، شئون عربية ، يوليه ١٩٨٢ ، ص١٢٣-١٢٤.

عليه الثناء والمديح. فالنقد يزيد المصداقية. ولكن حتى الآن كان الإعلام العربي إعلام جامد فى أغلب الأحوال ، ولا يتسم المعلقون الصحفيون بالديناميكية والمبادرة. فهم ينقلون فى أغلب الأحوال النصوص حرفيا من الصحف العربية وهى نصوص غير صالحة للنشر فى الصحافة الغربية ، حتى في الصحف المساندة أو المؤيدة للعرب. وعلى هذا الأساس يمكن أن نقول أن السفارات العربية لم تنجح فى لعب دور فعال على الصعيد الاعلامى وذلك لاقتصار مهام تلك السفارات على الوظائف الشكلية وعدم قيام حكوماتهم بتزويدها بالمعلومات اللازمة والصلاحيات التى تتيح لها حرية الحركة فى المجتمع الأمريكى بعكس السفارة الإسرائيلية التى توفر لها حكومتها جميع المعلومات والتسهيلات التى تجعل منها مصدر للمعلومات تغذى به الصحافة الأمريكية وتفتح أمامها آفاقاً عديدة تلعب من خلالها أدوراً عدة تتجاوز المفهوم التقليدى للسفارات. والأخطر من ذلك انه فى بعض الأحوال كان العرب «أعداء أنفسهم» ويقع عليهم اللوم حيث أن القيود والشكوك وقله المنافذ المؤدية للمصادر الإعلامية فى الوطن العربي وما يوجد من فجوه لغوية وثقافية بين العالمين العربي والغربي جعلت من الصعب على أي صحفي أمريكى أن يقوم بتقييم سليم لواجهة النظر العربية ، كما أن عدم الثقة فى الصحفيين الغربيين وان كان له ما يبرره أحياناً ترك اثر مأسوياً على كيفية عرض الموقف العربي فى الإعلام الغربي. فقد عرقلت بعض الدول العربية عمل المراسلين الأجانب مما خفض من نسبة المعلومات الصادرة عن تلك الدول أو جعل المراسلين يعتمدون على الإشاعات والأقوال التى لم يتم التحقق من صحتها. حدث هذا بينما كانت إسرائيل تفتح أمام المراسلين الأمريكيين كل المنافذ المؤدية لمصادر الإخبار وتعاملهم معاملة حسنة. كذلك أدى تخلف إمكانيات المواصلات السلكية واللاسلكية وارتفاع تكاليف نقل

البرقيات إلي جعل وجهات نظر إسرائيل والإخبار الصادرة عنها تبرز أكثر فى الإعلام الغربي[1].

الجمهور المستهدف :

(أ) **الأغلبية الساحقة المعنية بأمور حياتها اليومية** : والتى لا تبدى اهتماماً كبيراً بالأمور الخارجية والدولية. وتسعى الدعاية الصهيونية باستمرار لتحديد الإطار الفكرى لهذه المجموعة ، كما تعمل على التأثير على المناخ العام المؤثر على تلك المجموعة من خلال وسائل الإعلام.

(ب) **الأقلية الطيمة** : التى تتسم بالعلم والدراية بأمور العالم الخارجى ، وهدف الدعاية هى إسكات كل صوت مضاد بين هذه المجموعة.

(ج) **الأقلية الضئيلة** : التى تقف على قمة المجتمع التى تقوم باتخاذ القرارات السياسية المتعلقة بشئونه وتوجه الرأى العام بطريقة مباشرة وأساسية. وهدف الدعاية هنا هو التغلغل بطريقة مباشرة فى صفوف هذه المجموعة والسيطرة عليها. فقد ركزت إسرائيل فى إعلامها على التأثير على الرأى العام المطلع وعلى القادة الذين يمثلون الصفوة السياسية أي على القطاع الفعال فى توجيه سياسة الحكومة الأمريكية. لم تبعثر إسرائيل جهودها فى التأثير على الرأى العام الذى يتكون من الجماهير العريضة غير المهتمة بالصراع ، وبالتالى غير القادرة على التأثير على صانعى القرار.

أن إستراتيجية الدعاية الصهيونية تقوم على دعامتين : فئوية الدعاية بمعنى أنها تخاطب كل فئة بطريقة معينة وتثير معها القضايا

---

(1) Edmund Ghareed Split Vision ; The Portrayal of Arabs in the American Media (Washington, Institute of middle Eastern and North African Affairs, 1997.

المشتركة فيما بينها بحيث تكسب تأييدها ، والإلحاح على قضايا أساسية معينة بقصد ترسيخها فى الذهن الأمريكى العام كتأكيدها على أن الفلسطينيين غادروا بلادهم بمحض إرادتهم وان الرفض العربي الإسرائيلي ينبع من أساس دينى قائم على التعصب ، والتأكيد على أنهم عندما هاجروا إلي فلسطين فى نهاية القرن التاسع عشر وجدوا صحراء قاحلة غير مأهولة بالسكان مرددين شعار «هرتزل» الذى رفعه فى بداية القرن. «أرض بلا شعب لشعب بلا ارض» ويحتجون قائلين بان العرب لديهم اثنان وعشرون دولة فهل يحتاجون حقاً إلي الدولة الثالثة والعشرون بينما لا توجد هناك دولة يهودية واحدة فى العالم ، وأن فلسطين لم توجد أبدا فى التاريخ ككيان قومى مستقل ، وانه إذا كان العرب فعلاً ينتمون إلي أمه واحدة فلماذا لا تسمح الدول العربية للفلسطينيين بالاستيطان فيها؟

كذلك لم يستغل العرب المقيمين فى أمريكا أو السفارات العربية المواد القانونية أو العرف المهنى الذى يحكم أداء وسائل الإعلام الأمريكية لعملها مثل النص الذى يقضي بالتوازن فى عرض الآراء المختلفة عن طريق أعطاء كل طرف من الأطراف فى نزاع فرصة للتعبير عن آرائه بالنسبة لأى موضوع تختلف حوله وجهات النظر ، إذا قدم بالوسائل المسموعة والمرئية. كذلك هناك بعض البرامج الإذاعية التى كان يمكن للعرب والمناصرين لهم أن يستخدموها فى عرض وجهة نظرهم مثل البرامج الإذاعية التى تقوم على الاتصال الهاتفي وتذاع على الهواء مباشرة ولا تحتاج إلي نفقات. علاوة على استخدام الاتصال المباشر أو الجمعى للدعوة لوجهة النظر العربية.

تلك كانت سمات إعلام الحكومات. بقي أن نتحدث عن إعلام الجامعة العربية والمؤسسات الشعبية التى أنشئت للقيام بالدعاية

إعلام الجامعة العربية :

الإعلام العربي النابع من جامعة الدول العربية له وضع خاص. فلا شك أن الجامعة العربية مهتمة بالإعلام بدليل وجود أمين عام مساعد للشئون الإعلامية ، وإدارة عامة للإعلام يتبعها مكاتب للإعلام العربي منتشرة فى العديد من العواصم العالمية. ولكن فاعلية هذا العمل العربي محدودة للغاية لضعف الاعتمادات المخصصة للعمل الإعلامى ، والروتين الإدارى الذى يعرقل كل تحرك إعلامى ، والخلافات المستمر التى تظهر عند مناقشة المشروعات الإعلامية ، والتى تكمن وراءها أغراض وأهداف سياسية لكل دولة من الدول العربية. فمكاتب الإعلام العربي لا تملك الوسائل والأجهزة الإعلامية اللازمة التى تمكنها من بث الرسائل الإعلامية بصورة سريعة فضلاً عن افتقار معظمها إلي العناصر البشرية ذات الكفاءة العالية في شتى ميادين العمل الإعلامى.

وإذ ا نظرنا إلي الخلفية التاريخية للنشاط العربي الإعلامى نجد أنه فى أوائل الخمسينات خولت الدول الأعضاء فى جامعة الدول العربية لمجلس الجامعة مسئولية التخطيط لجميع أوجه النشاط الإعلامية المتعلقة بالعالم العربي وتنسيقها وتنفيذها. وعلى هذا الأساس كون مجلس الجامعة فى عام ١٩٥٢ – لتوحيد جهود الدول العربية الأعضاء فى الأمم المتحدة فى المجالين السياسي والإعلامى – بعثة مراقبة دائمة له فى الأمم المتحدة ن واعتمدت لها حوالى ٢٧٠ألف دولار لدعم نشاط هذه البعثة(١).

وقد تضمن الهيكل التنظيمى للجامعة العربية فى عام ١٩٤٦ ليس فقط دائرة واحدة للإعلام والنشر ، بل تضمن شبكة معقدة تضم ست هيئات رئيسية وست هيئات ثانوية :

---

(١) عبد الرحمن الزاحل : أزمة الإعلام العربي ، بيروت ، الدار المتحدة للنشر ، ١٩٧٤ ، ص٥٧-٦٨.

الهيئات الرئيسية :

١- دائرة للإعلام والنشر ومكاتب تابعة لها عبر البحار.

٢- اللجنة الدائمة للإعلام.

٣- المكتب الدائم للإعلام العربي.

٤- صندوق الإعلام العربي المشترك.

٥- مجلس وزراء الإعلام العربي.

٦- اللجان التالية فى البعثات الدبلوماسية العربية فى الخارج :

أ - لجنة رؤساء البعثات الدبلوماسية العربية.

ب- لجنة الإعلام.

ج- اللجنة الاقتصادية.

الهيئات الثانوية :

١- المجلس الأعلى لتعزيز الثقافة العربية.

٢- اللجنة العربية المشتركة للسينما.

٣- اتحاد إذاعات الدول العربية.

٤- اتحاد وكالات الإنباء العربية.

٥- اللجنة العربية للمعارض.

٦- الاتحاد العربي للسياحة.

وقد تركزت جهود الإعلام فى أقناع الدول الأخرى الأعضاء فى الأمم المتحدة بتأييد الموقف العربي من قرارات الأمم المتحدة وبشكل خاص ما تعلق منها بفلسطين. ولم تخرج الأساليب التى اتبعت عن كونها انعكاسا للخطوط الدبلوماسية التقليدية من عقد اجتماعات وإقامة مآدب والدعوة إلي حفلات اجتماعية.

وفى عام ١٩٥٤ أنشأت الجامعة العربية مركزاً للإعلام فى نيويورك وفى عام ١٩٧٢ كان للجامعة العربية ١٨ مكتباً فى مختلف أنحاء العالم منها :

- مكتب رئيسي فى نيويورك وفروع إقليمية فى كل من واشنطن (١٩٥٨) ، وشيكاغو (١٩٥٧) ، ودالاس (١٩٦٠) وسان فرانسيسكو (١٩٥٧) ، وفلوريدا (١٩٦١) أغلق عام ١٩٦٤.
- أما أمريكا الجنوبية فكان هناك مكتب فى ريودو جانيرو بالبرازيل (١٩٥٦) ، وبيونس ايرس بالأرجنتين (١٩٥٧) ولوتاوا بكندا (١٩٥٧)
- وأنشئت مكاتب فى أوروبا : فى جنيف بسويسرا (١٩٥٧) ، وبون بألمانيا الغربية (١٩٥٨) ، ولندن (١٩٦١) ، ستوكهلم (١٩٦١) ، وروما (١٩٦١) ، وباريس (١٩٦٦).
- كذلك المكاتب فى آسيا فى نيودلهى (١٩٦١) ، وطوكيو (١٩٦٩)،
- وفى أفريقيا ونيروبي – كينيا (١٩٦٦) ، وداكار بالسنغال (١٩٦٦)

وكان الهدف من هذه المكاتب عرض حقوق الشعب الفلسطيني على المجتمعات الأخرى. ولكن لم تنجح الجامعة العربية فى وضع أهداف إعلامية محددة. وكانت الدعاية العربية التى تلفت النظر إلي مخاطر الصهيونية ضعيفة التمويل ولا يقوم بها متخصصون كما أن عدد العاملين بسيط. هذا الجهد العربي البسيط غير الفعال لا يضارع بأى حال المهارة والبراعة التى تتميز بها الدعاية الإسرائيلية. حتى اذا لم نأخذ فى الحسبان جهود مناصريهم من الصهاينة.

إعلام منظمة التحرير الفلسطينية :

أنشأت منظمة التحرير الفلسطينية عدة مؤسسات فى الولايات المتحدة للضغط على المشرعين والإعلام بالقضية الفلسطينية. من تلك المؤسسات :

- الاتحاد العام لطلبة فلسطين.
- لجنة التضامن مع فلسطين.
- لجنة حقوق الإنسان الفلسطيني.
- المجلس الفلسطيني لأمريكا الشمالية.
- مكتب المعلومات الفلسطينية.

والهدف توفير المعلومات وتفنيد الادعاءات الصهيونية. ولكن كفاءة تلك المؤسسات محدودة ولو أن وجودها واستمرارها فى العمل هام. وسنتحدث عن كل واحد منها باختصار.

١- الاتحاد العام لطلبة فلسطين GUPS :

يعتبر الاتحاد العام لطلبة فلسطين منظمة فعالة جداً فى بث الدعاية العربية فى الجامعات والمعاهد الأمريكية. ويهدف إلي المحافظة على الهوية الفلسطينية والى إيضاح الحقائق المتعلقة بفلسطين والحقوق الإنسانية للفلسطينيين ، وكشف الاعتداءات الإسرائيلية ضد الفلسطينيين فى الأراضي المحتلة. ويعمل الاتحاد بالتنسيق مع منظمة الطلبة العرب. ويعتبر الاتحاد فى واقع الأمر احد مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية. ويظهر فى الميثاق التنظيمى للمنظمة كجزء من الاتحادات والمؤسسات الشعبية التى تعتبر ذراع المجلس الوطنى الفلسطيني. ولهذا الاتحاد فروع فى ٢٦ منطقة أمريكية.

٢- لجنة التضامن مع فلسطين PSC :

لجنة التضامن مع فلسطين لها مكاتب في واشنطن ونيويورك ويرأسها شلابين وجورج كافاليتوربول سميث. وتقوم هذه المنظمة بطبع المجلة الفلسطينية وهى مسئولة أيضا عن تنظيم عدة مظاهرات جرت في مدينة نيويورك والمظاهرات الأخيرة المعادية للدعم الأمريكي لإسرائيل والتى جرت خلال انعقاد اجتماع الحزب الديمقراطي. وكانت هذه المنظمة نشطة جداً في حملتها المناهضة لتسليم زيادة أبو عين. ووفقاً للملفات الداخلية الخاصة باللجنة فأنها تتلقى مساعدات مالية من منظمة التحرير الفلسطينية كما يقوم «مشروع معلومات ودراسات الشرق الأوسط» المعروف بميله إلي منظمة التحرير بتمويل هذه اللجنة مادياً

٣- لجنة حملة حقوق الإنسان الفلسطيني RHRC :

حتى فترة قريبة كانت حملة حقوق الإنسان الفلسطيني التى تأسست عام ١٩٧٨ ، من أكثر المنظمات التابعة لمنظمة التحرير نشاطاً في منطقة نيويورك. أما الآن فقد نقلت مكتبها الرئيسي إلي شيكاغو وكان يرأسها حتى عام ١٩٨١ جيمس زغبي وقد قامت بإنشاء مؤسسات صغيرة أخرى للاحتجاج على أبعاد عمد الضفة الغربية وإغلاق جامعة بيرزيت وتسليم زياد أبو عين وتدفع هذه المنظمة أيضا بشكل أساسي منظمة «تحالف العمل من اجل سلام الشرق الأوسط» التى تعتبر في حد ذاتها مظله لعدة منظمات أخرى وحاولت هذه المنظمة في علم ١٩٨٠ منع أمريكا من إرسال ١٥٠ مليون دولار كمساعدات لإسرائيل.

إما المصادر التى تمول «لجنة حملة حقوق الإنسان الفلسطيني فإنها لا تزال سرية وغير معروفة. فإنها غير مسجله «كلوبي محلى» في الولايات المتحدة. وبالرغم من علاقاتها مع منظمة التحرير الفلسطينية

فإنها لم تسجل على أنها تعمل لحساب أو لصالح جهات أجنبية ، إلا أن وزارة العدل ، ومكتب التحقيقات الفيدرالى (أف بى أى) أبديا قلقاً واهتماما بأوجه نشاطها. وقد استخدمت اللجنة من قبل منظمة التحرير الفلسطينية للحصول على تأييد بعض الفئات التقدمية مثل رم كلارك ، والقس جيسي جاكسون ، وديفيد ديلنجر ، وفيليب بيرجان ، وريمان البير الذين يعتبرون من كبار أعضاءها.

د- المجلس الفلسطيني لأمريكا الشمالية :

تأسس المجلس الفلسطيني لأمريكا الشمالية في شهر أغسطس عام ١٩٧٩. ويهدف إلي إقامة منظمة مؤيدة للفلسطينيين يكون مقرها فى أمريكا. ومنذ تأسيسها قامت هذه المنظمة بمظاهرات سلمية وأعمال احتجاج كما مولت الجولة التى قام بها عمد الضفة الغربية المبعدين من فلسطين المحتلة. ولها نشاط ملموس بن المؤسسات الزنجية ، كما قامت بإرسال وفد إلي «مؤتمر قيادة الجنوب المسيحى» ، وبتدبير اللقاء الذى تم فى بيروت بين القس جيسي جاكسون وياسر عرفات عام ١٩٧٩. وقام المجلس الفلسطيني لأمريكا الشمالية فى مارس من علم ١٩٨١ بعقد سلسلة من اللقاءات لعنوان «الشرف الأوسط وتأثيراته على السياسة الداخلية الأمريكية» ، فى محاولة لكسب تأييد الأعضاء الزنوج الآخرين فى الكونجرس. ووفقا لدستور المجلس فانه يرى أن الشعب الفلسطيني يشكل وحدة قومية غير قابلة للتجزئة ، وأن فلسطين جزء لا يتجزأ من الأمة العربية وهى الوطن القومى للفلسطينيين وأن منظمة التحرير الفلسطينية هى الممثل الشرعى والوحيد للشعب الفلسطيني. ومن بين الأنشطة التى قام بها المجلس بذل جهود لمنع تسليم زياد أو عين الموجود فى سجن «ايلينوى» والقيام بجمع التبرعات لحملة الجمهوري بول فيندلى بالإضافة إلي إنشاء محطة تليفزيونية باسم «صوت فلسطين» بحيث يمكن

لأى شخص الاستماع للإخبار اليومية من وجهة نظر فلسطينيه بعد تدوير أرقام المحطة التلفزيونية. وقد احتج المجلس بشدة على عرض فيلم «الحرب غير المقدسة» على محطة شبكة أيه-بى-سي.

د- مكتب المعلومات الفلسطيني :

يعتبر مكتب المعلومات الفلسطيني الذى مقره فى واشنطن ممثلاً للجهود الإعلامية التى تبذلها منظمة التحرير الفلسطينية فى الولايات المتحدة. ولهذا المكتب علاقات وطيدة ومتينة مع المنظمات والهيئات الأخرى التى تمارس الدعاية لصالح منظمة التحرير الفلسطينية والتى لعدد كبير منها مكاتب فى نفس المبنى. وقد افتتح المكتب فى شهر ابريل عام ١٩٧٨ بتمويل من مكتب منظمة التحرير الفلسطينية فى بيروت. وسجل المكتب لدى وزارة العدل الأمريكية على أنه يعمل لصالح جهة أجنبيه. ويديره حاتم حسنى والذى يسافر بشكل مستمر إلي الجامعات والمعاهد الأمريكية للدفاع عن القضية الفلسطينية وتأييد منظمة التحرير الفلسطينية. ويعمل به ما لا يقل عن ٤ موظفين من بينهم امرأة أمريكية تدعى بينى جونسون. ومن بين المنظمات الأخرى التى لها مكاتب فى نفس المبنى :

- المركز الثقافي العربي.
- رابطة الخرجين الجامعيين العربية الأمريكيين.
- معهد الدراسات الفلسطينية.
- صحيفة الفجر.
- نشرة لأخبار الشرق الأوسط.
- لجنة التضامن الفلسطيني.

وينسق مكتب المعلومات الفلسطيني جهوده فى جمع التبرعات لمنظمة التحرير الفلسطينية فى الولايات المتحدة. ويجمع ما لا يقل عن ٢٥٠ ألف دولار كل عام لمنظمة التحرير.

بعد هذا العرض لسمات الإعلام العربي الرسمى فى الولايات المتحدة سواء كان إعلام حكومات أو إعلام الجامعة العربية أو الإعلام الفلسطيني يبقي أن نقدم بعض الملاحظات العامة حول ذلك النشاط قبل إن نتحدث عن جماعات الضغط العربية أو «اللوبي» العربي الذى تكون أخيراً بعد أحداث لبنان. علينا فى البداية أن نشير إلي أن العرب لم يقدموا أنفسهم كجماعة موحدة بسياسة إعلامية منسقة ومخطط لها. فالخلافات العربية أثرت على الإعلام العربي وعجز إعلام الجامعة العربية أيضا عن العمل الاعلامى الفعال. فالإعلام دوره التعبير عن الوقائع وهو جزء من السياسة الخارجية. وطالما أن السياسة الخارجية غير متجانسة لا يمكن أن تكون هناك دعاية متجانسة. عدم الاتفاق على سياسة موحده تجاه القضية الفلسطينية كان معناه عدم التجانس فى الإيمان بالقضية وعدم وضوح صورة الخطر الاسرئيلي. وبالتالي عدم أمكانيه التوصل لخطة إعلامية موحدة. فقد ظهر تضارب واضح فى الحلول التى قدمها العرب للقضية الفلسطينية. فعندما أعلن بعض الساسة العرب عن إيمانهم بان حل القضية يكمن فى قيام دولة عربية يهودية ، كان هذا الرأى يلقي معارضة من بعض العرب وتأييدا من البعض الأخر. بل عمد بعض العرب ، خاصة الفلسطينيين إلي ترديد الرأى الذى يقول بان حل القضية الفلسطينية يمكن فى القضاء على يهود إسرائيل. لذلك لم تنجح الدعاية العربية فى أقناع الشعوب الغربية بعدالة القضية لان الدعوة للقضاء على اليهود ، ليس القضاء السياسي ، بل القضاء على مجموعة من البشر ودفعهم إلي

البحر ، ترك أثراً سيئاً خدم إسرائيل وأساء إلي العرب(١). في الوقت الذى كانت فيه إسرائيل تثابر لخلق الصورة التي تريدها لنفسها عند الرأى العام الأمريكى ، كان من النادر أن نجد مجهوداً عربياً منسقاً لتقديم وجهة نظر عربية موحد إلي الرأى العام الأمريكي.

كذلك استهدف الإعلام العربي ، كما يقول الأستاذ تحسين بشير ، منذ أنشاء مكاتب الجامعة العربية فى الولايات المتحدة عام ١٩٥٤ ، التأثير جزئياً على الرأى العام العريض وليس على القوى المؤثرة أو الضاغطة فى شئون السياسة الخارجية. فقد أهمل العرب التأثير على الرأي العام وعلى السلطة التشريعية فى الولايات المتحدة. وبهذا أخطأوا فى تحديد مركز السلطة. وكان ذلك يرجع لعدم إدراك العرب لطبيعة النظام السياسي الأمريكى. فقد ركزت الحكومات العربية فى علاقاتها على الإدارة الأمريكية وتجاهلت الكونجرس والشعب الأمريكى. عرضت الحكومات العربية قضاياها على الإدارة الأمريكية وهى غير مدركة أن ما تستطيع الإدارة الأمريكية تحقيقه لا بد أن يحظى بموافقة الكونجرس وبالتالى تأييد الشعب الأمريكي. كذلك لم تهتم الدول العربية اهتماماً كافياً بدعوة المعلقين الصحفيين ورجال الإذاعة المسموعة والمرئية والوفود النيابية ووفود الطلبة ونقابات العمال لزيارة الدول العربية ، والتعرف على حقائق الصراع العربي الإسرائيلي فى حين أعطت إسرائيل لهذا الموضوع أهمية بالغة.

كذلك أهمل العرب الجماعات والفئات الأمريكية التى كان يمكن أن تناصرهم مثل الجماعات المتطرفة من الزنوج والطلبة وخاصة اليسار

---

(1) Lilienthal, 1979 op. cit. p. 274 Abel Kader Hatem, Information and the Arab cause, London, Longman, 1974.

الجديد والكنائس وهى جماعات كان لديها تساؤلات كثيرة عن السياسة الأمريكية فى الشرق الوسط. وربما كان ذلك يعود لعدم وجود قاعدة عريضة لأي جماعة من تلك الجماعات تكفي لإحداث تأثير على سياسة الحكومة. واهم مجموعة كان يمكن الاستعانة بها لمناصرة الحق العربي هى مجموعة رجال الأعمار والمسئولين الحكوميين الذين يهتمون بالاستثمارات الأمريكية فى بترول الشرق الأوسط. لا شك أن قيام تلك الجماعات بتقديم الحقائق للرأى العام الأمريكي ليس سهلاً ولكن جهودهم سوف تخلق بلا شك قوة ضاغطة على الحكومة الأمريكية. لذلك لم يهتم العرب بتحليل أو دراسة القوى التى تحكم اتخاذ القرارات السياسية الأمريكية فيما يتعلق بالشرق الأوسط ودراسة تكوينها وكيفية التأثير عليها والدخول معها فى اتصالات وفتح باب الحوار البناء معها. والمعروف بالطبع أن التأثير على قادة الرأى فى أى مجتمع يسهل التأثير على الأفراد الآخرين الأقل نشاطاً ويجعل نجاح ذلك التأثير مضموناً[1]. كذلك لم تستخدم الدول العربية بشكل كاف جهود الآلاف من الطلبة العرب الذين يدرسون فى الولايات المتحدة ويختلطون يومياً بالطلبة الأمريكيين وأساتذة الجامعات.

تلك كانت السمات العامة للإعلام العربي فى الخارج «إعلام الدول وإعلام الجامعة العربية». ولكن طرا على ذلك الإعلام أو تلك الجهود قدر كبير من التطوير بعد حرب عام ١٩٧٣ وبشكل خاص بعد العدوان الإسرائيلي على لبنان فى الثمانينيات. فقد بدأ الأمريكيون من أصل عربي فى تشكيل جماعات ضغط لمواجهة الإعلام الصهيونى

---

(١) تحسين بشير : النشاط الاعلامى العربي فى الولايات المتحدة ، بيروت ، منظمة التحرير الفلسطينية ، ١٩٦٩ ، ص١٤.

وأنشأوا مؤسسات لمتابعة ما تقدمة وسائل الإعلام من مضمون يسئ إلي العرب. وكان الجو مهيئاً للاستماع إليهم بسبب الإحداث فى لبنان التى كان لها رد فعل عنيف على الرأى العام الغربي. وأثرت بشكل ملموس على الإعلام الأمريكي.

جماعات الضغط العربية :

أشرنا فى الفصل السابق إلي أهمية «جماعات الضغط» فى الولايات المتحدة والدول الغربية ، وكيف أن تلك الجماعات تشكل عنصراً من أهم عناصر تكوين الرأى السياسي العام وكيف أن الدولة تصغى إليها وتنفذ إرادتها. واشرنا إلي انه ما من دعاية لا تعتمد على جماعات الضغط لخدمة مصالحها وقضاياها. لذلك كان من الضرورى للدعاية العربية أن تعمل ضمن تلك الهيئات والاتجاهات والمصالح المحلية وان تجعل الأمريكيين أنفسهم يتبنون وجهات النظر العربية وتصبح بذلك نقطة انطلاق فى كسب مودة وإقناع الهيئات والجماعات المختلفة. وقد أسس الأمريكيون العرب بعض المؤسسات الهامة بعد حرب عام ١٩٦٧ من أهمها الرابطة القومية للأمريكيين العرب (١٩٧٢) ، واللجنة الأمريكية العربية لمكافحة التمييز العنصري (١٩٨٠) سنتحدث عنهما باختصار فى الصفحات التالية.

اللوبي الأمريكي العربي :

يقال دائماً أن قوة الصهيونية فى أمريكا ترجع إلي الغياب الكلى لأى خطة عربية واضحة على الساحة الأمريكية وغياب الجالية العربية وعدم ممارستها لنشاط فعال على الساحة الأمريكية. فلم يبدأ الجهد المنظم لنقل وجهات نظر الأمريكيين العرب بشكل غير رسمى لأعضاء الكونجرس والمسئولين الحكوميين فى واشنطن ، حيث يصنع القرار إلا فى وقت متأخر. فلم يشارك الأمريكيون العرب حتى وقت قريب فى

التأثير على المشرعين لأنهم كانوا مشغولين فى الاندماج فى المجتمع الأمريكي. ففى الماضي كانت التنظيمات التى يؤسسها الأمريكيون العرب تقوم على أسس دينية أو اجتماعية أو ثقافية. ولكن بعد حرب عام ١٩٦٧ بين العرب وإسرائيل زادت ضغوط الصهاينة فى الولايات المتحدة على كل ما هو عربي لذلك بدأ الأمريكيون العرب فى أنشاء جمعيات أو تنظيمات تنسق أوجه نشاطهم ، والمعروف أنه فى إمكان الجالية العربية فى الولايات المتحدة التى تتألف من حوالى ثلاثة ملايين فرد ، أن نظمت نفسها وتعاونت مع الأقليات الأخرى (غير العربية) أن تصبح قوة فعالة. على هذا الأساس تشكل فى السنوات القليلة الماضية «لوبى» عربي بدأ يمارس تأثيره إلى حد ما فى اللعبة السياسية الأمريكية. كذلك ظهرت العديد من اللجان أو الجمعيات التى حاولت أن تقدم وجهة النظر العربية حول الإحداث والتأثير فى السياسة الخارجية الأمريكية[1]. بعض تلك الجمعيات صغيرة وهى منظمات تهتم بقضية واحدة ولا تصدر إلا نشرة أو تصريح صحفي من آن لآخر. واهم تلك الجمعيات الرابطة الوطنية للأمريكيين العرب ، ولجنة مناهضة التمييز العنصري الأمريكية العربية ، وهى مؤسسات تستخدم تكتيكات عصر الكمبيوتر لجذب أكثر من ثلاثة ملايين أمريكى خلفيتهم أو جذورهم عربية وتحاول أن تنافس مع الجمعيات اليهودية المنظمة تنظيماً جيداً.

الرابطة القومية للأمريكيين العرب NAAA (١٩٧٢) :

وتعتبر رابطة الأمريكيين العرب National Association of Arab Americans التى تضم أكثر من عشرة آلاف عضو من

---

(١) «الكيان الصهيونى يرسم وينفذ سياسة واشنطن وريغان يتخذ موقف أكثر حزماً تجاه إسرائيل» ، الرأى العام (الكويتية) ، ١٩٨١/١٠/٢٧.

الأمريكيين من أصل عربي المنظمة السياسية الرئيسية في واشنطن التى تقوم بالدفاع عن مصالح الأمريكيين العرب في الولايات المتحدة والتى تقوم بتوصيل آراءهم للإدارة الأمريكية. والرابطة هى الوحيد المسجلة رسميا على أساس أنها «لوبي». والمركز الرئيسي للرابطة في واشنطن ولها عشرين فرعاً ، ٨٠ فروع تحت التأسيس (في١٩٨١) وهدفها الرئيسي الذى تعمل على تحقيقه هو تغيير تفكير الرأى العام الأمريكى وإعطاء فكرة واقعية عن القضايا العربية وذلك بالتعاون مع الجمعيات الأخرى(1). والمعروف أن اغلب الأمريكيين العرب من أصل لبنانى ولكن الرابطة تضم مصريين وفلسطينيين وسوريين وعراقيين أيضاً.

وقد تأسست الرابطة فى عام ١٩٧٢وتديرها هيئة تنفيذية مكونة من ٥١ عضوا يتم انتخابهم كل ثلاث سنوات(2).وتعتبر المؤسسة الوحيدة المسجلة فى الحكومة الفيدرالية للقيام «باللوبي» نيابة عن الأمريكيين العرب ويعمل فيها ٣٠ فرداً وتتسم بالاعتدال بالمقارنة بالمؤسسات أو الجمعيات العربية الأمريكية الأخري. وتهدف الرابطة إلي تغيير سياسة الولايات المتحدة فى الشرق الأوسط خاص حينما تتعارض تلك السياسة مع مصالح الولايات المتحدة الحيوية. كما تهدف إلي تشجيع ودعم الجوانب الايجابية فى تلك السياسة. ونظراً لأن الرابطة لا تعتبر نفسها لوبي عربى إنما هى «لوبي أمريكي عربي» ، فهى تمثل مصالح الأمريكيين العرب وليس مصالح الدول العربية بصورة مباشرة بخلاف «اللوبي» الصهيونى الذى يدار ويوجه مباشرة من قبل إسرائيل لخدمة مصالحها.

---

(١) «كيف يفكر الأمريكيون من أصل عربي» القبس ، ١٨ يونيو ١٩٨١.

(2) William E., Farell, «American Arabs will be heard» Leej Times (Emirates) Nov. 8, 1983.

ولذلك استطاع «اللوبي الأمريكي العربي» أن يجذب أعضاء بارزين فى مجلس الشيوخ لأمثال السيناتور السابق «وليم فولبرايت». وترى الرابطة أن الصداقة الأمريكية السعودية هامة لأن السعودية اكبر مصدر للنفط المصدر للولايات المتحدة كما أنها عنصر معتدل داخل منظمة الاوبيك ويقول المدير التنفيذي للرابطة القومية للأمريكيين العرب ديفيد سعد أن العامل العربي يمثل أهمية اقتصادية وعسكرية بالنسبة للولايات المتحدة هذه الأيام أكثر من إسرائيل ولذلك يجب تأكيد هذا المعنى ، ولكنه يدرك أيضا أن أمريكا وإسرائيل يشاطران تقاليد ديمقراطية وثقافيه يهودية مسيحية مشتركة ولا يمكن تمزيق عري هذه الروابط بسهولة.

أسلوب عمل الرابطة :

يتنوع أسلوب عمل الرابطة بشكل كبير فتقوم بإرسال ممثلين أو مندوبين لها إلي لجان الكونجرس الفرعية ، كما تقدم لتلك اللجان ، بناء على دعوة منها ، معلومات عن القضايا المتصلة بالعرب تمس المصالح الأمريكية. فى الماضي كانت الجمعيات الصهيونية هى التى توفر وحدها المعلومات للجان الكونجرس. بالإضافة إلي ذلك تجتمع الرابطة بشكل دوري مع أعضاء الكونجرس المتعاطفين مع القضايا العربية ، وتطالبهم بتوجيه رسائل رسمية للحكومة الأمريكية. وقد قدمت الرابطة كثير من المعلومات لأعضاء الكونجرس حول المساعدات الخارجية لإسرائيل ، وحثت الحكومة على أتمام الاواكس والمعدات العسكرية الأخرى للمملكة العربية السعودية (التى بلغت قيمتها ٨.٥ بليون دولار) فى الوقت الذى لم تتخذ جماعات الضغط الأخرى موقف موحد حيالها أو عارضها وذلك لإحساسها بان الصفقة تخدم مصالح الولايات المتحدة الحيوية فى الشرق

الوسط. كذلك وقفت ضد اتفاقيات كامب ديفيد لإحساسها بأنها تزيد حدة التوتر بدلاً من أحلال السلام فى الشرق الأوسط[1].

ولأول مرة فى تاريخ الكونجرس تمكنت الرابطة من تقديم مشروع فى عام ١٩٨٠ من خلال ادلاى ستيفنسون ، لتخفيض المساعدات المقدمة لإسرائيل احتجاجاً على استمرار إسرائيل فى بناء المستعمرات فى الضفة الغربية. لم تنجح العريضة ولكنها كانت أول عريضة من نوعها تقدم لمجلس الشيوخ. وقد ساندت الرابطة اتفاقيه انسحاب القوات التى وقعها الكيان الصهيونى مع الحكومة اللبنانية فى ربيع عام ١٩٨٣.

وتوزع الرابطة النشرات بشكل دوري على رجال الأعمال والصحفيين ، كما توزع منشورات على المدارس الثانوية فى منطقة واشنطن حول الكتب الدراسية المستخدمة فى تلك المدارس وتتضمن إساءة للعرب أو المسلمين. وقد تم اختيار مدارس منطقة واشنطن لأنها تضم أبناء أعضاء مجلس الشيوخ ومجلس النواب والشخصيات البارزة. وللرابطة اتصالات برجال الدين ، ولها ممثل فى مجلس الكنائس هو فرانك ماريا ، وهو شخصية بارزة. ولمجلس الكنائس الأمريكي تأثير واسع النطاق على ملايين الأمريكيين..

والدعم الذى تحصل عليه الرابطة لا يأتى من الجالية العربية وحدها بل ومن الجمهور الأمريكي الذى له مصالح فى العالم العربي. الإستراتيجية التى يتبعها اللوبي الأمريكي العربي تقوم على التركيز على المصالح الأمريكية فى الشرق الأوسط وخاصة فى الدول العربية. وهناك ملايين من الأمريكيين الذين بدأو يشعرون بأهمية العرب بالنسبة لمصلحتهم.

---

(١) «اللوبي العربي فى الولايات المتحدة يحتاج إلى دعم صفوفه» الرأي العام (الكويتية) ، ٣ نوفمبر ١٩٨١ نقلاً عن مجلة 8 Days

النقطة الثانية : التركيز على نقاط الضعف فى الموقف الصهيونى عندما تضارب مصلحة إسرائيل مع مصلحة أمريكا. وكذلك إبراز ضخامة المساعدات التى تقدمها أمريكا للدولة اليهودية والتى تستمد من الضرائب التى يدفعها المواطنون الأمريكيون فى الوقت الذى تعانى فيه أمريكا من مشكلات اقتصادية وخاصة البطالة والتضخم وارتفاع سعر الفائدة. فوفقا لبعض التقارير فالمساعدات العسكرية لمصر تعادل ٥٠دولاراً من دخل الفرد الأمريكي بينما يدفع الفرد الأمريكي إلي إسرائيل ألف دولار سنوياً[1]. ولذلك طالب بعض المسئولين عن دعاية العربية فى أمريكا بإيقاف المساعدات العسكرية للعرب وإسرائيل.

الطرق والوسائل التى تستخدمها الرابطة لمعالجة القضايا التى لا تتمشى مع مصالح الولايات المتحدة الأمريكية الحيوية :

حينما تتخذ الحكومة الأمريكية قراراً لا يتفق مع مصالح الشعب الأمريكى تسارع الرابطة بتنظيم حملة سياسية وإعلامية لا سماع صوتها كما تقوم بمقابلة المسئولين الأمريكيين عن طريق تشكيل وفد لمقابلة الرئيس الأمريكي كلما سمحت الفرصة ، ومساعدة لشئون الأمن القومى ، ووزير الخارجية الأمريكى ، وكبار مساعديه لشئون الشرق الوسط كما تقوم باتصالات مكثفة مع أعضاء الكونجرس الأمريكى لشرح وجهة نظرها حول القضايا العربية الراهنة وبذل الجهود لكسب تأييدهم لها كذلك لتوضيح مواقف الرابطة تجاه قضايا الشرق الوسط التى تعلق بدولة ثالثة. على سبيل المثال أدانه العدوان الذى شنته إسرائيل على المنشآت النووية العراقية وعدوانها على لبنان.

وبالإضافة إلي الاتصالات المباشرة تقوم الرابطة باستمرار بإرسال الاحتجاج لأعضاء الكونجرس الأمريكى لتنويرهم حول الأوضاع الراهنة لكى تساعدهم على اتخاذ مواقف أكثر توازناً.

---

(1) Farrell, 1983, op. cit.

وتقوم الرابطة بتوضيح مواقفها للرأى العام الأمريكى عن طريق نشر الإعلانات السياسية فى الصحف الأمريكية الرئيسية. وبالإضافة للعمل الجماعى ، تدعو الرابطة أعضائها باستمرار لبذل جهود فردية لحث ممثليهم فى الكونجرس على تأييد القضايا العربية ضد القضايا التى تضع مصالح إسرائيل فوق مصالح الولايات المتحدة. وقد اتخذت رابطة الأمريكيين العرب خطوة لم يسبق لها نظير حين أبرقت لأعضائها بالتظاهر احتجاجاً على القصف الإسرائيلي للمفاعل العراقي وأيدت قرار الرئيس ريجان بتأجيل شحن أربع طائرات من طراز اف ١٦ لإسرائيل(١).

وبعد شهر أعدت الجمعية الوطنية للأمريكيين العرب نشرة إعلانيه بلغت ثلثي صفحة فى جريدة الواشنطن بوست وحثت فيها أعضائها بالضغط على لجنة العلاقات الخارجية التابعة لمجلس الشيوخ الأمريكى لتعليق إمدادات الأسلحة إلي إسرائيل حتى تقدم تعهدات قوية بعدم استخدام الأسلحة الأمريكية فى إغراض هجومية. وقال روبري ثابت رئيس رابطة الأمريكيين العرب أن إرسال برقيات إلي كل عضو بعد القصف الإسرائيلي للمدنيين فى بيروت كان فعالاً فقد وصلت الرسائل التى وردت لوزارة الخارجية ٥ : ٢ لغير صالح إسرائيل. حدث للمرة الأولى.

وتقوم الرابطة بإجراء دراسات على الصورة العربية كما تجرى اتصالات مستمرة مع وسائل الإعلام الأمريكية عن طريق كتابة رسائل ومذكرات احتجاج أن نشرت أو أذاعت تلك الوسائل مضمون يسئ بشكل

---

(١) «اللوبي العربي فى الولايات المتحدة يحتاج إلي دعم صفوفه» ، الرأى العام ، ٣ نوفمبر نقلاً عن مجلة 8 Days

مباشر أو غير مباشر إلي سمعة العرب. والمعروف أن الحكومة الأمريكية والشعب الأمريكي قدموا لإسرائيل ٢٥.٦ بليون دولار أي ٧.٣٠٠ دولار لكل مواطن إسرائيلي منذ عام ١٩٤٨ (انظر جدول ٣٠) وقدمت ألمانيا الغربية لإسرائيل في شكل تعويضات وقروض مبالغ وصلت إلي ٤٣١٤ مليون دولار[1]. وقد تحقق ذلك فقط بتسامح الولايات المتحدة عن تحصيل ٢ بليون دولار تعويضات من ألمانيا. فهتلر فعل في واقع الأمر الكثير من اجل دولة إسرائيل.

وقد استغلت الرابطة القومية للأمريكيين العرب National Associations of Arab Americans وهذه المعلومات وغيرها بشكل فعال مما جعل وزارة الخارجية الإسرائيلية تبدأ في فبراير ١٩٨٢ حملة على الرابطة في الصحف ومحطات التليفزيون الغربية واتهمتها بأنها خضعت لضغوط منظمة التحرير في تغطية أنباء بيروت وإبرازها للقضية الفلسطينية ودور المنظمة على حساب سمعة إسرائيل واستمرار احتلالها للأراضي العربية المحتلة.

اللجنة الأمريكية العربية لمكافحة التمييز العنصري

American Arab Anti-Discrimination committee (ADC)

تأسست في مايو عام ١٩٨٠ على يد السناتور الديمقراطي السابق جيمس أو رزق من جنوب داكوتا واشترك معه عدد من الذين تمرسوا في العمل العام وحصلوا على خبرة نافعة أهلتهم للبدء بشكل فعال في نشر دعوة اللجنة لكل العرب الأمريكيين لتشجيعهم للانتماء إليها. فتقديم بعض وسائل الإعلام الأمريكية بشكل يتسم بالثبات لصورة سلبية عن العرب وصل لدرجة جعلت البعض يعتبر العرب مجموعة عرقية توصف

(1) Lilienthal, 1979, op. cit. p. 762-763.

بالإرهاب والطمع ، وجعل جيمس أبو رزق يشكل هذه اللجنة لمناهضة التمييز العنصري ضد الأمريكيين العرب على غرار رابطة «بناي بريث» المشهورة. وتضم اللجنة خمسة أعضاء في الكونجرس الأمريكي.

ويتبع اللجنة (عام ١٩٨٣) ٥٠ فرعاً وينتمي إليها حوالي ١٦ ألف عضو عامل. ويتبعها سبع مكاتب إقليمية ومكتب رئيسي في واشنطن العاصمة. ويضم المكتب الرئيسي حوالي ٥٠ موظفاً[١]. ويتبعها مؤسسة خاصة للأبحاث الإعلامية والتحقيق. ويتم دراسة كل ما نشر بشكل كامل ابتداء من المنشور البسيط حتى الكتاب الوثائقي المعقد. ويسهم جميع الأعضاء في العمل حسب اختصاصهم خاصة فيما يتعلق بالمتابعة والرصد – رصد الأخبار في الصحف ورصد محطات التليفزيون والإذاعة ورصد الكتب التي تصدر بالإضافة للكتب المدرسية التي تسئ للعرب[٢]. وقد نجحت اللجنة في انتزاع أمر من المحاكم الأمريكية بإيقاف مسلسلات تليفزيونية تسئ إلي العرب. وقد ركزت اللجنة إثناء مناقشة صفقة الاواكس على مراقبة اللغة والصورة التي يستخدمها المعلقون السياسيون ورساموا الكاريكاتير المشتركون في المناقشة. وقد أعدت اللجنة فيلم وثائقي عن ضرب مستشفيات بيروت بالطيران والمدفعية وعن الحياة في بيروت خلال فترة ثلاثة شهور هي مدة الحصار التي منع خلالها الغذاء والماء والدواء عن السكان. عنوان الفيلم «صيف بيروت٨٢» وقد وزع الفيلم المسجل على أشرطة فيديو عن طريق الإهداء أو البيع الرمزي على جهات كثيرة مثل أعضاء الكونجرس

---

(١) «التنظيمات العربية في أمريكا ومهامها» ، الوحدة (الإمارات) ٢٤ يونيو ١٩٨١.

(٢) «جمعية مكافحة التمييز العنصري العربية الأمريكية» ، الخليج (الإمارات) ، ٤ مايو ١٩٨٣.

والنوادى والجامعات والكنائس الخ. وقد اثبت الفيلم أن الصهاينة استغلوا خراط الصليب الأحمر لمواقع المستشفيات كما أنهم ضربوها أكثر من مرة مما يفند مزاعم بيجن وشارون. كما صور الفيلم القنابل الانشطارية التى ألقتها الطائرات ليلعب بها الأطفال العرب فتقتلهم. بشكل عام ترصد اللجنة كل ما ينشر أو يذاع عن الجالية العربية وعن العرب بشكل عام رصداً دقيقاً للرد عليه وتفنيده بالبراهين والأدلة والمنطق من خلال كافة الوسائل المتاحة. ويقول جون زغبي John Zogpy ممثل اللجنة أن منظمته كان لها دور فى حمل جامعة ولاية نيويورك على وقف نشر كتاب Philip L. Groisser عن الشرق الأوسط الذى اعتبرته اللجنة عداونى. ولكن الجامعة أعلنت انه تم وقف الكتاب لأسباب مالية.

وميزانية اللجنة اقل من عشر ميزانيه «ايباك» AIPAC وتتشاور فى الشئون العامة مع السفارات العربية.

مؤسسة «أنقذ لبنان» :

«أنقذ لبنان» مؤسسة إنشأتها اللجنة العربية الأمريكية لمكافحة التمييز والتفرقة فى بداية الحرب اللبنانية والغزو الصهيونى لأرض لبنان حيث عملت على جمع المال والملابس والأدوية وإرسال البعثات الطبية ، كما عملت اللجنة على جمع شمل الأسر التى بعثرتها الحرب ومعرفة مصير المفقودين كما بادرت المؤسسة بمساعدة الطلبة اللبنانيين الذين انقطعوا عن أهلهم فانقطعت مساعداتهم المادية لهم. فقد منح حوالى ٢٠٠ طالب مرتبات بلغت ٥٠٠ دولار لكل منهم للتعيش بها لحين وصول التمويل من أولياء أمورهم.

وعملت مؤسسة «أنقذ لبنان» التابعة للجنة على إحضار ٥٠ طفلاً عربياً إلي الولايات المتحدة للعلاج من الإصابات التى تعرضوا لها خلال

العدوان الإسرائيلي على لبنان حيث تم توزيعهم على مختلف المستشفيات الأمريكية. إلي جانب ذلك تقوم اللجنة فى المجال السياسي بالتصدى لرابطة الدفاع عن الصهيونية والتى تعتبر أكثر الجماعات تطرفا وأكثرها كرها للعرب عامة وللفلسطينيين بشكل خاص. وقد بدأت اللجنة تنسيق أوجه نشاطها مع نشاط الأقليات الأخرى مثل أقليات أمريكا اللاتينية والأقلية السوداء والجالية الهندية. وقد كان هذا ضرورياً بالنسبة للجنة لأن المجتمع الأمريكى ليس مجتمعاً منصهراً بمعنى أنه مجتمع يمكن أن تتعامل معه دون أن تنصهر فيه ، وهو مجتمع تنشط فيه مجموعات المصلحة «ويبقي الأقوياء فى المقدمة» والمهزومون فى المؤخرة[1]. ورغم أن حجم الجالية الصهيونية فى أمريكا يبلغ حوالى ٦ ملايين نسمة والعرب ثلاثة ملايين إلا انه يقف خلف العرب أكثر من ١٢٠ مليون عربي.

وبالإضافة إلي هاتين المؤسستين الرابطة القومية للأمريكيين العرب واللجنة الأمريكية لمكافحة التمييز العنصري ، هناك مؤسسات أخرى اقل أهمية منها لجنة الحوار العربية الأمريكية ورابطة الجامعيين العربية الأمريكية.

لجنة الحوار العربية الأمريكية ADDC :

تعتبر لجنة الحوار العربية الأمريكية منظمة مسجلة رسمياً على أنها تعمل لحساب الحكومة الليبية ويرأسها ريتشارد شدياق مدعى عام واشنطن. هدفها التأثير على القادة السياسيين ورجال الأعمال والصحفيين من خلال المؤتمرات والرحلات وحفلات الشرف. وقد أقامت هذه المنظمة

(١) بابكر عيسي «صوت عربي فى الساحة الأمريكية» ، الراية (القطرية) ، ١٩ ابريل ١٩٨٣.

أول حوار لها فى ليبيا عام ١٩٧٨ وحضر الحوار شخصيات معروفة من أصل عربي بالإضافة إلي شخصيات أمريكية. ومن هؤلاء وليام فولبرايت ، ونجيب حلمى ، والسيناتور الجمهورى بنك جورجال ، وهشام شاربي ، وجورجى آن جبير. كما حضر الحوار مجموعة من رجال الأعمال وأعضاء مجلس الشيوخ فى مناطق مثل ايداهو ولويزيانا وهى الولايات التى تسيطر عليها تماماً المنظمات الصهيونية[1].

رابطة الجامعيين العربية الأمريكية AAUG :

Association of Arab-American University Graduates

أسس كنت أوبي Kent Obee رابطة الخريجين الجامعيين العربية الأمريكية عام١٩٦٧ وهى مؤسسة معفاة من الضرائب وتعتبر من أهم المؤسسات الدعائية العربية فى الجامعات الأمريكية. وتهدف إلي نشر المعلومات العلمية والثقافية والتعليمية عن العالم العربي كما تهدف إلي بناء جسور التفاهم بين العرب والأمريكيين. ويدير الرابطة حالياً خليل نخله وقد كان يرأسها قبل ذلك عايدين جبارة ، وناظرة ارورى ، وحسنى حداد. وتضم نحو ألفين عضو معظمهم من العرب الأمريكيين الذين يعملون على مستوى الجامعات. وتعقد الرابطة كل عام مؤتمراً وتقوم بطباعة الكتب والوثائق والدراسات. واهتمام الرابطة أساساً بالقضية الفلسطينية. وهو اهتمام أكاديمي. وقد أعدت العديد من الدراسات حول القضية الفلسطينية ودراسات قصيرة تناولت القضية الفلسطينية ككل. وقد قامت بتأليف وإرسال لجان لتقصي الحقائق إلي منطقة الشرق الوسط تضمنت زيارات إلي لبنان من قبل مسئولي الجامعات وأعضاء الكليات

---

(١) «التنظيمات العربية فى أمريكا ومهامها» ، الوحدة (الإمارات) ، ٢٤ يونيو ١٩٨١.

والطلاب فى نوفمبر ١٩٨٠ كما قامت بإرسال فريق من الصحفيين الأمريكيين إلي المنطقة فى عام ١٩٧٨ ونظمت زيارات للتجار الأمريكيين الاتحاديين إلي الضفة الغربية وقطاع غزة فى مارس ١٩٨١. وكانت المنظمة تمول جميع هذه الزيارات. وبشكل عام تنظم الرابطة «سمنارات» وحلقات دراسية فى الجامعات ومؤتمرات لتقديم وجهات النظر العربية.

هذه المنظمات غير الرسمية وبشكل خاص «اللوبي الأمريكى العربي» ، «واللجنة الأمريكية العربية لمكافحة التمييز العصري» تعتبر الطريق السليم لمواجهة التحديات الصهيونية فى الولايات المتحدة ولكن مازال أمامها وقت طويل وصعوبات عديدة حتى تستطيع أن تواجه الإخطبوط الصهيوني. ولكى تصبح الدعاية العربية فعالة يجب أن تفتش عن الثغرات التى تمكنها من النفاذ إلي صانعى القرار والتأثير فيهم. ولا بد من إدراك طبيعة التركيب الاجتماعى والسياسي الذى يسود المجتمع الأمريكي واستقلال مميزاته وفهم مواقع الضعف فيه لتحريكه لمصلحتها. وسنقدم فى الصفحات التالية بعض المقترحات لتصحيح وضع الإعلام العربي فى الولايات المتحدة منها :

أولاً : وضع خطة للإعلام العربي فى أمريكا :

مازالت الدعاية العربية فى أمريكا تتم بشكل ارتجالي أو عفوى بدون تخطيط علمى. فمن الضروري إلا يبقي الإعلام العربي فى أمريكا مرهونا بحدود أو اجتهادات هذا الخبير الإعلامى العربي أو ذاك ويقتصر علي إرسال الوفود وفتح المكاتب وإلقاء المحاضرات. فمن الضرورى وضع خطة شمولية وتفصيلية ومرنه تأخذ فى الحسبان ظاهرة التعدد والتنوع التى يتألف منها المجتمع الأمريكى. فالمدخل العربي الإعلامى

إلي عقل المواطن الأمريكى الأسود مثلاً ، ليس هو نفس المدخل إلي عقل المواطن الأمريكى الأبيض. والإعلام العربي فى ولاية تسيطر عليها القوى الصهيونية كولاية نيويورك ليس هو نفس الإعلام فى ولاية يضعف فيها هذا النفوذ أو يغيب[1].المهم إلا تكون الدعاية منقطعة الصلة بالقوى التى تسود المجتمع الأمريكى ، وان تتسم بالاستمرار ، وان نهتم بالاتصال الشخصي والتأثير على الوسط الجامعى وان يستغل الطلبة العرب بشكل أكثر فعالية.

ثانياً : تشكيل هيئات إعلامية عربية دائمة متخصصة :

تتولى هذه الهيئات متابعة شئون الإعلام فلا يبقي فردياً وعفوياً موسمياً كما هو الحال الآن. وان تعقد هذه الهيئات مؤتمرات وندوات دورية يشارك فيها دبلوماسيون وإعلاميون عرب عاشوا فى الخارج واحتكوا بالإعلام المعادى للعرب وعرفوا ما يجب أن يعمل فى هذه الميدان. كما يمكن أن يشارك فيها أصدقاء من رجال الإعلام الأمريكيين ، وان يصدر عن هذه الهيئات والندوات نشرات وتوجيهات تكون بداية مكتبه إعلامية عربية فى شئون الإعلام العربي الخارجي. كذلك إنشاء مكتب «للأبحاث السياسية» يشرف عليه متخصصون يتابعون القضايا العربية ومواقف الصهيونية ، ويعدون النشرات لإيضاح تلك القضايا والرد على تلك المواقف ، يغذون بها المنظمات المختلفة.

ثالثاً : توحيد وتنسيق الجهد الاعلامى العربي فى أمريكا :

وإلا يقسم ذلك الجهد بالتضارب والعشوائية أو الازدواجية. لذلك لا بد من وجود هيئة تقوم بالتنسيق. ومن الأفضل أن يقوم بهذه العملية المؤسسات الشعبية أو بالتعاون مع المؤسسات الأمريكية العربية.

---

(١) «مطلوب إستراتيجية إعلامية جديدة لمواجهة النفوذ الصهيونى فى أمريكا» الاتحاد ، ٢١ نوفمبر ١٩٧٩.

رابعاً : أن يصبح الإعلام العربي فى أمريكا وفى الخارج مادة تدرس :

فى كليات الإعلام. المعروف أن كليات أو أقسام الإعلام متواجدة فى معظم الجامعات العربية ولذلك من الضرورى توجيه جزء من اهتمامها لإعداد البحوث والدراسات عن الوضع الإعلامى العربي فى الخارج وأسباب نجاح الإعلام الصهيونى والطرق التى يجب إتباعها لمعالجة هذا الوضع وذلك لإعداد الكوادر الإعلامية العربية القادرة على العمل فى المجتمعات الغربية.

خامساً : إرسال مراسلون صحفيون أكفاء إلي الخارج :

الجهد الاعلامى الرسمي وحدة لا يكفي ولا بد من تواجد المراسل الصحفي العربي بالكفوء القادر على أقامة علاقات مهنية وثيقة مع المعلقين والمهتمين بقضايا الشرق الوسط. مثل هذا المراسل يستطيع أن يعرف رجال الإعلام الأمريكيين بحقيقة الأوضاع فى المجتمع العربي وابتعاده عن الصفة الرسمية يتيح له فرصة أكبر للتأثير.

سادساً : الاهتمام بالتأثير على الوسط الطلابي :

التركيز بشكل خاص على الوسط الجامعى لأنه الوسط الذى تتوافر فيه درجة من الوعى والقدرة على النظر بحياد للقضايا. فدرجة معينة من الوعى ضرورية لكى تلقي الدعاية العربية أذنا صاغية للسماع للقضية الفلسطينية. بالإضافة إلي ذلك الوسط الجامعى متحرر بشكل نسبي عن النفوذ الصهيونى. فليس هناك ما يجعل الأساتذة تخشي النفوذ الصهيونى. فضلاً عن أن الشباب الأمريكى متشوق لتبنى قضايا إنسانية كبرى. ويسهل التأثير على الوسط الجامعى لأن الوجود العربي فيه ظاهر ويحتك الطلبة العرب بشكل مستمر مع الطلبة الأمريكيين. وفى نهاية الأمر الوسط الجامعى يوفر القادة لأمريكا فى شتى المجالات. ولذلك فالتأثير عليه من المحتم أن يدر عائداً مؤكداً.

تلخيص :

ناقشنا في هذا الفصل التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي أدت إلي تكوين الصورة المنطبعة عن العرب في الولايات المتحدة ، وطبيعة الإعلام الرسمي الموجة من الحكومات العربية ، وإعلام الجامعة العربية ، والسلبيات التي شابت تلك الجهود الرسمية وكذلك ناقشنا الجهود غير الرسمية التي قام بها الأمريكيون من أصل عربي وإنشاء اللوبي العربي وجهود الأمريكيون العرب لمنع وسائل الإعلام الأمريكية. الإساءة إلي صورة العرب.

الفصل السابع

أولاً : الأحزاب السياسية

ثانياً : مفهوم جماعات الضغط من ثنايا دراسة القوة فى علم السياسة

الفصل السابع

أولاً : الأحزاب السياسية

الأحزاب تمثل حلقة وصل بين المواطنين والحكومة ، ومن المسلم به أن الأحزاب تتولى تحويل الفكر الاجتماعى فى المجتمع وترجمته إلى سلوك سياسي ملموس حينما تجعل منه برامج منظمة تطالب الحكومة بتنفيذها. وعلى الرغم من أن هناك اعتقاد شائعاً بان الحكومات النيابية يتعذر عليها أن تؤدى دورها بدون الاعتماد على الأحزاب ، فإن عمر الأحزاب السياسية ما يزيد على مائة وخمسين عاماً. لكن يبدو أن الأحزاب السياسية هى نتيجة مصاحبة لتحديث النظام السياسي ، فنحن نستطيع الآن أن ندرس الأحزاب على أساس مقارن فهى توجد فى الديمقراطيات الانجلو أمريكية. والأنظمة الشمولية مثل الاتحاد السوفيتى ، كما توجد فى ألمانيا وايطاليا ، فضلا عن الدول الأفريقية التى حققت استقلالها حديثاً كما هو الأمر بالنسبة لدول أمريكا اللاتينية[1]. وللأحزاب السياسية فى هذه الأقطار وظائف متعددة على المستويات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية. ومن المتوقع أن يقوم الحزب بتنظيم الرأى العام وتوصيل المطالب الى الحكومة ، هذا بالإضافة إلى أن الحزب يؤدى دوراً رئيسياً فى اختيار القيادات السياسية التى تتولى مهمة اتخاذ القرارات ووضعها موضع التنفيذ. يضاف إلى ذلك كله أن الحزب يمكن من الناحية الاجتماعية أن ينظر إليه بوصفة هيئة من هيئات التنشئة الثقافية للمواطنين فهو يتولى تعميق وتدعيم المفاهيم العامة للمجتمع وعرضها وتحليلها لطائفة كبيرة من الأفراد محتى ون كانت قيادة الحزب تستهدف تغيير هذه المفاهيم تغيير جذرياً.

---

(1) Lapalombara & Myron Woiner, Politiect psrties and political development, printon, 1966, p. 3.

١- طبيعة الأحزاب السياسية :

الحزب السياسي هو جماعة تسعى إلى مراقبة الحكومة ، والنقطة الرئيسية فيما يتعلق بهذه الأحزاب هو أنها جماعات تتحقق لها درجة معينة من التنظيم والاستمرار ومعنى ذلك أنها تختلف عن التنظيمات السياسية المؤقتة التى تتكون لخدمة هدف معين فى فترة زمنيه خاصة وتنتهى مهمتها بتحقيق هذا الهدف. يضاف إلى ذلك أن الأحزاب تنشأ تلبيه لحاجات وخدمة لأفكار ، وتحقيقاً لغايات محددة وتتضمن برامج الحزب أفكار تتعلق بالقانون والحكومة ، وبشكل النظام السياسي ، ومعنى ذلك أن الأحزاب يتعين أن تكون منظمة بدرجة عالية ، وإن تتبنى فلسفة خاصة واضحة ، هذا فضلاً عن المراقبة الدستورية التى تمارسها على الحكومة. ومن الظواهر الشائعة فيما تعلق بالأحزاب هو أنها تجاهد من اجل الحصول على القوة لا للحزب فى ذاته وإنما تتمركز القوة دائماً عند قادة الأحزاب. تلك هى الطبيعة الاوليجاركية للحزب السياسي التى ناقشها روبرت ميشيلز ولقد أوضح «ميشيلز» كيف أن الأحزاب الديمقراطية فى ألمانيا أصبحت تتسم بخصائص محددة مثل التسلسل الرئاسي للقيادات ، والاتجاهات البيروقراطية والتسلطية.

وعلى الرغم من الفروق القائمة بين الأحزاب السياسية ، فأنها تشترك جميعً عادة فى نظرة عامة للمسائل الرئيسية. فالدستور هو الذى يحدد طابع السلطة السياسية ، ومن ثم تتحقق وحدة الأحزاب المتمثلة فى خدمة الأهداف القومية ويقول ماكيفر فى هذا الصدد : «أن نظام الحزب هو الميكانيزم الذى يجعل من دولة الطبقة دولة قومية[1]. فالطبقات الاجتماعية الاقتصادية المختلفة ترتبط بأحزاب سياسية متعددة ، وهذا

(1) Macivar, The Modern State op. cit. p.400.

بدوره هو ما يتعارض مع النظرية الماركسية فى الطبقات والصراع الطبقي فثمة اتفاق لا بد أن يسود بين أعضاء الحزب حتى وإن تباينت أوضاعهم الطبقية فى المجتمع.

وهناك دراسات عديدة تناولت تحليل طبيعة الأحزاب السياسية ، ولقد اهتمت هذه الدراسات بتتبع تطور الأحزاب وارتباط هذا التطور بالنظام البرلماني واتساع نطاق الانتخاب والتصويت السياسي. ومما يلفت النظر فى هذا الصدد الصياغة التاريخية التى قدمها «ماكس فيبر» حينما قسم تطور الأحزاب إلى عدة مراحل هى : «الزمر الارستقراطية» Aristocratic Cliques ، جماعات النبلاء الصغيرة ، ثم الديمقراطية النيابية[1]. كذلك لاحظ دوفرجية Duverger أن الأحزاب ترتبط بتطور البرلمانات القومية ، واتساع حجم الأفراد الذين لهم حق الانتخاب والتصويت. والأحزاب فى رأيه نشأت كنتيجة مترتبة على المنظمات السياسية حينما استشعر أعضاء هذه المنظمات الحاجة إلى وجود جماعة تمارس نشاطها بصورة ملموسة. ويلاحظ دوفرجية انه يمكن تقسيم نشأة الأحزاب إلى مراحل متتابعة ، فقد كانت هناك فى البداية الجماعات البرلمانية ، ثم تنظيم اللجان الانتخابية ، وأخيراً تأسس الصلات الدائمة بين هذين العنصرين[٢].

ولقد أوضح كل من «فيبرو» «دوفرجية» أن الزمر والأندية السياسية التى كانت تخصص للصفوة كانا يمثلان مرحلة سابقة على ظهور الأحزاب السياسية لكنهما لا يرقيان إلى مستوى الأحزاب كما نعرفها اليوم ذلك أن الأحزاب السياسية فى أوروبا لم تظهر إلا بعد

(1) Weber, polities as a vocation in Gerth & Mills, op. cit p.108-107.

(2) Duverger, political parties, op. cit. p. xiii-xxxvii

اتساع نطاق الانتخاب والتصويت ومن ثم تزايد الشعور بضرورة تنظيم الحزب على المستوى المحلي. وفي هذا الصدد يتعين الإشارة إلى الملاحظة الهامة التي أبداها «دوفرجية» وهو بصدد تحليل طبيعة الأحزاب فهو يؤكد ضرورة التفرقة بين الأحزاب التي تنشأ بطريقة داخلية وتلك التي تنشأ خارجياً. أما الحزب الذي ينشأ داخليا فهو ذلك الذي يظهر بصورة تدريجية من خلال أنشطة المشرعين أنفسهم ، فالتنظيم السياسي على المستوى المحلي يظهر إلى حيز الوجود حينما تزداد الحاجة إلى وجود جهات تشريعية ويعتقد «دوفرجية» أن هذا التنظيم المحلي قد ينتج ببساطة عن الحقيقة التي مؤداها أن مثل هذه الجبهات التشريعية تشترك معاًفي أصل جغرافي أو اقليمي واحد. ولقد كان ذلك هو الأمر بالنسبة للجماعات التشريعية التي ظهرت في فرنسا خلال القرن التاسع عشر(١) ، والغريب في الأمر أن ذلك كان هو شان الأحزاب السياسية الأولى التي ظهرت في اليابان خلال عامي ١٨٧٠-١٨٨٠(٢) ، وكذلك فيما يتعلق بايطاليا بعد لوحدة ، حيث كان التنظيم الحزبي يعكس التقارب الجغرافي لبضع المشرعين الذين كانوا يرغبون في تنسيق جهودهم كوسيلة لإحكام مراقبتهم للحكومة. فكأن الأحزاب التي تنشأ بطريقة داخلية هي تلك التي تعبر عن تفاعل بين التنظيمات المحلية وبين الهيئة التشريعية. والأمثلة على الأحزاب السياسية الداخلية عديدة نذكر منها الأحزاب المحافظة والديمقراطية والجمهورية في بريطانيا وكندا والولايات المتحدة.

---

(1) Duverger op. cit. p. xxiv-xxv.

(2) See, Robert Scalapion, «Japan Traditionalism and Democracy» is Neuman, ed., modern political parties Chicago university press, 1956.

إما الأحزاب التى تنشا بطريقة خارجية فهى تلك التى تظهر خارج نطاق الهيئة التشريعية وقد تضمن نوعا من التحدى للجماعة الحاكمة وتطالب بضرورة تمثيلها. وتشكل هذه الأحزاب ظاهرة حديثة جداً ، فهى ترتبط الإضافة إلى اتساع نطاق الاقتراع ، بايديولوجيات علمانية أو دينية ، وفى معظم الأقطار النامية تسعى هذه الأحزاب لى تدعيم القومية وتنزعم الحركات المعادية للاستعمار وتجد هذه الأحزاب تدعيما من النقابات ، والتعاونيات ، وطلاب الجامعة ، والمثقفون ، والمنظمات الدينية. والأمثلة على هذه الأحزاب فى الغرب عديدة نذكر منها الأحزاب الاشتراكية التى ظهرت فى أواخر القرن التاسع عشر ، والأحزاب الديمقراطية المسيحية التى ظهرت فى بداية القرن العشرين كرد فعل للحركات السياسية التى تزعمتها البروليتاريا ويعتقد دوفرجية أن هذا النوع من الأحزاب يتميز بالمركزية والتماسك الايديولوجى ، كما أنها اقل تأثراً بالهيئة التشريعية إذا ما قورنت بالأحزاب الداخلية.

وفى مقابل هذا الاتجاه الذى ارجع نشأة الأحزاب السياسية لاتساع نطاق الاقتراع والنظام البرلمانى ، هناك اتجاه آخر ساد على وجه الخصوص بين مؤرخي الحركة الثقافية الأوروبية يميل إلى تأكيد دور الايديولوجيه. والفكرة الرئيسية التى ينهض عليها هذا الاتجاه هي أن نشأة الاقتراع ، والنظام البرلمانى ، والأحزاب السياسية ذاتها إنما يرجع إلى ظهور الإيديولوجيات الديمقراطية ، تلك وجدت أن التنظيم السياسي يمثل ضرورة وأداة رئيسية فى مناهضة الحكم الديكتاتورى والاتوقراطى ، وتدعيم الحريات العامة والحكم الديمقراطى ، وهناك دراسة هامة فى هذا الصدد أوضح فيها بالمر R.R. palmer كيف استطاعت الطبقات الدنيا فى أوروبا أن تشارك فى العملية السياسية وان تفرض إيديولوجيتها(1).

(1) R. R. Palimar the Age of the Domercretic Revolution, Princeton University Press, 1959.

وثمة اتجاه تاريخي آخر يميل إلى تأكيد أهمية «الأزمات التاريخية» التى تشهدها بعض المجتمعات ، ومن ثم يكون لها تأثيرها الواضح على لنظام السياسي بعامة وفى ظهور الأحزاب السياسية بصفة خاصة.ومن الجدير بالذكر هنا أن الأسلوب الذى سوف تنتهجه الصفوة السياسية فى مواجهة هذه الأزمات التاريخية يمكن أن يكون مسئولاً عن تحديد شكل النظام السياسي(١). ولا شك أن الأزمات التاريخية التى تواجه المجتمعات تحدث تغيرات جذرية فى النظام الاجتماعى العام ، ومن أمثلة هذه الأزمات الحروب ، والكساد ، والانفجار السكانى ، والتغيرات التى تطرأ على النظم التعليمية والمهنية ، والتطور العمرانى والاعلامى الواسع النطاق.

وعلى الرغم من أهمية «مفهوم الأزمات» فى فهمنا للظروف التى نشأت فى ظلها الأحزاب السياسية ومن ثم العوامل التى تؤثر فى تطورها ومع ذلك فان هناك ظروفاً أخرى تؤثر في النسق السياسي بصفة عامة وتنعكس أثارها على الأحزاب السياسية ، ويمكن فى هذا الصدد أن نشير إلى نوعين من هذه الظروف فقد يحدث تغير فى اتجاهات المواطنين نحو

---

(١) نذكر هنا تلك الملاحظة الهامة التى أشر إليها ماكس فيبر فقد ذهب إلى أن بعض الأحداث فى تاريخ الأمة قد يكون لما تأثيرها الدائم على الأنساق التى تتطور فيما فيما انه يمكن تفسير الفروق بين الإنسان والنظم المجتمعية على أساس هذه الخبرات ؛ انظر :

- Weber, the Methology of the Social Glencoe iii Free press, 1949, 182

ومن الدراسات المعاصرة فى هذا المجال تشير إلى مناقشة «ليبست» «الأزمة الشرعية» ودورها فيما يتعلق بتطور الولايات المتحدة كدولة قومية وقد أوضح «ليبست» بطريقة أمبريقية التجربة الأمريكية وناقش مشكلاتها السياسية على وجه الخصوص ؛ انظر :

- S.M. Lepset, The first new nation, new York Show Book, 1963, p. 16-23

السلطة ، إذا يعتقد أفراد المجتمع أن من حقهم أن يمارسوا نوعا من التأثير على ممارسة السلطة ، وفى نفس الوقت تسعى الصفوة المسيطرة أو صفوة أخرى متطلعة إلى اكتساب تأييد جماهيري حتى تستطيع أن تحصل على القوة السياسية حتي وإن كانت الجماهير لا تشارك في الحياة السياسية[1].

---

(١) من الجدير بالذكر أن محاولات تفسير نشأة الأحزاب السياسية عديدة ولعلنا نلقي بعض الضوء على هذه المحاولات فنذكر على سبيل المثال لا حصر ذلك الاتجاه الذى يميل إلى تفسير نشأة الأحزاب في ضوء نظرية الطبيعة البشرية ، وتؤمن هذه النظرية بان الأحزاب تعبرْ عن حاجات فطرية عند الإنسان أهمها حاجته إلى المنافسة والنزاع ، ومن ثم فان الأحزاب هي التعبير المنظم عن هذه الحاجة ، ومن أهم من يمثل هذا الاتجاه سير هنرى مين Maine ؛ وانظر : Populer Government, p.10-1 وتنطوى هذه النظرية على تفسير آخر مؤداه أن الناس ينقسمون بحكم تكوينهم الفطرى أيضاً إلى أشخاص راديكاليين لديهم نزوع نحو التعبير ، وآخرون يتميزون بأنهم محافظين يعملون على استقرار النظام الاجتماعي القائم. وثمة محاولة أخرى تفسر الأحزاب السياسية على أساس الكاريزما أو الإلهام الذى يتحقق عند بعض القادة فيحرك فى الجماهير الرغبة في أتباع هذا القائد أو ذاك ومن ثم يكون ذلك دافعا لتكوين حزب سياسي. ومع ذلك كله فان أهم محاولات تفسير نشأة الأحزاب السياسية هي تلك التى ترى أن العوامل الاجتماعية السياسية في البيئة التى تحدد نشأة الأحزاب السياسية ففى الغرب مثلاً يمكن تتبع الأصول التاريخية للحزب الديمقراطى إلى عاملين أساسيين هما تحديد سلطة الملكية المطلقة ، والتوسع الذى طرأ على نظام الاقتراع والواقع أن كل هذه التفسيرات تنطوى علي جوانب صدق ، لكن ليس هناك تفسير يصلح بمفردة كأساس لأصل الأحزاب ، وفى ضوء ذلك حاولت نظرية المصلحة Intereat theory أن تقدم فرضا معقولاً وهو أن مصالح الأفراد واهتماماتهم هى التى تحركهم نحو تحالف الأحزاب حينما تلتقي أو تتقارب المصالح ، ومثل هذه المصالح انما ترجع فى أصلها إلى التفاعل بين شخصيات الأفراد والبيئة الثقافية ، فالمولد ، والتعليم ، وفرص الحياة تحدد انتماؤه الحزبي ، ومن المسلم به أن أهم المصالح هى تلك المصالح الاقتصادية فالسلوك السياسي هو نتاج فى جانب كبير منه لتلك المصالح ومعنى ذلك أن الأفراد سوف يعطون أصواتهم لصالح الحزب الذى يحقق مصالحهم الاقتصادية : انظر :

- Macivar, the web of Government p. 215-6

٢ـ الأحزاب السياسة والرأى العام :

الأحزاب السياسية تمثل إحدي الهيئات الرئيسية المعبرة عن الرأى العام والعاملة على تكوينه ، ولهذا فمن الضرورى عند دراسة الأحزاب السياسية تحليل طبيعة الرأى العام وتوضيح هذا المفهوم فى مجال الدراسات السياسية. وجدير بالذكر أن مفهوم الرأى العام قد حظى فى السنوات الأخيرة بأهمية خاصة عند علماء الاجتماع السياسي والنظرية السياسية ، ومع ذلك فلا توجد موافقة عامة حول معناه وطبيعته ، ويقول سات Sait «إن مناقشة مفهوم الرأى العام غالباً ما تؤدى إلى الخلط أكثر مما تحقق الاستفادة»[1]. والواقع أن مفهوم الرأى العام يحظى باهتمام الحكومات الديمقراطية التى تعتمد على الرأى أكثر مما تستند إلى القوة ، ومعنى ذلك أن نظرية الرأى العام مشتقة من الديمقراطية كشكل للحكومة ، وهناك مجموعة افتراضات تستند إليها هذه النظرية تتلخص فيما يلى :

(أ) أن الجمهور يهتم بالمسائل المتعلقة بالحكومة.

(ب) أن الجمهور يعرف بدقة ما هى حاجاته ومتطلباته.

(ج) أن الجمهور لدية القدرة على التعبير عن حاجاته ومطالبة.

(د) أن إرادة الجمهور يتعين أن تصاغ فى قوانين نافذة المفعول.

فى ضوء هذه الافتراضات نستطيع القول بأن الرأى العام إنما يعنى دائماً الإشارة إلى عدة عناصر هى : تسجيل الواقع ، والاعتقاد ، والإرادة. والعنصر الأول يقصد به أن الرأى العام ينطوى على معرفة واضحة بما هو كائن بالفعل فى الحياة الاجتماعية فهو يتضمن درجة من الوصف والتشخيص للظواهر وهو كاعتقاد يقصد به الإيمان باتجاه معين فى المستقبل تتخذه هذه الظواهر ، بمعنى أن الرأى العام عليه أن يقيم

---

(1) Sait, Political institutions A. Preface p. 501.

الأحداث ، وأخيراً يتضمن للرأى العام عنصر الإرادة أى توجيه السلوك والأحداث وجهة معينة ، ويقول فاينز Finer أن السياسة تهتم بعنصر الإرادة المتضمن فى الرأي العام[1]. بينما يرى برايس Bryce أن الرأى العام يمثل القوة المطلقة النهائية فى كافة الأمم خلال كل العصور ، والخاصية المميزة الديمقراطية هو اعتمادها على رأى الأغلبية ، فهذا الرأى هو الذى يتولى مراقبة الحكومة[2].

ولقد ساد خلال العقد الأخير من القرن التاسع وأوائل القرن العشرين تصور تقليدي للرأى العام ، وكان هذا التصور ينهض على تعميم بسيط مؤداه أن ملايين الأفراد يمكنهم الاتفاق وتكوين رأى عام حول مختلف المسائل مثل الضرائب ، وتشريعات العمل ، والسياسية الخارجية. إما قوة الرأي العام فهي تتمثل فى الإحساس بالمجتمع والعاطفة القوية نحوه تلك العاطفة التى تمنح للقوانين المكتوبة معناها. ومعنى ذلك بعبارة أخرى أن الرأى العام من هذا المنظور التقليدي يعبر عن جمهور متماسك ومتجانس له رأيه العام الموحد. تلك هى وجهة النظر التى عبر عنها جان جاك روسو حينما افترض وجود مجتمع يضم أفراداً متجانسين يتميزون بالفاعلية والأمانة ، ووحدة المصالح السياسية ، ومن ثم فالرأى العام واحد لا ينقسم أو يتنوع. والواقع أن تصور قريبا من ذلك يمكن أن نعثر عليه فى كتابات بعض المحدثين فقد لاحظ سات E.M.Sait «أننا لا يتعين أن نتساءل عن الرأى العام ، ذلك أن الاستخدام القديم للمصطلح يعنى انه رأى المجتمع رأى الشعب بأكمله»[3].

---

(1) Finer, the Theotry and Practice Moders Government , p. 14
(2) Bryee, the American Commonwealth, vol., II, p.259.
(3) op. cit., p. 501.

ولقد خضعت وجهة النظر هذه للنقد من جانب عدد من الدراسيين مثال ذلك أن «برايس» حاول أن يجرى دراسة امبيريقية عن عملية تكوين الآراء والتعبير عنها فخلص إلى نتيجة مؤداها أن الآراء تصاغ فيما يتعلق بالسياسة العامة من خلال تأثير جماعات مصلحة صغيرة العدد تسعى إلى تكوين رأى عام عند عدد كبير من المواطنين ، ومن ثم عرف برايس الرأى العام بأنه مصطلح يشير إلى مجموعة آراء يعتنقها الأفراد حول المسائل التى تهم المجتمع ، والرأى العام بهذا المعنى يتضمن أفكارا متنوعة ، ومعتقدات وخيالات مختلفة ، كما ينطوى على تحيزات ومطامح واتجاهات متباينة[1]. كذلك أوضح لورانس لويل L. Lewell فى دراسة له بعنوان «الرأى العام فى الحرب والسلم» انه لا يمكن التحدث عن رأى عام متجانس وموحد. وإنما كل ما هنالك أن الرأى العام يعبر عن الأغلبية وقد تقبله الأقلية أو ترفضه ، وهذه مسألة ترجع إلي الاقتناع أكثر مما ترجع إلى الضغط والقوة[2].

وهكذا يتضح لنا أن دور الرأى العام فى الديمقراطية بالغ الأهمية فالديمقراطية تتميز عن إشكال الحكومات الأخرى على أساس الحقيقة التى مؤداها أنها تنهض على افتراض انتشار القوة ، بدلاً من تركزها فى مركز واحد وهى تستطيع أن تؤدى وظائفها بكفاءة على نحو ما ذهب «مانهايم» حينما يتحقق توازن فى بناء المجتمع. وحينما يصبح القانون انعكاساً للرأى العام فان ذلك يجعل من اليسير حل مشكلة الالتزام السياسي. فالمواطنون يطيعون القانون لأنه يعبر عن إرادتهم ، ويقول «ماكيفر» فى هذا الصدد : «حينما يكون الرأى حراً فى تحديد الحكومة ، لا تكون السياسة معبرة عن القوة ، ولكنها تنتج عن الإتفاق الايجابي».

(1) Bryce, modera Demeeracies, vol, 1, p.173.

(2) Lowell public Opinion and Populer Government, chs. 1 and 11.

والرأى العام فى الديمقراطية هو وسيلة تحقيق الأهداف العامة والمصالح الخاصة بالمجتمع ككل بدلاً من الاقتصار على مصالح جماعات الصفوة أو الأقلية فى المجتمع.

٣ـ الأحزاب السياسية والتنمية السياسية

ما هو الدور الذى تلعبه الأحزاب السياسية فى التنمية السياسية؟ من المألوف أن ننظر إلى الأحزاب بوصفها مؤسسات أو تنظيمات تعبر عن المصالح الاجتماعية والاقتصادية ، كما أنها ميكانيزمات تدخل فى الصراع حول الأهداف المجتمعية. والتراث السائد حول موضوع الأحزاب السياسية وعلى الأخص فى بريطانيا وأمريكا إنما يفترض أن النسق السياسي الذى تعمل داخله الأحزاب إنما يقبله معظم أعضاء المجتمع بوصفة شرعياً ، فالشعب ممثل «للدولة القومية»[١] ، وان هناك علاقات مقبولة بدرجة تقل أو تكبر بين المشاركين السياسيين والدولة من جهة ، وبين المشاركين أنفسهم من جهة أخرى. لكننا إذ نظرنا إلى دول العالم الثالث سنجد أن هذا الافتراض لا يحقق نفس الدرجة من الصدق ، ولهذا فان علينا عند دراسة دور الأحزاب السياسية فى التنمية السياسية أن تأخذ فى فى الاعتبار مرحلة النمو أو التقدم التى يمر بها المجتمع ، فالأمر يختلف تماماً فى العالم الغربي والامريكى عنه فى دول العالم الثالث التى تكافح من اجل عبور فجوة التخلف.

ولنبدأ أولاً بمناقشة لمفهوم التنمية السياسية Political Development أو التحديث السياسي قبل أن نوضح دور الأحزاب السياسية فى هذا المجال لا شك أن التنمية السياسية هى جزء من التنمية

---

(١) هشام محمود الاقداحى : معالم الدولة القومية «رؤية معاصرة» ، مؤسسة شباب الجامعة ، الإسكندرية.

الشاملة ونحن نقصد بها على وجه الخصوص تلك العملية التى يحدث بمقتضاها تغيير فى القيم والاتجاهات السياسية ، والنظم والبناءات ، وتدعيم ثقافة سياسية جديدة بحيث يؤدى ذلك كله إلى مزيد من التكامل للنسق السياسي. ولعنا نختار فى هذا الصدد بعض المشكلات الخاصة بالتنمية السياسية التى يمكن أن ترتبط بدور الأحزاب السياسية ونناقش هذه المشكلات فيما يلى :

(أ) المشاركة السياسة :

يبدو اثر الأحزاب السياسية واضحاً فى المشاركة السياسية ، ولا شك أن الأخيرة تعتبر من دعامات التنمية السياسية. ذلك أن العوامل المؤثرة فى طبقات التجاريين ، والطبقات الوسطى الحضرية والتى تدفعهم إلى السعى من اجل القوة واكتسابها من الطبقات الارستقراطية والحكام المستعمرين سوف تؤثر أيضا على طبقات الفلاحين والعمال الصناعيين. وحتى فى الأقطار المتقدمة تتغير أنماط المشاركة حينما تعمل المخترعات التكنولوجية على تعديل البناء الطبقي ، وتغير كذلك الدور السياسي والاقتصادى لقطاعات معينة من السكان ، ومعنى ذلك كله أن تزايد معدلات الحضرية ،ونمو الاتصالات الجماهيرية وانتشار التعليم تبدو مصاحبة لزيادة الرغبة فى المشاركة السياسية. وحينما تؤسس الدول حزبا سياسياً فان ذلك معناه مشاركة الأفراد فى ممارسة القوة السياسية على أساس ما يتحقق لديهم من مهارات سياسية.

(ب) مسألة الشرعية :

حينما تقوم الحكومة بتأسيس الأحزاب ، لكى تحل محل النظم الاوتوقراطية والملكية القديمة فن مسألة شرعية النظام السياسي الجديد تفرض نفسها فالأحزاب تجد فى الاحتكام إلى القاعدة الشعبية تبريراً شرعياً لها. وسوف نلاحظ بطبيعة الحال أن المراحل الأولى من نشأة أى

نظام حكومي تجعل المجتمع يشهد مرحلة اضطراب أو عدم استقرار ، وليس من الضروري أن يكون ذلك ناتجاً عن التغيرات الاجتماعية والاقتصادية السريعة التى تمر بها المجتمعات النامية ، وإنما عدم الاستقرار يصاحب باستمرار النظم السياسية الجديدة التى تتضمن عادة أنماطاً جديدة للمشاركة السياسية. وربما تؤدى هذه الظروف إلى نقص الشعور بالالتزام نحو النظم الجديدة. إما الصعوبة التى تواجه قدره النظم الحزبية على تكوين إحساس بالشرعية فتتمثل فى نقص التماسك عند معظم الحكومات الحزبية الجديدة. وعلى الرغم من أن الحكومات الاستعمارية والارستقراطية لا تحظى داخليا بشعبية كافية ، إلا أنها تبدو للملاحظ الخارجي كما لو أنها على أعلى درجة من التماسك.

(ع) التنشئة السياسية :

الأحزاب السياسية هى إحدى التنظيمات الأساسية التى تمارس فى المجتمع نوعا من التنشئة السياسية للأعضاء ، ويبرز هذا الدور بوضوح أكثر فى المجتمعات النامية عنه فى المجتمعات المتقدمة. ويرجع ذلك لى الحقيقة التى مؤداها أنه فى المراحل الأولى من النمو تركز الأحزاب السياسية على تدعيم أعضائها بالمعرفة السياسية وبالرؤية الواضحة حتى يمكنهم المشاركة الفعالة فى مراقبة الحكومة على حين فى المجتمعات المتقدمة هناك هيئات أخرى يمكن أن تؤدى هذا الدور مثال ذلك أن الحزب فى الأقطار النامية ينظم الخدمات الاجتماعية لأعضائه ويقدم له فرص العمل ويضع برامج التدريب السياسي ، ويوضح للأعضاء التاريخ القومى كما يناقش معهم برامج التنمية الاقتصادية التى تضعها الحكومة ويكشف عن مطامحها الدولية.

جماعات الضغط

اشتراك المواطن فى الحياة السياسية من ثنايا جماعات الضغط السياسي

جماعات الضغط السياسي Groups De Pression

إن ثمة جماعات تستهدف الضغط على السلطة الرسمية بقصد التأثير عليها في عملية صنع القرار السياسية ، ومن شاكلة هذه الجماعات النقابات العمالية ، منظمات الشباب ، والجماعات الدينية ، والجماعات المذهبية ، (كالجماعات التى تنشا بقصد مكافحة التمييز العنصري). ويشترك المواطن في الحياة السياسية فى ثنايا هذه الجماعات على مقتضى اتجاهات الجماعة وأهدافها متخذاً من الجماعة وسيلة اقوي إلى التأثير على السلطة الرسمية وتوجيهها فى عملية صنع القرارات السياسية بما يلاءم مزاج الجماعة ومصالحها. وهكذا لكي توصف جماعة ما بأنها من جماعات الضغط السياسي ، يتعين أولاً أن تستهدف مصلحة مشتركة مادية كانت أم أدبية ، وثانياً أن تتخذ الجماعة من الضغط على الجهاز الحكومي وسيلة إلى تحقيق تلك المصلحة.

وتبعاً لهدف الجماعة قد تتسم جماعات الضغط السياسي بالطابع النفعى البحت حال نقابات العمال ونقابات أرباب الأعمال ، وقد تتسم بالطابع الايديولوجي (الفكر المذهبي) كالجماعات النسوية التى تستهدف مساواة المرأة بالرجل فى الحقوق السياسية ، غير أن هذا التصنيف ليس قاطعاً ، فمن نقابات العمال – فى بعض البلاد – ما يجمع بن الطابعين النفعى والايديولوجي ، ذلك بأن تستهدف هذه النقابات الدفاع عن المصالح المادية والأدبية لأعضائها ، كما تسعى فى نفس الوقت إلى أعمال الأفكار المذهبية التى تدين بها بالسعى إلى وضعها موضع التطبيق عن طريق مساندتها للأحزاب القائمة على إيديولوجيتها. ومن ذلك أيضا أن تنشا جمعية المحاربين القدماء بقصد رعاية مصالحهم والدعوة إلى السلام فى آن واحد.

وتلجأ جماعات الضغط السياسي فى كثير من البلاد إلى أساليب ووسائل متباينة للتأثير على الإدارة الحكومية ، منها الإيحاء بعدالة مطالبها أو إقناعها بذلك بشتى الوسائل المألوفة كالمخاطبة المباشر أو عن طريق الصحافة أو بالتأثير على الرأى العام الذى يؤثر بدوره على الإدارة الحكومية ، ومنها الالتجاء إلى الطرق غير المشروعة كحملات ترويج الشائعات حول بعض المسئولين أو الالتجاء إلى الرشوة الصريحة أو المقنعة كمنح بعض كبار الموظفين امتيازات معينة. ومنها أيضاً إغراء بعض كبار موظفي الدولة على ترك مناصبهم الحكومية وتوليتهم مناصب بمرتبات ضخمة فى إدارة تلك الجماعات لكى يكونوا أداة للتأثير على زملائهم القدامى فى الجهاز الحكومى ، لكى تفيد هذه الجماعات من درايتهم بدقائق الأمور فى سير ذلك الجهاز لصالحها.

أخيراً فان جماعات الضغط قد تلجأ إلى تمثيل مصالحها واتجاهاتها الإيديولوجية فى الجهاز الحكومى على نحو ما تفعل الأحزاب السياسية وذلك بان ترشيح بعض أعضائها لعضوية المجالس النيابية ، كما قد تسهم فى تمويل حزب سياسي معين يشاركها فكرها المذهبي لكى يؤيدها فى مطالبها فى مجال الرأى العام ولدى السلطة الرسمية.

هذا وتتعين الإشارة هنا إلى أن من بين جماعات الضغط السياسي بل ومن أظهرها فى البلاد المتخلفة الأسر الكبيرة ذات العزوة القبلية والأسر ذات المكانة الاقتصادية الإقطاعية الطابع ، فهذه وتلك تلعب – فى تلك البلاد – دوراً خطيراً فى التأثير على جهاز الحكم لحساب مصالحها الخاصة المادية والأدبية على السواء ، كما تؤثر فى الحياة السياسية تأثيراً فعالاً بإفسادها عن طريق الضغط القبلي أو الاقتصادى على حسب الأحوال ومن هنا كان تصميم النظام الناصري – أثر قيامة – على

القضاء على الملكيات الزراعية الكبيرة فى مصر وذلك بقصد القضاء على القوة السياسية لأصحابها. ولنا فى اليمن المعاصر مثل فى هذا الشأن فالقبائل لاتزال هناك تمثل قوى يعتد بها فى مواجهة قوة أجهزة الدولة الحديثة ، حتى كاد نفوذ هذه الأجهزة يقف عند حدود تلك القبائل.

وجملة القول فإن : «جماعات الضغط السياسي» هى جماعات تستهدف الصراع من اجل التأثير على السلطة الرسمية بحيث تأتى قراراتها متجاوبة مع مصالحها الخاصة وبشتى الأساليب والوسائل (حتى غير المشروعة منها) ولنا مثل واضح – فى هذا الصدد – فى لبنان ، فلقد استفحل صراع الجماعات الطائفية هناك فيما بينها من ناحية وفيما بينها وبين سلطة الدولة من ناحية أخرى ، حتى انتهى الأمر إلى ما عليه لبنان حالياً من صراعات مسلحة راحت سلطة الدولة تعجز هناك عن وضع حد لها ولذا لا يتردد الملاحظون فى أن يروا فى انتشار جماعات الضغط السياسي واستقرارها فى بلد معين أداة معطلة للديمقراطية.

ظاهرة اللوبي «Lobby» فى الولايات المتحدة الأمريكية

ولعل فى ظاهرة اللوبي «Lobby» والتى تنفرد بها الولايات المتحدة الأمريكية فى مجال جماعات الضغط السياسي ما يؤيد ذلك وتشير لفظة «اللوبي» هذه فى الحياة السياسية فى الولايات المتحدة إلى المنظمات اللارسمية التى تحترف التأثير على أعضاء الكونجرس الأمريكى والتى كثيراً ما تضم رجال كونجرس سابقين ونساء حاذقات فى هذا المقام ، وذلك بوسائل شتى دون أن يشغلها كثيراً مدى شرعية الهدف أو وسائل التأثير ، أنها لا تمثل جماعات ضغط وإنما هى مجرد هيئات تعمل مأجورة لحساب جماعات الضغط والمصالح بقصد التأثير على أعضاء الكونجرس من اجل اتخاذ مواقف فى عملية التشريع لصالح تلك

الجماعات. ومن هنا جاءت تلك التسمية «لوبي» (الدهاليز أو الأروقة)، وفي معنى أن تلك الهيئات تسعى إلى التأثير على أعضاء الكونجرس بالالتقاء معهم في أروقته، هذا في المدلول اللغوي، بينما راحت جماعات اللوبي هذه تشكل في الواقع الأمريكي منظمات محترفة تؤجر من جانب جماعات المصالح والضغط للتأثير على الكونجرس من اجل الدفاع عن مصالحها المادية أو الأدبية على السواء، وتتباين وسائل تأثيره هذه المنظمات على الكونجرس مترددة بين الشرعية واللاشرعية، فمن إقناع عضو أو أعضاء في الكونجرس بان من مصالحهم السياسية أن يؤيدوا أو يعارضوا مقترح معين تبعاً لمصالح الجماعات التي يدافعون عنها، ثم يقدمون لهم البيانات والوثائق التي تعينهم على ذلك، هذا إلى جانب وسائل التكريم المختلفة من قامة حفلات أو ولائم يتخللها تقديم بعض الهدايا الرمزية أو الثمينة، هذا ولا يتشكك الشعب الأمريكي في مشروعية هذه الظاهر بل انه يرى فيها أمرا مفيداً ومظهراً منطقياً للديمقراطية، فهي في التصور الأمريكي قناة تعبرها – إلى الكونجرس – التيارات السياسية والاقتصادية المتباينة وما يفيد في شانها من معلومات.

ومهما كان التصور الأمريكي في هذا الصدد إلا أن ظاهرة «اللوبي» هذه بوسائلها تلك لا بد وان تكون فيها في النهاية تهديداً للديمقراطية إذا ما زاد استفحال أمرها شيئا فشيئا. ومن هنا كان الاتجاه المتواصل في الحقبة الأخيرة هناك نحو وضع هذه المنظمات ورجالها تحت رقابة تكشف عن انحرافاتها، الأمر الذي انتهى إلى إصدار الكونجرس الفيدرالي لتنظيم فيدرالي لهذه الظاهرة والذي على مقتضى قواعده يتعين على كل من يتلقي أجرا – على أيه صورة كانت – كمقابل للتأثير على الكونجرس من لجل أقرار أو رفض قانون ما، أن يسجل

نفسه قبل بدء ممارسته لهذا العمل لدى سكرتير مجلس الشيوخ أو مجلس النواب وان يعلن عمن يعمل لحسابه أولاً بأول وعما يتقاضاه وأن يقدم تقريراً دورياً عن موارده ونفقاته ويقضى هذا التنظيم بتعرض المخالف للغرامة أو الحبس أو لهما معاً. ولعل فى تدخل السلطة الفيدرالية على هذا النحو فى هذا الشأن ما يشير إلى إحساسها بمدى خطورة تلك الظاهرة على الديمقراطية هناك.

هذا ويعبر المواطن بطريقة مباشرة عن اتجاهاته بالكلمة أو المناقشة أو بالنقد أو بالاشتراك فى مظاهرة أو بان يتقدم بعريضة إلى السلطات الرسمية. ومباشرة هذه الأساليب وما على شاكلتها تعتبر اشتراكاً فى الحياة السياسية طالما كان موضوعها ذو صلة بالسلطة الرسمية أو بالقوى السياسية اللارسمية أو بصفة عامة كلما اتصلت بحياة الجماعة العليا. وابرز هذه الأساليب جميعاً يتمثل فى النقد البناء لأعمال السلطة العامة.

اشتراك المواطن فى الحياة السياسية من ثنايا النظام الحزبي :

الحزب السياسي «Parti Politique»

تشير لفظة «الحزب» إلى التعدد (تعدد الأحزاب) فى إطار مجتمع سياسي واحد ، كما تشير إلى التحزب فى مواجهة جماعات أخرى ومن ثم إلى التباين فى الأيديولوجية أو فى وجهات النظر أو فى البرامج أو حتى فى مجرد الوسائل ، وفى هذا المعنى نشأت الأحزاب متعددة فى المجتمعات الغربية ومرتبطة فى تعددها داخل الدولة الواحدة بالديمقراطية السياسية كسمة من سماتها ، ومن هنا كانت أيضا نشأتها الواقعية الحرة فى تلك الديمقراطيات واستناداً إلى ذلك نستطيع أن نعرف الحزب – فى إطار التنظيم الديمقراطي – بأنه تجمع حر لفريق من هيئة الناخبين فى مجتمع ديمقراطى يلتقي أعضاؤه على مبادئ أو أهداف أو مواقف معينة

بصدد القضايا السياسية العليا لمجتمعة. والحرب – فى هذا المعنى – يفترض السعى من جانبه إلى الحصول على اكبر عدد ممكن من المقاعد لصالح أعضائه فى المؤسسات السياسية الرسمية لمجتمعة حتى يتسنى له أعمال إيديولوجياتة أو برامجه على المستوى الكلى وبالوسائل والأساليب السلمية والدستورية. ولكى يظل هؤلاء الأعضاء فى حظيرة الحزب بعد فوزهم فى الانتخابات ووصولهم إلى تلك المقاعد . وفى تلك البلاد يتجمع أعضاء الأحزاب المنتخبون فى مجموعات داخل المجالس النيابية تبعاً لتباين أفكارهم المذهبية أو وسائل وأساليب تحقيق الأهداف العليا للمجتمع ومن هنا فان الحزب يستطيع أن ينتزع السلطة الرسمية فى مجتمعة بالعنف ثم ينفرد بها وبالحياة السياسية معاً فلا يدع مجالاً لغيرة من الأحزاب (فيصبح حزباً واحداً) ليس حزباً فى المدلول الديمقراطي وإنما هو مجرد ركيزة لديكتاتورية مطلقة ، وذلك حال الحزب الفاشي فى إيطاليا والحزب النازى فى ألمانيا والحزب الشيوعى فى الاتحاد السوفيتى.

الأحزاب الإيديولوجية المتعددة وأحزاب البرامج الثنائية :

هذا ونستطيع تصنيف الأحزاب المعاصرة إلى أحزاب إيديولوجية فى معنى أنها تقوم على الإيمان بإيديولوجية معينة تعمل على وضعها موضع التنفيذ من ثنايا وصولها إلى سلطة الدولة حال الأحزاب الشيوعية أو الأحزاب الليبرالية أو الأحزاب الاشتراكية أو أحزاب برامج فى معنى أنها تعمل مرتبطة بإيديولوجية مجتمعها مع غيرها من الأحزاب ولا يتمثل الفارق بينها إلا فى الوسائل والأساليب دون الأفكار المذهبية.

وتشير الملاحظة إلى أن أحزاب النوع الأول (الإيديولوجية يصبحها التعدد فى الأحزاب فى إطار مجتمعها وهذا ما عليه الحال فى

غرب أوروبا حيث تتقاسم الحياة السياسية أحزاب إيديولوجية متعددة (فرنسا – ايطاليا). كما تشير الملاحظة إلى أن أحزاب البرامج تصاحب نظام الحزبين حال الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا.

ويمثل النظام الحزبي الأمريكي النموذج القاطع لأحزاب البرامج المصاحبة لنظام الحزبين فبالولايات المتحدة الأمريكية ثمة حزبان أساسيان يستأثران بالحياة السياسة هناك هما «الحزب الديمقراطى» ، «الحزب الجمهوري» والحزبان يعملان فى إطار إيديولوجية واحدة هى الإيديولوجية الليبرالية والتى هى الإيديولوجية الرسمية للمجتمع الأمريكي وهكذا لا اختلاف البتة بين الحزبين على القيم الأساسية والأهداف العليا لمجتمعهما الليبرالي وإنما يقع التباين بينهما بصدد موقف كل منهما من بعض القضايا والسياسات ، من ثم يقف الاختلاف بينهما عند مجرد الوسائل والأساليب التى يسعى بها كل واحد منهما إلى تحقيق الأهداف العليا لمجتمعة ، والى حد شاع معه هناك استخدام اللفظيتين الآتيتين للدلالة عليهما ومن قبيل الإشارة إلى أن الفارق بينهما شديد التضاؤل Tweedledum – Tweesledee: كما يقال هناك أن الحزبين الجمهوري والديمقراطى يمثلان زجاجتين بمسميين مختلفين ولكن من غير اختلاف فى المحتوى. وذلك مظهر لظاهرة «القبول العام» للنظام الاجتماعى فى الولايات المتحدة الأمريكية. ن الحزبين الأمريكيين يعملان الفعل هناك فى أطار الايديولوجية الرسمية للمجتمع الامريكى ولا يقف الاختلاف بينهما إلا عند مجرد إتاحة الفرصة للاختيار بين البدائل المتاحة (الوسائل) لتحقيق الحكم الليبرالي فى النهاية ، فقد يبدو للناخبين أن حزبا من الحزبين اقدر على تحقيق الرخاء فى الداخل والأمن فى الخارج أو على تفادى الإسراف أو التصدى للفساد ، ولكن الضمير العام الأمريكي لا

يتصور للحزب دوراً يكون من شأنه حتى مجرد الوعد بالعمل على التغيير فى إيديولوجيتة الرسمية حتى بالوسائل السليمة. إن الحزب في أمريكا لا يعنى هناك – أذن – أكثر من جماعة تستهدف كسب الانتخابات والاشتراك بذلك فى أجهزة الحكم بقصد المحافظة على ديمقراطيته وليس البتة من اجل أعمال ايه إيديولوجية جديدة.

ويكاد النظام الحزبي البريطانى يشارك النظام الحزبي الامريكى مظاهرة تلك فهو أولا : نظام ثنائي ، إنهما حزبان إثنان : «حزب المحافظين» ، «حزب العمال» يعملان فى إطار النظام السياسي البريطاني وبالتزام كامل به وليس لأيهما اتجاه إلى ايه درجة من درجات التغيير الجذري فى معالم الكيان الاجتماعى البريطانى. والاختلاف الأوحد بين النظامين (الأمريكي والبريطاني) يتمثل فى اعتقاد المواطن البريطانى أن ثمة اختلاف بين حزبيه في البرامج والسياسات أعظم بكثير من ذلك الذى بين حزبي الولايات المتحدة الأمريكية فى هذا الشأن ، فالساسة الحزبيون فى بريطانيا يستطيعون أن يعدوا الناخبين بإحداث بعض التغيير لصالح الناخبين ولكن فى إطار النظام القائم دائماً بيد أن الاختلاف بين الحزبين فى الولايات المتحدة الأمريكية لا يجاوز التباين فى الوسائل.

نظم تعدد الأحزاب وتعدد الايديولوجيات :

غير أن أوضاع ديمقراطيات أوروبا الغربية أدت هناك إلى نظم حزبية قوامها التعدد فى المبادئ والأيديولوجيات. ففى إطار المجتمع الديمقراطى الواحد ثمة أحزاب اشتراكية ، وأحزاب راديكالية اشتراكية ، وأحزاب اشتراكية مسيحية ، وأحزاب كاثوليكية محافظة ، وأحزاب شيوعية متطرفة.

وحيث يقوم النظام البرلماني – في دول الغرب الديمقراطي – يتعين أن تظل الحكومة (الوزارة) متمتعة بثقة الأغلبية في البرلمان – وإلا تعين عليها أن تستقيل ، ومن هنا كانت ظاهر الائتلاف Coslitihon بين الأحزاب ومضمونها أن يأتلف حزبان أو اكثر فيما بينهم لتتكون منهم حكومة ائتلافية تعتمد على ما تحصل عليه من أغلبية في البرلمان بحكم تعددها فتتحقق لها بذلك ثقة هذا البرلمان. على أن كل حزب من الأحزاب المؤتلفة يظل – رغم ذلك – محتفظاً بمشربة الخاص (مبادئه وإيديولوجياته) مع الالتقاء فيما بينهما على سياسة تؤلف بينها ولكن إلى حين.

والشائع في الإيديولوجيات الغربية ذات الأحزاب المتعددة أن الأحزاب الفاشية التي تعمل على انهيار الحكم الليبرالي لإقامة حكومات مطلقة – على شاكلة حكومة هتلر النازية أو حكومة موسوليني الفاشية – تمثل أقصي اليمين ، وعلى أقصي اليسار تقع الأحزاب الشيوعية التي تسعى إلى انتزاع سلطة الدولة ، وفي الوسط تقع الأحزاب المؤيدة للديمقراطية وان كان بعضها يميل بعض الميل إلى اليمين وبعضها يميل بعض الميل إلى اليسار. هذا وجهود النازيين والفاشيين الجدد مستمرة هناك من اجل أقناع لكبر عدد مستطاع من المحافظين بالانضمام إلى صفوفهم بحجة انه يتعين على اليمينين جميعاً أن يصطفوا في جانب واحد بينما يتابع الشيوعيون جهودهم من لجل أقناع لليبراليين بتكوين جبهة مشتركة ، وهكذا تستمر المناورات بين الجانبين لاقتسام القوى الديمقراطية بينهما ، الأمر الذي لا يستبعد معه الانتهاء إلى قصر الاختيار بالنسبة للناخب بين مصيرين اثنين فحسب إما الشمولية الفاشية وإما الشمولية الشيوعية. ومن الملاحظ في هذا الصدد هناك انه حين يتوفر

للأحزاب الشيوعية والفاشية معاً عدد من المقاعد البرلمانية يكفي للتصويت على إسقاط الحكومات ذات الاتجاه الحرة فأنها لا تترد فى المشاركة فى العمل على ذلك معا.

هذا وجدير بالذكر فى شأن الأحزاب الإيديولوجية أن ننبه إلى أن الحزب السياسي الايديولوجى النشأة قد يتلون بلون طبقي استجابة إلى واقع مجتمعة وتجاوباً مع مصالح المؤمنين به أبقاء على ذوى القلوب المؤلفة وترغيبا لغيرهم ، من ذلك أن يتلون الحزب الشيوعى فى بلد متعدد الأحزاب بلون يجافي الإيديولوجية الشيوعية الأصلية وذلك بقصد جلب اكبر عدد مستطاع من العملاء كأن يدعى ببرامجه انه حزب الطبقات الرقيقة الحال دون ما اعتبار لطبيعة مصدر الدخل ، حتى يؤلف بذلك قلوب صغار الملاك الزراعيين رغم تقديسهم التقليدي للملكية الفردية ورغم باطنيته المناهضة للنزعة الفردية على إطلاقها. وهكذا تنطبع الأحزاب السياسية ذات النشأة الإيديولوجية بالطابع العملى شيئاً فشيئاً حتى ليصل بها الأمر أحياناً إلى الخروج على مذهبها الأصيل انقياداً لرائد جديد استطاع بقوة شخصيته أن يجعل من مقوماته الذاتية قبلة المؤمنين القدامى ، وحينئذ تشكل وجهات نظره إيديولوجية الحزب وبرامجه. وهكذا تبدأ الأحزاب السياسية حياتها وهى اقرب ما تكون إلى المجامع المذهبية ثم سرعان ما تتجه سيئاً فشيئاً إلى مجال الواقع الاجتماعى بل وربما انتهى الأمر إلى مجرد التحزب لزعيم وربما إلى تقديسه.

الحزب الواحد :

يجرى المعنيون بدراسة الظاهرة الحزبية على أن الحزب الواحد هو أعظم ما استحدثه القرن العشرين فى عالم السياسة

أن ظاهرة الدكتاتورية قديمة قدم الحكم ، بيد أن ارتكاز الديكتاتورية إلى حزب ينفرد وحده بالحياة السياسية يمثل ظاهرة جديدة من آثار القرن العشرين بالذات وهذا حال الحزب النازى فى ألمانيا الهتلرية ، والحزب الفاشي فى ايطاليا الموسولينيه ، والحزب الشيوعى فى روسيا السوفيتية ، والأحزاب الشيوعية فى الديمقراطية الشعبية.

وليس لنظام الحزب الواحد نظرية عامة تشترك فيها هذه الظاهرة أينما وجدت وإنما ينشأ الحزب الواحد بالفعل ، ثم يفلسف له فيما بعد. ومن هنا كان التباين فى فلسفات نظم الحزب الواحد ، فلقد كان للحزب النازى الالمانى فلسفته الخاصة وكان للحزب الفاشي الايطالى فلسفته الخاصة به ، وكذلك الحال بالنسبة للحزب الشيوعى السوفيتى الذى نشا ثم انتزاع السلطة سنة ١٩١٧ وظل من غير تنظيم إلى أن صدر دستور ١٩٣٦ الذى نظمه خالعاً الدستورية على احتكاره للسلطة الرسمية وللحياة السياسية معاً هنا (م١٢٦).

ومن الملاحظ أن ثمة توافق بين ظاهرة الحزب الواحد فى عصرنا وبين ظهور النظم السياسية غير المحايدة (المتعصبة) أى التى ترتبط بعقيدة رافضة تماماً أيه عقيدة سياسية أخرى ، فلا تقف فى ظلها الدولة موقف المحايد الذى ينحصر دوره فى العمل على تحقيق الانسجام بين الأفكار والمصالح المتباينة والحيلولة دون طغيان أياً منها على غيرها. على أن تلك الملاحظة لا تعبر عن الارتباط بين هاتين الظاهرتين بالمدلول المنهجى للفظة «الارتباط» ، ذلك بأنه ثمة دول فى عصرنا مارست نظام الحزب الواحد دون الارتباط بعقيدة سياسية للدولة رافضة ما عداها وتلك كانت حال تركيا فى ظل حكم أتاتورك.

على أن شيئاً يستحق التنويه إليه فى هذا الصدد يتمثل فى أن الحزب الشيوعى ينتمى إلى الماركسية التى تمثل نسقاً فكرياً متكاملاً بالنسبة للحالة الاجتماعية فى جملتها بينما الفاشية ليس لها فلسفة واضحة فى هذا الشأن. ولا يقتصر الخلاف بين الأحزاب الفاشية والأحزاب الشيوعية على ذلك وإنما يتعدى هذا إلى «الدور» ، «والهدف» فالأحزاب الشيوعية هى أدوات البروليتاريا لضرب سيطرة البرجوازية بينما الأحزاب الفاشية هى أداة الطبقات البرجوازية فى محافظتها على السلطة والحيلولة دون وقوعها فى يد البروليتاريا. ومن هنا كان اعتماد الحزب الشيوعى فى الاتحاد السوفيتى على العمال والفلاحين وكان اعتماد الحزب الفاشي فى إيطاليا والحزب النازى فى ألمانيا على كبار الرأسماليين والطبقة المتوسطة. ومن هنا يصح القول بان قيام حزب شيوعى قوى هو الذى يستدعى قيام الأحزاب الفاشية وتقدمها فى مجتمع متعدد الأحزاب وتجدر الإشارة هنا إلى أن الفاشية تشير إلى نظام الحزب الواحد الفاشي الايطالي والنازى الالمانى أصلاً ، والى أن هذين الحزبين يرتبطان بظاهرة الشمولية : شمولية الدولة Totalitarisme.

على أن نظام الحزب الواحد لا يعنى بالضرورة أن يكون حكمة شمولياً وتلك كانت حال حزب الشعب الجمهورى الذى أسسه مصطفي كمال أتاتورك الذى حكم تركيا منذ عام ١٩٢٣ حتى عام ١٩٤٦ ، فقد كان هذا الحزب ينشد تحقيق ديمقراطية نيابية غربية بكل معالمها ، فى معنى نقل المجتمع التركى حينذاك إلى مجتمع ديمقراطى غربي بمعالمه التقليدية.

النظام الشمولية :

وتعنى «النظم الشمولية» تلك النظم التى ظهرت فى أوروبا فيما بعد الحرب العالمية الأولى وكان أظهرها النظام النازي (الهتلرى) فى ألمانيا ، والنظام الفاشي (الموسولينى) فى ايطاليا ، والنظام السوفيتى فى روسيا ، وكانت تشترك جميعها فى خصائص رئيسية تتمثل فى الارتكاز إلى حزب واحد يحتكر الحياة السياسة فى مجتمعة (فى مواجهة نظام تعدد الأحزاب فى الديمقراطيات الغربية التقليدية) ، وقيام الحزب الواحد على إيديولوجية معينة باعتبارها الإيديولوجية الرسمية للدولة وباعتباره هو القائم عليها وفرض هذه الإيديولوجية على كل أعضاء المجتمع بشتى الوسائل بما فى ذلك الإرهاب والتنكيل ، ومن هنا تأتى الخاصة الكبرى لتلك النظم وهى قيامها على «مبدأ الخوف» الذى خص به الفيلسوف الفرنسي «مونتسيكو» النظم الاستبدادية فى مواجهة «مبدأ الشرف» الذى خص به النظم الشرعية.

أن النظم الشمولية تتقنع بواجهات دستورية وبشعارات إيديولوجية توحى بأنها ديمقراطية ، بيد أنها تنتمى فى الواقع إلى حكم «الطاغية» (هتلر فى ألمانيا النازية ، وستالين فى روسيا السوفيتية) الذى تتجسد فيه الدولة ، فأعداؤه هم أعداء الشعب والتنكيل بهم مشروع لأنه يمارس – إيديولوجيا – لحساب الشعب الذى هو الأخر – فى الواقع – مجرد شعار أجوف. ن أحداً لم يكن ليستطيع أن يأمن على نفسه من غدر «الرجل رقم١» – فى ظل حكم ستالين فى روسيا السوفيتية – ومهما كان موقعة على خريطة الحزب أو فى أجهزة السلطة الرسمية لأن «الثورة مستمرة ومن حقه أن يزيل من طريقها كل من يقف فى وجهة باعتباره من «أعداء الشعب» وكل ذلك يجرى فى إطار الشعار الأكبر «سيادة الشعب» (المقابل لشعار «سيادة الأمة» فى الديمقراطيات الغربية). لقد ابتدع

ستالين فكرة أعداء الشعب لكى يتخذها سنداً إيديولوجيا للتنكيل بأعدائه الشخصيين ، وكل ذلك فى إطار مبدأ سيادة الشعب.

إن شتى نظم الحزب الواحد – فى المعنى المتقدم – تصف نفسها بأنها ديمقراطية فالنظام السوفيتى يصمم على المستوى الايديولوجى انه رائد الديمقراطية ألحقه لأنه يحقق الجمع بين الديمقراطية السياسية والديمقراطية الاجتماعية فى مواجهة ديمقراطية الغرب التى تقف – فى نظر السوفيت – عند الديمقراطية السياسية والديمقراطيات الشعبية تدعى هى الأخرى نفس الشئ بيد أنها جميعاً تقوم فى الواقع – على حكم أوليجاركي من نوع خاص ، غنها جميعاً تقوم على حزب واحد يستأثر بالحياة السياسية وهو حزب ايديولوجى تتسلط عليه قلة من المواطنين يشكلون طبقة ممتازة بامتيازات بلا حدود وهو الذى يحرك شتى الأجهزة الرسمية للدولة ومن «الرجل رقم ١» انه فى النهاية هو الشخصية الذى يرتكز إلى قله ويستند إلى «مبدأ الخوف» دون «مبدأ الشرف» ويكفي تأكيدا لذلك بالنسبة للحزب الشيوعى فى الاتحاد السوفيتى ما جاء فى دستور ١٩٧٧ هناك بشان هذا الحزب من «أن الحزب الشيوعى هو القوة التى تدير وتوجه المجتمع السوفيتى ، وانه هو العامل الرئيسي فى نظامه السياسية.

الأحزاب السياسية والنظم السياسية :

هذا ولقد غيرت الظاهرة الحزبية وتطورها كثيراً فى كيان النظم السياسية الدستورى ، فالحق أن كيان النظم السياسية الغربية والأمريكية المعاصر يغاير كثيراً كيانها قبل نشأة النظم الحزبية وذلك تبعاً للأدوار الفعلية التى راحت تؤديها تلك الأخيرة. من ذلك فمثلاً أن من أظهر خصائص النظام البرلمانى (الانجليزى) التوازن بين قوتى البرلمان

والوزارة من ثنايا مسئولية الوزارة سياسياً أمام البرلمان وما قد تؤدى إليه من سحب الثقة بها وإسقاطها مقابل حق الوزارة في حل المجلس المنتخب. وهذا هو الوضع الدستورى ، بينما فى ضوء الواقع الراهن لنظام الحزبين البريطانى ليس من المتصور أن يكون لهذه الخاصة مجال يعتد به في الواقع ، ذلك بان نظام الحزبين يهيئ بطبيعته أن يكون لإحداهما الأغلبية فى المقاعد البرلمانية فإذا ما أسندت الوزارة إلى حزب الأغلبية هذا لما كان من المتصور أن يكون لذلك الوضع الدستورى مكان يذكر فى الواقع ، اللهم إلا أن ينقسم حزب الأغلبية على نفسه بل أن تصنيف الدول فى ضوء أنظمتها الحزبية راح يتصدر فى أيامنا تصنيفها فى ضوء نظمها السياسية ، الأمر الذى راح يقرب بين دول ذات نظم سياسية متباينة ، نظم نيابية ولا نيابية ، نظم برلمانية ونظم رئاسية ، ونظم شبة رئاسية ونظم «حكومة الجمعية»[1] ، استناداً لتشابهها فى النظام الحزبي فنظام الحزب الواحد قرب بين ألمانيا النازية وإيطاليا الفاشية وروسيا البلشفية وتركيا كمال أتاتورك رغم تفاوتها فى كيان النظام السياسي. ومن ذلك أيضاً أن نظام الحزبين كثيراً ما يهدد مبدأ فصل السلطات فى التطبيق ، ففى الولايات المتحدة الأمريكية إذا توفرت الأغلبية لحزب من الاثنين فى الكونجرس وكانت منه الرئاسة فى نفس الوقت لخفف ذلك تماماً من مبدأ الاستقلال بين الكونجرس والرئيس. وهكذا فإن ما عليه حالة القوى الحزبية يغير إلى حد كبير من الكيان الدستورى للمؤسسات السياسية للدولة ويجعل من التنظيم الرسمى لعلاقاتها امراً نسبياً.

---

(١) ويمثلها النظام السياسي السويسري.

ونظام الحزب الواحد يهيئ لتركيز شديد لقوى الدولة رغم ما قد يرد فى النصوص الرسمية من فصل بين المؤسسات السياسية ، ذلك بان الحزب الواحد يربطها جميعاً فيما بينها تيسيراً لقبضته عليها ، ولتصبح هى مجرد واجهات دستورية لا قوة لها. ومن هنا فانه لا مناص من التسليم بان فصل السلطات أضحى – من الناحية الفعلية – يعتمد فى أيامنا على عاملين متلازمين : كيانه الدستورى والنظام الحزبي لمجتمعة معاً وحتى فى النظام البرلمانى الانجليزي فان حزب الأغلبية (من بين الحزبين) إذ يسيطر على البرلمان وعلى الحكومة معاً يقضي عملاً – كما أسلفنا – على خصائص هذا النظام فيما يتعلق بتبادل التأثير والتأثر بين الهيئتين ويجعل من حزب الأغلبية هذا المحرك الحقيقي للهيئتين مقترباً بذلك من الحزب الواحد.

ومن هنا يبدو أن نظام الأحزاب المتعددة (ثلاثة فأكثر) يتيح أكثر ما يكون فى ظل النظام البرلمانى ممارسة وسائل التأثير والتأثر بين الهيئتين بصورتها الدستورية تبعاً لكون هذا التعدد الحزبي كثيراً مالا يتيح – بحكم التعدد – لحزب واحد من بين هذه الأحزاب الحصول على أغلبية مقاعد البرلمان ومن ثم فلا يتصور سيطرة حزب معين على السياسة العامة للدولة وحتى فى حالة إسناد الوزارة إلى حكومة ائتلافية من عدة أحزاب – فتكون لها الأغلبية معاً فى البرلمان – فان هذا الائتلاف غالباً ما يظل هشاً على وضع لا يتيح له تلك السيطرة الفعلية.

دور الأحزاب فى المعارضة :

تتميز الديمقراطيات الغربية فى مواجهة الديمقراطيات الشرقية (السوفيتية) بظاهرة المعارضة المنظمة. وفكرة المعارضة وثيقة الصلة بمبدأ فصل السلطات ، فقد كان هذا المبدأ يستهدف عند «مونتسيكو» وقف

القوة بالقوة داخل المؤسسات السياسية (التشريع والتنفيذ) ، ومن ثم معارضة كل منهما الأخرى ، فهى معارضة داخل أجهزة الدولة. ولعل نظام ازدواج البرلمان (تكوينه من مجلسين) يحمل نفس الهدف ولكى يؤدى المجلس الأعلى (المحافظ) دور المعارضة بالنسبة للمجلس الأدنى المنتخب دائماً بحكم شعبيته. غير أن التطور المعاصر للحياة السياسية كان من شانه أن كانت ظاهرة جديدة فى مجال المعارضة أنها ظاهرة «المعارضة الخارجية» فى معنى قوى المعارضة التى تمارس فى مواجهة الحكومة من خارج مؤسساتها أنها المعارضة التى تمارسها أحزاب الأقلية فى مواجهة سياسات حزب الأغلبية الحاكم فى ظل نظام الحزبين ونظام الأحزاب المتعددة.

وبديهى أن مثل هذه المعارضة لا تتصور بالنسبة لمجتمعات الحزب الواحد إلا أن تكون المعارضة «داخلية» أى داخل الحزب نفسه وهى لذلك ليست من نوع المعارضة التى نعنيها والموجهة ضد الحكومة والنظام السوفيتى يقدم فى هذا الصدد صورة غريبة للمعارضة داخل الحزب الشيوعى هى «النقد الذاتي :Auto-Critique» والذى لا يعنى أكثر من مطالبة أعضاء الحزب بان يعترف كل منهم بأخطائه لولاً بأول وبقصد التأكيد بأنه لا يزال على ولاء شديد للحزب ولمبادئه. وهو أمر بعيد تماماً عن فكرة المعارضة للحكم وإنما العكس تماماً.

وهكذا فان دور المعارضة التى نعنيها هنا لا مكان إلا لها فى ظل الديمقراطية الغربية والحق أن دور الأحزاب فى هذه المعارضة أكثر بروزاً فى ظل نظام الحزبين حيث يستطيع حزب الأقلية الأوحد أن يؤدى هذا الدور بوضوح فى مواجهة الحزب الثانى حزب الأغلبية الحاكم ، بينما نظام تعدد الأحزاب (ثلاثة أو أكثر) غالباً مالا يهيئ لحزب واحد من

بينها أن تكون له وحدة أغلبية المقاعد البرلمانية فيكون هو الحزب الحاكم وحدة مما يفسح المجال للحكومة الائتلافية وهذا أمر يضعف من شان المعارضة الخارجية ويخلع عليها الكثير من الغموض.

الظاهرة الحزبية والصراع السياسي :

وواضح من كل ما تقدم أن الظاهرة الحزبية شديدة الارتباط بظاهرة الصراع السياسي فى المجتمعات المعاصرة ، وان نوعية الأحزاب تلتقي بنوعية تلك الصراع ففى الولايات المتحدة الأمريكية حيث القبول العام للنظام الاجتماعى والسياسي (بالتفصيل المتقدم) يقوم نظام الحزبين اللذين لا يختلفان على المبادئ حتى الثانوية منها ومن ثم ينحصر دور كل منهما فى العمل على الوصول إلى السلطة عن طريق الانتخاب وهو أمر يكاد يقصر الصراع على الأشخاص دون المبادئ.

وثمة صورة أخرى لإطار الصراع الحزبي – حيث نظام الحزبين أيضاً – هى الصورة الانجليزية ففى انجلترا حيث الحزبان : المحافظون والعمال ، لا يختلف الحزبان على أى من لمبادئ الأساسية للبناء الاجتماعى والسياسي وإنما على مبادئ ثانوية صرفة فلكل منهما – مثلاً – تصوره الخاص لمسالة توزيع الدخول ...الخ وفى فرنسا وايطاليا يختلف الأمر تماماً فالصراع الحزبي يدور حول القيم الأساسية والأهداف العليا للمجتمع ، فلأحزاب الشيوعية تصارع من اجل إقامة مجتمع شيوعى على إنقاض الديمقراطية والبرجوازية ، والأحزاب اللاشيوعية تصارع تلك الأحزاب الشيوعية للإبقاء على النظم الديمقراطية القائمة وفى مواجهة أى تحرك نحو الشمولية وهكذا.

ولقد عرفت مصر نظام تعدد الأحزاب منذ صدر القرن العشرين وحتى عام ١٩٥٢. حيث انه فى أعقاب ثورة ١٩٥٢ ألغيت الأحزاب

السياسية التى كانت قائمة من قبل ، وإثر التحول الاشتراكي - بقرارات يوليو ١٩٦١ - عرفت مصر نظاماً «شموليا» ارسي إيديولوجياته «الميثاق الوطنى» وصورت تنظيماته الشعبية تحت اسم «الاتحاد الاشتراكي العربي» وعلى صورة تقترب من نظام الحزب الواحد الايديولوجي والذى ظل يعمل حتى عادت مصر في السبعينيات إلى الأخذ بنظام تعدد الأحزاب.

ثانياً : مفهوم جماعات الضغط من ثنايا دراسة القوة فى علم السياسة

علم السياسة علم «القوة» بعلاقاتها :

وإنطلاقاً من كون علم السياسة الحديث النشأة هو علم تجريبي ومن ثم لا يعنى إلا بالواقع وجوهرة ، راح علماء السياسة التجريبيون المعاصرون يرفضون الدولة من حيث هي «التنظيم الأمثل للقوة» كمفهوم أساس لعلمهم الجديد ، فلقد راحوا يربطون هذا العلم الناشئ بمركز اهتمام موضوعي بحث هو «القوة» ، وذلك على أساس ما تبين لهم – عن طريق الملاحظة والتجريب – من أن القوة وعلاقاتها هى صلب عالم السياسة.

«القوة» بين الواقعيين وعلماء السياسة التجريبيين :

على أن شيئا يتعين التنبيه إليه فى هذا الصدد قبل العرض لفكرة القوة عند هؤلاء التجريبيين المعاصرين إلا وهو ربط المعرفة السياسية بفكرة القوة باعتبارها صلب عالم السياسة ليس بالأمر المستحدث تماماً ، ذلك بان المفكرين «الواقعيين» لم يترددوا – من قبل علماء السياسة التجريبيين المعاصرين – فى ربط عالم السياسة بظاهرة «القوة» باعتبارها صلبة مع فارق واحد هو أن علماء السياسة التجريبيين المعاصرين إذ يبدءون من الواقع السياسي يستهدفون عن طريق الملاحظة والتجريب فهمه وتفسيره أو تحليله دون العناية بتصوير قواعد عمل لمعالجته ، بينما سلفهم «الواقعيون» كانوا إذ يبدءون هم الآخرون من الواقع (وهم لذلك واقعيون) لا يعنون بتفسيره أو تحليله بقدر اهتمامهم بتصوير قواعد العمل الواجب الالتزام بها انطلاقا من ذلك الواقع ، ومن هنا كان الوصف الدقيق لآثار إمامهم «ميكيافيللى» بأنه قدم للمعرفة السياسية الحديثة «فناً للسياسة لا علما لها. أن الفارق الأوحد أذن بين نظرة الواقعيين ونظرة العلميين يتمثل فيما نحن بصددة فى الهدف اهو مجرد تفسير الواقع الاتعاظ به فى سلوك الحاكمين والمحكومين ، انه

الفارق بين العلم والفن لقد كان «ميكيافللي» ينطلق من تصوره للواقع السياسي ليقدم أصولا لفن الحكم تكفل له أقصي درجات الفاعلية ، ذلك بينما يعنى علماء السياسة التجريبيون المعاصرون تحليل الواقع السياسي وتفسيره تاركين تقنين قواعد العمل فيه لرجال الحكم والممارسين.

أن الواقعية السياسية منذ إمامها ميكيافللي وحتى يومنا لا ترى في العلاقات السياسية أكثر من «علاقات قوة» أنها لا تعدو أن تكون في الواقع أكثر من علاقات بين طرفي قوى هما الحاكمون والمحكومون وكل ما يعنى به الواقعيون هو مدى فعالية الحكم ذاته ، أو في معنى آخر مدى فعالية الوسائل بالنسبة للأهداف وبصرف النظر عن مدى مجافاتها للقيم الأخلاقية ، وهكذا يربط الواقعيون عالم السياسية كله بحقيقة هي القوة وبالقوة الفعلية وحدها فهي لدى هؤلاء صلب ذلك العالم ومركز الاهتمام لكل دراساته ، ومع ذلك فان دراسات الواقعيين لعالم السياسة – وعلى رأسها أفكار إمامهم «ميكيافللي» – لا يتسنى البتة وصفها بأنها دراسات علمية ، وإنما هي مجموعة من ملاحظات للواقع تعقبها مجموعة من قواعد عمل تبدو للملاحظ قادرة على تحقيق اكبر قدر من الفعالية للحكم ، ومن ثم تقع في إطار فن السياسة دون علم السياسة. إن تصور البعض لميكيافللي على أنه مؤسس علم السياسة الحديث هو «تصور خاطئ» ذلك لأنه قد بدا من الواقع ليصور منه مجموعة قواعد العمل دون أن يعنى في شئ بتفسيره ، ومن ثم بالكشف عن حقيقته ، فيكون بذلك قد عازه الركن الأصيل لعلم السياسة كعلم تجريبي إلا وهو استهداف التفسير العلمي.

وأما علماء السياسة المعاصرون ، فهم يشاركون سلفهم من الواقعيين البدء من الواقع متمثلين عالم السياسة في مجموعة من علاقات قوى وباعتبار أن القوة هي صلبة الثابت عبر تغير سياقة الاجتماعي

والثقافي والحضارى وبأنها هى وحدها الجديرة بان تكون مركز الاهتمام لعلم السياسة كعلم تجريبي ، ولكن الذى يظهر به علماء السياسة المعاصرون على الواقعين هو عناية هؤلاء التجريبيين بالتحليل العلمى لروابط الواقع السياسي ،ومن ثم لعلاقات القوة وذلك بقصد تفسيرها.

وليس من شك في أن تأسيس هذه المدرسة العلمية المعاصرة (مدرسة علماء السياسة المعاصرين) كان فى البداية من عمل الباحثين الأمريكيين المعاصرين ، كما لا يزال اتجاه هذه المدرسة يمثل الاتجاه الغالب فى الدراسات السياسية بالولايات المتحدة الأمريكية.

ويعتبر الأستاذ الأمريكي «ارثر بنتلى Arthur F. Bentley» إمام العلميين المعاصرين الذين اتخذوا من فكرة القوة مركز الاهتمام لعلم السياسة كعلم تجريبي وباعتبارها صلب الواقع السياسي قاطبة ، وذلك فى كتابة الصادر عام ١٩٠٨ بعنوان «The process of Government» وفى هذا العنوان ذاته تنبيه إلى الخروج على منهج المدرسة التقليدية فى الدراسات السياسية فصاحب هذا الكتاب لم يعنونه «بالدولة» وإنما عنونه «بالحكومة» من حيث هى واقع حركى ، فلقد عنى فى كتابه هذا وبالدرجة الأولى «بواقع الحكومة» أو بواقع الحكم من حيث هو مجرد «نشاط» دون واجهاته القيمية ، وذلك ما تقطع به لفظة «process» التى ربطها بالحكم فى عنوان كتابه وعلى طول دراساته.

والحق أن لفظه «Process» الأمريكية هذه ليس لها مقابل يطابقها تماماً بالعربية ولا حتى باللغة الغربية اللاتينية الأصل (كالفرنسية) وكل ما نستطيع أن نقدمه تفسيراً لها بالعربية أن فيها إيحاء بفكرة «النسق Sstem» وفكرة الحركة معاً ، فى معنى أنها تشير إلى علاقات واقع مركب من مجموعة عناصر متغيرة ، وهى فيما بينها متساندة متفاعلة

على وضع يمكن لانسجامها فيما بينها واستمرارها ككل متسق ، وربما يؤكد أن أى تغير فى أى عنصر من عناصره يؤدى إلى تغيرات فى العناصر الأخرى وفى هذا خروج من جانب المؤلف على منهج علم السياسة التقليدى.

وجملة القول في شان كتاب «بنتلى» هو أن موضوعه يدور حول الحكم من حيث هو نشاط فعلى ، فالحكومة – عنده – لا تعدو أن تكون فى حقيقتها مجرد «نشاط» ، وهى دائماً كذلك رغم ما يلحق واجهاتها من تغير قيمي وهذا النشاط مضمونه أفعال يمارسها البعض مع البعض أو البعض على البعض وهو وحدة مادة الدراسات السياسية العلمية قاطبة ، أن هذا النشاط الذى يمارسه البعض مع البعض وعلى البعض يتحرك كغيرة من الأفعال في عالم الواقع بعامل قانون الفعل ورد الفعل ، وليس بعامل الأفكار والمؤسسات الدستورية وحدها. أن مادة علم السياسة هى قابعة (حسب تحليل بنتلى) فى «مجريات» الواقع على ذلك النحو (Process) وليست – إذن – فى ضمائر الناس أو فى أحاسيسهم (على حد تعبيره) وإنما فى «نشاطاتهم الفعلية».

وهذا النشاط السياسي – كغيره من النشاطات الاجتماعية – يرتبط دائما عند «بنتلى» بمصلحة تستهدف من وراء فعل البعض مع البعض وفعل البعض على البعض ، وليس بالضرورة أن تكون هذه المصلحة اقتصادية بحته ، فعند «بنتلى» ثمة مصلحة وراء النشاط السياسي – كغيرة من النشاطات الاجتماعية – تستدعيه ، فى تجمع (Group) عنده من غير مصلحة ، بل أن ثمة تلازم عنده بين المصلحة والتجمع ومن ثم بين المصلحة والسياسة.

على أن الظواهر السياسية لا تتميز عند «بنتلى» بمجرد كونها نشاطات تستدعيها مصالح ، وإنما هى فوق ذلك – ومن بدايتها إلى نهايتها – ظواهر قوة ، غير أن «بنتلى» إمعاناً فى ربط المصلحة بالتجمع من ناحية وتقادياً لاستخدام لفظة القوة التى توحى بفعل الأجسام فى الأجسام بعالم الطبيعة من ناحية أخرى ، قد رجح استخدام لفظة «الضغط» بالنسبة لعالم السياسة كبديل للفظة القوة فى عالم الطبيعة ، الأمر الذى ربط مادة علم السياسة عنده بضغوط الجماعات على الجماعات ومقاومة الجماعات لضغوط الجماعات ، أو دفع الجماعات لبعضها البعض ، وما الحالة التى عليها المجتمع عند «بنتلى» إلا ذلك الاتزان الذى يتحقق لتلك الضغوط فيما بينها.

أنها فكرة الاتزان بعامل قانون الفعل ورد الفعل فى عالم الفيزياء التى ألهمت «بنتلى» فكرته عن تحقيق الاتزان السياسي بعامل تحقق التوازن بين قوى الجماعات المتباينة المصالح بعامل التدافع أنها أيضا فى نفس الوقت فكرة «النسق System» التى شاعت لدى علماء السياسة الأمريكيين من بعد «بنتلى».

ومنذ كتاب «بنتلى» هذا ومصنفات العلوم السياسية الأمريكية تتابع أفكاره هذه وتحمل تسميات مطابقة لتسمية كتابة المشار إليه أو تسميات شبيهة بها.

ففى عام ١٩٥١ يصدر ديفيد ترومان : كتابا يحمل نفس اسم كتاب «بنتلى» the Government process، ويؤكد فيه تأثره به ، ويعلن ارتباطه النهائي بفكرة «الجماعة» فى تفسير حركية الواقع السياسي The Political process وانه يتعين إغفال تلك الوحدة الكبرى والتى تسمى «بالمجتمع أو الدولة» فى الدراسات السياسية العلمية ، فعنده ليست مؤسسات الحكم أكثر من مجرد مراكز قوة تعتمد على المصلحة.

ولعل من ابرز المصنفات الأمريكية المعاصرة فى مهاجمته فكرة «الدولة كمركز اهتمام لعلم السياسة هو كتاب النسق السياسي» : The Political System لصاحبة «ديفيد ايستون David Easton» الذى صدر عام ١٩٥٣ ففى هذا الكتاب يؤكد «استون» انه من المتعين على الباحثين والدراسيين لعلم السياسة أن يتجنبوا نهائياً استعمال لفظة الدولة باعتبار أن ذلك من مقتضيات المنهج العلمى التجريبي، وعلى أساس أن علم السياسة لا يعنى بنوع معين من المؤسسات أو المنظمات وإنما بنوع من النشاط هو «النشاط السياسي» (فى المعنى الذى قدمناه آنفا).

وجملة القول لدى علماء السياسة التجريبيين الأمريكيين المعاصرين أن الدولة ليست – بالنظرة الاختبارية – إلا مجرد جماعة مع غيرها من الجماعات وفى معنى آخر ليست إلا جهاز قوة أو ضغط مع غيره من الأجهزة التى تنتمى إلى نفس الطبيعة ، وان الدولة تبعاً لذلك ليست جديرة بان تكون هى وحدها مركز الاهتمام لعلم السياسة كعلم تجريبي ، وإنما مركز الاهتمام لهذا العلم هو فى «القوة أو الضغط» باعتباره صلب هذه الجماعات جميعاً.

وإنطلاقا من أن القوة بمدلولها المتقدم هى عند علماء السياسة التجريبيين المعاصرين مفهوم الأساس لعلم السياسة ومركز الاهتمام للدراسات السياسية قاطبة ، راح فريق من هؤلاء العلماء يتجه نحو «معيار» للتمييز بين النشاط السياسي وغيره من النشاطات الاجتماعية يرتبط بذلك المفهوم ، أنه «معيار الصراع من اجل القوة» (Struggle for Power) ، وفى معنى أن عالم السياسة هو عالم الصراع من اجل القوة ، يستوى فى هذا عالم السياسة داخل المجتمع السياسي وعالم السياسة الدولى (بالتفصيل اللاحق) ، وفى هذا يقول

«مورجانثو : H. Morgenthau» وهو من أئمة علماء السياسة التجريبيين المعاصرين الأمريكيين – أن واقع عالم السياسة الدولى شأنه فى هذا شأن أى واقع سياسي آخر هو صراع من اجل القوة ، ومهما تكن مرامى ذلك العالم فان القوة هى هدفه المباشر دائما.

مضمون القوة :

والحق أن علماء السياسة التجريبيين المعاصرين قد تأثروا تأثرا مباشراً فى هذا الصدد بمفهوم القوة وبإبعاده فى العلوم الفيزيائية. كلنا نعلم أن مفهوم الأساس المشترك بين علمى الديناميك والاستاتيك هو مفهوم «القوة» والذى يتمثل به علماء الطبيعة فعل جسم فى جسم ، وأن الأصل فى علم الميكانيك انه يعنى فى عالم الفيزياء بعلاقة القوة بالحركة من ناحية وبعلاقات القوة بالسكون من ناحية أخرى وباعتبار أن السكون فى الأجسام ليس أكثر من حالة الاتزان التى عليها جسم معين بعامل قوة أو مجموعة من قوى خارجية تحول دون تحركه بعامل قوى أخرى ، ومن مفاهيم عالم الفيزياء هذه راح علماء السياسة التجريبيون المعاصرون ينطلقون فى تفسيرهم لعلاقات عالم السياسة ، وفى فهمهم لما فيه من حركة وسكون ولما عليه من اتزان ، فالقوة السياسية هى لدى التجريبيين المعاصرين صلب هذا العالم لأن القوة هى كذلك فى عالم الطبيعة والتكامل السياسي لأية جماعة لا يعنى أكثر من اتزان قواها على وضع يتحقق به استمرارها. وفكرة «النسق السياسي» لا تعنى أكثر من تصور لحالة الاتزان التى عليها علاقات مجموعة من قوى سياسية معينة (وفى المعنى المتقدم)[1].وهذه المفاهيم جميعاً منقولة عن العلوم الفيزيائية والبيولوجية.

(1) Morgenthau, politics Among nations, Chap.3, New York, 1984.

ثم أن القوة فى عالم الفيزياء هى فعل جسم فى جسم ، وهى فى عالم السياسة قدره فرد أو نفر أو هيئة أو حكومة على التأثير فى عقول أو أفعال الآخرين ، وثم على التأثير فى إرادتهم فالفارق هو فى طبيعة العالمين عالم الأجسام وعالم الإرادات العاقلة ، وعالم الفيزياء لا يعرف الفراغ فلا يفلت فيه حيز ما من جسم ومن ثم من قوة لها دورها فى أتساق عالمها وتكامله ونفس الشئ بالنسبة لعالم السياسة فلا فراغ فيه أن صلبة القوة «فلا يتصور غيبتها» فى أى مجال من مجالاته ، إن السلطة السياسية كقوة عليا هى أداة التكامل السياسي فى داخل المجتمعات السياسية باعتبارها أداة تحقيق الانسجام بين قواه المختلفة ، وذلك بعامل احتكارها لأدوات الإكراه فى المجتمع وتجريد ما عداها من القوى الأخرى من هذه الأدوات ، بيد أنها ليست القوة الوحيد فى مجتمعها الكلى وإنما تتعايش معها فى إطاره قوى جماعات الضغط الاخرى ، أن جماعة بشرية مالا تستطيع أن تخلو من القوة ومن علاقاتها. ومن هنا فان مشكلة عالم السياسة بعلاقات قواه ليست مشكلة اختيار بين عالم بقوى وعالم بلا قوى وإنما المشكلة الكبرى لعلاقات القوى فى عالم السياسة تتمثل فى قدره الإنسان على الاختيار بين علاقات قوى يحكمها قانون الفعل ورد الفعل ، ومن ثم غير مستأنسة ، وبين علاقات قوى تحكمها الإرادة الواعية ، أو بعبارة أخرى الاختيار بين علاقات القوى الخام وعلاقات القوى المطوعة ، وهنا يأتى دور السلطة السياسية لكى يتحقق به انسجام القوى المتباينة داخل المجتمع الكلى ومن ثم اتزانها.

عالم السياسة عالم تعدد القوى :

فالحق أن تصور عالم المجتمع السياسي على انه عالم «القوة» الواحدة يرتد إلى قصور فى التحليل ، ذلك بأن «السلطة السياسية» وهى بالفعل من شان هذا المجتمع وحده – ليست «قوة» تنفرد بعالم بلا قوى

وإنما الحقيقة أن عامل السياسة المستأنس (عالم المجتمع السياسي – مجتمع السلطة السياسية) هو عالم من قوى ، طالما انه عالم من بشر ومن ثم من كائنات برغبات وإرادت عاقلة.

أليس من الحقائق العلمية الثابتة أن من بين مقومات «الإنسان» مجموعة من «رغبات» غريزية تحركه نحو العالم الخارجي من اجل إشباعها وذلك بالتأثير فيه ، ومن ثم فهي «قوى» والإنسان يستوي في هذا مع شتى الكائنات الحية ، غير أن الإنسان يظهر على غيرة من تلك الكائنات بقوة العقل والإنسان متكامل لا في كيانه العضوى فحسب وإنما النفسي أيضا. فلقد أودعه الله «اتزنا» نفسياً في علاقة قوتيه الغريزية والعقلية ، وهو اتزان يتحقق بضبط القوة للقوة (قوة العقل لقوة الرغبات) وهكذا نستطيع القول من غير حرج أن لكل إنسان قوتين قوة العقل ، وقوة الرغبات ، وان الأصل في القوتين أن يكونا في حالة اتزان ،فلا تستبد به قوة الرغبات بمنأى عن رقابة قوة العقل أو تستبد قوة العقل بقوة الرغبات فتكبتها ، وثمة اختلال مرضي لميزان القوى النفسي في الحالتين.

والإنسان هو الوحدة الطبيعية في التركيب العضوى لمجتمع «السلطة السياسية» ، فكيف نستطيع والحال هذه أن نتصور مجتمعاً خالياً من القوى اللهم إلا قوة السلطة السياسية تلك؟ هل نستطيع أن نتصور ذلك إلا انطلاقاً من مقدمة افتراضية بحته لا صله لها بحقيقة الإنسان ، كتلك التى بدأ منها «هوبز» في كتابه Levianthan في طريقة إلى تصوير مجتمع بقوة وحيدة مطلقة نهائية وذلك حين ارسي بناء دولته على عقد افتراضي نزل فيه الناس جميعاً عن جل قواهم الطبيعية ومن غير رجعة إلى فرد واحد فانتقل بذلك الناس من حالة القوى الطبيعية المتعددة المتصارعة إلى حالة المجتمع السياسي ذي «القوة الوحيدة».

أن مجتمعاً بقوة واحدة من شاكلة مجتمع «هوبز» هذا لا يتصور إلا انطلاقا من افتراض عقلى بحت يسقطه مجرد عرضة على طبيعة الإنسان أن فى الإنسان قوتين متزنتين : الرغبات والعقل فسقوط أيهما عنه معناه تدليه إلى مادون الإنسان بان يصبح مجرد مجموعة من رغبات غريزية بحته أو تساميه إلى ما فوق الإنسان بان يتجرد من رغباته فيصبح قوة عقلية بلا هدف.

وهكذا فان الذى يستقيم مع الفهم الصحيح لحقيقة الإنسان أن المجتمع السياسي (مجتمع الواقع السياسي المستأنس) هو بالدرجة الأولى – وكما هو ثابت بالملاحظة التاريخية الطويلة – مجتمع كلى بقوى تحتية اجتماعية قادرة على الضغط على قوة السلطة السياسية الشاملة للمجتمع الكلى من اجل تحقيق مصالحة ، أنها جماعات الضغط (بالتسمية المعاصرة) والتى من صورها قوى النبالة الاقطاعية فى أوائل العصور الحديثة فى أوربا (فى ظل الدولة الملكية الناشئة حينذاك) وقوى الكنيسة ورجال الدين فى تلك الحقبة ، ثم هى قوى المصالح البرجوازية فيما بعد وهى فى العالم المتخلف حتى فى أيامنا قوى الأسر الكبيرة التى تعتمد على العزوة القبلية أو على المكانة الاقتصادية وهى فى العالم المتقدم المعاصر نقابات أصحاب الأعمال ونقابات العمال والاتحادات الطلابية والجمعيات النسائية وغيرها من الجماعات التى تستهدف التأثير على السلطة الرسمية فى مجتمعها من اجل تحقيق المصالح المادية أو الأدبية لطوائف معينة داخل المجتمع الكلى وليس بخاف ما لبعض هذه الجماعات من قوة فعلية تؤثر على السياسات العامة لمجتمعاتها ، فنقابات العمال تستطيع عن طريق الإضراب العام فى «بلاد العالم الحر» أن تعطل الحياة العامة تماماً ، وهى بهذا تشكل قوة رهيبة تؤثر بها على سلطة الدولة من

اجل الخضوع لمطالبها ومن شاكلة هذه القوى فى عصرنا أيضا الأحزاب السياسية حين تتعدد فى مجتمع بسلطة سياسية «مقيدة» ذلك بان الحزب السياسي – حين يرتبط بأيديولوجية معينة تؤمن بها طائفة معينة من طوائف المجتمع – يتجه إلى السلطة الرسمية فى مجتمعة للتأثير عليها من اجل تغليب إيديولوجيته على ما عداها بل وأحيانا لغزوها أن استطاع ، وليتخذ منها أداة لفرض فكرة على مستوى المجتمع الكلى فيحتكر بذلك السلطة الرسمية والحياة السياسية معا ، وينقل بذلك مجتمعة من نظام تعدد الأحزاب إلى نظام الحزب الواحد حال ما حدث فى ايطاليا الفاشية وفى ألمانيا النازية وفى روسيا البلشفية.

وهكذا فان السلطة السياسية لا تجعل من عالم السياسة المستأنس عالماً بلا قوى ذلك بان كل عنصر – أو مجموعة من عناصر – فى الكيان البشرى لعالم السياسة المستأنس هو كما تقدم قوة بذاته ، وما السلطة السياسية فيه إلا مجرد قوة عظمى يتحقق بفعلها انسجام علاقات قوى عالمها ومن ثم انتظامها ، على نحو ما يتحقق للمجموعة الشمسية فى الطبيعة بفعل الشمس. أن وجود الشمس كقوة محركة لتلك المجموعة كلها لا يعنى أن هذه المجموعة بلا قوى متعددة ، إن كل كوكب فى المجموعة الشمسية هو جسم بذاته ومن ثم فهو قوة بذاته وتؤثر فى يرها من وحدات المجموعة الشمسية ، وعلى اتزان فيما بينها جميعاً بما فى ذلك القوة الكبرى (الشمس) ، ولا يسقط عنها ذلك كونها تدور جميعا حول قوة عظمى هى قوة الشمس وهى قوي تجرى على انتظام لا تفوق فيه وذلك بعامل جذب الأقوى للأضعف وباندفاع كل منها اندفاعا ذاتياً فى مداره الأمر الذى يتحقق به ميزان القوة للمجموعة الشمسية ونحن نتصور هذا كله من ثنايا مفهوم النسق.

ونفس الشئ بالنسبة لعالم السياسة المستأنس بعامل السلطة السياسية أن السلطة السياسية هي منه بمثابة الشمس في النسق الشمسي والقوى الفردية والجماعية (جماعات المصالح – جماعات الضغط) فيه بمثابة وحدات تلك المجموعة ، إن المجتمع المستأنس سياسياً أي بعامل السلطة السياسية هو مجموعة من قوى متدرجة هي القوى الفردية فقوى جماعات المصالح – جماعات الضغط – الأحزاب وغيرها من القوى الاجتماعية الفعلية فقوة السلطة السياسية ثم أن علاقات هذه القوى تجرى على انتظام بعامل التفاعل فيما بينها.

أن السلطة السياسية ليست البتة قوة وحيده في بيئتها وإلا لما كان الكلام عن التفاعل السياسي في تلك البيئة أن الذى تختص به السلطة السياسية ليس هو احتكار القوة وإنما هو الاحتكار «الشرعى» لأدوات القتال ومن ثم تجريد أعضاء الجماعة منها ، وذلك بهدف استبعاد حالة الحرب الدائمة بين القوى الاجتماعية المختلفة ومن ثم تحقيقا للمجتمع الهادئ مجتمع السلام ، مجتمع القوى المستأنسة.

وفيما عدا ذلك فمؤسسات السلطة الرسمية للمجتمع الهادئ لا تعدو أن تكون مجرد قوة من قوى مجتمعها ، المتعددة بالتفصيل المتقدم والتى تتبادل جميعاً التأثير والتأثر أن قوة المؤسسات الرسمية للدولة الحديثة هي قوة مستأنسة كغيرها من قوى مجتمعها وذلك بحكم تقيدها بالنظام القانوني لمجتمعها ومن ثم لا يبقي في الحياة السياسية في ظل نظام الدولة الحديثة مكان إلا للتفاعل الهادئ لهذه القوى المطوعة.

وإذا كان عالم السياسة الوطنى هوَ – رغم ارتباطه بظاهرة السلطة السياسية – عالم تعدد القوى على ذلك النحو فان واقع عالم السياسة الدولى يهيئ للتأكيد لهذا التعدد على النحو التالى :

تعدد القوى فى البيئة الدولية :

وبصدد تعدد القوى فى البيئة الدولية يتعين - بادئ ذى بدء - أن نعرض الصفات التى تطل بها الدولة على الحياة الدولية ، نظراً لما ترتبه هذه الصفات من آثار سياسية وقانونية على طبيعة هذه البيئة وطبيعة علاقاتها.

أن صفة السيادة - كما سبق أن اشرنا من قبل - هى اول المبادئ السياسية الكبرى التى قامت عليها الجماعة الدولية فى صورتها الحديثة كما تعتبر من أبرز الصفات اللصيقة بالدولة - فى المفهوم المعاصر - فنقول أن «الدولة مجتمع ذو سيادة».

وتعني «السيادة» قدرة الدولة على الانفراد بإصدار القرار السياسي فى داخلها وعلى وجه النهائية فى خارجها ، ومن ثم قدرتها على الاحتكار الشرعى لأدوات الإكراه المادي فى الداخل ، وعلى رفض الامتثال لأيه سلطة تأتيها من الخارج إلا أن يكون ذلك بإرادتها.

لقد أضحت «الجماعة الدولية» تتكون من دول ذات سيادة ترى كل واحدة منها فى نفسها نداً لغيرها ، فلا تقبل الامتثال لند لها ، وليس فى هذه الجماعة ما هو أعلى منها وهى لذلك لا تمتثل لما يأتى من خارجها إلا برضاها وتحقيقاً لمصلحتها.

واستناداً إلى ذلك تستعمل عبارة «الجماعة الدولية» Communauté nternationale ونرفض استعمال عبارة «المجتمع الدولى» Societé Internationale للدلالة على واقع البيئة الدولية ذلك بان عبارة المجتمع الدولى لا تعبر تعبيراً دقيقاً عن حالة الجماعة الدولية ، أن جماعة الدول لا تزال - حتى حاضرها - تقوم على وحدات سياسية (دول) تصمم كل واحدة منها على التمسك بسيادتها وترفض الامتثال لأي

قيد يأتى من خارجها إلا برضاها وعلى أساس أن تقيدها به هو تقيد ذاتى وهكذا فان عبارة «الجماعة الدولية» هى وحدها الصالحة للدلالة على حالة الكيان الدولى الراهنة وعلاقاته المتمثلة فى علاقات الدول (الوحدات السياسية) فيما بينها فى غيبة سلطة عليا.

وانطلاقا من هذا التصور يأتى التباين بين طبيعة البيئة الدولية ، والبيئة الوطنية رغم التقائهما على البدء من حقيقة واحدة وهى جوهر السياسة فى الإنسان وعلى صلب واحد هو القوة.

إن وجه التباين بين البيئتين يتمثل فى أن البيئة الداخلية للوحدة السياسية هى بيئة مستأنسة بعامل الاحتكار الشرعى لأدوات العنف ، بينما واقع البيئة الدولية يتمثل فى جمع من وحدات سياسية (الدول) ، أى فى عديد من قوى متميزة ذات سيادة ، قد تتعاون فيما بينها ، ولكنها لا تتكامل (أى لا تشكل مجتمعاً هادئاً) تبعاً لغيبة ظاهرة الاحتكار الشرعى لاستعمال القوة ، بما يتضمنه من تجريد لأعضاء الجماعة من أدوات الإكراه.

إن البيئة الوطنية هى ببيئة القوة المتمركزة ، بينما تمثل البيئة الدولية بيئة تعدد مراكز القوة ، ومن ثم تصح تسمية البيئة الوطنية بأنها بيئة السلطة وتسمية البيئة الدولية «بيئة غيبة السلطة» ، أى أن الأولى هى بيئة الاحتكار الفعلى لأدوات العنف بما يؤدى إليه من مجتمع هادئ هو مجتمع السلام وان البيئة الدولية هى بيئة غيبة هذا الاحتكار ومن ثم تعدد القوى التى تعمل تبعاً لذلك فى غيبة حكم أعلى.

أن كل وحدة سياسية (دولة) هى فى الواقع مركز متميز ونهائي لاتخاذ القرارات يحتفظ بالحق فى الالتجاء الأخير إلى العنف باعتباره وسيلة لفرض الإرادة حماية لأمنه ، وتحقيقاً لمصلحته الوطنية ولو على

حساب المصالح الوطنية لدول الأخرى. ويفضي تعدد مراكز القوة فى البيئة الدولية إلى نوع من تبادل التأثير فيما بينها فتسعى إلى تبادل فرض إرادتها فيما يسمى بجدلية الصراع الدولى.

ومن هنا فان البيئة الدولية هى بحكم غيبة السلطة العليا فيها تقوم على مجموعة من وحدات سياسية متعددة بقدر تعدد هذه الواحدات (الدول) ، وباعتبار أن كل دولة منها تمثل قوة بذاتها الأمر الذى يتعين معه القول بان البيئة الدولية هى بطبيعتها بيئة تعدد القوى(١).

١ـ علم السياسة هو علم السلطة :

هناك اتجاه يرى أن علم السياسة هو علم السلطة وتتعدد آراء الباحثين فى صدد دراسة السلطة فالبعض يركز على دراسة السلطة فى نطاق المؤسسات الرسمية ، والبعض يوسع من نطاق هذه الدراسة بحيث تشمل معظم جوانب النظم الاجتماعية(٢). وفريق آخر يهتم بدراسة النشاط المرتبط بالصراع من اجل السلطة سواء من اجل الوصول إلى السلطة أو الحفاظ عليها(٣). ويشير الفقيه الفرنسي «بوردو» إلى أن دراسة السلطة تعنى دراسة مركب من عنصرين هما القوة المادية والفكرة التى تربط القوة المادية بالغاية الاجتماعية ، بمعنى أن السلطة هى القوة المادية الموجهة لتحقيق أية غاية اجتماعية معينة وهى تحقيق الخير العام

---

(١) راجع تفصيلاً بشأن تعدد القوى فى البيئة الدولية : د/ ليلى أمين مرسي ، أصول علم العلاقات الدولية ، المكتب العربي الحديث ، ١٩٨٩.

(٢) د/ بطرس غالى ، د/ محمود خيرى عيسى : المدخل فى علم السياسة ، مكتبة الانجلو المصرية ، القاهرة ، ١٩٧٢ ، ص٩.

(٣) د/ عز الدين فوده : علم السياسة ، محاضرات على الاستنسل ، لطلاب كلية الاقتصاد ، جامعة القاهرة ، ١٩٧١.

والصالح العام المشترك[1]. ويرى «ريمون آرون» أن علم السياسة يهتم بدراسة كل ما يتصل بتدرج السلطة داخل الجماعات[2].

وواضح من هذا العرض الموجز أن أنصار هذا الاتجاه لم يتفقوا على مفهوم السلطة وهذا هو أهم الانتقادات التى توجه إليهم فالبعض يضيق من نطاق السلطة بحيث يخرج منها ما هو فيها والبعض يوسع من هذا النطاق بحيث يدخل فيها ما ليس منها ومع ذلك فان التعريف الذى أشار إليه الفقيه الفرنسي «بوردو» يمكن أن يكون مفيداً فى تطوير الدراسات السياسية المعاصرة ، حيث انه يجمع بين عنصري القوة المادية والقيم السياسية وهو ما يحتاج إلى جهد ابداعى لعلماء السياسة فى المرحلة القادمة.

٢ـ علم السياسة هو علم القوة :

يذهب أنصار هذا الاتجاه إلى أن مفهوم الأساس بالنسبة لعلم السياسة هو القوة وعلى ذلك فعلم السياسة هو العلم الذى يدرس الصراع من اجل الحصول على القوة فى المجتمع استناداً إلى أن القوة هى الهدف المباشر لهذا الصراع[3]. ويترتب على ذلك أن علم السياسة يهتم بدراسة وسائل توزيع القوة فى المجتمع ومصادر هذه القوة وكيفية ممارسة علاقات القوة ، ووسائل ضبط هذه الممارسة كما انه يهتم بدراسة «بناء القوة» فى المجتمع بوصفة يمثل الأساس الذي تستند إلية العملية السياسية.

---

(١) د/ نعيم عطية : النظرية العامة للحريات ، الدار القومية للطباعة والنشر ، القاهرة ، ١٩٦٥ ، ص٤٨ : ٥٠.

(٢) د/ بطرس غالى ، د/ محمود خيرى : مرجع سابق ، ص١٠.

(٣) د/ محمد طه بدوى : المنهج فى علم السياسة ، مرجع سابق ، ص٢٧.

وفيما يلي نعرض لبعض الآراء المتعلقة بمفهوم القوة في عالم السياسة وبمفهوم آخر ارتبط به وهو مفهوم «بناء القوة».

مفهوم القوة :

مفهوم القوة هو مفهوم الأساس بالنسبة لعلم السياسة الحديث[١]. وذلك باتفاق جميع علماء السياسة المعاصرين.

وتتعدد التعريفات التي قدمها العلماء بصدد هذا المفهوم والمفاهيم المتعلقة به كبناء القوة النخبة السياسية.

ومن ثم فهناك صعوبة في تعريف القوة بالإضافة إلى صعوبة أخرى تتعلق بالخلط بين هذا المفهوم والمفاهيم الأخرى المتعلقة به كالسلطة النفوذ ، التحكم ، القيادة.

ولقد استخدم Agger على سبيل المثال اصطلاحي القوة والنفوذ بمعنى واحد انطلاقا من دراسته الامبريقية الأولية التي قام بها والتي وجد فيها أن الناس يستخدمون الاصطلاحين بمعنى واحد[٢].

أما نيلسون بولسبي فقد نظر إلى اصطلاحي النفوذ Influence والتحكم Control بوصفهما يشكلان الرموز الإكراهية للقوة وأشار إلى أن أعضاء ابنيه القوة كقادة ، عادة ما ينشغلون بالأدوار العديدة للقيادة[٣].

---

(١) د/ محمد طه بدوى : المنهج في علم السياسة ، مرجع سابق ، ص

(2) Ropert E., Agger and Daincl Goldrich, «Community Power Structures and Portisonship, American Sociologicol Review», 23, August 1958, p.323

(3) Nelson W. Polsby «Community Power and Political Theory», New Haven : Yole University press, 1963, p.3.

وفى محاولة للربط بين هذه الاصطلاحات العديدة فقد قال Floyd Hunter «أن رجال السلطة فى مجتمعنا هم قادة القوة والنفوذ»(١).

والواقع أن المفهومين اللذين حظيا باهتمام عدد كبير من الباحثين هما مفهوم القوة ، ومفهوم النفوذ ، وبعض الباحثين حاولوا التميز بينهما ، وان كان معظمهم قد اتفقوا على أن كلا منهما يشير إلى علاقات بين أشخاص أو جماعات(٢).

فـ Rossi اعتبر أن القوة تكون علاقة بين الشخص «A» بحيث يؤثر فى سلوك الشخص «B» لأن هذا الأخير يريد أن يتجنب الأضرار التى قد يلحقها به الشخص «A» لو انه لم يخضع لأرادته.

إما النفوذ فهو الحالة التى يكون فيها سلوك الشخص «B» متأثرا بالفعل دون خوف من عقاب أو ضرر(٣).

إما Dahl فيرى أن النفوذ Influence هو علاقة بين فاعلينبحيث يستطيع احد الفاعلين أن يقنع أو يستميل الآخرين إلى فعل فى طريق ما لم يكونوا يرغبون أو يفكرون فى فعله من قبل ويذكر أن الشكل المتطرف للنفوذ هو التأثير الاكراهى الذى يقوم على التهديد أو توقع العقاب القاسي. أو المكافأة السخية فكل من الإكراه الايجابي والسلبي يشتمل عليهما اصطلاح القوة(٤).

---

(1) Floyd Hunter, «Community Power Structure, a Study of Decision Malers, Chaper Hill : University of North».

(2) A Rnold M., Rose «The Power Structure, political process in American Society», U.S.A. Oxford University press, 1916, p.44.

(3)Peter H., Rossi, «Community Decision Making», Administrative Science Quarterly, 1 March, 1957, p.425.

(4) report, A., Dahli, Modern Political Analysis, Englewood Cliffs, N.., Pretice Hall, 1963, p.40.

بالنسبة لـــ D'Antonio و Form فقد نظرا إلى القوة على أنها تتكون من شقين : السلطة التى تقوم على موقع الشخص فى البناء التدرجى الرسمي والنفوذ الذى يشكل الجانب الأكثر «غموضاً» لظاهرة القوة والذى يقوم على رغبات البعض فى طاعة الآخرين الذين قد لا يكونون يشغلون سلطة رسمية ، وهم فى هذه الحالة يطيعون لأنهم يحترمون أو يخشون الشخص أو الجماعة المطاعة والشكل المتطرف للنفوذ هو الكرزما ، والسلطة والنفوذ كلاهما مرتبط أو متعلق بالقوة وكلاهما ضرورة لفرض سيطرة القوة بكفاية وفعالية(١).

ويشير احد الباحثين المصريين إلى نفس هذا المعنى تقريباً ، فيذكر أن القوة تمارس إما فى شكل سلطة أو نفوذ فقد تمارس القوة من خلال الارتباط بمنصب معين يعطى لشاغله الحق فى إصدار قرارات لها صفة الإلزام وقد تمارس فى شكل نفوذ ، أى استخدام طاقات الآخرين لتحقيق أهداف مرغوب فيها دون الاستناد إلى حق مخول لذلك من قواعد أو قوانين(٢).

أما «ماكس فيبر» فيعرف القوة بأنها إمكانية «Chance» تحقيق شخص أو عدد من الأشخاص لرغبتهم أو إرادتهم الخاصة فى نطاق علاقة اجتماعية معينة وذلك بالرغم من مقاومة الآخرين ويعلق احد الباحثين الأمريكيين على هذا التعريف فيذكر «أن استخدام ڤيبر لكلمة Chance «إمكانية أو فرصة» يعنى انه قد اعتبر التحقيق الفعلى لإرادة

---

(1) William V. D'Anternio and William H. Form «Influential's in two Border Cities» Norte dame : University of Notre Dam press, 1965, p.11.

(٢) د/ فاروق يوسف احمد : القوة السياسية ، اقتراب واقعى من الظاهرة السياسية ، القاهرة ، مكتبة عين شمس ، ١٩٧٩ ، ص٣٢.

الشخص هو أمر ثانوى بالنسبة لمشكلة القوة ، بعبارة أخرى أن الفرد لا بد وان يملك إمكانية تحقيق إرادته ، كأمر ضرورى أو لازم للتحقيق الفعلي لهذه الإرادة أو الرغبة ولكن الواقع قد لا يثبت هذا الرأى ومن ثم يمكن القول أن الإمكانية ضرورية ولكنها ليست شرطاً كافياً لتحقيق الإرادة[1].

ولقد أدخلت معظم الكتابات المعاصرة اصطلاحي المقدرة «Ability» والمقدرة الكامنة Potential بالنسبة لكمله الإمكانية Chance التى قدمها فيبر ولكنهم ابقوا على التمييز بين المقدرة الكامنة والتحقيق الفعلى للإرادة[2].

وبين أولئك الذين يعرفون القوة استناد إلى المقدرة الكامنة «شوليز» «Schulze» الذى يقول : «أن القوة تدل على المقدرة أو المقدرة الاحتمالية أو الكامنة للأشخاص في مواقف معينة ، لفرض شروط أو صنع قرارات أو اتخاذ مواقف أو أفعال تكون حاسمة بالنسبة لوجود الآخرين في نسق اجتماعي ما[3].

إما «Haer» فيرى أن القوة تشير إلى مقدرة أو سلطة الشخص أو المنظمات للتحكم أو التوجيه بفعالية أو التأثير في الأشخاص أو الجماعات الأخرى[4].

---

(1) Arnold M. Rose, op. cit. p.45-46.

(2) Ibid, p.46.

(3) Ibid, p.46.

(4) john L., Haer, «social Stratification in Relation to Attitude Toward Sources of Power in a Community», Social Forces, 35, 2 December 1956, p.137.

وقد استمر كل من «D'Antonio» و «Ehrlich» فى القول بان «القوة هى القدرة الكامنة أو الاحتمالية لشخص أو جماعة للتحكم»[1]. ومعنى هذا أن ممارسة شخص أو جماعة للتحكم لا يعنى أنهم فى موضع القوة المطلقة فالأشخاص أو الجماعات الذين يمارسون القوة بالمعنى الذى حدداه لا بد وأنهم يملكون المقدرة أو المقدرة الكامنة ، «ولكن ليس كل من لديهم مقدرة كامنة أو احتمالية يمارسون القوة فى الواقع»[2]. ويقدمان تعريفا آخر للقوة بالمعنى الواسع فيقولان : «القوة بالمعنى الواسع تشير إلى قدره شخص للتحكم فى الآخرين والتحكم فى عملية صنع القرار»[3].

ولقد انتقد «Nelson Polsby» مفهوم القوة الكامنة أو الاحتمالية وقدم أسلوبا امبريقيا للتعرف على الشخص أو الجماعة التى تمارس القوة الفعلية فى المجتمع ، فيذكر انه لكى تعرف أن شخصا قوياً أم لا ، فلا بد وان تلاحظ تسلسل الأحداث التى يفترض أنها توضح قوته ، فلو أن هذه الأحداث قد حدثت وفقا لإرادته ، فان قوة الفاعل هنا ليست كامنة أو احتمالية ، ولكنها فعلية ، إما إذا لم تحدث فلماذا نتساءل عن قوة هذا الشخص أو تلك الجماعة[4].

ويقدم «Nelson Polsby» تعريفاً للقوة فيقوم : «أن القوة هى «المقدرة» على التحكم فى عملية صنع القرار وان هناك جانبين لظاهرة القوة هما السلطة والنفوذ.»[5].

---

(1) William v., d'Antonio and Howard J., Ehrlich, «Democravy in America : Retrospect and Prospect», In William V., D'Antonio and J., Ehrlic, (eds), Power and Democracy in America, Notre Dame : University of Norte Dame Press, 1961, p. 132

(2) Arnold M., Rose, op. cit. p.46.

(3) D'Antonio, and Ehrlich, op. cit. p.132.

(4) Polsby, op. cit. p.60.

(5) Ibid, op. p.60.

وأشار «Robert Dahl» إلى أن المقدرة الكامنة أو الاحتمالية على التحكم قد لا تتساوى مع فعالية التحكم السياسي الفعلى للجماعة فالتحكم السياسي الفعال للجماعة يقوم كوظيفة على أساس مقدرتها الكامنة أو الاحتمالية «على التحكم» ومقدرتها الكامنة أو الاحتمالية «على الوحدة» «Unity».

وهكذا فان جماعة ما بمقدره كامنة أو احتمالية قليلة للتحكم ولكن مع مقدره كامنة عالية على الوحدة ربما تكون أكثر فعالية فى ممارسة التحكم السياسي من جماعة أخرى لها مقدرة عالية على التحكم ومقدره منخفضة على الوحدة[1].

وهناك اتجاه آخر فى تعريف القوة بوصفها «سلوك يمكن ملاحظته» وهو عادة ما يظهر فى عملية صنع القرار ، «فرايت ميلزيرى» أن القوة تعمل فى عملية صنع القرار ومن ثم تتلخص مشكلة القوة فى السؤال التالى من يصنع القرارات؟[2].

«برتراند راسل» يرى أن القوى هى التأثيرات «المقصودة» التى يقوم بها بعض الأشخاص على أشخاص آخرين[3].

ويعرف «Kaplan» و «Lasswell» القوة بأنها المشاركة فى صنع القرارات «والقوة بمعنى المشاركة فى صنع القرار تكون علاقة شخصية فالشائع بالنسبة لعلاقات القوة والنفوذ ، هو فقط التأثير فى السياسة من الذى يؤثر؟ وعلى أي أساس تتكون متغيرات الإرادة فى موقف معين؟».

(1) Robert A., Dahl, «A Critique of the Power Elite Model» in American political, Science Review 52 , June 1958, p.465.

(2) Arnold m., rode, op. cit. p.50.

(3) Bertrand Russell, Power : a new Social analysis», London : George Allen and Unwin, 1938, p.25.

انه يمكن الإجابة على هذه التساؤلات من خلال فحص الممارسات الفعلية للفاعلين فى هذا الموقف[1].

ويوضح «Arnold M. Rose» انه لا بد من الإشارة إلى أن هناك مراكز حقيقية للقوة خلف المراكز الظاهرة ويعرف القوة «بأنها السلوك الفعلى لتحقيق تأثيرات مقصودة».

ويرى رايت ميلز مع الأخذ فى الاعتبار حقيقة أن القوة لها جانبان «المصدر أو المورد» Supply والمطلب Demand وتاريخياً تناول الكتاب جانب مصدر القوة وهو وجود بعض الناس أو المؤسسات التى تكون قادرة على التحكم فى الآخرين ، إما Rosse فيؤكد على جانب المطلب بمعنى حاجة كل المجتمعات والمنظمات لو أنها أرادت الاستمرار لأن تملك بعض وسائل توجيه أو تنظيم العلاقات بين الناس لانجاز الحد الأدنى من الحاجات[2].

ويذكر احد الباحثين المصريين «أن الإشكال الأساسية للقوة هى القوة الدينية والقوة الاقتصادية والقوة العلمية والقوة العسكرية ، تتحول جميعها فى النهاية إلى قوة اجتماعية سياسية فالقوة فى معناها العام (عند هذا الباحث) اجتماعية سياسية وعلى هذا فالقوة المؤثرة محصلة الإشكال المختلفة للقوة التى يمكن أن تسمى بالمفهوم المتداول القوة السياسية إذا كانت هذه الكلمة تعنى إدارة شئون المجتمع بأفراده وروابطه وجماعاته فى شتى مناحيها سواء أكان ذلك فى نطاق اقليمى أو دولى»[3].

---

(1) Lasswell and Kaplan «Power and Society» New Haven : University Press, 1950, p.75-76.

(2) Arnold M., Rose op. cit. p.52-53.

(٣) د/ إسماعيل على سعد : أسس علم الاجتماع السياسي ، القاهرة ، دار المعارف ، الطبعة الثانية ،١٩٨١ ، ص١٣٢.

وواضح أن هذا التعريف يقترب إلى ما أطلق عليه Rosse جانب المطلب Demand من القوة وان كان فى نفس الوقت يحوى خلطا غريباً بين مصادر القوة وأشكال القوة ، فالدين والاقتصاد والقدرات العلمية والعسكرية ليست أشكالاً للقوة ولكنها مصادر أو موارد لها إما أشكال القوة فهى وكما اتفق معظم علماء السياسة تتركز «فى السلطة والنفوذ» ، كما أن هذا التعريف يتضمن قدراً واضحاً من الغموض فالقول بان أشكال القوة تتحول جميعاً إلى قوة اجتماعية سياسية هو قول غامض إذ يمكن لنا أن نتساءل كيف تتحول هذه الأشكال التى ذكرها (وباستخدام ألفاظه) إلى قوة اجتماعية سياسية والقول بان للقوة معنى اجتماعى سياسي هو من باب تعريف الشئ بنفسه كان تقول الماء هو الماء.

ويرى أستاذنا الدكتور/ طه بدوى أن مفهوم القوة قد انتقل إلى علم السياسة من العلوم الفيزيائية وان القوة فى عالم الفيزياء هى فعل جسم فى جسم وهى فى عالم السياسة ، قدره فرد أو نفر أو حكومة على التأثير فى عقول أو أفعال الآخرين ومن ثم على إرادتهم ، وهذا التأثير لا يتم فى فراغ وإنما يتم فى إطار مجتمع فالسلطة السياسية كقوة عليا هى أداة التكامل السياسي فى داخل المجتمعات السياسية باعتبارها أداة تحقيق الانسجام بين قواه المختلفة وذلك بعامل احتكارها لأدوات العنف فى المجتمع وتجريد ما عداها من القوى الأخرى من هذه الأدوات[1].

والباحث يتفق مع هذا الرأى ويضيف إليه أن للقوة بوصفها القدرة على التأثير شكلين هما السلطة والنفوذ ، وان القوة لها مصادرها الاقتصادية والعلمية والدينية والعسكرية والسياسية وان كل من يملك مصدراً أو أكثر من هذه المصادر قد يكون بإمكانه ممارسة القوة بمعنى

---

(١) د/ محمد طه بدوى : المنهج فى علم السياسة ، مرجع سابق ، ص٢٨.

التأثير فى أفعال وأفكار الآخرين ولكن هذه الممارسة بالمعنى المتقدم تتوقف على عدة اعتبارات أهمها مدى كفاية الموارد المتاحة ومدى الكفاءة فى حشد وتجميع هذه الموارد واستخدامها المدى الذى يمكن فيه ممارسة القوة ، درجة الرغبة أو الاستعداد لممارسة القوة فبعض الأشخاص قد يملكون مصادر هائلة للقوة ولكنهم لا يرغبون فى ممارسة القوة ، والبعض الآخر قد يملك قدراً ضئيلاً من هذه المصادر ويحاول استخدامها فى ممارسة القوة.

وعلى هذا فيمكننا أن نقدم اجتهاداً فى مجال تعريف القوة يتلخص فى :

أن القوة هى قدره شخص أو فرد أو حكومة على التأثير فى أفعال الآخرين ، ومن ثم على إرادتهم فى نطاق مجتمع سياسي معين على أن هذه القدرة على ممارسة التأثير تتوقف على عدة اعتبارات أهمها :

- مدى كفاية ونوعية الموارد المتاحة.
- مدى الكفاءة فى حشد وتجميع هذه الموارد واستخدامها.
- المدى الذى يمكن فيه ممارسة القوة.
- درجة الرغبة والاستعداد لممارسة القوة.

ويمكن ممارسة القوة من خلال السلطة أو النفوذ أو الاثنين معاً ، ممارسة القوة استناداً إلى السلطة يشكل الإطار الرسمي لممارسة القوة أما ممارسة القوة استناداً إلى النفوذ فيمثل الإطار غير الرسمي لهذه الممارسة وممارسة القوة كما سبق القول قد تتم من خلال السلطة أو النفوذ أو قد تتم استناداً إلى الاثنين معاً ولكن بدرجات متفاوتة.

وهذا التعريف الذى قدمناه يقترب من تعريف قدمه احد علماء السياسة المعاصرين وهو Danzger الذى يرى أن القوة يجب أن توصف

على أنها المقدرة الاحتمالية المتاحة لأى فاعل للوصول إلى هدفه سواء استطاع هذا الفاعل أن يستعملها بنجاح أم لا ، ويرتبط هذا بالموقف الذى يستطيع الفاعل أن ينجح فى تنفيذ إرادته على الرغم من المقاومة التى يمكن أن نطلق عليها السيطرة أو الهيمنة «Dominance» ومن ثم فثمة عناصر تتفاعل لتحديد أى الفاعلين يهيمن فى الصراع واهم هذه العناصر : الموارد ، الرغبة القادرة ، المقدرة على تحقيق الرغبة[1].

بناء القوة :

بعد أن أوضحنا بعض المفاهيم المتعلقة بالقوة يثور التساؤل حول ما هو المقصود ببناء القوة؟

يعرف القاموس الاجتماعى بناء القوة Power Structure بأنه شبكة علاقات القوة الرسمية وغير الرسمية فى مجتمع معين التى تحدد القرارات والأفعال الكبرى ولهذا فان بناء القوة هو أكثر من مجموع القادة الرسميين والبناء السياسي المعترف به ، لأنه يشتمل بين ما يشتمل على الأفراد المؤثرين أو ذوى النفوذ وكذلك جماعات المصلحة[2].

ويقدم القاموس السياسي تعريفاً لبناء القوة فيذكر : «أنه النمط الذي يتوزع به النفوذ بين الأشخاص والنظم والأفكار والتنظيمات داخل المجتمع»[3].

«وبناء القوة ليس مشكلة سهلة الدارسة إذ تمتد جذورها إلى ما وراء السياسية داخل المجتمع ذاته فليست جميع القوى ذات طابع سياسي فحسب ، فهناك القوة الاقتصادية والعسكرية ، فالقوة تمثل فى حقيقتها

---

(1) Arnold M. Rose, op. cit. p. 52.

(٢) د/ عاطف غيث (محرر) : قاموس علم الاجتماع ، مرجع سابق ، ص٣٤٤.

(3) Joseph Dunner, (editor), Dictionary of Political Science, London, Vision Press, 1965, p. 423.

ظاهرة عامة فى المجتمعات الإنسانية ، وهى تقع أى القوة ، فى كل القطاعات النظامية وغير النظامية داخل المجتمع فهى توجد كامنة فى الروابط المجتمعية غير النظامية ولا تتحول إلى قوة نظامية وسلطة إلا فى التنظيم الرسمى.

أما القوة فى التنظيم غير الرسمي فهى تصدر عن أو تعتمد على «المكانة الاجتماعية» ، إذ يتفاعل الأفراد فى هذا السياق وفقاً لمفاهيم المكانة التى يشغلونها فضلاً عن ذلك التفاعل الشخصي فيما بينهم وإذا ما تداخلت الأدوار التى يلعبونها تنشأ الجماعات الفرعية التى تمارس ضغوطاً غير منظورة على التنظيم وعلى المعايير التى يمكن أن يتولد عنها بناء أعلى للسلطة ، وتظل السلطة عرضة للتغير مهما بلغت متانتها وقوتها وترتيبا على ذلك نستطيع القول أن القوة تظهر فى الروابط على شكلين : أولهما : تنظيمى كسلطة يمارسها التنظيم الرسمى وثانيهما : غير تنظيمي وهى قوة الروابط غير الرسمية ، هذا ويتوقف قيام واستمرار النظام الأساسي فى المجتمع على القدر الذى يتاح له من القوة فالقوة هى الأساس الذى يقوم عليه بناء الرابطة وبدونها يتعذر أن يقوم النظام»[1].

أن هذا التصور المتقدم لبناء القوة يقودنا إلى التساؤل عن كيفية توزيع القوة وطبيعة علاقات القوة فى نطاق هذا البناء.

وفيما يتعلق بكيفية توزيع القوة فان الخبرة التاريخية توضح أن هناك تميزاً داخل المجتمعات البشرية قاطبة وأبديا بين قلة آمرة وأغلبية مطيعة ويرد علماء السياسة هذا إلى جوهر السياسة فى الإنسان والذى يتمثل فى علاقة الأمر والطاعة فلقد ثبت علمياً انه ما من إنسان إلا ولدية

---

(١) د/ إسماعيل على سعد : مرجع سابق ، ص١٩٥ : ١٩٦.

بطبعة درجة استعداد للطاعة ودرجة من الرغبة فى السيطرة على الآخرين وبينما تغلب الرغبة فى السيطرة على القلة ، فان السواد الأعظم يستسلم للطاعة[1].

أن هذا يؤدى بنا إلى ضرورة التعرض لمفهوم النخبة السياسية أو النخبة الحاكمة التى تكون على قمة هرم بناء القوة فى المجتمع غير أننا نرى انه من الأفضل أن نبدأ بكلمة موجزة عن هرم بناء القوة فى المجتمع.

يذكر احد الباحثين المصريين ، أن الجماعة الحاكمة وذات النفوذ يشار إليها على أنها تشكل هرم بناء القوة فى المجتمع ، والذى يمكن أن يتباين بناؤه من مجتمع إلى مجتمع ومن جيل إلى آخر عبر التاريخ فهرم القوة يتعرض على الدوام لتغير مستمر قد يكون من أسبابه اضطرابات تحدث فى قاعدة الهرم وينتج فى معظم الأحيان ، كما تدل الشواهد التاريخية عن عمليات اجتماعية تكون سبباً مباشراً أو غير مباشر فى تغير الظروف والأحوال التى تمكن فئة أو جماعة أو طبقة اجتماعية من السيطرة على باقي الجماعات داخل المجتمع وقد تكون هذه العملية اقتصادية أو تكنولوجية أو ثقافية أو إحدى العمليات الاجتماعية التى تؤثر فى هرم القوة داخل المجتمع.

ويقصر ماكيفر أهرام القوة على ثلاث نماذج هى :

النمط الأول :

الهرم الطائفي : وتتخذ خطوط القوة فى هذا النمط حدوداً جامدة وصارمة ولا يستطيع أى من أبناء الطبقات الدنيا صعود السلم إلى الطبقات العليا.

---

(١) د/ محمد طه بدوى : مرجع سابق ، ص٣١ : ٤٢.

النمط الثاني :

الهرم الاوليجاركي : وهو يشبه النموذج الأول من حيث صرامة الحدود بين طبقاته إلا انه يتميز عنه بإمكانية انتقال الأفراد من طبقة إلى أخرى.

النمط الأخير :

الهرم الديمقراطي : وتكون فيه الخطوط متحركة ، ولا يعوق هذه الحركة سوى مراكز قوة ثابتة وتقف هذه المراكز في سبيل من يسعى إلى الصعود من مستوى للقوة إلى مستوى أعلي منه حيث يفشل حينا ، وينجح حينا في الوصول إلى المستوى الأعلى ، وكما يعلو البعض إلى القمة في هذا الهرم ، كذلك قد يهبط البعض من القمة إلى القاع[1].

---

(١) د/ على الدين هلال : مدخل في النظم السياسية المقارنة ، القاهرة ، دار الطالب ، ١٩٧٦ ، ص٩٥.

الفصل الثامن

بناء القوة فى المجتمع

تمهيد :

- بناء القوة : نظرة تاريخية.

أهرام القوة :

- الهرم الطائفي.
- الهرم الاوليجاركى.
- الهرم الديمقراطى.

إشكال القوة :

- القوة الاقتصادية والقوة العسكرية.
- القوة السياسية.

علاقة القوة السياسية بالقوتين العسكرية والاقتصادية

الفصل الثامن
بناء القوة فى المجتمع

تمهيد :

يعرف «بناء القوة» فى الغالب «بأنه النمط الذى يتوزع به النفوذ بين الأشخاص والنظم والأفكار والتنظيمات داخل المجتمع»[1]. وتشكل القوة كما لاحظ "باسونز" واحد من المفاهيم الأساسية فى التراث الفكرى الذى يعالج الظاهر السياسية فى الغرب. وهى فى الوقت نفسه يختلف الرأى حوله اختلافاً بيناً – كما أسلفنا وذلك من حيث تعريفها النوعى ، ومن حيث العديد من الملامح التى تتخذها السياقات التى يستقيها منها هذا المفهوم[2]. وعلى ذلك فان بناء القوة في المجتمع ليس مشكلة هينة التناول برغم كونها مشكلة تقليدية فى فلسفة السياسة ، إذا تمتد جذورها إلى ما وراء السياسة داخل المجتمع ذاته فليست جميع القوى ذات طابع سياسي وحسب – فهناك القوة الاقتصادية ، والقوة العسكرية والقوة السياسية ، التى يمكن تمييز كل منها منفردة ، وان كانت محصلتها واحدة. فالقوة تمثل فى حقيقتها ظاهرة ، عامه فى المجتمعات الإنسانية[3]. وهى تقع – فى كل القطاعات النظامية وغير النظامية داخل المجتمع : فهى توجد «كامنة» فى الروابط والمجتمع غير النظامى ولا تتحمل إلى قوة نظامية وسلطة إلا فى التنظيم الرسمي.

إما القوة فى التنظيم غير الرسمى فهى تصدر عن أو تعتمد على المكانة الاجتماعية إذ يتفاعل الأفراد فى هذا السياق وفقاً لمفاهيم المكانة التى يشغلونها فضلاً عن ذلك التفاعل الشخصي فيما بينهم. وإذا ما

---

(1) Deseph Dunner (ed.) Dictionary of Political Science, London Vision Press, 1965, p.423.
(2) J. Parsons «on the Concept of Political Power» op. cit. p. 240.
(3) R. Birestedt, op. cit. p.342.

تداخلت الأدوار التي يلعبونها ، تنشأ الجماعات الفرعية التي قد تمارس ضغوطاً غير منظورة على التنظيم وعلى المعايير التي يمكن أن يتولد عنها بناء أعلى للسلطة. وتظل السلطة عرضة للتغير مهما بلغت درجة متانتها وقوتها. وترتيباً على ذلك نستطيع القول أن القوة تظهر في الروابط على شكلين : أولهما تنظيمي كسلطة يمارسها التنظيم الرسمي ، وثانيهما : غير تنظيمي وهي قوة الروابط غير الرسمية ، هذا ويتوقف قيام ، بل واستمرار النظام الأساسي في المجتمع على القدر الذي يتاح له من القوة. فالقوة هي الأساس الذي يقوم عليه بناء الرابطة ، وبدونها يتعذر على النظام أن يقوم – كما يقول بيرستد – هذا فضلاً عن أن السلطة لا يمكن أن تقوم دون أن تمارس القوة ممثلة في الإجبار كجزء نهائي عند الاقتضاء[1].

بناء القوة : نظرة تاريخية

أن التاريخ هو وعاء الخبرة البشرية وهو العلم الخاص بالجهود الإنسانية ، أو هو المحاولة التي تستهدف الإجابة على الأسئلة التي تتعلق بجهود البشرية في الماضي وتستشف منها جهود المستقبل. والتاريخ بهذا المعنى يتحول إلى علم له أصوله حيث أن العلم هو الكشف عن طبيعة الأشياء ثم تصنيفها وتبويبها وإصدار الأحكام عليها وكما يقول «ميلز» : أن كل علم اجتماعي – أو بالأحرى كل دراسة اجتماعية متقنه يتطلب مجالاً تاريخياً للفهم واستخداماً كاملاً للمواد التاريخية[2]. ونحن نعرف منذ أرسطو أن الإنسان هو هذا الحيوان الذي يعيش في مجتمع منظم (فمؤرخ الرهبنة يكتشف بدهشة أن الفرار إلى الصحراء لا يعزل الإنسان عن

---

(1) Ibid, p. 351.

(2) G. W. Mills The Sociological Imagination, Harmondsworth Penguin Books, 1971, p. 160.

المجتمع : فأمام الله يلتزم المتأمل بالإنسانية كلها ...)[1] ولما كان التاريخ كفرع من العلوم يتطلب البحث عن التفاصيل كما انه يتطلب توسيع الرؤية بحيث يستطيع الباحث أو المؤرخ أن يرى النقاط المحورية التى يدور حولها تطور البناءات الاجتماعية. ويعنى معظم المؤرخون بالبحث عن الحقائق اللازمة لفهم التحول التاريخي للنظم الاجتماعية ولا يتردد الكثير من المؤرخون فى أن يدخلوا فى دراساتهم أى نطاق من نطاقات الحياة الاجتماعية وبذلك يكون مجالهم هو مجال العلم الاجتماعى رغم أنهم وشأنهم فى ذلك شأن علماء الاجتماع ، قد يتخصصون فى التاريخ السياسي أو التاريخ الاقتصادى أو تاريخ الأفكار[2].

ومطلب القوة – من الناحية النفسية وعبر التاريخ – يمثل دافعاً داخلياً للإنسان فالقوة تكمن فى الرغبة فى حفظ الذات. وتتطلب هذه الرغبة من اجل البلوغ ما تريد إرضاء الحاجات الهيدونية إلى اقصى حد ممكن وإنقاص الحرمان إلى أقصى درجة والانا عند الإنسان لا يتطلب مجرد المحافظة عليه ولكنه يريد أيضا أن يحقق ذاته عن طريق التأثير والسيطرة على الآخرين وبذلك يشبع النزوع الاتانى للمكانة الآمرة Command Status والاحترام واعتراف الآخرين[3]. ويؤكد «هوبز» هذا المعنى فى قولة : «ففى المقام الأول أضع صورة ميل أو نزع عام يعم البشرية ، رغبة دائمة وقلقة فى اجتياز القوة بعد القوة على نحو لا ينقطع إلا عند الموت ... لأن الإنسان لا يستطيع التأكد من القوة والموارد

---

(١) هـ. أ. مارو : من المعرفة التاريخية ، ترجمة جمال بدران ، الهيئة العامة للتأليف والنشر ، القاهرة ، ١٩٧١ ، ص٢٧

(2) C. W. Mills, op. 11.62.

(3) V. P. Varma, Political Philosophy, New Delhi, p. 410.

اللازمة ليعيش عيشاً حسنا دون احتياز المزيد»[١]. والتاريخ الانساني كله مصداق لهذا النزوع بشكل أو بأخر. فإذا ما تناولنا على سبيل المثال – ما يسمى فى المصطلح التاريخي بالنظام القديم Old Regtme نجد انه عندما أذنت القرون الوسطى بالانتهاء ، حلت حكومات قومية يرأسها ملوك محل حكومات النظام الاقطاعي المحلية الصغيرة. ولقد عمل الملوك على زيادة قوتهم بالتدريج ، إذا أنهم كانوا بادئ الأمر ضعفاء غير امنين وذلك عندما قويت الحكومات القومية وازداد ضعف النبلاء وقل نفوذهم.

وقد ادى نمو القوة القومية National Power والملكية فى بادئ الأمر ، إلى تحقيق امن وعدالة وفرصة اكبر للمواطن العادى ، الذى أسعده أن يتحرر من المظالم التى كانت تقع عليه من النبلاء. غير أن الاتجاه – كما هي الحال عادة عندما يتحقق النجاح بالفعل للحركات الشعبية – بولغ فيه. فقد أصبح بعض الملوك أقوى مما يجب – حكاماً مطلقين غير مسئولين أمام احد. لهم حق الحياة والموت على رعاياهم. ولقد أعلن الكثيرين من هؤلاء الملوك بل اعتقدوا بالفعل أنهم يتلقون سلطانهم من «الله» مباشرة ، وانه كان من الخطيئة أن يناقش أى من رعاياهم أفعالهم وأهوائهم ، وعرف هذا المبدأ بالحق الالهى للملوك Divine Wright of kings[٢]. ومن ثم فقد ساد الاعتقاد بأنه يجب أن يطاع الحاكم لأنه اختير بوساطة السلطة الإلهية ، فطاعة الحاكم أن هى

---

(١) انظر : البان ج. ويدجرى : التاريخ وكيف يفسرونه من كنفوشيوس إلى توينى ، ترجمة : عبد العزيز توفيق جاويد ، الهيئة العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٧٢ ، ص١٣٥.

(2) John van D., Southworth The Story of World, N.Y. : Pocket Books, Inv. 1954, p. 257.

إلا طاعة لقوانين الإلهية ، ووجد هؤلاء الذين يعضدون الحق الالهى للملوك حجتهم فى «العهد الجديد» الذى ينص على انه : «لتخضع كل نفس للسلاطين الفائقة. لأنه ليس سلطان إلا من الله والسلاطين الكائنة هى مرتبه من الله. حتى أن من يقاوم ترتيب الله والمقاومون سيأخذون لأنفسهم دينونه»[1].

ومن ثم يكون رأى «شكسبير» عن «ريتشارد الثالث» جاء مشوهاً لأنه نظراً إلى الملك نظرته إلى رجل احتكر القوة العسكرية للدولة. إذ الواقع أن حق ريتشارد الثالث فى الحكم استنكر وأصبح محل جدل لأنه كان قد أغتصب هذا الحكم ، مما أدى إلى سقوطه فى النهاية[2].

ولقد مرت معظم البلدان الأوروبية الرئيسية بفترة خضعت فيها لإعداد متتالية من الملوك أو الحكام المطلقين ، الذين كان يعينهم فيها النبلاء الوصوليون المتزلفون والوزراء الطامحون ورجال الكنيسة المتعاونون الذين كانوا يرغبون فى أن يعطوا العون الدينى فى مقابل مساعدة الملك لهم. ويشار فى العادة إلى هذه الجماعة المحكمة الصلة وذات النفوذ ، على أنها تشكل هرم – بناء – القوة فى المجتمع والذين يمكن أن يتباين من مجتمع إلى آخر ومن جيل إلى جيل آخر عبر التاريخ فهرم القوة يتعرض على الدوام لتغير مستمر ، قد يكون من أسبابه هزات واضطرابات تحدث فى قاعدة الهرم وينتج هذا التغير فى معظم الأحيان ، كما تدل الشواهد التاريخية ، عن عمليات اجتماعية تكون سبباً مباشراً أو

---

(١) الكتاب المقدس (العهد الجديد) : الرسالة إلى أهل رومية ، الإصحاح ١٣ ، الأية١ ، ٢.

(2) Alan Ball, op. cit. p.30.

غير مباشر فى تغير الظروف والأحوال التى تمكن فئة أو جماعة أو طبقة اجتماعية معينة من السيطرة على باقي الجماعات داخل المجتمع وقد تكون هذه العملية اقتصادية أو تكنولوجية وثقافية أو إحدى العمليات الاجتماعية التى تؤثر على هرم القوة داخل المجتمع.

أهرام القوة :

يستطيع كل دارس لمسار التاريخ البشرى أن يكشف لكل طور من أطوار المجتمع هرما للقوة له خصائصه وسماته. ويدلنا التاريخ على انه كان لكل مجتمع فى العالم القديم تقريباً هرما للقوة ، حل محلة هرم آخر فى الوقت المناسب وخير مثال على ذلك نماذج «النظام القديم» فى كل من انجلترا وفرنسا وروسيا[١]. وما أن ينهار هرم حتى يقوم هرم آخر. وابلغ مثل على ذلك قد نجده فى ما حل بهرم القوة فى روسيا القيصرية الذى استمر طويلاً وانهار بسرعة فائق.

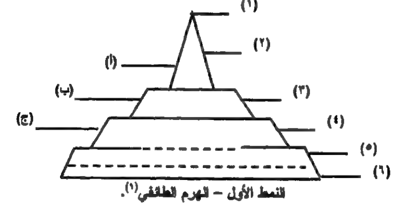
أن أهرامات القوة تتعدد وتتباين بتعدد وتباين المجتمعات ، فضلاً عن تعدد أطوار حياتها ، بحيث يصبح من الصعوبة بمكان تصنيفها خارج الإطار التاريخى العام «فالتاريخ – على حد قول ميلز – ما هو إلا سجل كبير لا غنى للعلوم الاجتماعية عنه ، بل أن التاريخ كفرع من العلوم يعتبر «الوعاء» الذى يضم العلم الاجتماعى كله»[٢]. ولذلك فسوف نقتدى بتصنيف ماكيفر لأهرام القوة التى قصرها على ثلاثة نماذج ، نحاول مناقشتها واستعراضها[٣]. باختصار فيما يلى :

---

(1) John Van, op. cit. p.311.
(2) C. W. Mills, op. cit. p.161.
(3) R. MacIver, The Web of Government, N.Y. ; The Macmillan Co., 1948, p. 100 seq.

النمط الأول : الهرم الطائفي

وهو الذى أطلق عليه «ماكيفر» الهرم الطائفي ، وتتخذ خطوط القوة فى هذا النمط – من أنماط أهرام القوة – حدوداً جامدة وصارمة ، كما يبدو من الرسم التقريبي إذ تفصل الخطوط بين طبقة أو طائفة اجتماعية وأخرى كما هو الحال فى النظام الثابت أو المتحجر ، الذى لا يستطيع أى من أبناء الطبقات الدنيا صعود السلم إلى الطبقة العليا. ومن ثم كل فريق أو جماعة يثبت فى مكانها وتظل الحواجز الطبقية كحائل لا يمكن اختراقه بالنسبة لأفراد الطبقات الدنيا. وتبدو خطوط القوة – على وجه التقريب – كما فى الرسم المبين فى الرسم التالى :



النمط الأول – الهرم الطائفي[1].

١. الملك.
٢. النبلاء.
٣. الطبقة الإدارية ، ورجال الدين.
٤. الصناع المهرة وصغار الحائزين على الأرض.
٥. الفلاحون وعبيد الأرض.
٦. العبيد.

(1) Ibid., p.100.

ونلاحظ أن قمة هذا الهرم يعتليها الحاكم سواء أكان ملكاً أو إمبراطورا أو كاهناً ويلي القمة طبقة عليا من النبلاء الذين يرثون هذه المكانة فى هذا الهرم المتحجر أو قد تكون هذه الطبقة من الكهنة أو المحاربين ، وتأتى الطبقة الثالثة التى تلى الطبقة السابقة وتتكون من مجموعة الموظفين والإداريين أو من طبقة أو طبقات منغلقة على نفسها أو قد تكون هذه الطبقة مكونة من تنظيم دينى ذا سلطة علمانية. إما قاعدة الهرم هى اكبر مساحة فيه – أى فى المجتمع – من الفلاحين وعمال الحرف اليدوية والتجار الذين تعلوهم طبقة صغيرة جداً من المهنيين والملاك الأثرياء.

ولقد ساد هذا الشكل من بناء القوة فى عهود الإقطاع فى أوروبا وفى عهد الأسر الملكية الكبرى فى أسيا. وكان أهم ما يميز بناء القوة فى تلك العهود ، أن بهذا البناء أو هذا الهرم ثلاثة خطوط رئيسية يتعذر النفاذ منها وهى الخطوط (أ) ، (ب) ، (ج). وهذه تمثل الحاجز الأساسية بين الطبقات في هذا الهرم ، وكلما زاد طول الخط واتسعت المساحة بينه وبين الخط الأخر ، كلما كان ذلك دليلاً على تضاؤل قوة هؤلاء الذين تحتويهم هذه المساحة وبالتالى يبدو هذا الهرم مثالاً على قوة الملك أو الحاكم – قمة البناء أو الهرم – بالقياس إلى قوة باقي الطبقات التى يتكون منها هذا الهرم.

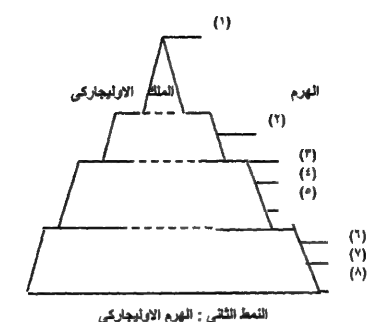
النمط الثاني : الهرم الاوليجاركى

تتحدد خطوط القوة فى الهرم الثانى – والذى يطلق عليه «ماكيفر» الهرم الاوليجاركى تحدداً صارما ، مما يفصل كل مستوى عن الآخر فى تدرج الهرم فصلاً قوياً ، وتتميز كل طبقة عن الأخرى تمييزاً

واضحاً ، وذلك وفقاً لتباين الخصائص الثقافية لكل طبقة فضلاً عن فرص الحياة المتفاوتة التى تزيد من حده التباعد بين تلك الطبقات.

أن موقف الطبقات فى هذا الهرم يشبه موقف الطبقات فى النمط الأول إلا أن موقف الأفراد مختلف إلى حد ما. فالطبقات فى الهرم الأول والهرم الثانى تظل ثابتة حيث هى ، ولكن قد يتحرك الأفراد فى الهرم الثانى من مستوى أدنى إلى مستوى أعلى كما نلاحظ أن المسافة بين كل مستويين أضيق فى الثانى عنها فى الأول كما نلاحظ تكاثف الطبقة الوسطى بهؤلاء الذين يدخلون إليها من أصحاب الصناعة والتجارة والمال مما يزيد من أهمية دورها فى هذا الهرم. ويتخذ الأفراد طرقاً مختلفة للصعود من طبقتهم إلى طبقة اعلي ، بل قد يستطيع أفراد من الطبقة الوسطى الصعود إلى تولى مقاليد الحكم ، وقد ساد هذا الشكل من أهرام القوة فى نهاية العصور الإقطاعية والدول التى انبثقت عن النظام الاقطاعى.

ومن الملاحظات الهامة على هذا النمط – من أهرام القوة – انه بالرغم من ثبات الطبقات إلا أن الأفراد كان باستطاعتهم فى أحوال معينة أن ينتقلوا من طبقة إلى أخرى ويتوقف إمكان هذا الانتقال على المدى بين كل طبقة وأخرى. ولقد أطلق «ماكيفر» على هذا الهرم اسم «الهرم الاوليجاركى» وتتضح خطوط هذا الهرم من الرسم التقريبي التالى :



النمط الثانى : الهرم الاوليجاركى

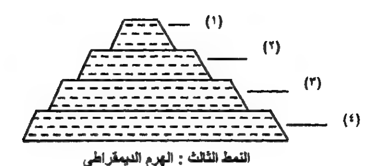
١. الملك
٢. نبلاء من عدة درجات.
٣. كبار الموظفين ، مدنيون وعسكريون.
٤. الحاشية والملتزمون وغيرهم.
٥. صغار الحائزين على الأرض.
٦. الصناع المهرة والتجار.
٧. المزارعون والفلاحون.
٨. عبيد الأرض والعبيد.

ويذكر «ماكيفر» انه تكونت عدة أنواع لهذا النمط فى ظل النظام الفاشي الذى وسع نطاق سيطرة الدولة ، وانساق النظم الثقافية فى ظلها ، وربط قوة ذوى الملكية الكبيرة بولاء أصحاب الملكيات للحزب الحاكم.

وواجه بسلطة الدولة جميع القوي الاجتماعية داخل المجتمع التى انبثقت من التباين المصاحب للحضارة الحديثة أو الذى يعد خاصية من خصائصها. وبذلك عاد النظام الفاشي بالمجتمع الحديث إلى النظام الهرمى للقوة الذى كان سائداً فى مجتمعات لم يكن بها هذا التباين الحضارى ، حيث كانت هناك دائماً «صفوة الحزب» التى تمثل الطبقة الحاكمة ويكون أعضاء الحزب الطبقة المتوسطة. وأما قاعدة الهرم فتتكون من غير الأعضاء فى الحزب ، وهم الذين يمثلون العامة أو بقية المجتمع الذين ليس لهم نشاط حزبي أو سياسي من أى نوع. وبالتالى فليس لهم من قوة تذكر حيث لا تأثير لهم فى المجال السياسي وعلى الأخص عند من بيدهم القوة.

النمط الثالث : الهرم الديمقراطى

إما النمط الثالث من أهرام القوة ، وهو ما يسميه «ماكيفر» بالهرم الديمقراطى فتكون فيه الخطوط متحركة. ولا يعوق هذه الحركة سوى مراكز قوة ثابتة ، وتقف هذه المراكز فى سبيل من يسعى للصعود من مستوى للقوة إلى مستوى اعلي منه ، حيث يفشل حينا وينجح حينا فى الوصول إلى المستوى الأعلى وكما يعلو من القاعدة إلى القمة فى هذا الهرم ، كذلك قد يهبط البعض من القمة إلى القاعدة ، وفى هذا الهرم يعطى التنظيم الطبقي لمن هم أدنى مكانة أو اقل قوة تفوق قوة النسب والثروة ، ويتخذ هذا الهرم الشكل التقريبي كما هو مبين فيما يلى : .



النمط الثالث : الهرم الديمقراطى

١. القادة السياسيون ورؤساء الأحزاب والاقتصاديون الكبار ورؤساء التنظيمات الكبرى.
٢. الكوادر التنفيذية الأدنى فى المستويات العليا والطبقات المهنية والطبقة المترفة.
٣. مختلف أنواع الفنيين والمزارعين والتجار.
٤. الدرجات من العمال والمزارعين[1].

وتشترك الأهرامات الثلاثة في اعتمادها على المؤهلات التنظيمية للقادة والسياسيين لمواجهة نفوذ الملاك وذوى الامتيازات الاجتماعية. وتقوم «عملية التنظيم فى المجتمع الحديث بالدور الهام والفعال ، إذ تمكن القادة التنظيميين من السيطرة على من عداهم من الملاك ، وذوى الامتيازات داخل المجتمع. فالقوة فى المجتمع الحديث إنما تعتمد على التنظيم كعامل أساسي – كما يرى كل من «موسكا وميشلز» على النحو الذى بيناه فى موضعه. والتنظيم – على وجه العموم كما يعرفه «رسل» هو مجموعة من الناس اجتمعوا ، بفضل نشاط موجه نحو أهداف مشتركة. وقد يكون التنظيم اختياريا مثل الأندية ، وقد يكون جماعة

---

(1) Ibid., p. 104.

بيولوجية طبيعية ، مثل العائلة أو القبلية وقد يكون التنظيم إجباريا مثل الدولة وقد يكون خليطاً معقداً مثل الشركات وكل تنظيم آيا كان هدفه وطابعة لا بد أن يتضمن شيئاً من إعادة توزيع القوة[1].

ويمثل ظهور الإدارة البيروقراطية فى المجتمع الحديث – بشكلها التحكمى شكلاً من إشكال التنظيم يضع بعض القيود على حرية استخدام القوة الحكومية إذ تعمل البيروقراطية وفقاً لقواعد مقررة ، بحيث تقيم هذه القواعد تدرجا أو بناء للمناصب الإدارية وتحديد مدى ومجال ومسئولية كل منها. وع ذلك فانه بمقدرة أو باستطاعة من يتقلد منصباً معينا أن يتصرف بأسلوب تسلطى ، طالما انه يقوم بتنفيذ الواجبات التى تعبر عنها القواعد. وتتطلب فعالية هذا النظام أن تصاغ الأوامر الحكومية فى شكل قواعد عامة يمكن أن تطبق بأسلوب موضوعى ومجرد. وبالرغم من أن الحكومة هى التى تملك السلطة الشرعية إلا أنها تسلم نفسها لهؤلاء الذين يقومون بتنفيذ قوانينها طبقاً للإجراءات الرسمية المعروفة. وعلى هذا أسهمت البيروقراطية فى إقامة المثال التقليدى لقاعدة القانون.

ولا يفوتنا فى هذا الصدد أن نشير إلى الجهود التى بذلها «ماكس فيبر» فى محاولة فهم التنظيم البيروقراطى للأدارة الحكومية والدور الفعال الذى يلعبه هذا التنظيم ، وكذلك العيوب التى تلحق به وبمظاهرة السائدة[2]. فقد أتاحت البيروقراطية فى العصر الحديث تنظيماً قوياً وفعالاً للقوة عن طريق الترتيب التدريجى الواضح ، الذى يمكن من نزول الأوامر من القمة ، ويقوم الموظفون بتطبيق القرارات على القاعدة ، وقد أدى ذلك إلى أن يواجه المواطن «القوة المنظمة» الكاملة للدولة فى أي

---

(1) B., Russell Power, op. cit. p.163.

(2) H. Gearth & mills, From max Weber, op. cit. Max Weber, The Theary of Social and Economic Organization, p. 203-213.

مجال من مجالات حياته تقرر الدولة التدخل فيه ، فقد مكنت البيروقراطية الدولة من تنظيم قوتها بفعالية أكثر مما كانت عليه عبر التاريخ.

ولا يعدو هذا التنظيم الفعال إلا أن يكون بمثابة التأكيد والتمكين لسلطة الدولة الشرعية من تطبيق قوانينها بوساطة الموظفين الذين يسيطرون ويتحكمون بسبب جدارتهم الفنية ومعرفتهم التى تزداد خلال العمل الوظيفي. ولقد أشارت دراسة البيروقراطية إلى قوة النفوذ الكامنة فيما رواء السلطة السياسية المعترف بها ، الأمر الذى أدى إلى اعتبارها – أى البيروقراطية – مصدراً جديداً من مصادر النفوذ السياسي.

ورغم كل ما يقال عن فكرة «التنظيم» بالمعنى الضيق لهذا المصطلح فقد تأكدت الأسس العامة لسياسة ديمقراطية الجماهير منذ عام ١٨٦٠م ، مما أتاح لنسبة كبيرة من الناس المشاركة فى تقرير المسائل السياسية لوطنهم – إلى حد ما – وقد بدت عبارات مثل ك _الحكم بوساطة الجماهير» ، «إرادة الجماهير» كشعارات ماهرة لوصف تطور الموقف السياسي[1]. ووجدت الأحزاب السياسية نفسها فى البحث عن التأييد بين الجماهير ، فضلاً عن العضوية المفتوحة لكل من له حق الانتخاب ومن يؤيد أهداف الحزب – الذى قلما تكون ثابتة.

ومن ثم فقد ظهر النسق السياسي المفتوح تحت ضغط السياسة الجماعية ، إلا أنها كانت محلا للشك ، بالرغم من أن دارسي السياسة المعاصرين يرون الأشياء من وجهة نظر أخرى ، حيث يرى بعضهم أن – ظهور الحزب الجماهيري فى انجلترا فى نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين ، انتهى إلى أن مؤتمر الحزب ستكون له القوة على الحزب إلا انه أصبح بمثابة الإله أو الأداة لجماعة قليلة من الرجال ليست

---

(1) G. Parry op. eit., p. 17.

مسئولة أمام الجماهير كما أن (روبرتو ميشلز) قد وضع فى كتابه «الأحزاب السياسية» أن سيطرة الأحزاب تنزع على الدوام إلى التركيز فى أيدى مجموعة من القادة البرلمانيين إلى جانب بيروقراطيو الحزب. ولا تستسلم قيادات الأحزاب لضغوط الجماهير الأمر الذى يؤدى فى نهاية الأمر إلى سيطرة القيادة الحزبية على الحزب أو سياسة الدولة إذا كان الحزب فى السلطة – أى ينتهى الأمر إلى تحكم القلة الصفوة – فى الكثرة.

وبالمثل نلاحظ أن العلمية ذاتها تنسحب على الحياة الاقتصادية ، فقد ازدادت ، الصناعة حجما وتركيزاً ، مما ادى إلى تكثيف عدد العمال واتخذت اتحاداتهم ونقاباتهم فنوناً متنوعة للسيطرة بدأت بالديمقراطية ، وانتهت إلى اوليجاركية تعمل من وراء الواجهات الديمقراطية ، حيث رحب رجالها بالتنمية كخطوة تجاه تنظيم أكثر فعالية إذ أصبحت سمة العصر البارزة هى «التنظيم» مما أدى إلى وصف هذا العصر بعصر التنظيم.

وعلى أيه حال فان أهم التنظيمات التى تمارس القوة فى المجتمع الحديث هى الأحزاب السياسية ، والتنظيمات الاقتصادية الكبرى والقوات المسلحة ، ويبدو لنا ذلك واضحاً فى الرسم التقريبي لهرم ، القوة الثالثة إذ تتركز القوة فى أيدى القادة السياسيين وزعماء الأحزاب السياسية ومديرو التنظيمات الاقتصادية الكبرى[1]. أى أن القوة تبدو دائماً عبر مراحل التاريخ المختلفة ، مقصورة على أقلية ، تلك الأقلية التى أطلق عليها رواد علم الاجتماع السياسي اسم «الصفوة» التى كانت ولا زالت تحكم وتسود

(1) J. Blondel Voters Parties and Leaders Harmondsworth : Penguin Books, p. 88-9, 128-244.

بامتلاكها ناصية القوة ، ولذا سميت فى الفكر السوسيولوجي الحديث «صفوة القوة» التى تناولناها بالدرس فى الفصل قبل السابق.

أشكال القوة :

تختلف أشكال القوة وتتباين عبر فترات التاريخ البشرى ، وذلك وفقاً للظروف التى تسود كل مرحلة من مراحل التاريخ ، والملابسات التى تمر بها المجتمعات المختلفة وثمة طرق كثيرة لتصنيف القوة وبناءاتها. وسوف نحاول هنا أن نتناول بالدراسة أشكال القوة الاقتصادية والقوة العسكرية والقوة السياسية باعتبار أن هذه القوى الثلاث هى القوي الأساسية في المجتمع ويذكر «رسل» انه بالاستطاعة تقسيم القوة وفقا للوسيلة التى تتبع فى التأثير على الأفراد أو على أساس نوع التنظيم الذى يتضمنه الموقف الذى تمارس فيه القوة فقد يتأثر الفرد باستعمال القوة المباشرة على جسده ، وهذه هى «القوة الفيزيقية» التى تتمثل فى السجن والقتل وغيرهما ، أو قد يتأثر الفرد باستعمال العقاب والمكافأة ، مثل منح العمل أو منعه ، وهذه هي القوة الاقتصادية هذا فضلاً عن تأثر الفرد باستعمال قوة الدعاية[1]. ومصادر القوة ووسائل الحصول عليها كثيرة ، ومن أهمها المكانة الاجتماعية , وقد تكون المكانة وليدة منصب حكومى فالمنصب الحكومى قد يكسب صاحبة مكانه اجتماعية ، ويمده فى الوقت نفسه بالقوة فيصبح له ما يمكن أن نسميه «بقوة المنصب» أو «القوة البيروقراطية» ، وقوة صاحب المنصب الحكومى أو الموظف هنا تشبه قوة المتخصص الذى يستغل معرفته للسيطرة على الآخرين فالمناصب الإدارية والتنفيذية تعد أهم المناصب فى تنظيمات العصر الحديث فهى تعتبر أى الوظيفة أو المنصب -مصدراً هاماً من مصادر القوة. إلا أن

(1) B. Russell. Op. cit. p. 35-6.

قوة من يتولى رئاسة تنظيم ما – على سبيل المثال – تفوق كثيراً قوة الموظف المتخصص ، وتتفاوت قوة رئيس التنظيم وفقا لنوع التنظيم الذى يرأسه وتبعاً لكبره أو صغره(١).

وبالاستطاعة تمييز أكثر التنظيمات أهمية على وجه التقريب عن طريق القوة التى يمتلكها فالجيش والبوليس يمارسان قوة قهرية على الجسد ، وتستخدم التنظيمات الاقتصادية فى الغالب المكافآت والعقوبات كحوافز وعوامل زجر فى الوقت نفسه. ولكن هذه الفروق ليست محددة تماماً ، حيث أن كل تنظيم يستخدم أشكالا أخرى من القوة إلى جانب الشكل الذى يتميز به(٢).

وتبرز «مظاهر القوة» فى مختلف حقول أو ميادين النشاط الثقافي وعلى حد قول «ماكيفير» أن ثمة أشخاصاً يسودون هذه الميادين يتحكمون فى سلوك الآخرين بفضل قيادتهم الثقافية أو المناصب المسندة إليهم، ويشهد تاريخ الحضارة البشرية أمثلة كثيرة لمثل هؤلاء القادة سواء أكانوا رهباناً ، أن كهاناً أم وعاظاً.

وليس بيننا من يجهل أمر تلك المنازعات والصراعات التى كانت تقوم بينهم وبين القادة السياسيين والعسكريين عبر مراحل التاريخ. فنجد مثل هذه المنازعات فى مجتمع مصر القديمة وفى غيرها من المجتمعات(٣). وكثيراً ما كانت تنتهى هذه الصراعات بانتصار القوة الدينية على القوة العلمانية(٤). إما فى العصر الحديث فنلاحظ ضعف القوة الدينية بل

(1) R. MacIver, op. cit., p. 88.
(2) Russell., op. cit., p.37.
(3) R. MacIver., op. cit. P. 89.
(4) B. Russell. History of Western Philosophy, p. 13-14, Liston Pope. Mill hands and Preachers, New Haven : Yale Univ. Press, 1942, p. 141-203.

وتبعيتها للقوة السياسية المتمثلة فى الدولة والتى تعتبر اكبر القوى وأكثرها سيطرة فى النظام الاجتماعى الحديث[1].

ومن ثم فهناك تمييز بين «القوة التقليدية والقوة المكتسبة حديثاً ، فالقوة التقليدية تدعمها قوة العادة وهى ليست فى حاجة لأن تبرر وجودها فى كل وقت. وقد تكون مصاحبة لعقيدة تنص على أن أيه مقاومة لها تعتبر أثماً». ومن ثم فهى تعتمد على الرأى العام إلى حد بعيد. ويطلق على تلك القوة التى لا تعتمد على التقاليد «القوة السافرة Nakecl Power» وتختلف خصائصها عن القوة التقليدية فالقوة السافرة فى الغالب قوة عسكرية تأخذ صورة الاستبداد الداخلي أو الغزو الخارجي ويتمثل أساس القوة العسكرية فى معظم الحالات فى شكل آخر من أشكال القوة مثل الثروة أو المعرفة التكنولوجية.

وتحتل القوة الاقتصادية موقعاً من الأهمية بمكان أن لم يكن أهم المواقع ، فى ميدان القوة الاجتماعية. فقد رد الماركسيون كل شئ فى المجتمع الرأسمالى إلى المبدأ الاقتصادى ، بل أن المبدأ الاقتصادى عندهم هو خالق القوة السياسية ومستعبدها فى القوت نفسه ويذكر احد الماركسيين «انه لكى نتمكن من التعرف على الجماعة الحاكمة فى أى مجتمع ، علينا أن نبحث عمن يستأثرون بأكبر دخل , وهذا هو القانون التاريخي العام ، فالذين يوجدون فى مراكز السيطرة يستأثرون عادة بأكبر دخل»[2].

هذا ويرى «رسل» أن القوة تسمى قوة ثورية عندما يكون اعتمادها على جماعة كبيرة توحدها عقيدة جديدة أو برنامج جديد أو

(1) MacIver., op. cit. p. 89.
(2) J. Burnham, op. p.64.

دستور جديد «مثل البروتستنتية والشيوعية أو الرغبة في الاستقلال القومي».

ولما كان البناء الاقتصادى للمجتمع ليس هو وحده الذى يلعب الدور المحدد لمجالات السلوك فى المجتمع ، وإنما يشاركه في ذلك كل من البناء السياسي والبناء الاجتماعى أى البناء السياسي الاجتماعي – فانه يتعين علينا أن ندرس أشكال القوى التى توجد في المجتمع ، والكيفية التى تتوزع بها القوة وتضبط ولما كان المجتمع مجتمعاً بشرياً وليس مجتمع من الملائكة ، أو نسقا اجتماعياً يمكن أن يؤدى وظائفه دون ما ضغط من أى نوع ، أو أن يقيم كل شئ على أساس اتفاق مطلق وتلقائي. فانه يكون من الفوضي على حد قول كارل مانهايم – أن ندخل إلى هذه الدراسة واضعين في الاعتبار إمكانية الاستغناء عن القوة وإقامة المجتمع على أساس العون المتبادل كما يرى مفكرو الغرب وخاصة أصحاب نظريات «التوازن» – أمثال بارسونز ودور كايم – فنكون بذلك قد تابعنا أصحاب المدخل الرجعى الذى يقبل الأمر الواقع من الظلم الاجتماعى على أساس انه حقيقة خالدة – يجب أن تبقي كما هى. هذا المدخل يحجب كل أشكال القوة فيما عدا تكتيكات القهر الاجتماعى التى تتمثل بشكل واضح فى القوة السائدة التى تحققت على حد قول مانهايم – فى فلسفة النازية وممارستها[1].

القوة الاقتصادية والقوة العسكرية :

أن تحديد فواصل قاطعة بين أشكال القوة وأنواعها أمر يعسر الوصول إليه إذا أنها متداخلة وقد تتولد عن بعضها البعض فى كثير من الحالات ومن ابسط المعارف الأولية أن أولى الحاجة التى تحرك أى كائن

(1) K. Mannheim Diagnosis of our time, London Rutledge & Kegan Pual, 1966, p. 147.

حى هى البحث عن الغذاء. ولا شك فى أن – الحاجات إلى الطعام ، أى الحاجة الاقتصادية فى شكلها البسيط تكمن وراء كل منجزات الإنسان عبر تاريخه الطويل. ولا يصدق ذلك بالنسبة للإنسان فحسب بل يصدق أيضاً بالنسبة للحيوان والحشرات. فالقوة الاقتصادية اذن هى أولى القوى وقد تطور مفهوم القوة الاقتصادية كما تطورت وسائلها ، حتى أنها أصبحت بالنسبة للفرد وللدولة مقياس قوة وسيطرة فبعد أن كانت ضرورة حياة للكائنات الحية ، أصبحت مقياسا للقوة على أطلاقها – والسيطرة ويزخر التاريخ بمختلف الحروب من لجل السيطرة الاقتصادية والبحث عن الثروة فى مختلف البلدان.

تبدو القوة الاقتصادية اكثر وضوحاً[1]. عندما تمتلك جماعة ما اكبر موارد للثروة عندئذ ، تكون لها القوة الأعظم بالقياس إلى قوة ايه جماعة أخرى قد تساويها فى العدد والتنظيم[2]. وذلك باعتبار أن هذه العوامل الثلاثة (العدد والتنظيم والثروة) ، من مقومات القوة. وقد يؤدى تملك القوة الاقتصادية إلى امتلاك القوة العسكرية أو قوة الدعاية أو القوة السياسية ، بيد أن عكس ذلك قد يحدث ، إلا أن «رسل» يذكر انه فى جميع الحالات أو فى غالبيتها كانت القوة العسكرية مصدر القوة الاقتصادية كما أن هناك عدد من الدول حصلت على القوة العسكرية عن طريق قوتها الاقتصادية ففى الأزمنة القديمة تعتبر المدن البحرية وقرطا جنة ابزر الأمثلة على ذلك وفى العصور الوسطى كانت الجمهوريات الايطالية هى المثل ، إما فى العصر الحديث نجد هولندا ثم انجلترا ، التى

---

(١) انظر تناول واضح عن مفهوم القوة الاقتصادية فى

- J. Pen. The Wage Rate Under Collective Bargaining. Harvardl Univ. Press, 959, p. 91-105, 107-9.

(2) Bierstedt, op. cit. p. 354.

قامت القوة الاقتصادية فيهما بعد الثورة الصناعية على التجارة وليس على ملكية المواد الخام(۱). ولعل أهم شكل للقوة الاقتصادية في المجتمع المعاصر الذي تتقلص فيه قوي الاستعمار يتمثل فى الأساس فى ملكية المواد الخام ومصادر الغذاء والقدرة التكنولوجية على استغلالها. ولا شك فى أن أشكال الصراع التى تدور فى عالمنا المعاصر ترجع إلى أن هذه المقومات لا تتوافر فى جملتها ولا تتوزع بالكيفية التى يمكن خلالها تحقيق نوع من التوازن بين القوى المختلفة. وذلك هو السر الكامن وراء الشكل الجديد الذى تتخذه القوى الاستعمارية ، يطلق عليه المشتغلون بلعوم السياسة «الاستعمار الجديد أو الامبريالية الجديدة».

فإذا ما حصرنا حديثنا فى دائرة المجتمع الواحد نجد أن «رسل» يرى كما يرى «ميلز» أن هناك ميلاً عاماً نحو اتحاد جميع أشكال القوة فى تنظيم واحد قد يكون الدولة State «وتتوقف قوة الفرد أو الجماعة فضلاً عن ذلك على قوة الدعاية بقدر ما تتوقف على القوة الاقتصادية»(٢). ولعلنا نفسر مفهوم الدعاية عند «رسل» على انه تعبير عن «الوعى» الذى لا بد وان يتوفر للجماعة المعينة كشرط أساسي لمعرفتها بمدى قوتها واستطاعتها استخدام هذه ألقوة.

فالمسالة إذا فى غاية التعقيد سواء تناولناها من منظور دولى أو اقليمي ومن يدرك تعقيد القوى الاجتماعية وتغيرها يتأكد انه ليس هناك شكل واحد من أشكال القوة الاجتماعية يمكن اعتباره مطلقاً. فهذه الأشكال فى حالة تداخل وتداول مستمر «وتنبثق القوة السياسية من محصلتها جميعا». فالشكل الإمبراطوري كالشكل البابوي تعلو قوته حينا وتهبط حينا

---

(1) Russell. Op. cit. p. 133.
(2) Ibid, p. 139.

أخر فينفى الإمبراطور إلى «كانوسا» ويعانى البابل الأسر البابلي فى «افينون» – وهذا ينسحب أيضا على الشركة الاقتصادية إذ قد تقرر الحكومة حلها ولكن الشركة قد تستطيع فى وقت آخر أن تجد سبيلها للسيطرة على الدولة[١]. وعلى الرغم من أن القوة الاقتصادية داخل الدولة تستمد من القانون والراى العام ، تكتسب بسهولة نوعا من الاستقلال. فهى تستطيع التأثير على القانون بوساطة الرشوة وفى الرأى العام بواسطة الدعاية. وهى تستطيع أن تقيد رجال السياسة بالتزامات تحد من حريتهم. وتستطيع أن تهدد بأحداث أزمة مالية. غير أن هناك حدوداً معينة لما تستطيع أن تفعله القوة الاقتصادية[٢].

القوة السياسية :

تتميز «القوة السياسة» عن أشكال القوة الاجتماعية ، بسبب وظيفتها التى تلعب أدورا هامة فى تنظيم وتوحيد التأثير على أنشطة العلاقات المتبادلة للمواطنين بإقليم معين. وقد ظهرت الحاجة إلى القوة السياسية نتيجة لاتساع التفاوت الشخصي والاقليميى والاقتصادى والدينى فضلاً عن تباين مصالح الناس داخل حدود إقليمية معينة ، فالقوة السياسية بما لها من إمكانيات تكره الناس على الموافقة أو القبول ، وذلك كبديل وحيد للحرب الأهلية.

أن القوة السياسية هى القوة التى يمكن أن نطلق عليها – أن صح التعبير «القوة المتكاملة» التى يكون فيها اتخاذ القرارات والمبادرات متمركزا وحكرا على طرف واحد دون الآخر. والقوة المتكاملة تقابل لفظ «القوة المتشابكة أو القوة المتداخلة التى تتصف بها العلاقات ذات الطابع المتوازن بين الإطراف المعنية ، حيث تكون قوة كل طرف فى علاقة ما

(1) R. MacIver, op. cit. p.92.
(2) Russell, op. cit. p.128.

متوازنة مع قوة الطرف الآخر ، وتمثل فكرة عن جماعات الاعتراض والتى تكون كل جماعة منها قادرة على منع الجماعة الأخرى من اتخاذ قرارات ضارة بمصالحها نظاماً سلبياً لعلاقات القوة المتشابكة(1). وتدخل جميع النماذج والمفاهيم المختلفة للاتجاه التعددى فى كل من علم الاجتماع والعلوم السياسية المعاصرة فى هذا النسق الذي تسود فيه علاقات القوة المتشابكة.

ولكن القوة المتكاملة وهى التى تعنينا فى هذا المقام تثير دائماً السؤال الخالد الهام : من الذى يحكم؟ فحينما وجدت القوة المتكاملة واعترف بها على أنها وسيلة لا مفر منها ، فى بعض المواقف أو المجالات – على الأقل كما هو الحال بالنسبة لقوة الدولة فى العصور الحديثة. فان محاولات الحد منها تأخذ شكلاً مختلفا عن مجرد تحويلها إلى نسق القوة المتشابكة. وقد يكون من المستطاع تقييد القوة المتكاملة دون التقليل من ذاتيه من بيده القوة فى اتخاذ القرارات وبدون معادلتها بأعطاء قوة لأطراف آخرين بالنسبة لمجالات معينة فالإجراءات اللازمة للحد من القوة المتكاملة قد تشمل مراجعات دورية لأفعال من بيدهم القوة ، وتأكيدات دورية لمكانة من بيده القوة أو عزلة أو استبداله أو وضع قيود على المجالات التى يجوز التحكم فيها ، أو على حدود الاختيارات المتاحة له داخل كل مجال.

إلا أن الرقابة على القوة المتكاملة هى فى الغالب سلبية ، أو هى كما يقول «F. Neuman» أن جميع المفاهيم القانونية التقليدية هى مفاهيم سلبية فهى تحط من المناشط ولكنها لا تشكلها. وهذه الخاصية بذاتها

(1) David Riesman, Nathan Glezerand Revel Denny, The Lonely Ctowd, N. Y. : Garden cit, Doubleda Anchor Book, 1953, p.244-55.

للقانون هى التى تمنح المواطن الحد الأدنى من الحماية[1]. ومن ثم فلا بد أن يكون هناك مصادر للقوة مستقلة عن من بيده القوة المتكاملة ، يمكن استخدامها وتدعيمها أى يجب أن يكون هناك «دوائر قوة Power Centers» قادرة على تقييد من بيده القوة ، فضلاً عن وضع حدود للمجالات التى يمارس عليها قوته. بل أنهم فى بعض الحالات قد يلجأون إلى تدمير قوته الكاملة ، واقتلاعه عن طريق الاستحواذ على قوته المتكاملة وممارستها :

ويتوقف تمييز القوة السياسية (القوة المتكاملة) والأشكال الأخرى للقوة الاجتماعية التى قد تتبادل العلاقات معها على الدور الذى يلعبه فى تنظيم وسلوك الدولة والدولة تنظيم محلى قادر على تدعيم قوته فى مواجهة جميع الروابط الأخرى داخل حدودها غير أن تلك الروابط – كبرت أم صغرت – قد تمارس دوراً ملحوظاً فى الضغط على سياسة الدولة وتشكليها. وقد تكون القوة السياسية بوجه عام بمثابة القيد على تلك القوة الاجتماعية التى قد ترغب أحياناً فى إحراز النجاح للوصول إلى تحول أساسي فى توزيع القوة الحكومية سواء فى المجال الداخلى أو الخارجى.

لقد ساندت كل الثقافات – على وجه التقريب – ممارسة القوة بالدين والسلطة الكنسية. وظل الاتحاد بين العرش والكنيسة لزمن ليس بالقصير منذ اختفاء حكومات – رجال الدين فى بلاد الشرق القديم وكذلك اليونان والرومان وحتى العصور الوسطى.

---

(1) F. Neuman, The Democratic and Authoritarian, Glencoe, Frec Press, 1957, p.17.

أما فى العصر الحديث فقد اتسع توزيع القوة فى المجتمعات وبرز الاتجاه «الدنيوى» أكثر وأكثر ، كما ساعدت قوة الكهانة طوعاً فى بعض الأحيان وغالباً تحت ضغط الدولة كعامل قوى فى تقديس السيطرة السياسية(1).

وليس من الممكن فى العصر الحديث أن تكون القوة السياسية أداة لشكل واحد أو شكل بعينة من أشكال القوة الاجتماعية ، وان كانت تستطيع بعض المقومات الاجتماعية للقوة السياسية كالمكانة والملكية ، فى ظروف تاريخية معينة أن تكيف سلطة الحكومة وذلك بوضعها فى ايدى من تشاء وتوجهها نحو ما تشاء من أهداف.

والسلطة السياسية على وجه العموم – وعلى حد تعبير ماكيفر – هى فى كل الأحوال أعلى من يراقب النظام الاجتماعى ويضبطه. بل قد تتجاوز الحكومة أحيانا مهمة مراقبة هذا النظام وضبطه إلى العمل على التأثير فيه وتغييره. «والحكومة ليس من شانها أن تخلق النظام الاجتماعى الذى تتولى حكمة. ولكنها تحكم ما هو كائن ، وقلما تخلقه أو تغيره. ولهذا تختلف ماهيتها كل الاختلاف عن ماهية القوة الاجتماعية ، التى تستطيع فى ظرف ما ، أن تفرض حكماً دون الآخرين(2). غير أننا نستطيع الجزم فى نهاية الأمر بان «القوة السياسية» أن هى إلا محصلة لكل القوى المتاحة فى المجتمع عامة. ولذلك يمكن أن نسميها بالقوة المتكاملة.

علاقة القوة السياسية بالقوتين العسكريين والاقتصادية :

تمثل العلاقات المتبادلة لكل من القوة السياسية والقوة العسكرية «علاقات قوة» حاسمة فى عملية الحكم الكلية من ناحية. وغالباً ما يساء

---

(1) Enycyc, of the Social Science, N.. ; MacMillan Co. Vol. II, 1948, p. 300-5.

(2) R. MacIver, op. cit. p. 92-3.

فهم القوة العسكرية على أنها أعلى شكل متطور من القوة السياسية ، التى تعتمد وظيفتها فى المقام الأول – على أنها أداة للقوة السياسية ، فالقوة العسكرية مقوم ضرورى للقوة السياسية. بل أن القوة العسكرية هى الأداة التى تحقق إرادة الدولة بصورة عامة[1]. إلا أن هذا ليس قاعدة عامة إذ قد تتخطى القوة العسكرية حدود هذه الوظيفة ويصبح تأثيرها فعالاً ، بل حاسماً فى اتخاذ القرارات السياسية الكبرى.

ومن ناحية أخرى فان علاقة القوة السياسية بالقوة الاقتصادية[2]. تعتبر من أكثر المشكلات حدة فى فن الحكم الحديث ، فقد ناضلت القوة السياسية فى القرون الوسطى من اجل استقلالها عن القوة الدينية ، وهى تناضل فى هذه الأيام القوة الاقتصادية. والقوة السياسية وفقاً لوجهة نظر الماديين التاريخيين ، ليست – كما أسلفنا – إلا أداة من أدوات الطبقة الرأسمالية للاستغلال. فقد أكد «انجلز» أن السلطة ضرورية لأى نمط من أنماط التنظيم الاجتماعى ، ويجب أن يستمر شكل القوة السياسية منفصلاً حتى فى المجتمع القائم على تضامن اقتصادي حقيقى «ولا تتحول القوة الاقتصادية إلى قوة سياسية على المسرح القومى إلا عند الحسم فقط»[3]. بمعنى أن القوة الاقتصادية لا تتخذ شكل القوة السياسية إلا فى الحالات التى تستطيع فيها أن تفرض نفسها على اتجاه القرار السياسي كما يحدث فى البلدان الرأسمالية.

---

(1) Ibid, p. 95.
(2) E. Ronald Walker. From Economic Theory to Policy Univ. of Chicago press, 1943, p. 100-141; D. Lynch the Concentration of Economic Power, Columbia Univ. Press 1946, p. 293-300..
(3) David B., Truman, the governmental Process N.Y. : Knoph, 1951, p. 258.

هذا ومن الضرورى دائماً لتحديد القوة السياسية أن نعرف إلى من ترجع هذه القوة وإزاء من يحدث أثرها. وبالتالى يمكن ملاحظة المثالب العديدة لقياس القوة السياسية فالمنهاج أو التكتيكات التى تتبع فى هذا القياس قد تكون هى العامل الذى يحدد النتائج النهائية. فإذا ما أردنا أن نكشف طبيعة توزيع القوة عن طريق فحص حالات من نرى أنهم أقوى الرجال فى النسق السياسي ، فأننا قد نكتشف أن قوة هؤلاء الرجال السياسية قد امتدت إلى العديد من القرارات ، مما يجعلنا ننتهى إلى أن القوة تنتهى إلى قلة من الأيدى. وقد نختار أن ندرس القرار نفسه ثم نخلص من ذلك أن القوة السياسية موزعة بشكل أوسع.

ومما هو جدير بالملاحظة أن القوة السياسية تلازمها السلطة فى العادة ، والسلطة السياسية هى الاعتراف للحاكم بحق الحكم بغض النظر عن الجزاءات التى فى حوزته[1]. إلا أن ممارسة القوة السياسية لا تعد كافية أن لم تكن مدعمة بمصادر اقتصادية. وقد باتت فعالية القوة السياسية مهددة فى الوقت الراهن ، لغياب أو لفقدان التجانس الاجتماعى من ناحية ولافتقارها إلى كفاية التحرك الاقتصادى الذى يحد من الانقسامات الاجتماعية من ناحية أخرى.

ولقد فتحت «الليبرالية» الطريق أمام التراكم الضخم لرأس المال فى الايدى الخاصة : ومن ثم ظهر الشقاق الطبقي العميق بالمعنى الاقتصادى للطبقة ، وبذلك بدأت قواعد القوة السياسية بالمعنى التقليدى فى الانهيار. هذا فضلاً عن تنظيم النسق الاقتصادى الضخم ، والذى أدى إلى مركزة القوة الاقتصادية فى ايدى قلة وأصبحت القوة السياسية اكثر توزعاً

(1) Alan R. Ball, Modern Polities and Government, London : Macmillan, 1971, p.27-9.

نتيجة لما يسمى بالحكم الديمقراطى ولقد كانت القوى السياسية حتى القرن التاسع عشر قوى اقتصادية. وخلال العصور الوسطى وحتى مستهل العصر الحديث ، كانت القوة السياسية محتكرة بمالكى الأرض من النبلاء[1].

فالاختلافات الاقتصادية اذن تشكل المصدر الهام والأساسي فى «الصراع السياسي»[2]. فقوة تركيز رأس المال زادت تدريجياً – بزيادة قدرتها على الحسم حتى بسطت نفوذها على اكبر عدد من الناس. وفى اغلب المجتمعات التى نعرفها وفى كل المجتمعات المعقدة حتى الآن ، توجد جماعة من الناس صغيرة نسبياً تسيطر على الأدوات الرئيسية للأنتاج – وهو ما يسمى بحق الملكية وهذه السيطرة «حق الملكية» لا تكون أبداً مطلقة ، وإنما تخضع لحدود أو ضوابط ذات وجهين :

- الأول : القدرة سواء عن طريق القوة الشخصية أو كما هى الحال فى المجتمعات المعقدة ، عن طريق الاستناد إلى «قوة الدولة» سواء أكانت كامنة أو فعلية ، هى التى تعمل عن طريق البوليس والمحاكم والقوات المسلحة ، التى يمنع الآخرين من الوصول إلى الشئ المسيطر عليه ، أى المملوك.
- الثانى : هو المعاملة التفضيلية فى توزيع نتاج الأشياء المسيطر عليها أى المملوكة ومن ثم فانه عندما توجد فى المجتمع الجماعة التى تسيطر على أدوت الإنتاج وتتحكم فى توزيعه ، وتستطيع أن تمنع الآخرين من الوصول إلى مواقعها والتى تبدو كما لو كانت تعمل ضد بقية المجتمع ، فإننا نطلق على هذه الجماعة «الطبقة

(1) Encyc, op. cit. p.303.
(2) Alan ball, op. cit. p. 24.

الحاكمة» فى المجتمع. ويكون لمثل هذه الجماعة القوة والامتياز والثروة داخل المجتمع.

ومن الملاحظات اليسيرة أن ثمة علاقة وطيدة بين هذين الوجهين إذ أن التوزيع الغير متساوى للقوة فى المجتمع يرتبط بالموقف الاقتصادي والقدرة على ممارسة القوة[1]. هذا ويرى الماركسيون «انه لكى نتمكن من التعرف على الجماعة الحاكمة فى أى مجتمع فعلينا أن نبحث عمن يستأثرون بأكبر دخل وهذا هو القانون التاريخي العام ، فالذين يوجدون فى مراكز السيطرة يستأثرون عادة بأكبر دخل ، غير أن هذه القاعدة قد تتغير لفترات قصيرة «ومن الناحية التاريخية ، فان قطاع الزراعة كان أساس الإنتاج فى القرون الوسطى ، ولذلك كان الذين يستأثرون بالمعاملة التفضيلية طبقة النبلاء ورجال الكنيسة وأرباب الأرض[2] ، إلا انه عندما تبدل الحال بعد ذلك ، وأصبحت قطاعات التجارة والصناعة والمال هى الأوجه الأساسية فى الاقتصاد ، فبالتالي سيطرت طبقة أخرى محل السابقة. أما فى المجتمع الحديث فان الطبقة التى تسيطر على مراكز القوة وتحظى بالمعاملة التفضيلية فى المجالات السابقة هى ما نسميها بطبقة الرأسماليين وهم يشكلون الطبقة البرجوازية ، التى تتمتع بالسيطرة عن طريق «حق الملكية»[3].

وأكثر ما تتصف به الديمقراطية الرأسمالية فى هذه الأيام هو تشعبها من محور القوة الاقتصادية إلى محور القوة السياسية. هذا بالإضافة إلى أن جميع المسيطرين بالقوة السياسية يجدون بطريقة أو

(1) Kurt B., Mayer and Walter Buckel, Class and Society, N.Y. : Rondom house, 1959, p. 49.
(2) Ibid., p. 64.
(3) J. Burnham, op. cit. p. 64.

بأخرى مصادر جديدة للقوة الاقتصادية. وبالرغم من أن – التفرعات أو التشعبات الدينية والعسكرية والاقتصادية للقوة السياسية حقيقة واقعة إلا إن القوة الثقافية والفكرية كانت فوق ذلك ذات علاقة متبادلة مع العملية العامة للقوة السياسية. والمؤكد انه يمكن تحقيق لكبر قدر من القوة السياسية بالمعايير القانونية والأخلاقية المسلم بها إلا انه في الوقت نفسه قد ترجع القوة السياسية الفائقة إلى القائد الكارزمي نفسه – كما يذكر ماكس فيبر – أو لعبقريته التنبوئيه.

كما أنه قد يحدث اندماج عند ممارسة القوة يسلم به كتعبير عن المظهر السياسي للحياة الثقافية التي يخضع لها الجميع ، وعلى هذا فقد اعتبرت اللغة والأدب والفنون التشكيلية ، إلى جانب العلم والتكنولوجيا. بمثابة العوامل المدعمة للقوة السياسية ولهذا فقد أكدت الدولة الحديثة على نشر الثقافة والدعاية الثقافية داخليا. فضلاً عن تأكيدها على إيجاد صيغة شرعية لكل شكل من أشكال قوة الدولة السياسية في مصطلحات فكرية وثقافية[1].

ومن ثم نستطيع القول أن قوة الدولة تختلف عن جميع الأشكال الأخرى للقوة السياسية فهي تأخذ شرعيتها من الأساس القانوني المدعم بأعضاء الدولة ويناضل كل نمط من أنماط القوة السياسية لإضفاء طابع الشرعية والقانونية على نفسه إذ يعتبر القانون في الدولة الحديثة هو التعبير الذي لا مفر منه لكي يحافظ نمط القوة السياسية على ذاته فالقوة تقيم من نفسها نظاماً في الشئون الإنسانية ونحن لا يجابه بعضنا البعض مباشرة في علاقات القوة كما تفعل الذرات في الطبيعة ، ولكن على وجه العموم باستثناء بعض تجارب الحروب يجابه بعضنا البعض رمزيا

---

(1) Encyc, op. cit. p. 304.

وبتحديد أكثر دقة ، يجابه بعضنا البعض سياسياً ، وكما يقول «ميلز» أن تاريخ الثورات الحاسمة فى التاريخ لا يكون - على الدوام - بلغة الاقتصاديات بالرغم من أهميتها التى لا تنكر وإنما يكون بلغة التحول السياسي فنحن نتحدث عن قيام الثورة الفرنسية فى عام ١٧٨٩ رغم أن إلغاء الإقطاع حدث عند الإصلاح الزراعى عام ١٧١٥ ، ونتحدث عن الثورة الروسية فى عام ١٩١٧ رغم أن الارستقراطية كانت قد كشفت عن عجزها الاقتصادى قبل ذلك بوقت طويل ، ونتحدث عن الثورة الصينية فى عام ١٩٤٨ رغم أنها حدثت فى اقتصاد متخلف كانت الطبقة الوسطى لم تكد تزدهر. وعلى هذا فان القوة تترجم نفسها إلى نشاط سياسي ، كما تترجم القوة- على مستوى آخر - التفاعل الاجتماعى إلى تمايز جماعات وسلطة وشديدة ، فالسياسة ليست شيئا مجرداً ، ولكنها سياسة تتفق أو تتضاد مع أنماط نوعية من التنظيمات وأشكال ملموسة للحكم(١).

ومن ثم فانه يبرز سؤال هام يقول : طالما أن القوة تترجم نفسها على هيئة أشكال ملموسة للحكم ، وإذا كان التراث النظرى يؤكد أن القوة دائماً وقفاً على «صفوة» فما موقف الامبيريقين إذن بصدد هذه المسألة؟ هذا ما سوف نحاول بحثه فى الفصل التالى ، خاصة وان الفصول الثلاثة السابقة من البحث فى مجملها إطاراً نظرياً متكاملاً يعيننا على استكمال موضوع بحثنا من كافة جوانبه.

---

(1) C. W. Mills, Power, Polities and People, op. cit. p. 11-12.

الفصل التاسع

الدراسات الميدانية في بناء القوة

تمهيد :

- المناهج التعددية والمناهج الصفوية.

رواد بناء القوة في المجتمع.

دراسة بناء القوة على المستوى المحلى :

- مدخل الشهرة.
- مدخل اتخاذ القرار.

دراسة بناء القوة على المستوى القومي :

- المدخل الصفوى.
- المدخل التعدد.

مناقشـــة وتحليــل.

الفصل التاسع
الدراسات الميدانية في بناء القوة

تمهيد :

المناهج التعددية والمناهج الصفوية

تطورت دراسات القوة في المجتمع المحلى والمجتمع القومى في نهجين واضحين وهما اللذين يشار إليهما بصفة عامة على أنهما المدخلين الأساسيين في دراسة بناء القوة والمجتمع ، وهما المدخل الصفوى Elitist Approach والمدخل التعددى Pluralist Approach.

وينظر التراث الصفوى إلى شئون المجتمع على أنه يديرها ويسيطر عليها على الدوام جماعة صغيرة نسبياً من الرجال ذوى القوة الاقتصادية والسياسية. وهذه الجماعة الصغيرة هى التى تسير وتوجه وتتخذ القرارات ذات الأثر الفعال على الكيان السياسي Body Politic. وقد تنعدم مشاركة المواطن في شئون المجتمع ، أو قد تنحصر في حدود الجهود التى يمارسها عدد قليل من الروابط الاختيارية ، الضعيفة نسبياً.

وترى وجهة النظر «التعددية» في أكثر إشكالها شيوعاً ، أن القوة موزعة فيما بين عدد من الجماعات المنظمة داخل المجتمع ، وتنتقل السيطرة بينها وفقاً للظروف والأحوال وذلك بدلاً من ممارسة القوة بوساطة جماعة واحدة دائماً على جميع شئون المجتمع. ولكن دور المواطن ومشاركته ليسا واضحين تماماً في النظرية التعددية ، على الرغم من أن التعددين يضفون أهمية بالغة على القوة النهائية لجماهير الناخبين ، على أساس أنها تؤثر في القادة السياسيين. وعلى هذا فيرى بعض الكتاب أن إمكانية قيام الديمقراطية في ظل النظرية التعددية متاحة برغم الشواهد التى توحى بأن القرارات الرئيسية في مجتمع ما لا تصل إلا بنسبة مئوية صغيرة جداً من الناس. وبرغم أن النظرية التعددية في ذاتها

أيضا لا تعطى ضماناً بأن الجماعات ذات السياسات المتنافسة تستطيع أن تمثل كل التجمعات الاجتماعية. ومن ثم قد يسود اتفاق تحتى – حتى بين الجماعات التعددية المتنافسة ربما يعوق ظهور أى قوة موازية لهؤلاء الذين لم يبرزوا إلى مواقع السيطرة في المجتمع.

ويرى «وليام جامسون William Gamson» أن النمط السائد في المجتمع الأمريكي – على سبيل المثال – يمكن أن يسمى بعدم التمثيل الثابت ، وهو نسق يعوق دخول تجمعات جديدة إلى جماعات القوة المنظمة ما لم تلجأ الجماعات الجديدة إلى المواجهة العنيفة[1]. ورغم ذلك فإن غالبية علماء الاجتماع الغربيين يرون أن المثال التعددى اقرب إلى نسق مفتوح منه إلى ذلك الذى يوجد في ظل بناء القوة الصفوى.

وتمثل ردود الفعل التى نشرت عن الأبحاث التى أجريت داخل نطاق المنظورين الصفوى والتعددى – في حد ذاتها فحصاً نقدياً لمناهج البحث فضلاً عن أنها تعد محاولات رئيسية للتجميع النظرى لنتائج هذه الأبحاث ولقد انتقدت البحوث الصفوية لاعتمادها على منهاج يكشف أو يعري أناس يتمتعون بالشهرة reputation بسبب «قوة» قد ترتبط أو لا ترتبط بالقوة الفعلية. هذا فضلاً عن انه ينظر إلى الشهرة بسبب القوة على أنها ذات طبيعة غاية في العمومية ، تفشل في السماح بتعرية «مراكز القوة Power Centers» المختلفة في المجالات المتعددة. وثمة نقد أكثر خطورة للنظرية الصفوية يرى أن كثيراً من فروضها غير قابل لدحض ، وبالتالي فهى غير قابلة للفحص العلمى.

(1) W, Gamson. Stable Unrepresentation in American Society, A.B.S., 12 Nov.-Dec. 1968, p. 15-20.

ولعل هذا النقد يثير الكثير من الدهشة والتساؤل. فإذا كانت الفروض المطروحة للمناقشة في نظرية ما من الثبات أو الارتباط بالواقع بحيث لا يمكن أن نجد لها متغيرات تدحضها ، فهل يكون ذلك مدعاة للظن بأنها غير قابلة للفحص العلمي؟ أم أن ... الدلالة الوحيدة لذلك هو ثبوت هذه الفروض علمياً يقيناً يخرجها من نطاق الفروض العلمية إلى واقع النظرية الثابتة.

واستحوذ البحث الامبيريقي ، حول الصفوة – في السنين الأخيرة – على اهتمام الباحثين في علم الاجتماع السياسي ، وذلك بهدف تصوير طبيعة صفوات متخصصة معينة أو تصوير درجة التكامل في الصفوة القومية.

وتسعى مثل هذه البحوث لاستبدال تأكيدات المنظرين الصفويين ببعض البيانات الثابتة يمكن من خلالها فحص الفروض التى قدمتها النظريات الكبري[1].

ولكن البحث التعددى ، وقد تطور برد الفعل النقدى للتعميمات الصفوية قد ركز على المشاركة الفعلية في اتخاذ القرارات في شئون المجتمع كوسيلة لكشف ذوى القوة والنفوذ وبينما قد تقترب مثل هذه الإجراءات بالفعل من القوة الفعلية الكامنة وراء عملية اتخاذ القرارات ، فإن اختيار حالات بعينها في البحث قد يؤدى إلى مفهوم ذى جانب واحد للقوة دون اكتشاف موقع تركيز القوة الصفوية.

ومن ذلك فإن النظرية التعددية ومنهاجها يحاولان تركيز الانتباه على أهم القرارات وأكثرها حرجاً ، بالنسبة لعدد من يتأثرون بنتيجة ومدى التغير الذى يمثله القرار. وقد يفوت منهاج دراسة القرار أن «القوة» قد تعمل على المحافظة على اتجاهات السياسة الجارية ، وضبط

(1) G. Parry. Op. cit. p.96.

الموضوعات التى تطرح للجدل العام بحيث لا ترقي موضوعات بعينها إلى مرتبه المسائل الاجتماعية. ويمكن تحقيق ضبط هذه الموضوعات على سبيل المثال – بالسيطرة على وسائل الإعلام ، الدعاية السياسية ، والعلاقات العامة الفعالة ، وبالتأثير على أعضاء المجالس النيابية.

ومن الأمور الهامة التى اتفق عليها معظم الباحثين ، أن هناك صلة بين المنهاج المتبع في الدراسة والنتائج المترتبة عليه ، فدراسة الشهرة عند هنتر[1]. على سبيل المثال – تكشف عن وجود بناءات هرمية بينما يميل منهاج اتخاذ القرار Decision Making – عند R. Dahl[2]. – إلى تمييز بناءات القوة الطائفية والفئات المترابطة. وأن دلت هذه النتائج على شئ فإنما تدل على تعزيز الدعوة إلى البحث المقارن ومحاولة اختبار الفروض العامة واستخدام البيانات التى تتيحها الأبحاث الموجودة.

ويجدر الإشارة هنا إلى أن غالبية أبحاث القوة في المجتمع ، تسترشد بمفهوم «القوة» القائم على أو المشابه لآراء «ماكس فيبر» – الذى تناولناه في فصول سابقة – في هذا الصدد. وقد ذكرنا أن «القوة» عند «فيبر» هى احتمال أن يستطيع شخص أو جماعة تحقيق إرادتهم ضد من يعارضون. ولكن الإشارة إلى «الاحتمال Probability» هنا لا تنفي أن هذا المفهوم الفيبري للقوة يشكل عبئاً على «الصفوة» لأن هذا المفهوم يتطلب من القادة أن يكونوا قادرين على كل شئ قبل استطاعتهم أن يكونوا صفوات. ومن ثم فانه لكى يكون شرط الاحتمال فعالاً ، فانه يتعين

---

(1) F. Hunter, Community Power, Chapel hill, Univ. of north Carolina Press, 1968.

(2) R. Dahl, Who Coverns? Democracy and Power in an American City, Yale Univ. Press, 1973.

على أبحاث القوة أن تتضمن اخذ عينات كافية من مواقف القرارات. وعندما لا يتاح اخذ هذه العينات هى في الغالب غير متاحة ، فانه يطلب من ذوى النفوذ في المجتمع أن يبسطوا سيطرتهم على كل المجالات ، أو تكون لهم شهرة واسعة بامتلاكهم للقوة ، قبل إمكانية القول بوجود الصفوة.

أن وراثة التعددين لمفهوم «فيبر» عن القوة وتأكيدهم عليه ، يستبين من تفضيلهم لدراسة مواقف نوعية تسود فيها إرادة واحدة بالضرورة على الأخر ويبدو أن هذا يلقي بعبء ثقيل ، بشكل خاص ، على مواقف اتخاذ القرارات التى يفترض أنها ذات معنى كبير وأهمية واضحة لأفراد المجتمع.

ويعتبر مفهوم(فيبر) عن القوة مسئولاً جزئياً عن تركيز البحث على الفرد كوحدة للتحاليل. وانه لما يثير الدهشة أن كلاً من البحث الصفوي والتعددى يقرران أن القوة توجد داخل أنساق Systems نظامية وإنها متاحة بشكل متغاير للأفراد والجماعات وفقاً لمواقفهم في الأنساق الاجتماعية الفرعية الأكبر التى يشكلون جزء منها ومع ذلك فإن استخدام إجراءات البحث التى تقيس التردد الذى يشتهر الأشخاص بمقتضاه على أنهم من ذوى القوة أو تعدد اشتراك أشخاص بعينهم في التأثير على اتخاذ قرارات المجتمع يفترض أن رغبة الفرد في الاشتراك أو انتمائه النظامى يكفي لتبيان فعاليته أو شهرته في السيطرة على شئون المجتمع.

كما أن الصفويين يفترضون انه إذا ما استطعنا تحديد الأشخاص المشهورين بامتلاك القوة في المجتمع ، أو الأشخاص ذوى المواقع الهامة فأننا بذلك نتعامل تلقائياً مع ابرز مسائل المجتمع. ويقبل التعدديون أيضا وجهة النظر هذه لأن ذلك يصبح تبريرهم النظرى للبحث عن أكثر مسائل

المجتمع أثارة للجدل. ومن ثم ، فأن قبول وجهة النظر القائلة بأن القوة تهتم بتوزيع القيم النادرة Scare Values تقود الصفويين إلى البحث عن الأفراد الذين يتميزون بقيم معينة كالثروة والهيبة والموقع ، كما انه يقود التعددين إلى بحث المسائل التى تؤدى إلى كشف أو فضح هؤلاء الذين يبغون التأثير على عملية التوزيع ذاتها.

ولكن إذا كانت القوة معنية بتوزيع «القيم النادرة» في النظم التى تؤثر في قطاعات كبيرة ومتنافرة في المجتمع ، فانه سيبدو إذن أن شخصاً واحداً لن يستطيع بوساطة صفاته الشخصية – كما يرى باريتو برواسبه – أو مصادر موقعة ، أن يكون فعالاً بشكل كاف في تشكيل النتيجة النهائية لأى موضوع أو لموضوعات متعددة. أى أن شخصاً بمفردة لا يسيطر على كل المصادر الكافية للتأثير على الآخرين أو إرهابهم ، بحيث يرون الأشياء بطريقة[1]. ويرى Clark أن الأشخاص الذين يؤثرون على اتخاذ القرارات ، ومن ثم يطلق عليهم «أقوياء» سواء في مسألة واحدة أو مسائل كثيرة ، لا بد لهم أن يعتمدوا على مصادر الآخرين ، فضلاً عن مصادرهم لكى يمارسون قوتهم ومن ثم فإن ذلك قد يبدو واضحاً عندما يكرر الصفويون الإشارة إلى حقيقة أنهم عندما يحددون – القادة المسيطرين اقتصادياً في المجتمع ، فأنهم يظهرون أن القوة لا تكمن في الأفراد – وإنما في سياقات نظامية كما أن التعددين يشيرون إلى تلك الحقيقة القائلة بأن المصادر اللازمة لتشكيل القرار تكمن في عدة أفراد لا يعاودون الظهور في مسائل المجتمع الهامة وذلك – كما يرى بعض الكتاب – يعضد موقفهم النظرى ، إلا أن البحث الامبيريقي قد أعطى مؤشرات تتعارض في كثير من الأحيان ، أن لم يكن في غالبيتها مع ذلك.

---

(1) T. Erry N. Clark, Community Structure and Decision-Making. San Francisco Chandler, 1968, p.57-67.

رواد بناء القوة في المجتمع :

يمثل ف. هنتر وملز البداية الكلاسيكية في الدراسات الامبيريقية عن بناء القوة في المجتمع. إذ أن نفوذهما مازال له نفس الصدى الذى كان له منذ العقدين الماضيين[1]. فقد نشر (هنتر) دراسة عن بناء القوة في المجتمع التى درس فيها مجتمع «Regional City» عام ١٩٥٣[2]. ونشر «ميلز» دراسة عن «صفوة القوة» في المجتمع الأمريكى عام ١٩٥٦ كدراسة للقوة القومية[3].

ومنذ ظهور هاتين الدراستين ، وقام العديد من الباحثين بعمل الدراسات عن بناء القوة في المجتمع سواء أكانت محلية Local أو قومية National وقد جمعت المعلومات الامبريقية الهامة حول بناء وممارسة القوة في عدد من الدراسات وذلك في محاولة لاكتشاف من بيدهم القوة ، ومن هم صانعوا أو متخذوا القرارات ، وكيف يجعلونها مؤثرة على المستوى المحلى أو المستوى القومى.

ولكن من الجدير بالذكر ، انه قبل ظهور الدراستين المشار إليهما سابقاً ظهرت الدارسة التى قام بها R.S. Lynd ، H.M. Lynd عن بناء القوة في Middletown[4] ، وهى مدينة هندية تضم حوالى ٥٠.٠٠٠ نسمة عام ١٨٣٠ – وقد حاولا اكتشاف بناء القوة في هذه المدينة فوجد أن عائلة ثرية واحدة – The (X) Family مكونة من خمسة أخوة ، تسيطر على بناء القوة في المدينة. وذلك عن طريق المصنع الذى أقاموه

---

(1) Irving J. Horowitz (ed.) The New Sociology. N.Y. Oxford Univ. Press. 1964.

(2) F. Hunter, op. cit.

(3) C. W. Mills, The Power Elie, N.Y. Oxford Univ. Press 1969.

(4) R. S. Lynd and Helen M. Lynd, Middletown in Transition. N.Y. : Harcourt, Brace & World, 1937

بالمدينة مما أدى إلى سيطرتهم على جميع المناشط الاقتصادية محلياً ، وعلى هذا الأساس الاقتصادى الراسخ لعبت هذه العائلة عملياً الدور الرئيسي في جميع مجالات الحياة في «المدلتاون» ونتيجة لهذه السيطرة الاقتصادية كانت عائلة قادرة على التحكم ومد نفوذها إلى مختلف الأعمال المدنية والسياسية والرسمية(١).

ومن الدراسات الكلاسيكية في هذا المجال أيضا تلك الدراسة التى أجراها كل من Joseph Bensman ، Arthur J. Vidich على الريف شمال مدينة «نيويورك» بعنوان Small Town in mass Society. وتدور هذه الدراسة حول ٣٠٠٠ شخص يعيشون في Springdal Township ، وحوالى ١٠٠٠ شخص يعيشون في Springdal Village ، وكذلك لمجموعات أخرى تعيش في قرى منعزلة وقد تبين أن اقتصاد هذا المجتمع يقوم أساساً على الفلاحة اليومية والتخزين ، بينما تعتبر وظيفة القرية الرئيسية كمركز للتبادل الزراعى. وتتكون النظم السياسية المحلية من «مجلس القرية» ، «مجلس البلدة» وقد اظهر الباحثان أن سياسة القرية يحددها رجال الأعمال المحليون ، بينما يسيطر على الحكومة الفلاحون الأثرياء. وتتكون «صفوة القوة» في القرية من أربعة رجال هم : أغنى مزارع في القرية ثم مدير الجريدة اليومية والمستشار القانونى لمجلس القرية وأحد المحامين وهؤلاء القادة الأربعة يعملون من وراء الستار أى أنهم بالرغم من عدم تمثيلهم الرسمى إلا أنهم يمثلون في الواقع القوة الفعلية أما الموظفون الرسميون فليس لهم دور واقعى في القوة ، وإنما هم منفذين لما يرسمه هؤلاء الأربعة. كما بين «فيدتش» أن قوة هؤلاء الأربعة إنما تستند إلى قدرتهم في إثبات أهمية

---

(1) Ibid., p. 91-101.

الارتباط بين Springdal Township والدولة ومراكز القوة القومية. وهذا أدى إلى تنازل «البلدة» عن كل قواها مما جعلها تخضع خضوعاً تاماً لسياسات الدولة ومراكز القوة القومية. وقد انتهى «فيديش» إلى أن طريقة الحياة الريفية في المجتمع الأمريكى – في القرن العشرين – أصبحت تعتمد على نظم وديناميةِ المجتمع الجماهيرى الحضرى.

وفي عام ١٨٦٢ قام عالماً الاجتماع William V.D. Antonio Eugene Erickson[١]. بدراسة ستة مجتمعات في جنوب غرب حدود المكسيك ، معتمدين على منهاج الشهرة. وقد انتهيا إلى أن منهاج الشهرة. كان مؤثراً في تمييز من يمارسون نفوذاً في المجتمع العام ، بالإضافة إلى هؤلاء الذين كان نفوذهم مقصوراً على مسائل معينة داخل المجتمع هذا إلى جانب عدد من الدراسات في هذا المجال من إبرازها دراسة R.A. Dahl عن مجتمع New Haven التى أصدرها في كتاب له بعنوان Who Governs?[٢]. كذلك دراسة كل من R. Agger B. Swanson ، D.Goldrich التى أصدروها في كتاب بعنوان The Rules and the Rules[٣] ، وهى تعد من أهم الدراسات المقارنة لولايتين في غرب الولايات المتحدة وولايتين في جنوبها ، وقد وصفت هذه الدراسة بالشمول من حيث تناولها لبناء القوة في المجتمع. ولم يقارب هذه الدراسة من حيث الشمول سوى الدراسة التى أجراها R. Presthus عن رجال القمة[٤]. التى ضمنها مجتمعين صغيرين في ولاية نيويورك.

---

(1) W. V. D. Antonio and E. Erickson, The Reputational Technique of Community Power, A. S. R. Vol. 27, June 1962, p. 362-376
(2) R. A. Dahl, Who Governs? Op. cit.
(3) R. Agger, D. Goldirch and 1 B. Swanson, the Ruler and the Ruled, N.Y. : Wiley, 1964.
(4) Robert Presthus, Men at the Top, N.Y. : Oxford Univ. Press, 1964.

أما في مجال دراسة بناء القوة على المستوى القومي ، فضلاً عن دراسة C. W. Mills في كتابة عن «صفوة القوة» ، ثمة دراسية أخرى من الأهمية بمكان ، وهى تلك التى أجرها David Riesman وآخرون تحت عنوان The Lonely Crowd[1]. وبني دراسته على أساس النظرية التعددية وقد أكد «ريسمان» في هذه الدراسة على أن هناك توازن بين جماعات الاعتراض ، حيث يكون كل منهما قادر على منع الآخرين من تهديد مصالحهم ، إلا في – أضيق الحدود. ولكنه يؤكد في الوقت نفسه على انه ثمة جماعات تظل تملك من القوة مالا يتيسر لغيرها أن تملكه ، وكذلك بعض الأفراد[٢].

كما قدمت Suzanne Keller في كتابها beyond The Ruling Class [٣] نظرية تعددية لبناء القوة في المجتمع ، وتناولت في هذا الكتاب مجتمعات صناعية مثل الولايات المتحدة وقد وصفت «سوزان» هذه المجتمعات بظهور ما أطلقت عليه اسم «الصفوة الإستراتيجية Strategic Elites» المتعددة التى لم تضمنها الصفوات الاقتصادية والسياسية والعسكرية فحسب كما هى عند «ميلز» وإنما ضمنتها أى المجتمعات التى درستها – أيضا الصفوات الأخلاقية ، والصفوات الثقافية Intellectual Elites[٤]. والصفوات العلمية ، حتى أنها صنفت في كتابها حوالى أحد عشر صفوة إستراتيجية.

---

(1) D. Riesman, Nathan Glezer and Reuel Denny, the Lonely Crowd, N.Y. : Garden City, Doubleday Anchor Book, 1953.

(2) Ibid, p. 247.

(3) Suzanne Keller, Beyond the Ruling Class : Strategic in Modern Society, N.Y. : Randon House, 1963, p. 108-109.

(٤) انظر دراسة قيمة عن الصفوة الثقافية في :

- John Heeren. «K. Mannheim and the Interellectual Elie B. J. S. Vol. XXII, No., 1, March 1971, p. 1-14.

هذا إلى جانب الدراسة التحليلية التى قام بها A. M., Rose عن بناء القوة في المجتمع الأمريكى[1] متناولاً فيها غالبية الدراسات التى أجريت في هذا الصدد ، فضلاً عن تلك الدراسة التاريخية التحليلية التى قام بها N. Birnbaum والتى تتسم بشدة عموميتها. وقد أصدرها في كتاب له بعنوان «أزمة المجتمع الصناعى» تناول فيه التحولات في الصفوة السياسية ، إلى جانب كل بناءات الصفوة المترتبة على التصنيع[2] في كل من بريطانيا وفرنسا وألمانيا والولايات المتحدة الأمريكية.

وعلى أيه حال فمنذ أن نشرت أعمال كل من «هنتر ، «ميلز» ، «دهل» ظهرت أعمال عديدة في مجال دراسة بناء القوة في المجتمع ، وقد استفادت هذه الدراسات مما قدمه هؤلاء الرواد.

ونحن لن نتناول بالفحص كل هذه الأعمال ، لأن ذلك يتطلب مجهوداً لا يتسع له هذا المقام ، وإنما نقصر جهدنا على ألقاء نظرة على نموذجين محددين لدراسة بناء القوة على المستوى المحلى وهما : دراسة «هنتر»« التى أجراها على مجتمع «Regional City» كمثال على استخدام مدخل أو «منهاج الشهرة» ودراسة «داهل» التى أجراها على مجتمع «New Haven» كمثال على استخدام «منهاج اتخاذ القرار».

أما على المستوى القومى فسوف نقصر جهدنا على إلقاء نظرة على الدراسة التى قام بها «ميلز» لبناء القوة القومية في المجتمع الأمريكى ، كمثال للمنهاج الصفوى في دراسة بناء القوة ، ذلك إلى جانب استعراض دراسة «ريسمان» عن المتجمع الأمريكى أيضا كمثال

(1) Arnold M. Rose, The Power Structure, N.Y. : Oxford Univ. press, 1970.
(2) Norman Birnbaum, The Crisis of Industrial Society, N.Y.: Oxford Univ. Press, 1970, p. 41 Seq.

لاستخدام المنهاج التعددى في دراسة بناء القوة. وبذلك نكون قد استوفينا دراسة نماذج من كل المداخل التى ظهرت في مجالات التطبيق الامبيريقي.

دراسة بناء القوة على المستوى المحلى :

اعتقد أنه من المناسب أن نشير أولا إلى تلك الصعاب التى تواجه الباحثين في هذا المجال – سواء على المستوى المحلى أو المستوى القومى – إذ أن الموضوع محل البحث يتميز بأنه يمس اشد مسائل المجتمع أهمية وتعقيداً. فاختبار الفروض فيما يتعلق ببناء القوة أو بوحدة الصفوة التى تكون على قمة مواقع القوة في المجتمع يجابه بصعاب جمة. وتتركز هذه الصعاب حول الناحية العملية فدراسة قرارات على المستوى القومى – مثلا لها كثير من التفريعات ، وتحتاج إلى عمل واسع المدى ، فضلاً على النفقات الباهظة التى تتكفلها مثل هذه الدراسة ، بل أن الوصول إلى صانعى القرار على المستوى القومى أمر بالغ الصعوبة ، أن لم يكن محدوداً للغاية ، كما أن نشر نتائج ومصادر معلومات الباحث في مثل هذه الأحوال غالباً ما يحال دونه استناداً إلى الصالح القومى والسرية الرسمية. وهذا بدوره يؤدى إلى صعوبة أخرى ، وهى صعوبة تقييم ونقد تلك البحوث ، بل قد يتعدى الأمر ذلك إلى اتخاذ الباحث موقف الدفاع عن الأوضاع القائمة بقدر ما يتعرض عمله لرقابة.

وبالرغم من مثل تلك الصعاب ، فقد أحرز بعض الأبحاث منجزات لها أهميتها في هذا المجال. وكانت دراسة بناء القوة في المجتمعات المحلية هى البداية أن لم تكن الرائدة لمثل هذه الدراسات التى تلتها في هذا المجال.

ولقد تركزت المناقشات بصدد هذا الموضوع حول منهاجين رئيسيين هما : منهاج الشهرة ، ومنهاج اتخاذ القرار (أو ما يسمى بمدخل الموقع الرسمي) ويبحث هذا المنهاج عن القوة الرسمية الكامنة في المجتمع المنظم اقتصادياً وسياسياً[1]. وتلك هى المناهج التى اتبعها الباحثون في أعمالهم. ومن ثم فقد تحول الجدل من الميدان الميثودولوجى إلى جدل حول طبيعة الإنساق السياسية الديمقراطية ، وحول طبيعة السياسة ذاتها.

وقبل أن نتناول مدخلى الشهرة واتخاذ القرار بالبحث ، يجب أن نشير إلى أن تناولهما أمر ضرورى إذ أنهما وأن كانا يتناولان مجتمعات محلية بالمعنى الضيق فأنهما ولا شك يساعدان الباحث على تفهم الصيغتين الأساسيتين في فهم بناء القوة في المجتمع بوجه عام ، ونعنى بهما الصيغة الصفوية والصيغة التعددية.

مدخل الشهرة :

يقول N. W. Polsby أن جميع من استخذوا مدخل الشهرة من الباحثين هم في الواقع مدينين بهذا المنهاج لعمل «هنتر» الرائد في هذا المجال وفى الحقيقة انه عندما يذكر منهاج «الشهرة» يقفز إلى الذهن مباشرة تلك الدارسة التى قام بها «هنتر» في : Regional City الأمريكية. والتى نشرت كما سبق أن ذكرنا – في كتاب بعنوان : «بناء

(1) Delbert Miller, Quoted in Conversation by Howard J. Rhrlich, «Power and Democracy : A Critical Discussion» in William V. D'Antonio and Howard J. Ehrlich (ed.) Power and Democracy in America (Notre Dame, Ind. Univ. of Dame press, 1961), p. 99, Slao Robert O. Schulze and leonard U. Blumberg «The Determination of Local power Elites, Elites, A.J.S.,63», Nov. 1957, p.291.

القوة في المجتمع»[1]. ويقول «هنتر» في مقدمة كتابة المذكور. «انه اتضح له خلال بضع سنوات أن السياسة التى تمس الأمور الحيوية في حياة المجتمع تبدو وكأنها تظهر فجأة وبلا مقدمات وأن هناك بعض الأشياء تحدث لصالح قلة نسبياً[2].

وقد درس «هنتر» أنماط القوة في R.C. التى تتكون من نصف مليون نسمة ودار بحثه حول الإجابة عن سؤالين أساسيين هما : من هم رجال القوة؟ وكيف يعملون من خلال اتصالهم ببعض؟ وركز اهتمامه في مناقشة طبيعة ممارسة القوة في مجتمع محلى مختار ، متصل في الأساس بمجتمع اكبر منه.

ويتلخص الفرض الأساسي الذى اخذ به «هنتر» في : أن «القوة» وظيفة ضرورية في المجتمع ، وأن القوة تكون وظيفة ضرورية في المجتمع المحلى لأنها تنطوى على اتخاذ القرار وأيضاً تنطوى على وظيفة تنفيذ سياسات محدودة أو تكون – أى القوة – الحارس على تنفيذ ما يجب تنفيذه. فالحقوق والامتيازات الاجتماعية التى تنطوى عليها وظائف القوة – ومن وجهة نظر هنتر – يجب أن يعهد بها إلى رجال معينين لانجاز أهداف اجتماعية في أى مجتمع[3].

ويتبلور منهاج «هنتر» في عدد من المراحل[4]. نستطيع إجمالها فيما يأتى : تركزت المرحلة الأولى حول جمع قوائم بقادة المجتمع في مدينه R.C. حصل عليها أى على القوائم – من الغرفة التجارية ورابطة

---

(1) F. Hunter, op. cit.
(2) Ibid., p.1.
(3) Ibid., p.2.
(4) Ibid., p.262-271; L.A. Cook, A Sociological Approach to Education. Third edition. Bombay; Tata Craw Hill, p.108-121; also A. M. Rose, op. cit 257seq.

الناخبات ومحررى الصحف وبعض القادة المدنيين الآخرين(١). وقد اعتبر «هنتر» أن حياة المجتمع منظمة ولذلك فإن الأشخاص الذين يشغلون المناصب متصلون بشكل ما بعلاقات قوة Power relations في المجتمع المحلى. وانتهى «هنتر» إلى أربعة قوائم رتبها كما يأتى :

أ – قائمة مدنية.

ب– قائمة حكومية.

ج – قائمة لرجال الأعمال.

د – قائمة قادة مكان.

وكان عدد القادة في هذه القوائم ١٧٥ قائداً ، أخذوا على أساس المناصب الرسمية التى يحتلونها في مجالات السياسة والأعمال في التنظيمات المدنية ذات الحجم الكبير نسبياً ، فضلاً عما اشتهروا به من قيادة في نظر هؤلاء الذين حددوهم(٢).

أما المرحلة الثانية ، فهى قيام أربعة عشر قاضيا Judges كل على حدة – باختيار أسماء عشرة أشخاص يرى القاضي أنهم من ذوى النفوذ ، على أساس اختيار عشرة من كل قائمة وفقاً للأهمية وقدرتهم على قيادة الآخرين(٣). ثم اختيار عشرة تنظيمات يرون أنها تأتى في المرتبة الأولى من حيث النفوذ من كل قائمة تحوى ٥٠ تنظيماً.

وقد اختزل القضاة عدد القادة من ١٧٥ إلى ٤٠ وتبين أن ثمة درجة من الاتفاق بين هؤلاء القضاة على أوائل كل قائمة. وتتوقف القوة في هذه المرحلة على «شهرة القادة من وجهة نظر القضاة» ، وفى

(1) Hunter, op. cit., p.253.
(2) Ibid., p.264-265.
(3) Ibid., p.61.

المرحلة التالية اجري «هنتر» مقابلات مع الـ ٢٧ قائداً من الأربعين ، وطلب إليهم تحديد القادة العشر الأول من الأربعين[1]. ومن الملاحظ انه كان هناك أيضا قدراً من الاتفاق بين إجابات الذين اجري معهم «هنتر» المقابلات. وبينت إجابات مجموعة تكميلية من الأسئلة ، أيا من القادة يستطيع أن يؤثر أو يدفع إلى اتخاذ القرار ، بل وإنهم اكبر الرجال في المدينة. ولكى يكتشف «هنتر» درجة التماسك بين القادة ، سال كل من «٢٧ قائداً» عن مدى معرفته بالقادة الآخرين ، عما إذا كان متصلا بهم ، عن عدد المرات التى اشترك في لجان معهم.

ومن الملاحظات الهامة بصدد هذه الأسئلة ، أن إجاباتها قد كشفت عن شواهد تدل على تنظيم وتناسق العلاقات فيما بينهم ، وفى هذا تعزيز لما يرتئيه «موسكا» من أن «القلة Minority» أحسن تنظيما من الكثرة Majority في مثل هذه الأحوال. فقد اقر رجال القمة بأنهم يعرفون بعضهم بعضا جيداً بل أن جماعة مكونة من حوالى ١٢ قائداً ذكروا أنهم أصدقاء ، ومعارف وزملاء في لجان أكثر من بقية القادة الآخرون.

ولكن التفاعل والترابط بين القادة تقلص عند دراسة جماعة العاملين المدنيين ... والمهنيين التى تلى القيادة مباشرة. وفسر «هنتر» ذلك بإرجاعه إلى وجود ثغرة واقعية بين شريحة القيادة وبين المديرين المهنيين. وإذا كان الحال كذلك بين شريحة القيادة وبين من يلونهم ، فمما لا شك فيه أن التفاعل في مثل هذا المجتمع لا بد وأن يكون اقل بين القادة وبين الجماهير.

والنتيجة التى انتهى إليها «هنتر» في أبحاثه هى أن هناك جماعة محددة ... بوضوح (هى جماعة متخذى القرارات) تسيطر على الحياة في

---

(1) Ibid., p.62

R. C. وكان نصف القادة من رجال الأعمال الذين ينتمى كل منهم للآخر كمديرين للأعمال المحلية المتضامنة[1]. ويستطيع أعضاء صفوة القوة المتفاعلين فيما بينهم أن يجندوا فئات القيادة الأدنى وهم الذين يعملون في اللجان الرسمية ويؤثرون كمنفذين عامين للسياسات[2] ... ولا تتوقف قوة الصفوة أو صانعى القرارات على المستوى المحلى ، بل تصل سيطرتهم إلى حكومة الولاية والدولة. أى أن كبار القادة يصوغون السياسة ، ويتركون أمر تنفيذها إلى الأشخاص الأدنى سواء كانوا مهنيين كالمحامين أو صغار رجال الأعمال.

وعلى هذا نستطيع القول أن R. C.[3] كانت تحكمها صفوة قوة Power Elite متماسكة وواعية من رجال الأعمال. فالصفوة ترسم السياسة الرئيسية التى تتبعها المدينة فيما بعد ، على الرغم من أن أعضاء هذه الصفوة لا يتدخلون بالضرورة بشكل مكشوف في شئون المدينة ، فهم يضعون السياسة ويراقبون تنفيذها من وراء الكواليس بوساطة عيونهم المنتشرة في كل مجالات الحياة العامة للمدينة كما أن السياسيين الذين يعملون في الهيئة التشريعية يكونون في العادة من رجال الأعمال الذين يخضعون أو يسلمون بالصفوة الاقتصادية Economic Elite فالنظام الاقتصادى يسيطر وهو كما يصوره «هنتر» يخول للمتخصصين فيه الإشراف على كل قطاعات رسم السياسة ابتداء من علاقة سياسة المدينة بالسياسة القومية وحتى أدق المسائل المحلية للتنمية الحضرية «فمد يرى» الأعمال ومنفذيها قادرين على التأثير في عمليات تشكيل الحكومة ويعتبر رئيس اكبر الشركات الصناعية احد الأعضاء الهامين في جماعة الصفوة ، فهو القوة الخفية فيما وراء حاكم الولاية ،

---

(1) Ibid., p. 75-76.
(2) Ibid., p.65.

(٣) المجتمع المحلي الذي درسه «هنتر».

بل في استطاعته أن يستدعى الحاكم إلى مكتبة الخاص من اجل المحادثات أو بعض المناقشات الهامة.

ومن ثم فرجال الأعمال يستخدمون الدولة والحكومة المحلية كأداة ملائمة لتنفيذ مطالبهم الخاصة ، نظراً لقدرة صفوة القوة على إملاء السياسات المؤثرة في المسائل التي تتضمن مصالحهم الاقتصادية.

وفي السنين الأخيرة – كما يذكر هنتر – بدا العامل Worker الذي كان محروماً من الاشتراك في اتخاذ القرارات السياسية ، في اتخاذ مكانة ، وهذا ما يتضح من وجود اثنين من قادة الاتحادات العمالية أعضاء في صفوة القوة[1].

وعلى وجه العموم لقد أضاف «مدخل الشهرة» بعداً جديداً في دراسة القوة فقد بين أن القوة يمكن أن تكون كامنة أو محتملة لأحداث «الضبط» أو كضبط في حد ذاتها ، هذا فضلاً عن أن منهاج الشهرة حقق قوة المشهورين ، وهذا يميز ثلاثة من المتغيرات. فالقوة «كضبط» يمكن أن تتحدد بفحص عمليات اتخاذ القرار والقوة كاحتمال للضبط يمكن أن تحدد باكتشاف وتعيين موقع الشخص في تدرجات رسمية مختلفة ويحدد «مشهورا القوة» بسؤال القضاة عمن يعتقدون انه الأقوى. ولهذا فقد وجه غالبية باحثي الشهرة – مثل form, D'Anfonie انتباههم إلى أهمية هذا التمييز[2].

---

(1) Ibid., p.248-seq.

(2) W.V. D'Antonio and William H. Form, Influentials in Tow Border cities (Nortre Dame, Ind : Univ. of Noter dame Press, 1965. P.11-12; J. R. Lawrence, «In the footsteps of community power», A; P. S. R.55, Dec. 1961, p. 819-820; H. J. Rhrlich. «The Reputational Approach to study of Community Power,» A. S. R. 26(6). Dec. 1961, p. 927; R. E. Wolfinger, «Reputation and Reality in the study of community Power», A. S. R. 25; Oct. 1960, p.636.

مدخل اتخاذ القرار:

أن المثال البارز لمدخل «اتخاذ القرار» Decision Making Approach[1] نجده عند R. A. Dahl وعلى وجه الخصوص في بحثه عن : من يحكم؟ ... والذى أصدره في كتاب بالعنوان ذاته[٢]. وكان «داهل» يهدف إلى اختبار عدد من الفروض التى صاغها لاكتشاف "من يحكم؟" وكان طابع التفسير الصفوى الذى انصب عليه اهتمام «داهل» يؤيد وجهة النظر القائلة بأن : القوة تركز في أيدى قلة بسبب وجود تفاوت في توزيع «مصادر النفوذ» في المجتمع فالقوة – عنده يمتلكها أولئك الذين يستحوذون على اكبر قدر من الثروة وذوى أعلى مكانه اجتماعية Social Status ومن يكونون في مراكز الأعمال ذات الأهمية الفائقة.

ومن الملاحظات الجديرة بالاهتمام – من البداية – أن «داهل» يرى أن السياسيين يلعبون دوراً «صغيراً» في اتخاذ القرارات بمقتضى هذه التفسيرات اى التى أوردها[٣] ولاختبار هذه الآراء أو الفروض – من وجهة نظر داهل – يتطلب بحث بعض القرارات السياسية في مجتمع ما التفصيل ، على أساس أن تكون القرارات المختار متنوعة في مضمونها ، حتى يتسنى التأكد من أن «جماعة واحدة» اتخذت قرارات في مجالات كثيرة من شئون المجتمع وليس في مجال واحد فقط.

---

(1) W. Edwards, «The theory of Decision making», P. B. Vol. 51, 1954, No., 4, p.380-417.

(2) Rebert A. Dahl, Who Civerns? op. cit.

(٣) يتفق «داهل» فيما انتهى إليه الخير من أن السياسيين ما هم إلا أدوات في ايدى من يمتلكون «القوة الفعلية» والذين يعملون من وراء الكواليس ، وبالتالى يصبح دور السياسيين ثانوياً.

ويجب أن يكشف بحث مجموعة من القرارات عن الكيفية التى يعمل بها متخذوا هذه القرارات ، كجماعة تعى كيانها ، فضلاً عن طابع التماسك الذى يجمعها كذلك يجب أن يكشف بحث مجموعة القرارات هذه عن مدى تجمع قوة متخذيها ، وعن أن قوتهم السياسية تنبع من ثرواتهم ومكانتهم. وقد أعطى «داهل» بعدا تاريخياً لبحثه – مما يعطى للبحث أصالة وعمقاً – وذلك من خلال محاولته عمل "مسح" لسياسة مجتمع New Haven ابتداء من القرن الثامن عشر وحتى العقد السادس من القرن الحالى سعياً لتبيان أن «بناء القوة» قد تغير كرد فعل للتغير في المجتمع محل الدراسة والذى اعتبره «داهل» نموذجاً للمجتمعات المحلية الأمريكية في توزيعها المتنوع للمصادر السياسية.

لقد قامت دراسة «داهل» على أساس انتقاء ثلاثة مناطق محددة لإجراء البحث والتحليل الذى يكشف عن مدى النفوذ الافتراضي ، ثم درس عدد من القرارات في نطاق كل منطقة من مناطق البحث. وكانت القرارات متصلة بالتنمية الحضرية Urban Development والترشيحات السياسية ومنصب العمدة. وفرق «داهل» بين ثلاثة أقسام من هؤلاء الذين قد يكونون ساسة أو مبرزين اجتماعيا أو اقتصادياً. وذلك بقصد دراسة ما إذا كان كل قسم من هذه الأقسام قد شارك في اتخاذ القرارات في كل مجالات البحث. ذلك لأنه من علامات النفوذ والقوة عند «داهل» تعدد المرات التى يسيطر فيها شخص على سياسة هامة رغم المعارضة ، أو أن يكون الشخص قادراً على الاعتراض على سياسات الآخرين ، وقد يكون الشخص ذا قوة ونفوذ إذا استطاع أن يسير سياسة دون أن يلقي معارضة[1]. ولكن الكثيرين لا يستطيعون ممارسة النفوذ

---

(1) R. A. Dahl, Who Governs? P.66.

الحقيقي أو الواقعي بوساطة رفض أو تقديم السياسات[1]. فمن النادر أن يكون البارزين اجتماعيا هم في الوقت ذاته البارزين اقتصادياً.

ومن خلال دراسة «داهل» لمدينة N.H. وجد أن أفراد الأسر العريقة بالمدينة يتجهون إلى المهن بأكثر مما يتجهون إلى الأعمال ، التى يشغل المناصب القيادية فيها أفراد من خارج المدينة أو من أصل اجتماعي أدنى. إلا انه لاحظ أن البارزين اقتصاديا كانوا أكثر نشاطا ، بحيث كانت أنشطتهم موجهة إلى حد كبير نحو التنمية الحضرية ، وهي مجال البحث الوحيد الذى يؤثر في مصالحهم ولم يكن يحتل أى من البارزين اقتصادياً منصباً يتصل بالتعليم العام وقلة منهم تشغل مناصب حزبية وذلك بسبب أن القلة منهم كانت تسكن N.H. نفسها حيث كانت الإقامة في N.H. شرطاً لشغل مثل هذه المناصب.

لقد كان القادة الاقتصاديون في N. H. قد بدأوا بامتيازات سياسية[٢]. ضخمة. فكانوا يمتلكون الثروة ، والمكانة والسلطة في مجال العمل والمال ، فضلاً عن مزايا الاتصال التى غالباً ما تتاح للأقليات ، هذا إلى جانب الشرعية التى ترتبط بالعمل نفسه Business it Self في أمريكا دون الكثير من المجتمعات الأخرى[٣].

وبالرغم منذ ذلك فإن «داهل» يرى أن هذه المصادر في حد ذاتها تجعل قادة الأعمال مجرد صفوة ممكنة ، ولا تجعل منهم صفوة فعلية Actual Elite وذلك بسبب أنهم لم يستخدموا المصادر المتاحة لهم

---

(1) Ibid., p. 64-66.

(٢) انظر دراسة عن قوة الأعمال والنفوذ في :

- M. D. Reagon , The managed Economy, oxford Univ., Press, 1963, p.99-120.

(3) R. A. Dahl, op. cit. p.75-76.

بفعالية ، وبسبب انقسام البارزين اقتصادياً على أنفسهم حتى بالنسبة لمسائل التنمية الحضرية، مما أدى إلى أن يأخذ العمدة المنتخب المبادرة في مثل هذه المسائل. ومن ثم فقد استنتج «داهل» أن نشاطهم كان وقفا على واحد من مجالات البحث التى اختيرت وأدت ، قلة عددهم إلى أن يعتبر «داهل» أصواتهم غير ذات أهمية في أثناء الانتخابات.

أن الشواهد التي جمعها «داهل» بوساطة الملاحظين Observers بأن بناء اتخاذ القرارات في N. H. يمكن وصفة على أنه شكل من أشكال التعددية. وقد يشابه هذا البناء. ذلك البناء الذى اسماه «داهل» «Polyarchy» حيث ينقسم السكان إلى عدد كبير من جماعات الأقلية التى قد تتغلق في بعض الأحيان وتتداخل في بعضها الآخر. وفى الشكل أو البناء «البوليارکی» تتساوى هذه الجماعات في العلم بالسياسات الممكنة وتتساوى أيضا في المصادر السياسية للتأثير على النتائج ، كما أنها تتساوى في فرص المشاركة السياسية عن طريق تقديم مطالب يقوم الجميع بأدائها عندما تقتضي الظروف ذلك – إلا أننا لا نجد كل هذه الضرب من المساواة في مجتمع امبيريقي[1]. إذ ليست هناك انساق سياسية تتوزع فيها المصادر السياسية بالتساوى. فهناك بعض قطاعات في المجتمع تمتلك مصادراً ونفوذاً أكثر من القطاعات الأخرى. وتختلف تلك الطرق التى تتوزع بها هذه المصادر من مجتمع لآخر. فقد تكون الثروة هى المصدر الأساسي في هذا البلد ، وقد يكون التعليم أو المكانة الاجتماعية في بلد آخر.

وفى الوقت الذى يرى فيه الصفويون أن السيطرة على هذه المصادر تجميعية في جميع الأحوال فإن «داهل» يذكر أن ذلك لا يصدق

(1) R. A. Dahl. Modern Political Analysis, op. cit. p.32-36.

على «البوليباركيات» وهذه من أهم النقاط التى يخرج بها «داهل» من دراسته لمجتمع N. H.

والمجتمع «البوليباركى» يضم عدداً كبيراً من جماعات الأقليه المزودة بمصادر سياسية متنوعة وموزعة بينها دون تساو ، وتستخدم بدرجات متفاوتة من النشاط والكفاءة. ولكن لأعضاء المجتمع حقوقاً سياسية متساوية. وبالرغم من ذلك فإن عدداً صغيراً من كل جماعة هم ذووا النشاط في السياسة. والجماعة قد تختار قيادتها كما يحدث في النقابات. وقد تجئ هذه القيادة عن طريق عدم اهتمام السواد الأعظم[1]. من الجماعة بالمشاركة في مؤازرة أهداف الجماعة وبالتالى فإن القرار يصبح في ايدى قلة أى صفوة.

إلا أن «داهل» لا يستخدم مصطلح «صفوة» لوصف جماعة صنع القرار لأنه يفترض أن الجماعة التالية للقيادة ليست مغلقة بالنسبة لمن يأتى من خارجها ولأنها ... لا تمارس قوة الرفض veto Power على اعضاء أقليتها. ويذكر «داهل» أن الكثيرين من قادة الأقلية – مثل قادة النقابات – يشغلون مراكز النفوذ لفترات – طويلة. ويستبدل الآخرون بغيرهم في فترات متعددة وهناك بعض ذوى النشاط ... البارزين في N. H. لم يتدخلوا في الشئون العامة إلا عندما بدرت بادرة تؤثر فيهم مباشرة. ولما نجحوا في هذا التدخل جذبتهم الحياة العامة وعملوا في اللجان بانتظام.

ولما كان «داهل» يدرس «بناء القوة» في مجتمع ديمقراطى – من وجهة نظرة – فانه يذكر أن السياسيين يشكلون جماعة أقلية في

---

(١) يقترب مفهوم عدم اهتمام السواد الأعظم هنا من تلك الحالة التى أطلق عليها Mills اللامبالاة السياسية Political Apathy

«البولياركى» تنقسم إلى طرفين متضادين يتنافسان على شغل المنصب العام الذى يمكن الوصول إليه عن طريق الحصول على أغلبية من الأصوات في الانتخابات. وقد ترتبط بعض الأقليات بإحدى الجماعات دون الأخرى وبالرغم من ذلك. فثمة عدد قد يقل أو يكثر من هذه الأقليات يكون مستعداً لتحويل ولائه كرد فعل للسياسات التى ترسمها جماعة القوة Power Group ولذلك لا يستطيع القادة السياسيون تجاهل مطالب إحدى الأقليات القوية خشية اتخاذها موقفاً مضاداً. ومن ثم يخرج «داهل» بأن الهدف النهائي لكل الأطراف السياسية هو بناء مجموعة من السياسات التى ترضي اكبر عدد ممكن من الأقليات. ويرى أن هذا اقرب مثل للاتفاق Consensus.

ومن النتائج الهامة التى توصل إليها «داهل» أن الأغلبية الساحقة من الجماهير لا تشترك في السياسة إلا بالقدر القليل. غير انه لا يعترف بأن هذه الكثرة جمع لا تأثير له ولا فعالية في ظل النظرية الصفوية Elitist Theory ويرى أن تأثير الجماهير يكون بشكل غير مباشر ، وذلك عن طريق القوة الانتخابية التى يمكن أن تستخدمها الجماهير ، مما يؤدى إلى أن يقوم القادة بتعديل سياساتهم بأخرى أكثر قبولاً عند الجماهير. وبالرغم من ذلك فإن «داهل» لم يكشف عن الكيفية التى يتم اتفاق ذوى النفوذ على أساسها وقد وضع عدة فروض عن الكيفية التى تتكامل بها السياسات وأوضح أن في مدينة .N. H عدة نماذج لهذا التكامل[1]. إلا انه يبدو انه هناك بعض النماذج تزيد الهوة بين القادة والمقودين ، وبالرغم من اعتقاده بأن هذه النماذج جميعاً تنطوى على المهارة في المساومة بأكثر مما تنطوى على قوة الاعتراض أو قوة

(1) R. A. dahl, Who Governs? P. 184 seq.

الرفض الواعية التى تتسم بها الصفوة. ومن ثم فإن «داهل» يفضل ، النظرية التعددية عن القوة في المجتمع. وهى التى تحدد عدداً من القوى المتنافسة أو ... جماعات المصلحة المتغيرة باستمرار في التكوين والتجميع وفقاً لتغير شئون أو مسائل المجتمع(1).

دراسة بناء القوة على المستوى القومي :

كانت دراسة بناء القوة على المستوى المحلى مرشداً لنفس الدراسة على المستوى القومي. فالمستوى القومي يدعوا إلى الحيرة والتردد ، حيث نجد التنظيمات الكبرى والأعمال والشركات والمزارع والروابط التجارية الاتحادات العمالية وروابط المستهلكين وجماعات المصالح الخاصة فضلاً عن مشروعات الدولة ، فالكل يحاول جاهداً أن يستخدم ويستحوذ على اكبر قدر من القوة ، سواء بوساطة التأثير على الرأى العام ، أو كسب الأنصار ، وذلك للمشاركة واقتسام السياسة القومية.

ومن ثم فانه وسط هذا الجو المعقد والصراع المستمر يصبح من الصعوبة بمكان رسم أو حتى لجتلاء الخطوط الرئيسية لبناء القوة القومي وبرغم تلك المحاولات التى بذلت لتحليل بناء القوة في الولايات المتحدة – ريسمان وميلز وهنتر – فإن النتائج كانت متباينة ومختلفة. ولكى نتبين هذا الاختلاف ، سوف نلقي نظرة على وجهتى نظر مختلفتين ، الأولى تتخذ من نظرية «صفوية القوة» مدخلا لها ويمثلها س.رايت ميلز – والثانية تتخذ من النظرية التعددية مدخلا لها ويمثلها «دافيد ريسمان».

---

(1) R. A. Dahl, «A Critique of the ruling Flite Model», A.P.S.R., Vol.52, June 1958, p. 463-469; and you can see the same Article in a Pizzorno(ed.), Political Sociology, Harmandsworth : Penguin Books, 1971, p. 126-135.

أولاً : المدخل الصفوى

لقى كتاب ميلز الذى نشرة عام ١٩٥٦م عن «صفوة القوة»[1]. في المجتمع الأمريكى رولجاً كبيراً وتأييدا لدى المثقفين الراديكاليين على وجه الخصوص فقد كان ... واضحاً وواقعياً في عرضه لوجهة نظره عن «صفوة القوة» ولذلك فإن تحليلية لبناء القوة القومية – بالرغم من تعقده – يدل على نفاذ البصيرة. إذا أن تحليله لا يعتبر مجرد عرض وتفسير لبناء القوة القومية فحسب ، وإنما يعد بمثابة الاتهام ، فضلاً عن هجومه الشديد على مقدرة صفوة القوة ، ممارسة مسئولياتها المخيفة. لقد ذكر «ميلز» أن هناك قوة قومية رئيسية داخل المجتمع الأمريكى ، تكمن في الميادين الاقتصادية ، والسياسية والعسكرية ، وتبرز عند قمة هذه الميادين صفوة من الرجال تسيطر عليها وتشغل المواقع الرئيسية النظامية فيها.

ويوجه «ميلز» اهتمامه الرئيسي إلى صفوة القوة حيث يبدو ذلك من عنوان كتابه الذى اسماه «صفوة القوة» على هيئة هرم تتكون قمته من التنفيذيين ذوى المناصب العليا ، والمسئولين العسكريين ومديري الشركات الكبرى ، ويلى ذلك المستويات الوسطى للقوة ، التى تتمثل في جماعات النفوذ المختلفة والمتعددة التوازن ، الذى يبدو على حد قوله : في «دهاليز الكونجرس».

ويأتى في قاعدة الهرم – هرم القوة عند ميلز – المجتمع الجماهيرى Mass society الذى لا قوة له ، حيث يكون غير منظم في العادة ومفكك ويضبط دائماً من أعلى.

ويرى «ميلز» أن بناء القوة فى المجتمع الأمريكى قد سار خلال الأربع عهود : **العهد الأول** : بدأ على وجه التقريب من قيام الجمهورية

---

(1) C. W. mills, The Power Elite.

حتى عصر Jackson ، **والعهد الثانى** : بدأ منذ انهيار القيادة الفيدرالية ، تقريباً وحتى الحرب الأهلية وحتى الـ New Deal[1]. وهذا هو العصر الذهبي لطبقة الحاكمة – على حد تعبير ميلز – واخذ **العهد الرابع** : شكله النهائي عام ١٩٣٠ ، حيث بدا في وسط ونهاية حكم Roosevlt كنسق للقوة على هيئة توازن لجماعات النفوذ وكتل المصلحة Interest Blocs[2].

ووفقاً لهذا التقسيم الذى أرتأه «ميلز» فهو ينظر إلى بناء القوة في **العهد الأول** على أنه كان هناك حياة اجتماعية ونظم اقتصادية ومؤسسة عسكرية ونظام سياسي ، كل هذه كانت متزامنة ، وقد لعب كبار السياسيين أدوارا هامة في الاقتصاد مع عائلاتهم وكان هؤلاء من بين ذوى السمعة الطيبة الذين أقاموا المجتمع المحلى Local Community[3].

أما في العهد الثانى ، أصبحت القوة أكثر انتشاراً وتشتتاً وكان من غير المتيسر تحديد جماعة حاكمة بعينها ، وأصبحت القوة متعددة عند جماعات القمة Top Groups[4].

أما العهد الثالث ، فيرى ميلز أن عهد Mckinley كان بمثابة الركيزة الأساسية لجانب واحد من سيادة القوة الاقتصادية. فقد تركزت القوة في هذا العهد بصورة كبيرة. ولكن ليس كما حدث في عهد سيطرة دوائر النظم الاقتصادية العليا ، **وتميز العهد الرابع** بوجود توازن لجماعات النفوذ وكتل المصلحة.

---

(١) في عام ١٩٣٢ وضع Roosevelt برنامجاً للإصلاح الاجتماعي والاقتصادى سمى بهذا الاسم.

(2) Ibid., p.273.
(3) Ibid., p.270.
(4) Ibid., p.270.

ومنذ عام ١٩٤٠ رأى «ميلز» أن الحرب العالمية الثانية وآثارها المدمرة تعد علامة على قيام عصر جديد في علاقات القوة الأمريكية. فمع الحرب ظهرت جماعة قوة جديدة تكونت من المديرين والعسكريين في شبه اتحاد. ومن خلال تنظيم الأمة لتلك الحرب ، ونتيجة لإقرار حالة الحرب ، اختيرت وشكلت أنماط معينة من الرجال ظهرت بينهم التوترات حيث كانت الظروف مواتيه من خلال التطورات النظامية والسيكولوجية أدت بدورها إلى سيطرة من يسميهم بـ «صفوة القوة».

ومن خلال استعراض «ميلز» لعملية بناء القوة ، نراه يعتقد أن «صفوة القوة» تضع كل السياسات العامة والهامة ، وفى مجال السياسة الخارجية على وجه الخصوص وتزداد المناورة بالنسبة لأشكال عملية القوة فلا يبدو الأمر على انه طموح أو بحث عن شكل مفصل في مباراة القوة. فالسرية تشكل مبدأ أساسياً – عند ميلز – فيما وراء الكواليس ، وتكون دائماً تحت توجيه ورعاية جماعة واحدة ، تتخذ من «الطبقة الوسطى» الاتجاه الرئيسية والهامة للمناورة السياسية في المجتمع الأمريكي[1].

ويتناول «ميلز» الأسس التى يقوم عليها بناء القوة ، فهو يذكر أن القوة تتجه لأن تأخذ نمطاً وفقاً لبناء المصالح في المجتمع. فالقوة متناسقة بين هؤلاء الذين تتقارب مصالحهم – فصفوة القوة – عند «ميلز» تعكس توحد وتطابق المصالح بين المؤسسات النظامية الصاعدة. فهى تقوم على كثير من الارتباطات المتبادلة في الشئون والمصالح المتزامنة ، والنظم السياسية والخدمات العسكرية[2]. ولا تقوم «صفوة القوة» على تزامن

(1) Ibid., p.315-316.
(2) Ibid., p.19.

المصالح بين النظم الرئيسية ، وإنما تقوم أيضا على التشابه السيكولوجى Psychological similarity والتمازج الاجتماعى Social Intermingling لدوائر صفوة القوة العليا[1]. هذا فضلاً عن العرف والتعليم والقيم والمصالح المادية. وهذا بدوره يؤدى إلى سهولة الاتصال ، خاصة عندما يعرف كثير من هؤلاء كل منهم الآخر ، أو على الأقل يعرف كثيراً من الناس بصفة عامة ومن ثم فأنهم يتقاسمون طريق الحياة ، وبالتالى يمتلكون الإرادة والفرصة لاستكمال خطوط فعلهم كممثلين للنظم. وفى بعض الأحيان يكون هناك تنسيق واضحاً ، كما يبدو خلال الحرب بل قد يتعدى الأمر أكثر من هذا بالنسبة لأسس القوة عند قمة البناء[٢].

أما عند المستويات الوسطى والدنيا للقوة ، فيؤكد «ميلز» فقدان الاستقلال والافتقار إلى تحديد الهدف المتفق عليه بين هؤلاء الذين يشغلون مواقع اجتماعية متشابهة بل انه يذكر أن الشعب مكون من أفراد مبعثرين ومشتتين وخاضعين وكثيراً ، أن لم يكن دائماً – ما يكونون عاجزين عن خلق أيه وسائل مؤثرة للاتصال والفعل السياسي[٣]. والنفور واللامبالاه السياسية Political Apathy تعد – عند ميلز سمة لشريحة الاجتماعية الدنيا وترجع هذه اللامبالاة إلى نقص أو افتقار الفرد إلى المعنى السياسي Political Meaning والفشل في الإيمان بالمصالح الشخصية المصاغة على هيئة مصطلحات سياسية ، ومن ثم فإن ما يحدث في السياسة لا يبدو مرتبطاً بالإضرابات الشخصية. وعلى هذا فإن «ميلز» يربط النفور أو اللامبالاة السياسية بعملية تركيز القوة.

---

(1) Ibid., p.19.
(2) Ibid., p.19-20.
(3) Ibid., p.302-seq.

لقد اختار «ميلز» في دراسته عدد من حالات الرؤساء ومديري أعمال الشركات الكبرى في الولايات المتحدة الذين يحتلون غالبية المواقع الرئيسية في الحكومة ، وبالتالى فانه قد رجع إلى الأعمال أو المؤسسات الكبرى(١). وتشير سهولة تبادل الأدوار – عند ميلز – إلى درجة تماسك الصفوة بالإضافة إلى درجة التبادل الكبرى أو الاتصال النظامى الذى يزيد من وحدة الصفوة(٢).

وبالرغم من أن هذه الوحدة هى في المقام الأول نتاج للبناء النظامى Institutional Structure والطبيعة التراكمية للقوة ، فهى واضحة في تلك الارتباطات الصفوية التى تؤدى إلى تقاسم أسلوب الحياة ومفهوم الواحدة فضلاً عن أن الوعى والشعور يزيد التماسك ويميل هذا الأسلوب في الحياة إلى الاستمرار. ذلك نتيجة لأن الصفوة في الولايات المتحدة ، مع أنها لا تتكون من عدد قليل من العائلات الكبرى ، إلا أنها بالرغم من ذلك تجدد من الطبقات الموسرة(٣).

ومن ثم فالقوة في المجتمع الأمريكى الحديث – من وجه نظر ميلز – لا تنتسب إلى أيه طبقة أو طبقات أو أشخاص ، وإنما تنتسب إلى «نظم Institutions» فصفوة القوة تتكون من هؤلاء الآمرون في معظم التدرجات والتنظيمات في المجتمع الحديث(٤). فميلز يؤكد على أنه داخل النظم السائدة في المجتمع الأمريكى الحديث تكون وسائل ممارسة القوة أكثر تركيزاً وضيقاً داخل قلة من الايدى ، منها خلال أى وقت في

---

(١) انظر تدرج القوة في الاعمال الكبرى :

- R.A. Brady, Business. As a System of power, Columbia Univ. Press, 1943, p. 294-320

(2) R. Aron. «Social structure and the Ruling Class» op. cit. no. 1, p. 1-16.

(3) C. W. Mills, op. cit. p.15-19.

(4) Ibid., p. 277-280.

التاريخ الماضي ، وينظر – ميلز إلى مثل هذه القوة على أنها قادرة على صنع التاريخ[1].

ومن القضايا الهامة التى يركز عليها «ميلز» في تحليلة قوله بأن القلب الداخلى Inner Core للصفوة قادر على تقرير الأدوار التى سوف يلعبها الآخرين في المجتمع ، سواء أكانت هذه الأدوار تنفيذية أو عسكرية أو اقتصادية[2]. وتتركز فعالية القرارات السياسية للحكومة الأمريكية في القيمة النهائية. واختار «ميلز» قنبلة «هيروشيما» والحرب الكورية كنمطين يوضحان التركيز الضخم لوسائل اتخاذ القرارات في أيدى قلة «قليلة» من هؤلاء الذين بأيديهم مقاليد المناصب العليا النظامية. وما تأكيدات علماء السياسة الأمريكيين بأن قيم الحرية و «الديمقراطية» تعانى في الولايات المتحدة من وجود كثرة التنافس بين الصفوات من أجل التأييد الشعبي – في صورتها الفاضحة والجلية – إلا دليلاً على استمرار الأسطورة الليبرالية فهى ليست دليلاً على توزع أو انتشار قوة الصفوة ، إنما هى دليل على «تركيز القوة» في يد الصفوة قليلة العدد.

ومن هذا نستطيع أن نصوغ أربعة نتائج لدراسة بناء القوة القومية – عند ميلز – في المجتمع الأمريكى. فلما كان الهدف الأساسي عند «ميلز» هو اكتشاف رد فعل لبناء القوة على مصالح جماعات أو طبقات معينة في المجتمع الأمريكى فهو يؤكد أن ترتيبات القوة القائمة تعزز مصالح النظم الرئيسية التى يؤلف قادتها صفوة القوة[3].

---

(1) Ibid., p.4.

(٢) يمكن الوقوف على تاثير العلميات الحكومية على الحياة الاقتصادية في الولايات المتحدة عند :

- Marshall Dimock, Business and Government N.Y. Henry Holt, 1949; Rebort E. Lane, the Regulation of Businessmen, New Hover : Yale Univ. Press, 1954.

(3) Mills, op. cit. p. 276 seq.

وتكمن النتيجة الثانية في تأكيد «ميلز» على أن تركيز القوة في دائرة صغيرة فضلاً عن استخدام المناورة Manipulation كأسلوب مفضل للقوة القائمة يؤدى إلى انحطاط السياسة ، أن لم يكن سقوطها في المناقشات العامة . وذلك بسبب عجز الناس عن فهم المسائل السياسية وربطها بالمصالح الشخصية.

أما النتيجة الثالثة فهى التى ترتبط برد فعل بناء القوة على نوعية علاقات القوة ذاتها. وهنا يرى «ميلز» أن تركيز القوة قد اتخذ مكاناً لم يتغير ، بل يتطابق في أسس شرعية القوة ، الذى يفترض كمون القوة في الشعب وفى ممثليهم المختارين أو المنتخبين بينما مكمن القوة في الواقع في أيدى هؤلاء البيروقراطيين(1).

وتدور النتيجة الرابعة حول رد فعل بناء القوة على القيادة الديمقراطية ، وقد وصل «ميلز» إلى أن القوة في أمريكا قد وصلت إلى درجة من التركيز والنمو تشبه تلك التى توجد في النسق السوفيتى للقوة(٢).

وأخيراً نستطيع أن نوجز ما وصل إليه «ميلز» في دراسته التاريخية لبناء القوة في المجتمع الأمريكى خلال مراحلها التى حددها كما يأتى :

تتمثل مستويات بناء القوة في ثلاث مستويات على رأسها صفوة قوة متحدة ويليها جماعات مصلحةٍ متعددة ومتوازنة ، ثم المستوى الثالث

---

(1) Ibid., p. 316-316

(٢) انظر استعراض وافى عن كيفية ظهور ونمو السوفيتات ، وملامحها المميزة وقيام السوفيت الأعلى في روسيا :

- V. M. Chkhikvadze, and others, the soviet from of Popular Government, Moscow : progress Publishers, 1972.

والأخير وهو يتكون من جماهير غير منتظمة ليس لديها قوة تمارسها على الصفوة. ولقد أكد «ميلز» تزايد تركيز القوة في المجتمع الأمريكي ، حيث تقوم جماعة واحدة بتقرير كل السياسات مستخدمة المناورة – بهؤلاء الذين في القاعدة (الجماهير) بوساطة من بيدهم القوة وعلى هذا فالنتائج التي وصل إليها «ميلز» تدور حول تعزيز مصالح الشركات والقوى المسلحة وهؤلاء الذين يمثلون الفرع التنفيذي للحكومة. هذا إلى جانب انهيار السياسة كموضوع للمناقشة العامة ، وانهيار مسئولية القوة واستجابتها وفقدان الديمقراطية.

ثانياً : المدخل التعددي

أن الفكرة الهامة في مجال النظرية التعددية Pluralist Theory نجدها عند «دايفيد ريسمان» الذي طبقها في دراسته عن بناء القوة القومية في المجتمع الأمريكي والتي نشرها – وآخرون – في كتاب بعنوان The Lonely Crowd[1]. والذي أكد فيه أن هناك توازناً بين جماعات الاعتراض Veto Groups حيث يكون كل من هذه الجماعات قادر على منع اي من الجماعات الأخرى من تهديد مصالحها.

ولقد وصف بعض الكتاب «ريسمان» بأنه «تعددياً» رومانتيكياً ذلك بسبب رفضه رؤية ذلك التفاوت في بناء القوة في المجتمع الأمريكي، فضلاً عن عدم تبلور مفاهيمه وعدم وضوح موضع القوة لدية.

وإذا كان «ميلز» قد رسم هرم القوة الأمريكي من ثلاث مستويات فإن «ريسمان» يرسم هذا الهرم من مستويين فقط ، فهو يزيل قمة هرم «ميلز» ويبقي على المستوى الثاني والقاعدة ، فهو لم يري «صفوة القوة» عند قمة للقوة وهذا يجعل من مفهومة عن – القوة في أمريكا عكس مفهوم

(1) David Riesman, Nathan Glezer and Reuel Denny, The Lonley Crowd, N.Y. : Garden City, Doubleday Book, 1953.

«ميلز» فمستوى هرم «ريسمان» الأعلى يشتمل على «جماعات الاعتراض» بالإضافة إلى التنوع والتوازن في جماعات المصلحة Interest Groups ، ومن ثم فإن كل جماعة تسعى لحماية سلطاتها المشروعة بتجميع أفعال الجماعات الأخرى التى تبدو كتهديد لتلك السلطة. ولا توجد – عند «ريسمان» جماعة حاكمة عليا ، بل أن بناء القوة غير متبلور ويبدو في التفاعل بين جماعات المصلحة ويتكون المستوى الأدنى للهرم من الجماهير أو الجموع الأكثر أو الأقل تنظيماً ، التى ترتبط بجماعات المصلحة في مناوراتها ضد التهديد أو التعدى على حقوقها المشروعة أو ما تدعيه كل منها كحق مشروع.

ومما يسترعى الانتباه أن «ريسمان» قد اتفق مع «ميلز» على أن بناء القوة في المجتمع الأمريكى قد سار خلال أربعه عهود – وهى تلك التى ذكرناها عند ميلز ففى **العهد الأول** : يعتقد «ريسمان» أن أمريكا حكمت خلال هذا العهد – من قيام الجمهورية حتى عهد جاكسون – بجماعة حاكمة واضحة ومحدودة ، تكونت من الطبقة العليا لمالكى الأرض والقيادة المالية والتجارية[1]. **أما في العهد الثانى** : منذ انهيار القيادة الفيدرالية وحتى الحرب الأهلية – فقط لاحظ «ريسمان» أن الفلاحين والحرفين أصبحوا مؤثرين وذوى فعالية ، وتحركوا مع «جاكسون» بايجابية أكثر[2]. وبدا **العهد الثالث** : – من وجه نظر ريسمان بعد الحرب الأهلية ولمتد حتى إدارة – «ماكنلى Mckinley» واتفق «ريسمان» مع «ميلز» على أن عهد «ماكنلى» كان الركيزة التى أدت إلى قيام سيادة القوة الاقتصادية Economic Power ، **وأما العهد الرابع** : والذى اكتمل في عام ١٩٣٠ فقد كان علامة على سيطرة

(1) Ibid., p. 239.
(2) Ibid., p. 240.

جماعات الاعتراض – التى تمثل جوهر فكرة ريسمان في بحثه. وكان الحكم خلال هذه الفترة عند ريسمان – يقوم على التحالف بين جماعات الاعتراض أكثر منه على جماعة قوة واحدة متحدة ويبدو الاختلاف واضحاً بين «ميلز» و «ريسمان» عند تصورهما لبناء القوة في نهاية فترة دراستهما – وقت الدراسة – ففي الوقت الذى يرى فيه «ميلز» وجود «صفوة القوة» متحدة مكونة من الصفوات الاقتصادية والعسكرية ، والسياسية[١]. ، يرى «ريسمان» عكس هذا الرأى ، حيث يوجد تشتت للقوة بين تعدد المصالح المنظمة. وبالرغم من أن «ريسمان» يرى هذا إلا انه لا ينكر أن ثمة جماعات تظل تملك من القوة أكثر من الجماعات الأخرى وكذلك الأفراد. وبالرغم من إصراره على هذا الرأى فهو يذكر أيضا أن قادة المجال القومي ليسوا منظمين ولا يكونون جماعات خاصة بهم[٢]. وأن دل ذلك على شئ فإنما يدل على سذاجة تصورات «ريسمان» وعجزها عن سبرو إدراك واقع تعقيدات مسرح «القوة» القومى[٣].

ويذكر «ريسمان» انه في السنين الأخيرة قد طرأ تغيير في شكل القوة في أمريكا حيث قام تدرج واحد مع الطبقة الحاكمة ، التى استبدلت عند قمتها بعدد من جماعات الاعتراض الذين تتوزع القوة فيما بينهم. وأتت الطبيعة المتغيرة لأروقة المجالس بمفتاح هام بالنسبة للاختلاف بين المسرح السياسي الأمريكى الحالى ، وذلك الذى كان في عهد «ماكنلى» فأن طبقة رجال الأعمال الحاكمة تستطيع أن تقرر بسهولة مصالحها وأين تستقر ، وماذا يعمل محاموها ومديروها ومشرعوها لمحافظة على

(1) A. M. Rose, op. cit. p.10.
(2) D. Ri Sman, op. cit. p.247.
(3) K. B. Mayer and Walter Buckley. Class and Society, N.Y. : Rondom House, 1969, p.123.

مصالحها. ونحن نستبدل بالقيادة سلسلة من الجماعات كل منها يكافح من اجل الوصول النهائي للقوة لإيقاف ما يمكن تصوره على انه معاد لمصالحها[١].

ومن ناحية عملية بناء القوة ، يرى «ريسمان» أن غالبية الجماعات لا تشترك في كل المسائل ، وإنما يرى أن كل جماعة تشترك بصفة أساسية في المسائل التى تهم مصالحها المحورية. وهذا يؤدى به – أى ريسمان – إلى القول بأن هناك بناءات كثيرة للقوة كما أن هناك وجوها متباينة ومتميزة للسياسة[٢].

وعلى الرغم من اتفاق «ريسمان» مع «ميلز» على ازدياد «المناورة» في مباراة القوة ، إلا أن «ريسمان» لا يؤكد كثيراً على المناورة تحت مظهر السرية وتحدث المناورة عند – ريسمان – نتيجة لأن كل جماعة تحاول أن تخفي اهتمامها بالقوة لكى لا تعادى الجماعات الأخرى. هذا وتميل علاقات القوة لأن تأخذ شكل المنافسة الاحتكارية Monopolistic Competition[٣]. ومن ثم فإن لعبة القوة تتخذ مكانا وراء الكواليس ، وهى مضبوطة بالشكل أو البناء الذى تحتمه محاولات – التسوية بين جماعات كثيرة. وفى الوقت الذى يؤكد فيه «ميلز» على أن الطبقة المتوسطة ما هى إلا أداة للمناورة ، فإن «ريسمان» يرى أنها – الطبقة المتوسطة – تعطى انتباهاً أكثر للسياسة ومشكلاتها العامة ، ولم تعد الطبقة المتوسطة على هذه الدرجة من الأهمية بالنسبة للمناورة[٤].

---

(1) Riesman, p.246-247.
(2) Ibid., p. 256.
(3) Ibid., p. 247.
(4) Ibid., p. 229-231.

وتقوم أسس بناء القوة – عند ريسمان – على أساس غير متبلور يعكس تباين المصالح بين الجماعات المنظمة الرئيسية. إذا أن بناء القوة الجماعات الاعتراض تقوم على المصالح المتباينة للأحزاب السياسية وجماعات الأعمال والتنظيمات العمالية ، وكتل الفلاحين وعدد لا يحصي من الجماعات المنظمة الأخرى[1]. وتكمن القوة عادة وبمقياس كبير في العلاقات والمواقف ، والتوقعات المتبادلة بين الناس[2]. ثم يؤكد «ريسمان» على أن تباين المصلحة يكمن في نموذج القوة في أمريكا ، حيث يسود الشعور بالضعف والاعتماد على القمة ، بالإضافة إلى انه عند قاعدة بناء القوة إذا ما شعر رجال الأعمال بالضعف والحاجة إلى الاعتماد ، فهم يصبحون أكثر اعتماداً أو أعماد أو ضعف وليس هناك مصادر مادية يمكن أن تنسب إليهم[3]. فعدم تبلور القوة في أمريكا عادة ما يرجع في جزء كبير منه إلى انتشار مشاعر الضعف وعدم الاستقلال وباختصار فإن «ريسمان» يرى أن الشعب – في أمريكا – على كل مستويات البناء الاجتماعي يميل إلى الشعور بالضعف.

ويضع «ريسمان» النفور أو اللامبالاة كأساس هام لعدم تبلور علاقات القوة في المجتمع الأمريكي بالتالي فانه يخلص من دراسته إلى انه ليس هناك جماعة أو طبقة منفصلة عن الآخرين نتيجة لاتخاذها القرارات المتعلقة بالمسائل العامة[4]. وبالنسبة للسياسة فهو يرى أن رد الفعل لبناء القوة قد أدى إلى انحطاط السياسة في مفهوم الكثيرين من الناس. ولا يرجع ذلك إلى صعود جماعات الاعتراض ، بل بسبب زيادة

---

(1) Ibid., p. 247.
(2) Ibid., p. 253.
(3) Ibid., p. 253.
(4) Ibid., p.257.

التعقيد وعزل السياسة. وهذا يؤدى إلى قيام مصلحة سياسية تحجب وتثير مشاعر الضعف حتى عندما تكون المصلحة الذاتية واضحة.

وتدور النتيجة الثالثة – عند ريسمان – حول رد فعل بناء القوة على نوعية علاقات القوة ذاتها داخل المجتمع الأمريكى ، فيرى أن هناك تناقضاً متزايداً بين وقائع القوة وصورها ، إلا انه يرى أن القوة أكثر انتشاراً مما هو يعتقد بصفة عامة[1]. على هذا فإن «ريسمان» يعتقد أن القوة في أمريكا تبدو على أنها متقلبة وموقعيه Situational وتقوم بمحاولات للتركيز ، وذلك من خلال ميلها إلى الانتشار بين جماعات تحاول كل منها المحافظة على مصالحها أكثر من محاولتها تقديم سياسيات عامة وإذا كانت السياسة تنهار في الوقت نفسه كميدان لا يراعى فيه الواجب بقدر ما تراعى المصلحة الذاتية ، وذلك يؤدى إلى إضعاف شديد للقيادة وبالتالى يؤدى هذا الغموض وعدم التبلور إلى انعدام تنمية وتطور القيادة. ومن ثم فعندما تشمل المسالة البلد ككل ، فلا يحتمل وجود قيادة جماعية أو فردية تكون ذات فعالية ، لأن الموقف الدفاعى لجماعات الاعتراض لن يتزحزح ، وجماعات الاعتراض – عند ريسمان تكون جماعات دفاعية وليست كجماعات قيادة[2]. ولم يذكر «ريسمان» أن سقوط القيادة أو انهيارها يهدد الديمقراطية في أمريكا مباشرة في المدى القصير على الأقل. لأن تشتت القوة بين جماعات الاعتراض المتنوعة والمتوازنة ، يعمل على حماية النظم الديمقراطية حتى إذا حال ذلك دون قيام القيادة المؤثرة أو الفعالة.

---

(1) Ibid., p. 257-258.
(2) Ibid., p. 248.

ومن هذا فنحن لا نجد – عند ريسمان – «صفوة قوة» مسيطرة أو ضابطة وإنما نجد جماعات مصلحة متعددة ومختلفة ومتوازنة ، وبالرغم من عدم تنظيم الجماهير أو الجموع ، إلا انه قد يكون لها بعض الأثر على جماعات المصلحة ويسير التغير الذى يطرأ على القوة في اتجاه يؤدى من وجهة نظره – أى ريسمان – إلى زيادة تشتتها فضلاً عن سيادة التنافس الاحتكارى بين الجماعات المنظمة بصفة عامة.

وتتوقف أسس وقواعد القوة على تنوع واختلاف المصالح بين الجماعات الرئيسية المنظمة ، ولا تمتلك «القوة» بوساطة جماعة واحدة أو طبقة منفصلة عن الآخرين.

ومن خلال الاستعراض السابق لبعض الدراسات الامبيريقية في ميدان بناء القوة في المجتمع يمكننا تقسيم المناهج(١). التى اتبعت في دراسات بناء القوة إلى أربعة أقسام :

(أ) مناهج تعتمد على «المواقف النظامية» كما لاحظنا عند «رايت ميلز».

(ب) مناهج تعتمد على «الشهرة» ورائدها «فلويد هنتر».

(ج) مناهج تعتمد على «اتخاذ القرار» وتمثلت في أبحاث «روبرت داهل».

---

(١) انظر معالجات لا بأس بها في وصف وتحليل مناهج دراسة بناء القوة في المجتمع :

- R. Dahl, Modern Political Analysis, op. cit. p.50-3; Peter H. Rossi, «Community Decision making» Administrative science Quarterly1, Mar. 1957, p. 425; Linton Freeman, et al, «Locating leaders», p. 791-8. And Sethard Fisher «Community-Power studies : A Critique», S.R. 29(4), Winter 1962, p. 44-466.

(د) مناهج تعتمد على الشهرة واتخاذ القرار والدمج بينهما ، كما بدا في أعمال كل من «آجر» و «برسوس».

مناقشــة وتحليــل :

وإذا ما حاولنا مناقشة هذه المناهج ، نجد أن الكثير من النقد قد وجه إلى منهاج «هنتر» الذى استخدمه في دراسة بناء القوة في .R. C ذلك بالرغم من قول هؤلاء النقاد بأن الشك غير وارد بالضرورة في النتائج التى خلص إليها «هنتر» من دراساته. ويرتكز النقد الذى وجه إلى «هنتر» حول مجال القرارات التى قام بدراستها وبمركز القضاة Judges الذين قدموا قوائم القادة الذين كانوا من وجهة نظر القضاة مشهورين Reputed. فيقول أتباع المدخل المضاد – مدخل اتخاذ القرار – أن «هنتر» فشل في أن يميز المجالات التى يمارس قادة المجتمع العديدون القوة فيها. فالأسئلة الأصلية التى وضعت للقضاة طلبت منهم أن يحددوا الأشخاص الذين كانوا قادة للقمة ، أو صانعى القرار في المجتمع ، ولم يطلب من القضاة أن يحددوا المجالات التى يمارس كل من هؤلاء القادة القوة فيها ، ولا الحدود التى قد تحدد نفوذ كل منهم ، وما إذا كان القوى منهم في مجال له نفس القوة في مجالات أخرى أم لا. فالأقوال التى ترجع القوة إلى شخص ما. قد لا تنطوى إلاعلى القليل من المعنى أن هى لن تحدد مجال هذه القوة. وقد مضى «هنتر» في دراسة عمليات اتخاذ قرار بعينها ووصف دور الصفوة فيها ، وقلما لوحظ في هذه الحالات أن «هنتر» قد درس المسائل التى ذكرت الصفوة نفسها أنها مهتمة بها(١).

وإذا ما نظرنا إلى هذا الأجراء – عند هنتر – نلاحظ انه بغير نتيجة ، فهو يهتم بقياس دور القوة في مسائل سبق للصفوة أن أقرت بأن لها دور فيها.

---

(1) F. Hunter, Community Power Structure, p. 222.

وكان لهذه المسائل دور لا يستهان به في التأثير على مصالح العمل. ولكن في المسائل غير الاقتصادية اتضح أن القادة غير متفقين ، بل وغير راغبين أو قادرين على القيادة فيها[1]. وبذلك يمكن أن تكون هناك مجموعة من القادة أكثر نفوذاً خارج نطاق المسائل المتعلقة بالأعمال ، ولا يساعد المنهاج على اكتشافهم لأنهم «يمارسون القوة من وراء الستار وبالتالي لا يمكن الحصول على صورة دقيقة وواضحة عن بناء القوة[2].

وعلى الرغم من أن نتائج الدراسات الامبيريقية لبناء القوة تعكس بناءات واقعية للقوة في المجتمعات التي درست ، إلا أن هناك بعض الشك في أن النتائج المتحصل عليها قد تكون انعكاس لمناهج معينة في الدراسة وربما أيضا قد ترجع تلك النتائج إلى التوجيه النظرى للباحثين. ولقد ظهرت المناقشات الهامة في أعقاب استخدام المنهجين الرئيسيين في دراسة بناء القوة في المجتمع المحلى منهاج الشهرة عند هنتر – ومنهاج اتخاذ القرار عند داهل – حيث تركز الدراسة على مسائل بعينها في المجتمع المحلى.

ولقد وجه لمنهاج الشهرة نقد قاسى – كما سبق أن ذكرنا – من بعض علماء السياسة الذين شكوا في استمرار بقاء القوة الهرمية في معظم المجتمعات ، وفضلوا بدلاً منه «النظرية التعددية» عن قوة المجتمع ، وهى التي تحدد عدداً من القوى المتنافسة ، أو جماعات المصلحة المتغيرة باستمرار في التكوين والتكتل كموضوعات أساسية في تغير المجتمع[3].

(1) Ibid., p. 217.
(2) R. M. Rose. op. cit. p. 264.
(3) R. A. Dahl, «A Critique of the Ruling Elite Model», A.P.S.R., Vol. 52, June 1958, p. 463-469.

ولقد ناقش هذا النقد منهاج الشهرة لأنه يعد قائمة بهؤلاء المشهورين بسبب القوة ، ولكنه لا يبين كيف يمارس هؤلاء نفوذهم في المسائل الهامة واعتماد منهاج الشهرة على اختيار القضاة عند البدء ، ويؤدى إلى استمرار الانتقاد الموجه إليه على الدوام ، وهو انه بالإمكان أن تقوم مجموعة أخرى من القضاة باستخدام منهاجاً مخالفاً تماماً وبالتالى يأتون بقيادات أخرى ومن ثم نستطيع القول انه قد ترتبط النتائج بالمنهاج المستخدم فالقضاة ذوى النشاط السياسي قد يحددون القادة الذين يلعبون دورهم من وراء الستار أكثر مما يحددون القادة الذين يشغلون مناصب قيادية عامة أو رسمية إلا أن بعض الباحثين الآخرين يرون أن اختلاف مجموعات القضاة لا يؤثر على الاختيار إلا قليلاً[1]. ولكن هذه لا يعنى القول بأن أى من طريقتى تحديد القادة خاطئ بالضرورة. وإنما يعطى ذلك مؤشراً على الفروق القوية التى قد تترتب على اختيار منهاج البحث.

أن بعض الباحثين يدعون أن منهاج «هنتر» في التقليل المستمر لعدد القادة خلال مراحل المقابلة Interviewing قد يؤدى إلى أن يغرر المنهاج بنفسه. فقد بدأ «هنتر» بقائمة مؤقتة للمرشحين ثم طلب أربعة عشر قاضياً أن يختاروا أكثر القادة نفوذاً من القائمة الأصلية التى كانت تضم ١٧٥ قائداً ثم مضي في بحثه إلى الأربعين الأول في القائمة التى اختزلها القضاة رغم انه لا يبدو كما لاحظ «نلسون بولسباى» أن هناك وصفاً لكيفية التى توصل بها إلى الرقم أربعين[2]. وفي مرحلة «المقابلة» سال «هنتر» «٢٧» من هؤلاء فقط وقد وضعت التقديرات على أساس

(1) A.M. Rose, op. cit. p. 255-259; Robert 0. Schulze and Leonard U. Blumberg, «The Determination of Local Power Elite» : A.J.S., Vol.63, Nov. 1959, p. 291.

(2) Nelson W. Polsby, Community Power and Political Theory, new haven : Yale Univ. press, 1963, p. 47 seq.

هذه المقابلات للسبعة والعشرين قائداً. ومن ثم فانه بالاستطاعة أن نسأل هنا أيضاً ، ولماذا أجريت المقابلات مع هؤلاء السبعة وعشرين فقط وبالذات ، وما هي معايير الاختيار؟

وكما هي الحال في البحث الذي أجراه «هنتر» فإن القرارات كانت في نظر الذين اشتركوا في بحث «روبرت داهل» في N. H. بالغة الأهمية. وقد تثير هذه النظرة الانتقاد أيضا ، فقد يقال أن البحث سوف يتناول السياسات التى لا يعتبرها القادة ذات أهمية على الرغم من أنها قد تكون هامة في نظر غالبية المجتمع.

ولقد وصل «داهل» إلى أن البارزين اقتصادياً كانوا أكثر نشاطاً من غيرهم وكانت أنشطتهم موجهة إلى حد كبير نحو التنمية الحضرية ، وهى مجال البحث الوحيد الذى يؤثر في مصالحهم. ولم يكن اى من البارزين اقتصادياً يمثل منصباً يتصل بالتعليم العام Public education وكانت قلة منهم تشغل منصباً حزبياً ويرجع ذلك – كما سبق أن ذكرنا – إلى أن القلة منهم هى التى كانت تسكن N.H. نفسها وكان ذلك شرطاً لشغل مثل هذه المناصب. وقد توحى هذه الحقيقة بأن اختيار مجالى البحث هذين لاختبار «الفرض الصفرى Elitist Hypothesis» كان غير موفق.

ومن ثم فقد حاولت بعض الدراسات إدماج منهاجى الشهرة واتخاذ القرار في دراسة بناء القوة في مجتمعات محلية اصغر بحيث ظهرت محاولات في السنين الأخيرة تجمع بين المنهاجين في الدراسة ، لإعطائنا صورة أكثر شمولاً للنفوذ المؤثر على القرارات في المجتمع. وقدم

«روبرت آجر وآخرين» دراسة مقارنة عن «الحاكمين والمحكومين»[1]. في ولايتين غرب الولايات المتحدة وولايتين في جنوبها ، هذا بالإضافة إلى الدراسة التى أجرها «روبري برسوس» عن «رجال القمة» وهى دراسة مجتمعين صغيرين في ولاية نيويورك[2].

وكان الهدف الرئيسي لكل من «آجر وبرسزوس» في دراستهما هو دراسة تصور المواطنين لما يعتقدون انه بناء القوة المؤثرة في مدى وطبيعة مشاركتهم السياسية والتقتا – آجر وبرسزوس – بأهمية فائقة إلى مدى انفتاح بناء القوة لأى مواطن يبذل جهداً في سبيل المشاركة ، وإذا كان من بيدهم القوة مهتمين بمشكلات المجتمع التى قدمتهم هذا المواطن أم لا ، خاصة وأن بناء القوة يشكل عاملاً هاماً تأخذه أى صفوة سياسية في الاعتبار عند تقييم أو قياس نفوذها. وهنا يجب الإشارة إلى أن التقييم المشترك لكل من الصفوة والجماهير عامل يجب أن يضعه أى باحث في الاعتبار خاصة عند استخلاص نتائج دراسته للصفوة هذا العامل الذى يرى كثير من النقاد أن – منهاج اتخاذ القرار «قد تجاهله» ، فهو يركز على «الدور» الذى يلعبه الأفراد ومجموعات القادة في القرارات النوعية ولا يقيم الإطار الايديولوجى الذى يتخذ في نطاقه القرار.

ومن النقاط الرئيسية والهامة التى خرج بها «آجر» من دراسته – التى يعتقد انه اتفق فيها مع ميلز – أن المجتمعات تختلف من حيث بناء القوة ، الذى يميل في بعض المجتمعات إلى التعددية وفى البعض الآخر إلى الصفوية[3]. ونضيف بل قد يختلف بناء القوة في مجتمع واحد من

---

(1) Robert Agger, D., Goldrich and B., Swanson, The Rulers and the Ruled, N.Y. Wiley, 1964.

(2) Robert prest Presthus, Men at the Top. N.Y. : Oxford Univ. press, 1964, and A.M. Rose, op. cit.

(3) R. Rose, op. cit. p.297.

مرحله إلى أخرى ، ففي بعض المراحل قد يكون بناء القوة صفوياً ، وفي مراحل أخرى يكون البناء تعددياً «مع ميلنا إلى القول بأن أى مجتمع تعددى ينتهي بناء القوة فيه في أى زمان وأى مكان إلى صفوة على القمة».

وعلى أيه حال فإن النتائج التي وصل إليها «آجر» سواء استخدمنا منهاج الشهرة أو منهاج اتخاذ القرار ، يؤديان بالضرورة ، إذا ما طبقنا أيا منهما على حدة إلى «نتائج صفوية تعددية على التوالي» ، غير انه – فيما يبدو – إذا ما استخدمناهما معاً فأنهما يشكلان نوعا من الميثودولوجيا قادر على أعطاء نتائج متباينة تؤدى في النهاية إلى تربع الصفوة على القمة.

وإذا ما عدنا إلى «برسزوس» لإلقاء نظرة على النتائج التي توصل إليها ، نجد انه انتهى إلى نفس النتائج – تقريباً – بتطبيقه لكلاً المنهاجين في دراسته عن «رجال القمة» إلا أن استخدامه للمنهاجين كان على أساس أن يراجع أحداهما الأخر على الرغم من ميله لمنهاج اتخاذ القرار على أساس انه «أكثر موضوعية» ، ولكنه اكتشف أن – «منهاج الشهر» يكشف لنا عن اتجاهات لا يتأتى لمنهاج اتخاذ القرار أن يغطيها.

ولعل من النقاط الهامة التي أبرزها «برسزوس» ، هي أن منهاج اتخاذ القرار يؤكد على أهمية من يشغلون مراكز القوة Power Centers الرسمية وخاصة القادة السياسيين. وقد يظهر في بعض الحالات ، أنه ليس كل ذوى مصادر القوة يمارسون القوة في حين أن كل الذين تضمنتهم قوائم الشهرة يمارسون القوة وقد لا يجد أمثال هؤلاء الناس وقتاً أو قد لا يكون لهم مصلحة – كما ذكر داهل – في المشاركة ، أو ربما يكونوا ممن تستهويهم حلبة الصراع السياسي ، كما اكتشف ذلك «داهل» «وبرسزوس» بمحض المصادفة بالنسبة للعديد من القادة الاقتصاديين.

وفي بعض الحالات قد لا تبين دراسة القرارات الفعلية أهمية أناس من ذوى النفوذ ومن ثم لا بد من إلقاء نظرة على ما وراء القرارات الرسمية ، حيث اكتشف «برسزوس» رجالاً ذوى نفوذ ضخم ، صادر من ثروتهم ، ومن مناصبهم الرسمية في مؤسسات كبرى كالبنوك أو من هيبتهم الاجتماعية ، وبالرغم من ذلك لم يشاركوا في اتخاذ قرار واحد ، ويظهر نفوذهم في العديد من المجالات. وفي بعض الحالات اعترف البعض من متخذى القرارات بأنهم استشاروا «فرداً معينا أو آخر» قبل أن يقترحوا مشروعات لقرارات بعينها وأمثال هؤلاء الناس – الذين يستشارون – يفشل منهاج اتخاذ القرار في أن يصل إليهم ، بينما يكشف لنا منهاج الشهرة عنهم[1]. ومثل هذا النفوذ يعد عاملاً هاماً في التأثير على مجريات الأمور في المجتمع.

ومن هذا نلاحظ أن الربط بين المنهاجين يمكن من تحديد المرحلتين الهامتين لاتخاذ القرار وهما : المرحلة العامة والمرحلة الخاصة ، دون الوقوع في الخطأ الذى أشار إليه «داهل» في مناسبات عديدة ، وهو افتراض وجود زمرة من الناس لا يمكن اكتشافها وراء كل مجموعة من القرارات إلا أن «برسزيوس» رغم ذلك أشار إلى وجود تفاوت كبير بين هؤلاء الذين نصل إليهم عن طريق منهاج اتخاذ القرار وأولئك الذين يتعرف عليهم باستخدام منهاج الشهرة. إذ أن منهاج الشهرة يميل إلى اعتبار هؤلاء الذين تتيح لهم مصادرهم قوة كامنة من ذوى القوة الفعلية. وقد يميل بعض الناس لجماعة معينة فيضفون عليها قوة أكبر مما هو متاح لها بالفعل. ولهذا فاستخدام المنهاجين معاً قد يوصل إلى طرق عديدة يمكن بوساطتها ممارسة النفوذ.

---

(1) Presthus, op. cit. ch.11.

هذا وقد بين كل من «آجر» و «برسزوس» أن الصفوية تصاحب «الاغتراب السياسي Political Alienation» أو عدم الفعالية السياسية أو الحالة التى سماها «مليز» باللامبالاة السياسية ، التى تنتهى دائماً بالانسحاب من الميدان العام. وقد ارتايا – آجر وبرسزوس – أن هذا «الاغتراب» يرتبط بصفة عامة بمكانة الطبقات الدنيا وذوى التعليم المحدود. وإذا ما ساد هذا الاحساس بالاغتراب السياسي لدى الجماهير يصبح المجال متاحاً لتعزيز البناء الصفوى في المجتمع ، دون إمكانية الرد بأن هذا البناء مرضي عنه من قبل الجماهير بالنسبة للقيادة. ويعد تنوع بناء القوة من مجتمع لآخر من المسائل الهامة التى اتفق عليها كل من «آجر و برسزوس» واختلفا فيهما مع «هنتر وداهل» الذين قالا بأن السيادة المطلقة أما أن تكون للصفوية ، وأما أن تكون للتعددية.

هذا ولقد قدمت دراسات بناء القوة في المجتمعات المحلية نموذجاً للسيطرة والضوابط المدنية والسياسية التى تمارس بأساليب وطرق غير رسمية ، وتكون هذه السيطرة في الغالب من وراء الكواليس كما يزعم أصحاب هذه الدراسات[1]. بوساطة صفوة تحتل الكثير من المواقع الاقتصادية ، إذ أن الصورة على المستوى القومي تظهر أكثر تعقيداً أو غير منظمة بدقة كما تبدو على المستوى المحلى فالمستوى القومي – على حد قول «باكلى» – يدعو إلى الحيرة ، حيث نجد فئات من الأعمال الكبرى والشركات والروابط التجارية ، فضلاً عن مشروعات الدولة ، والكل يحاول في جهود مستمرة للتأثير على الرأى العام ليقتسم ليشارك فى السياسة القومية. وفى موقف كهذا يصعب إدراك – أو رسم الخطوط الرئيسية لبناء القوة القومية[2].

---

(1) R. Rose, op. cit. P. 264.

(2) Moyer and Buckley. Op. cit. p.118-119.

ويذكر المحللون أن القوة تحل دائماً وفقاً لتوزعها بين وحدات الأنساق المستقلة ويكون للقوة – في العادة – بناء واحد متدرج ، أي الوحدات الأعلى في التدرج قوة على الوحدات الأدنى في البناء – أي أن ثمة اتجاه واحد للقوة وهذا الاتجاه يتجلى في نظرية «ميلز» عن صفوة القوة. فهو يرى أن هناك قوة قومية رئيسية داخل المجتمع الأمريكي ، تكمن في الميادين الاقتصادية والسياسية والعسكرية ، وتبرز عند قمة هذه الميادين صفوة من الناس تسيطر عليها وتشغل المواقع النظامية في هذه الميادين. ولكن «ريسمان» يرفض الأخذ بهذا الاتجاه الوحيد لبناء القوة يقول : «أن حتمية من يملك قوة أكبر تقوم مره أخرى في وقتنا ، قول لا مبرر له ، بل أننا لسنا راضين أو مقتنعين بالإجابات التى جاءت على لسان ماركس وموسكا ، وميشلز ، وباريتو ، وفيبلن ، وبرنهام»[1]. ويبدو أن تصور القوة في أمريكا المعاصرة – عند ريسمان – أنما يصدر من تيار المناقشات التى تقوم أساساً على البحث عن الطبقة الحاكمة[2].

وبالرغم من ذلك فأن «ريسمان» لم ينس تماماً وجود صفوة قوة في المجتمع الأمريكى المعاصر قد أعلن مؤكداً الحاجة لأن نضع في الحسبان صوراً أخرى للقوة أكثر من عدم تساوى توزيعهم حيث يقوم التنافس الاحتكارى لجماعات الاعتراض بدور هام في أعاقة محاولات الفرد لمد أو توسيع مجال قوته.

ومن ناحية أخرى ، يرى «ميلز» أن الذين يشغلون مواقع اتخاذ القرار في الميادين النظامية الرسمية الحاسمة ، قد يتضمنون هؤلاء الذين يحتلون مواقع قمة الطبقة الاجتماعية ، وهؤلاء في العادة يعرف بعضهم

---

(1) Riesman The Lonely Crowd, p. 255.
(2) ibid., p. 260.

البعض ، ويرى كل منهم الآخر اجتماعيا وفى العمل وهكذا ، وعند اتخاذ القرارات يأخذ كل منهم الآخر في اعتباره[1]. ويتبع هذه الصفوة التى تعد المدخل لكل القرارات ، مستوى متوسط لمن بيدهم القوة ، وبين من اسماهم بالسياسيين المحترفين وعند القاعدة هناك ، المجتمع الجماهيرى المكون من المجردين من القوة. وتحافظ الصفوة على هدوء الجماهير بالتملق والإطراء ، والخدع ، وتفسد قوتهم بإهمالهم حيث قد لا تحسب الصفوة لهم أى حساب عند اتخاذ القرارات. وقد اتهم «ميلز» الصفوة التى تستخدم القوة بأنها أعلى فساداً وهم الذين تعد مواقفهم العامة بناء أساسياً للمجتمع الجماهيرى الذى وصلت إليه أمريكا القرن الحالى فحتى القوانين والقيم القديمة ليست اكبر من سيطرة الصفوة بل أن انتشار استخدام الوسائل الملائمة لإحراز النجاح ، قد أدى إلى انتشار الانحراف في القيادة العليا - ووترجيت - وهذا بدوره أدى إلى افتقار ممارسة القوة «للمسئولية».

وإذا كان «ميلز» يرى هذا ، فإن «ريسمان» على العكس منه. فهو يعطى أهمية كبرى لإكراه من يتخذون القرارات. ويدلل على ذلك بوجود العدد الكبير من الجماعات المنظمة التى يكافح كل منها للوصول إلى القوة في النهاية ليوقف ما يعتقد انه ضار بمصالحة[2]. والاعتبار الهام - عند ريسمان - في النظر إلى الإجبار الناتج عن القوة هو وجود مراكز متعددة للقوة. حيث هناك الكثير من جماعات لا تتبادل الإجبار فقط ، بل أنهم يعتمدون على التأيد الشعبي وعلى هذا يستجيبون للمطالب الشعبية. وثمة حالات يمكن ملاحظتها بسهولة على الإجبار المنظم بين جماعات القوة في المجتمع الأمريكى وما العمل المنظم إلا واحد من أنواع كثيرة

(1) Mills, Power Elite p. 11.
(2) Riesman, op. cit. p.247.

«للقوة المتوازنة Balanced Power في مجال السوق الحرة»[1]. وفي المجال السياسي هذا نظام الحزبين القوى والذى يتميز باتجاه وظيفي مستقر إلى حد ما هذا فضلاً عن المعارضة بين كتل المصلحة في الدولة والمشرعين ، والتنافس بين أعضاء الحكومة التنفيذيين ، والخدمات العسكرية وما إلى ذلك.

ولكن «ميلز» يضع هذه الجماعات المتصارعة ضمن المستويات الوسطى للقوة وما الأحزاب السياسية وجماعات المصلحة سواء داخل أو خارج الحكم إلا روابط هامة في بناء القوة. إلا أن بعض المعلقين على «ميلز» يرون انه اتخذ هذا الموقف خاصة بالنسبة لميدان السياسة الخارجية ، الذى يتخذ فيه قله من الرجال أهم القرارات في نهاية الأمر.

وعلى ايه حال نستطيع القول أن التقدم الرئيسي والهام في دراسة بناء القوة هو المنبثق عن مفهوم القوة الرسمي والذى من خلاله يملك متخذوا القرارات السلطة التى تخول لهم ذلك ، ويفترض انهم يملكون الوسائل الفعالة لممارسة القوة. ولهذا لا نستطيع أن نقرر أو نفترض أن هؤلاء الذين ليس لديهم سلطة يمكنهم تقرير السياسة العامة. هذا فضلاً عن أن تحديد المصادر المؤثرة للقوة يتطلب – تحليلاً للكيفية التى يخضع بها متخذوا القرارات أنفسهم لأنواع بعينها من الإجبار الذى تعد أهم مصادرة مقاومة الصفوات والجماهير.

---

(١) أشار ماكس فيبر إلى أن تسوية الفوارق المجتمعية Societal Differences كانت احد الشروط الرئيسية والهامة في ظهور الأسواق الحرة ، انظر :

- Gerth and Mills, from Max Weber, op. cit. p. 215, see also Ivar E. Berg. Jr. and david Rogers, «Gormer Blue Collieries in Small Business» in Arther b. Shostak and William Gomberg. Blue Collar Word. Studies of the American Worker, Englewood Cliffs, N.J. Prentice, Hall, 1964, p. 550-556; Max Weber the Religion of Ohaina Trans and ed. By H.H. Certh, N.Y. : Free Press, 1951, p. 84-107.

لقد فشل «ميلز» من وجهة نظر بعض النقاد[1] ، في وضع مناقشته موضع الاختبار الفاصل ذو الهدف أو المعنى : وهو لم يختبر نموذج القرارات ليبين أن السياسة الخارجية لا تصنع بوساطة قلة من الرجال ، ولكنها تصنع من اجل مصالحهم الخاصة.

وعلى ما يبدوا أن «ميلز» يرى انه نظراً لأن قله من الرجال تشغل المواقع الرئيسية لاتخاذ القرارات ؛ فهم يكونون أحراراً في تقدير أفضل الطرف بالنسبة لمصالحهم. إلا أن درجة استقلال متخذى القرار لا تنبثق عن عدد متخذى القرار ولكن عن حجم قراراتهم.

وثمة نقد آخر – تزعمه الليبراليون – يتهم «ميلز» بتقديم صورة مشوهة عن القوة في أمريكا عندما فشل أيضا في تبيان الضغوط الواقعة على هؤلاء الذين في المواقع العليا ، وقالوا أن «ريسمان» قدم صورة أساسية للقوة في أمريكا دون الالتفات إلى تمايز القوة بين الجماعات المختلفة في المجتمع. فيرى – اى ريسمان «أن المستقبل سيكون في أيدى رجال الأعمال والحرفين الصغار الذين يسيطرون في الكونجرس والرجال العسكريين الذى يتحكمون في الدفاع وفى السياسة الخارجية جزئياً ، وكبار مديري – الأعمال ومحاميهم ... حتى منتجى الألبان وزراعى القطن ومن إليهم ...»[2].

---

(١) يمكن الاطلاع على بعض هذه الانتقادات التى وجهت إلى ميلز عن دراسته لصفوة القوة في :

- C. V. Anderson an H.L. Gracey in the Kentucky law Journal, Vol. 46, No. 2, Winter 1958, p. 301-317; Daniel Bell «The Power Elite Reconsidered»; A.J.S. 64, Nov. 9, 1959, p. 238-250; Robert A. Dahl, «A Critique of the Power Elite Model, op. cit. p. 463-469, and T. Parsons» the Distribution of Power in American Society, Worlds Politics, 10, 1957, p. 123-143.

(2) Riesman, op. cit. p.257.

ومن ذلك أن «ريسمان» يطلب منا أن نتصور انه ليس ثمة تمايز في القوة وإنما فروق في المجالات التى تمارس الجماعات الضبط أو السيطرة في نطاقها. وعلى الرغم من مبالغة «ريسمان» في المدى الذى عنده يكون للمصالح المنظمة قوى متساوية ، إلا انه في الوقت نفسه يضع مشكلة هامة نحاها «ميلز» جانباً فضلاً عن تأكيد «ريسمان» على مشكلة المجتمع التعددى ، التى تتمثل في خطر التفتت بين الكثير من الجماعات المتنافسة بحيث لا تظهر القيادة العامة ذات الفعالية. وهذا عكس ما يرتأيه «من أن النظم السياسية الأمريكية قد مرت بعملية واسعة من المركزية والبيروقراطية.

ومهما كانت أوجه الخلاف بين «ميلز» و «ريسمان» في تناولهما لبناء القوة في المجتمع الأمريكى ، إلا أنهما يلتقيان في نقطة أساسية – ومن وجهة نظرنا – وهى تأكيدهما على فقدان «الفعل السياسي» المؤثر على كل المستويات في النظام السياسي ، وخاصة فيما بين الجماهير. ومن ثم فهما يتفقان على وجود «تدهور» في «المشاركة السياسية» الفعالة أو الأقل فشل من جانب المشاركة السياسية في أن ترقى إلى مستوى الأحداث والقرارات المعاصرة. وحتى الآن ثمة اعتقاد بأن هذا الفشل لم يستعوض في العمل السياسيٍ الفعال عند المركز : فجماعات الاعتراض عند «ريسمان» ليست قادرة على أن تحدد وتحقق آمال المجتمع العامة ، كما أن «صفوة القوة» عند «ميلز» لا تستطيع هى الأخرى أن تكون الإداة السياسية الفعالية فكلاهما يؤكد – كما سبق أن ذكرنا – عدم كفاية النظم السياسية ، بما في ذلك الرأى العام ، والقيادة الحزبية والكونجرس وذلك لانزلاق القوة في اتجاهات مختلفة. ومن ثم فهما – ميلزوريسمان – غير متحمسين لقدره النسق السياسي الأمريكى ، على أعطاء – القيادة المسئولة وخاصة في الشئون الدولية.

والحقيقة الهامة بالنسبة لكل من «ريسمان» و «ميلز» هى ميلهما إلى الاستجابة السلبية للقوة. ولا يبدو أن لديهما رغبة من مجابهة فكرة «النسق السياسي» وبالتالى لأطراف القوة فيه. ومن ثم فإن ريسمان من وجهة نظرنا يمثل الارتياب الليبرالى في القوة عندما ينتهى إلى القول بأنه : تحقق من أن الرجال الذين يتنافسون أساسا من اجل الثروة ، اقل ضرراً من هؤلاء – الذين يتنافسون من اجل القوة. وهذا القول يؤدى إلى خروج «ريسمان» عن حدود الموضوع فالنتائج السلبية للقوة – قد توجد بكل تأكيد مع النتائج الايجابية. وبالرغم من تعرف «ريسمان» – أحيانا -- على حاجة الناس إلى طلب القوة واستخدامها إذا كان عليهم كأفراد وعلى المجتمع ككل أن يتطور بأقصى كفاءة ممكنة إلا أن مدخل «ريسمان» يظل بالرغم من ذلك غاية في السلبية ويظل «ميلز» من ناحية أخرى أكثر تطرفا في هذه المسالة إذ انه لا يشغل نفسه بالسؤال عما يتطلبه المجتمع في مجال القوة واستخدامها. وإنما ينشغل بدلاً من ذلك. بحجم مصادر القوة والنزاع المدمر ، القائم بوساطة الدوائر العليا للنظم الرئيسية. فهو يفسر القوة – على عكس ريسمان – بلغة القهر والصراع بين المصالح الخاصة والمجتمعات تتطلب مصادر للقوة يمكن أن تستخدم أو تستبدل من اجل أهداف عامة. وهذا مطلب للحكم ، والحكم عادة – يملك القوة ولا يشغل «ميلز» نفسه بأطراف القوة ، ولا بالشروط التى يجب أن تتوافر للحصول عليها. ولم يهتم بصياغة «مفهوم» عن أسس النظام السياسي ، أو تحريات الحكم السياسية ، كما انه لم يقدم شيئا يمكن أن يحول دون «صفوة القوة» واتخاذ موقف تسلطى كامل. وبالرغم من ذلك فلا نستطيع أن ننكر انه أعطى منظوراً واقعياً كشف فيه صفوة القوة في المجتمع الأمريكى.

لقد طرح كل من «ريسمان» و «ميلز» فكرتين من الأهمية بمكان عن «اللاخلاقية العليا» و «الفساد الداخلي». ومن المعروف أن القرارات المحورية تتخذ على المستوى القومى ، وهذا يعطى مصاعب بالنسبة للحفاظ على ما يسمى بالضبط الديمقراطى وإذا ما تيسر للدارس أن يفهم أن ثمة عوامل ذاتيه خاصة وعامة ، تضغط بشكل متزايد على صانعى القرار أو متخذيه ، فانه سوف يصل إلى أن هناك صعوبات جوهرية في الحفاظ على القيادة الفعالة والقوية. ومن ثم فانه يتساوى كلا النظامين ، الديمقراطى والاستبدادى في وجود الحكم القوى ، ففى الأول لا يكون – أى نظام – قادرا على ضبط توزيع القوة – إذا كان ثمة توزيع للقوة – بين الجماعات المتنوعة دون استئثار أحداهما بكل القوة – ولتكن الجماعة الحاكمة – وفى الثانى لكى يتمكن الحاكم المستبد وأعوانه – جماعة الحكم – من الاستمرار في الحكم.

وفى النهاية يمكننا القول مع كل من «ماير» و «باكلى» انه في المجتمعات عالية التصنيع أصبحت القوة «أقل تحكماً» ، وينمو توزعها بين الجماعات والنظم المختلفة وأدى تفاضل الصفوة في التخصص والوجود المستقل جزئياً إلى بعثرة الصورة المفردة ومركز القوة الواحد. وبالرغم من بقاء المركز ، إلا انه توزع داخلياً(1). حيث نجد في التصورات التعددية للقوة القومية جانباً من الواقع وتشير هذه التصورات إلى أهمية تزايد عدد الصفوات المتنافسة مما أدى إلى الحد من قوتهم.

وبالرغم من ذلك فالصفوة لازالت قائمة ، في غالبية المجتمعات ، لأسباب كثيرة من أهمها التقسيمات الطبقية – في المجتمعات الغربية – فضلاً عن تركيز الانتباه على دراسة التنافس بين الصفوات ، والتغاضي

(1) Mayer and Buskley, op. cit. p. 123; also N. Birnbaum op. cit. p. 45 seq.

عن فحص الصراع بين الطبقات والطرق التي ترتبط بها الصفوات مع الطبقات الاجتماعية المختلفة[1]. فمن وجهة النظر الماركسية يكون موقف الشخص الطبقي في العديد من الحالات مؤشراً دقيقاً لموافقة العامة وبالرغم من انه لا يكون مؤشراً لسياسته المحددة بالضرورة[2].

أن بناء الصفوة القومية لا يزال بحاجة إلى دراسة نظر لقلة الدراسات في هذا المجال بسبب وعورة العمل فيه وصعوبة أجراء الأبحاث في مثل هذا المجال إذا يبدو أن دراسة طبيعة وعمليات القوة لازالت سؤالا مفتوحاً يتطلب دراسة أكثر بمختلف المناهج ، نظراً لتعقيدات هذا المجال عسيرة الحل[3]. مما يؤدى إلى نقصان معرفتنا عن بناء القوة القومية.

ومع ذلك فإن جهدنا قد انتهى إلى استخلاص النتائج العامة التالية :

أولاً : أن الاغتراب السياسي لا يصاحب الصفوية فقط كما يقول كل من «آجر» و «برسزوس» ، وإنما هو ظاهرة عامة في ظل النظم المختلفة التى خضعت لها البشرية عبر تاريخها.

ثانيــاً : أن القول بأنه لا بد لأى من الصفوية أو التعددية أن تسود على حدة في المجتمع – كما يرى «هنتر وداهل» – لا يتسق في أساسه مع النظرة التى تتناول القوة على أساس أنها الركيزة الأساسية في حركة التاريخ ، إذ انه أن كان للتعددية من مغنى فهو لا يتجاوز تعدد مراكز القوة ، أو بلغة أخرى تعدد علاقات القوة المسيرة لسياسات المجتمع.

---

(1) Mayer, p. 122-124.
(2) G. Parry, op. cit. p.97.
(3) Mayer, p.118.

ثالثـاً : أن بناء القوة في المجتمع لا بد وأن يقوم على صفوة أو صفوات أى على الصفوية أو التعددية ، وسواء أديرت سياسات النسق على النحو الأول أو النحو الثانى فإن هذه الإدارة تقوم على هرمية نسقيه – كما يرى ميلز – قد تختلف من حيث الشكل. الظاهرى للنظام من مجتمع إلى آخر ، غير أنها لا تختلف من حيث الجوهر.

رابعـاً : أن الصفوة – كما يرى ميلز ونتفق معه ومع ميشلز وموسكا لا بد من أن تعرف كيف تترابط وتتسق بين مصالحها ويذكرنا ذلك بما سبق أن عرضناه عن دورة الصفوة عند باريتو.

خامساً : والذى خرجنا به من النظرة المستفيضة التى ألقيناها على مجالات البحث الامبيريقي في هذا الفصل تتجلى في الاختلافات مع ما انتهى إليه الباحثون على النحو الذى أثبتناه في النتائج الثلاث الأولى التى استقرأناها من خلال نظرتنا لمفهوم القوة وبنائها عبر التاريخ.

هذا وقد تبينا – وقد يبدو ذلك غريباً «غير انه واقعى» – بعد أن اتممنا هذا البحث ثم تناولناه بمعاوده القراءة والمراجعة أن الحقائق الثلاث الأولى التى استنباطها والحقيقة الرابعة التى اتفقنا فيها مع من ذكرنا من الدراسيين ، تتسق مع التطبيق الامبيريقي على واقع عدد غير قليل من المجتمعات النامية واختلافنا مع الكثيرين من الباحثين لا يعنى أننا نحاول أن نغمطهم حقهم أو نقلل من شأن جهدهم ، بل على العكس منذ ذلك ، فلولاهم لما استطعنا أن ننتهى إلى ما انتهينا إليه.

المراجـــــع :

١. حسين عبد الحميد : الادعاءات الصهيونية والرد عليها ، الاسكندرية ، مؤسسة شباب الجامعة ، ٢٠٠٤.
٢. محمد نصر مهنا : علوم السياسة الاصول النظريات ، الاسكندرية ، مؤسسة شباب الجامعة ، ٢٠٠٨.
٣. محمود السيد : تاريخ اليهود القديم ، الاسكندرية ، مؤسسة شباب الجامعة ، ٢٠٠٨.
٤. هشام محمود : الاستقرار السياسي في العالم المعاصر ، الاسكندرية ، مؤسسة شباب الجامعة ، ٢٠٠٨.
٥. هشام محمود : العلاقات الاقتصادية الدولية المعاصرة ، الاسكندرية ، مؤسسة شباب الجامعة ، ٢٠٠٩.
٦. هشام محمود : النظم السياسية المعاصرة ، الاسكندرية ، مؤسسة شباب الجامعة ، ٢٠٠٩.
٧. هشام محمود : سوسيولوجيا بناء القوة ، ، الاسكندرية ، مؤسسة شباب الجامعة ، ٢٠١٠.
٨. هشام محمود : في تحديات الامن القومي ، الاسكندرية ، مؤسسة شباب الجامعة ، ٢٠٠٩.

محتويـــــات الكتـــــاب

الموضـــــــوع	رقم الصفحة